

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا
وفتـاوى الجمعيـة العموميـة
شـتـاعـام ١٩٤٦ - رجب عام ١٣٦٥

تمت إشراف

الاستاذ الدكتور
الحسين محمد الحافظ

الدكتور فـيـم عـطـيـة
مـتـ رجب محمد الحافظ

الجزء الثالث عشر

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

مكتبة دار المعرفة لعلوم ومكتبات
القاهرة - شارع النيل - ص.ب. ٥٤٢ - ت. ٣٩٣٦٦٨



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى اصدار

الموسوعات القانونية والاعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامى أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثالث عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع النيل - ص.ب. ٥٤٣ - ١١٤١٣٠ ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير امتنا العربية .

محمد الفكراني

(موضوعات الجزء الثالث عشر)

- جنسية
- جهاز مركزى للمحاسبات
- حالة الطوارئ
- حالة وطنية
- حاتوتى
- حجز زراعى
- حجز
- حراسة عامة
- حرب
- حرية
- حزب سياسى
- حكر
- حكم جنائى
- حوافز
- خبير
- خدمة عامة
- دراسة مسائية
- درجة على سبيل التذكار
- دستور

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها تقسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس النولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رنبت هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبت المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعّة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قسدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تقرد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب مادام يجمع بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول باقصر السبل الى الالمام بها اذلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد ان يتعرف القارىء على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقترته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررته الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيكات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذبلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث

الرجوع اليها في الاصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي داب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعذرا التوصل اليها لتتقدم العهد بها ونفاذ طبيعتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العلمية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى في الجهد من اجل خدمة عامة تتمثل في اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا في محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم او فتوى بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التي صدر فيها الحكم ، او رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية العمومية او من قسم الراى مجتمعاً بشأنه ، وان تندر الاشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الراى وتاريخ هذا التصدير .

وفي كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى بين هذين البيئتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ — جلسة ١٤/٦/١٩٧٨) .

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ في ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى صدرت. الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولييه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المأما بالموضوع الذى يبحثه . وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او باكثر من فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحمل التعليقات ارقابا بسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان نتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام باكثر من موضوع ، فاذا كانت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملامحة الا انه وجب أن نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى او الحكم من قريب او بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكهانى ، نعيم عطية

جنسية

الفصل الأول : تشريعات الجنسية وحالاتها

الفصل الثانى : اسباب كسب الجنسية

- الفرع الأول : الجنسية الاصلية
- الفرع الثانى : الجنسية المكتسبة
- أولا : الزواج
- ثانيا : التجنس
- ثالثا : احكام عامة

الفصل الثالث : فقد الجنسية واسقاطها

- الفرع الأول : اسقاط الجنسية
- الفرع الثانى : فقد الجنسية

الفصل الرابع : منازعات الجنسية

- الفرع الاول : دعاوى الجنسية
- الفرع الثانى : اثبات الجنسية
- الفرع الثالث : حجية الاحكام الصادرة بالجنسية

الفصل الاول

تشريعات الجنسية وحالاتها

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الجنسية المصرية ، بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة ، ظلت غير محددة المعالم من الوجهة الدولية حتى صدرت التشريعات التي تنظمها - المرسوم بقانون الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦ كان اول محاولة تشريعية صميمة لتنظيم الجنسية المصرية - بقاؤه غير نافذ لظروف سياسية - المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت الجنسية المصرية ترتبط في واقع وجودها بالدولة المصرية ذاتها الممتد الى فجر التاريخ ، اذ لا تنشأ دولة دون شعب ينتمى اليها ويتصف بجنسيتها ، الا انها - بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة - ظلت غير محددة المعالم من الوجهة الدولية الى ان صدرت التشريعات التي تنظمها . وكانت القوانين المخلفة السابقة على ذلك والتي استهدفت بيان صفة الرعوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهى شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، وكانت يد المشرع المصرى مقيدة بأغلال الامتيازات الاجنبية، وكانت اول محاولة تشريعية صميمة لتنظيم الجنسية المصرية هى المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، وقد بقى معطلا غير نافذ للظروف السياسية التي لابسته ، ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

(طعن ١٦٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠) .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

سرد لبعض المراحل التشريعية التي مرت بها التنظيمات الخاصة
بالجنسية في مصر .

ملخص الحكم :

ان الجنسية بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة لم تعرف في مصر بمعناها هذا الا منذ ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ ، تاريخ صدور قانون الجنسية العثمانية ، وقت أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية ، وكان المصريون يعتبرون عثمانيون من الوجهة الدولية . ثم كان أن انفصلت مصر عن تركيا بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، فلما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها عقدت في ١٠ من اغسطس سنة ١٩٢٠ بين تركيا والطفاء معاهدة سيفر التي اعتبرت تاريخ انفصال مصر عن تركيا هو تاريخ اعلان الحماية البريطانية ، ثم اعلن بعد ذلك ان مصر أصبحت دولة حرة مستقلة ذات سيادة بتصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، واعترفت الدول - بها فيها تركيا - بهذا الاستقلال بمعاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ من يولية سنة ١٩٢٣ التي أرجعت تاريخ انفصال مصر عن تركيا الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بدلا من تاريخ اعلان الحماية . وقد كان مقتضى هذا أن يصدر قانون بتنظيم الجنسية المصرية عند انفصال مصر عن الامبراطورية العثمانية ، بيد أن هذا القانون لم يصدر ، حتى لقد ذهب البعض الى القول باستمرار سريان احكام قانون الجنسية العثمانى باعتباره قانونا مصرية ، وأخذت بذلك المحاكم المخططة . فلما صدر الدستور المصرى فى ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٣ نص فى مادته الثانية على أن الجنسية المصرية يحددها القانون ، ولما كان هذا القانون لم يصدر وقتذاك فقد درج اولو الامر على وضع ضوابط لتمييز المصريين عن غيرهم فى التمتع بالحقوق وتحمل التكليفات ، غير أنهم لم يلجأوا الى تقرير ضابط عام تستلخص منه جنسية خاصة بالمصريين ، بل حددوا من هو المصرى فى كل مناسبة اقتضت ذلك بتشريع ، وذلك بالقدر اللازم لتحقيق أغراض هذا التشريع فى المناسبة التى صدر من أجلها . ومن ثم اختلف معنى لفظ « مصرى » بحسب مقام استعماله ، وكانت نتيجة هذا أن اطلق على المصرى فى ذلك المهد اصطلاح « رعية محلية » ولم تكن هذه الرعية

المحلية جنسية تلحق الاشخاص في الخارج ، اذ لم يكن يعتد بها من الوجهة
ادولية ، بل كانت وصفا يستعمل لترتيب حقوق والتزامات بين الحكوميين
والحكام داخل البلاد كشغل الوظائف العامة والانتخاب والقرعة العسكرية .
ففيها يتعلق بحق التوظيف تحدد معنى المصرى بالمادة ١٩ من الامر العالى
الصادر فى ٤ من ديسمبر سنة ١٨٩٢ والمادة الاولى من الامر العالى
الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الشروط اللازمة للتوظيف
فى المحاكم الاهلية والمادة العاشرة من دكريتو ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١
بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة ، وفيها
يختص بحق الانتخاب للهيئات النيابية تحدد معنى المصرى الذى له هذا
الحق طبقا لقانون الانتخاب الصادر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ والقائسون
رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم
٤ لسنة ١٩٢٤ بالرجوع فى هذا التحديد الى الامر العالى الصادر فى ٢٩
من يونية سنة ١٩٠٠ ، وفيها يتعلق باداء الخدمة العسكرية نص قانون
القرعة العسكرية الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ المعدل بالقانون رقم
٣ لسنة ١٩٢٢ على أنها تفرض على الاشخاص الذين عينهم ، يضاف الى
ذلك ما جاء من نصوص اخرى بالقوانين العامة التى تناولت بيان اختصاص
المحاكم الاهلية والمختلطة بالنسبة الى الاشخاص القاطنين فى مصر . ويبين
من مقارنة هذه التشريعات جبيعا عدم وحدة نظام الرعوية ، وأن لفظ
« مصرى » الوارد بكل منها لا ينصرف مدلوله الى الاشخاص ذواتهم فى جميع
الاحوال ، فمن يعتبر مصريا فى نظر قانون القرعة العسكرية قد لا يعتبر كذلك
فى نظر قوانين الانتخاب او قوانين التوظيف . وهكذا كان هذا اللفظ غسبر
مستقر المعنى اذ كان مدلوله يضيق تارة حتى لا يشمل غير اهالى البلد
الاصليين ، ويتسع تارة اخرى حتى يصبح مرادفا للفظ « عثماني » . ولما
كانت التشريعات المذكورة انها وضعت لبيان من هم المصريون تبعا للاغراض
الخاصة التى استلزمتم وضعها ، فانه لم يكن لها ان تتعرض للمسائل
المتصلة بكيفية اكتساب الجنسية وفقدها او تغييرها وتأثير ذلك فى حقوق
الانفراد واحوالهم ، كما لم يكن ليرتب عليها لاحد مركز قانونى فى هذه
الجنسية وبذلك لم توجد ثمة قوانين خاصة بتنظيم الجنسية المصرية ، حتى
ان المشرع نص فى المادة ٩٣ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل
بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على انه « للمهل بهذا القانون والى ان يصدر
قانون بشأن الجنسية المصرية يعتبر مصريا كل من ورد ذكره فى المادتين
الاولى والثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٠٠ بشأن
من يعتبرون من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب الصادر سنة

١٨٨٣ « . وقد ردد المشرع هذا النص في المرسوم الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

القوانين المختلفة السابقة على صدور قانون الجنسية والتي تعرضت لتعريف من يعتبر مصريا أو بيان صفة الرعوية المحلية — عدم معالجتها الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها — اكتفاؤها ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها .

ملخص الحكم :

فلت الجنسية المصرية غير محددة المعاني من الوجهة الدولية الى أن صدر التشريع الذي ينظمها . ولما كانت القوانين المختلفة السابقة على ذلك والتي استهدفت بيان صفة الرعوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهي شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، فلا حجة اذا في الاستناد الى القوانين المذكورة ولا الى تطبيقها في حق شخص معين للقول بثبوت الجنسية المصرية له نتيجة لذلك ، ومن ثم فإن الحاق شخص بأحدى وظائف الحكومة المصرية بناء على شهادة عرفية بأنه من رعايا الحكومة لاقامته في القطر المصري موقعة في ١٠ من شهر أغسطس سنة ١٩١٥ من اثنين من الموظفين لا ولاية لهما في تحقيق الجنسية أو إثباتها ، أو تسليمه "جواز سفر من السلطة المصرية في ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٦ باعتباره مواودا في لبنان ومقيما بهصر ومستخدما بالحكومة المصرية ، أو صدور كتاب من نظارة الحربية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٥ بأنه لم يعال حتى ذلك التاريخ بالقرعة وأنه لا مانع من استخدامه ، وآخر في ٢١ من مارس سنة ١٩١٦ بأعفائه من الخدمة العسكرية لكونه عين كاتباً تحت الاختبار بمصلحة الاملاك الاميرية — كل أولئك لا يصلح بذاته سفدا قانونيا لاضفاء الجنسية المصرية في ذلك الحين على من تهيأت له مثل هذه الظروف ، كما لا يعد اعترافا مقيدا للحكومة في شأن هذه الجنسية .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - نصوصه المتعلقة بجنسية المصريين الأصلاء تنسحب الى الماضي - انطوائه على نصوص تستحدث الجنسية المصرية لأشخاص كانوا اجانب - الفقرة الرابعة من المادة السادسة تنظم جنسية من نوع خاص أساسها الميلاد المضاعف في مصر المقترن بطروف أخرى - عدم سريان هذا النص الا على من ولد في مصر في فترة سريان ذلك القانون .

ملخص الحكم :

يبين من تصنع نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أن منها ما يقرر جنسية المصريين الصبيين الاصلاء ، وهذه الجنسية بطبيعة الحال تنسحب الى الماضي ، ومنها ما استحدثت الجنسية المصرية لأشخاص كانوا اجانب ، ومن ذلك الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر، وهي جنسية من نوع خاص أساسها الميلاد المضاعف في مصر المقترن بطروف أخرى، ولقد كانت جنسية استثنائية - على خلاف الاصل - لاعتبارات خاصة واغراض معينة في عهد كانت تخضع فيه مصر لنظام الامتيازات الاجنبية ، وكان اختصاص قضائها الوطني مقيدا يخرج عن سلطانه كل اجنبي ، فكان الاتجاه دائما الى التحرر من هذه الاغلال ، فلما زالت الاعتبارات التي دعت الى انشاء هذا النوع الاستثنائي من الجنسية لم يورد القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ولا القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ النص الذي كان قد انشأها في قانون سنة ١٩٢٩ ، ولذلك لا يجوز التوسع في تفسير هذا النص الملغى ، بل يجب تفسيره في أضيق الحدود . وعلى مقتضى ما تقدم ، فان النص المذكور لا ينطبق الا على من ولد في مصر في الفترة من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ لغاية ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ التي كانت المجال الزمني لتطبيقه ، ذلك ان هذه الجنسية كانت مركزا قانونيا يقترب بدوره على واقعة قانونية هي ميلاد الشخص في مصر مقترنا بالظروف الاخرى ، فيلزم أن تتم تلك الواقعة الشخص في ظل النص القانوني الذي رتب عليها هذا الاثر ، ولا يجوز سحب هذا النص على واقعة ميلاد ثبت في غير المجال الزمني لتطبيقه ، والا كان ذلك تطبقا له باثر رجعي ، ولا يجوز أن تقاس هذه الحالة الاستثنائية على

حالة المصريين الاصلاء الصميين ، الذين تعتبر القوانين الخاصة بالجنسية المصرية مقررة في الواقع لجنسيتهم المصرية في الماضي ، وليست محدثة لها؛ اما الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية ، فلا يسرى حكمها الا في المستقبل ولا يصدق هذا الحكم الا بالنسبة لمن تمت في حقه الواقعة القانونية التي تترتب عليها هذه الجنسية ، وهي الميلاد بهصر مقترنا بالظروف الاخرى في الفترة من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ لغاية ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، اى في المجال الزمني لتطبيقها .

(طعن ١٦٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠ .) .

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — التفرة بين حالات الجنسية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الاولى منه ، وتلك المنصوص عليها بالفقرة الثالثة .

ملخص الحكم :

أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ تتناول من يعتبر في تاريخ نشر ذلك المرسوم بقانون مصرية بحسب حكم المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٠٠ ، وتجعل الرعاية المصرية في حكم هذا الامر العالى جنسية مصرية بالاحالة التي تضمنتها مادته الاولى التي أصبحت جزءا من قانون الجنسية من الناحية التشريعية . وهذا الامر العالى هو الذى اختارته لجنة الشؤون الخارجية بجلس النواب في تقريرها المقدم للمجلس في ٩ من مايو سنة ١٩٢٨ من بين القوانين المتعددة التي تعرضت للرعاية المحلية ، واتخذته أساسا لتحديد الآباء المصريين اعتدادا بالواقع . وقد اقتضت اللجنة في ذلك على مادته الاولى واسقطت كل اعتبار للقوانين الاخرى . وتنص المادة المذكورة على انه عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين الاشخاص الآتى بيانهم : ١ — المتوطنون في القطر

- المصرى قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على اقامتهم فيه .
٢ — الرعايا العثمانيون المولودون في القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه متى كان هؤلاء الرعايا قد حافظوا على موطنهم فيه . ٣ — الرعاية العثمانيون المولودون والمقيمون في القطر المصرى الذين يقبلون المعاملة بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، سواء بادائهم الخدمة او بدفع البدية .
٤ — الاطفال المولودون في مصر من أبوين مجهولين .

ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الاجنبية او تحت حمايتها .

ومن ثم فان والد المطعون لصالحه — اذ كان غير متوطن في القطر المصرى قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ ، ولا مولود به من أبوين مقيمين فيه بل مولود ببلتان ، كما انه ليس من الرعايا العثمانيين المولودين بالقطر المصرى والمقيمين فيه ، اى الذين جمعوا بين شرطى الميلاد والاقامة اللذين يغنيان عن توطن ابائهم في مصر ، وان عومل بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، وليس مولودا في مصر من أبوين مجهولين — فان هذه المادة لا تصدق في اى من فقراتها على حالته ، وبالتالي فانه يخرج من عداد طائفة الاشخاص الداخلين في الجنسية المصرية بحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وهم الذين ينطبق عليهم نص المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٠٠ سالفه الذكر ، وانما يشمله فقط حكم الفقرة الثالثة الخاص بالرعايا العثمانيين الذين لم تتوافر لهم صفة الرعوية المحلية وفقا للمادة الاولى من الامر العالى المشار اليه ، ولكنهم كانوا يقيمون عادة في القطر المصرى في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . وظاهر من مقارنة الفقرتين الثانية والثالثة اتفقت الذكر ان الاشخاص المذكورين في الاولى منها هم عثمانيون في الاصل ولكنهم استوفوا شروطا واصنافا معينة جعلتهم في نظر الشارع مصريين صميمين . وقد كان في وسعه ان يقصر الجنسية الاصلية عليهم ، بيد انه بسط هذه الجنسية على طائفة اخرى من العثمانيين لم يتطلب فيهم سوى ثبوت الاقامة في القطر المصرى والمحافظة عليها خلال الفترة التى حددها ، مع ان الاصل ان الاقامة وحدها لا تكفى عادة لاكتساب الجنسية .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠) .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الرعايا العثمانيون المشار اليهم بالفقرة الثالثة من المادة الاولى للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - المشرع لم يشأ ان يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخا بعد ان حذف النص الذى كانا يجرهما الى ١٩١٤/١١/٥ - منحهم الجنسية المصرية رهون بتحقيق شرط الإقامة حتى ١٩٢٩/٣/١٠ ، ومن تاريخ هذا التحقق .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وان كان قد سوى بين الطوائف التى ذكرها فى الفقرات الثلاث من مادته الاولى من حيث اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية بحكم القانون الا انه نص فى مادته الثامنة عشرة على انه ليس لدخول الجنسية المصرية اى تأثير فى الماضى ما لم ينص على غير ذلك . ولما كان الرعايا العثمانيون المشار اليهم فى الفقرة الثالثة من المادة الاولى ليسوا من القدم والاصالة كأولئك المذكورين فى الفقرة الثانية من تلك المادة ، فان المشرع لم يشأ أن يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخا بعد أن حذف النص القديم الذى كان يفيد أرجاع هذا التاريخ الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكان قد افرد لهم المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ باعتبارهم فئة ذات وضع خاص ، ثم اسبغ عليهم فى سنة ١٩٢٩ الجنسية المصرية بافتراض قانونى يقدر بقدره ، مشترطا استمرار اقامتهم الى التاريخ الذى عينه . ولما كان الشرط المذكور لا يتوافر الا بتحقيق الإقامة فى ذلك التاريخ ، فان الجنسية المرهونة بهذا الشرط لا تكتسب الا بتحقيقه ومن تاريخ هذا التحقق .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٦/٥/٢٦ وان كان سابقا للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الا انه ظل معطلا بسبب الظروف السياسية

— النص فيه على ارتداد الجنسية المصرية في ١٩١٤/١١/٥ بالنسبة لبعض الرعايا العثمانيين — استبعاد هذا الارتداد بنص الفقرة الثالثة من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — ليس لهؤلاء الرعايا التحدى باكتسابهم الجنسية منذ ١٩١٤/١١/٥ — تنظيم الجنسية يتعلق بسيادة الدولة — لا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية قد سبقه المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، الا أن هذا الأخير ظل معطلاً عملاً ، لكون الظروف السياسية التي قارنت صدورهم ولتته جعلت من العسير على الإدارة وضعه موضع التنفيذ الفعلي حتى على الرغم من صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ الذي قضى باعتبار معظم المراسيم بقوانين الصادرة في غيبة البرلمان ومنها هذا المرسوم بقانون في حكم الصحيحة . وقد ألغى هذا المرسوم بقانون بالمادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي يستثف من أعماله التضييرية أنه هو التشريع الوحيد المنظم للجنسية المصرية . وإذا كان المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ قد نص في مادته الثانية على أن « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وبحكم قانون الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » ، الا أن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ عندما صاغت الفقرة الثالثة من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — وهي المقابلة للمادة الثانية المذكورة — عدلت فيها بأن حذفت منها عبارة « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ » مستبعدة بذلك ارتداد هذه الجنسية الى ذلك التاريخ ، كما مدت شرط الإقامة الى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ نشر هذا القانون. ومقتضى هذا هو عدم إمكان أفراد هذه الفئة التحدى باكتسابهم الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، إذ مهما يكن من أمر في شأن الخلاف على قيام مرسوم سنة ١٩٢٦ قانوناً أو اعتباره كان لم يكن أصلاً ، فإن من المقرر أن مسائل الجنسية هي من صميم الأمور الداخلة في كيان الدولة ، وأن تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها

بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى، ومن ثم فإن للمشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذى يتفق وصالح الجباعة . ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتى للفرد قبل الدولة في اكتساب جسيته على وجه معين متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد ، ذلك أن الأخذ بفكرة الحق المكتسب في هذه الحالة يفضى الى تعطيل شرط امتداد الإقامة التى أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المحافظة عليها حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، إذ لو صح اكتساب الحق في الجنسية فعلا في سنة ١٩٢٦ لما اثر على الحق عدم المحافظة على الإقامة بعد ذلك ، ولصار تطلب امتداد هذه الإقامة لغوا وهو ما ينزه عنه الشارع .

١ طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٦ .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

العثمانيون في حكم القانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٩ و ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هم العثمانيون قبل العمل بأحكام معاهدة لوزان التى نفلت في ١٩٢٤/٨/٣١ — لا يعتبر عثمانيا في حكم هذين القانونين الا من حضر الى مصر قبل ١٩٢٤/٨/٣١ .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص المادة الثالثة والعشرين من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والمادة الثانية والعشرين من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ أنها قاطعة في أن العثمانيين — في حكم القانونين المذكورين — هم العثمانيون قبل العمل بأحكام معاهدة لوزان المعقودة في ١٤ من يولية سنة ١٩٢٣ والتي نفذت من ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، أى أنه لا يعتبر عثمانيا في حكم القانونين المذكورين الا من حضر الى مصر قبل ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ ، أى حضر الى البلاد متصفا بالجنسية العثمانية القديمة ، وهى الجنسية التى كانت تشمل جميع رعايا الدولة العثمانية القديمة ، أما من حضر الى مصر بعد أن زال عنه هذا الوصف ، فالنص صريح في أنه لا يدخل

في عداد العثمانيين في حكم تطبيق القانونين المشار اليهما . والحكمة التشريعية لهذا التخصيص واضحة ، ذلك ان الجنسية العثمانية القديمة التي كانت تنسحب على البلاد العثمانية بما فيها البلاد والاقطار الاخرى التي كانت تتبعها قد انقطعت ، وتغيرت اوضاع الجنسية تبعا لتغير الاوضاع السياسية ، منذ عقدت معاهدة لوزان وترتب عليها وجود تركيا الحديثة وانفصال البلاد الاخرى عن الدولة العثمانية القديمة بمقتضى المعاهدة المذكورة ، بحيث لم يعد يصدق على رعايا تركيا الحديثة والبلاد الاخرى اصطلاح الرعايا العثمانيين ، واصبح هناك منذ تاريخ العمل بتلك المعاهدة جنسيات اخرى مختلفة هي الجنسية التركية وجنسية البلاد الاخرى المنفصلة عن الدولة العثمانية . وبهذا قضت المادة ٣٠ من معاهدة لوزان ، اذ نصت على ان الرعايا الاتراك المقيمين في الاتاليم التي سلخت من تركيا يصبحون حتيا (بحكم القانون) من رعايا الدولة التي ضم اليها بلدهم طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع المحلي .

(طعن ١٦٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

الاتفاق المعقود بين مصر وتركيا في ١٩٣٧/٤/٧ - احتفاظ العثمانيين الذين قدموا مصر بعد ١٩١٤/١١/٥ بجنسيتهم التركية - لا يعتبر منهم مصريا الا من لم يكن من اصل تركى وبشرط ان يكون قد اكتسب الجنسية المصرية بحكم التشريع المصرى .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من الاتفاق المعقود بين مصر وتركيا في ٧ من ابريل سنة ١٩٣٧ تنص على ان « يحتفظ الرعايا العثمانيون سابقا الذين قدموا مصر بعد ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بجنسيتهم التركية ، على انه يعتبر مصريا من هؤلاء الاشخاص من لم يكن من اصل تركى ويكون قد اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل بهذا الاتفاق » . فالاصل ان يحتفظ هؤلاء بجنسيتهم العثمانية ، ولا يعتبر منهم مصريا الا من لم يكن من اصل تركى ،

ويشترط آخر هو أن يكون قد اكتسب الجنسية المصرية بحكم التشريع
المصرى .

(طعن ١٦٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

شروط تطبيق الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩
لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية — هى نفسها الشروط التى كانت
لازمة لتطبيق الامر العالى الصادر فى ٢٩/٦/١٩٠٠ — أساس ذلك — دوام
الاقامة فى مصر حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ كشرط من بينها .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة
١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على أن « يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية
بحكم القانون : أولا .. وثانيا كل من يعتبر من تاريخ نشر هذا القانون
مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونيو
سنة ١٩٠٠ » وتقضى المادة الأولى من ذلك الامر العالى بما يأتى : عند
اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى أول يونيو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما
من المصريين الاشخاص الآتى بيانهم : أولا — المتوطنون فى القطر المصرى
قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه . ثانيا --
رعايا الدولة العلية المولودين فى القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه متى
حافظ الرعايا المذكورين على محل اقامتهم فيه . ثالثا : رعايا الدولة العلية
المولودون والمقيمون فى القطر المصرى الذين يقبلون المعاملة بمقتضى قانون
الترعة العسكرية سواء بادائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البديلة .
رابعا : الاطفال المولودون فى القطر المصرى من أبوين مجهولين . ويستثنى
من الاحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت
حمايتها « ولقد ظهرت الفترات الثلاث الأولى من هذه المسألة فى مشروع
اللجنة المنوط بها وضع قانون الجنسية المصرية وجاءت بها فى المادة الثانية.
منه وهى التى وضعت تعريفا للجنسية المصرية فى الماضى وانتهى الوضع الى
النص على هذه الفترات ذاتها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك

الامر العالى هو بصفة عامة اهل البلاد الاصليون سواء كانوا حقيقة مصريين أم بلا جنسية اذ يكفى توطنهم فى البلاد قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ ومحافظتهم على هذه الإقامة حتى يمكن اعتبارهم مصريين صحيحين لتعاقب الاجيال المتعددة . أما الفقرة الثانية من الامر العالى فالمقصود منها العثمانيون الذين نزحوا الى مصر فاقاموا فيها وتناسلوا . فالعثمانيون الذى يجيء الى مصر ويقيم فيها يبقى عثمانيا . ولكن اولاده المولودين فى مصر يصبحون مصريين اذا حافظوا على اقامتهم فى مصر . أما الفقرة الثالثة فهى تشير الى العثمانيين الذين فى مصر ومقيمون فيها دون آبائهم فانهم مع ذلك معتبرون مصريين لو انهم قبلوا المعاملة بقانون الخدمة العسكرية سواء باداء الخدمة أو بدفع البذل . ووفقا لهذه الفقرة الثالثة يفترض المشرع ان ميلاد هؤلاء العثمانيين فى مصر واقامتهم فيها مضاف اليه قبولهم المعاملة بقانون الخدمة العسكرية يقوم مقام توطن آبائهم فى مصر وعلى ذلك يكون اكتسابهم للجنسية المصرية موقوفا فى الحقيقة على عمل اختياري من جانبهم وهو تاديتهم للخدمة العسكرية أو دفعهم البذل عنها ، فان هم فعلوا ذلك اعتبروا مصريين فيها يتعلق بحق الانتخاب . وتأسيسا على ذلك يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ نفس الشروط التى كانت لازمة لتطبيق الامر العالى الصادر فى ١٩٠٠/٦/٢٩ لان هذا الامر العالى الصادر جزئا من اول قانون نافذ المفعول فى تنظيم الجنسية المصرية . وأهم هذه الشروط هو المحافظة على الإقامة فى مصر حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ وهو تاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ويظهر ذلك فى قول المشرع : كل من يعتبر فى تاريخ نشر هذا القانون مصرية . ومن الطبيعى ان يتشدد المشرع هنا فيستلزم عدم انقطاع الإقامة حتى نشر هذا القانون فى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، واذا كان الشارع قد استلزم دوام الإقامة لكى يستعمل الشخص حقه فى الانتخاب ، فلا غرابة ، من باب أولى ان يستلزمها اعتبار الشخص مصرية بحكم القانون ، قادرا على اعطاء هذه الجنسية لاولاده من بعده .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

التوطن كأساس للتمتع بالجنسية المصرية في ظل القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

ان مفاد أحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ وما لحق بها من ايضاح هو ان المشرع جعل مناط التمتع بالجنسية المصرية هو التوطن في مصر قبل اول يناير سنة ١٩٠٠ والمحافظة على الإقامة فيها حتى تاريخ نشر القانون وهو ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، هذا وتعتبر اقامة الاصول مكمله لإقامة الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن .

(طعن ١١١١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الجنسية المصرية بحكم الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة بالإراضى المصرية في ١٩١٤/١١/٥ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٩٢٩/٣/١٠ — المقصود بالإقامة في حكم هذه الفقرة — عدم سريانها على الإقامة بالسودان .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية تنص على ما يأتى : « المصريون هم (٥) الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الاراضى المصرية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ سواء اكانوا بالغين أم قصر » . والمشرع ، إذ فرض الجنسية المصرية بحكم القانون — بالفقرة سالفة الذكر — على أساس مجرد الإقامة وحدها في البلاد المصرية ، انما فرضها على اعتبار أن من نص عليهم

في الفقرة المذكورة ، وقد اقاموا بالبلاد منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، وقد اتجهت نيتهم فعلا الى التوطن فيها بصفة نهائية ، ورتبوا معيشتهم ومصالحهم على هذا الاساس ، وأنهم بذلك قد اندمجوا في المجتمع المصرى واحسوا باحاسيس اهله وشاركوا المصريين مشاعرهم وأمانيتهم بحكم تأثيرهم بوسط البلاد التى استقروا فيها ، واصبح لهم ما للمصريين وعليهم ما عليهم ، يخضعون للقوانين المصرية ويتمتعون بها يتمتع به المصريون من حقوق بلا تمييز ؟ و فارق بينهم . والإقامة في السودان — ايا كانت الروابط والصلات الوثيقة التى تربط البلدين — لا تتوافر فيها كل هذه الاعتبارات التى كانت في الواقع من الامر هى المناط في فرض الجنسية بقوة القانون على اساس الإقامة وحدها بالبلاد المصرية طوال الفترة التى حددها ، فكان يلزم كى تعتبر الإقامة في السودان كالإقامة في مصر قانونا سواء بسواء — من حيث اكتساب الجنسية المصرية نرضا — ان يقرر ذلك نص قانونى صريح ، ولا يغنى عنه العبارة التى وردت في ختام المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من أن « تعبير المملكة المصرية يشمل أيضا الاراضى السودانية دون حاجة لاثبات نص خاص بذلك في القانون ذاته » ، ذلك انه يتضح بجلاء من تقصى المراحل التشريعية لهذا القانون ، وتتبع المناقشات البرلمانية في شأنه ، ان هذه العبارة انما كانت للتعبير عما كان بجيش في الصدور وقتذاك ، من انه لا يقبل التفريق بين المصرى والسودانى ، وعما كان يتمناه الجميع من ان تنبسط الجنسية المصرية على السودانى كاخيه المصرى سواء بسواء ، ولكن لم يغب عن الأذهان عندئذ ان ثمة من الموانع ما يحول دون جعل تلك الامنية حقيقة قانونية نافذة ملزمة ، فتحاشى المشرع المصرى النص على ذلك في القانون ذاته ، تفاديا لما يترتب عليه من اشكالات ، وهذا واضح بوجه خاص من تطور المناقشات بمجلس الشيوخ، ثم تغيرت الظروف والأوضاع بعد ذلك واستقل السودان ، فكان من الطبيعى الا يتعرض القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية لهذا الامر ، لا في مواده ولا في مذكرته الايضاحية .

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

أسس ثبوت الجنسية المصرية - بالنسبة لمن كان من الرعايا العثمانيين وعقله تحديد المراد بالرعايا العثمانيين في هذا الصدد - أثر الدخول في الجنسية المصرية في هذا المجال بالنسبة للزوجة والاولاد .

ملخص الحكم :

يؤخذ من نصوص المادتين ١ و ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ، والمادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية ومن قرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية ورقم ٨٢٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ان ثبوت الجنسية المصرية بمقتضاها يستلزم أن يكون الشخص من الرعايا العثمانيين ، وهم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ . وأن يكون قد أقام عادة في الاراضى المصرية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظ على هذه الاتمة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ سواء كان بالغاً أو قاصراً . ودخول الجنسية المصرية بمقتضى هذه الاحكام ، يشمل الاولاد القصر كما يلحق الزوجة التى تم زواجها قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ، وقد بين المشرع من هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ من يولية سنة ١٩٢٣ وهذا التاريخ هو ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ ، وعلة تحديد ان الدولة العثمانية فيه تفككت تنفيذا لاحكام معاهدة لوزان وخضت اجزاء من اقاليمها الى دول أخرى او كونت بذاتها دولا . فالعثماني هو من حضر الى مصر قبل التاريخ المذكور وكان من رعايا الدولة العثمانية ، ولم يكن قد اكتسب جنسية جديدة اكتسابا صحيحا . وقد اصدر الباب العالى في ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ قانون الجنسية العثمانى الذى طبق في سائر اجزاء الدولة العثمانية ، وكانت سوريا ، المقول بأن والد المدعية ولد بمدينة حلب بها في سنة ١٨٨٥ مثل مصر جزءا من الدولة العثمانية التى طبق فيها هذا القانون . وقد تطلب الشارع المصرى في الرعايا العثمانيين الذين لم يولدوا في مصر لابين مقيمين فيها ولم يبلغوا في التأصل حدا يجعلهم من الرعايا

الحليين أن يكونوا قد وفدوا إليها قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ انفصال مصر عن تركيا بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة وفقا لما نصت عليه معاهدة لوزان التي أقرت فيها تركيا بأن هذا هو تاريخ سقوط سيادتها عن مصر حيث صارت للمصريين جنسية مستقلة عن الجنسية العثمانية هي الجنسية المصرية وقد رأى المشرع المصرى أن لا يسبغ الجنسية المصرية دون قيد على كل من كان من العثمانيين مقبها أو موجودا بالقطر المصرى فى تاريخ الانفصال أو وقت العمل بقانون الجنسية الذى سنه لاختلاف درجة توطنهم بالبلاد ومدى اندماجهم فى مجتمعتها السياسية الجديدة، فاستلزم لدخولهم فى الجنسية المصرية بحكم القانون أن يكونوا قد أقاموا عادة فى الاراضى المصرية فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وأن يكونوا قد حافظوا على إقامتهم هذه بالبلاد حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية . وإذا كان الشارع المصرى قد خالف فى ذلك القواعد العامة فى الجنسية التى لا تسمح بجعل الإقامة وحدها طريقا لكسب جنسية الدولة بحكم القانون وتجعل كسبها فى هذه الحالة رهينا بطلب يقدم من صاحب الشأن ، معتدرا فى ذلك أن محافظة الرعايا العثمانيين على الإقامة بمصر طوال الفترة التى حدها دليل على انقطاع صلتهم ببلادهم الأصلية ورغبتهم فى الاستقرار نهائيا فى مصر والانتماء فى أهلها وكان هذا حقا انشاء المرسوم بقانون المشار اليه من وقت صدوره لأشخاص غير معتبرين ذوى جنسية أصلية فإن دوام هذه الإقامة بمعناه الصحيح والاستيثاق منها ومن المحافظة عليها طوال المدة التى حدها الشارع يكون أمرا لازما لا يحتمل التخلف عنه أو التساهل فيه . والمقصود بالإقامة العادية هو الإقامة الفعلية على وجه الاستقرار ، أى على نحو من الاستمرار يبلغ من الشاؤم حد تحقيق العادة .

(طعن ١١٠٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

الاتجاه نحو التضييق فى فحص الجنسية المصرية بحكم القانون والتشدد فى اكتسابها وفى التمتع بآثارها — هو مسئلك المشرع الذى اتجه الى المزيد منه قانون الجنسية رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ — غلة ذلك .

ملخص الحكم :

ان المشرع المصرى فى مادة الجنسية قد اتجه واستمر يتجه الى التضييق فى مرض الجنسية المصرية بحكم القانون ، والتشدد فى اكتسابها وفى التمتع باثرها وراح الشارع يفسح المجال الذى يعمل فيه تقدير الادارة ابتغاء المحافظة على سلامة ركن السكان فى الدولة لكفالة سلامتها وذلك بتخير العناصر التى يتكون منها هذا الركن وهم الافراد ، واستبعاد الفاسد من بيئتها عنه . وذلك هو ما دفع المشرع الى المزيد من السير فى هذا الاتجاه مما ظهرت آثاره فى قانون الجنسية الجديد (الثالث) . وهو القانون رقم ٣٩١ الذى نشر فى الوقائع المصرية العدد ٩٣ مكرر (١) غير اعتيادى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فنرى المشرع الجديد يزدى فى امساح المجال الذى يعمل فيه تقدير السلطة التنفيذية .

(طعن ١١١١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

« المصريين الاصلاء » . الرعايا العثمانيون - لا يدخل ضمنهم رعايا البلاد التى انفصلت عن الدول العثمانية قبل تاريخ نفاذ معاهدة لوزان ١٩٢٤/٨/٣١ - رعايا تونس لا يعتبرون فى ملول قوانين الجنسية من الرعايا العثمانيين .

ملخص الحكم :

ان المصريين الاصلاء ينقسمون الى طائفتين الاولى : رعايا الدولة العلية أو الرعايا العثمانيون هؤلاء يعتبرون مصريين اذا توافرت فيهم شروط خاصة وقد عرف المشرع افراد هذه الطائفة فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بأنهم رعايا الدولة العثمانية قبل نفاذ معاهدة لوزان فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ ومن ثم فلا يدخل ضمن هؤلاء رعايا البلاد التى انفصلت عن الدولة العثمانية قبل ذلك التاريخ ومنها تونس التى انفصلت عن الدولة العثمانية اثر الاحتلال الفرنسى لها سنة ١٨٨١ وتوقيع

اتفاقية بوردو سنة ١٨٨١ والروس سنة ١٨٨٣ فسقطت تبعاً لذلك الرعوية العثمانية عن الرعايا التونسيين وتأكد للجنسية التونسية وجودها القانوني وإن كان ناقصاً بسبب الاحتلال الفرنسي وقد أثرت الحكومة المصرية هذا الوضع بالاتفاق الذي عقد مع فرنسا في ١٦ من يولية سنة ١٨٨٨ بشأن التونسيين وبموجبه اعترفت الحكومة المصرية بحماية فرنسا للتونسيين (اصول القانون الدولي الخاص المصرى للدكتور حامد زكى طبعة سنة ١٩٤٦) وعلى ذلك فلا يعتبر التونسيون من رعايا العثمانيين في مداول احكام قوانين الجنسية المصرية وانما يعتبرون من الاجانب . وأما الطائفة الثانية فهم بصفة عامة اهل البلاد الاصليون سواء كانوا حقيقة مصريين او كانوا بلا جنسية ويكنى توطنهم في البلاد قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

المصريون الاصلاء — استعراض نصوص القوانين المنظمة للجنسية المصرية في شأنهم — انقسامهم الى طائفتين : الرعايا العثمانيون قبل نفاذ معاهدة لوزان في ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٢ والمتوطنون في الاراضى المصرية قبل اول يناير سنة ١٩٠٠ المحافظون على اقامتهم حتى تاريخ نشر القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ولم يكونوا من رعايا الدول الاجنبية — لا يكفى مجرد الميلاد في احدى البلاد التابعة للدولة العثمانية لاثبات الرعوية العثمانية — يجب ان يقرن التوطن خلال هذه المدة التى حددها القانون بالا يكون الشخص خلافاً من رعايا دولة اجنبية .

ملخص الحكم :

يبين من مقتضى الاحكام المنظمة للجنسية المصرية الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ان المصريين الاصلاء ينقسمون الى طائفتين الاولى رعايا الدولة العليا او الرعايا العثمانيون وهؤلاء يعتبرون مصريين اذا توافرت فيهم شروط معينة ، وقد عرف المشرع افراد هذه الطائفة في المادة ٢٣ من المرسوم

بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والفقرة الثامنة من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ باتهم رعايا الدولة العثمانية قبل نفاذ معاهدة لوزان في ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ ، وقد جرى قضاء هذه الحكمة على أن مجرد الميلاد في احدى البلاد التابعة للدولة العثمانية لا يتضمن في ذاته حجة قاطعة في اثبات الرعوية العثمانية بل يجب أن تقدم ادلة كافية على ثبوت هذه الرعوية يقع عبء تقديمها على صاحب الشأن وأما الطائفة الثانية : فهم عامة اهل البلاد الاصليين سواء اكانوا حقيقة من المصريين او كانوا بلا جنسية ويكفي توطنهم في البلاد قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ ثم عدل المشرع هذا الحكم بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فنصت المادة الاولى فقرة اولا منه على ما يأتى « المصريون هم أولا : المتوطنون في الاراضى المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ المحافظون على اقامتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية . » وقد راعى المشرع في تقدير فترة التوطن المشار اليها أن في انقضاء ما يزيد على نصف قرن من تاريخ بدء التوطن حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد ، ما يعبر عن توثيق صلة المتوطن بالبلاد ويفصح عن توافر الولاء لها والارتباط بها ، واذا كانت هذه الصلة لا تتوافر اذا كان الشخص يدين بالولاء الى دولة اجنبية فقد قرن المشرع شرط الإقامة بشرط آخر مؤداه الا يكون الشخص من رعايا دولة اجنبية ، وليس من شك في ان اجتماع الشرطين على النحو الذى أورده المشرع يفيد بالضرورة وجوب عدم الاتصاف بالجنسية الاجنبية طوال فترة التوطن ، فلا يكفى أن يكون الشخص غير منتم الى دولة اجنبية عند نفاذ القانون ، وإنما يجب أن يتوافر هذا الشرط طوال فترة التوطن التى حددها القانون .

(طعن ٤٩١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٣) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

يشترط فيمن يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون أن تتوافر فيه الى جانب شرطى الإقامة والرعوية العثمانية أن يكون قد عومل بقانون القرعة العسكرية المصرى قبل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الحكم :

يشترط نمين يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون ان تتوافر فيه الى جانب شرطى الائمة والرعية العثمانية ان يكون قد عمل بقانون القرة العسكرية المصرى قبل تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، فلا يستفيد من هذه النصوص الرعايا العثمانيون الذين قبلوا المعاملة بموجب قانون القرة العسكرية بعد ذلك التاريخ ، ذلك لان الاحكام التى تضمنتها النصوص المشار اليها فيما تقدم هى من ضمن الاحكام الانتقالية التى تضمنها القانون والتى قصد بها تعيين المصريين الاصلاء عند العمل باحكامه ، لذلك فلا يسرى حكمها الا بالنسبة الى من تمت فى حقه الواقعة القانونية التى تترتب عليها هذه الجنسية وهى قبول المعاملة بقانون القرة العسكرية فى تاريخ لاحق على تاريخ العمل بقانون الجنسية.

(طعن ٧٠٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

وجود الرعية المحلية المصرية مع عدم تعيين ضوابط ثابتة لها يجعل من غير الميسور ان تتحول بحالتها الى الجنسية المصرية — عند اعادة تنظيم نشوء الجنسية المصرية اختار المشرع من بين التشريعات المتعددة التى تناولت الرعية المحلية الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ فى شأن من يعتبرون من المصريين عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ واتخذة اساسا لتعيين الاء المصريين .

ملخص الحكم :

ان الرعية المحلية المصرية على الرغم من انها كانت محققة الوجود ، الا انها لم تعين لها ضوابط ثابتة ، فكان من غير الميسور ان تتحول بحالتها الى الجنسية المصرية ، بيد ان المشرع عندما اعاد تنظيم نشوء الجنسية المصرية ، ومع تسليمه بانها لم تخلق فى نظر احكام القانون الدولى، الا يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، رآى ان فى الاخذ بهذه القاعدة مساسا بالكرامة القومية التى تاتى فناء الجنسية المصرية ، وهى فى نظر المصريين قائمة منذ اجيال طويلة فاختار من بين التشريعات المتعددة التى تناولت

الرعية المحلية ، الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ فى شأن من يعتبرون من المصريين عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ م ، واتخذة اساسا لتعيين الاءاء المصريين اعتدادا منه بالامر الواقع .

(طعن ٩٤٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢١) .

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

ان الليبيين الذين كانوا يقيمون بمصر قبل دخول الجيوش الإيطالية اراضى ليبيا والذين قيدت اسمائهم بدفاتر القنصلية الإيطالية منذ ذلك التاريخ حتى ابرام الاتفاق المشار اليه اعتبروا تابعين لاطاليا - لاولاد هؤلاء الاشخاص اختيار الجنسية المصرية فى مدى سنة من توقيع هذا الاتفاق ان كانوا بالغين او خلال سنة من بلوغهم سن الرشد - عدم اختيار الجنسية الليبية لا يعتبر ابقاء على الجنسية المصرية - الاختيار المنصوص عليه فى الاتفاقية المشار اليها لايد من ممارسته كتابة بعمل ايجابى وفقا لما اشارت اليه قوانين الجنسية .

ملخص الحكم :

ان الليبيين الذين كانوا يقيمون بمصر قبل دخول الجيوش الإيطالية اراضى ليبيا والذين قيدت اسمائهم بدفاتر القنصلية الإيطالية منذ ذلك التاريخ حتى ابرام الاتفاق سالف الذكر ، قد اعتبروا تابعين لاطاليا وقد اجيز لاولاد هؤلاء الاشخاص اختيار الجنسية المصرية فى مدى سنة من توقيع الاتفاق سالف الذكر ، ان كانوا بالغين ، او خلال سنة من بلوغهم سن الرشد ان كانوا قسرا ، والمدعى كان قاصرا وقت توقيع الاتفاق المشار اليه ، وقد كان يحق له قانونا اختيار الجنسية المصرية خلال سنة من بلوغه سن الرشد ، ولكن الثابت ، انه لم يعمل حق الاختيار المقرر بمقتضى الاتفاق المبين اتفا ، ولا يغنى عن ذلك ، ما ذهب اليه من انه لم يختَر الجنسية الليبية ، فيكون قد بقى على جنسيته المصرية بعد بلوغه سن الرشد ، لان هذا الاختيار يجب ان يمارسه من يريد الامادة منه بعمل ايجابى يصدر من جانبه ويجب ان يكون كتابة ، كما اشارت الى ذلك المادة

٢٠ من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ اذ نصت على أن التقديرات واعلانات الاختيار يجب أن توجه الى وزير الداخلية ، وأن تسلم في القطر الى المحافظة أو المديرية ، وقد ورد مثل هذا النص في المادة ٢٢ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ في شأن الجنسية المصرية ، وهذه القاعدة وإن لم ترد بالاتفاق الذي عقد بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية ، إلا أنها من الأمور البديهية التي يستحيل أعمال حق الاختيار بغير افتراضها ، هذا فضلا عن أن الثابت أن المدعى قيد بنفاذ الفصلية الإيطالية بالقاهرة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، فيكون قد انصاح عن إرادته على هذا الوجه إما القرائن التي ساقها المدعى للتدليل على اعتباره من رعايا الجمهورية العربية المتحدة وهو القيد في جدول الانتخاب وعضوية الاتحاد الاشتراكي والإقامة بالبلاد والافتراع للتجنيد فليست قاطعة في إثبات الجنسية الأصلية للجمهورية العربية المتحدة ما دام القانون لا يمنحها له ولا يعتبره من رعايا الجمهورية .

(طعن ٩٤٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

رعايا الدولة الروسية القديمة — اسقاط الجنسية الروسية عنهم بسقوط حكومة القيصرية وقيام النظام السوفيتي في سنة ١٩١٧ — تنظيم قيدهم بمكاتب التسجيل الخاصة بهم ومنحهم تذاكر الإقامة بالبلاد .

ملخص الحكم :

أن رعايا الدولة الروسية القديمة الذين كانوا موجودين في مصر خلال الحرب العالمية الأولى وظلوا مقيمين فيها بعد انتهائها اسقطت عنهم الجنسية الروسية بسقوط حكومة القيصرية وقيام النظام السوفيتي سنة ١٩١٧ وقد أصدر مجلس الوزراء في شأنهم عدة قرارات ، صدر تنفيذها لاحكامها قرار وزير الداخلية المؤرخ ١١ من مايو سنة ١٩٢٦ وبموجبه انشئت مكاتب خاصة في المحافظات وعواصم المديرية لتقيد الروسين البقيين في سجلاتها ، وفرض على كل شخص من أصل روسي ولم ينتم الى جنسية أخرى أن يبلغ مكاتب التسجيل التي يقيم في دائرتها لتجرى قيده هو

وسائر الأفراد المقيمين معه في معيشة واحدة ، حتى يتسنى للوزارة منحهم إقامة بالبلاد تجدد سنويا نظير رسم حدده القرار .

(طعن ٤٩١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

الجنسية رابطة يفرضها القانون بين الفرد والدولة وفقا لما يقوم بالفرد من خصائص سياسية يقدر المشرع اعتبارها مناطا للانتساب الى الدولة واذ لم يصدر قانون يثبت الجنسية المصرية لليبيين المقيمين بمصر حين قامت الوحدة بين مصر وليبيا — هذه الوحدة بقوانينها وقراراتها لا تغنى عن تعديل احكام قوانين الجنسية في اى الدولتين — طلب الطاعنة ثبوت الجنسية المصرية لها بمقتضى الوحدة لا سند له في نصوص القانون الخاص بهذه الجنسية ويتعين رفضه .

ملخص الحكم :

ان الجنسية رابطة يفرضها القانون بين الفرد والدولة وفقا لما يقوم بالفرد من خصائص سياسية يقدر المشرع اعتبارها مناطا للانتساب الى الدولة واذ لم يصدر قانون يثبت الجنسية المصرية لليبيين المقيمين بمصر حين قامت الوحدة بين مصر وليبيا فان هذه الوحدة بقوانينها وقراراتها لا تغنى عن تعديل احكام قوانين الجنسية في اى من الدولتين ويكون طلب الطاعنة ثبوت الجنسية المصرية لها بمقتضى الوحدة لا سند له من نصوص القانون الخاص بهذه الجنسية ويتعين رفضه وقد حكم القضاء في ١٢/١٢/١٩٦٧ بعدم احقية والد الطاعنة في اعتباره متعنا بالجنسية المصرية ولم يثبت له هذه الاحقية من تشريعات تلك الوحدة وانها اكتسب الجنسية بالموافقة على تجنسة بقرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٦٨ واذ كان قانون جنسية الجمهورية العربية المتحدة الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الذى منح والد الطاعنة الجنسية وفق احكامه تغضى نصوصه ان القرار الخاص بكسب الجنسية يحدث اثره من تاريخ صدوره ولا يكون للدخول فى الجنسية من اثر فى الماضى ما لم ينمى على ذلك وتثبت الجنسية للقصر من اولاد من كسبها تبعا له ولا يلحق به اولاده الذين بلغوا سن

لرشد من قبل دخوله فيها ، غانه لا يكون وجه من القانون لطلب الطاعة اعتبار والدها مصرياً من تاريخ طلبه الدخول في الجنسية المقدم في ١٩٥٥/٤/٣٠ ما دام قرار منحة الجنسية لم يصدر الا في سنة ١٩٦٨ ولم ينص على اعتبار دخوله فيها من التاريخ الذي تملك به الطاعة وتكون وقد بلغت سن الرشد من قبل دخول ابائها في الجنسية المصرية باقية في جنسيتها الاجنبية ولا حق لها فيها طلبه من اعتبارها متمتعة بالجنسية المصرية من قبل عام ١٩٦٠ وليس في الحكم المطعون فيه من خطأ فيما مضى به من ذلك وتلزم الطاعة المحروقات بها خسرت من الطعن .

(طعن ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

التمتع بجنسية جمهورية مصر العربية أمر نظمه قانون الجنسية على نحو مانع - عدم انطباق هذا الوصف على غير من وردوا بصفاتهم على سبيل الحصر في هذا التحديد - النص في بعض قوانين الدولة على معاملة الاجانب معاملة الوطنيين في مجال او مجالات معينة - عدم تعدى حكم هذه القوانين مجال تطبيقها الى سواء من المجالات - مدى معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة قد نص في مادته الثانية على انه (مع عدم الاخلال بالاحكام الاخرى الواردة في هذا القانون يشترط للقيود في السجل العام ان يكون الطالب :

١ - مصرياً مقيماً في المملكة المصرية . . . الخ) وكذلك فان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة قد نص في الفقرة الاولى من المادة ٩٠ منه على انه (تسرى على ما يوجد في مصر من فروع او بيوت صناعية او مكاتب الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا تتخذ في مصر مركز ادارتها او مركز نشاطها الرئيسي احكام المواد من ٩٢ الى ٩٨

من هذا القانون) ومقتضى هذا النص سريان المادة ٩٣ من هذا القانون على فروع الشركات الاجنبية الموجودة في مصر والتي تنص على انه (يجب الا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر في شركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع مستخدميها والا يقل مجموع ما يتقاضونه من اجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الاجور والمرتبات التي تؤديها الشركة) .

ومن حيث ان الاستفادة من النصوص المتقدمة ان المشرع يشترط الجنسية المصرية فحين يتحدد اسمه في جداول المحاسبين والمراجعين وحين يعين بالشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ضمن النسبة المحددة في المادة ٩٣ منه .

ومن حيث ان التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة امر نظمه قانون الجنسية على نحو مانع بحيث لا ينطبق هذا الوصف على غير من وردوا بصفتهم على سبيل الحصر في هذا التصديق ، غير ان ذلك لا يمنع من النص صراحة في أحد قوانين الدولة على معاملة الاجانب معاملة الوطنيين في مجال أو مجالات معينة دون ان يتعدى حكم هذه القوانين مجال تطبيقها الى سواها من المجالات ، وتطبيقا لذلك فاننا اذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة السابعة منه على ان يعامل الفلسطينيون العرب معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية ، واذا كان قرار وزير العمل رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٢ قد اعفى الفلسطينيين العرب من التزام الحصول على تراخيص العمل ، فان هذين الحكمين يتعين اعمالهما في مجال تطبيقها دون ان يتعدى اثرهما الى حالات أخرى حيث لا يجوز القياس على نص ورد على سبيل الاستثناء .

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة ولا زالت درعا للعروبة وسندا للقومية العربية ، ولئن كانت قوى البنى قد سلبت جزءا من ارض الوطن العربى ومكنت فيه للصهيونية واخرجت منه ابناء العرب الفلسطينيين وشردتهم وسلبت حقوقهم ، فانه الى ان ياتى يوم تنحدر فيه القوى الباغية ، فان ضمير الاخوة يابى الا ان تقدم الى ابناء هذا الجزء من الوطن العربى في محنتهم القاسية كل عون يمكنهم من الحياة والمعيش الكريم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التوصية بتعديل القانونين المشار اليهما على نحو يسمح بمعاملة الفلسطينيين العرب معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .

(ملف ٨/١/٣ — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

انفصال الاقليم السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦١/٩/٢٨ — هو واقعة دولية تؤول الى سقوط ما ورد في القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم جنسية الجمهورية العربية المتحدة من نصوص تتعلق بسوريا والسوريين — زوال جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن السوريين منذ الانفصال ولا يحق لهم التمسك بها سوى مدة الوحدة فقط — من يحتفظ بوظيفته في مصر من السوريين يخضع للاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب ومن بينها عدم الانتفاع بنظم التأمين والمعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

ان انفصال الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ أصبح حقيقة واقعة منذ قررت الجمهورية العربية المتحدة عقب الانفصال انه لا اعتراض لها على استرداد الجمهورية العربية السورية التي قامت بعد الانفصال في سوريا لعضويتها في جامعة الدول العربية . وفي الأمم المتحدة دون أن تتبع في ذلك اجراءات انضمام عضو جديد ، وقد استقر هذا الامر نهائيا بقيام التمثيل الدبلوماسي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وصدر دستور مارس سنة ١٩٦٤ الذي نص في المادة ١٦٩ منه على انتهاء العمل بالدستور المؤقت الصادر في سنة ١٩٥٨ ونص في المادة الاولى منه على أن جنسية الجمهورية العربية المتحدة يحددها القانون وأن الشعب المصري جزء من الامة العربية ثم استعمل الدستور بعد ذلك تعبير المصريين في كل مرة يتحدث فيها عن عنصر الشعب في الجمهورية العربية المتحدة ، ومن ثم فان الانفصال وهو واقعة دولية يؤدي حتما الى سقوط ما ورد في القانون رقم ٨٢ لسنة

١٩٥٨ بتنظيم جنسية الجمهورية العربية المتحدة من نصوص تتعلق بسوريا والسوريين منذ الانفصال وتبعاً لذلك تزول عن السوريين جنسية الجمهورية العربية المتحدة التي اكتسبوها في ظل العمل بهذا القانون منذ الانفصال ولا يحق لهم التمسك بها سوى مدة الوحدة فقط ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن أفراد الشعب السوري كله يحتفظون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة رغم قيام الدولة السورية المعترف بها دولياً ومن الجمهورية العربية المتحدة ذاتها ، وهي نتيجة يابها العزل والمنطق والفهم الصحيح للقانون .

ومن حيث أنه وقد زالت عن السوريين جنسية الجمهورية العربية المتحدة منذ واقعة الانفصال في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ فإن من احتفظ منهم بوظيفته في الجمهورية العربية المتحدة يعتبر أجنبياً اعتباراً من التاريخ المذكور ويخضع في علاقته الوظيفية للأحكام الخاصة بتوظيف الأجانب ومن بينها عدم الانتفاع بنظم التأمين والمعاشات المقررة للعاملين المدينين بالدولة طبقاً لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أنه « لا تسري أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة » .

ومن حيث أن صفة الأجنبي لم تلحق السوريين إلا من تاريخ الانفصال في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وكانوا قبل ذلك وخلال مدة الوحدة يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وتسري في شأنهم خلال هذه الفترة كافة أحكام التوظيف السارية بالنسبة للعاملين الوطنيين ومن بينها الانتفاع بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن العامل السوري الأصل لا يتمتع بنظم التأمين والمعاشات المقررة للعاملين الوطنيين منذ انفصال الإقليم السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

الفصل الثانى اسباب كسب الجنسية

الفرع الاول الجنسية الاصلية

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

احكام قوانين الجنسية تربط الجنسية بالدم والاقليم بأوضاع معينة وشروط محددة فيها — لا وجه للقول بوجود جنسية أصلية تلحق بالشخص بحكم صلته بأصوله وعلاقة الولاء للوطن الاصلى .

ملخص الحكم :

انه لا وجه للحاجة بأن هناك جنسية أصلية تلحق بالشخص بحكم صلته بأصوله وعلاقة الولاء للوطن الاصلى لان هذا القول لا يستقيم فى ضوء احكام قوانين الجنسية وهى انما تربط الجنسية بالدم والاقليم بأوضاع معينة وبشروط محددة فى القانون .

(طعن ٨١٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

ان اقامة الاصول مكيلة لاقامة الفروع متى توافرت لديهم نية التوطن — من حق الإبناء الاستفادة من اقامة آبائهم واجدادهم متى كانت هذه الإقامة متصلة من الاصول الى الفروع .

ملخص الحكم :

أن من المقرر أن اقامة الاصول مكيلة لاقامة الفروع متى توافرت

لديهم نية التوطن . اذ ان الاساس هو توطن الاسرة ، ذلك التوطن الذى يعبر عن ارتباطها بالوطن ، وترتبطا على ذلك فان من حق الابناء الاستفادة من اقامة آباءهم واجدادهم متى كانت هذه الإقامة متصلة من الاصول الى الفروع .

(طعن ١٣٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

ان فكرة التوطن تقوم على عنصرين عنصر مادى وعنصر معنوى — تخلف العنصر المادى خلال فترة معينة لاسباب عارضة او طارئة لا يؤثر على دوام واتصال الإقامة — اثر ذلك — على التمتع بالجنسية المؤسسة على فكرة التوطن .

ملخص الحكم :

ان فكرة التوطن تقوم على عنصرين ، عنصر مادى يتبثل فى الإقامة الفعلية ، وعنصر معنوى هو نية الاستقرار والبقاء .

وتخلف العنصر المادى خلال فترة معينة لاسباب عارضة او طارئة ، كرعاية بعض المصالح أو طلب العلم أو السياحة ، لا يؤثر على دوام واتصال الإقامة ، ولا يمكن أن يؤدى الى حرمان الفرد من التمتع بالجنسية المؤسسة على فكرة التوطن طالما توافرت لديه نية الاستقرار والبقاء .

(طعن ١٣٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

تماقب قوانين الجنسية ليس معناه زوال الجنسية عن اكتسب مركز المصرى وفقا لاحكام احدها ابان سريانه — يستلزم متبهما بهذا المركز ما دام القانون الجديد قد خلا من نص صريح يحرمه منها .

ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية وعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ثم صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية وعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ونص في مادته ٢٨ على إلغاء المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه واعتبارا من ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ عمل بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ - الذي نص في المادة ٣٢ منه على إلغاء القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعللة له وقد استمر العمل بأحكام هذا القانون بموجب المادة الاولى من القانون ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة التي تنص على أن تثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة لمن كان في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ متبعاً بالجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ وقد تضمنت كل من هذه التشريعات أحكاماً انتقالية في شأن تحديد المصريين الأملاء وأحكاماً عامة أجري بالشروط اللازمة للتمتع بالجنسية المصرية المكتسبة إلا أنه ليس معنى تعاقب قوانين الجنسية زوال الجنسية عن الأفراد الذين اكتسبوا مركز المصري وفقاً لأحكام أحد هذه القوانين إبان سريانه بل أنهم يظلون متبعين بهذا المركز ما دام القانون الجديد قد خلا من نص صريح يحرمهم منها فمن اعتبر مصرياً فإنه يظل مصرياً ولا تتأثر جنسيته بصور قانون لاحق تضمن تعديلاً في الشروط اللازمة لشغل مركز المصري ما لم يكن القانون الجديد قد تضمن نصاً صريحاً يقضي بذلك .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦) .

الفرع الثانى الجنسية المكتسبة

اولا : الزواج :

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الجنسية المصرية ان الزوجة الاجنبية التى تتزوج من مصرى لأول مرة تكتسب الجنسية المصرية بشروط ثلاثة هى اعلان وزير الداخلية برغبتها فى اكتساب جنسية زوجها المصرى ، واستمرار العلاقة الزوجية مدة سنتين من تاريخ اعلانها الرغبة فى الدخول فى الجنسية المصرية الا اذا انتهى الزواج بسبب الوفاة ، وعدم صدور قرار مسبب من وزير الداخلية خلال فترة السنتين بحرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية — فقد الزوجة الاجنبية الجنسية التى اكتسبتها بزواجها من مصرى بعد طلاقها منه — اكتسابها الجنسية المصرية بقوة القانون بمجرد زواجها مرة اخرى من مصرى واعلانها وزير الداخلية برغبتها فى ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة ٧ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « لا تكتسب الاجنبية التى تتزوج من مصرى جنسيته بالزواج الا اذا اعلنت وزير الداخلية برغبتها فى ذلك ولم تنته الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان بغير وفاة الزوج ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات مدة السنتين حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية » ومفاد هذا النص ان الاجنبية التى تتزوج من مصرى تكتسب جنسية زوجها المصرى بثلاثة شروط : ان تعلن وزير الداخلية برغبتها فى اكتساب جنسية زوجها المصرى فى اى وقت بعد الزواج بلا قيد زمنى بشأن ميعاد اعلان الرغبة فى اكتساب جنسية زوجها المصرية، ان تستمر الزوجية مدة سنتين من تاريخ اعلان الزوجة رغبتها فى اكتساب جنسية زوجها المصرية الا اذا انتهت الزوجية بالوفاة . الثالث : عدم صدور قرار مسبب من وزير

الداخلية خلال مدة السنتين من تاريخ اعلان الزوجة برغبتها في اكتساب جنسية زوجها المصرية بحرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية . وحكم المادة السابعة من الحكم العام الذى يتناول حالة الزوجة الاجنبية التى تتزوج من مصرى وترغب في اكتساب جنسية زوجها المصرية . اما نص المادة ١٤ فقد اورد حكما خاصا بشأن الزوجة التى كانت مصرية ثم فقدت الجنسية المصرية وتزوجت بعد ذلك من مصرى ، فهى تعود الى اكتساب الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى بشرط واحد هو اعلان وزير الداخلية برغبتها في ذلك ، ويستوى في ذلك أن تكون هذه الزوجة من اصل مصرى او تكون قد اكتسبت الجنسية المصرية بسبب من الاسباب القانونية لكسبها اذ تنص المادة ١٤ على أن « الزوجة التى كانت مصرية الجنسية ثم فقدت هذه الجنسية وكذلك التى من اصل مصرى — تكتسب الجنسية المصرية بمجرد منحها لزوجها او بمجرد زواجها من مصرى — متى أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك » وعلى ذلك يكون نص المادة ١٤ قد تضمن حكما خاصا يرد على حالة الزوجة الاجنبية التى كانت مصرية الجنسية من قبل ثم فقدت هذه الجنسية وهى تكتسب الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى بشرط اعلان وزير الداخلية برغبتها في ذلك والاصل أن الحكم الخاص يعتبر الحكم العام . وعلى ذلك يكون مؤدى تطبيق حكم المادتين ٧ ، ١٤ من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ معا أن الزوجة الاجنبية التى تتزوج من مصرى لأول مرة تكتسب الجنسية المصرية بالشروط الثلاثة السابق بيانها وهى اعلان وزير الداخلية برغبتها في اكتساب جنسية زوجها المصرية واستمرار العلاقة الزوجية مدة سنتين من تاريخ اعلانها الرغبة في الدخول في الجنسية المصرية — الا اذا انتهى الزواج بسبب الوفاة وعدم صدور قرار مسيب من وزير الداخلية خلال فترة السنتين بحرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية — أما الزوجة الاجنبية التى كانت في يوم ما مصرية الجنسية أصلا أو اكتسابا ثم فقدت الجنسية المصرية فاذا اكتسبت الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى بشرط اعلان وزير الداخلية برغبتها في ذلك . ولم يتخذ المشرع حالة الزوجة الاجنبية التى كانت مصرية ثم فقدت هذه الجنسية وتزوجت من مصرى بشرط انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان ورغبتها في اكتساب جنسية الزوج المصرية بشرط عدم صدور قرار من وزير الداخلية مسبب بحرمانها من اكتساب الجنسية المصرية السابقة — اطمئنان الدولة الى سلامة وملاءمة اكتسابها الجنسية من قبل أصلا أو اكتسابا — ثم فقدت هذه الجنسية لاي سبب من اسباب

فقد الجنسية - فالزوجة الأجنبية التي كانت من قبل مصرية الجنسية ثم فقدت الجنسية المصرية تكتسب الجنسية المصرية بقوة القانون فوراً بمجرد حصول زوجها من مصرى وإعلانها وزير الداخلية برغبتها في اكتساب جنسية زوجها المصرية . وليس صحيحاً ما ذهب إليه وزارة الداخلية من تخصيص حكم المادة ١٤ بالزوجة الأجنبية التي كانت من أصل مصرى أى مصرية أصلاً - لأن هذا التخصيص في الحكم لا يستند إلى نص مخصص، وهو اجتهاد في النظر بلا أساس من حكم القانون وآية ذلك أن المشرع يتنازل في المادة ١٤ من قانون الجنسية الزوجة التي من أصل مصرى ثم فقدت الجنسية المصرية ويعادل في الحكم بينها وبين الزوجة التي كانت مصرية ثم فقدت الجنسية المصرية ، وهو أن المشرع كان يقصد إلى تنظيم حالة الزوجة التي كانت مصرية الأصل ثم فقدت هذه الجنسية لنص على هذه الحالة وحدها ولكنه أشفع النص على هذه الحالة بحالة الزوجة التي كانت مصرية ، ثم فقدت هذه الجنسية ، وهذا الحكم المطلق يسرى على اطلاقاً وان لا يلحقه نص مخصص ، ومن ثم يسرى حكم المادة ١٤ على حالة الزوجة الأجنبية التي كانت مصرية الجنسية إما بالاكتساب أو بالأصل ثم فقدت هذه الجنسية وتزوجت بعد ذلك من مصرى ، وحكم القانون أنها تكتسب الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى وإعلانها وزير الداخلية برغبتها في ذلك . ومتى كان الثابت من الأوراق أن المدعية هى لبنانية الأصل وقد تزوجت من مصرى واكتسبت نفعا لهذا الزواج جنسية زوجها المصرية ثم طلقت من زوجها المصرى وأذنت لها الدولة في العودة إلى الجنسية اللبنانية بها يترتب على ذلك من سقوط الجنسية المصرية عنها بقوة القانون ، ثم جاءت في ١٩٧٨/١/٥ وتزوجت من زوجها الأول المصرى الجنسية وأعلنت في ١٩٧٨/٢/٨ وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية - لذلك فإنها تكتسب الجنسية المصرية بقوة القانون بمجرد زواجها من مصرى وإعلانها وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية طبقاً لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ لأنها وهى أجنبية تزوجت من مصرى ، وكانت مصرية الجنسية من قبل اكتسابها بالزواج من مصرى وفقدت الجنسية المصرية ثم عادت وتزوجت من مصرى وأعلنت وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المدعية مصرية الجنسية بقوة القانون من تاريخ إعلانها وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية في ١٩٧٨/٢/٨ - طبقاً لحكم المادة ١٤ من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ، فإنه أى الحكم المطعون

فيه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون بما يوجب الحكم برفضه .

(طعن ٥١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٥) .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

اكتساب الجنسية بالزواج — وجوب استمرار الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ اعلان وزير الداخلية بالرغبة في كسب الجنسية — وفاة الزوج خلال السنتين يعنى انتهاء الزوجية .

ملخص الحكم :

وان كان الثابت أن المطعون ضدها قد اعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ من يولية سنة ١٩٦٤ بعد مضي أكثر من أربع سنوات على زواجها — الا أن الزوجية لم تستمر قائمة مدة سنتين من تاريخ هذا الاعلان ، اذ توفى زوجها في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، ومن ثم فقد تخلف شرط من شروط كسب الجنسية بالزواج من مصرى في حق المطعون ضدها ، اذ يتعين لتحقيق كسب هذه الجنسية بالزواج استمرار الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ اعلان الزوجة رغبتها الى وزير الداخلية في كسب جنسية زوجها المصرية .

ومن حيث أنه لا حجة فيما ذهبت اليه المحكمة في حكمة المطعون فيه من أن موت الزوج قبل اكتمال مدة السنتين يعتبر سببا قهريا يخرج عن ارادة المطعون ضدها ، ذلك لانه ازاء صراحة النص وتعلقة بمسائل تتصل بسيادة الدولة فلا يجوز التوسع فيه بل يجب تفسيره في اشيق الحدود ويضاف الى ذلك أن وفاة الزوج خلال مدة السنتين يعنى انتهاء الزوجية وعدم استمرارها قائمة طوال المدة التى حددها القانون ، كما أن عدم حدوث الوفاة خلال فترة السنتين ، لا يؤدى بذاته وبحكم اللزوم الى اكتساب الجنسية التى أعريت عن رغبتها وأعلنتها الى وزير الداخلية ، الجنسية المصرية ، لاحتمال انتضاء الزوجية قبل نوات تلك الفترة لسبب

يرجع الى ارادة الزوج ، اى بالطلاق ولذلك فلا يمكن اعتبار الوفاة خلال تلك الفترة بمثابة الحادث القهرى الذى يترتب عليه الاعفاء من شرط استمرار الزوجية المدة التى حددها القانون — اما رأى المباحث العامة الذى أعرى فيه عن عدم الممانعة فى دخول المطعون ضدها فى جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، فلا يعدو أن يكون من قبيل الاعمال التهيدية التى يستأنس بها وزير الداخلية ، سواء فى منح الجنسية أو منعها عن الزوجة الطالبة بقرار مسبب ومن ثم فلا صحة لما ذهبت المحكمة من أن الادارة لم تعترض على دخول المطعون ضدها فى جنسية الجمهورية العربية المتحدة خلال مدة السنتين بل وانها وافقت صراحة على منحها جنسية البلاد ، ذلك أنه لم يكن ثمة محل لان توافق الادارة ، أو لا توافق الادارة ، على دخول المطعون ضدها فى جنسية البلاد بعد وفاة زوجها ، ولم تنته بعد مدة سنتين من تاريخ اعلان رغبتها فى كسب هذه الجنسية ، ومن ثم يكون قد تخلف فى حقها أحد شروط كسب الجنسية ، وهو شرط استمرار الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ اعلان الزوجية برغبتها فى كسب جنسية زوجها العربية .

(طعن ١٢٣٦ ، ١٢٦٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

نص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ على أن المرأة الأجنبية التى تتزوج من مصرى تعتبر مصرية — الحكم ببطلاق الزواج — من شأنه أن يعتبر عقد الزواج كأن لم يكن من تاريخ انعقاده فلا تعتبر الزوجة داخلة فى الجنسية المصرية .

ملخص الحكم :

أن المطعون عليها كانت ايطالية الجنسية تزوجت بمصرى بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية الذى نص المادة ١٤ منه على ما يأتى « المرأة الأجنبية التى تتزوج من مصرى تعتبر مصرية ولا تفقد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية الا اذا جعلت اقامتها العادية فى الخارج واستردت

جنسيتها الاصلية عملا بالقانون الخاص بهذه الجنسية .. » ومن ثم فهي تعتبر مصرية ولا تفقد هذه الجنسية ما لم يتم سبب من الاسباب التي اشارت اليها المادة سالفة الذكر أو يقضى ببطان الزواج من الجهة القضائية المختصة اذ من شأن الحكم ببطان عقد الزواج أن يعتبر العقد كأن لم يكن من تاريخ انعقاده فلا تعتبر الزوجة داخله في الجنسية المصرية لان هذا الاثر لا يترتب الا على الزواج الصحيح دون الزواج الباطل .

(طعن ٦٤٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٢/٣١ / ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

الحكم الصادر ببطان عقد الزواج من الهيئة الروحية الكنسية الاستثنائية للاقباط الكاثوليك في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ — صادر من جهة ليست لها ولاية القضاء ولا حجة له — أثر ذلك — ان يعتبر الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الروحية الكنسية الابتدائية لا زال مطروحا على القضاء — لصاحب المصلحة ان يطلب الى المجلس الملى احوالة الدعوى الى المحكمة المختصة للفصل فيها — الى ان يصدر الحكم يظل عقد الزواج صحيحا ومكسبا الجنسية للزوجة الاجنبية .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم الاستثنائي الصادر من الهيئة الروحية الكنسية الاستثنائية للاقباط الكاثوليك سنة ١٩٥٦ اى في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية واحالة الدماوى التي تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية فمن ثم فان الحكم الاستثنائي يكون قد صدر من جهة لا ولاية لها في القضاء ، ولا حجة له ، ويعتبر الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر من المحكمة الروحية الكنسية الابتدائية لا زال مطروحا على القضاء ، ويجب احوالة الدعوى الى المحكمة الوطنية المختصة للفصل فيه عملا بالمادتين الاولى والثانية من القانون المشار اليه وهما تتصلان على ما يأتى :

مادة ١ — تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لاحكام قانون المرافعات ويدون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد .

مادة ٢ — تحال الدعاوى التى تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية او أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية الى محكمة الاستئناف الوطنية التى تقع فى دائراتها المحكمة الابتدائية التى اصدرت الحكم المستأنف . وغنى عن البيان أنه يجوز لصاحب المصلحة طرح ذلك الاستئناف على الجهة القضائية المختصة او أن يطلب الى المجلس الملى حالة الدعوى الى المحكمة المختصة للفصل فيها ، والى أن يصدر الحكم فى ذلك الاستئناف من الجهة القضائية المختصة يظل عقد الزواج صحيحا منتجا لاثاره القانونية ومن ضمنها اعتبار المطعون عليها مصرية الجنسية .

وان كانت المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ فيها قضت به من عدم جواز منح الزوجة جواز سفر الا بموافقة كتابية من الزوج تسرى كاصل عام فى حق كل زوجة مصرية وأساس ذلك أن الزوجة المصرية تلتزم قانونا بالدخول فى طاعة زوجها وتتبعه من حيث الإقامة ولا تتحلل من هذه الالتزامات الا بالطلاق ، الا أنه لا يجوز أعمال هذا الحكم فى حق الزوجة الكاثوليكية الديانة التى يحكم بالتفريق الجثمانى بينها وبين زوجها ، وذلك لأن النظام القانونى الذى تخضع له الروابط الزوجية لطوائف الكاثوليك يحرم الطلاق وأن كان يجيز لكل من الزوجين أن يحصل من الجهة القضائية المختصة على حكم بالتفريق الجثمانى بين الزوجين ، ويترتب على صدور هذا الحكم توقف الحياة المشتركة للزوجين من حيث المسكنة والمعاشة كما توقف جميع الالتزامات المترتبة على ذلك فيسقط واجب الرعاية والمعونة الادبية بينها وينقد الزوج ولايته على زوجته وتستطيع الزوجة أن تحدد مسكنها وموطنها حيثما تريد استقلالاً عن منزل الزوجية ولا تلتزم بالدخول فى طاعة زوجها .

(طعن ٦٤٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٣١) .

ثانيا : التجنس :

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

منح الجنسية عن طريق التجنس امر جوازى للحكومة وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة — ترخصها في تعيين الوقت الملائم لاصدار قرارها — سلطتها التقديرية الواسعة في هذا الصدد لا تخضع لرقابة القضاء ما دام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة وما يقابلها من نصوص في قوانين الجنسية السابقة ، قد جعلت منح الجنسية عن طريق التجنس امرا جوازيا للحكومة ان شاعت منحته وان شاعت منعه وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة ، كما انها ترخص في تعيين الوقت الملائم لاصدار قرارها ، وهى تملك في هذا الصدد سلطة تقديرية واسعة لا تخضع لرقابة القضاء ما دام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة ، وعلى هذا الاساس فلما كان الثابت من الاوراق ان الجهة الادارية رفضت طلب التجنس المقدم من الطاعن تمشيا مع السياسة العامة التى انتهجتها الدولة في الوقت الحالى من ايقاف منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة للاجانب ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على ان قرار الرفض مشوب بعيب اساءة استعمال السلطة فمن ثم يكون القرار المطعون فيه مطابقا للقانون ولا مطعن عليه .

(طعن ٧٠٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

الرسم المقرر بالمادة ١٦ من الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على من يصدر قرار بمنحهم الجنسية المصرية — فقد

يسنده القانونى بحلول جنسية الجمهورية العربية المتحدة محل هذه الجنسية
١- وجوب استصدار قانون يفرض رسم على منح جنسية الجمهورية
العربية المتحدة وبتحديد خزانة الاقليم التى يؤول اليها .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض التشريعات المنظمة لجنسية الجمهورية العربية
المتحدة والتى تضمنى هذه الصفة على المواطنين فى الاقليمين جميعا ، ان
التمتع بهذه الجنسية ويمزاياها حق لهم ، وقد أجاز المشرع للجانب فى كلا
الاقليمين الحصول على هذه الجنسية متى توافرت فيهم شروط معينة
محددة .

ولما كان قيام الوحدة بين اقليمى الجمهورية يستتبع تطبيقا لاحكام
القانون الدولى العام زوال الجنسية المصرية والجنسية السورية السابقتين
وحلول جنسية الجمهورية العربية المتحدة محلها ، فاصبح لكافة المواطنين
فى الاقليمين جنسية واحدة هى جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وغدا
يستظل بظلها كافة المواطنين فى الاقليمين ، فانه يتعين توحيد الاجراءات
والتكاليف والاعباء التى يقتضيها كسب الجنسية .

وعلى مقتضى ذلك يتعين توحيد الرسم المفروض على التجنس فى
الاقليمين وبخاصة فان القائم على شئون التجنس فى الاقليمين جهة واحدة
وهى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ، فتختص هذه المصلحة ببحث
طلبات التجنس سواء اكانت مقدمة فى الاقليم الشمالى أو فى الاقليم الجنوبى
وعرضها على لجنة التجنس قبل البت فيها واصدار القرار الجمهورى اللازم
فى هذا الشأن .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان الرسم المقرر بالمادة ١٦ من الجدول
رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة انمسا
يستحق على من يصدر قرار بمنحهم الجنسية المصرية .

ولما كانت هذه الجنسية قد زالت كما زالت الجنسية السورية على
نحو ما تقدم ، وحلت محلها جنسية الدولة الجديدة ، اى جنسية الجمهورية
العربية المتحدة التى نظمتها القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن جنسية

الجمهورية العربية المتحدة ، فمن ثم يفقد هذا الرسم سنده القانونى بزوال محله .

لهذا انتهى الرأى الى انه بصدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٥ فى شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أصبح نص المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ عاطلا عن التطبيق وان الامر يقتضى استصدار قانون يفرض رسم الدمغة على القرارات التى تصدر بمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة متى رأت السلطات المالية فرضه ، على ان تحدد الخزانة التى يؤول اليها هذا الرسم .

(فتوى ٥٦٩ فى ١٩٦٠/٧/٦) .

ثالثا : احكام عامة :

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة يعنى افتراض تعيين الموظف فى تاريخ سابق — شرط أن يكون الموظف صالحا فى ذلك الوقت للتعيين — عدم جواز ضم مدة الخدمة السابقة على تاريخ اكتساب الجنسية الوطنية ، سند ذلك : كسب الجنسية أو اسقاطها أو استردادها لا يتم باثر رجعى .

ملخص الفتوى :

ان الموظف الاجنبى الذى يغفل فى خدمة الدولة لا يخضع فى تعيينه وشئون توظيفه لاحكام قوانين التوظيف الخاصة بالموظفين الوطنيين ، بل تسرى عليه احكام خاصة اوردتها قوانين خاصة بشأن توظيف الاجانب ، ومن بين هذه القوانين المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ ، والذى نصت المادة ١٢ منه على انه : « لا يمنح الموظف الاجنبى اى معاش أو اية مكافأة عن مدة خدمته » وهذا . ولا شك امر طبيعى يستوجب مقتضى الحال ذلك اذ أن وضع الاجنبى فى البلاد واقامته بها محددة بفترة زمنية ، غارتباطه بالاقليم هو ارتباط مؤقت بخلاف

الموظف الوطنى . وفوق ذلك فان الموظف الاجنبى يتقاضى مرتبا كبيرا ، تراعى فيه زيادة ملحوظة نظرا الى عدم حصوله على اى معاش او اية مكافأة عن مدة خدمته ، كما يراعى فيه اغترابه عن بلده الاصلى وما قد يتولاه من اشتراطات تستتبع زيادة المرتب الممنوح له ، وهذه الاحوال جميعا تجعل نظام توظيف الاجانب مغايرا ومخالفا للنظم التى تطبق بالنسبة الى توظيف المواطنين .

وفى ضوء ما تقدم يبين ان الموظف الاجنبى لا يستحق اى معاش عن مدة خدمته بالدولة ، وهو اذا تجنس بالجنسية الوطنية واستمر فى خدمته فلا يكون له حق فى ضم الخدمة السابقة على التجنس ، بل وهو لا يتبع بالحقوق الخاصة بهواطنى الجمهورية العربية المتحدة ولا يباشر حقوقه السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ، كما لا يجوز انتخابه او تعيينه فى اية هيئة نيابية قبل مضى عشر سنوات من التاريخ المذكور ، وان كان يجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يعفى من شروط انقضاء هاتين المدتين من يكون قد انضم الى القوات العربية الحاربة وحارب فى صفوفها — وهذا ما تنص عليه المادة ١٦ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ورددته ايضا قوانين الجنسية المصرية . ومعنى ذلك أن تحول وضع الموظف الوظيفى يجب أن يتم بعد انقضاء خمس سنوات على حصوله على الجنسية ، أما خلال الفترة المشار اليها فان حكمه يكون حكم الاجنبى ، ولا يترتب على التجنس كسب اى حق مخصص للمواطنين ، وذلك استجابة للنصوص الواردة فى قانون الجنسية .

ولا يتقدم فى هذا النظر ولا يغير منه القول بأن يكفى لحساب مدة خدمة المنتفع فى المعاش أن تكون هذه المدة قد قضيت على احدى الوظائف المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المعاشات ، بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التى يقرر الحرمان فيها من المرتب ، وان العبارة أن يكون المنتفع غير اجنبى عند الضم ، فهذا القول مردود بان مدة الخدمة التى تضم هى المدة التى تجيز القوانين ضمها . وليس يكفى شغل الوظيفة لحساب المدة فى المعاش فالموظف الفعلى مثلا وهو يشغل وظيفته لا تحسب المدة التى قضاها فى الخدمة بهذا الوصف ضمن المدة المحسوبة فى المعاش .

الفصل الثالث

فقد الجنسية واسقاطها

الفرع الاول

اسقاط الجنسية

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجنسية المصرية — اجازتها لوزير الداخلية بقرار مسبب اسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى يتصف بالصهيونية — كفيّة اثبات هذه الصفة .

ملخص الحكم :

أن الفقرة (ز) من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية تقضى بأنه يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية اسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى اذا انطبق عليه في أى وقت من الاوقات أحد الوصفين المنصوص عليها في نهاية البند (أولا) من المادة الاولى ، وبالرجوع الى هذا البند يبين أنه خاص بمن يتصف بالجنسية المصرية بناء على التوطن في الاراضى المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ مع المحافظة على الإقامة العادية في مصر حتى تاريخ العمل بالقانون مع اشتراط عدم اتصاف المتوطن برعوية اجنبية . واذا كشف العمل عن ضرورة الحد من اطلاق حكم النص عند تعريف المصرى وتحديد الجنسية المصرية بكيفية توجب أن تكون هذه الاسس مانعة من ثبوت الجنسية المصرية لأولئك الذين لا يدينون بالولاء لمصر بل يدينون به لغيرها وذلك حماية للدولة من أن تفرض عليها عناصر قد يكن فيها أبلغ الخطر على كيانها ، فأورد المشرع أنه لا يفيد من هذا الحكم (١) الصهيونيون (ب) الذين يصدر حكم بآدانتهنم في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاءهم للبلاد أو تتضمن خيانتهم لها ، ويلاحظ أن هاتين الطائفتين يجمع أفرادهما عدم الولاء للوطن وغير خاف أن الصهيونية ليست ديناً ، إذ أن المصريين

لدى القانون سواء ، ولكنها رابطة روحية ومادية تقوم بين من يتصف بها وبين إسرائيل .

ولما كانت الجنسية رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليها الولاء لها وتوجب عليها حمايته ، ومن ثم فكانت موضوعاتها تنبثق من سيادة الدولة ذاتها ، فكان للدولة أن تتولى ، بما لها من هذه السيادة تحديد عنصر السكان فيها ، وهى اذ تخلق الجنسية ، بأرادتها وحدها ، تحدد شروط منح الجنسية وشروط كسبها وشروط فقدانها حسب الوضع الذى تراه مستكملا لعناصر وجودها .

لذلك كانت مسائل الجنسية من صميم الامور الداخلة فى كيان الدولة وكان تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة الدولة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، ومن ثم فإن للمشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام ، فى تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذى يتفق وصالح الجماعة . . ولا محل — بهذه المناسبة — للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتى للفرد قبل الدولة فى اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد .

وعلى هدى الاعتبارات السالفة خول المشرع ، وزير الداخلية بقرار مسبب منه ، أن يسقط الجنسية المصرية عن كل شخص صهيونى ، أى عن كل من تقوم بينه وبين إسرائيل رابطة روحية ومادية لا تغيب عن ذوى الشأن ممن بيدهم زمام الامر يستقونها بأنفسهم بمصادرهم الخاصة أو بالأجهزة الرسمية المخصصة لاستجباة هذه البيانات والمعلومات وتحريها واستقرارها . وغنى عن القول كذلك أنه لا يلزم فى هذا المجال وهو مجال يتعلق بسيادة الدولة ونظامها العام وفيه مساس بسلامة البلاد وأمنها وفى هذه الفترة الدقيقة من حياة الدولة كذلك التى تلت العدوان الاسرائيلى أن تواجه المدعى عليها بما ينسب اليها وأن يحقق معها أو يسمع دفاعها فيه ، وانما يكفى أن يقوم بها السبب المبرر لاسقاط الجنسية وأن يطمئن اولو الامر الى قيامه .

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

منح الإقامة الخاصة بعد اسقاط الجنسية لا يعيب قرار الاسقاط —
أساسي ذلك .

ملخص الحكم :

لا ينال من صحة قرار وزير الداخلية باسقاط الجنسية من المدعية منحها اقامة خاصة لمدة عشر سنوات تنتهى في ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٨ ، وآية ذلك ، الاختلاف الجوهرى والمغايرة الاساسية بين التمتع بالجنسية وبين منح الإقامة الخاصة ، في الشروط والاعتبارات وتباين كل منهما في الحقوق والواجبات ، فلكل مجاله ، ولكل نطاقه ومداه .

(طعن ١٣٥٦ لسنة ٥ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

حرية المشرع حرية مطلقة في تنظيم الجنسية وتقريرها — لا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز قانونى للفرد قبل التحولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين أو في استمرار احتفاظه بها متى كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد — مثال بالنسبة للمادة ١٩ من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية — تخويلها وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها ان يسقط الجنسية عن كل مصرى غادر البلاد بقصد عدم العودة اذا جاوزت اغبته في الخارج سنة اثني عشر .

ملخص الحكم :

أن النقطة القانونية مثار النزاع تخلص في حق الدولة في اسقاط الجنسية المصرية عن يغادر الوطن من المصريين بقصد عدم العودة ثانية .

ويبين من استقراء قوانين الجنسية المصرية بأن المشرع قد استحدث

عذا الحق وخوله لوزير الداخلية في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية وهى التى تقضى بأنه « يجوز لوزير الداخلية ولأسباب هامة يقدرها اسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى غادر الجمهورية المصرية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته فى الخارج ستة اشهر ، وتبدأ هذه المدة بالنسبة الى من غادر الجمهورية المصرية قبل العمل بهذا القانون من اليوم التالى لتاريخ العمل به » ذلك انه قد لوحظ أن عددا كبيرا من المصريين غادر جمهورية مصر بصفة نهائية فى السنوات الاخيرة وأعطى بعضهم اقرارا بتنازلهم عن جنسيتهم المصرية ونظرا لأن قسانون الجنسية المصرى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ، ما كان يأخذ ببدا التنازل عن الجنسية المصرية فكانت وزارة الداخلية تواجه صعوبات جمة فى بحث اجراءات اسقاط الجنسية عنهم وقد لا تتوافر فى ايهم أية حالة من حالات الاسقاط فكانت تبقى لهؤلاء الجنسية رغم ما فى ذلك من اضرار بصالح الدولة وأمنها وسلامتها مما حدا بالمرشح الى تضمين قانون الجنسية رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الحكم الواردة فى المادة ١٩ آتفة الذكر وهو يجيز اسقاط الجنسية المصرية ، بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها عن كل مصرى غادر البلاد بنية عدم العودة اليها اذا جاوزت غيبته فى الخارج ستة اشهر .

والجنسية رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة ومن ثم كانت موضوعات الجنسية تنبثق من سيادة الدولة ذاتها ، وكانت سلطة المشرع فى تحديد الاشتراطات اللازم توافرها فيمن يتصف بالجنسية المصرية وفيمن يجوز منحه اياها ، سلطة واسعة تبليها اعتبارات سيادة الدولة والمصلحة العليا للوطن ، وكان للدولة أن تتولى بنسأ على ذلك تحديد عنصر السكان فيها . وهى اذ تنشئ الجنسية — بارادتها وحدها — تحدد حالات منحها وشروط كسبها وشروط فقدانها أو اسقاطها حسب الوضع الذى تراه .

ولما كانت مسائل الجنسية من صميم الامور الداخلة فى كيان الدولة وكان تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، فان للمشرع مطلق الحرية ، بمقتضى القانون العام فى تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذى يتفق وصالح الجماعة ، ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب

مركز ذاتي للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين أو في استمرار احتفاظه بها متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد .

وعلى هدى الاعتبارات السالفة خول المشرع ، وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها ، أن يسقط الجنسية المصرية عن كل مصرى غادر الجمهورية المصرية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر .

(طعن ١٢١٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية - سلطة وزير الداخلية في اسقاط الجنسية المصرية بقرار مسبب منه عن كل من يعمل لمصلحة دولة اجنبية هي في حالة حرب مع جمهورية مصر - قيام بجرر لاسقاط الجنسية عن الزوجة والاولاد القصر يبيع للإدارة تعديل قرار الاسقاط الصادر طبقا للمادة ١٨ بإسناده الى المادة ١٩ من القانون حتى يشملهم اثر الاسقاط - صحة هذا التعديل ما دامت شروط تطبيق المادة ١٩ متوافرة في شأن الجميع .

ملخص الحكم :

أن المشرع قد خول وزير الداخلية في المادة ١٨ فقرة ج من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ، بقرار مسبب منه أن يسقط الجنسية المصرية عن كل من يعمل لمصلحة دولة اجنبية هي في حالة حرب مع جمهورية مصر ، أى عن كل من تقوم بينه وبين دولة اجنبية وهي في حالة حرب مع مصر رابطة عمل لصالح الاعداء ، ولما كانت ادارة المباحث العامة ، وهي الجهة الرسمية المختصة لاستجباة هذه البيانات ، قدمت المعلومات لذوى الشأن في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، أى في المجال الزمنى للفترة التى تلت العدوان الاسرائيلى ، فلا تثريب والحالة هذه على اولى الامر اذا ما اُطُبانوا في أعقاب هذه الظروف الى قيام السبب المبرر لاسقاط الجنسية عن المدعى استنادا الى الفقرة « ج » من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ لانه عمل لمصلحة دولة اجنبية فيكون قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٩

من مايو سنة ١٩٥٧ قد صدر مطابقا للقانون ، لا ناسد الاساس كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه .

واذا كانت وزارة الداخلية ، بعد اسقاطها الجنسية المصرية عن المدعى بالقرار الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٧ عملا بالمادة ١٨ فقرة « ج » ، قامت لديها الاسباب المبررة لاستقاط الجنسية المصرية عن زوجته وعن ولديه و القاصرين بطريق التبعية للمذكور ، كما كسبوا تلك الجنسية بحكم القانون بطريق التبعية له أيضا وذلك لمغادرتهم البلاد معه في سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، ومجاوزة غيبتهم في الخارج ستة اشهر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ .

ولما كان يتعين لاعمال نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ أن يكون المصرى الذى يراد استقاط الجنسية المصرية عنه بالغا حتى يمكن القول بأنه كان يتولى عدم العودة الى مصر اذا جاوزت غيبته في الخارج ستة اشهر ، ولما كان الثابت من الاوراق أن الولدين المراد استقاط الجنسية عنهما قاصران ، فما كان يجوز والحالة هذه استقاط الجنسية المصرية عنهما استقلالا طبقا للمادة ١٩ المشار اليها ، ولا محيص والامر كذلك من تعديل القرار الصادر باستقاط الجنسية المصرية عن والدهما المدعى ، وذلك باستقاط الجنسية المصرية عنه طبقا للمادة ١٩ طالما أن الثابت أنه غادر الجمهورية المصرية بقصد عدم العودة وأن غيبته في الخارج جاوزت ستة شهور — ذلك أن المدعى وقد عمل لمصلحة دولة اجنبية هي في حالة حرب مع الجمهورية المصرية وباع جميع اثاث منزله ومثقلاته قبل مغادرته البلاد واصطحب معه عند مغادرته اياها أسرته المكونة من زوجته وولديه ، انها قد توافرت لديه نية عدم العودة الى مصر ذلك أن بيعه لمثقلات بيته وجميع اثاث منزله كما قررت المباحث العامة في ٩ من مايو سنة ١٩٥٧ واصطحبه كامل أسرته المكونة من الزوجة والاولاد وتدبير الامر بالفعل في شركة أوتورتيز ، يدل على هجرته ، سعيا وراء تهيئة أسباب المعيشة خارج الجمهورية المصرية ، فضلا عن قيامه بأعمال ضارة بمصلحة الوطن العليا وعن اتصاله بالاعداء وتوقييت كل ذلك قبل العدوان الاسرائيلى في أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وكأنه على موافق مع ذلك العدوان وهو اسرائيلى الديانة كل اولئك يحمل في طياته نية عدم العودة الى الجمهورية المصرية فضلا عن أن خشيته التعرض لمحاكمته جنائيا عن الخيانة التى اقترنها في

حق الجمهورية المصرية تندفع به الى التفكير في عدم العودة الى الجمهورية المصرية .

ويخلص من ذلك أن المدعى قد توافرت في شأنه الشرائط التي حددتها المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ لاسقاط الجنسية المصرية عنه فهو قد غادر الجمهورية المصرية في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بقصد عدم العودة وتدل على ذلك الظروف والملايسات السابق بيانها وهى تؤكد أنه غادر مصر بهذه النية وقد جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ، وقد استعملت وزارة الداخلية حقها في اسقاط الجنسية المصرية عنه لاسباب هامة ، استغنتها من اجهزتها الرسمية ، وقدرتها ولها في ذلك سلطة تقديرية أمثلها المصلحة العليا للوطن ، فيكون القرار المطعون فيه بهذه المثابة قد صدر مطابقا للقانون خاليا من أى عيب .

(طعن ١٢١٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩) .

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

اصدار قرار باسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن احد المواطنين استنادا الى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ التى تقضى بجواز اسقاط الجنسية عن كل من يتمتع بها اذا كانت اقامته العادية في الخارج وانضم الى هيئة اجنبية من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعى او الاقتصادى للدولة — ثبت ان اقامة المطعون ضده في الخارج كانت مؤقتة لحين حصوله على الدكتوراه — امتداد الإقامة سنين لا ينفى عنها طابع التوقيت ويحيلها الى اقامة عادية ما دامت مقترنة بقصد التحصيل العلمى الذى بدأت به وانتهت بتحقيقه — نتيجة ذلك تخلف احد الشرطين اللذين نص عليهما القانون لاسقاط الجنسية .

ملخص الحكم :

ان اقامة المطعون ضده لم تكن اقامة عادية عند صدور قرار اسقاط الجنسية عنه ، بل كانت اقامته مؤقتة لحين حصوله على الدكتوراه ، وليس فيما اثاره الطعن من امتداد الإقامة سنين ما ينفى عنها طابع التوقيت

ويحيلها الى اقامة عادية ما دامت مقترنة بقصد التحصيل العلمى الذى بدات به وهى قد أنتهت بتحقيقه ولم يثبت فيها بين ذلك أن المطعون ضده قد عدل بمكثه فى المانيا الغربية الى ما ينبىء عن نيته الاستقرار فيها ، ويكون ثابتا تخلف أحد الشرطين اللذين نص عليهما القانون لاستقاط الجنسية عن المطعون ضده ويكون قرار هذا الاستقاط قد أغفل شرطا وثبتت مخالفته القانون بغير حاجة الى استقصاء ثانى الشرطين المتعلق بالانضمام الى هيئة أجنبية تناهض نظام الدولة الاجتماعى والاقتصادى . ولا يكون وجه لما ادعاه الطعن من صحة ذلك القرار .

ومن حيث أن عناصر الضرر التى قضى الحكم تعويضها كلها عناصر غير محددة أسس تقديرها قانونا باستثناء مبلغ الثلاثمائة جنيه المقررة لطبع الرسالة ، بما قضى به الحكم يقل كثيرا عما طالب به المطعون ضده ، فانه لا يكون وجه لما اثاره الطعن من تطبيق قاعدة الخطأ المشترك عند تقرير التعويض ووجوب خفضه بما يقابل الخطأ الذى يريد الطاعن أن ينسبه الى المطعون ضده ما دام لم يثبت أن الحكم قضى بكامل التعويض عن ضرر محدد .

ومن حيث أن الاضرار المادية التى حاققت بالمطعون ضده بسبب اسقاط الجنسية المصرية ورفع الاشراف المالى والعلمى الحكومى عنه عند بيئت مفصلة فى صحيفة الدعوى وقد رددتها مدونات الحكم فى بيان وقائع المنازعة ، ولامراء فى وقوع هذه الاضرار التى حاققت بعناصر شتى من استقرار المطعون ضده فى دراسته بالخارج وحصوله على الدكتوراه لوقتها وسبقه الى العمل الذى تؤهله لاصحابها ، ويكون الحكم ازاء كل أولئك فى سعة أن يجتزى بالاشارة الى تلك العناصر جملة فى غير تفصيل ، خاصة وهو يجمعها فى تعويض موحد ولا يقدرها عنصرا لتقوم الحاجة الى اعسادة بيان كل منها منفردا ، ولا يكون وجه من القانون لما نعاه الطعن على الحكم فى ذلك .

ومن حيث أن تقدير الحكم تعويض الضرر الادبى المترتب على اسقاط الجنسية أمر موضوعى وقد راعى الحكم فى تقديره رد الجنسية الى المطعون ضده سنة ١٩٧١ ولا يبدو غلو فى تحديد النى جنبه جبرا لاضرار بقائسه بضع سنين بغير الجنسية التى هو من أهلها. ، ويكون ذلك التقدير صحيحا ولا يجوز للطعن تعقيب عليه .

ومن حيث أن أوجه الطعن قد ردت جميعا ، فيتعين رفضه والزام الطاعن بمصروفاته .

(طعن ١٠٦٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

صدر قرار من رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى — اتسامة بعدم المشروعية لفساد بسببه وقيامه على واقعات غير صحيحة — الحاقه ابلغ الاضرار الادبية للمدعى واسرته لا يجبرها مجرد صدور قرار رئيس الجمهورية بسحب قرار اسقاط الجنسية المصرية عنه — قضاء المحكمة بتعويض المدعى عن الاضرار الادبية وهى حرمان المدعى واسرته من الانتماء السياسى والمصيرى لمصر لا تعويض عن الاضرار المادية لانها ترتبت على واقعة فرض الحراسة على أموالهم — وهى واقعة اخرى غير قرار اسقاط الجنسية المصرية .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ تجيز بقرار من رئيس الجمهورية لاسباب هامة يقدرها اسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن كل شخص متبع بها يكون قد غادر الجمهورية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته فى الخارج ستة اشهر وذلك بعد اخطاره بالعودة اذا لم يرد أو رد باسباب غير مقنعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره . فاذا امتنع عن تسلم الاخطار أو لم يعرف له اقامة اعتبر النشر عن ذلك فى الجريدة الرسمية بمثابة الاخطار . وتتضى المادة ٢٣ بأن يترتب على اسقاط الجنسية عن صاحبها فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ أن تسقط الجنسية أيضا عن زوجته وأولاده القصر المفسدين معه . والثابت من الاوراق ببقيين أن المدعى الاول من مواليد الاسكندرية سنة ١٩١٨ وهو مصرى الجنسية من اصل لبنانى وقد فرضت الحراسة على أمواله وممتلكاته وأموال زوجته وأولاده بالامر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٥/١٠/١٩٦١ . وفى ٣١/١٢/١٩٦١ طلب

المدعى من الحارس العام الاذن له بالسفر الى لبنان للعمل واعطائه شهادة بالموافقة على سفره ليقدمها الى ادارة الجوازات والجنسية . وقد وافقت الحراسة العامة على سفر المدعى الاول للعمل في الخارج واخطرت به هذه الموافقة ادارة الجوازات والجنسية وطلب المدعى من وزارة الداخلية الاذن له بالسفر الى الخارج بقصد العمل ، ووافقت وزارة الداخلية على طلبه ومنحته تأشيرة خروج بالخارج مؤرخه ١٩٦٢/٤/٥ وسافر المدعى مفادراً أرض مصر في ١٩٦٢/٤/٦ بتأشيرة خروج للعمل صادرة بناء على موافقة الحراسة العامة على سفره الى لبنان للعمل هناك . وقد تبودلت خطابات بين الباحث العامة فرع النشاط الداخلي (معتقلات) وبين الحراسة العامة ووزارة الداخلية ومكتب رئيس مجلس الوزراء حول النظر في اسقاط الجنسية المصرية عن المدعى الاول لاقامته في الخارج وانصراف نيته الى عدم العودة الى مصر وكان ذلك في سنة ١٩٦٤ وقد افاد قسم المراقبة بصحلة الجوازات والجنسية رداً على السؤال من تحركات المدعى بأنه — اى المدعى — غادر الوطن في ١٩٥٨/١/١٥ الى بيروت بتأشيرة خروج رقم ٥٨٦ القاهرة مؤرخة ١٩٥٨/١/١٢ ولم يستدل على عودته الى الوطن . وازاء هذا الاخطار اتخذت ضد المدعى اجراءات اسقاط الجنسية، فخطر بالعودة الى مصر عن طريق النشر في الجريدة الرسمية بحجة عدم وجود عنوان معروف له بالخارج. ووافق رئيس مجلس الوزراء على اسقاط الجنسية المصرية عن المدعى وافتمت ادارة الفتوى المختصة في اكتوبر سنة ١٩٦٤ بأنه لما كان المدعى الاول قد غادر البلاد في ١٩٥٨/١/١٥ دون أن يحصل على تصريح بالمغادرة أو العمل من الامن العام ومضى على مفادته البلاد أكثر من ستة أشهر فان نيته تكون قد انصرفت الى المغادرة النهائية ويجوز اسقاط الجنسية المصرية عنه بقرار من رئيس الجمهورية . وبالفعل صدر القرار الجمهورى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٤/٢٧ باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى لانه يقيم بالخارج وغادر البلاد بنية عدم العودة اليها وجاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ولم يعد رغم أخطاره بالعودة خلال ثلاثة أشهر — وذلك محافظة على سلامة الجمهورية وأمنها وسلامتها . وقد نظلم المدعى من هذا القرار وتبين للإدارة أن المدعى غادر البلاد في ١٩٦٢/٤/٦ بعد أن حصل على اذن من الحراسة العامة وأن مفادته البلاد كانت بقصد العمل في لبنان ، وأن رقم تأشيرة خروجه من مصر هو ٨٥٢ عمل بمستندات (ع . ح) في ١٩٦٢/٤/٥ وانها صدرت بموافقة الحراسة العامة بعد أن قدم المدعى المستندات المثبتة لطلب سفره بقصد العمل في لبنان (تعاقد شخصي) وكان سفره الى لبنان بموافقة

الحراسة العامة . وعند ذلك افتتت ادارة الفتوى فى ضوء الوقائع الصحيحة بأن قرار اسقاط الجنسية عن المدعى قد صدر فى غير الحالات المقررة لذلك قانونا وهو قرار غير مشروع ويجوز سحبه فى اى وقت دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية غير المشروعة ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٣ فى ١٣/٢/١٩٧٣ بسحب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من اسقاط الجنسية المصرية عن المدعى . وليس من ريب أن القرار الجمهورى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ٢٧/٤/١٩٦٥ باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى يتسم بعدم المشروعية لمخالفته حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن الثابت بيقين أن المدعى غادر مصر فى ٦/٤/١٩٦٢ بقصد العمل فى لبنان بهوافة الحراسة العامة ووزارة الداخلية على سفره الى الخارج لهذا الغرض ، ومن ثم لا تتوافر فى حقه واقعة مغادرة البلاد بقصد عدم العودة - وهى التى تثير مع توافر باقى شروط المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٩ اسقاط الجنسية المصرية عن المواطن . وليس من ريب أن القرار الجمهورى باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى والمضمم بعدم المشروعية لفساد سببه وقيامه على واقعات غير صحيحة قد الحق ابلغ الاضرار الادبية بالمدعى واسرته ، فحرمه وحرهم من شرف الانتماء الى مصر - الدولة والشعب وعراقه التاريخ وتجاريب الحاضر والامانى القومية فى تحقيق مستقبل افضل واستطه فى بئر المحرومين من الجنسية المهددين بعدم القرار فى أية دولة فى العالم - الا فى حدود ما يتسامح فيه بالنسبة لعديى الجنسية ، ومما يؤكد هذه الاضرار الادبية ان المدعى لم يتقبل ساكتا صدور قرار رئيس الجمهورية الصادر باسقاط الجنسية عنه ، ولكنه دافع عن حقه فى الجنسية المصرية منتظلم وقدم الشكاوى وبين وجه الحق فيما التبس على الادارة استخلاصه من الوقائع الصحيحة ، وانتجت طعناته المتكررة على قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية عنه بصور القرار الجمهورى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٣ بسحب القرار الجمهورى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من اسقاط الجنسية المصرية عنه . ولا يغنى عن حقه فى التعويض عن هذه الاضرار الادبية ولا يجبرها مجرد صدور قرار رئيس الجمهورية بسحب قرار اسقاط الجنسية المصرية عنه وما ترتب على ذلك من السماح للمدعى بالعودة الى مصر مرة ثانية بوصفه مصرية وهو ما قضى به بحق الحكم المطعون فيه . ولما كان الثابت من الاوراق أن المدعى غادر مصر الى لبنان فى ٦/٤/١٩٦٢ بقصد العمل هناك بناء على

تعاقد شخصي، وكان الثابت أن المدعى حصل وهو في لبنان على جنسية لبنان وعمل هناك، وكان المدعى قد أقر في تظلماته من قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عنه بأنه قد ترك مصر تحت ضغط الحاجة الى العمل من أجل العيش اذ أجبرته الحراسة على ترك عمله الذي كان يتعيش منه ولم تصرح له بالعمل في مصر وأنه عثر على عمل له في لبنان ، وعلى ذلك فإن قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى لم يحرمه من فرص العمل في مصر ، فقد حرم المدعى من العمل من جراء فرض الحراسة على أمواله وممتلكاته ، ولم يثبت من الاوراق أن زوجة المدعى وبناته قد حرمن العمل في مصر من جراء اسقاط الجنسية المصرية عنهم بالتبعية لاسقاطها عن المدعى الاول زوج المدعية الثانية ووالد باقى المدعيات . والثابت بقرار المدعى نفسه أنه عمل في لبنان حيث حصل على جنسية لبنان ، أما عن حرمان المدعين من مسكنهم الوحيد في مصر وهو الفيلا رقم ٢٨ شارع العروبة بمصر الجديدة والملوكة للمدعية الثانية زوجة المدعى الاول فكان نتيجة لفرض الحراسة على أموال وممتلكات المدعى وزوجته وبناته الثلاث ، وقد تصرفت الحراسة العلية في العقار بالبيع الى شركة مصر للتأمين في ١٠/٤/١٩٦٣ قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ في ٢٧/٤/١٩٦٥ باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى وعلى ذلك تنحصر الوقائع الموجبة للتعويض والترتبة على القرار الجمهوري غير المشروع باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى في الاضرار الادبية وحدها ، وهى حرمان المدعى وأسرته وهم في لبنان من الانتباء السياسى والمصري لمصر ، ولم يلحق القرار الجمهوري باسقاط الجنسية المصرية عن المدعين اية اضرار مادية لهم اذ لم يترتب عليه تفويت فرص العمل على المدعين في مصر ولا ترتب عليه حرمانهم من مسكنهم بشارع العروبة بمصر الجديدة، فهذه كلها — أى الاضرار المادية — قد نتجت وترتبت على واقعة فرض الحراسة على أموال وممتلكات المدعى وافراد أسرته — وزوجه وبناته — واذا قضى الحكم المطعون فيه بالزام وزارة الداخلية بأن تدفع للمدعين تعويضا بمقداره خمسة آلاف جنيه (٥٠٠٠ ج) عن الاضرار الادبية المترتبة على قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عنهم ، واستبعدت الاضرار المادية من مجال التعويض لانها ترتبت على سبب آخر غير القرار الجمهوري باسقاط الجنسية المصرية عن المدعين وهو سبب فرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم واتام الحكم المطعون فيه المسؤولية في حق وزارة الداخلية التي كان في وسعها أن تعرف الحقيقة في شأن تاريخ وسبب مفارقة المدعى وأسرته لارض الوطن — فانه — أى الحكم المطعون فيه

يكون قد جاء بصادفا وجه الحق والتقدير السليم لقيمة التعويض ، الامر الذى يكون طعن المدعين وطعن الحكومة معه على الحكم سالف الذكر فى غير محلها بما يوجب الحكم برفض الطعنين مما لعدم قيامها على أساس سليم من القاتون .

(طعنى ١٤٢٢ ، ١٤٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١/١٥) .

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

لا تسقط الحصانة الدستورية عن القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة باسقاط الجنسية عن احد المواطنين .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٩١ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٥٦ على أن جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالغائها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه أمام أية هيئة كانت وهذه الحصانة الدستورية هى حصانة نهائية ذلك أن المشرع الدستورى أمسك من نقل حكم المادة سالف الذكر من الدستور الصادر فى سنة ١٩٥٦ الى دستور سنة ١٩٥٨ ودستور سنة ١٩٦٤ ودستور جمهورية مصر العربية الحالى الصادر فى سنة ١٩٧١ — لذلك بقيت الحصانة الدستورية التى تقررت لقرارات مجلس قيادة الثورة فى دستور سنة ١٩٥٦ كما هى دون مساس فى ظل دساتير جمهورية مصر المتعاقبة بما فيها الدستور الحالى ، ولئن كان المشرع الدستورى فى المادة ٦٨ من دستور جمهورية مصر العربية الحالى قد حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء فإن هذا الحكم لا يمتد الا الى القوانين التى تصدر فى ظل العمل بدستور سنة ١٩٧١ ولا يمس هذا الحكم الحصانة الدستورية المقررة بالمادة ١٩١ من دستور جمهورية مصر الصادر فى سنة ١٩٥٦ — ومن ثم فإن قرار مجلس قيادة الثورة باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى يعتبر مشمولا بالحصانة الدستورية الدائمة المنصوص عليها فى المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ والنافذة الاثر فى ظل العمل بدستور

جسوريه محرم العربي الصادر في سنة ١٩٧١ بما يمنع تماما من الطعن فيه او المطالبة بالغائها او وقف تنفيذها او التعويض عنها — وعلى ذلك تعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى التى ترفع بطلب الفاء قرار مجلس قيادة الثورة المذكور .

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧) .

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

قرار اسقاط الجنسية المصرية يثبت من اية واقعة أو قرينة تفيد حصوله ودون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة — موقف المدعية السلبى بعدم متابعتها امر جنسيتها حيث لم تسع في اى وقت الى تجديد صلاحية جواز سفرها المصرى منذ ان تقرر رفض تجديده ومسلكها الإيجابى بالتصرفات المفاجئة واللاحقة في اموالها النقدية واوراقها النقدية يستخلص منه ان المدعية قد علمت علما يقينيا بقرار اسقاط الجنسية المصرية عنها وما يتفرع عليه من اخضاع اموالها لنظام غير المقيمين .

ملخص الحكم :

ان مبنى قرار المصادرة المطعون فيه هو مساطة المدعية عن مخالفة احكام قانون تنظيم عمليات الرقابة على النقد والتي تقوم على اساس انها اكتسبت صفة غير المقيم — طبقا للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون — بأن صارت اجنبية باسقاط الجنسية المصرية عنها مع اقامتها خارج البلاد ، ولما كان الثابت انها تقيم بسويسرا منذ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، وان قرار اسقاط الجنسية لم ينشر ولم يعلن اليها ، لذلك فان مساطتها عن مخالفة القواعد والاضاع النقدية التى يلتزم بها غير المقيمين لا تكون جائزة الا من الوقت الذى يثبت ان المدعية علمت فيه علما يقينيا بقرار اسقاط الجنسية المصرية عنها ، وهذا العلم اليقيني يثبت حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة — من اية واقعة أو قرينة تلبد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللمحكمة في سبيل اعمال رقابتها القانونية التحقق من قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن تربيته عليها من حيث كفاية العلم أو تصوره وذلك حسبما تستبينه من

أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق ان المدعية غادرت مصر في سبتمبر سنة ١٩٥٦ مع زوجها وابنتها واقامت بسويسرا وجندت جواز سفرها المصرى عن طريق القنصلية المصرية في جنيف حتى مارس سنة ١٩٥٩ ، ووفق على تجديد جوازات افراد الاسرة لمدة ستة شهور فقط ، مع قصر صلاحيتها على العودة لمصر ، وكان ذلك بناء على رأى ادارة المباحث العامه بحسبان ان المدعية وأسرتها من اليهود المصريين الذين غادروا البلاد بنية عدم العودة . ثم تقرر في أغسطس سنة ١٩٥٩ رفض الطلب المقدم من المدعية لتجديد جواز سفرها مع اخطارها بالعودة . ولما لم ترد المدعية على هذا الاخطار أعيد اخطارها عن طريق النشر في الجريدة الرسمية على ما سلف بيانه ، ومن الجلى أن مسلك المدعية — شأنها شأن الغالبية العظمى من اليهود الذين غادروا مصر — قد أنصح عن قصد عدم العودة اليها ، ومن ثم فإن مسلكها هذا بما صاحبه من امتناع الادارة عن تجديد جواز سفرها ودعوتها الى العودة عن طريق القنصلية ثم بالنشر في الجريدة الرسمية كل ذلك من شأنه أن يهيء الظروف والاسباب التى تؤدى الى اسقاط الجنسية المصرية عنها بموجب المادة ٢٣ من قانون الجنسية .

يضاف الى ذلك ان المدعية لم تسع فى أى وقت الى تجديد صلاحية جواز سفرها المصرى منذ أن تقرر رفض تجديده فى سنة ١٩٥٩ ، مع أن جواز السفر يعد من القرائن الظاهرة القوية على جنسية صاحبه ، كما أنها لم تحرك ساكنا نحو الطعن بالالفاء فى قرار اسقاط الجنسية الذى استندت اليه جهة الادارة فى المنازعة الماثلة ، كذلك يتضح من ناحية أخرى بالنسبة لما قامت به المدعية ووكيلها من تصرفات فى أموالها المودعة فى مصر ، أن التعامل فى شراء أو بيع الاوراق المالية كان راكدا منذ سنة ١٩٦٠ كما كان الامر كذلك بالنسبة للسحب من الحساب الجارى ببنك الاسكندرية وبنك بور سعيد منذ سنة ١٩٦٢ ثم نشطت المدعية ووكيلها فجأة الى التصرف فى هذه الحسابات وتلك الاوراق ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٨ ، فاصدر وكيلها خمس شيكات متلاحقة جهلتها ٦٤٧٠٠ جنيه سحبا من الحساب الجارى منها ٥٠٠٠ جنيه لصالح شقيقتها والباقى جميعه لصالح التى دلت تحريات أجهزة مكانة تهريب النقد على أنه يعمل فى الخارج ويجرى مع المدعية مقاصة غير قانونية فى أموالها بقصد تهريبها من

طريق تسديد القيمة إليها في مقرر أقامتها بسويسرا ، وتحت تغطيته هذه التصرفات بعقدي الشركة والقرض سالف الذكر المحررين بين وكيل المدعية في نوفمبر سنة ١٩٦٨ وفبراير سنة ١٩٦٩ ، كما بادرت المدعية بأمر مباشر منها الى البنك في يناير وفبراير سنة ١٩٦٩ الى تصفية الاوراق المالية المملوكة لها وايداع حصيلة بيعها في الحساب الجارى ليتم سحبها على غرار ما سبق ، كما طلبت من وكيلها أن يقبض لنفسه رصيد حسابها في بنك بور سعيد اتماعا له ، هذا وكان من بين الاوراق التي ضبطت بكتيب وكيل المدعية خطاب صادر من زوجها في يناير سنة ١٩٦٩ يشير فيه الى ان الاوراق المالية المملوكة له والموجودة في مصر قد جهدت . وتستخلص المحكمة من الوقائع المتقدمة ، سواء ما تعلق منها بموقف المدعية السلبي بعدم متابعة امر جنسيتها او ما يتعلق منها بمسلكها الايجابى بالتصرفات المناجحة والمتلاحقة في اموالها النقدية واوراقها المالية انها قد علمت علما يقينيا بقرار استقاط الجنسية المصرية عنها وما يتفرع عليه من اخضاع اموالها لنظام غير المقيمين ، وان هذا العلم اليقيني قد تحقق في غضون سنة ١٩٦٨ حيث كان هذا العلم هو الحافز لها على الشروع في تصفية اموالها في مصر بالاعمال التي سلف شرحها ، وذلك عندما تبينت ان اخضاع اموالها لنظام الرقابة على عمليات النقد المطبق على غير المقيمين سيفرض رقابة الدولة على تصرفها في اموالها مما يعوق عملية التصفية المستهدفة والتي بدأ تنفيذها من شهر اكتوبر سنة ١٩٦٨ .

(طعن ٤٣٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

انه ولئن كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجنسية المصرية قد اوجبت نشر القرارات المكسبة أو المسقطة للجنسية في الجريدة الرسمية الا ان المشرع لم يرتب على عدم النشر اية نتائج من شأنها المساس بوجود القرار أو بسلامة اثره من تاريخ صدوره - القصد من اجراء النشر ان يكون قرينة قانونية على علم نوى الشأن بالقرار .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان هذا القرار لم ينشر بالجريدة الرسمية — على ما اقر به محامى الحكومة في محضر الجلسة — الا انه أحدث اثره باسقاط الجنسية المصرية عن المدعية من تاريخ صدوره فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ حسب مقتضى المادة ٢٩ من قانون الجنسية المصرية سالفة الذكر ، وانه ولئن كانت هذه المادة قد اوجبت نشر القرارات المكسبة او المسقطة للجنسية فى الجريدة الرسمية الا ان المشرع لم يرفق على عدم النشر اية نتائج من شأنها المساس بوجود القرار أو بسريان اثره من تاريخ صدوره ، ومفاد ذلك انه قصد من اجراء النشر ان يكون ترفيعة قانونية على علم ذوى الشأن بالقرار .

(طعن ٤٣٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦) .

الفرع الثاني

فقد الجنسية

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

زواج مصرية من اردنى بعقد رسمى موثق - استخراج المذكورة جواز سفر اردنى - معاملة السلطات المصرية لها على انها اجنبية - القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق على الحالة المعروضة - هذا القانون ينص فى المادة ١٩ بأن مجرد زواج المرأة المتبعة بجنسية الجمهورية العربية من اجنبى لا يفقدها جنسيتها العربية - الا اذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها واثبتت رغبتها هذه عند الزواج او اثناء قيام الزوجية - اثبات الرغبة لا يعنى بالضرورة اعلانها الى وزير الداخلية - هذه الرغبة تثبت باى دليل يفيد توافرها - استخراج المذكورة لجواز سفر اردنى ومعاملة السلطات المصرية لها على انها اجنبية يكفى فى اثبات رغبتها فى الدخول فى جنسية زوجها - مقتضى نص المادة السابقة عدم جواز احتفاظ المرأة المتبعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى تتزوج بلجنى بجنسيتها العربية اذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها واثبتت هذه الرغبة عند الزواج او اثناء قيام الزوجية وكان قانون الزوج يدخلها فى جنسيته - عدم جواز الاحتفاظ بها من باب اولى اذا ما تعدت الرغبة فى اكتساب جنسية زوجها الى اكتسابها فعلا .

ملخص الحكم :

انه يتعين بادىء ذى بدء تعيين قانون الجنسية الذى يحكم حالة المطمون ضدها ذلك ان الثابت من الاوراق ان زوجها من المدعو الاردنى الجنسية تم بعقد رسمى موثق بكتاب سجل مدنى الايركية برقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧ ، وان تاريخ استخراجها لجواز السفر الاردنى رقم ٣٦٥٣٢٧ الذى تسببت فيه باسم زوجها ، ودل على انها اكتسبت الجنسية الاردنية كان فى ١٩٧٣/٨/١٩ ، ومن ثم فان واقعة الزواج من اجنبى ، واستخراج جواز السفر الاجنبى التى يدور البحث حولها اذا كانت تعتبر بمثابة ابداء رغبتها فى اكتساب جنسية زوجها ، تلك الواقعتان تبنا فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية

الجمهورية العربية المتحدة الذى ظل معمولاً به حتى ١٩٧٥/٥/٢٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - ومتى استبان ذلك فإن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يكون هو القانون الواجب التطبيق على الحالة المعروضة .

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون المذكور تنص على أن « المرأة المتبعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى تتزوج من اجنبى تحتفظ بجنسيتها المذكورة الا اذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها ، واثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها فى جنسيته .

واذا كان عقد زواج المتبعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من اجنبى عقداً باطلاً طبقاً لاحكام القوانين السارية فى الجمهورية العربية المتحدة وصحياً طبقاً لاحكام قانون الزواج ، فإنها تظل متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ولا تدخل مطلقاً فى جنسية زوجها » .

وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أنه « يجوز للمرأة المتبعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى فقدت جنسيتها وفقاً لاحكام المادتين السابقتين أن تسترد جنسية الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء الزوجية اذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية » .

ولماد ما تقدم أن المرأة التى كانت متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وتزوجت باجنبى بعقد صحيح ، ورغبت فى الدخول فى جنسية زوجها ، واثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها فى جنسيته ، لا تحتفظ بجنسيتها الاصلية بل تفقدها بحكم القانون دون حاجة الى صدور قرار بذلك ، لان حالة فقد الجنسية الاصلية فى هذه الحالة تختلف عن حالات اسقاط الجنسية التى وردت على سبيل الحصر فى نص المادة ٢٢ من القانون المشار اليه والتى تطلب صدور قرار مسبب من وزير الداخلية باسقاط الجنسية عن المتقدم بها (قرار من رئيس الجمهورية طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩) .

ومن حيث أنه بمقارنة حالة المرأة المتبعة بجنسية الجمهورية العربية

المتحدة التي تتزوج من اجنبى والمنصوص عليها في المادة ١٩ سالفه الذكر ، بحالة المرأة الاجنبية التي تتزوج من شخص متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والمنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا القانون ، يبين ان هذه المادة تنص على ان « المرأة الاجنبية التي تتزوج من شخص متمتع بالجنسية العربية المتحدة لا تدخل في الجنسية المذكورة الا اذا اعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الاعلان . ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات المدة المشار اليها في الفقرة الاولى حرمان الزوجة من حق الدخول في جنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

ومناد ذلك ان المادة ١٩ المشار اليها — خلافا للنهج الذي حددته المادة ١٣ السابقة — لم تطلب اعلان وزير الداخلية برغبة المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والتي تزوجت من رجل اجنبى في الدخول في جنسية زوجها . وانما اكدت بعبارة « الا اذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها واثبتت رغبتها هذه عند الزواج او اثناء قيام الزوجية » .

ولا ريب ان ثمة غارقا واضحا في المعنى بين ان يعلق حكم قانونى على مجرد رغبة المخاطب به في اختيار موقف معين متى ثبتت هذه الرغبة باى دليل ، وبين ان يعلق تطبيق الحكم على اعلان الرغبة الى جهة محددة ، ملها نصت عليه المادة ١٣ السالفه الذكر . والواقع ان هذه المغايرة في عبارة النصين مقصود بها ترتيب مغايرة في حكم كل منهما — حسبما سبق بيانه — ذلك ان المادة ١٣ وهى تتناول حالة المرأة الاجنبية التي تتزوج من شخص متمتع بالجنسية العربية المتحدة ، لم ترتب على مجرد الزواج ورغبة الزوجة الاجنبية في كسب الجنسية العربية ، اكسابها لهذه الجنسية ، وانما خولت لوزير الداخلية خلال سنتين من تاريخ اعلانه برغبة الزوجة الاجنبية في كسب الجنسية العربية ، ان يقرر عدم الاستجابة لهذه الرغبة وحرمان الزوجة من حقها في الدخول في جنسية زوجها ، ومن ثم كان لوزير الداخلية سلطة تقديرية في هذا الخصوص ، يتطلب امبالها — بطبيعة الحال — ان يعلن برغبة الزوجة الاجنبية في اكتساب الجنسية العربية . وهذا بخلاف حالة المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التي تتزوج من اجنبى ، فان المادة ١٩ المشار اليها ، لم تدع لوزير الداخلية — او غيره — اية سلطة تقديرية في تقرير احتفاظها بهذه الجنسية ، بل فرع نص القانون من ترتيب الحكم في هذه الحالة ، فقرر من حيث الاصل ان مجرد زواج

هذه المرأة من اجنبى لا يفقدها جنسيتها العربية ، الا اذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها واثبتت رغبتها هذه عند الزواج او اثناء قيام الزوجية . ولا جدال ان اثبات الرغبة لا يعنى بالضرورة اعلانها الى وزير الداخلية . وانما تثبت باى دليل يفيد توافرها .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه من أن « الاقرارات واعلانات الاختيار والاوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا لقانون يجب أن توجه الى وزير الداخلية او من ينوبه لذلك بطريق الاعلان الرسمى على يد محضر او تسليها . بموجب إيصال الى الموظف المختص في المحافظة او المديرية او اللواء التابع له محل اقامة صاحب الشأن . وفي الخارج تسلم الى الممثلين السياسيين للجمهورية العربية المتحدة او الى قناصلها . ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يرخص لاي موظف آخر في تسلم هذه الاقرارات والاعلانات والاوراق والطلبات » . لا مغير في ذلك ، لان محل اعمال حكم هذه المادة حيث تكون نصوص القانون قد تطلبت اقرارا او اعلانا او تقديم طلب او ورقة معينة مثلما نصت عليه المادة ١٣ السالفة الذكر وغيرها من نصوص القانون كالمواد ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن الملعون ضدها عقب زواجها من المدعو الاردنى الجنسية في ١٩٧٣/٢/٧ ، استخرجت جواز سفر اردنى برقم ٣٦٥٣٢٧ صدر في عمان بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٣ ، وكان منحها هذا الجواز تعبيرا عن اعتبارها اردنية الجنسية تطبيقا لحكم المادة ١٠ من قانون جنسية شرق الاردن (المعلن عن تنفيذه في العدد ١٩٣ من الجريدة الرسمية الاردنية في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٦ هـ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨) . التى تنص على أن « تعتبر زوجة الاردنى اردنية وزوجة الاجنبى اجنبية ... » (مجموعة قوانين الجنسية في نول الجامعة العربية - وثائق ونصوص - معهد الدراسات العربية العالية سنة ١٩٥٨) . ثم ظلت تتردد على مصر وتدخل اليها بهذا الجواز ابتداء من ١٩٧٤/١/٥ - كما هو ثابت بصحائفه - باعتبارها اجنبية ، بل واندرت لها مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية - ملف الاقامة رقم ٢١٥/٣٩٣٦ المرفق باوراق الطعن . وثابت بطلبات منح الاقامة او امتدادها المقدمة

من المطمعون ضدها للمصلحة ان جنسيتها اردنية وكانت المصلحة تمنحها اقامة لدد محددة باعتبارها اجنبية . وقد اقرت المصلحة بذلك في كتابها رقم ٧٠٤٧ ١ — المؤرخ ١٩٨٢/١٢/١٥ والموجه الى مدير ادارة الشئون القانونية بوزارة الداخلية — المرفق باوراق الطعن .

ومن حيث انه لا مراء في ان استخراج المطمعون ضدها لجواز سفر اردنى عقب زواجها ، واستخداها في الدخول الى مصر والخروج منها ، ومعاملة السلطات المصرية لها معاملة الاجانب بمنحها اقامة بمصر لمدة محددة — كل ذلك يكفى في اثبات رغبتها في الدخول في جنسية زوجها الاردنى ، بل واتصال هذه الرغبة بسلطات وزارة الداخلية المختصة ، ومعاملتها من قبل هذه السلطات على أساس انها اجنبية الجنسية . ولا حاجة بها ادعته جهة الادارة — في معرض دفاعها في الدعوى — من ان المدعية كانت تعامل على انها مزدوجة الجنسية ، وأن اكتسابها الجنسية الاردنية لا يستطع عنها الجنسية المصرية — ولا بحاجة في ذلك لان مقتضى نص المادة ١٩ من قانون الجنسية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ لا يجيز ان تحتفظ المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى تتزوج من اجنبى بجنسيتها العربية اذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها وأثبتت هذه الرغبة عند الزواج او أثناء قيام الزوجية . وكان قانون الزوج يحتلها في جنسيتها ، فمن باب أولى لا تحتفظ هذه الزوجة بجنسيتها العربية المتحدة — المصرية — اذا ما تعدت الرغبة في اكتساب جنسية زوجها الى اكتسابها نعلا ومعاملة السلطات المصرية لها على هذا الاعتبار .

(طعن ٩١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩) .

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

فقد الاولاد القصر للجنسية العربية اذا كانوا بحكم تغيير جنسية ابيهم يدخلون في جنسيته الجديدة — اجازة اختيارهم جنسيتهم الاصلية عند بلوغهم سن الرشد بموجب المادة ١٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ — لا يصدق على الاولاد الذين ولدوا لاب أصبح اجنبيا نتيجة تجنسه بجنسية اجنبية — اساس ذلك — تقرر نص المادة المذكورة حقيقتين . اولاهما ان

هؤلاء الأولاد متهمين بالجنسية العربية - وثانيهما أن النص واجه حالة أولاد قصر كانوا مولودين فعلا عند تحقق واقعة اتجاه إرادة أبهم إلى الدخول في جنسية أجنبية .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ حين تحدث عن فقد الأولاد القصر للجنسية العربية إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبهم يدخلون في جنسيته الجديدة أنها قرر حقيقتين : أولاها أن هؤلاء ولدوا بمتهمين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة باعتبار أنهم ولدوا لأب يتمتع بهذه الجنسية ومن ثم فقد نشأت لهم الجنسية العربية المذكورة بحكم القانون . والحقيقة الثانية أن هذا الحكم واجه حالة أولاد قصر كانوا مولودين فعلا عند طرؤ واقعة جديدة هي اتجاه إرادة أبهم إلى الدخول في الجنسية وتعبير القانون بعبارة الولد القاصر « لا يعنى الحمل المستكن كما لا ينصرف إلى من يولد بعد تلك الواقعة المتعلقة بإرادة الأب تغيير جنسيته ذلك لأن خطاب الشارع موجه إلى أفراد موصوفين بوصف محدد باعتبار كونهم قسرا عند حدوث الواقعة المشار إليها وكان المشرع متساويا مع منطق الاستناد بالنسبة إلى وضع هؤلاء القصر الذين دخلوا قانونا في جنسية أبهم الجديدة لأنه اعتبارا بأن إرادتهم القاصرة لم تكن لتسمح لهم بالتعبير عن رغبتهم واختيارهم الكامل في الدخول أو عدم الدخول في جنسية أبهم خروجاً من جنسيتهم المفروضة بحكم القانون فقد أذن لهم عند بلوغهم سن الرشد في أن يختاروا جنسيتهم الأصلية . . وهذا الوضع المنطقي لا يصدق على الأولاد الذين ولدوا لأب أصبح أجنبيا بحكم قانون جنسية الجمهورية العربية المتحدة لأنهم إنما ولدوا لأب أجنبى فلم تثبت لهم الجنسية العربية ولم يكتسبوها في يوم من الأيام وما كان لهم أن يكتسبوها مثل هذه الجنسية تبعا لأبيهم لأنه لم يكن مصريا وناقد الشيء لا يعطيه . . فضلا عما تقدم فانه لا جدال في أن الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشر آتفة الذكر ينبغي أن يفسر في أضيق حدوده فلا يتناول البتة القصر الذين ولدوا لأب بعد تجنسهم بجنسية أجنبية لأنه بهذا التجنس يفتقد جنسيته المصرية وبالتالي لا تكون هذه الجنسية جنسية أصلية لأولاده لأنهم لم يلحقوا بهذه الجنسية المصرية في يوم من الأيام بل كانت جنسيتهم الأصلية منذ الميلاد هي الجنسية الجديدة التي تجنس بها أبوهم ومن ثم فلا يكون ثمة وجه للتحدى باختيارهم جنسية لم يسبق لهم أن فقدوها .

(نظمن ٨١٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٩) .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة - عدم حصول من يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة على إذن من رئيس الجمهورية بالتجنس بجنسية أجنبية - من شأن ذلك اعتباره متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من جميع الوجوه طالما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإسقاط هذه الجنسية عنه - لا اعتداد بصنور الأذن من وزير الداخلية .

ملخص الفتوى :

تقدم السيد الوكيل عن السيد السوداني الجنسية بأقرار عن ملكية وكالة طبعا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للاراضى الزراعية ادرج به مساحة ٨ س ٢ ط ٢٢ ف وفقا لنتيجة بحث الملكية المعمول بمعرفة بتفتيش مساحة قنا . بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٨ تنضم السيد بطلب لادارة الاستيلاء يلتبس فيه الامزاج عن المساحة التى تم الاستيلاء عليها لانه لا يزال متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بجانب الجنسية السودانية التى حصل عليها لتسهيل أعماله التجارية بين مصر والسودان وطلب معاملته بمعاملة المصريين فى ملكية الاراضى الزراعية، وقد قامت ادارة الاستيلاء بالكتابة الى ادارة الجوازات والجنسية للمساعدة عما اذا كان تجنس السيد المذكور بالجنسية السودانية يسقط عنه الجنسية المصرية وذلك حتى يمكن النظر فى مدى خضوعه لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه من عدمه ، فانفذتها الادارة المذكورة ان التجنس بالجنسية السودانية لا تأثير له على الجنسية المصرية . كما افاضت ادارة الوثائق والجنسية ان السيد المذكور كان قد حصل على موافقة وزير الداخلية على تجنسه بالجنسية السودانية ، وهذه الموافقة لا تعد وان تكون مجرد تصريح ادارى تمشيا مع مبدأ تسهيل تجنس مواطنينا المقيمين بالسودان بالجنسية السودانية مع الاحتفاظ لهم بالجنسية المصرية لتيسير سبل العيش لهم بالسودان ، غير انه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالاذن له بالتجنس كما لم يصدر قرار جمهورى بإسقاط الجنسية المصرية عنه .

ومن حيث ان المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية

الجمهورية العربية المتحدة تجر على أنه « لا يجوز لمن يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر بقرار من وزير الداخلية والشخص الذى يتجنس بجنسية أجنبية قبل حصوله مقدما على هذا الاذن يظل معتبرا متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من جميع الوجوه وفى جميع الأحوال إلا اذا رأى وزير الداخلية اسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عنه بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ » ، وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه « يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية اسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن كل من يتمتع بها فى أية حالة من الأحوال الآتية :

(١) اذا ادخل فى جنسية أجنبية على خلاف حكم المادة ١٧ .

(ب) (ج)

(د)

ثم صدر القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ونص فى مادته الاولى على أنه « فى تطبيق احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، يكون اعتبار الشخص متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وكذلك منح هذه الجنسية والحرمان من الدخول فيها وسحبها واسقاطها وزوالها عن كسبها بطريق التبعية وردها والاذن بالتجنس بجنسية أجنبية بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن السيد ... لم يحصل على إذن من رئيس الجمهورية يرخص له فى التجنس بالجنسية السودانية ، وكل ما حصل عليه مجرد تصريح من وزير الداخلية بالاذن له فى ذلك ، وهذا التصريح ليس هو القرار الذى يمتد به قانونا فى مجال الاذن بالتجنس بجنسية أجنبية ، وانما تعين أن يكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فمن ثم مانه على الرغم من تجنس السيد المذكور بالجنسية السودانية على هذا النحو فانه لا يفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة بل يظل معتبرا متمتعا بها من جميع الوجوه وفى جميع الأحوال ، الا اذا رأى رئيس الجمهورية اسقاط الجنسية المصرية عنه طبقا لحكم المادة ٢٢ من قانون الجنسية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ . وطالما أنه

لم يصدر قرار جمهورى بهذا الاسقاط فانه يعامل معاملة المصريين وبالتالي فانه لا يخضع لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن حظر تلك الاجانب للاراضى الزراعية .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه طالما انه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالاذن للسيد بالتجنس بالجنسية السودانية كما لم يصدر قرار جمهورى باسقاط الجنسية المصرية عنه فانه لا يزال معتبرا متمتعا بالجنسية المصرية ومن ثم لا تسرى عليه احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للاراضى الزراعية .

(ملف ٤/٢/٢٣ - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) .

الفصل الرابع

منازعات الجنسية

الفرع الاول

دعاوى الجنسية

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

الصور التي تتخذها دعاوى الجنسية هي الدعوى الأصلية ، وتلك التي ترفع طعنا في قرار ادارى نهائى صادر في شأن الجنسية ، وتلك التي ترفع للفصل في مسألة أولية في خصومه اخرى .

ملخص الحكم :

المنازعات في الجنسية اما ان تتخذ صورة دعوى أصلية مجردة بالجنسية ترفع ابتداء مستقلة عن أى نزاع آخر ويكون الطلب الاصلى فيها هو الاعتراف بتمتع شخص بجنسية معينة ، وأما ان تطرح في صورة طعن في قرار ادارى نهائى صادر في شأن الجنسية يطلب الفأوه لسبب من الاسباب التي نصت عليها الفقرة قبل الأخيرة من المادة الثانية من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وهى التي تعيب القرار الادارى وتعمد اختصاص القضاء الادارى بنظر الطعن فيه ، وتتحصر في عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وأما ان تثار في صورة مسألة أولية أثناء نظر دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في مسألة الجنسية .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨) .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عدم خضوع دعاوى الجنسية للمواعيد المقررة قانونا للطعن بالألغاء اذ لا يوجد بها قرار ادارى يرتبط به بميعاد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

يتفرد مجلس الدولة بهيئة قضائية ادارية بالاختصاص بالفصل في دعاوى الجنسية ويستهدف المدعى في الدعوى الأصلية بالجنسية الاعتراف له بجنسته الجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ولا يختصم فيها قرارا اداريا معينا ، صريحا او ضمنيا ، يطعن فيه بطلب الغائه ، وانما يطلب الحكم بثبوت جنسيته المصرية استقلا عن أى قرار من هذا القبيل ، وعلى أساس هذا التكييف فانها لا تخضع للمواعيد المقررة قانونا للطعن بالألغاء في القرارات الإدارية بل يامح لا يوجد فيها القرار الإدارى الذى يرتبط به بميعاد رفع طلب الإلغاء . ولا يغير من هذا كون المدعى سبق أن تقدم في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ الى إدارة الجوازات والجنسية بطلب اعطائه شهادة بالجنسية المصرية وانه ابلغ في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ برفض طلب هذا ، فتظام من قرار الرفض الى السيد وزير الداخلية في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم يتقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية المستحقة على الدعوى الحالية الا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ذلك ان طلبه في الماضي انما كان ينصب على الحصول على دليل اثبات قوامه شهادة لها جديتها القانونية ما لم تلغ بقرار منسب من وزير الداخلية ، أى لا تعد دليلا قاطعا في الجنسية ، وتخضع في ملحقها لما يقدمه طالبها من الأدلة المبينة لتمتعه بهذه الجنسية . وقد يعوزه الدليل على ذلك في وقت ما فيرفض طلبه ، ثم يتوارى لديه الدليل في وقت آخر غلا يحال بينه - بسبب نوات ميعاد الطعن في قرار الرفض هذا - وبين وصوله الى تقرير مركز قانونى له يتعلق بحالته الشخصية التى يستجد أصل حق فيها من القانون دون توقف على ارادة الجهة الادارية الملزمة او على تدخلها في المنح بسلطة تقديرية ، ذلك ان الجنسية هى رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة ينظم القانون ثبوتها واكتسابها وفقدانها واشترادها فإذا تحققت لشخص أسباب تمتعه بها فلا يحرم من الحق في الاعتراف له بهذه الحالة الواقعة القائمة به بحكم القانون لمجرد عجزه في وقت ما عن تقديم دليل على توافر عناصرها لديه ، او لاضطراره بسبب هذا العجز الوقتى الى السكوت عن الطعن في القرار الصادر من

الإدارة في شأنها . ومن أجل هذا وجدت الدعوى الأصلية بالجنسية لتكون علاجاً متاحاً في كل وقت لمثل هذا الوضع ، وتحررت من التقيد بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء وموضوع هذه الدعوى في الخصوصية المعروضة ليس هو الطعن في القرار السابق مبذوره. برفض منح المدعى شهادة بالجنسية المصرية ، وإنما المطالبة بالاقرار بدخوله الجنسية استقلالاً على أى قرار إدارى . ومن ثم فإن الدفع بعدم قبولها شكلاً بمقتولة إنما رفعت بعد الميعاد يكون على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفض هذا الدفع والحكم بقبول الدعوى وإذا انتهى حكم محكمة القضاء الإدارى المطعون فيه الى هذه النتيجة فإنه يكون قد أصاب الحق في هذا التفتيش منه .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨) .

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

عدم خضوع الدعوى الأصلية بالجنسية لميعاد السنة المنصوص عليه في الفقرة التاسعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية لان الدعوى الأصلية بطلب الاعتراف بالجنسية خلاف طلب شهادة باثبات الجنسية .

ملخص الحكم :

إذا كانت الفقرة التاسعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ تقضى بالاقتبال طلبات باعطاء شهادات بالجنسية المصرية من الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم الفقرة الخامسة من هذه المادة بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبالنسبة الى القصر بعد مضي سنة من بلوغهم سن الرشيد وكان المدعى قد تقدم الى وزارة الداخلية بطلب تسليمه هذه الشهادة في ١١ من يولية سنة ١٩٥٣ فإن الامر يتعلق في الدعوى الراهنة لا بطلب شهادة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة كدليل اثبات غير مطلق الحجية ، وإنما بدعوى أصلية بالجنسية يراد بها الاعتراف للمذكور بتبعه بهذه الجنسية ، وهى لا تخضع للميعاد المتقدم على نحو ما سلف بيانه في مقام قبول هذه الدعوى .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨) .

الفرع الثاني
اثبات الجنسية

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عبء الاثبات في مسائل الجنسية — على من يدعى أنه يتمتع بجنسية
الجمهورية العربية المتحدة أو يدفع أنه غير داخل فيها .

ملخص الحكم :

القاعدة هي أن على من يدعى بطريق الدعوى أو الدفع أن له جنسية
معينة أن يثبت ادعائه (المواد ٢٥ من قانون سنة ١٩٥٠ و ٢٩ من قانون
سنة ١٩٥٦ و ٢٤ من قانون سنة ١٩٥٨) فيتع عبء الاثبات في مسائل
الجنسية على من يدعى أنه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة
أو يدفع بأنه غير داخل فيها .

(طعن ١٣٤٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١) .

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون الجنسية المصرية لسنة ١٩٢٩ — النص بها
على أن يعتبر مصرياً كل شخص يسكن الأراضي المصرية وإن يعامل بهذه
الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح — لا يكسب الجنسية
المصرية — محض قرينة شرعت في هذا القانون وحده لحماية مصر من سوء
استعمال نظام الامتيازات الأجنبية — قرينة سلبية دون أن تعتبر سنداً في
الاثبات أو من قبيل القرائن المقررة لمصلحة من يدعى الجنسية المصرية —
الفاء حكم هذه المادة بقانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

لا محل للارتكاز على المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة

١٩٢٩ (كل شخص يسكن الاراضى المصرية يعتبر مصرى ، ويعامل بهذه الصلة الى أن يثبت جنسيته على الوجه الصحيح . على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر الا اذا ثبتت جنسيته المصرية) . فلهذا المادة لا تكسب الجنسية المصرية لاحد وكل ما في امرها انها كانت في عهد قيام الامتيازات الاجنبية المنصرم ، بمثابة قرينة شرعت في ذلك القانون وحده لحماية الدولة المصرية من سوء استعمال نظام تلك الامتيازات . وجاءت ترديدا للمادة ٢٤ من مشروع قانون الجنسية الاول لسنة ١٩٢٦ وهى مستمدة اصلا من المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانى . وقد زالت المادة ٢٢ من تشريعات الجنسية المصرية المتعاقبة بزوال تلك الامتيازات وكان المقصد منها تقرير قرينة بسيطة استلزمتهما الحالة الناشئة عن تلك الاوضاع بالنسبة الى ساكن مصر ممن لم تثبت جنسيتهم الاجنبية حتى لا يدعى الجنسية الاجنبية من كان يريد الهروب من التكاليف العالية وقوانين البلاد وقضاء المحاكم الوطنية استنادا الى القواعد التى كان يقررها نظام الامتيازات . نهى قرينة احتياطية مؤقتة بسبب الغرض الذى شرعت من اجله وهو افتراض الدولة الجنسية المصرية للسالكين بها الذين لم تثبت جنسيتهم الاجنبية او المصرية كما انها من جهة اخرى قرينة سلبية لانها لا تمنع في مواجهة الافراد جنسية مصرية حقيقية كمن يدعى أنه مصرى ، اذ لا مناص عندئذ من أن يثبت المدعى الجنسية المصرية وذلك من غير أن تعتبر تلك القرينة سندا في الاثبات ودون أن تعتبر من قبيل القرائن المقررة لمصلحة من يدعى تمتعه بالجنسية المصرية . وقد جاء بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ : جعل القانون عبء الاثبات في مسائل الجنسية المصرية على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية او يدفع بأنه غير داخل فيها ، وبذلك استغنى عن المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٩ التى لم يكن يقصد منها سوى تقرير حالة افتراضية للجنسية المصرية . وترتبطا على ذلك لا يفيد المطعون عليه شيئا من أن الحكم الجنائى الصادر ببراعته قد تعرض في اسبابه الى نص المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٩ فلهذا النص كان قد ألغى منذ صدور قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولا محل البتة لتطبيقه .

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في اثبات الجنسية — جواز
اقامة الدليل على العكس .

ملخص الحكم :

ان اثبات الجنسية استنادا الى الحالة الظاهرة ليست له حجية
قطعية ، اذ يجوز دائما اقامة الدليل على عكس ما تشهد به تلك الحالة .

طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠ .

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في اثبات الجنسية — جواز اقامة
الدليل على العكس .

ملخص الحكم :

لا اعتداد في هذا الشأن بما اثاره المطعون عليه من ان حالته الظاهرة
تعتبر دليلا كافيا على جنسيته المصرية ذلك انه وقد توافرت فيه شروطها
وعاملته مختلف الجهات الحكومية على هذا الاساس بدليل ان وزارة
الخارجية قد اصرت على معاملته بمعاملة المصريين . عندما اتهم في احدي
القبائل كما انه استدمى للخدمة العسكرية وتسلم بطاقته الانتخابية . ومارس
حق الانتخاب ومنح جواز سفر مصري وقبل عضوا في الاتحاد الاشتراكي
ويعمل في احدي شركات القطاع العام وقد اناطت سفارة تونس وزارة
الخارجية بانه لم يقيد في سجلاتها بوصفه من التونسيين — لا اعتداد بكل
ذلك لان الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية ويجوز دائما اقامة الدليل
على عكس ما تشهد به تلك الحالة .

طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٩ .

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

بطاقة الانتخاب ، او استعمال الحق الدستوري في الانتخاب - عدم اعتبارهما كدليل قاطع على ثبوت الجنسية المصرية .

ملخص الحكم :

أن بطاقة الانتخاب بذاتها ليست معدة لإثبات الجنسية المصرية ، وكذلك استعمال الحق الدستوري المخول بمقتضاها ليس دليلا قاطعا في ثبوت الجنسية المذكورة لحايلها .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٠) .

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

شهادة النفوس العثمانية الصادرة بحصول الميلاد في مدينة حلب - ليست حجة قاطعة في إثبات الرعوية العثمانية .

ملخص الحكم :

أن شهادة النفوس العثمانية الصادرة باسم والد المدعية بحصول ميلاده في مدينة حلب من أعمال سوريا في سنة ١٢٩٨ هجرية الموافقة لسنة ١٨٨٥ ميلادية وأن صححت دليلا على واقعة الميلاد وبكأنه ، لا تتضمن بذاتها حجة قاطعة في إثبات رعويته العثمانية التي هي شرط اساسي لدخوله في الجنسية المصرية بحكم القانون اذا ما توافر بالاضافة اليها شروط الإقامة على النحو السالف بيانه . ذلك أن مجرد القيد في أى بلد من بلاد الدولة العثمانية في ظل قانون الجنسية العثماني الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ لا يصلح بمفرده قرينة على اعتبار الشخص من الرعايا العثمانيين بل يجب أن تقوم على ثبوت هذه الرعوية أدلة كافية يقع عبء تقديمها على صاحب الشأن الذي يجب أن تتوافر فيه شروط كسبها ، كما أن شهادة سجل النفوس (تذكرة سير) لم تعد لإثبات الرعوية العثمانية بعد التحقق منها ولم تحرر من أجل هذا الغرض بوساطة موظف مختص .

(طعن ١١٠٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

المستخرج الرسمى الذى استصدره المظعون عليه من دفاتر مواليد صحة قسم الزيتون — النص به على أن تاريخ القيد فى الدفتر هو ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وأن تاريخ الميلاد هو ١٩١٢/١/١٢ وأن محله عزبة الاباصيرى — ليس دليلا على جنسيته المصرية ولا يفيد فى اثباتها .

ملخص الحكم :

ان المستخرج الرسمى الذى استصدره المظعون عليه من بلدية القاهرة — الادارة الصحية فى ١٩٦١/٧/١٥ من دفاتر مواليد صحة قسم الزيتون والذى يشتمل على بيانات مستمدة من الدفتر جزء أول بأن تاريخ القيد هو ١٩ من نوفمبر ١٩٥٧ وأن تاريخ الميلاد هو ١٩١٢/١/١٢ وأن محل الميلاد هو عزبة الاباصيرى وأن اسم المولود ابراهيم وأن نوعه ذكر وديانته مسلم ، هذا المستخرج الرسمى لا يمكن أن يكون دليلا على جنسية المظعون عليه المصرية ، ولا يفيد فى اثبات الجنسية المصرية . ومن الاطلاع على هذا المستند (المستخرج الرسمى) يبين أنه مطبوع فى صلبة العبارة الآتية (مسلم بدون مسئولية الحكومة لدى أى انسان فيما يتعلق بالبيانات الواردة فيه ، ويحقوق الغير) وإذا صح ما يزعمه المظعون عليه من أنه مولود فى مصر منذ سنة ١٩١٢ فكيف أن تاريخ القيد لم يجر الا فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وأنه قيد بناء على قرار اللجنة المشكلة بالوزارة فى اكتوبر سنة ١٩٥٧ .

(طعن ١٣٤٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١) .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

دفاتر قنصليات الدولة الأجنبية الخاصة بإدراج أسماء المتقدمين بحمايتهم — لم تعد لاثبات واقعة الميلاد — لا حجية لها فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لا اعتداد بما جاء في كتاب السفارة السويسرية المؤرخ ٢ من يولية سنة ١٩٥٨ من أن جد المطعون عليه قد ولد في القاهرة سنة ١٨٤٥ ذلك لانه فضلا عن أن دفاتر القنصلية لم تعد لاثبات واقعة الميلاد فلا تكون لها حجية في هذا الشأن فان قوائم التونسيين لم تنتشأ في القنصليات الا عقب الاحتلال الفرنسي لتونس أى بعد سنة ١٨٨١ — ماذا كان تاريخ ميلاد الجد ومكان الميلاد متيدين في القنصلية وكان تاريخ الميلاد راجعا الى ما قبل انشاء تلك السجلات فلا يتصور أن يتم القيد الا بألاء صاحب المصلحة في ذلك وعلى هذا الوجه لا يكون له أية حجية في الاثبات .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٩) .

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

أدلة اثبات واقعة الإقامة بشروطها المتطلبية قانونا — تمتع الإدارة بسلطة تقديرية لا معقب عليها في تكوين اقتناعها بكفائتها .

ملخص الحكم :

تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية لا معقب عليها في أن تكون اقتناعها بكفاية الدليل المقدم اليها لاثبات واقعة الإقامة بشروطها المتطلبية قانونا أو عدم كفايته لثبوت الجنسية .

(طعن ١١٠٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

اثبات المئمانى اقامته في مصر في الفترة من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ بشهادة عرقية يقرر فيها موقعوها بان المدعى كان يقطن بمنزل

والدهم من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ — جواز الاخذ بمثل هذه الشهادة اذا عززتها الادلة والقرائن الاخرى .

ملخص الحكم :

اذا قدم المدعى للتدليل على اقامته بمصر في الفترة من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ شهادة عرفية يقرر فيها موقعوها ورثة الحاج انه كان يقطن بمنزل والدهم رقم ٢٣ بحارة الفوالة شارع رشدى باشا قسم عابدين محافظة مصر من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ وأنه تزوج بالمنزل المذكور وأنجب بنتا . وهذه الشهادة وإن لم تكن ورقة رسمية ذات حجية بما اشتملت عليه ، او ورقة عرفية منشأة في التسايرخ الذى تشهد بدلائلها على تحقق واقعة الاقامة فيه ، اذ أنها محررة في سنة ١٩٥٤ أى في تاريخ لاحق للفترة المراد اثبات الاقامة فيها ولا تنبئ بذاتها عن الاقامة بل تتضمن رواية بهذا المعنى على لسان شهود وبهذه المثابة يمكن الا تعد محلا للاعتبار حتى لا يؤخذ في اثبات الاقامة التى يترتب عليها ثبوت الجنسية بدليل يسهل اصطناعه ويشق الاطمئنان اليه ، الا ان المدعى قد عززها بالاستناد في التدليل في اقامته بالاراضى المصرية في الفترة من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩١٨ الى وقائع عينها زمانا ومكانا يصعب وجود دليلها بين يديه أن لم يكن بين يدي جهة الادارة نفسها ، فمن كثشوف الوافدين الى مصر من ركاب الباخرة المحروسة سنة ١٩١٢ التى تقول أنه كان من بينهم ، وإلى سجلات المعتقلين في الحرب العالمية الاولى باستقالات سافوى ، وقصر النيل ، والجيزة والمعادى التى تقرر أنه اعتقل بها في سنتي ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، وكل أولئك — وبوجه خاص القبض والاعتقال — يرقى الى مرتبة العذر القاهر الذى يشفع في امكان اثبات الاقامة خلال الفترة المذكورة بالشواهد الميسرة وقرائن الاحوال ، واذا كانت مغادرة البلاد بالنسبة الى مثل المدعى اiban الحرب المشار اليها من الامور العسيرة والعودة اليها خلال تلك الحرب اكثر عسرا ، وكان وجوده في الديار المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٨ تاريخ عقد قرانه ثابتة من وثيقة زواجه الرسمية وهذا الزواج يفترض عادة أن يسبقه تعارف بين الزوجين والاهل ومورد رزق يكفل العيش وهو ما يستغرق تحققه قدرا من الزمن — كما أن وجوده في شهر ابريل من السنة ذاتها ثابت كذلك من رخصة قيادة السيارة المقدمة منه والمجددة بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٢ وكانت واقعة قدومه الى مصر على الباخرة المحروسة في سنة ١٩١٢ غير مجادل فيها جديا ، وواقعة

اعتقاله في سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩١٦ يـؤيد اثباتها بدليل من عنده ، وهي
قرينة التصديق ولا سيما أنه لم ينهض على دحضها دليل ايجابى تملك
الإدارة أكثر منه السبيل اليه ، إذ كان كل ذلك فان هذه القرائن في جبلتها
بالإضافة الى ما يوحى به استصحاب الحال من وجوده بالبلاد قبل سنة
١٩١٨ بحكم الظروف التى ثبت فيها وجوده بها في سنة ١٩١٨ وظروف
الحرب العالمية التى كانت ناشبة وقتذاك ، هذه القرائن جميعا تزكى
الاقتناع بصديق دعواه أنه كان مقيما بالاراضى المصرية اقامة عادية غير
منقطعة منذ قبل سنة ١٩١٤ ، ذلك الاقتناع الذى أخذ به الحكم المطعون
فيه في مقام الدليل على اقامة المذكور بالبلاد في الفترة من سنة ١٩١٤ الى
نهاية سنة ١٩١٧ ، والذي هو في ذاته استخلاص سائق سليم تبرره ظروف
الحال وشواهد في الخصوصية المعروضة . ومتى كان الامر كذلك فـان
المدعى يكون مصرى وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القانون
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية باعتبارها من الرعايا
العثمانيين الذين كانوا يقينون عادة في الاراضى المصرية في ٥ نوفمبر
سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩
سواء اكانوا بالغين او قسرا .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ — حظره تملك الاجانب للاراضى الزراعية
— عبء اثبات الجنسية يقع على من يدعى أنه داخل في الجنسية أو غير
داخل فيها — شهادة الجنسية لها حجية قانونية التى لا ينفيها ما يرد
من بيانات في عقود البيع أو في الاقرارات المقدمة للاصلاح الزراعى .

ملخص الحكم :

أن فيصل النزاع في الطعن المعروض يتوقف على التحقق من جنسية
..... الشهير ببنى المالك للارض الزراعية موضوع التصرف
المطلوب الاعتماد به ثم ثبوت تاريخ هذا التصرف .

ومن حيث أن عبء الإثبات في مسائل الجنسية يقع على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو أنه غير داخل فيها .

ومن حيث أن قانون الجنسية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ نص في مادته الثامنة والعشرين على أن يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة جنسية جمهورية مصر العربية مقابل أداء رسم لا يجاوز ثلاثة جنيهات وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية .. ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية .

ومن حيث أنه بهذه المثابة تكون شهادة الجنسية هي الوثيقة الإدارية التي يعول عليها في إثبات الجنسية المصرية وقد أضفى عليها المشرع حجية قانونية ومن ثم يتعين الأخذ بها لدى جميع الجهات الرسمية كدليل على الجنسية المصرية ما لم تلغ بقرار من وزير الداخلية على أن يكون هذا القرار مسبباً .

ومن حيث أن المطعون ضدهم تقدموا بشهادة جنسية صادرة من وزير الداخلية في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ على النموذج رقم ٢ «جنسية» ملف رقم ١٦٠/٤٠/٢٣ جاء بها أنها بناء على الطالب المقدم من (بنى) المقيم في الاسكندرية وصناعاته مزارع برغبته في اعطائه شهادة جنسية الجمهورية العربية المتحدة وأنه بناء على ما افصح من المستندات المقدمة من أن الطالب يعتبر داخلاً في هذه الجنسية بحكم القانون طبقاً لنص المادة الأولى / ب من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وأنها أعطيت له عملاً بنص المادة ٢٨ من هذا القانون ومثبت عليها صورة فوتوغرافية لطالب الشهادة - وهذه الشهادة مرفقة بملف الطعن المائل رقم ٨٣ لسنة ١٩ القضائية المعين للحكم فيه جلسة اليوم .

ومن حيث أنه وفقاً للمادة ٢٨ المشار إليها تكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية كدليل على اتصاف المذكور بالجنسية المصرية طالما أنها لم تلغ بقرار من وزير الداخلية وهو الأمر الذى اقرته فعلاً الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حين قرر مجلس إدارتها بجلسة ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ الإخراج عن أطيانه البالغ مساحتها ٩٩ فداناً وكسور بعد أن تبين أن المالك المذكور يتمتع بالجنسية المصرية طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وذلك على ما هو ثابت من الكتاب الموجه من نائب مدير الهيئة إلى

مراقب الاصلاح الزراعى بدمهور فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ المرفق صورته بملف الاعتراض .

ومن حيث انه لا يحتسب ذلك ما تثيره الطاعنة فى طعنها من وقائع ذلك ان ما ذكر بعقد البيع من ان البائع البانى الجنسية او فى الاقرار المتقدم للاصلاح الزراعى بان المقر البانى الجنسية كل ذلك لا ينفى ما جاء بالشهادة لان الجنسية حالة تقوم فى الشخص بقيام اسبابها ومتوماتها وعناصرها فى الشخص نفسه فاذا توافرت فيه هذه العناصر يعتبر انه متبع بالجنسية بصرف النظر عما يتصف به الشخص نفسه ايا ما ذكر فى شهادة الوفاة من انه يونانى الجنسية فلا يلتفت اليه بدوره اذ ان هذه الشهادة لم تعد لاثبات جنسية المواطن وانما اعدت لاثبات واقعة الوفاة وتاريخ وقوعها ومحل الوفاة بل انه يجدر التنويه الى ان الشهادة المقدمة فى الدعوى قد اعطيت لطالبها فى ظل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى منع الاجانب من تملك الاراضى اى فى وقت كانت تدرك فيه الجهة الادارية اهمية هذه الشهادة والاثر الذى يترتب على اعطائها .

ومن حيث انه وقد ثبتت الجنسية المصرية للمالك المذكور فانه بذلك يخرج عن دائرة تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها ويكون غير مخاطب باحكامه .

(طعن ٧٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٤)

الفرع الثالث
حجية الاحكام الصادرة بالجنسية

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ

قوة الامر المقضى فى مسائل الجنسية — الاحكام التى تكتسب هذه القوة .

ملخص الحكم :

أن الاحكام القضائية التى تحوز قوة الامر المقضى فى الجنسية بصفة مطلقة يجب أن تصدر من الجهة القضائية التى أسند اليها القانون الفصل فى هذا الخصوص فى دعوى تكون فى مواجهة من يعتبره القانون مهلاً للدولة فى هذا الشأن .

(طعن ٢٣٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/١٣)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

قوة الامر المقضى فى مسائل الجنسية — حكم صادر من المحكمة الجنائية فى جريمة دخول الاراضى المصرية بدون ترخيص — لا يكتسب قوة الامر المقضى فى خصوص ثبوت الجنسية المصرية للمتهم — عدم تقيد القضاء الادارى بهذا الحكم .

ملخص الحكم :

أن التحدى فى مقام اثبات الجنسية المصرية بالحكم الجنائى بالبراءة الصادر من محكمة جناح الاسكندرية فى جريمة دخول الاراضى المصرية بدون ترخيص لا يحدى فى هذا الشأن ، ذلك أن المادة ٤٠٦ من القانون المدنى وقد نصت على أنه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع

التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ، فان مفاد ذلك ان المحكمة المدنية تتقيد بها أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع ، دون أن تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع ، فقد يخطف التكييف من الناحية المدنية عنه من الناحية الجنائية ، وينبنى على ذلك انه اذا حكم القاضي الجنائي بالبراءة او الادانة لاسباب ترجع الى الوقائع ، بأن اثبت في حكمه أن الفعل المسند الى المتهم لم يحصل او اثبت حصوله ، تقيد القاضي المدني بثبوت الوقائع او عدم ثبوتها على هذا النحو : أما اذا قام الحكم الجنائي بالبراءة على أسباب ترجع الى التكييف القانوني لم يتقيد القاضي المدني بذلك ، كما لو قام الحكم الجنائي على ثبوت رابطة البنوة المانعة من توقيع العقاب في جريمة السرقة لوجود نص يمنع من ذلك ، فلا يجوز الحكم الجنائي قوة الأمر المقضى في ثبوت هذه الرابطة الشرعية بصفة مطلقة ، كما في دعوى بنوة أو نفقة أو أرث مثلا ، اذ ولاية القضاء في ذلك معتودة أصلا لجهة اختصاص معينة ، ولتلك الروابط أوضاعها وإجراءاتها وإكيافها الخاصة بها أمام تلك الجهات . هذا ما ذهب اليه الفقه والقضاء في المجال المدني ، ومع مراعاة أن القضاء المدني والقضاء الجنائي فرعان يتبعان نظاما قضائيا واحدا يستقل عنه القضاء الإداري ، فمن باب أولى لا يتقيد القضاء الإداري بالحكم الجنائي الذي مس في أسبابه مسائل الجنسية ، اذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل قانوني فمثلا اذا انبنى حكم البراءة في جريمة دخول الاراضى المصرية بدون ترخيص على ما فهمته المحكمة الجنائية من أن المتهم مصرى الجنسية بحسب تأويلها للنصوص القانونية. في هذا الشأن ولم يتم على ثبوت او نفي واقعة معينة من الوقائع ، فان هذا الحكم وان حاز قوة الأمر المقضى في تلك الجريمة المعنية ، الا انه لا يحوز هذه القوة في ثبوت الجنسية المصرية بصفة مطلقة ، لان الجنسية — كما سبق القول — هي رابطة سياسية بين الدولة وبين من يدعى الانتماء اليها ، وبهذه المثابة تقتضى تأويلا وتكييفا قانونيا على مقتضى القوانين التي تحكم هذه المسألة بالذات .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه — قانون الجنسية المصرية لسنة ١٩٢٩ —

الآخذ فيه بمبدأ الحجية النسبية فيما يتعلق بالاحكام الصادرة بشأن الجنسية
— تغير هذه القاعدة منذ العمل بقانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ —
الاحكام التي تصدر في مسائل الجنسية — حجة على الكافة وينشر منطوقها
في الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

الاصل هو ان الحكم الصادر من القضاء بالفصل في منازعة ما يتضمن
قرينة على انه يعبر عن الحقيقة ، وهذه القرينة لا تقبل الدليل العكسي ،
فلا يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم ، كما لا يجوز لغيرها من المحاكم
ان تعيد النظر فيما قضى به الحكم الا اذا كان ذلك بطريقة من طرق الطعن
التي نص عليها القانون ، وفي المواعيد التي حددها ، وهذا هو ما يعبر عنه
بمبدأ حجية الشيء المحكوم فيه . والاصل أيضا هو ان الحكم القضائي
لا يتمتع الا بحجية نسبية ، بمعنى ان هذه الحجية لا تسرى الا في مواجهة
اطراف النزاع الذي صدر بشأنه الحكم . وقد استقر القضاء والفقه في
البلاد في ظل اول قانون للجنسية المصرية سنة ١٩٢٩ على الآخذ بمبدأ
الحجية النسبية فيما يتعلق بالاحكام الصادرة بشأن الجنسية . ويترتب
على ذلك عدم الاعتراف للحكم الصادر في منازعة تتعلق بجنسية شخص
معين بأى اثر في غير المنازعة التي تم الفصل فيها . ولا شك ان ذلك يتعارض
مع طبيعة رابطة الجنسية التي تفيد انتهاء الشخص الى الجماعة الوطنية
بصفة نهائية ، وليس من المقبول اعتبار شخص ما وطنيا وأجنبيا في وقت
واحد . وقد تنبه المشرع المصرى الى أن الجنسية صفة قانونية تلصق
بالشخص بحكم القانون ، ولا تقبل التغير باختلاف المنازعة التي تثور
بشأنها لذلك قرر وجوب سريان الاحكام التي تصدر بشأن الجنسية في
مواجهة الكافة اى جعلها تتمتع بحجية مطلقة تكفل عدم التعرض من
جديد لما جاء بها . فنص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
على أن جميع الاحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على
الكافة وينشر منطوقها في الجريدة الرسمية ثم اعاد تشريع الجنسية المصرية
رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ النص على الحكم ثم نقله منه تشريع الجمهورية
العربية المتحدة رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٣٣ منه .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه - مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن احكام الجنسية - مشروط بوحدة المحل ووحدة السبب وان يكون طرفا الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة - اثاره النزاع في الجنسية لدى القضاء العادى في صورة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها الفصل في الدعوى المرفوعة لديه في حدود ولايته - حكم المحكمة في موضوع الدعوى والذي عولت فيه على الوقائع التى تتعلق بالجنسية - لا يعتبر حكما في الجنسية - الحكم ببراءة المظنون عليه جنائيا من تهمة دخول البلاد بغير جواز صحيح - تقتصر على الدعوى الجنائية - لا تتعدها الى المسألة الأولية التى تمس الجنسية .

ملخص الحكم :

ان مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن احكام الجنسية هو ان الحكم القضائى علاقة قانونية لها اطرافها ، ومعلها ، وسببها . واذا كان من شأن تمتع الحكم بحجية مطلقة عدم انصراف اثره الى الاطراف فحسب كما تقضى القاعدة العامة ، بل سريان هذا الاثر في مواجهة الكافة فبان هذا الاثر يظل مع ذلك دائما مشروطا بوحدة المحل ووحدة السبب ، كما ان التسليم للحكم الصادر في الجنسية بالحجية المطلقة يستلزم أن يكون طرفا الرابطة ، وهما الفرد والدولة ، ممثلين في الخصومة . وفي مصر يكون تمثيل الدولة بواسطة جهة الادارة المنوط بها تنفيذ قانون الجنسية تنفيذا اداريا والمقصود بذلك وزارة الداخلية لان هذه لجهة هى التى تستطيع تزويد المحكمة بالعناصر التى قد لا يطرحها الامراء امامها .

ولا صعوبة الآن بعد العمل بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والذى قضت المادة الثانية منه باختصاص القضاء الادارى دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية . على أن الامر جد مختلف اذا ما ثار النزاع عن الجنسية لدى القضاء العادى (امام محكمة مدنية او محكمة جنائية) في صورة مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المرفوعة لديه في حدود ولايته . فاذا ما فصلت المحكمة في الدعوى بحالتها أى على أساس ما يثبت فيها من وقائع بما في ذلك الوقائع التى تتعلق بالجنسية فلا يعتبر حكم المحكمة في موضوع الدعوى والذي عولت فيه على الوقائع

التي تتعلق بالجنسية متضمنها الحكم في الجنسية . واذ كان ذلك كذلك ، فان حكم محكمة جنح الزيتون الصادر ببراءة المظنون عليه من تهمة دخوله البلاد المصرية بغير جواز صحيح لم يقطع في جنسية فحجة هذا الحكم الجنائي قاصرة على الدعوى الجنائية ولا يمكن أن تتعدها تلك الحجة الى المسألة الاولى التي تمس الجنسية المصرية ام السعودية .

(طعن ١٣٤٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١) .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

الفازعات الخاصة بالجنسية — صورتها ، والجهة التي تختصم فيها ، والمحكمة التي تنظرها ، وحجية الحكم الذي يصدر فيها — اشتغال المادة ٢٠ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ على ما يفيد اختصاص القضاء الإداري بنظرها — حجية أحكام القضاء الإداري في مسائل الجنسية قبل الكافة .

ملخص الحكم :

ان الجنسية هي رابطة تقوم بين شخص ما ودولة باعتباره منتبها اليها سياسيا ، والطبيعى ان يصدر الحكم في الجنسية في مواجهة الجهة الادارية المختصة ، وهي في التعليم المصرى وزارة الداخلية ، ولذا فان المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية والقوانين المعدلة له تنص على ان « يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بقرار منه ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية اذ يكون لهذه الشهادة حجييتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ، ويجب ان تعطى هذه الشهادة لطلبها خلال سنة على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن اعطائها فى الميعاد المذكور رفضا للطلب ، ولن يرفض طلبه حق التظلم والطعن أمام الجهات المختصة » ، مما يستفاد منه ان القضاء الإداري مختص بمنازعات الجنسية عن طريق الطعن بالالغاء فى قرار وزير الداخلية الصريح أو الضمنى حسب الاحوال ، على النحو السالف البيان ، برفض اعطاء الشهادة بالجنسية . وغنى عن القول ان الحكم الصادر من القضاء الإداري فى هذا الخصوص يحوز حجية مطلقة . اذ يعتبر حجة على الكافة طبقا لقانون مجلس الدولة .

(طعن ٣٣٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/١٣) .

جهاز مركزي للمحاسبات

الفصل الاول : ديوان المحاسبة

الفصل الثاني : ديوان المحاسبات

الفصل الثالث : الجهاز المركزي للمحاسبات

اولا : اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات

ثانيا : تعيين بالجهاز المركزي للمحاسبات

ثالثا : مدد الترقية بالجهاز المركزي للمحاسبات

رابعا : تاديب الاعضاء الفنين بالجهاز والتحقيق معهم

خامسا : عدم تبعية العاملين بادارات مراقبة

حسابات المؤسسات والهيئات العامة وما

يتبعها من جهات للجهاز المركزي للمحاسبات .

الفصل الاول

ديوان المحاسبة

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

لا يتعارض قيام لجنة تحقيق مناقضات ديوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين بمهمتها من فحص للأوراق وسماع أقوال العسكريين مع النظام المقرر في كتيب الاحكام العسكرية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من الباب الاول الخاص ببيان الاحكام العسكرية والاشخاص الخاضعين لها على انه :

« لما كان تفويض الجنائيات العسكرية للسلطة الملكية غير ممكن من وجه ومضر بالنظام العسكري من وجه آخر قضت الضرورة تخويل سلطات خصوصية لاصحاب الشأن من رجال العسكرية ليتمكنوا بها من التصرف في تلك الجنائيات توصلا الى حفظ حالة ضبط وربط الجيش في نظام عام » .

ونصت المادة الثانية على ان :

« القانون الملكى يجرى عمله على جميع الاشخاص بوجه العموم وكون الشخص عسكريا لا يمنعه من الانقياد للقانون الملكى كأحد الاهالى » .

وواضح من هذين النصين ان العسكريين يخضعون للقوانين العادية اسوة بغير العسكريين وأن كتيب الاحكام العسكرية انها ينظم الاحكام المتعلقة بالجرائم العسكرية وأن القصد منه تخويل سلطات خصوصية لاصحاب الشأن من رجال العسكرية يتمكنون بها من حفظ حالة الضبط والربط في الجيش .

كما انه يتضح من هذين النصين ونص المادتين ١٧ و ٢٨٨ ان مجالس التحقيق انها تختص في حالة وجود ادعاء أو تهمة موجهة الى أحد رجال

العسكرية وان هذه المجالس يقتصر اختصاصها على تحقيق تلك الادعاءات اذا كانت متعلقة بالضبط والربط دون غيرها .

وقد اكدت ذلك المادة ٢٩٠ اذ نصت على ان :

« تختلف اللجان والقومسيونات عن مجالس التحقيق بكونها لا تشكل للمظر في المسائل المختصة بالضبط والربط » .

اي انه يجوز ان تشكل لجان لفحص وتحقيق مسائل لا تتعلق بضبط الجيش وربطه وتكون هذه اللجان مختصة بسماع اقوال العسكريين فاذا وجدت ان هناك جريمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط موجهة الى احدهم احوالت الامر الى تحقيق. يشكل طبقا للمادة ٢٨٨ .

وبتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة يتبين ان لجنة تحقيق مناقضات ديوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين لا تقوم بالتحقيق في جريمة « عسكرية » خاصة بالضبط والربط في الجيش وانها تتولى فحص تلك المناقضات المتعلقة بمسائل مالية وقانونية في اجراءات الشراء والتسلم والفحص وما الى ذلك لتصل الى معرفة ما اذا كانت هناك مخالفة للقواعد المالية او القانونية ام لا . ثم تعيين المسئول ان انتهى رأيها الى وجود المخالفة . وفي هذه الحالة تحيل ذلك المسئول سواء كان عسكريا او مدنيا الى الوزارة لتتولى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمته طبقا للاجراءات التي يخضع لها .

ولذلك انتهى قسم الراى مجتمعاً الى ان قيام لجنة تحقيق مناقضات ديوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين بمهمتها من فحص للاوراق وسماع اقوال العسكريين لا يتعارض مع النظام المقرر في كتيب الاحكام العسكرية.

على ان القسم يلاحظ انه قد صدر مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن تطهير الادارة الحكومية يمكن وزارة الحربية بمقتضاه احوالة المسائل التى تتولاها اللجنة المشار اليها الى احدى لجان التطهير المشكلة طبقا للمرسوم بقانون المذكور .

(مئوى ٣٥٥ فى ٢٤/١/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اللجنة المختصة بتقرير المنح التى تعطى لكتوبى حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وان كانت لا تخضع لاية رقابة من جانب ديوان المحاسبة فيما يتعلق بتقديرها فانه يختص بمراقبة اجراءات الصرف وشروط استيفاء من منحت له للشروط المقررة .

ملخص الفتوى :

ان الرقابة المخولة لديوان المحاسبة فيما يتعلق بالمصروفات انما تنصب على التحقق من ان كل قرار بالصرف يستند الى اعتماد مدرج فى الميزانية لهذا الغرض ، والتثبت من عدم تجاوز الابواب التى اعتمدت الميزانية المبالغ من اجلها وكذلك من صدور اوامر الصرف صحيحة ومن جهة مختصة . ويستخلص من ذلك ان الديوان انما يراقب جهات الادارة فيما تصدره من قرارات يترتب عليها اتفاق مبالغ من الميزانية ليتحقق من مطابقتها للقوانين واللوائح وفى مقدمتها قانون الميزانية والنتيجة الى كل خروج عما ترسمه الميزانية او توجيه القواعد المالية من ضمانات او اجراءات ايا كانت صورة هذا الخروج وليس فى الاحكام التى تضمنتها المادة السابعة التى تبين حدود اختصاص الديوان فيما يتعلق بالمصروفات ما يسمح له بالتعقيب على ما خولته بعض الهيئات واللجان الادارية من سلطة التقدير الذى تستقل به غير خاضعة لرقابة او اشراف لانها فى هذا التقدير انما تمارس سلطة موضوعية بعيدة من النواحي القانونية التى تنصب عليها رقابة الديوان .

ومؤدى تطبيق الاصول المتقدمة ان رقابة ديوان المحاسبة فيما يختص بالمبالغ المعتمدة لاعطاء منح لكتوبى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لا تمتد الى مناقشة اللجنة فى تقديرها للمبلغ الذى يعطى لكل مكتوب اذ هى تصدر فى ذلك عما خولها القانون رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٥٢ من سلطة تقديرية مطلقة غير مقيدة باى قيد من قواعد تنظيمية عامة تلزمها فى هذا التقدير . بل ترك لها ان ترخص فيه لمراعاة ملائسات كل حالة وظروفها .

ولا يغير من هذا النظر ما جاء فى الفقرة ٢ من المادة السابعة سالفة الذكر من اختصاص الديوان بالتثبت من ان اوامر الصرف صدرت صحيحة

وأن المقصود بذلك هو صحة هذه الاوامر من الناحية الشكلية لا الموضوعية. وما يتطلب التحقق من صدور هذه الاوامر من موظفين مختصين وبمراعاة الاجراءات المرسومة لذلك كوجوب استئذان البرلمان مقدماً وما الى ذلك مما ورد في التطبيقات التي تضمنها الجزء الثاني من المادة المشار اليها .

على انه لما كانت رقابة الديوان تشمل فيما تشتمل التحقق من ان المصروفات صرفت في الاغراض المخصصة لها وفقاً لحكم الفقرة ١ من المادة السابعة سالفة الذكر فانه يكون للديوان ان يتحقق من ان كل قرار باعطاء منحه اصدرته اللجنة قد صدر لصالح فرد أو شركة نكبت فعلاً في حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ والا كان ذلك صرفاً لجزء من الاعتماد في غير الغرض المخصص من اجله . ولا شك ان مباشرة هذه الرقابة تستوجب تمكين الديوان من الاطلاع على اوراق اللجنة ومحاضرها ومراجعة المستندات التي بنيت عليها في كل حالة للتحقق من ان من قررت له المنحة هو أحد منكوبي حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كما ان رقابة الديوان تتناول ولا شك عمليات صرف المبالغ في ذاتها للتحقق من سلامتها وكفاية مستنداتها وهذا ما لا تنازع فيه اللجنة .

اما بالنسبة الى طلب الديوان عدم صرف المنح التي قررت لرعايا بريطانيا حتى تستادى الحكومة المصرية حقوقها وحقوق رعاياها قبل السلطات البريطانية نتيجة أعمال العدوان التي ارتكبتها السلطات البريطانية في القنال . فلا شك ان كل ما يملكه الديوان في هذا الصدد هو تنبيه الحكومة الى المطالبة بحقوقها وحقوق رعاياها . ولها وحدها تقدير ما اذا كان هناك محل لاستثناء رعايا بريطانيا من صرف الاعانات أو لا . فاذ كان مجلس الوزراء قد رأى ان هذا امر يتصل بالسياسة الخارجية للدولة وانه موضع نظر السلطات المختصة فان هذا يجعل هذه الناحية من الموضوع منتهية .

لذلك انتهى قسم الراي مجتمعاً الى ما يأتي :

١ — أن اللجنة المختصة بتقدير المنح التي تعطى لمنكوبي حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لا تخضع في هذا التقدير لاية رقابة من جانب ديوان المحاسبة .

٢ — أن رقابة الديوان تشمل فضلاً عن مراقبة اجراءات صرف المنح التي قررتها اللجنة للتحقق من ان كل شخص قررت له اعانة هو من المنكوبين

نعملا في حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ مما يقتضى تمكين الديوان من الاطلاع على اوراق اللجنة ومستنداتها .

٣ - أن تقدير ما اذا كان المنكوبون من رمايا بريطانيا يصرف لهم المنح المقررة أسوة بغيرهم من المنكوبين أم تحجز عنهم الى أن تحصل الحكومة المصرية على حقوق رعاياها قبل السلطات البريطانية أمر يتعلق بسياسة الدولة مما يستقل بتقديره مجلس الوزراء .

(فتوى ١٨٦ في ٢١/٥/١٩٥٣) .

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

ان الاعتمادات الواردة لانشاء المراكز الاجتماعية ، اعانات مدرجة لجمعية هذه المراكز ، للقيام بهذا الانشاء وادارته ، وليست اموالا عامة مخصصة للغرض المذكور ، وعلى ذلك يمتلك الشخص الاعتبارى وهو جمعية المركز الاجتماعى ، ما تودعه الوزارة لحسابه في البنك من هذه التبرعات اذ يعتبر الايداع قبضا تتم به الية فتنتقل به الملكية ومن ثم لا يجوز بعنذ للوزارة ، أن تطلب استرداد المبالغ الموهوبة ، الا اذا قبل ذلك الشخص الاعتبارى او رخص القضاء لها به طبقا لقواعد الرجوع في الية . وهذا التكيف القانونى للاعتمادات ، وما ترتب عليه من نتائج ، لا يؤثر على ما لديوان المحاسبة من اشراف على المبالغ المنصرفة منها الى جمعيات المراكز الاجتماعية ، حيث انه وفقا للمادة ١٣ من قانون انشائه ، يشرف الديوان على مراجعة حسابات تلك الجمعيات ، باعتبارها هيئات خرجت لها الدولة عن جزء من اموالها .

ملخص الفتوى :

بحسب قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ الخلاف بين وزارة المالية وديوان المحاسبة على المبالغ المدرجة ببيزانية وزارة الشؤون الاجتماعية وبين وزارة الشؤون الاجتماعية لانشاء المراكز الاجتماعية . وتبين أن موضوع الخلاف ينحصر في التكيف القانونى للاموال التى ادرجت ببيزانيات وزارة الشؤون الاجتماعية من سنة ١٩٤١

الى سنة ١٩٥١ وهل تعتبر هذه الاموال اعانات من الحكومة لجنهيات
المركز الاجتماعى ام انها اموال عامة مخصصة لانشاء المراكز الاجتماعية .

وببحث هذا الموضوع تبين انه قد ادرج اول اعتماد للمراكز الاجتماعية
فى سنة ١٩٤١ ثم توالى الاعتمادات بعد ذلك حتى الآن .

وقد جاء فى اول تقرير للجان البرلمانية بالنسبة لهذه الاعتمادات ان
وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بالارشاد والتوجيه الفنيين والمعاونة المالية
اللازمة لتبكين الفلاحين من تنفيذ هذه الاغراض (تقرير لجنة المالية بمجلس
النواب المؤرخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٠) .

واستمرت هذه الاعتمادات تدرج فى الميزانية تحت عنوان « انشاء
المراكز الاجتماعية » حتى ميزانية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ حيث اشير فى تقرير
لجنة المالية بمجلس النواب الى ان يخصص مبلغ ٦٩٠٠ جنيه للمركز
الواحد باعتباره مساهمة من الحكومة كاعانة فى نفقات المبانى والإدوات
الطبية الثابتة والتأثيث .

وفى ميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ جاء فى تقرير لجنتى المالية بمجلس
الشيوخ والنواب الموافقة على اعتماد ١٥ مركزا اجتماعيا لكل منها ٧٠٥٠
جنيه مصلته اللجنة كالآتى :

جنيه

- ٦٢٠٠ اعانة الحكومة لجمعية المركز الاجتماعى لانشاء المبانى .
- ٦٠٠ اعانة الحكومة لجمعية المركز الاجتماعى فى نفقات الانوات
الطبية والاثاث .
- ٢٥٠ اعانة الحكومة لجمعية المركز الاجتماعى لاقامة اسوار وانشاء
حظائر .. الخ .

وفى ميزانية ١٩٥١ - ١٩٥٢ وافق البرلمان على تخصيص ستين ألف
جنيه « اعانات لتكملة مبانى المراكز الاجتماعية القديمة والجديدة على ان
يبدأ بالقديم أولا » .

وجمعية المركز الاجتماعى والاصلاح الريفى جمعية يؤسسها الاهلون

في القرية الغرض منها رفع المستوى فيها اقتصاديا وصحيا واجتماعيا وتسجل هذه الجمعية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ومن ثم تكون شخصا اعتباريا.

ويقدم الاهلون لهذه الجمعية تبرعات نقدية او عينية لا تقل عن ١٥٠٠ جنيهه فاذا ما تم جمع هذا المبلغ اعانتها الحكومة بالمبالغ السابق الاشارة اليها .

وتفتح الجمعية بفرع بنك مصر القريب منها حسابا تودع فيه تبرعات الاهالى كما تودع وزارة الشؤون الاجتماعية فيه مبالغ الاعانة الحكومية ، ويصرف من هذا الحساب باجراءات تشتترك فيها الوزارة ويكون لها الاشراف عليها وعلى انشاء المركز .

ويتبين مما سبق أنه لا مجال للشك في أن الاعتمادات المخصصة في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لانشاء المراكز الاجتماعية ليست الا تبرعات من الدولة الى شخص اعتبارى له الاهلية في تلك الاموال وهو جمعية المركز الاجتماعى والاصلاح الريفى ، وهذا الشخص الاعتبارى يملك ما يودع لحسابه سواء مما تبرع به الاهلون او الحكومة وقد اثير صراحة في عدة تقارير برلمانية الى أن الاعتمادات السالفة الذكر ليست الا تبرعات حكومية كما ورد في صراحة في الميزانيتين الاخيرتين اذ ادرجت هذه الاعتمادات تحت عنوان اعانة الحكومة لجمعيات المراكز الاجتماعية في ميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ « واعانات لتكلمة مبنى المراكز الاجتماعية » في ميزانية ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

ولا حجة في الاستناد الى ما ورد في الميزانيات السابقة من ادراج هذه المبالغ تحت عنوان « انشاء المراكز الاجتماعية » لان ذلك ليس دليلا على عدم اعتبار هذه المبالغ اعانات كما ان أساس المشروع على ما هو واضح من مذكرات الوزارة التى طلبت بها الاعتمادات ووافق البرلمان هو قيام الاهلين بانشاء المركز الاجتماعى بمعاونة الحكومة المالية وارشادها الفنى على ما سبق البيان .

وزيادة على ذلك فان ما ورد في الميزانيتين الاخيرتين من ادراج هذه المبالغ تحت عنوان « اعانات لجمعيات المراكز الاجتماعية » يكشف عن ارادة البرلمان في هذا الصدد بالنسبة الى السنوات السابقة .

وما دام الامر كذلك فان جمعية المركز الاجتماعى تملك ما تودعه الوزارة بحسابها فى البنك بمجرد ايداعه لان الايداع باتفاق الطرفين — الوزارة والجمعية يعتبر قبضا تتم به الهبة وتنقل به الملكية .

وعلى ذلك لا يجوز للوزارة استرداد المبالغ الموهوبة الا اذا قبلت الجمعية ذلك او كان للوزارة عذر مقبول فى الرجوع فى الهبة ولم يكن هناك مانع منه وورخص لها القضاء فيه .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان الاعتمادات الواردة بميزانيات وزارة الشئون الاجتماعية من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٢ لانشاء المراكز الاجتماعية تعتبر اعانات لهذه الجمعيات مخصصة لانشاء تلك المراكز وادارتها .

وان ما تودعه الوزارة المذكورة من مبالغ فى حسابات تلك الجمعيات فى البنك تنتقل ملكيته اليها ولا يجوز استرداده الا بقبول تلك الجمعيات او بترخيص من القضاء طبقا لقواعد الرجوع فى الهبة .

وان لديوان المحاسبة مراجعة حسابات تلك الجمعيات طبقا للمادة ١٣ من قانون انشائه باعتبارها هيئات خرجت لها الدولة عن جزء من مالها .

(متوى ١٣٩ فى ٢٦/٢/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

ديوان المحاسبة — اختصاصه فيما يتعلق بقرارات التعيين فى الوظائف العامة والترقية ومنح العلاوات — قاصر على مطابقتها للميزانية وللأوضاع الحسابية والمالية — لا سلطان له فى مراجعة هذه القرارات من الناحية القانونية .

ملخص الفتوى :

يتعين — لتحديد اختصاص ديوان المحاسبة فى مراجعة القرارات

الإدارية الخاصة بالموظفين ، وللقوف على ما إذا كانت مهمته تقتصر على مراجعة عمليات الصرف من الناحية الحسابية دون ما تعرض لبحث مشروعية القرارات التي يبنى عليها الصرف ، أو أن هذه المهمة تمتد لتشمل الناحية القانونية لهذه القرارات - الرجوع إلى الأعمال التحضيرية التي سبقت أعداد القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة لتقصى بواعث هذه الإنشاء وتفهم أغراضه ومهامه .

ومن حيث أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة إلى البرلمان في سنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة إنما وضع على أساس المشروع الذي كان قد عرض على البرلمان في سنة ١٩٣٠ فأقره مجلس النواب ثم سحب من مجلس الشيوخ ولم يقدر له الصدور . وقد استملت المذكرة التي رفع بها هذا المشروع إلى البرلمان ببيان البواعث التي دفعت الحكومة إلى التقدم به ، فذكرت أن قانون المصلحة المالية يتضمن بعض أحكام بتنظيم مراجعة الحسابات الشهرية بعد الصرف وضبط مستنداتها ، غير أن وزارة المالية لاحظت أن هذه المراجعة تقوم بها هيئات غير مستقلة تابعة للوزارات المختلفة فأنشأت مراقبة تابعة لها لتوحيد هذه الأقسام المختلفة وضبط العمل فيها وزودتها بالسلطة اللازمة . فلما صدر دستور سنة ١٩٢٣ أبدت رغبات برلمانية بضرورة إنشاء إدارة مستقلة تقوم بالتثبت من تحصيل إيرادات الدولة ومن إنفاقها في الوجوه التي عينها البرلمان . وتنفيذا لهذه الرغبات وضعت وزارة المالية مشروع القانون سالف الذكر بتنظيم « مراقبة حسابات الدولة » مسترشدة باللائحة المرفوعة في أرقى البلاد الدستورية . وتقضى المادة الأولى من هذا المشروع بأن « يمهّد بمراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها إلى إدارة مستقلة تسمى ديوان المراقبة » . كما تقضى المادة السادسة بأن يختص الديوان فيما يتعلق بالمصروفات بالتثبت من أنها صرفت في الأغراض التي فتحت الاعتمادات من أجلها وأن الصرف تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة ويتحقق صحة المستندات المالية تأييدا للصرف والاستيفاء من مطابقتها للرقام المدرجة بالحسابات » . (وهو نص يطابق النص الموجود في القانون القائم) .

والمستفاد مما تقدم ومن تقارير اللجان البرلمانية ومحاضر المناقشات التي دارت عند مناقشة هذا المشروع في مجلس النواب سنة ١٩٣٠ أن مهمة ديوان المراقبة حسبها حددها ذلك المشروع إنما تنحصر في الإشراف على تنفيذ الميزانية نيابة عن السلطة التشريعية التي تقرر الأنظمة الدستورية

بان يرفع اليها الحساب الختامي لكل ميزانية للتحقق من سلامة تنفيذها وعدم مجاوزة الحدود والاوزاع التي اقرتها السلطة التشريعية . وقد عادت الحكومة في سنة ١٩٤٢ كما سبق القول فتقدمت بهشروع قسانون بانشاء ديوان المحاسبة وضع على غرار المشروع المتقدم ذكره مع تعديلات طفيفة لا تغير من جوهر اختصاصه . وقد جاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب عن هذا المشروع انه توجد دائما في البلاد التي توطدت فيها النظم الدستورية هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية لمراقبة ايرادات الدولة ومصروفاتها طبقا للميزانية التي يقرها البرلمان سنويا . ويناط بهذه الهيئة التأكد من انفاق المصروفات في الوجوه المبينة في الميزانية طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وعدم تجاوز ما يقره البرلمان من الاعتمادات . والذي يبين من كل ما تقدم ان ديوان المحاسبة انما انشئ ليكون هيئة عليا مستقلة تختص بالاشراف على تنفيذ ميزانية الدولة والاشخاص المعنوية العالمة وليحل في ذلك محل الادارات التي كانت تقوم بهذا العمل من قبل في وزارة المالية على صورة ناقصة غير منتجة في تحقيق الاغراض المنشودة منها . ومن ثم فانه يتعين القول بان سلطات ديوان المحاسبة في مراقبة الجهات الادارية بعيدة عن أن تتناول الناحية القانونية للقرارات التي تصدرها هذه الجهات في شئون الموظفين ، اذ لا تتجاوز مهمة الديوان في هذا الشأن التحقق من سلامة تنفيذ النتائج المالية لهذه القرارات والخصم بها على الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية حتى لا تتحلل السلطة التنفيذية من القيود الواردة فيها . ولعل هذا النظر واجد ما يؤيده فيها تضمنه القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس القادسي للمخالفات المالية من احكام ما قصد بها الا الى أمر واحد هو تعزيز سلطة ديوان المحاسبة وتمكينه من مباشرتها على اكمل وجه وضمان تنفيذ توجيهاته وملاحظاتة . وباستقراء هذه الاحكام يبين بجلاء انها لا تواجه الا المخالفات التي ترتكب ضد قانون ربط الميزانية وضد اللوائح المالية . وغنى عن البيان انه لو كانت سلطات ديوان المحاسبة في الرقابة والاشراف تمتد الى غير ذلك من انواع المخالفات لاشتملت تلك القوانين التي صدرت لتدعيم استقلال الديوان وتثبيت سلطاته على تمكينه من مواجهتها وتنفيذ توجيهاته بشأنها . فاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية توجب على مديري الحسابات ورؤسائها وكلائهم أن يمتنعوا عن التاثير على الاوامر الخاصة بصرف ماهيات الموظفين المعينين أو المرتين الواردة أسماؤهم في كشوف التعديلات الشهرية التي تبلغ اليهم من ادارة

المستخدمين إذا لم ينص في هذه الكشوف ازاء كل اسم على ان التعيين أو الترقية قد تمت في حدود الدرجات المربوطة في الميزانية . كذلك اوجبت تلك الاحكام على مديري ادارات المستخدمين ورؤسائها الامتناع عن التفسير على القرارات الخاصة بتعيينات الموظفين وترقياتهم اذا ترتب على تنفيذها تعيين موظف احتسابا على ومور الميزانية أو ترقية موظف بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة ادنى من درجته أو بخالفة قواعد الميزانية . كذلك انصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الناديبى للمخالفات المالية عن حقيقة مهمة ديوان المحاسبة حين ذكرت انه — لما تبين أن أحكام قانون انشاء ديوان المحاسبة بالصورة التي صدرت عليها لم تحقق الأمال التي كانت معقودة عليها — رأى أنه لا سبيل لاحترام الانظمة المالية وصون الاموال العامة الا اذا انشئت هيئة تأديبية مستقلة تكون بنى عن سلطان رؤساء المصالح وتختص بمحاكمة المسؤولين من مخالفة هذه الانظمة ليكون في قياها ما يشعر من تحدثه نفسه بمخالفة القوانين والانظمة المالية أنه لا عاصم له من الجزاء . على أن الديوان يستند الى حكم المادة السابعة (١) من قانون انشائه التي تقضى باختصاصه بالثبوت من أن الصرف تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة ، للقول بأن سلطاته تمتد الى الاشراف على سلامة القرارات الادارية الصادرة بالتعيين أو الترقية أو بمنح علاوات من الناحية القانونية فضلا من الحسابية ، اذ يرى الديوان أن الصرف لا يمكن أن يكون مطابقا للقوانين واللوائح اذا كان ثمة ما يشوب القرار الذى يترتب عليه الصرف كان يكون مخالفا للاحكام المنظمة للتعيينات أو الترقيات في قانون التوظيف .

ويرى القسم أن المقصود بهذا النص هو تخويل الديوان بسلطة التحقق من مطابقة عملية الصرف ذاتها لاحكام القوانين واللوائح بحيث يكون للديوان التعقيب على عمليات الصرف التي لا تراعى فيها شرائطه وأوضاعه التي ترسمها اللوائح المالية والحسابية . يؤكد ذلك السياق الذى وردت فيه هذه العبارة من المادة السابعة اذ جاءت لاحقة على تخويل الديوان سلطة التحقق من أن المصروفات صرفت في الأغراض التي خصصت الاعتمادات من أجلها بما يضمن عدم خروج السوزارات والمصالح على تخصيص الاعتمادات التي اقترها البرلمان ، ومتى ثبتت الديوان من أن المبلغ الذى صرف قد أخذ من الاعتماد المخصص له فانه يأتى بعد ذلك دور فحص عملية الصرف ذاتها للتأكد من سلامتها ، ويعقب ذلك كما تبين من الفقرة (ب) تحقيق صحة المستندات المقدمة تاييدا للصرف والاستيفاء من مطابقتها للارقام المدرجة بالحسابات .

لكل ما تقدم فانه ليس لديوان المحاسبة بحكم قانون انشائه سلطة مراجعة القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف أو الترقية أو منح علاوات الا في سبيل التحقق من مطابقتها للاوضاع المالية والحسابية والقواعد التي تحكم تنفيذ الميزانية . على أن هذا لا يحول دون القول بأنه اذا تراءى لديوان المحاسبة عند فحصه لتلك القرارات انها مشوبة من أية ناحية أخرى خلاف الناحية المالية ، فيكون له أن ينبه ديوان الموظفين الى هذه العيوب لتكون تحت نظره عند مباشرته للسلطات المخولة له في الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بشئون الموظفين .

(فتوى ٢٤٢ في ٢٣/٦/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

اصطباغ وظائف ديوان المحاسبة الادارية بطبيعة متميزة — عدم شغل ما يخلو منها الا بمن يهمل بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق — تشفى من لا يتوافر فيه هذا الشرط ايا كانت كفايته — صحيح قانونا .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن أعمال ديوان المحاسبة بحسب قانون انشائه ولائحته الداخلية يغلب عليها اما الطابع الحسابي أو الطابع القانوني ، وأن التاهيل الطبيعي لوظائفه هو الثقافة القانونية أو الحسابية فقط ، وأن اللجنة المالية بناء على توصيات ديوان الموظفين في مذكرتها لمجلس الوزراء عند اعداد مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ قد اقترحت بالا تشغل درجات الكادر الادارى بديوان المحاسبة سواء بالنقل أو بالتعيين الا بالحاصلين على المؤهلات المتقنة وطبيعة عمل الديوان وهى بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق والعمل على احلال حملة هذين المؤهلين محل الموجودين بالفعل من ذوى المؤهلات الاخرى التي لا تتفق مع أعمال الديوان ومن غير ذوى المؤهلات ، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك — اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان هذا يشير الى أن الوظائف الادارية بالديوان قد اصطبغت بطبيعة متميزة منذذ ، بحيث أصبح لا يجوز شغل ما يخلو منها بعد ذلك الا بمن كان حاملا لبكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق . ومن

ثم فان المحكمة اذ اغفلت هذا الاعتبار وقضت بالفناء قرار الترقية ، مستندة الى انه لا يجوز تخطي الاقدم الى الاحداث الا اذا كان الاخير هو الاصلح — يكون حكمها قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وتاويله .

(طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

اصطباغ وظائف ديوان المحاسبة الادارية بطبيعة متميزة — توصية ديوان الموظفين بعدم شغل ما يخلو منها الا بمن يحمل بكالوريوس التجارة او ليسانس الحقوق — قاصرة على شغل الوظائف من الخارج سواء بالتعيين او بالنقل ولا تمس ترقية الموجودين من غير الحاصلين على المؤهل المذكور .

ملخص الحكم :

لئن كانت اللجنة المالية قد اقترحت بناء على توصية ديوان الموظفين في مذكراتها لمجلس الوزراء عند اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بالا تشغل درجات الكادر الادارى بديوان المحاسبة سواء بالنقل او بالتعيين الا بالحاصلين على المؤهلات المتفقة وطبيعة عمل الديوان وهى بكالوريوس التجارة او ليسانس الحقوق ، والعمل على احلال حملة هذين المؤهلين محل الموجودين بالفعل من ذوى المؤهلات الاخرى التى لا تتفق مع اعمال الديوان ومن غير ذوى المؤهلات ، الا انه لا يقصد من هذا وقف ترقية من عينوا من قبل في الديوان وكانوا غير حاصلين على هذا التأهيل الخاص بل هؤلاء يأخذون حظهم في الترقية طبقا للقانون وانما المنحى الذى اتجهت اليه تلك التوصية هو العمل على شغل الوظائف من الخارج سواء بالتعيين او بالنقل من حملة بكالوريوس التجارة و ليسانس الحقوق ليحلوا محل من خرجوا من الديوان او انتهت خدمتهم فيه وكانوا لا يحملون هذين المؤهلين او كانوا من غير حملة المؤهلات ، وغنى عن القول ان سياسة الشغل بهاتين الادارتين وفقا لهذا المنحى سيقرب عليهما في النهاية ان يكون تأهيل الموظفين بالديوان متفقا مع طبيعة العمل فيه — اما بالنسبة لترقية من هم في الداخل فان كانت الترقية بالاقدمية فليس من شك في أنهم يرقون

في حدود النسبة المقررة لذلك قانونا ، طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٨ اذ من البدهاء ان تلك التوصية ولو اقترها مجلس الوزراء لا يمكن أن تفسر حكم القانون طبقا للفقرة الاولى من تلك المادة ، أما أن كانت الترقية بالاختيار فان الأصل أن للادارة سلطة الترخص في الترقية بحسب الافضلية ولا تثرب عليها أن هي وضعت ضوابط ومعايير تجرى على سنها عند اعمال سلطتها في هذا الشأن ، وعلى هذا الاساس يجوز لها أن تأخذ بتلك التوصية من حيث المبدأ ولو أنها خاصة بالذات بشغل الوظائف من الخارج سواء بالنقل أو بالتعيين حسبها سلف القول ، أن تأخذ بها عند اعمال سلطتها في الترقية بالاختيار ، وهذا هو ما اتجهت اليه المحكمة في الخصوصية التي صدر فيها الحكم الذي اشار اليه الطعن ، اذ كانت الوظيفة المرقى اليها هي وظيفة وكيل الديوان المساعد وكان الطاعن مهندسا ، فاختارت الادارة لشغل تلك الوظيفة الرئيسية الكبرى من قدرت أنه يحمل المؤهل الخاص الذي رأت في تقديرها أنه يتفق وطبيعة العمل في هذه الوظيفة الكبرى بالذات ، أما الترقية موضوع المنازعة الحالية فكانت الي وظائف أدنى (مراقب عام) ، وقد رشحت لجنة شئون الموظفين للترقية الى الوظائف الثلاث الخالية افضل الثلاثة في ترتيب الاقدمية ، ولئن كان أحدهم يحمل دبلوم مدرسة المعلمين العليا فلا جناح عليها أن هي اختارته لشغل إحدى تلك الوظائف بحسب درجة كفايته مقدرة في الوقت ذاته أن تأهله بمثل هذا الدبلوم لا يتجافى وطبيعة العمل في تلك الوظيفة بعينها — هذا ، وما تجب مراعاته في خصوصية النزاع أن المجال هو مجال ترقية بالاختيار وليس مجال شغل الوظائف من الخارج نقلا أو تعيينا ، وهو الامر الذي أنصبت عليه التوصية سالفة الذكر ، التي وردت بمناسبة اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، هذا الى أن الدرجات موضوع المنازعة الحالية قد خلت بعد ذلك .

الفصل الثانى ديوان المحاسبات

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

اختصاص رئيس ديوان المحاسبات طبقا للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ - تخويله بالنسبة الى موظفى الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح - بقاء هذه السلطة مقيدة بما يشترطه القانون فى احوال خاصة من موافقة وزير الخزانة - النص فى المادة ٣٨ على تخويله سلطة وزير الخزانة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان وفى تنظيم الديوان وإدارة أعماله - قاصر على هذه الحالة وحدها ولا يمنع من بقاء اختصاص وزير الخزانة فى الحالات الأخرى التى يتطلب فيها القانون موافقة وزير الخزانة الى جانب قرار الوزير ذى الشأن .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٦ من قانون ديوان المحاسبات رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ على أنه : « مع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٨ فقرة ثانية يكون لرئيس الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة الى موظفى الديوان . » وتنص المادة ٧٧ على أن « تسرى على أعضاء الديوان وموظفيه ومستخديه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون القواعد المقررة بالنسبة الى سائر موظفى الدولة ومستخديه . » - كما تنص المادة ٣٨ على أن « يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان ويرسله فى موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل سنة الى وزارة الخزانة وتوطئة لاستصدارها » .

ويدرج وزير الخزانة المشروع كما أعده رئيس الديوان ، فاذا تضمن المشروع زيادة على مجموع اعتمادات العام السابق جاز لتوزير الخزانة الاكتفاء بدرجة اعتمادات العام السابق وعرض أمر الزيادة على رئيس الجمهورية للبت فيها . ويكون لرئيس الديوان السلطة المخولة لوزير

الخزانة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بهيئانية الديوان ، وفي تنظيم الديوان وإدارة أعماله .

ومن حيث أن نص المادة ٢٦ المشار اليه يجعل لرئيس الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، وذلك بالنسبة الى موظفي الديوان ، وهذه السلطة تتقيد أصلاً بما قد يشترطه القانون من موافقة وزير معين في أحوال خاصة ، كأن يتطلب القانون في شأن ما أن يجريه الوزير المختص بعد موافقة وزير الخزانة ، فإذا كان لرئيس الديوان بمقتضى المادة ٢٦ المذكورة أن يجرى هذا الشأن بالنسبة الى موظفي الديوان إلا أن سلطته في ذلك تتقيد بموجب موافقة وزير الخزانة ، ولا محل لاستبعاد هذا التقيد استناداً الى الحكم الوارد بعجز المادة ٣٨ المشار اليها الذي يعطى رئيس الديوان سلطة وزير الخزانة ، ذلك لأن السلطة التي رتبها النص في هذه الحالة قاصرة على استخدام الاعتمادات المقررة بهيئانية الديوان وتنظيم الديوان وإدارة أعماله ، وهذه سلطة لا تتناول مسائل الموظفين إلا حيث يتصل الأمر باستخدام اعتمادات ، ومن التوسع في التفسير والخروج على ضوابطه — من حيث التزام النص — أدراج هذه المسائل ضمن ما يدخل في عبارة « تنظيم الديوان وإدارة أعماله » — وذلك نظراً لما تنقسم به تلك المسائل من خصوصية تضي عليها استقلالاً — لا يمكن إهماله — عن أعمال التنظيم والإدارة . ولأنه في مسائل الاختصاص والتفويض فيه يتعين التزام التفسير الضيق بحيث لا يتقرر الاختصاص بغير نص صريح لا شبهة في معناه .

ولا وجه للاحتكام في هذا الخصوص الى النصوص المقابلة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ السابق للتوصل الى نتيجة تخالف النتيجة السابقة إذ لا يحاج بالنصوص القديمة ما دامت تخالف النصوص الجديدة من بعض الوجوه .

لذلك انتهت رأى الجمعية الى أن لرئيس ديوان المحاسبات سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح في المسائل المتعلقة بشئون الموظفين ، وذلك بالنسبة الى موظفي الديوان ، وأنه في المسائل التي يتطلب فيها القانون موافقة وزير الخزانة الى جانب صدور قرار في خصوصها من الوزير ذي الشأن ، يتعين الحصول على هذه الموافقة .

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

ديوان المحاسبات — خضوع حسابات اتحاد طلاب الجامعات لرقابة هذا الديوان — أساس ذلك هو اعتباره وحدة من وحدات الجامعة من حيث تكوينه وأغراضه .

ملخص الفتوى :

نستبين من الاطلاع على اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ أن كلا من اتحادات طلاب الجامعات يعتبر وحدة من وحدات الجامعة سواء بالنظر الى تكوينه او بالنظر الى أغراضه ، ذلك لان العضوية فيه لا تقتصر على الطلاب وحدهم بل تشمل كذلك بعض أعضاء هيئة التدريس (المواد ١٣٨ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦٥) ، وتستهدف هذه الاتحادات توجيه الحياة الرياضية والفكرية والاجتماعية والعسكرية والقومية وهي أغراض تدخل في اختصاص الجامعات .

وتخضع الجامعات بوصفها هيئات ذات ميزانيات مستقلة لرقابة ديوان المحاسبات استنادا الى حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ التي تنص على أن « تشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والميزانيات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » ، فمن ثم يتعين أن تشمل رقابة الديوان حسابات وحدات الجامعات ومن بينها اتحادات الطلاب .

وفضلا عما تقدم فانه يدخل في موارد الاتحادات المشار اليها رسوم الاتحاد التي يدفعها طلبة الجامعات . ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر تقضى باختصاص الديوان « بفحص ومراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة أيا بطريق الاعانة او بغرض الاستثمار » وهو اختصاص متفرع من الاختصاص الرئيسي للديوان في مراقبة مصروفات الدولة وذلك عن طريق مراجعة ومراقبته وحسابات الهيئات التي خصصت لها هذه المصروفات ، لما كان ذلك لسانه

يتعين أن يعتد في تحديد هذا الاختصاص بالأصل الذى تفرع منه . واذ كان هذا الأصل هو مراقبة مصروفات الدولة فإن مدلول لفظ الحكومة الوارد في الفقرة الرابعة يقصد به الدولة بمعناها الواسع أى أشخاص القانون العام كافة . وهى الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والهيئات التعليمية . ومقتضى ذلك اختصاص ديوان المحاسبات بمراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة عن جزء من مالها بطريق التبرع أو بفرض الاستثمار .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن حسابات اتحادات الجامعات تخضع لرقابة ديوان المحاسبات باعتبار أن الجامعات وهى مؤسسات عامة تخرج لهذه الاتحادات عن جزء من أموالها ومواردها .

ولا يغير من هذا النظر أن الجامعات لا تدخل رسوم الاتحاد في حساب إيراداتها بل تقوم بتعليقها لحساب الامانات ثم تحولها الى الاتحاد في حساب خاص ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون أمرا تنظيميا لا ينال من حقيقة نزول الجامعات عن هذه الرسوم الى الاتحادات مما يعقد الاختصاص لديوان المحاسبات على نحو ما سبق بيانه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى اختصاص ديوان المحاسبات في مراجعة ومراقبة حسابات اتحادات طلاب الجامعات .

(انتهى ١١٣ فى ١١/٢/١٩٦٤) .

الفصل الثالث

الجهاز المركزى للحسابات

اولا : اختصاص الجهاز المركزى للحسابات :

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزى للحسابات — اختصاصاته — خضوع عناصر النشاط المالى لشركات القطاع العام لمراقبة الجهاز — شركة المقاولين العرب — من شركات القطاع العام وبهذه المثابة فانها تخضع لمراقبة الجهاز فى كل ما يصدر عنها من نشاط ذا اثر مالى ايا كان مصدر هذا التمويل او القواعد التى تحكمه .

ملخص الفتوى :

ان قانون الجهاز المركزى للحسابات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ينص فى المادة الثانية على أن « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها . »

وينص فى المادة الثالثة على أن « يباشر الجهاز فى مجال الرقابة المالية والحسابية الاختصاصات التالية :

(ح) مراجعة الحساب الختامى لميزانية الدولة (قطاعى الخدمات والاعمال) وكذلك الحسابات الختامية لشركات ومنشآت القطاع العام للتعرف على حقيقة المركز المالى وفقا للمبادئ الحسابية السليمة وابداء الملاحظات بشأن الاخطاء والمخالفات والتصور فى تطبيق القوانين واللوائح . (ط) مراجعة تقارير مراقبى حسابات الشركات المشار اليها فى هذا القانون وابداء الملاحظات بشأنها الى الجمعية العمومية قبل انعقادها بثلاثين يوما على الاقل ويجب على مجلس ادارة الشركة عرض ملاحظات الجهاز على الجمعية العمومية للشركة عند انعقادها » .

وينص في المادة السابعة على أن « يقوم الجهاز في سبيل مباشرته اختصاصاته ومسؤولياته المبينة في هذا القانون بفحص السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها في الجهات التي تتواجد بها أو في مقر الجهاز » .

وله الحق في أن يفحص عدا المستندات والسجلات المنصوص عليها في القانون واللوائح أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام باختصاصاته على الوجه الاكمل » .

ومناد تلك النصوص أن المشرع انشأ الجهاز المركزى للحسابات كجهة فنية متخصصة في مراجعة الميزانيات والحسابات لحماية الاموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام ، ولضمان التصرف فيها واستثمارها في الاغراض المخصصة لها ، وبسط رقابته على شركات القطاع العام ومنشأته فخلوه مراجعة حساباتها الختامية وتقارير مراقبي حساباتها . وفي سبيل ذلك منحه فحص السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها وكذلك فحص أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام بواجبه في المراجعة ، ومن ثم أخضع المشرع جميع عناصر النشاط المالى لشركات القطاع العام لمراقبة الجهاز .

ولما كانت شركة المقاولين العرب من شركات القطاع العام فانها تخضع بهذا الوصف لمراقبة الجهاز المركزى للحسابات ، في كل ما يصدر عنها من نشاط ذى اثر مالى ، ايا كان مصدر تمويله والقواعد التي تحكم هذا التمويل .

وتطبيقا لما تقدم فان حسابات مشروع العشرة آلاف وحدة سكنية الذى تتولى الشركة تنفيذه ، تخضع بهذه المثابة لرقابة الجهاز المركزى للحسابات التى تمتد لتشمل تنازلها عنه ، وذلك على الرغم من تمويل هذا المشروع باستثمارات تمتعت ببعض الامتيازات المنصوص عليها بقانون استثمار المال العربى والاجنبى رقم ١٩٧١/٦٥ بناء على موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتعلقة بالمشروع سالف الذكر لمراقبة الجهاز المركزى للحسابات .

(ملف ٣٩/١/٧ - جلسة ١٩٨١/١٠/٢١) .

ثانياً - تعيين بالجهاز المركزى للمحاسبات :

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

التكليف القانونى للاحاق العايل يتوقف على صياغة قرار اللاحاق
والاجراءات التى اثبتت فى شان التفسيران التشريعيان رقم ١ ، ٥ لسنة
١٩٦٥ لا ينطبقان فى حالة التعيين المبندا .

ملخص الحكم :

ان قرار الحاق المدعى بالجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ
١٩٦٤/١٠/٧ هو قرار بتعيينه فى هذا الجهاز وليس نقلا اليه من بنك
بور سعيد فانه يبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٩
لسنة ١٩٦٤ بشأن تشكيل وتنظيم الجهاز المركزى للمحاسبات انه نص
فى المادة ٦ منه على انه « مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ يجوز لرئيس الجهاز ان يعين فى غير ادنى الدرجات كما يجوز
له ان يقرر منح العايلين به عند التعيين فى ادنى الدرجات مرتبات تزيد على اول
مربوط الدرجات التى يعينون عليها بحيث لا يتجاوز نهاية مربوط الدرجة
وذلك متى كانوا حاصلين على مؤهلات اضافية تتفق واعمال الوظيفة او
كانت لهم خبرة سابقة من نوع العمل الذى يعينون فيه كما يبين من مطالعة
قرار نائب رئيس الجمهورية ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٦
لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٧ بتعيين المدعى فى هذا الجهاز
انه اشار فى ديباجته الى الاطلاع على المادة السابقة ونص فى مادته الاولى
على تعيين المدعى بالدرجة السادسة الفنية العالية وبمرتبة شهرى قدره
٣٦٢٥٠ جنيه وقد نصت المذكرة المؤرخة فى ١٩٦٤/١٠/٤ المقدمة من
وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات الى رئيس هذا الجهاز بشأن تعيين
موظفين فى غير ادنى الدرجات على انه قد عرض على لجنة شئون الاعضاء
الفنيين بالجهاز بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٤ امر تعيين المدعى وآخرين للنظر
فى امر تعيينهم فقامت هذه اللجنة ببحث الامر من جميع نواحيه ورات ان
يعين المذكورين بالجهاز فى الدرجة التى يعادل مربوطها باهية كل منهم
الحالية مع منحه فيها مرتبه الحالى مزيدا بمقدار علاوة واحدة من علاوات
الدرجة المعين فيها وذلك تشجيعا لهم على الالتحاق بالعمل بالجهاز وبين

ما تقدم أن الحاق المدعى بالجهاز المركزى للحاسبات هو في حقيقته تعيين مبتدأ له في هذا الجهاز وليس بنقل اليه من بنك بور سعيد يؤكد ذلك أمران : اولهما أن صياغة قرار تعيين المدعى ومذكراته الايضاحية قاطعان في الدلالة على أن هذا القرار هو قرار تعيين وليس نقلا والامر الثانى أن للنقل شروطا واجراءات معينة يتطلبها القانون منها أولا استمرار العلاقة الوظيفية بين العامل المنقول والجهة المنقول منها حتى تمام اجراءات النقل ، وثانيا وجوب عرض امر النقل على لجنة شئون العاملين بالجهة المنقول منها والجهة المنقول اليها وهو ما لم يتوافر في الدعوى المعروضة ذلك لان الثابت من الاوراق أن المدعى استقال من عمله ببنك بور سعيد في ١٧/١٠/١٩٦٤ تاريخ تسلمه العمل بالجهاز المركزى للحاسبات فضلا عن عدم عرض امر النقل على لجنة شئون العاملين بالبنك المذكور أو الجهاز المركزى للحاسبات مما ينفى أن المدعى نقل من هذا البنك الى ذلك الجهاز ومن ثم وتأسيسا على ما تقدم يكون التكييف القانونى السليم لواقعة الحاق المدعى بخدمة الجهاز هو أن المدعى عين تعيينا مبتدأ به في غير احدى الدرجات اعمالا للرخصة المخولة لرئيس الجهاز المركزى للحاسبات بمقتضى المادة ٦ من القرار الجمهورى رقم ١٤٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(طعن ٥٩٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) .

ثالثا - مدد الترقية في الجهاز المركزى للحاسبات :

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

مدة الاجازة الخاصة بدون مرتب تحسب ضمن مدد الترقية الواردة بالجدول الاول الملحق بلائحة العاملين بالجهاز المركزى للحاسبات الصادرة بقرار من مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ٦ يوليه ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه يبين من اللائحة المتقدم ذكرها أنه يشترط قضاء العامل مدة خدمة معينة لترقيته من الوظيفة التى يشغلها الى وظيفة أعلى ، وأن حصول العامل على اجازة خاصة بمرتب أو بدونه منوط بموافقة رئيس الجهاز ، فهى حق للعامل يخضع في ممارسته لتقدير رئيس الجهاز .

ولما كانت علاقة العامل بوظيفته لا تنقطع خلال فترة الاجازة ايا كان نوعها وسواء كانت بهرتب أو بغير مرتب بل تظل تلك العلاقة قائمة ومنتجة لجميع اثارها كما لو كان قائما بالعمل فعلا ، فان حساب مدة الاجازة في المدد المشترطة للترقية يعد أصلا عابا مصدره طبيعة الاجازة ذاتها ، لذلك لا يجوز استبعاد مدة الاجازة من المدد المشترطة للترقية بالاقدمية ، والا ادى ذلك الى اسقاط مدة من خدمة العامل وازالة موانع جديد الى موانع الترقية لم يرد به نص ، واعداد لترتيب الاقدمية فيما بين العاملين ، علاوة على الاضرار بالعامل بحجب الترقية منه لمجرد انه استخدم رخصة منحه القانون حقا فيها بموافقة الادارة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب مدد الاجازات الخاصة بدون مرتب ضمن المدد اللازمة للترقية بالاقدمية .

(ملف ٨٣٣/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨) .

رابعا - تأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم :

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

الاداة التى تصدر بها الاحكام الخاصة بتأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم - القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزى للحاسبات - ايراده - الاحكام الاساسية في تأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز وكفالاته القدر الضرورى من الضمانات لهم وفكره سائر الاحكام الخاصة بتأديب هؤلاء الاعضاء والتحقيق معهم الى اللائحة الداخلية - اختصاص رئيس الجهاز باصدار اللائحة الداخلية المنظمة للاحكام الخاصة بتأديب الاعضاء الفنيين والتحقيق معهم - اساس ذلك : المادة ١٦ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، والمادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تشكيل وتنظيم الجهاز المركزى للحاسبات - وجوب مراعاة الضمانات المقررة لسائر العاملين المدنيين بالدولة عند اصدار هذه اللائحة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للحسابات قد أفرد نظاما خاصا بتأديب الاعضاء الفنيين فحدد في المادة ٢٢ العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم وناطت المادة ٢٣ بتوقيعها بمعرفة محكمة تأديبية خاصة تشكل من نائب رئيس مجلس الدولة أو أحد الوكلاء رئيسا ومن مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة وعضو بالجهاز عضوين ، وجعلت أحكام هذه المحكمة نهائية لا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة .

وبذلك يكون هذا القانون قد أورد الاحكام الاساسية في تأديب هؤلاء الاعضاء وكل لهم القدر الضروري من الضمانات ، وترك سائر الاحكام الخاصة بتأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم لاحكام اللائحة الداخلية اذ نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أن « تنظم اللائحة الداخلية الاحكام الخاصة بتأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم » .

واذا كانت اللائحة الداخلية هي التي تنظم العمل داخل الجهاز وهي التي تشير اليها في المادة ١٦ من قانون الجهاز والتي تنص على أن « يتولى رئيس الجهاز الاشراف الفنى والإدارى على أعمال الجهاز والعاملين به وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم وإدارة أعماله ويعاونه في ذلك نائب الرئيس » وتنص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ على أن : « يصدر رئيس الجهاز القرارات اللازمة لتنظيم العمل وتوزيع العاملين به على مختلف وحداته وتحديد من يعتبر من الاعضاء الفنيين من بينهم » .

وليس في صدور هذه اللائحة بقرار من رئيس الجهاز اخلال بضمانات الاعضاء الفنيين طالما أن القرار الجمهورى المشار اليه قد أسند الى رئيس الجهاز من يعتبر من الاعضاء الفنيين ، وانما يتعين عند إصدار هذه اللائحة مراعاة الضمانات المقررة لسائر العاملين المدنيين في الدولة .

ولما كانت اللجنة الاولى للقسم الاستشارى لم تقم بمراجعة الباب الخاص بتأديب أعضاء الجهاز الفنيين والتحقيق معهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اللائحة الداخلية التي

نصت عليها المادة ٢١ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ تصدر بقرار من رئيس الجهاز .

وقد أعيد المشروع الى اللجنة لصياغته مع مراعاة الضمانات المقررة لسائر العاملين المدنيين فى الدولة .

(ملف ١٠/١/٣٥ - جلسة ١٩٦٩/٢/٥) .

خامسا - عدم تبعية العاملين بإدارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة وما يتبعها من جهات للجهاز المركزى للمحاسبات .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها - مفاد نصوص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية عدم تبعية العاملين بإدارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة وما يتبعها من جهات للجهاز المركزى للمحاسبات تبعية إدارية كاملة أو إدراج درجاتهم فى ميزانية - الاثر المترتب على ذلك : تبعية هؤلاء العاملين للجهات التى يعملون فيها أصلا ويتعين أن يطبق عليهم القواعد التنظيمية المعمول بها فى تلك الجهات .

ملخص الحكم :

المشرع أعاد تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها بموجب القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ الذى يسرى على المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ - وقد نص القانون المذكور فى المادة ٢ على أن « تنشأ بكل مؤسسة أو هيئة من المؤسسات أو الهيئات العامة التى يسرى عليها القانون إدارة تختص

بمراقبة حسابات المؤسسة أو الهيئة وما يتبعها من شركات ومنشآت وجمعيات تعاونية .. الخ ونص القانون في المادة ٦ على أن « تصدر بقرار جمهوري بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات لائحة بنظام العمل في ادارات مراقبة الحسابات وبيان الوظائف والشروط اللازمة لشغلها ويكون ترتيب الوظائف والدرجات فيها وفقا لنظام العالبيين في المؤسسات العامة وتعادل درجات العالبيين بالادارات المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون وفقا لاحكام اللائحة المشار اليها - وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ التى نصت على أن « ترتيب الوظائف الفنية في ادارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات التابعة لها وتحدد مرتبات أعضائها طبقا للجدول المرفق لهذه اللائحة ونص الجدول على هذه الوظائف على النحو الآتى « مدير الادارة - الفئة الاولى ، نائب المدير - الثانية ، مراقب الحسابات - الثالثة ، مراجع أول - الرابعة ، مراجع - الخامسة ، مراجع مساعد - السادسة ، مراجع تحت التمرين - السابعة ، وبالرجوع للمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ يبين أنها بعد ان اشارت الى اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بالمراقبة المالية والمحاسبية بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وفقا للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن انشاء الجهاز ، نوهت بما للجهاز من حق التوجيه والاشراف والمراقبة على ادارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة وتنسيق أعمالها بعضها مع بعض ، وبمعنى آخر تكون هذه الاجهزة بمثابة الاجهزة المساعدة التى تقوم بتنفيذ أعمال المراقبة فى اطار معين ثم ترفع نتائجها الى الجهاز المركزى للمحاسبات ليتخذ فيها شؤونه ، وانه للرغبة فى عدم تتبع ادارات مراقبة الحسابات للجهاز المركزى تبعية مباشرة مع ابقائه وثيق الصلة بالمؤسسات والهيئات العامة التى يعمل فى نطاقها ، وحتى يكون التشريع اشمل وأعم نفعا رؤى إلغاء القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بإنشاء ادارات لمراقبة حسابات الشركات واستبداله بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أنه لم يرد بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ أو باللائحة التنفيذية ما يفيد تبعية العالبيين بادارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة وما يتبعها من شركات للجهاز المركزى للمحاسبات تبعية ادارية كاملة أو ادراج درجاتهم فى ميزانيته فمور العمل بالقانون ، وهو ما يتضح من عبارة المذكور الايضاحية للقانون التى نوهت

الى انه لا يهدف الى تتبع ادارات مراقبة الحسابات للجهاز المركزى تبعية مباشرة مع ابقائه وثيق الصلة بالمؤسسات والهيئات العامة التى يعمل فى نطاقها بها يقتضى القول بأن هؤلاء العاملين ما زالوا باقين فى الجهات التى يعملون فيها أصلاً ويتعين ان تطبق عليهم القواعد التنظيمية المعمول بها فيها وقد كان فى تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات عقب العمل بالقانون ان يخرج العاملين بهذه الادارات من الولاية الادارية للجهات الملحقين بها ويختص الجهاز بكافة الشئون الوظيفية بهم مما دعاه ان يطلب بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/١١/١٩ الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ايقاف اجراء تعادل وظائف العاملين بالادارة العامة لمراقبة الحسابات بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة المعينين على بند المكافآت الشاملة ، الا انه تبين له انه لا يمكن تطبيق القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية فيها يتعلق بترتيب وتعادل الوظائف الفنية فى هذه الادارة يتعين ان تنشأ درجات لها اولا فى ميزانية المؤسسة على النحو الوارد بالجدول المرفق باللائحة ، وهو امر يرجع فيه للمؤسسة بالاتفاق مع الجهاز المركزى للمحاسبات ولذلك عاد الجهاز بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٢/١١ المرسل الى المؤسسة الى القول بانه نظرا لعدم انشاء درجات لادارة مراقبة الحسابات بميزانية المؤسسة وفقاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ عن العام الحالى وحتى لا يضار المدمى من استمرار وضعه على بند المكافآت الشاملة فان الجهاز يوصى بتسوية حالته وفقاً للقواعد التى اذاعها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى شأن توصيف وتقييم وتعادل وظائف العاملين بالمؤسسات العامة .

ومن حيث انه لا يسوغ للمؤسسة ازاء ذلك ان تدفع طلب المدمى تسوية حالته بانه تابع للجهاز المركزى للمحاسبات لان عدم قيامها بانشاء درجات بميزانياتها لادارة مراقبة الحسابات بها يتفق مع الوظائف الواردة بالجدول المرفق باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ لا يخل بحق المدمى فى ان تطبق فى شأنه القواعد التنظيمية العامة المعمول بها فى المؤسسة فى شأن تسوية حالات العاملين بها المعينين على مكافآت شاملة اذا كان يفيد منها بأن توافرت شروطها فى حقه .

(طعن ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥) .

حالة الطوارئ

اولا — المقصود بحالة الطوارئ

ثانيا — حالة الضرورة

ثالثا — تدابير الطوارئ وحريات الافراد

رابعا — نطاق الاوامر العسكرية او تدابير الطوارئ

خامسا — القضاء العسكرى ومحاكم امن الدولة

سادسا — الاقالة من المسؤولية عن الاعمال

اثناء حالة الطوارئ

أولا — المقصود بحالة الطوارئ

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

المقصود بالإحكام العرفية — بمررات إعلانها — حالات إعلانها
المقتضى عليها في القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ — آثار إعلانها .

ملخص الحكم :

تتقضى بعض الظروف توسعا في سلطات الإدارة وتقييدا في الحريات الفردية . من ذلك حالة تهديد سلامة البلاد اثر وقوع حرب أو التهديد بخبر الحرب أو اضطراب الأمن أو حدوث فيضان أو وباء أو كوارث . . .
ففى مثل تلك الحالات تعلن الدولة بلا تردد الأحكام العرفية ، الدستورية المقررة لها . . وتبرره نظرية الضرورة وتتقضى منح الحكومة بسلطات استثنائية واسعة لمواجهة الظروف الطارئة ابتغاء المحافظة على سلامة الدولة . . وبالنظر الى كثرة التعديلات التى أدخلت على قانون الأحكام العرفية القديم رقم ١٥ الصادر فى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣ . لوجز من بعدها أنها خلّت . من كثير من الضمانات الواجب توافرها لمن يعاملون بأحكامه ، فقد صدر القانون رقم ٣٣٥ فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ متضمنا أحكاما جديدة بعد أن ألغى قانون الأحكام العرفية القديم . وقد نص القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ على الأسباب التى تقتضى إعلان الأحكام العرفية وحدها بثلاث حالات هى : كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر بسبب أغارة قوات العدو من الخارج ، أو بسبب وقوع اضطرابات فى الداخل ، كما يجوز إعلان الأحكام العرفية لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق المواصلات وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج الجمهورية ومن آثار إعلان الأحكام العرفية انتقال معظم اختصاصات السلطات المدنية فى ممارسة وظيفة الضبط الإدارى إلى السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أى إلى الحاكم العسكرى العام وإلى مندوبه . ومن آثار إعلانها منح الهيئة القائمة على إجراء الأحكام العرفية سلطات استثنائية فيجوز للحاكم العسكرى العام أن يتخذ التدابير المتعددة التى

نص عليها القانون ومنها الامر بالقبض واعتقال ذوى الشبهة او الخطرين على الامن والنظام العام ووضعمهم في مكان امين . ويجوز لمجلس الوزراء ان يضيّق دائرة السلطات المخولة للحاكم العسكري العام كما يجوز ان يرخّص له في اتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه تحقيق الأغراض التى من أجلها أعلنت الاحكام العرفية فى كل الجهة التى أجريت فيها او فى بعضها .

(طعن ٩٥٦ ، ٩٥٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٢) .

ثانيا - حالة الضرورة

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

للحكومة فى حالة الضرورة سلطة اتخاذ الاجراءات التى يتطلبها الموقف ولو خالفت فى ذلك القانون فى مدلوله اللفظى ما دامت تبغى الصالح العام - القيود التى تخضع لها هذه السلطة - هى قيام حالة واقعية او قانونية تدعو الى التدخل ، وأن يكون تصرف الحكومة لازما بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الحالة ، وأن يكون رائد الحكومة ابتغاء مصلحة عامة - خضوع هذه التصرفات لرقابة القضاء الإدارى - مناطه ليس هو التحقق من مشروعية القرار من حيث مطابقته او عدم مطابقته للقانون وانما هو مدى توافر الضوابط سالفة الذكر او عدم توافرها .

ملخص الحكم :

أن النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية . فاذا طرأت ظروف استثنائية ثم اجبرت الادارة على تطبيق النصوص العادية فان ذلك يؤدى حتما الى نتائج غير مستساغة تتعارض حتى ونية واضعى تلك النصوص العادية . فالتوازن تنص على الاجراءات التى تتخذ فى الاحوال العادية وما دام انه لا يوجد فيها نص على ما يجب اجراؤه فى حالة الخطر العاجل تعين عندئذ تمكين السلطة الادارية من اتخاذ الاجراءات العاجلة التى لم تعمل لغاية سوى المصلحة العامة دون غيرها . وغنى عن البيان فى هذا المجال ان هناك قاعدة تنظم القوانين جميعها

وتفويضها محلها وجوب الإبقاء على الدولة . لحماية مبدأ المشروعية يتطلب أولاً وتقبل كل شيء العمل على بقاء الدولة الأمر الذي يستتبع تخويل الحكومة استثناء وفي حالة الضرورة من السلطات ما يسمح لها باتخاذ الإجراءات التي يطلبها الموقف ولو خالفت في ذلك القانون في منلوله اللفظي ما دامت تبغى الصالح العام . غير أن سلطة الحكومة في هذا المجال ليست ولا شك طليقة من كل قيد بل تخضع لاصول وضوابط . فيجب أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل ، وأن يكون تصرف الحكومة لازماً لمواجهة هذه الحالة بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة الموقف وأن يكون رائد الحكومة في هذا التصرف ابتغاء مصلحة عامة . وبذلك تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء غير أن المناط في هذه الحالة لا يقوم على أساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وإنما على أساس توافر الضوابط التي سلف ذكرها أو عدم توافرها فإذا لم يكن رائد الحكومة في هذا التصرف الصالح العام بل اتجهت الى تحقيق مصلحة خاصة مثلاً فإن القرار يقع في هذه الحالة باطلا .

(طعن ٩٥٦ ، ١٩٥٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٤) .

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

سلطة الحاكم العسكري التقديرية لمواجهة الحالات الاستثنائية — وجوب ألا يتجاوز الحدود الدستورية ، وألا تخل بالتزاماته القانونية ، وألا تتغول على الحريات العامة بدون مبرر — مخالفة ذلك تصم التصرف بعدم المشروعية — رقابة القضاء الإداري العامة الفاء وتعويضاً .

ملخص الحكم :

لأن كان القانون يخول للحاكم العسكري في ظل الأحكام العرفية سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التي تعرض له من اتخاذ تدابير سريعة حاسمة ، إلا أنه ينبغي ألا تتجاوز سلطته التقديرية الحدود الدستورية المرسومة ، وألا تخل بالتزاماته القانونية ، وألا تتغول بوجه خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانوني ، وألا شاب

تصرفاته عدم المشروعية ، وانبسطت عليها رقابة القضاء الإدارى الغاء وتعويضا .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

قرار الحاكم العسكرى العام — وجوب توافره على ركن السبب —
حدود رقابة القضاء الإدارى لهذا الركن .

ملخص الحكم :

أن قرار الحاكم العسكرى العام ينبغى أن يكون له سبب ، بأن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل ، والا فقد القرار علة وجودة ومبرر إصداره ، وفقد بالتالى أساسه القانونى ، كما يجب أن يكون هذا السبب حقيقيا لا وهيبا ولا سوريا ، وصحيحا مستخلصا سائغا من اصول ثابتة تنتج ، وقانونيا تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها فيه قانونا ، وأنه ولئن كانت الإدارة فى الاصل تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير أهمية النتائج التى تترتب على الواقع الثابت قيامها ، الا أنه حيثما تختلط مناسبة العمل الإدارى بمشروعيته ، ومتى كانت هذه المشروعية تتوقف على حسن تقدير الأمور خصوصا فيما يتعلق بالحريات العالية ، وجب أن يكون تدخل الإدارة لاسباب جدية تبرره . فالمناط ، والحالة هذه ، فى مشروعية القرار الذى تتخذة الإدارة هو أن يكون التصرف لازما لمواجهة حالات معينة من دفع خطر جسيم يهدد الأمن والنظام ، بأعتبار هذا الاجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر ، وللقضاء الإدارى حق الرقابة على قيام هذا المسوغ أو عدم قيامه ، فإذا ثبتت جدية الاسباب التى تبرر هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أى طعن . أما إذا اتضح أن الاسباب لم تكن جدية ولم يكن فيها من الاهمية الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات كان القرار باطلا .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ثالثا - تدابير الطوارئ وحريات الافراد

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ التي خولت رئيس الجمهورية سلطة تقييد حرية الأشخاص واعتقالهم ، مقصور على من يكون من هؤلاء الأشخاص خطرا على الامن والنظام العام - يجب ان تكون ثمة وقائع جديّة في حق الشخص منتجة للدلالة على هذا المعنى - تكيف هذه الوقائع لا يعتبر من الملاحظات المتروكة لجهة الادارة وانما هي مسألة قانونية تخضع لجهة الادارة في ممارستها لرقابة القضاء - أساس ذلك : تحقق القضاء من قيام ركن السبب الذي استلزمة القانون لمشروعية قرار الاعتقال متى ثبت انقضاء ركن السبب كان القرار مخالفا للقانون ويتحقق ركن الخطأ في جانب الجهة الادارية - الاثر المترتب على ذلك : الحكم بالتعويض عن الاضرار المادية والادبية .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالامر الصادر من رئيس الجمهورية في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٩ باعتقال المدعى عملا بالحكم القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ فان المادة الثالثة من القانون المذكور التي خولت رئيس الجمهورية سلطة تقييد حرية الأشخاص واعتقالهم قصرت هذه السلطة على من يكون من هؤلاء الأشخاص خطرا على الامن والنظام العام وغنى عن البيان أن القول بخطورة الشخص على الامن والنظام العام ويتوافر ركن السبب في قرار الاعتقال بالتالى يقتضى أن تكون ثمة وقائع جدية ثابتة في حق الشخص منتجة في الدلالة على هذا المعنى . ولما كان الامر في هذا الخصوص مما يتعلق بالتكليف القانوني للوقائع المذكورة وما اذا كان من شأن هذه الوقائع بحسب الفهم المنطقي السائغ للامور ان تؤدى الى وصف الشخص بالخطورة على الامن والنظام العام ، فان الامر من ثم لا يعتبر من الملاحظات المتروكة لجهة الادارة والتي لا رقابة للقضاء الادارى عليها بصدها ، وانما يعتبر مسألة قانونية تخضع لجهة الادارة في ممارستها لرقابة هذا القضاء للتحقق من مدى قيام ركن السبب الذى استلزمه القانون لمشروعية قرار الاعتقال .

ومن حيث أن ما نسب إلى المدعى من أن له نشاطا وصلة بالحركة الشيوعية أو من انتماؤه إلى تنظيم سياسي سرى مناهض لنظام الدولة جاء قولاً مرسلاً غير مستند إلى أية وقائع تكشف عن مظاهر هذا النشاط وتدمى على نحو يؤدي إلى القول بخطورة المدعى على الأمن والنظام العام. بل أن الثابت من أوراق الدعوى على العكس من ذلك أنه تم الامتراج عن المدعى في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦١ ، وأنه أعيد إلى الخدمة في ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ وسويت حالته طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون إلى الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم ، الأمر الذي يكشف عن اقتناع الجهة الإدارية بسلامة موقف المدعى وبأنه ليس ثمة خطورة منه على الأمن أو النظام العام . ومتى كان ذلك فإن القرار الصادر باعتقال المدعى يكون قد قام على غير سبب صحيح يبرره وجاء من ثم مخالفاً للقانون ، الأمر الذي يتحقق به ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية ، والذي يبرر الحكم للمدعى بالتعويض عما لحقه به هذا القرار من أضرار مادية وأدبية تتمثل في حرمانه من حريته وإبعاده عن أفراد أسرته وذويه وتعرضه للتعاول والإساءة والظن به فضلاً عن حرمانه من العمل طوال فترة الاعتقال .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

نظام الطوارئ أرسى الدستور أساسه ووضع القانون قواعده ويخضع لبدأ سيادة ورقابة القضاء — هو نظام استثنائي — بمبرراته . ما يعترض حياة الدولة من ظروف وأحداث تعرض أمن البلاد وسلامتها للخطر — يتعين التقيد بما ورد من نصوص صريحة على سبيل الحصر — أساس ذلك : قاعدة التفسير الضيق للاستثناءات — لجهة الإدارة سلطة تقديرية في اختيار الأسباب التي تقيم عليها قراراتها ما لم يقيد المشرع بتحديد سبب معين لإصدار القرار — قرارات الاعتقال التي تصدر في حالة الطوارئ مقصورة على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام — القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم — المقصود بالمشتبه فيهم في تطبيق القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ هو المعنى الاصطلاحي لهذه العبارة التي حدده المشرع في

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ معدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ حددت الأشخاص المشتبه فيهم - الخطرين على الأمن والنظام العام هم الذين تقوم بهم خطورة خاصة على الأمن والنظام تستند الى وقائع حقيقية نتيجة في الدلالة - يجب ان يرتكب الشخص فعلا وشخصيا امورا من شأنها ان تصبه بهذا الوصف - يشترط ان تكون حالة الاشتباه او الخطورة على الأمن والنظام العام قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال - الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز التسليم بان من قامت به هذه الحالة في وقت معين يفترض ان تستمر معه الى ما لا نهاية ويصبح عرضه للاعتقال كلها اعلنت حالة الطوارئ - يتعين ان تتوافر الدلائل الجدية على استتار الحالة بقرونة بوقائع جديدة تكشف عنها - مثال : في مجال الاشتباه لا يعتمد بالحكم الجنائي اذا كان الشخص قد رد اليه اعتباره . وفي مجال الخطورة على الأمن والنظام العام لا تفترض هذه الصفة في جريمة ادين فيها شخص ونفذ العقوبة - النشاط الشيوعي لا تنطبق عليه اى من حالات الاشتباه وهو مؤثم في الجنايات والجنع المضرة بالحكومة من جهة الداخل - جرائم الاشتباه مقصورة على الجنايات والجنع المضرة بالحكومة من جهة الخارج - استناد جهة الادارة في قرار الاعتقال الى نشاط المطعون ضده الشيوعي الذي يجعله خطر على الأمن والنظام - متى ثبت هذا النشاط وعوقب فاعله ونفذ مدة العقوبة فان اعتقاله عقب قضاء مدة العقوبة مباشرة ، مما يستحيل معه القيام باى نشاط شيوعي جديد يستدل منه على استتار خطورته على الأمن والنظام يكون غير قائم على سند صحيح من الواقع او القانون - تحقق ركن الخطأ في المسؤولية الادارية - الاثر المترتب على ذلك : التعويض عن الاضرار المادية والادبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان نظام الطوارئ في مصر هو نظام ارسى الدستور اساسه ، ووضع القانون قواعد ، ويخضع بطبيعته لبدأ سيادة القانون ورقابة القضاء ، وهو كاصل عام ، ليس نظاما طبيعيا ، وانما هو نظام استثنائي ، يجد مبرراته فيها يعترض حياة الدولة من ظروف وأحداث تعرض أمن البلاد وسلامتها للخطر ، ولذا فان هذا النظام ، شأن كل استثناء ، لا يسوغ القياس عليه ولا التوسع في تفسيره ، بل يتعين التقيد بها ورد في شأنه من نص صريحة على سبيل الحصر ، القزما بقاعدة التفسير الضيق للاستثناءات .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، التي اعتقل المطعون ضده في ظلها ، تقضى بأن لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية : (١) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة ، والتقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم ، والترخيص في تفقيش الأشخاص والأماكن دون التفتيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وكذلك

ومن حيث ان من المسلمات ان لكل قرار إداري سبب يقوم عليه باعتباره تصرفاً قانونياً والأصل ان يكون لجهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة في اختيار الأسباب التي تقيم عليها قراراتها ، ما لم يقيدها المشرع بتحديد سبب معين لإصدار القرار كما هو الشأن في قرارات الاعتقال التي تصدر في حالة الطوارئ ، فقد قصرتها المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليها على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام .

ومن حيث ان المقصود بالمشتبه فيهم في تطبيق قانون الطوارئ المشار اليه هو المعنى الاصطلاحي لهذه العبارة الذي حده المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المترددين والمشتبه فيهم ذلك ان هذا القانون استعمل نفس العبارة في عنوانه وفي المادة الخامسة منه التي تضمنت تعريفاً للمشتبه فيهم ، فإذا جاء قانون لاحق مستعملاً نفس العبارة ، فالأصل أنه قصد معناها الذي أخذ به في القوانين القائمة طالما لم يحدد لها معنى آخر ، ويعزز هذا النظر ان القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية كان يجيز اعتقال ذوي الشبهة ، وهي عبارة تختلف عن عبارة المشتبه فيهم التي استعملها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه وكذلك أخذت المحكمة الإدارية العليا في تفسيرها بالمعنى اللفظي أو اللغوي الذي يشمل كل من تحوم حوله شبهة سواء من ينطبق عليهم القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو من غيرهم وذلك في حكمها الصادر بجلسته ١٩٦٣/٣/٢٣ في الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٦ قضائية أما القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي حل محل القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن الأحكام العرفية ، فقد أجاز اعتقال المشتبه فيهم ، وهي عبارة تختلف عن عبارة ذوي الشبهة التي وردت في القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، وهذه المغايرة لا تعنى سوى ان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قصد التزام العبارة الواردة في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المترددين

والمشتبه فيهم وإى أنه قصد المعنى الاصطلاحي لها دون المعنى اللفظي أو اللغوي وهو ما أخذت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ في الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٢ قضائية ، ولا خلاف بين الحكيمين المشار اليهما لانهما لا يفسران نصا واحدا وانما يفسران عبارتين مختلفتين ويعزز النظر المتقدم أيضا أن المعنى الاصطلاحي للمعنى المشتبه فيهم أضيق من معناها اللفظي أو اللغوي ولذا فإن المعنى الاصطلاحي يرجح المعنى اللغوي وفقا لقاعدة التفسير الضيق للاستثناءات التي يتعين الالتزام بها في تفسير قانون الطوارئ كما سلف البيان. هذا وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم معدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ على الآتي (يعد مشتبه فيه كل شخص تزيد سنه على ثمانى عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في احدى الجرائم الآتية ، أو اشتهر عنه لاسباب مقبولة انه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الاعمال الآتية :

- ١ - الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .
- ٢ - الوساطة في إعادة الاشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة أو المخطئة .
- ٣ - تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة .
- ٤ - الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .
- ٥ - تزيف النقود أو تزوير اوراق النقد الحكومية أو اوراق البنكوت الجائز تداولها قانونا في البلاد أو تقليد أو ترويج شيء مما ذكر .
- ٦ - جرائم شراء المواد التوبينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومروعا اذا كان ذلك لغير الاستعمال الشخصى ولإعادة البيع .
- ٧ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .
- ٨ - جرائم المفرعات والرشوة واختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر المنصوص عليها في الابواب الثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

٩ — الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

١٠ — جرائم هرب المحبوسين وإخفاء الجناة المنصوص عليها في الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

١١ — جرائم الاتجار في الاسلحة .

١٢ — اعداد الغير لارتكاب الجرائم أو تدريبهم على ارتكابها ولو لم تقع جريمة نتيجة لهذا الاعداد أو التدريب .

١٣ — ايواء المشتبه فيهم وفقا لاحكام هذا القانون بقصد تهديد الغير أو مرضى السيطرة عليه .

١٤ — جرائم التدليس والغش المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش .

ويلاحظ أن هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ لم تكن تنص على البنود من ٦ الى ١٤ التي اضيفت اليها بالقانون المذكور الذي عمل به من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية في ٣١/٥/١٩٨٠ .

ومن حيث ان الخطرين على الامن والنظام العام يقصد بهم الاشخاص الذين تقوم بهم خطورة خاصة على الامن والنظام العام تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى ، ويجب ان تكون هذه الوقائع انفعالا اثبتت ارتكاب الشخص لها ومرتبطة ارتباطا مباشرا بما يراد الاستدلال بها وبمعنى آخر لكي يعتبر الشخص خطرا على الامن والنظام العام يتعين ان يكون قد ارتكب فعلا وشخصيا أمورا من شأنها أن تصمه حقا بهذا الوصف .

ومن حيث أنه ولئن كان لا يشترط في النشاط التي يضمنى على القائم به حالة الاشتباه أو الخطورة على الامن والنظام العام ، ان يكون سابقا على الاعتقال مباشرة ، لأنها حالة تقوم في الشخص بمباضيه البعيد والقريب على السواء ، الا أنه ينبغي أن تكون هذه الحالة قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال ، فلا يمكن التسليم بأن من قامت به هذه الحالة في وقت معين يفترض ان تستمر معه الى مالا نهاية ويكون عرضة للاعتقال

كلها أعلنت حالة الطوارئ ، وانما يتعين ان تتوافر الدلائل الجدية على استمرار الحالة المذكورة به بوقائع جديدة تكشف عنها ، وعلى سبيل المثال ، فانه في مجال الاستنباه لا يعتد بالحكم الجنائي اذا كان الشخص قد رد اليه اعتباره عنه سواء بحكم من المحكمة الجنائية المختصة او بحكم القانون ، وفي مجال الخطورة على الامن والنظام العام لا تفترض هذه الصفة من جريمة ادين فيها شخص نفذ العقوبة المحكوم عليه فيها لان المفروض ان العقوبة قد حققت غايتها في ردعه وزجره ، وانما تستشف عن وقائع جديدة منسوبة اليه يكون قد ارتكبها بعد تنفيذ العقوبة .

ومن حيث انه ورد في مذكرة مباحث امن الدولة عن المطعون ضده (١) انه شيوعي سبق ضبطه بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٣ في القضية رقم ٥١/٣٦٤ ج امن الدولة عليا لقيامه بتوزيع منشورات شيوعية (٢) اعيد ضبطه لاتهامه في القضية رقم ٥٣/٢١٧ عسكرية عليا - تنظيم شيوعي (٣) بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٢ صدر قرار جبهوري باعتقاله حيث اتهم في القضية رقم ١٧ عسكرية عليا ١٩٥٨ وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات وغرامة ٥٠ جنيها ولما اوفى مدة العقوبة في ١٩٦١/١١/١٨ رحل للمعتقل حتى افسرج عنه في ١٩٦٤/٤/٤ (٤) اعيد اعتقاله لنشاطه الشيوعي في ١٩٦٩/٥/٢٢ وافرغ عنه في ١٩٧٠/٥/١٧ تنفيذا للحكم الصادر من محكمة امن الدولة العليا في التظلم المقدم منه .

ومن حيث ان حاصل ما ورد في مذكرة المباحث المشار اليها ان المطعون ضده له نشاط شيوعي يتمثل في اشتراكه في تنظيم شيوعي وفي توزيع منشورات شيوعية ، وهذا النشاط بشقيه لا ينطبق عليه اى من حالات الاستنباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ سواء قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ او بعده ، فالنشاط الشيوعي مؤتم في الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل (الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات) في حين ان جرائم الاستنباه مقصورة على الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الخارج المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب من قانون العقوبات ، وبفضلا عن ذلك فان هذه الجنائيات والجنح اضيفت الى جرائم الاستنباه سنة ١٩٨٠ اى بعد اعتقال المطعون ضده والافراج عنه ، ولذا فان قرارى اعتقاله لا يقومان على اعتباره من المشتبه فيهم بالمعنى الذى حدده القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ومن حيث ان الجهة الادارية استندت في اعتقال المطعون ضده الى

نشاطه الشيوعي الذي يجعله خطرا على الامن والنظام العام ، ذلك النشاط الذي ثبت في حقه بالحكم الصادر بالإدانة في القضية رقم ١٧ عسكرية عليا سنة ١٩٥٨ بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات انتهت في ١٨/١١/١٩٦١ واذا اعتقل المطعون ضده عقب قضاء مدة العقوبة مباشرة مما يستحيل معه القيام بأي نشاط شيوعي جديد يستدل منه على استمرار خطورته على الامن والنظام العام ، واعيد اعتقاله بعد ذلك سنة ١٩٦٩ دون ان تبين الجهة الادارية الوقائع الثابتة التي استدلت منها على موته الى النشاط الشيوعي ، فان اعتقاله في المرتين بوصفه خطرا على الامن والنظام العام يكون غير قائم على سند صحيح من الوقائع ، ويعتبر مخالفا للقانون ، الامر الذي يتحقق به ركن الخطأ في المسؤولية الادارية .

ومن حيث انه مما لا ريب فيه ان اعتقال المطعون ضده قد اصابه باضرار مادية تتجلى في تأخير تخرجه من الجامعة والحيلولة دون كسب رزقة كما اصابه باضرار ادبية تتجلى في فقد حريته الشخصية وهي اثنان ما يعتز به الانسان ، فاذا ما قدر له الحكم المطعون فيه تعويضا جزائيا عن هذه الاضرار ببلغ أربعة آلاف جنيه فانه لا يكون قد غالى في التقدير .

(طعن ١٢٦٠ ، ١٣٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٥) .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

قضاء مجلس الدولة ثبت منذ انشائه على ان نظام الاحكام العرفية في مصر — اي نظام الطوارئ — وان كان نظاما استثنائيا الا انه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام خاضع للقانون ارسى الدستور اساسه وابان القانون اصوله واحكامه ورسم حدوده وضوابطه — وجوب ان يكون اجراؤه على مقتضى هذه الاصول والاحكام وفي نطاق تلك الحدود والضوابط والا كان ما يتخذ من التدابير والاجراءات مجاوزا لهذه الحدود او منحرفا عنها عملا مخالفا للقانون تنبسط عليه الرقابة القضائية الفناء او تعويضا — ان ساغ القول بان قرار اعلان حالة الطوارئ من اعمال السيادة التي تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة بحسبانه من الاجراءات العملية التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة او استتباب الامن او النظام العام بها الا ان التدابير التي يتخذها القائم على اجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام سواء كانت تدابير فردية او تنظيمية يتعين ان تتخذ في حدود القانون

وتلتزم حدوده وضوابطه الا نئى عن رقابة القضاء او لا تجاوز دائرة القرارات الادارية التى تخضع للاختصاص القضائى لمجلس الدولة .

الدعوى المقامة من احد الافراد طعنا بالفاء امر رئيس الجمهورية فيما تضمنه من فرض الحراسة - اعتبارها من دعاوى البغاء القرارات الادارية النهائية التى يقيمها الافراد والتى نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها فى ظل من اختصاص سوى معقود لمجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية على مقتضى المادة ١٧٢ من الدستور - اختصاص محكمة أمن الدولة العليا فى هذا الشأن طبقا للقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ واداره النظم من فرض الحراسة طبقا للمادة ٣ من قانون الطوارئ التى يتناول نصها فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات دون الحراسة على الافراد ولئن ساء القول بان هذا النص يتسع لفرض الحراسة على الافراد الطبيعيين فان اختصاص محكمة أمن الدولة العليا فى ذلك لا يستقيم اختصاصا مانعا من ولاية القضاء الادارى صاحب الولاية العامة - نتيجة ذلك : ان النظم لا يحول دون الطعن بالالفاء ولا يعد مقابلا له يتساوى فى الضمانات او الآثار ولا ينهض اختصاصا محدد يقيد او يحد من الاختصاص العام المعقود للقضاء الادارى فى هذا الشأن - الفاء النص المشار اليه اعتبارا من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين والقوانين القائمة لم تعد مدعاة باى وجه الى منازعة جهة القضاء الادارى اختصاصها الاصيل فى هذا الصدد .

نظام الطوارئ او نظام الاحكام العرفية كاصل عام - ليس نظاما طبيعيا وانما محض نظام استثنائى يجد مبرره فيما يعترض حياة الدول - من ظروف واحداث تضطر معها بسند من الدستور الى اعلان الطوارئ تحقيقا لامن الوطن وضمان سلامته - بهذه المثابة فان هذا النظام - شأن كل استثناء - لا يسوغ التوسع فى تطبيقاته وانما يتقيد بفرضه ويرتهن باهدافه وتحدد السلطات المختصة منه بصرح النص المقرر لها وتوتبط بدائرته وحدها كاستثناء ينبو عن التفسير الواسع ويلتزم فى استلزام قواعده دائرة التفسير الضيق - نتيجة ذلك : ليس فى اعلان الطوارئ ونفاذ قانونها ما يولد سلطات مطلقة او مكثات بغير حدود تنبؤ عن الهدف الذى اعلنت من اجله الطوارئ - قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على

أحد المواطنين المصريين استنادا الى احكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - صدوره مخالفا لقانون الطوارئ مبتكبا غاياته - أنطوائه على مخالفة صارخة بألغة الجسامة لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرية الملك الخاص تنحدر بالقرار الى مرتبة الفعل المادى معدوم الاثر قانونا الذى لا تلحقه حصانه ولا يزول عيبه بفوات بيماء الستين يوما - القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - مبناه جميعا افتراض غير صحيح بقيام تلك الحراسة حال كونها وليد قرارات معدومة ولا يولد العدم الا عدما .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن نظام الطوارئ أو الاحكام العرفية - كاصل عام - ليس نظاما طبيعيا وانما محض نظام استثنائى يجد مبرره فيما يعترض حياة الدول من ظروف واحداث تضطر معها بسند من الدستور الى اعلان الطوارئ تحقيقا لامن الوطن وضمان سلامته . وبهذه المثابة فان هذا النظام - شأن كل استثناء - لا يسوغ التوسع فى تطبيقاته وانما يقتيد بغرضه ويرتن بأهدانه وتتحدد السلطات المنبثقة عنه بصريح النص المقرر لها وترتبط بدائرته وحدها كاستثناء ينبو عن التفسير الواسع ويلتزم فى استلزام قواعد دائرة التفسير الضيق . وهذه القاعدة - قاعدة التفسير الضيق للسلطات المقررة للقائم على اجراء الحكم العرفى - لا غنى عن التقيد بها فى مصر تأكيدا لسيادة القانون وقواعد المشروعية وبمراعاة ان البلاد طالبت بها تباعا ومنذ الحرب العالمية الاولى سنى الخضوع للحكم العرفى وان التشريعات المتعاقبة المنظمة لهذا الحكم انواعا بسلطات واسعة على القائم على اجرائه كاتر لما جهمعه السلطات العسكرية لنفسها من صلاحيات ابان الحكم العرفى الاول المعلن خلال الحرب العالمية الاولى الى حد أن ابيع فى ظل من دستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ للمغنيين بتعطيل احكام الدستور ذاته خلال قيام الاحكام العرفية . ومن شأن ذلك كله وعلى ما تقدم النأى بالسلطات المخولة للقائم على اجراء الحكم من دائرة التفسير الموسع قدرا لطبيعة هذا النظام الاستثنائى وقنوعا بها رصدته التشريعات المنظمة للحكم العرفى من سلطات واسعة لا تحتل مزيدا من السعة عند التفسير وتاكيدا لقواعد المشروعية ومبدأ سيادة القانون كدماية لا غنى عنها لسلامة كل نظام ومشروعيته .

ومن وجه آخر فان أوامر الطوارئ يجب أن تقتصر على تحقيق

الغرض الذى من أجله تعلن هذه الحالة ، فلئن كانت الطوارئ تعلن عادة بسبب تعرض الأمن والنظام العام للخطر ، فإن كل إجراء أو تدبير يتخذ فى هذا الشأن يتعين أن يرتبط بهذا الهدف ويتعين إعادة الأمن أو النظام العام الى صحيح نصابه ، فإذا ما شاعت الجهة القائمة على تطبيق الحكم العرفى تحقيق غرض آخر فسيبيلها الى ذلك استنهاض سلطات القانون العام وتحريك اختصاصاته والتزام ما تفرضه من القيود والإجراءات ، والا وقع إجراؤها المستند الى الحكم العرفى مبتكبا غايته وأهدافه مشحوبا بعبىب الانحراف .. فليس فى اعلان الطوارئ ونفاذ قانونها ما يولد سلطات مطلقة أو مكات بغير حدود تنبى عن الهدف الذى أعلنت من أجله الطوارئ .

ومن حيث أنه يبين من استعراض القوانين المنظمة للحكم العرفى على تعاقبها فى مصر أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية قد اجاز فى مادته الثالثة للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تتخذ باعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية عدة تدابير وردت على سبيل الحصر من بينها .. (١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى مقدار أو أى منقول أو أى شىء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الاعمال ، كما اجاز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المخولة للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام فى كل الجهة التى أجريت فيها الاحكام العرفية أو بعضها . واعتب ذلك القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاحكام العرفية ناصا فى المادة الثالثة على تحويل الحكم العسكرى ان يتخذ باعلان أو بأمر كتابى أو شفوى تدابير محددة من بينها ... (١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أى منقول أو أى شىء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال ، كما نصت المادة الرابعة على أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المخولة للحاكم العسكرى بمقتضى المادة السابقة كما يجوز أن يرخص له فى اتخاذ أى تدبير آخر بها يقتضيه تحقيق الاغراض التى من أجلها أعلنت الاحكام العرفية فى كل الجهة التى أجريت فيها أو بعضها ، وفى هذه الحالة الاخيرة يجب عرض قرارات المجلس فى هذا الشأن على البرلمان فى خلال أسبوع من تاريخ صدورهما والا بطل العمل بها . ثم صدر القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى حل محل القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والذى صدر القرار الطعين بمسند منه — ناصا فى مادته الاولى

على أنه يجوز اعلان حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي أو شفهي تدابير معينة — ورد حصرها في منطقة منها للخطر سواء أكان بسبب وقع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء ، في حين نصت المادة الثالثة على أن لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفهي تدابير معينة — ورد حصرها — من بينها (٤) الاستيلاء على منقول أو عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة ، بينما أجازت الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة فيها سبق على أن يعرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له . . . وأخيرا فإن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين والقوانين القائمة ومن بينها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والذي عدل المادة الثالثة من القانون الأخير ، الفى ضمن ما تناوله التعديل فيها ، النص على تخويل رئيس الجمهورية سلطة الامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات .

ومن حيث أن الثابت فيها سبق أن السلطات المتاحة للقائم على اجراء الاحكام العرفية أى للحاكم العسكري معينة بالنص الصريح محددة على سبيل الحصر وان أجاز لمجلس الوزراء في ظل من القانونين رقمي ١٥ لسنة ١٩٢٣ و ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما تضيق دائرة الحقوق المخولة للحاكم العسكري أو الترخيص له باتخاذ تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام على أن تعرض قرارات المجلس في هذا الشأن وعلى ما يقضى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ على البرلمان خلال أسبوع من تاريخ صدورهما والا بطل العمل بها — ولا سببيل في ذلك الى أن يخلط بين السلطات التنفيذية التي يمارسها الحاكم العسكري استنادا الى قانون الطوارئ وتطبيقا له ، وبين الاختصاص التشريعي المعتقد لمجلس الوزراء في الاستزادة من السلطات المخولة للحاكم العسكري أو الحد منها ونسق قواعد عامة مجردة يضعها المجلس وتعتبر تعديلا للسلطات المضمنة بقانون الطوارئ في هذا الشأن ، لا مناص من عرضها على البرلمان شأن الاجراءات التشريعية والا بطل العمل بها . وبالمثل أيضا فلا يسوغ الخلط في ظل قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بين السلطات التنفيذية المتاحة بموجب هذا القانون وفي مجال تطبيقه لرئيس الجمهورية أو من ينوب عنه

كحاكم عسكري ، والمصددة حصرا بصريح النص ، وبين الاختصاص التشريعي المعقود لرئيس الجمهورية - الذى خلف مجلس الوزراء فى هذا الشأن - فى توسيع دائرة الحقوق المنصوص عليها بهذا القانون على أن يعرض قراره فى ذلك على مجلس الامة فى أول اجتماع له .

ومن حيث أنه لئن كانت الحراسة على الأشخاص الطبيعيين لم يرد النص على فرضها بأى من قوانين الاحكام العرفية أو الطوارئ على تعاقبها الا من فرض هذه الحراسة ورد النص الصريح عليه فى مواضع أخرى من القانون الوضعى ، ومن ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التعمية العامة والذى أجاز للجهة الادارية حالة قيام الحرب الاستيلاء على بعض العقارات والمنقولات ، خولت المادة ٢٤ منه للوزير المالية والاقتصاد عند قيام الحرب أن يصدر قرارات بوضع أموال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والهيئات التى يكون لهم مصالح جدية فيها ، كذا فإن القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التعمية العامة والذى تجيز مادته السابعة للجهة الادارية خلال مدة التعمية الاستيلاء على العقارات والمنقولات قد أجازت المادة الخامسة عشرة منه للوزير المختص عند قيام الحرب أن يصدر قرارات بوضع أموال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والمؤسسات والهيئات التى يكون لهم مصالح جدية فيها . والأمر على ذلك أيضا فى القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعمية العامة الذى خولت مادته الخامسة للوزير المختص عند قيام الحرب اصدار قرارات باعتقال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية أو تحديد محال اقامتهم وبوضع أموالهم تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والمؤسسات والهيئات التى يكون لهم فيها مصالح جدية ، وذلك كله بالإضافة الى الحق المخول للجهة الادارية على موجب المادة ٢٤ من القانون ذاته فى الاستيلاء على العقارات والمنقولات اللازمة للجهود الحربى - فضلا عن قوانين التعمية العامة على تعاقبها - التى نصت صراحة على فرض الحراسة على أموال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية ، فإن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أجاز فى مادته الثالثة بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أمهالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الإضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية

للدولة ، وبالمثل أيضا فان القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أجاز في الفقرة الثانية من المادة الاولى لرئيس الجمهورية بالنسبة الى الاشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم في جرائم التآمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتي تم اكتشافها في الفقرة من بين أول مايو ١٩٦٥ وآخر سبتمبر ١٩٦٥ ، أن يطبق في شأنهم التدابير الخاصة بوضع أموالهم وممتلكاتهم تحت الحراسة . وأخيرا فان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والذي ألغى كلا من المادة الثالثة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما ، حظر في مادته الاولى فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائي في الاحوال الواردة في هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع اذا ما شاء فرض الحراسة الادارية على الاشخاص الطبيعيين أمصح عن ذلك بنص صريح ، بل ولزمه هذا الإفصاح ذلك أنه لا يتأتى بغيره حجب المال عن صاحبه وفل يده عن ادارته وتجريده من سلطته عليه ويبين أيضا أن الحراسة على الاموال للاشخاص الطبيعيين جائزة بالنسبة الى رمايا الدول المعادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية وفق أحكام قوانين التعبئة ، أما بالنسبة الى المواطنين المصريين فلم يك في صريح النصوص ما يجيزها قبل العمل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي أباح لأول مرة فرض الحراسة على أموال الاشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة والذي أعقبه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بأجازة هذه الحراسة في شأن طوائف أخرى أشير اليها بصريح النص ، ثم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ والذي حظر تباعا فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائي في الاحوال الواردة بهذا القانون ووفق الضوابط المنصوص عليها فيه .

ومن حيث أن الثابت من أوراق المنازعة أنه بتاريخ ٢٢ من أكتوبر ١٩٦١ واستنادا الى أحكام قانون الطوارئ صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ المطعون فيه بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بغض الاشخاص ، ناصا في مادته الاولى على فرض الحراسة على أموال وممتلكات الاشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرافق ومن بينهم السيد

..... وعائلته ويأن تسرى في شأنهم احكام الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص ونصت المادة الثانية على أن يؤذن لنائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية المشرف على تنفيذ احكام الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه في تقرير بعض الاستثناءات عامة أو خاصة من التدابير المنصوص عليها في ذلك الامر .

والثابت أيضا من كتاب مدير الادارة الزراعية بجهاز تصفية الحراسة الموجه الى ادارة قضايا الحكومة في ٢٤ من مايو ١٩٧٩ — والمقدم بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٩ أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قامت بتسليم المدعى مساحة ٥ س ٨٨ ف والمدعية مساحة ١٧ س ٢٣ ط ٩ ف بحافضة البحيرة بموجب محضر تسليم مؤقت مؤرخ في ٨ من يوليو ١٩٧٤ ، كما قامت بتسليم المدعية مساحة ٤ س ٢٠ ط ٩ ف بناحية برق العز بمحضر مؤرخ في ١٥ من يونيو ١٩٧٥ وذلك كله تنفيذًا للحكم المطعون فيه وبصفة مؤقتة ريثما يفصل في الطعن ، كذا فانه استنادا الى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ صدر قرار امراج نهائى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٥ تضمن الافراج نهائيا عن الاراضى السابق التحفظ عليها قبل المدعين بحملة بمعقود الايجار المبرمة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ويحقوق العالين — وتنفيذا لذلك حرر بتاريخ ٢٣ من أغسطس ١٩٧٥ محضر اثبات حالة تضمن أن الاطيان وملحقاتها سبق الافراج عنها وتسليمها مؤقتا بالمحضر المؤرخ في ٨ من يوليو ١٩٧٤ استنادا الى الحكم الطعين الا أنه — وعلى ما تضمنه كتاب مدير الادارة الزراعية المشار اليه ، لم يستدل على وجود اجراء آخر لابق لمحضر الافراج المؤقت فيها يختص بالمساحة المتعلقة بالمدعية والكائنة بزمام ناحية برق العز .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه — من واقع ما تنص به نصوصه وصحيح الامر في تكييفه ، لا يرسى قواعد مجردة أو يولد مراكز قانونية عامة ينتقلى فيها التخصيص وتتجرد معها نصوصه من الاعتداد بشخص معين ، ومن ثم فلا يستقيم قرارا تنظيميا عاما أى تشريعا مما فوض رئيس الجمهورية في اصداره تعديلا لقانون الطوارئ بتوسيع دائرة الحقوق المنصوص عليها في المادة الثالثة منه مما يتعين عرضه على مجلس الامة فى أول اجتماع له ، وعليه فلا جدوى من البحث عن مدى عرض هذا القرار على مجلس الامة أو أى تنظيم أو مؤتمر آخر قد يقوم مقامه ان ساغ جدلا ذلك ، وانما انشا القرار المطعون فيه مراكز قانونية خاصة تتعلق بأفراد معينين وتلتصق بهم بالذات ، وهو بهذه المثابة يتمخض قرارا اداريا فرديا صادرا من رئيس الجمهورية بمقتضى سلطته التنفيذية فى تطبيق قانون

الطوارئ ، تتحرى صحته على هذا الاساس وتوزن أوجه سلامته قانونا بمدى التزامه دائرة الحقوق المخولة لرئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون، فان جاوز تلك الدائرة اعتبر خرقا لها لا توسعة لمجالها ما لا يتأتى الا بقرار تنظيمي ، والا ساءت كل التطبيقات الخارجية عن قانون الطوارئ خلط بين أوجه المخالفة التنفيذية عند تطبيقه وبين القرارات المشرعة الصادرة تعديلا له .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه صدر في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦١ بفرض الحراسة على بعض المواطنين من الامراء الطبيعيين ومن بينهم المدعى وعائلته بمسند من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الذى لم تجز نصوصه فرض الحراسة الا على الشركات والمؤسسات ، ولم يك فى نصوص التشريعات المعمول بها وقتئذ ما يسمح بفرض الحراسة الادارية على الاشخاص الطبيعيين باستثناء ما يختص برعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية . وعلى ما سبق البيان فان المشرع حين يستهدف فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين لا يميزه فى ذلك نص صريح على مثل ما قضت به قوانين التعينة العامة على تعاقبها وكذا القوانين ارقام ١١٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٠ لسنة ١٩٦٥ و ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليها ، مضافا الى ان قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ اجاز بصريح النص على خلاف ما سبقه من قوانين الاحكام العرفية فرض الحراسة على المؤسسات والشركات فان مقتضى ذلك حتما - بمفهوم المخالفة - ان الحراسة تحدد نطاقها بهذا الاطار وحده دون ما يجاوزه الى الامراء الطبيعيين . وليس فيها خول للقائم على اجراء الحكم العرفى من سلطة الاستيلاء على العقارات والمنقولات ما يعنى سلطاته فى فرض الحراسة ، ذلك انه فضلا عن أن لكل من الاستيلاء والحراسة مدولا قانونيا خلافا وآثارا قانونية محددة ولا سبيل الى الخلط بينهما ، فمن الثابت انه لم يك فيما نص عليه من سلطة الاستيلاء بقوانين التعينة العامة ما يفتى من ضرورة النص فيها على فرض الحراسة ، كما وان تخويل القائم على اجراء الحكم العرفى سلطة الاستيلاء على العقارات والمنقولات بقوانين الاحكام العرفية على تعاقبها ما كان يتيح له فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات بدليل ان المشرع حين أراد فرض تلك الحراسة لم تك مندوحة من نص صريح عليها استحدثه قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - هذا الى أن مجال التفسير هنا وعلى ما تقدم ينأى بالسلطات المخولة للقائم على اجراء الحكم العرفى من دائرة التفسير الموسع ادراكا لطبيعة نظام الطوارئ كنظام استثنائى وقنوما بما رصده التشريعات

المنظمة للحكم العرفى من سلطات واسعة لا تحتل المزيد من السعة عند التفسير الزاها لسيادة القانون وقواعد المشروعية — كما وأن الاستيلاء على العقارات والمنقولات والذي تتحدد غاياته وقرتهن أهدافه بتحقيق الأغراض التى من أجلها أعلنت الطوارئ ، لا يفترض فيه أن يتنكب غايته فيغدو سبيلا الى فرض نيابة قانونية على أموال بعض الأفراد عن سبيل حراسلت لا يجيزها قانون الطوارئ ولا تبيحها قواعده .

ومن حيث أنه يبين من تقصى مراحل التحول الاجتماعى التى سلكت منذ ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ أن الإصلاح الزراعى والتأميم كركيزة أساسية في هذا التحول ، صدرت في كليهما قواعد عامة مجردة تتعلق بطبيعة الملكية أو النشاط المشمول بالتأميم وتحديد الملكية تسرى في شأن جميع المراكز المتعاطلة وتحقق بها المساواة بين كل من توافرت فيهم الشروط الموضوعية التى تقررها ، ولم تك تلك القواعد والإجراءات موجهة ضد أفراد بالذات شأن إجراءات الحراسة التى تعتبر بحكم طبيعتها محض إجراءات وقائية موقوتة لا تستقيم من حيث الأصل وفي ظل قانون الطوارئ الذى استندت اليه سبيلا سويا الى تغيير شكل البنين الاجتماعى في الدولة .

ومن حيث أن البادئ فيها تقدم جبيها أن القرار الطمعي صدر مخالفا قانون الطوارئ متكبها غاياته ، بل أنطوى على مخالفة صارخة بالغة الجسامه — لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص — تنحدر بالقرار الى مرتبة الفعل المادى معدوم الاثر قانونا الذى لا تلحقه حصانة ولا يزول عيبه بفوات ميعاد الستين يوما ، وعليه أصاب الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من رفض النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وقبولها .

ومن حيث أن تعاقب القوانين اللاحقة المتعلقة بالحراست. وإنائها وتصوية الأوضاع الناشئة عنها لا يقيل القرار الطمعي من عثرته أو يبرئه من المثالب أو يصحح ما اعتراه من أوجه المخالفة ، ذلك أن هذه القوانين قد يحمل الحكم فيها الى حالات الحراسة القانونية الصحيحة البنية على قانون الطوارئ والتي لا تتناول الا الشركات والمؤسسات أو حالات الحراسة القانونية الصحيحة المفروضة على الأشخاص الطبيعيين مثل الحراست القائمة — استنادا الى قوانين القسنة العابرة — على رعايا الدول المعاقبة والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية ، أو الحراسة المفروضة وفق القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ على أموال وممتلكات

الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الإضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة ، أو الحراسة التي يجيزها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بالنسبة الى الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم في جرائم التأمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتي تم اكتشافها في الفترة ما بين أول مايو ١٩٦٥ وأخر سبتمبر ١٩٦٥ ، أو غير ذلك من الاحوال التي تبتنى فيها الحراسة على سند صحيح . أما الإشارة في بعض القوانين الى الحراسة المفروضة على الأشخاص الطبيعيين استنادا الى قانون الطوارئ ، شأن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بجواز القبض على بعض الأشخاص ومن بينهم الذين فرضت على أموالهم وممتلكاتهم الحراسة ، وهو ما ألغى بعدئذ بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ ، وكذا القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لقانون الطوارئ ، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فمبناه جميعا افتراض غير صحيح بقيام تلك الحراسة حال كونها وليد قرارات معدومة ولا يولد العدم الا عدما . وليس من شأن هذا الافتراض درء المخالفة عن القرار الطعين أو بعثه من مرقدته . هذا الى ان المشرع ذاته لا يتوجه خطابه بهذه التشريعات الى احياء تلك القرارات المعدومة وتصحيحها حتى يوزن حكمه وتتشدد أوجه تطبيقه على هذا الاساس أو يبحث مدى التزام الاوضاع المقررة للتشريع باثر رجعى عند سن أى قانون منها ، انما الثابت ان المشرع لم يتطرق الى هذا التصحيح أو يستهدفه قدرا لان سلامة هذه القرارات من عدمه أمر مطروح على القضاء . وآية ذلك ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه افصحت مذكرته الايضاحية عن الاسباب الكامنة وراء اصداره باظلة في انه نظرا للصعوبات التي واجهتها الحراسة العامة في تصفية الذمم المالية للخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تهيدا لتحديد التعويض المستحق لهم الامر الذي استغرق سنين طويلا ولم يتم حتى الآن ، ونظرا للشكاوى العديدة المقدمة من الخاضعين للقانون المذكور للمطالبة بمساواتهم بمن استثنوا من إحكامه أو للتظلم من قلة العائد الذي تغله السندات ، نظرا لإن السندات قد بدأ يعاد استهلاكها اختياريا . ورغبة في حل مشاكل الخاضعين للحراسة حلا جذريا وتسوية اوضاعهم الناشئة من فرض الحراسة على أموالهم بما يوائم بين مصالحهم وبين الاهداف التي تفتيها الدولة من فرض الحراسة على أموالهم فقد أعد مشروع القانون المرافق

... والبادئ من ذلك أن هذا القانون والذي لا تقضى نصوصه بتصحيح قرارات الحراسة المدومة وأحيائها ليس في أغراضه على ما أفصحت عنها مذكرته الإيضاحية ما يقضى إلى هذا التصحيح أو يعين عليه . يقطع دلالة في هذا المعنى تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الاقتراحات والشكاوى بجلس الشعب من مشروع هذا القانون إذ ورد به « ولم تر اللجنة أن تعرض لدى اتفاق الأوامر التي كانت قد صدرت بفرض الحراسة مع أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ باعتبار أن الطعن في هذه الأوامر لا يزال مطروحا أمام القضاء وأن المشروع المعروض يتعلق أصلا بتصحيح الأوضاع الناشئة من تطبيق القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهذا القانون وأن كان غير منقطع الصلة بالأوامر التي صدرت بفرض الحراسة فإنه قانون مستقل ... » ومقتضى ذلك جميعا أن القوانين المتعلقة بالحراسات وإنهائها وتصفية الأوضاع الناشئة عنها لا تصحح على تعاقبها القرار الطعين الذي ترك تقرير سلامته من عدمه لقاضيه الطبيعي . أما وجه انطباق تلك القوانين فيما إنطوت عليه فيما ينأى عن نطاق الدعوى المائلة ويبعد عن أطوارها وطلبات الخصوم فيها .

(طعن ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩) .

رابعاً — نطاق الأوامر العسكرية أو تدابير الطوارئ

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

الأوامر التي يصدرها الحاكم العسكري العام أو نوابه يتعين لشرعيتها أن تلتزم بأمرين بأحكام الدستور أولاً وبأحكام قانون الطوارئ ثانياً فإن هي خرجت عليهما أو على أحدهما كانت غير مشروعة — عدم مشروعية ما نص عليه الأمر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ من منح المحافظ رخصة تاجر المكان الذي يستقر شافراً مدة تزيد على شهرين — إلى طالبي الاستئجار — أساس ذلك أن ما نص عليه الأمر هو من الأمور البعيدة عن السلامة العامة وعن أغراض الأمن القومي التي نص عليها الدستور وعبر عنها قانون الطوارئ بالأمن والنظام العام لذلك فإنه يكون قد صدر دون مراعاة الضوابط والحدود التي رسمها المشرع لصحة تلك الأوامر — القانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تكفل بتنظيم حالة بقاء المساكن المدة للاستغلال خالية مدة معينة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤٨ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية تنص على أن : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما الغالبة لتقرير ما يراه بشأه .

واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد اول اجتماع له .

وفي جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب .

ويستفاد من هذا النص ان حالة الطوارئ نظام فستورى وليس نظاما مطلقا ومن ثم يتعين أن يتقيد نظام الطوارئ بأحكام الدستور .

وفضلا عما تقدم فان نظام الطوارئ هو نظام استثنائي لا نظام طبيعي وتأسيسا على ذلك تفسر النصوص القانونية المتعلقة به تفسيراً ضيقاً ولا يجوز التوسع فيها .

كما أنه باستقراء نصوص الدستور الدائم يبين أن المادة ٤٨ قد تعرضت لحالة الطوارئ ووضعت لها بعض الضوابط فنصت على أن :

« حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكتولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور ، ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يرفض على الصحف والطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقه لتفقون » .
ويقرر هذا النص بعبارات صريحة أن الرقابة المحددة المشار اليها إنما تكون في الأمور التي تتعلق بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك قيود متعدد الأغراض التي تفرضها حالة الطوارئ ومن ثم لا يسوغ لنظام الطوارئ أن يستهدف أغراضاً أخرى لا تتصل بالسلامة العامة

أو أغراض الأمن القومي . وانه ولئن كانت هذه القيود قد وردت - بصدد حرية الصحافة والطباعة والنشر والإعلام إلا انها قيود ترد على حالة الطوارئ بصنة مطلقه لان حالة الطوارئ لا تختلف في حرية الصحافة عنها في الامور الاخرى .

وقد رأى المشرع ذاته هذه القيود منصوص في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة على انه « يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في اراضى الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء اكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث أية اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء » المادة ١ « وقضت المادة الثالثة منه بأنه « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١ - وضع قيد على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمروء .

٢ - الامر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات .

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها .

٤ - تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار .

٥ - سحب التراخيص بالاسلحة أو الذخائر .

٦ - إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للاحكام المنصوص عليها في المادة السابقة ... الخ .

وترتيباً على ما تقدم وفي ضوء ما اشارت اليه المادة الثالثة سالفة الذكر

بالنسبة لاتخاذ التدابير المناسبة في الحالات التي عددها يكون المقصود بتعرض الامن أو النظام العام للخطر هو ذات المفهوم الذي اعطاه الدستور في المادة ٤٨ للامور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومى ، ويكون القانون في هذا النطاق قد صدر مطابقا لاحكام الدستور .

ومن حيث أن ما نص عليه الامر العسكرية رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ الصادر من نائب الحاكم العسكري العام من منح المحافظ رخصة تاجير المكان الذى يستمر شاغرا مدة تزيد على شهرين الى طالبى الاستئجار هو من الامور البعيدة عن السلامة العامة وعن أغراض الامن القومى اذ أنه يتصل أساسا بالحرية التعاقدية في مسألة مقطوعة الضلة بالاضطرابات والكوارث والابوة وما اليها . واذا كانت أزمة الاسكان تمثل في حقيقة الامر مشكلة ملحة وتتطلب الحلول السريعة العاجلة الا أن كل ذلك لا يسمح بالقول بأنها تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومى اذ أن الامن القومى له مدلول محدد ولا يسوغ التوسع فيه افتثانا على حرية التعاقد وهى من الحريات الأساسية في الدستور ، وخاصة في عقد من العقود التى تصطبغ بطابع شخصى فيها يتعلق بشخص المستاجر .

ومن حيث أن الاوامر التى يصدرها الحاكم العسكري العام أو نوابه يتعين لشرعيتها أن تلتزم بأمرين بأحكام الدستور أولا وبأحكام قانون الطوارئ ثانيا مان هى خرجت عليهما أو على احدهما كانت غير مشروعة .

ومن حيث أن الامر العسكرية المشار اليه قد صدر في مسألة منبئة الصلة بالسلامة العامة وأغراض الامن القومى التى نص عليها الدستور وعبر عنها قانون الطوارئ بالامن والنظام العام لذلك فانه يكون قد صدر دون مراعاة الضوابط والحدود التى رسمها الشارع لصحة تلك الاوامر .

ومن حيث أن القول ببطلان الامر العسكرية المنوه عنه ليس من مقتضاه قيام فراغ تشريعى في الموضوع المعروض باعتباره يتعلق بمسألة بالغة الاهمية في صدد مشكلة الاسكان ذلك أن التشريع العادى قد تكلل بتفويضها عندما نص في المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه لا يجوز ابتاء المساكن المعدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة شهور اذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالاجرة القانونية وفرض على مخالفة حكم هذه المادة عقوبة جنائية حيث نص في المادة ٤٤ منه على أن « يعاقب بالحبس مدة

لا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ و..... من هذا القانون .

(ملف ٣١/١/٧ — جلسة ١٩٧٥/٤/٩) .

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ باخضاع الدخول المحقق من تاجير أى وحدة سكنية مفروشة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية — ان اعلان الطوارئ هو إجراء مؤقت بمدة محددة وخاضعة لرقابة مجلس الشعب — حكمه ذلك ان المشرع ربط بين اعلان حالة الطوارئ والاطار الذى قد يتعرض لها الامن أو النظام العام لاسباب غير عادية تتطلب لمواجهة اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الآثار الناجمة عنها — اثر ذلك — ان إجراءات الطوارئ والأوامر والقرارات التى تصدر بناء على اعلان حالة الطوارئ لا يمكن ان تتناول عملاً تشريعياً دائماً والا أصبحت غير مشروعة — تطبيق — الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ غير مشروع فيما تضمنه من اخضاع الدخول المحقق من تاجير الوحدة السكنية المفروشة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية — اثر ذلك — انعدام قرارات ربط الضريبة الصادرة بناء على هذا الامر العسكري وعدم تحصنها بفوات مواعيد الطعن .

ملخص الفتوى :

ان المشرع الدستوري جعل فرض الضرائب وتحديد سعرها ووعائها والمكفنين بادائها عملاً تشريعياً محضاً لا يجوز ان يصدر الا بقانون ، وبالمقابل جعل من اعلان الطوارئ إجراء مؤقتاً بمدة محدودة واخضعه لرقابة مجلس الشعب ، ولم يخرج قانون الطوارئ عن تلك الحدود الدستورية فلقد ربط بين اعلان حالة الطوارئ والاطار الذى قد يتعرض لها الامن أو النظام العام لاسباب غير عادية تتطلب لمواجهة اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الآثار الناجمة عنها ، وأوجب القانون عند اعلان حالة الطوارئ بيان سبب إعلانها ونطاقها المكاني ومجال اعمالها الزمنى ولم يجز مد الفترة الزمنية المحددة فى قرار اعلان حالة الطوارئ لفترة أخرى الا بموافقة مجلس الشعب ، ومن ثم تتجدد طبيعة

الاجراءات المخولة لرئيس الجمهورية في حالة اعلان الطوارئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ مهي لا تخرج عن كونها عملا مؤقتا سواء من حيث نطاق تطبيقها او مجال اعمالها الزمنى اذ مع التسليم بأن تعداد اجراءات الطوارئ الوارد في تلك المادة قد نص عليه على سبيل التمثيل لا الحصر الا انه يتعين ان تتعلق الاجراءات بالامن والنظام العام بمعناه الواسع وأن ترتبط بالاسباب الواردة في قرار اعلان حالة الطوارئ وان تكون مؤقتة غير دائمة من حيث موضوعها ومحطها تبعاً للصفة المؤقتة لقرار اعلان حالة الطوارئ ذاته .

وتبعاً لذلك فان اجراءات الطوارئ والاوامر والقرارات التي تصدر بناء على اعلانها لا يمكن ان تتناول عملاً تشريعياً دائماً والا أصبحت غير مشروعة فلا تقبل التطبيق .

ولما كان فرض الضرائب وتحديد وعائها والمكلفين بادائها من الأمور التي احتجزها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون مناصر من السلطة التشريعية فان الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ يكون غير مشروع فيها تضيئه من اخضاع الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية وعليه يكون هذا الامر قراراً معدوماً لا يترتب اية آثار في الواقع وبالتالي لا يجوز لمصلحة الضرائب ان تطالب الممولين باداء الضريبة التي فرضها هذا الامر العسكري وتكون قراراتها الصادرة قرارات منعقدة لا تتحصن بفوات مواعيد الطعن ويتعين على المصلحة ان ترد للممولين ما ادوه منها دون اللجوء الى طريق الطعن المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ملف ٢٢٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

عدم مشروعية فرض الضريبة المقررة بالامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

ينص دستور سنة ١٩٧١ في المادة ١١٩ على أن « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعنى أحد من اذائها الا في الاحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون » .

كما ينص الدستور في المادة ١٤٨ على أن « يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه » .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ، وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ، ولا يجوز مد هذا إلا بموافقة مجلس الشعب » .

وينص القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حرية كل المواطنين في القوانين القائمة في مادته الأولى على أنه « يجوز إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهديد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء » .

وينص قانون الطوارئ في المادة الثانية على أن (يكون إعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار إعلان حالة الطوارئ ما يأتي :

أولا : تحديد المنطقة التي تشملها .

ثانيا : بيان الحالة التي أعلنت بسببها .

ثالثا : تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها .

ويجب عرض قرار إعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه » .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في

اول اجتماع له . واذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب في الميعاد المشار اليه ، أو عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارئ منتهية ولا يجوز مد المدة التي يحددها قرار إعلان حالة الطوارئ الا بموافقة مجلس الشعب وتعتبر حالة الطوارئ منتهية من تلقاء نفسها اذا لم تتم هذه الموافقة قبل نهاية المدة .

وتنص المادة الثالثة من ذات القانون على انه « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١ - وضع قيود على حرية الاشخاص ..

٢ - الامر بمراقبة الرسائل ايا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات ..

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها ..

٤ - تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار ..

٥ - سحب التراخيص بالاسلحة أو الذخائر ..

٦ - اخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة ، على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للاحكام المنصوص عليها في المادة السابقة ...) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع الدستوري جعل فرض الضرائب وتحديد سعرها ووعائها والمكلفين بادائها عملاً تشريعياً حصصاً لا يجوز أن يصدر الا بقانون ، وبالمقابل جعل من إعلان الطوارئ اجراءاً مؤقتاً بمدة محدودة وأخضعه لرقابة مجلس الشعب ، ولم يخرج قانون الطوارئ عن تلك الحدود الدستورية فليقد ربط بين إعلان حالة الطوارئ والاختطار التي قد يتعرض لها الامن والنظام العام أو لاسباب غير عادية تتطلب لمواجهةها اتخاذ اجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الآثار الناجبة عنها ، وأوجب القانون عند اعلان حالة الطوارئ بيان سبب اعلانها ونطاقاتها المكاني ومجال اعمالها الزماني ولم يجر مد الفترة الزمنية المحددة في قرار اعلان حالة الطوارئ

لفترة أخرى الا بموافقة مجلس الشعب ، ومن ثم تتحدد طبيعة الاجراءات المخولة لرئيس الجمهورية في حالة اعلان الطوارئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ مهي لا تخرج عن كونها مبنيا مؤقتا سواء من حيث نطاق تطبيقها أو مجال اعمالها الزمنى اذ مع التسليم بان تعدد اجراءات الطوارئ الوارد في تلك المادة قد نص على سببين التثمين لا الحصر الا انه يتعين ان تتعلق الاجراءات بالامن والنظام العام بمعناه الواسع وأن ترتبط بالاسباب الواردة في قرار اعلان حالة الطوارئ وأن تكون مؤقتة غير دائمة من حيث موضوعها ومحليها تبعاً للصفة المؤقتة لقرار اعلان حالة الطوارئ ذاته .

وتبعاً لذلك فان اجراءات الطوارئ والاوامر والقرارات التي تصدر بناء على اعلانها لا يمكن ان تتناول عملاً تشريعياً دائماً والا اوضحت غير مشروعة فلا تقبل التطبيق .

ولما كان فرض الضرائب وتحديد وعائها والمكلفين بادائها من الامور التي اجتزمها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية فان الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ يكون غير مشروع فيها تضيمنه من اخضاع الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية وعليه يكون هذا الامر قراراً معدوماً ولا يرتب أية آثار في الواقع وبالتالي لا يجوز لمصلحة الضرائب ان تطالب الممولين باداء الضريبة التي فرضها هذا الامر العسكري وتكون قراراتها الصادرة بربطها بقرارات منعقدة لا تتحصن بفوات مواعيد الطعن ويتعين على المصلحة ان ترد للممولين ما ادوه منها دون اللجوء الى طرق الطعن المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ..

ولا يغير مما تقدم ان المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسته ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٦ ق أن تخويل المحافظين بمقتضى المادة ٢ من الامر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ سلطة تأجير المساكن اذا استمرت شاغرة مدة تزيد على شهرين تعتبر تدبيراً يقتضيه اقرار النظام العام والظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد ، ومن ثم فان هذه المسألة لا تتجاوز حدود المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ واهدائها المتعلقة بالمحافظة على الامن والنظام العام ذلك لان هذا التفسير يقتصر على الامر العسكري الذي يتناوله فلا يجوز مده الى الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٧٤٢ في ١٠/٦/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

يختص وزير التجارة والصناعة - دون وزير التموين - بإصدار أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عليها في الأمر رقم ٦ الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ وذلك بالاشتراك مع وزير الحربية والبحرية على الوجه المبين في هذا الأمر .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في جميع نواحي المملكة المصرية ابتداء من ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ استنادا الى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ بإضافة مادة جديدة الى الحالتين التي يجوز بمبهما إعلان الأحكام العرفية وذلك لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية . وقد نص هذا القانون على أنه تطبق في هذه الحالة جميع أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له .

وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ صدر الأمر رقم ٦ الخاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف ناصا في المادة الأولى منه على أن :

« أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عليها في المادة ٣ (١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية يقرها وزير الدفاع الوطني ووزير التجارة والصناعة مجتمعين أو منفردين في حالة غياب أحدهما أو عند الضرورة القصوى .

ويجوز تنفيذ هذه الأوامر وتقدير التعويضات على الوجه المبين في المواد من ٤٣ الى ٨٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعويض .

والمادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأنه يجوز للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أن تتخذ بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية تدابير معينة منها ما ورد تحت رقم (١٢) كالآتي :

« الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الاعمال » ويستفاد من ذلك أن السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية قد فوضت وزير الحربية والبحرية ووزير التجارة والصناعة فى هذا الاختصاص على أساس حق تلك السلطة فى تفويض بعض اختصاصاتها لمن تنتدبه لذلك بمقتضى المادة ٨ (ثالثة) المضافة الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ .

وقد صغر هذا التفويض لوزير الحربية والبحرية ووزير العجارة والصناعة بالنص الصريح . ولا اجتهد مع النص . خصوصا وأنه ليس هناك ما يدل على أن السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية انما تصدت وزير التجارة والصناعة بصفته الوزير القائم على شئون التموين .

على أن اختصاص وزير التموين فى الاستيلاء مقصورا على المسائل الخاصة بضمان تموين البلاد كما هو واضح من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أما الاختصاص المنصوص عليه فى المادة ١٢ من قانون الاحكام العرفية فانه خاص بتموين الجيوش المصرية وحماية طرق مواصلاتها بالاستيلاء على وسائل النقل أو أى معمل أو محل صناعى أو أى عقار أو منقول . فيجوز بمقتضى هذا النص الاستيلاء على الأسلحة والخاثر وغيرها من المنتجات الصناعية التي لا تدخل فى اختصاص وزارة التموين لعدم تعلقها بتموين البلاد ولذلك صدر التفويض لوزير التجارة والصناعة باعتبار أن هذه الوزارة أقدر على تقدير المسائل التجارية والصناعية تقديرا من شأنه ألا يعرقل الإنتاج فى البلاد أو يؤثر فى تجارتها تأثيرا ضارا .

ولا وجه للاستناد الى أن الامر العسكرى المشار اليه قد أحال الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وهذا القانون يختص بتنفيذه وزير التموين . لا وجه لذلك لأن الاحالة فى الامر العسكرى رقم ٦ مقصورة على إجراءات تنفيذ الاستيلاء وتقدير التفويض دون غيرها .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن وزير التجارة والصناعة هو المختص دون وزير التموين بإصدار أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص

عليها في الامر رقم ٦ الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ وذلك بالاشتراك مع وزير الحربية والبحرية على الوجه المبين في هذا الامر .

(فتوى ٣٠٩ في ١٠/٥/١٩٥٢) .

خامسا — القضاء العسكري ومحاكم امن الدولة

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

لرئيس الجمهورية متى كانت حالة الطوارئ معلنه ان يحيل ايا من الجرائم الى القضاء العسكري دون معقب عليه طالما ان قراره قد خلا من اساءة استعمال السلطة — عبارة « ايا من الجرائم » جاءت مطلقة عامة .

ملخص الحكم :

انه عن الوجه الرابع من أوجه الطعن ، فان المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ — معلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على ان « تسرى احكام القانون على الجرائم المنصوص عليها في البابين الاول والثاني من الكتاب الاول من قانون العقوبات ، وما يرتبط بها من جرائم والتي تحال الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

ولرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يحيل الى القضاء العسكري ايا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

وكما قضى به الحكم المطعون فيه — بحق — فان عبارة « ايا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر » من العنوم والأطلاق بحيث تنسج لاية جريمة يرى رئيس الجمهورية — في حالة الطوارئ — لظروف واعتبارات يقدرها أحالتها الى القضاء العسكري . وسواء أنصبت الاحالة على أنواع معينة من الجرائم يحددها قرار الاحالة تحديد مجردا ، أو أنصبت على جرائم وقعت فعلا ورؤى ان تتم المحاكمة منها امام القضاء العسكري ، فان لرئيس الجمهورية طالما كانت حالة

الطوارئ معلنة — ان يحيل ايا من الجرائم الى القضاء العسكرى دون ما معتب عليه في ذلك ما دام ان قراره بالاحالة قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث انه ولئن ادعت الطاغفتان ان رئيس الجمهورية قد تعسف في استعمال السلطة عندما أصدر القرار المطعون فيه ، لانه أصدره عن شهوة الانتقام من المتهمين — الا انه لا صحة لهذا الادعاء ذلك ان قرار الاحالة المطعون فيه في الظروف التي صدر فيها لا يمثل تعسفا من جانب مصدر القرار .

ومن حيث انه لما تقدم جيبه يبين ان الحكم المطعون فيه لا شائبة عليه ، وانه اذ قضى برفض الدعوى فقد اجاب وجه الحق والقانون ،

(طعن ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٢) .

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

تصديق رئيس الجمهورية على حكم من احكام محاكم أمن الدولة يعتبر قرارا قضائيا .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على ان الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، وله وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون ان ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصه المتخصص عليه فيه . ومؤدى ذلك ان تصديق رئيس الجمهورية او من ينيبه في ذلك او تعتيبه على حكم محكمة أمن الدولة هو في حقيقته قرار قضائى بوصفه تعتيبا على الحكم ، ويعتبر بمثابة الحكم النهائى ويجوز بالتالى قوة الشيء المقضى الا في الحالة التي انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التي اجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالادانة ان يلغى الحكم مع حفظ الدعوى او ان يخفف العقوبة . ويوقف تنفيذها . وفق ما هو مبين في المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادرة فيها الحكم جناية قتل مهذب

أو اشتراك فيها . فإذا مارس رئيس الجمهورية أو من ينوبه اختصاصه في التعقيب على حكم محكمة أمن الدولة فيكون بذلك قد استنفذ ولايته ويتبع عليه إعادة النظر فيه .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) .

ساسسا - الإقالة من المسؤولية عن الأعمال المتخذة أثناء حالة الطوارئ

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ - القصد منه - إعفاء القائمين على الأحكام العرفية مما يكون قد اتخذوه من الإجراءات أثناء قيام هذه الأحكام - منوط ذلك أن يكون رائدهم من تلك الإجراءات المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

نصت المدة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه « لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أي إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ، وبوجه عام أي عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامون أو مندوبوهم عملاً بالمصلحة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ، وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شيء ما ذكر أو بسحبه أو بقعديه ، أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعميض ، أو بخصول مقاصة أو إجراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باستردادته أو باستحقاقه أو بأي طريق آخر - ولا تضرى هذه الأحكام على الدعاوى المدنية أو الجنائية التي ترفع بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في شؤون وظائفهم » . وقد قضت بإصدار هذا القانون - على ما يبين من المناقشات التي دارت بمجلس الشيوخ - إعفاء القائمين على الأحكام العرفية مما يكون قد اتخذوه أثناء قيام الأحكام العرفية من إجراءات تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار أنهم إنما فعلوا ما تقتضيه المصلحة العامة ، وما يليه واجب الدفاع عن البلاد أو واجب الهيئته

والطباينة ، والمناطق في ذلك كله أن يكون الحاكم العسكري وهو يتخذ هذا الإجراء إنما يدفع به خطرا أو غائلة ، وبعبارة أخرى أن يكون رائده في ذلك المصلحة العامة .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية — النص في المادة ٣ على منع القضاء من سماع أى دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن على أى عمل أمرت به أو خولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية — لا وجه للنمى عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادرتة لحق التقاضى أو إخلاله بالمساواة أو مخالفته للمادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية التى كانت فرضت على البلاد من قبل بموجب المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قد تضمن فى مادته الثالثة النص على أنه « لا تسبغ أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ، ويوجه عام أى عمل أمرت أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها أو وزير المالية والاقتصاد أو أحد الحراس العاميين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ، سواء أكان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحب أو بتعديله ، أم كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر . . » . والنص المذكور قد جاء مضيقا لاختصاص القضاء ، مانعا إياه من نظر المنازعات، المشار إليها به بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر ، أى سواء بالإلغاء أو بالتعويض وما إليهما .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى مثل هذه الحالة على أنه لا وجه

للعلم بعدم الدستورية بدعوى مصادرة حق التقاضى ، اذ تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء . واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء ، لان في ذلك مصادرة لحق التقاضى ، وهو حق كسل الدستور اصله ، اذ تكون مثل هذه المصادرة بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية ، وهى سلطة انشأها الدستور لتمارس وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الاخرى — لئن كان ذلك كما تقدم ، الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع والتضييق ، اذ النصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها ، وبهذا نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٧٦ من دستور جمهورية مصر ، وينبنى على ذلك أن كل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء يصبح معزولا عن نظره . وهذا أصل من الاصول الدستورية المسلمة ، وتقديها قالوا أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة وعلى هذا الاصل الدستورى صدرت التشريعات الموسعة او المضيقه لولاية القضاء فى جميع العهود ، وفى شتى المناسبات وفى ظل جميع الدساتير ، كما لا وجه كذلك للنعمى عليه بأنه ينطوى على اخلال بمبدأ المساواة امام القانون والقضاء ، لان المقصود بالمساواة فى هذا الشأن من الناحية الدستورية هو عدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القانون المشار اليه أى تمييز من هذا القبيل بين من تنطبق عليهم أحكامه ، اذ المنع من سماع الدعوى عام بالنسبة الى الناس كافة ، كما لا وجه فى هذا الصدد للاحتجاج بنص المادة ٣٥ من دستور جمهورية مصر ، التى تقضى بأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفلها القانون ، أن المقصود من ذلك هو عدم حرمان المتقاضى من حق الدفاع عن نفسه ، ومن البدهة أن محل أعمال ذلك حيثما يكون التقاضى بدعوى متاحا قانونا ، أما اذا امتنع اختصاص القضاء بنظر دعوى مغنى عن القول أنه لا يكون ثمة مجال لأعمال هذا النص فيها ، ذلك أن لكل من الاصليين الدستوريين : الاصل الذى يسمح للسلطة التشريعية بتحديد دائرة اختصاص القضاء ، والاصل الاخر الذى يكفل للمتقاضى فى دعوى متاحة هى من اختصاص القضاء حق الدفاع أصالة أو بالوكالة — لكل من هذين الاصليين مجاله الخاص فى التطبيق ، فلا يجوز الخلط بينهما .

(طعن ٩٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — قيامها على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة — دستوريتهما من الناحية الموضوعية .

ملخص الحكم :

لا ريب في دستورية الحكم الذي تضمنه نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ من الناحية الموضوعية ، ما دام يصدر به قانون عقب إلغاء نظام الاحكام العرفية ، وفي الحق فقد كان يصدر مثل هذا القانون في أعقاب إلغاء نظام الاحكام العرفية الذي كان يفرض على البلاد في شتى المناسبات ، كالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وكانت هذه القوانين تبرر ذلك الحكم في مذكراتها الايضاحية ببطل ما بررته به المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهى اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وبراعة ان نظام الاحكام العرفية هو نظام استثنائى فرض بحكم الضرورة ، وانه عقب انهائه يكون — على حد التعبير الذى ورد في تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ في شأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ — « من المصلحة العليا للبلاد اصدار تشريع يسد الستار على حالة استثنائية مضت وانتهى عهدها وصار من المصلحة العامة الا تثار من جديد مشكلاتها التى لا حد لها ، مع غض النظر عن بعض المصالح الخاصة التى قد يكون اسبابها ضرر من هذه التصرفات ، تغلبا للمصلحة العامة على كل اعتبار ، ولهذا شبه بقوانين التضمينات التى جرى العمل فى البرلمان الانجليزى على وضعها لتجعل من أعمال كانت غير مشروعة حين صدورهما أعمالا مشروعة ، ومن أعمال معاقب عليها أعمالا لا يتناولها العقاب . وكل ذلك رعاية للمصلحة العامة » .

(طعن ٩٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

مسألة بنية

حالة مدنية

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

نص المادة ٣٨ من القانون المدني على أن يكون لكل شخص اسم ولقب — ليس فيه ما يفيد حظر إضافة اسم الوالد بين اسم الولد ولقب الأسرة .

ملخص الحكم :

أن وزارة التربية والتعليم درجت — تطبيقاً للوائح التنظيمية المعمول بها لديها — على قيد أسماء الطلبة بسجلاتها ثلاثية أى مكونة من اسم كل منهم واسم والده ولقب الأسرة وذلك لحكمة ظاهرة هى الحيلولة دون تشابه الأسماء ولسهولة التمييز بين الأشخاص وما درجت عليه وزارة التربية والتعليم فى هذا الشأن تطبيقاً للوائحها التنظيمية لا ينطوى على أية مخالفة لنص المادة ٣٨ من القانون المدني ذلك أن ما تقضى به هذه المادة من أن يكون لكل شخص اسم ولقب وأن يلحق لقب الشخص أولاده ، ليس فيه ما يفيد حظر إضافة اسم الوالد بين اسم الولد ولقب الأسرة بل أن فى هذه الإضافة ما تتأكد به الحكمة التى تغياها المشرع وهى الحرص على التعريف الكامل بالأشخاص وإزالة اللبس والتشابه بين الأسماء . كما أن ما درجت عليه الوزارة لا ينطوى على أى تغيير فيما هو ثابت بشهادات ميلاد أولاد المدعى وإنما يطابق ما هو ثابت بهذه الشهادات تمام المطابقة بما لا مجال معه للقول بوجود ثمة مخالفة فى هذا الشأن لاحكام قانون الأحوال المدنية .

(طعن ٧٥٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢) .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية — نصها على اعفاء الشهادات والصور الواجب أرفاقها بطلب البطاقة أو تجديدها أو بدل الفاقد أو التالف من رسم الدفعة (الطابع المالى) — عدم

سريان هذا الاعفاء على طلبى بدل التعاقد أو التالف طبقا للنموذجين رقمى ٣٤ ، ٣٦ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال المدنية على انه « على صاحب البطاقة فى حالة فقدتها أو تلفها أن يخطر مكتب السجل المدنى الذى يقيم فى دائرته خلال سبعة ايام من تاريخ الفقد أو التلف وعليه أن يطلب بطاقة أخرى طبقا للنماذج والجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية » وقد حدد نموذج طلب بدل فاقد أو تالف البطاقة بالنموذجين رقمى ٣٤ ، ٣٦ .

ولا يعدو أن يكون كل من هذين النموذجين طلبا — فى شكل معين يوجبه القانون — لبطاقة جديدة ، ويتم تقديم النموذج بعد تحريره بمعرفة صاحب الشأن — لمكتب السجل المدنى وهو سلطة ادارية مختصة بطلبى النموذج ، ومن ثم فانه يخضع — باعتباره طلبا مقدما الى سلطة ادارية — لرسم الدفعة على اتساع الورق بالتطبيق لحكم الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة حيث تنص هذه المادة على انه « المحررات الاتية خاضعة لرسم الدفعة على اتساع الورق : « ا » ... « ب » ... « ج » « د » ... « هـ » العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية عدا الشكاوى التى تقدم للبوليس وجميع سلطات التحقيق ، والشكاوى المقدمة فى مسائل اضرار وبالى المصالح العامة التى تقوم بعمليات استغلال اياها كان نوعه .

وقد نصت المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على انه « بين وزير الداخلية فى كل اقليم بقرار يصدره نماذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية وتجديدها والشهادات ، والمستندات الواجب ارفاقها والجراءات التى تتبع للحصول على كل منها .

ويعنى الطالب من أداء رسم الدفعة (الطابع المالى) أو أى رسم مقرر للحصول على هذه الشهادات أو صورها » .

وحكم الفقرة الاخيرة من هذا النص واضح فى بيان أن محل الاعفاء

الوارد به من رسم الدفعة هو الشهادات أو صورها الواجب إرفاقها
بمناذج طلب وتجديد البطاقة . ومن ثم لا يدخل في نطاق هذا الاعفاء نموذج
طلب بدل فاقد أو تالف للبطاقة لانها ليسا من قبيل الشهادات أو صورها
المشار إليها . كما لا يوجد أى نص تاتونى آخر يقرر اعفاء هذين النموذجين
من رسم الدفعة على اتساع الورق ، ومن ثم فانها يخضعان له قاتونا .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن النموذجين رقمى ٣٤ ، ٣٦
يطلب بدل فاقد وتالف لبطاقة شخصية أو عائلية يخضعان لرسم الدفعة
على اتساع الورق المفروض بهتقضى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من
الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
دفعة .

(فتوى ٧٨٠ فى ٢٢/١١/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ - لم تنظم احكام هذا القانون او لائحته التنفيذية
الاجراءات الواجبة الاتباع بالنسبة لطلبات صور او مستخرجات من القيود
الواردة فى دفاتر قيد المواليد والوفيات التى تمت قبل العمل باحكامه وكذلك
لم تعدل الرسوم المستحقة على هذه الطلبات - الطلبات التى تقدم بعد
العمل باحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور او
مستخرجات من القيد فى دفاتر المواليد والوفيات السابقة عليه - تسرى
عليها الاجراءات والرسوم المبينة فى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص
بالمواليد والوفيات وقرارات وزير الصحة المنفذة له - اساس ذلك ان
المشرع وقد استبقى من احكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه
ملا يتعارض مع احكام القانون الجديد فان احكام القانون رقم ١٣٠ لسنة
١٩٤٦ تظل سارية منتجة لاثارها فيما يتعلق بالمسائل التى لم ينظمها القانون
رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم

٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الاحوال المدنية لمواطني الجمهورية العربية المتحدة من ولادة وزواج وطلاق ووفاة وبإصدار البطاقات الشخصية والعائلية وفق احكام هذا القانون .

وتنص المادة ٤ من هذا القانون على أن يعد كل مكتب :

(أ) سجل لاثبات الحالة المدنية (السجل المدني) .

(ب) سجل لتقيد كل واقعة من واقعات الاحوال المدنية المبينة في المادة ٢ .

(ج) سجل لتقيد البطاقات الشخصية وآخر للبطاقات العائلية .

وتحدد اللائحة التنفيذية نماذج هذه السجلات وطريقة التقيد فيها .

ولوزير الداخلية بقرار يصدره ان يثنىء سجلات أخرى ويبين في هذا القرار نماذج هذه السجلات والبيانات التي تدون فيها » .

وتنص المادة ١٠ من هذا القانون على أن « لكل شخص ان يستخرج صورة رسمية طبق الاصل من القيود والوثائق المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه .. وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات طلب استخراج الصور والرسوم المستحقة عليها » .

وتنص المادة ٦٤ من القانون المذكور على أن « يلغى القانونان رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ و٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليهما كما يلغى ما يخالف احكام هذا القانون من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالموالييد والوفيات وكل نص يخالف احكام هذا القانون » .

وتقد نظم قرار وزير الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في الفصل الرابع منه استخراج صور القيود والوثائق فنص في الفترة الاولى من المادة ٢٣ منه على أن « يقدم طلب استخراج صورة قيد ميلاد و وفاة أو أية صورة من القيود الاخرى أو صورة من وثيقة أو مستند يكون محفوظا لدى مصلحة الاحوال المدنية أو مكاتبها الى الجهة التي بها القيد أو الوثيقة أو المستند مرفقا به النموذج المعد للصورة المطلوبة » .

كما نص في الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٢٥ منه على أنه « بالنسبة لواقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت قبل تنفيذ هذا القانون تظل الجهات الحالية هي المختصة بتسليم الصورة المطلوبة منها » .

وبين مما تقدم أن المشرع وقد استبقى من أحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ما لا يتعارض مع أحكام القانون الجديد فإن أحكام القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ تظل سارية منتهية لآثارها فيها يتعلق بالمسائل التي لم ينظمها القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولائحته التنفيذية قد نظمتا تسجيل واقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت في ظله. وإجراءات استخراج صور القيد والوثائق من السجلات المحفوظة لدى مصلحة الأحوال المدنية والرسوم المستحقة عليها ولم تنظم أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية الإجراءات الواجبة الاتباع بالنسبة لطلبات صور أو مستخرجات من القيد الواردة في دفاتر قيد المواليد والوفيات التي تمت قبل العمل بأحكامه وكذلك لم تعدل الرسوم المستحقة على هذه الطلبات . لذلك فإن الطلبات التي تقدم بعد العمل بأحكام القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور أو مستخرجات من القيد في دفاتر المواليد والوفيات السابقة عليه يطبق عليها الإجراءات والرسوم المبينة في القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ والقرارات المنفذة له .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الطلبات التي تقدم بعد العمل بأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور أو مستخرجات من القيد في دفاتر المواليد والوفيات السابقة عليه تسرى عليها الإجراءات والرسوم المبينة في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ وقرارات وزير الصحة المنفذة له .

(فتوى ٥٢٣ في ٢٠/٥/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ — قيود الأحوال المدنية المدونة في السجل المدني

المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التظليق أو التفريق الجسماني أو إثبات النسب - يتعين لأجراء أى تغيير أو تصحيح في هذه القيود أن يسبقه تغيير أو تصحيح في الوثائق المثبتة لذلك من المحكمة أو الجهة المختصة سواء تعلق التغيير أو التصحيح بالبيانات الواردة في هذه الوثائق أو بإحكامها الموضوعية - لا محل لمعرض هذه الحالات على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ .

مبحث الفئوى :

ان المادة الثانية من قانون الاحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل وأتمت الاحوال المدنية لمواطنى الجمهورية العربية المتحدة من ولادة وزواج وطلاق ووفاة وبإصدار البطاقات الشخصية والعائلية ونفا لأحكام هذا القانون » .

وتنص الفقرة الاولى من المادة ٢٦ على أنه « على السلطات المختصة بتوثيق عقود الزواج أو شهادات الطلاق أو التصديق عليها أن تقدم ما ترمه من وثائق الى أمين السجل المدني الذى حدثت بدائرتة الواقعة خلال سبعة أيام في المدن وخمسة عشر يوما في القرى من تاريخ إبرامها ، وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد » .

وتنص المادة ٣٦ على أنه « لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الاحوال المدنية المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ » .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الاحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التظليق أو التفريق الجسماني أو إثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها .

ويكون لأمين السجل المدني تصحيح الاخطاء المادية والتوقيع عليه على أن يعتمد التصحيح من مفتش الاحوال المدنية المختص .

ويجوز تقديم طلبات التصحيح من النيابة العامة أو أمين السجل المدني .

وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في جميع الأحوال » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه ولئن كانت واقعتا الزواج والطلاق من واقعات الأحوال المدنية التي رأى المشرع تنظيم تسجيلها لدى مكاتب السجل المدني بموجب القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أنه لم يخضعها لمثل ما أخضع له باقى واقعات الأحوال المدنية (الميلاد والوفاة) بل أمرد لها نصوصا خاصة تحكمها اقرارا منه بها تمييز به من طبيعة خاصة لتعلقها بتصرفات ارادية لا بوقائع مادية فجعل اختصاص مكاتب السجل المدني بالنسبة لها قاصرا على قيد هاتين الواقعتين لديها بعد ارسالها لها من قبل السلطات المختصة بتوثيقها ، مما اقتضى - نظرا لاستبداد الوثائق المثبتة لظنكها الواقعتين- حجبها نتيجة الإجراءات المنظمة لتوثيقها لا إجراءات قيدها بالسجل المدني - أن يترك أمر تصحيحها أو التغيير فيها للطريق المرسوم لذلك قانونا فأورد المشرع في المادة ٣٦ القاعدة العامة في التغيير والتصحيح في قيود الأحوال المدنية وأسندته الى قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ ، واستثنى من هذه القاعدة التغيير والتصحيح في القيود المتعلقة بالزواج وبطلانه أو التصادق أو الطلاق أو التطلق أو التفريق الجسائى أو اثبات النسب فجعله بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهات الاختصاص دون حاجة الى صدور قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ . لا فرق في ذلك بين تغيير أو تصحيح يتعلق بالاسم أو بحكم موضوعى اذ جاء الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ مطلقا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يتعين لاجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في السجل المدني المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصادق أو الطلاق أو التطلق أو التفريق الجسائى أو اثبات النسب أن يسبقه تغيير أو تصحيح في الوثائق المثبتة لذلك من المحكمة أو الجهة المختصة سواء تعلق التغيير أو التصحيح بالبيانات الواردة في هذه الوثائق أو بأحكامها الموضوعية .

ولا تعرض هذه الحالات على اللجنة المشار اليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ .

(مثنى ٥٢٨ في ١١/٥/١٩٦٩) .

هائوتی

حائوتى

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

تعيين الحائوتية والتربية — اجراء النشر عن خلو منطقة الجبانة
تهديدا للشغل وظيفه تربي — العدول عنه واعتباره منتهى المفعول لسبق
الحكم جنائيا على التربي طالب شغل الوظيفة في جريمة نصب داخل منطقة
الجبانات — قيامه على سبب مبرر — اعادة النشر واعتبار الطلبات المقدمة
عند النشر الاول كان لم يكن ولو كانت مسقوفة — لا مخالفة فيه للقانون
او بطلان في الاجراءات .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الجهة الادارية المختصة التي امرت باجراء النشر
الاول عن خلو منطقة الجبانة المتنازع عليها — وهى التي تترخص في اختيار
الوقت الملائم لهذا النشر وفي الاستمرار فيه أو العدول عنه ما دام لم يترتب
عليه اثر قانونى تعلق به حق لاحد من المرشحين بها لا معقب عليها في ذلك
— قد رأت لما استبان لها من عدم جواز قبول طلب المدعى لسابقة معاقبته
جنائيا عن ارتكابه جريمة نصب داخل منطقة الجبانة مما يعد اخلافا بأداب
المهنة ، اعتبار النشر الذى تم في ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ قد انتهى مفعولة
واستنفذ غرضه وهذا يحق لها تملكه حسبما تقدر فيه وجه المصلحة العامة ،
وقد عدلت عنه بسبب يبرر هذا العدول ، وأعادت النشر بموافقة لجنة
الجبانات لتتيح الفرصة من جديد للمتقدمين وتفتح الباب خصوصا لمن كان
منهم قد تقدم في المرة السابقة بعد الميعاد او لم يكن قد استوفى مسوغات
تعيينه ، وهو اجراء ينطوي على توفير مزيد من الضمانات وتوسيع مجال
الاختيار ولا يخل بحق مكتسب لاحد أو يمس مركزا قانونيا قد ثبت لصاحبه
واستقر ، ما دام النشر الذى عدل عنه لم يترتب حقا لاحد ، وما دامت
الادارة تملك بسلطانها التقديرية اعادة النشر كلما رأت ذلك ابلغ في تحقيق
الصالح العام طالما لا يوجد نص يوجب عليها التزام هذا النشر أو يقيد
سلطانها في العدول عنه أو في اعادته من جديد . ومتى كانت هذه الرخصة
مقررة لها فانها تملك عند اعادة النشر اعتبار ما سبق أن تقدم من طلبات
لدى النشر الاول كان لم يكن ، وان استوفى مسوغاته ، وفهم الاعتراف
الا بها يقدم بعد اعادته من طلبات جديدة بالشروط الموضوعية لذلك . وإذا

كان الامر كذلك ، وكان النشر الاول قد انتهى اثره بما تقرر من صرف النظر عنه ، والنشر الثانى قد وقع صحيحا مستكملا شرائطه واجراءاته القانونية، ولم ينهض دليل على ما يزعمه المدعى من انكار حصول هذا النشر ، بسr الثابت من اجابة قسم الخليفة فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ انه قد تم بالفعل، كما انه قد أحدث اثره بالنسبة الى الذى تقدم بناء عليه بطلب تعيين جديد فى الميعاد دون المدعى ، فليس يجدى هذا الاخير الاستسكان بالنشر الاول الملغى سعيا وراء تدارك ما فاتته ادراكه فى الوقت المناسب . ولا يكون ثمة وجه لما يتحدى به من مخالفة للقانون ووقوع بطلان فى الاجراءات تاسيسا على ذلك .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

تعيين الحانوتية والتربية — فصل التربى تاديبيا اعمالا لحكم المادة ٢٥ من لائحة القواعد والانظمة الخاصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة ، بعد الحكم عليه جنائيا فى جريمة نصب داخل منطقة الجبانات — استبعاد لجنة اختبار وتعيين التربية طلب ترشيحه لوظيفة تربى الخالية — قيامه على سبب مبرر قانونا — كونه قد رد اليه اعتباره جنائيا لا يسلب اللجنة سلطتها التقديرية فى اختيار الاصلح — نص المادة ٢٨ من اللائحة على اولوية تعيين اولاد او اقرباء الحانوتية والتربية — غير ملزم للجنة بل هو رخصة جوازية لها واعماله منوط بتوافر شرط اساسى هو طهارة الماضى والصلاحية للمهنة — نص اللائحة على جواز اعادة التربى الفصول تاديبيا بعد مضى ٣ سنوات — قصر حكمه وهو امر جوازى ، على حالة الحرمان من المهنة بسبب التقصير او مخالفة احكام اللائحة — عدم شموله بحالة ارتكاب جريمة جنائية تفقد شرط حسن السمعة ونقاء السيرة .

ملخص الحكم :

ان استبعاد لجنة اختيار وتعيين التربية بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ لطلب المدعى ترشيح نفسه لوظيفة التربى الخالية قد قام على سببه المبرر له قانونا بعد اذ رأت فى ماضيه وفيما ارتكبه وموقت

من أجله جنائيا مما يعد اخلايا بأداب المهنة وانتهاكا لحرمان القبور
ما يجعلها على عدم الاطمئنان الى ائتمانه على المصلحة العامة الموكولة
الى من يعهد اليه بهذه المهنة ، وعدم الثقة بصلاحيته للعودة الى ذات
الوظيفة التي سبق ان فصل منها تأديبيا اعمالا لحكم المادة ٢٥ من لائحة
القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحائوتية والتربية بمدينة
القاهرة التي تقضى بان « كل حائوتى او تربى يرتكب ما يخل بأداب المهنة
يحرر بقرار من اللجنة التأديبية وتسحب رخصته » ولا يسلب الجهة الادارية
سلطتها التقديرية في اختيار الاصلح من بين المرشحين لهذه المهنة او يقيد
من حريتها في الترجيح والمفاضلة بين المتقدمين لها تبعاً لما فيه تحقيق
المصلحة العامة التي هي قوامه على رعايتها بايثار من كانت صحيفة ما فيه
بيضاء على من ليست صحيفته كذلك ، لا يسلبها هذا الحق او يحذر منه
كون المدعى قد ربح اليه اعتباره جنائيا ، ما دام اقتناعها بعدم صلاحيتها
الوظيفية للعودة الى المهنة لما تقدم من اسباب ولما بدر منه بعد فصله
وابان تعيين نجله الفصل كذلك من تصرفات تدن مسلكه قد قام
على اسباب ووقائع صحيحة لها اصل ثابت في الاوراق يؤدى ما يادى وقانونيا
الى النتيجة التي انتهت اليها في شأنه والتي استخلصتها من حقيقة الواقع
استخلاصا سائفا سليما ، وما دام موقفها هذا منه قد استهدف غاية
مشروعة وتغيا وجه الصالح العام وخلا من مخالفة القانون ومن اساءة
استعمال السلطة ، ولا وجه بعد ذلك لما يثيره من حقه في اولوية التعيين
بوصفة والد التربي المفصول ذلك ان هذه الاولوية منوطة بشرط اساسى
هو طهارة الماضي والصلاحية للمهنة ورهينة بتوافر هذا الشرط وهو
ما اثيرته عليه اللجنة بحق . هذا الى ان المادة ٢٨ من لائحة الحائوتية
والتربية قد جعلت مراعاة الاولوية بالنسبة الى الاولاد او الاقرباء رخصة
جوازية وتوجيها للجنة لا الزاما عليها ، وقرنته بوجوب توافر شروط
الانتخاب فيهم اذ نصت على انه « اذا خلا محل حائوتى او تربى فللجنة
عند تعيين بطله ان تراعى الاولوية لاولاده او اقربائه متى توافرت فيهم
شروط الانتخاب » . كما ان ما نصت عليه المادة ٩ من قرار الهيئة الادارية
التي حلت محل المجلس البلدى لبلدية القاهرة الصادر بجلسة ٢٥ من مايو
سنة ١٩٥٩ بتعديل بعض احكام لائحة القواعد والانظمة المختصة بممارسة
مهنة الحائوتية والتربية ، وهو الذى جاء ترديدا لما كانت تقضى به المادة
٢٣ الملغاة من اللائحة المذكورة ، من جواز اعادة التربي الذى صدر قرار
من اللجنة التأديبية بحرمانه من المهنة بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل
متى توافرت فيه الشروط التي تتطلبها اللائحة لمزاولة المهنة ، لم يكن من
سبيل لاعماله في حق المدعى لكونه حكما مقصورا على حالة الحرمان بسبب

التقصير او مخالفة احكام اللائحة لا يتعداه الى حالة افتقاد التربي المفضول لشروط التمتع بحسن السمعة ونقاء السيرة بسبب ارتكابه جريمة من جرائم القانون العام - وهى جريمة نصب داخل منطقة الجبانة كما يقتض من ماضيه وسجل حياته ، فضلا عن كون الاعادة فى هذه الحالة - وأن توافرت شروطها - امرا جوازيا محضا للإدارة تترخص فيه بسلطتها التقديرية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بها لا معتق عليها فى ذلك ما دام قرارها قد برىء من عيب اساءة استعمال السلطة .

(ملعن ٨٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

تعيين الحانوتية والتربية - الاجراءات التهديدية للتعين والتوصيات الصادرة من اللجنة المختصة باختيارهم وتعيينهم فى ظل لائحة القواعد والانظمة الخاصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة قبل تعديلها فى ١٩٥٩/٥/٢٥ - بقاؤها صحيحة منتجة لاثارها - تغيير تشكيل اللجنة بعد ذلك عند التصديق على التوصيات أو تغيير السلطة المنوط بها اعتمادها بناء على التعديل اللاحق لصدورها - لا يبطلها ولا يسرى اثره الحال الا بالنسبة لما يجد منها فى ظل سريان احكامه .

ملخص الحكم :

ان توصيات لجنة اختيار وتعيين الحانوتية والتربية التى صدرت بجلسته ٣١ من يناير سنة ١٩٥٨ صحيحة مستوفية للشكل والاوضاع القانونية المقررة وتتناول فى ظل لائحة القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة قبل تعديلها بقرار الهيئة الادارية ببلدية القاهرة الصادر فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ تظل صحيحة مستوفية منتجة لاثارها ما دامت قد صدرت من اللجنة المذكورة بمسئلة تشكيلها صحيحا مطابقا للقانون فى حدود اختصاصها وقت ان كانت تملك هذا الحق وان تغيير تشكيلها بعد ذلك وقت التصديق على توصياتها أو تغيير السلطة المنوط بها اعتماد هذه التوصيات بناء على التعديل اللاحق لصدورها ، اذ ان هذا التعديل - وهو غير ذى اثر رجعى - لا يبطل الاجراءات التهديدية للتعين التى تمت صحيحة وفقا لاحكام اللائحة النافذة وقت تهايتها ، ولا يسرى اثره الحال الا بالنسبة الى ما يحد من اجراءات تتخذ فى ظل سريان احكامه .

(ملعن ٨٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

حجر زراعی

حجر زراعى

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حماية المزروعات من الآفات والإهراض الطفيلية الواردة من الخارج - نص على وجوب فحص رسائل النباتات والمنتجات النباتية الواردة من الخارج بواسطة موظفى الحجر الزراعى - لا يحول دون هذا الفحص أن تكون الرسائل مصحوبة بشهادة من الجهات المختصة بإيلاء المصدرة تقرر سلامتها - سلطة موظفى الحجر الزراعى فى فحص الرسائل من تلقاء انفسهم وتقرير ما يجب اتخاذه فى شأنها - عدم مسئولية وزارة الزراعة عن نتيجة تصرفها متى كان فى حدود القانون - اتلافها بعض الرسائل التى ثبتت أصابتها من قبل الأقسام المختصة بالوزارة لا يترتب للجهة صاحبة الرسائل حقا فى التمييز .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج تنص على أنه: « لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات النباتية والأصناف المبينة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون الى الاراضى المصرية .

ولا يجوز ادخال باقى أنواع النباتات والمنتجات النباتية وكذا الأصناف المبينة فى الجدول رقم (ب) الملحق بهذا القانون الى الاراضى المصرية الا بترخيص سابق من وزارة الزراعة وطبقا للشروط المدونة بهذا الترخيص .

ويعى من هذا الترخيص الطرود ...

ويقصد بعبارة (النباتات) فى احكام هذا القانون النبات بجميع اجزائه سواء اكانت خضورا أم سوقا أم أوراقا أم ازهارا أم ثمارا أم بذورا. وفى أية حالة كانت عليها سواء اكان حيا أم غضا أم جافا، كما يقصد بعبارة (المنتجات النباتية) المنتجات التى من أصل نباتى والتى جهزت تجهيزا لم يحولها عن طبيعتها النباتية . »

وان المادة الرابعة من هذا القانون تنص على أنه « على كل من تكون في حيازته أو تحت اشرافه رسالة نباتات أو منتجات نباتية عرضها على موظفى الحجر الزراعى فور وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها والا جاز لهؤلاء الموظفين فحصها من تلقاء انفسهم .

ولا يجوز فتح هذه الرسائل أو اجراء أى تغيير فيها أو في علاماتها المميزة الا بعد فحصها وبإذن من موظف الحجر الزراعى المختص » .

كما أن المادة الخامسة من القانون ذاته تنص على أن « لموظفى الحجر الزراعى احتجاز النباتات والمنتجات النباتية والسلع الاخرى المستوردة التى يشتبه في أصابتها بآفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها » .

وانه يؤخذ من النصوص المتقدمة أن فحص رسائل النباتات والمنتجات النباتية الواردة من الخارج بوساطة موظفى الحجر الزراعى للتحقق من سلامتها وعدم أصابتها بآفات أو بأمراض نباتية طفيلية أمر وجوبى لا يحول دونه أن تكون هذه الرسائل مصحوبة بشهادة صادرة من الجهات المختصة بالبلاد المصدرة تقر سلامتها — وأن ثمة التزاما على مستوردى هذه الرسائل وحائزها ومن لهم اشراف عليها يوجب عليهم المبادرة بعرضها على موظفى الحجر الزراعى فور وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها ، وأن كان يجوز لهؤلاء الموظفين من تلقاء انفسهم فحص الرسائل المذكورة واحتجاز النباتات والمنتجات النباتية والسلع الاخرى المستوردة التى يشتبه في أصابتها بآفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها .

وبتطبيق هذه الاحكام على وقائع النزاع القائم بين الهيئة العامة لتنمية الصادرات ووزارة الزراعة يبين أن الرسالة الاولى من الإبصال موضوع النزاع وردت الى ميناء الاسكندرية في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وعرضت عن طريق مندوب هيئة تنمية الصادرات على الحجر الزراعى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وأن مندوب الحجر الزراعى أرسل عينة منها للفحص في ذات اليوم الى الاقسام المختصة بوزارة الزراعة لاشتباها في أصابتها وأن رد مراقبة النباتات بالوزارة كان أن العينة خالية من الإصابة بيد أنه لما كانت هذه الرسالة قد شوهدت بها عند فحصها أعراض مرضية فقد أرسل الحجر الزراعى عينة أخرى منها للوزارة في ٨ من ديسمبر سنة

١٩٥٩ ، ولعدم صلاحية هذه العينة للفحص المطلوب أرسلت عينة ثالثة في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ تبين أنها مصابة بشدة بعفن من نوع البنسلیم - ولما كان الثابت مما تقدم أن الحجر الزراعی قد باشر حقنه المشروع في فحص هذه الرسالة بغير توان فانه لا يجوز اسناد خطأ اليه بدعوى أن هذه الرسالة وردت مصحوبة بشهادة من الجهة المختصة بهولنده تفيد سلامتها وخلوها من الامراض النباتية ، لان هذه الشهادة - كما سلف القول - لا تخل بحق الحجر الزراعی في فحص الرسالة - كما لا يسوغ القول بأنه كان يتعين على الحجر الزراعی الانعراج عن الرسالة المذكورة بعد أن تم فحص العينة الأولى منها وثبوت خلوها من الاصابات ، ذلك لان المادة الخامسة من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد خولت موظفی الحجر الزراعی سلطة احتجاز النباتات والمنتجات النباتية التي يشتبه في اصابتها بآفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذها في شأنها . واذا اشتبه موظفو الحجر الزراعی عند الفحص الأولى لهذه الرسالة في اصابتها فقد كان من حقهم بل من واجبههم اعادة الفحص للتثبت من حالتها وقد تأكدت صحة اشتباههم بالفعل اذ تبين من اعادة فحص العينة اصابتها بعفن من نوع البنسلیم .

أما بالنسبة الى الرسالة الثانية فقد وردت الى ميناء الاسكندرية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتم تقويضها في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وقام موظفو الحجر الزراعی بفحصها من تلقاء انفسهم في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قبل استيلاء أوراقها ومستنداتھا استعمالا للحق المخول لهم طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ آنف الذكر ولاشتباههم في اصابتها أرسلوا عينة منها للفحص تبين عدم صلاحيتها فاتبعوها بعينة ثانية تبين أنها مصابة بشدة بعفن البنسلیم وكان ذلك في ٣ من يناير سنة ١٩٦٠ - ولما كانت هذه الرسالة قد تم فحصها قبل ان تقدمها هيئة تنمية الصادرات الى الحجر الزراعی لفحصها فليس ثمة خطأ يمكن نسبته الى موظفی الحجر الزراعی الذين باثروا اختصاصهم وأدوا واجبههم في الحدود القانونية على الرغم من عدم قيام هيئة تنمية الصادرات بالالتزام المفروض عليها طبقا لنص المادة الرابعة من القانون المشار اليه في ميعاد ملائم .

لذلك انتهى الرأى الى عدم مسئولية وزارة الزراعة عن الضرر الذي اصاب الهيئة العامة لتنمية الصادرات نتيجة لتلف رسالتي الابصال موضوع البحث الواردين لها من هولنده ، وعدم احقية الهيئة المذكورة في مطالبة وزارة الزراعة بالتعويض عنهما .

(ملف ١٠٥٠/٢/٣٢ - جلسة ١٩٦٦/١/١) .

حجز

الفصل الاول : حجز ما للمدين لدى الغير .

الفصل الثانى : الحجز على مرتبات الموظفين
ومعاشاتهم ومكافآتهم .

الفصل الثالث : الحجز الادارى .

الفصل الاول

حجز ما للمدين لدى الغير

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

حجز ما للمدين لدى الغير — وجوب أن يكون دين الحاجز حال الاداء
محقق الوجود — يقصد بذلك الا يكون الدين احتماليا بحثا او معلقا على
شرط موقف — الدين المتنازع في وجوده — لا مانع من اعتباره محقق الوجود
ومن توقيع الحجز بهويجه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وانتهى النزاع الجدى
— لا يجوز الحجز بدين غير محقق الوجود حتى ولا بانئن من القاضى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات نصت على انه « يجوز لكل دائن
بدين محقق الوجود حال الاداء ان يحجز ما يكون لدينه لدى الغير من المبالغ
او الديون ولو كانت مؤجلة او معلقة على شرط وما يكون له من الامتياز
المنقولة في يد الغير » وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون المذكور ان المشرع
عنى بالنص على انه يجب ان يكون دين الحاجز حال الاداء ومحقق الوجود
قاصدا بهذا الوصف الاخير الا يكون الدين احتماليا بحثا او معلقا على شرط
موقف . فان كان متنازعا في وجوده فلا مانع من اعتباره محقق الوجود ومن
توقيع الحجز بهويجه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وانتهى النزاع الجدى . اما
اذا كان الدين غير محقق الوجود بالمعنى المتقدم فلا يجوز الحجز بهويجه
حتى ولا بانئن القاضى .

(ظمين ١٥٠٢ لسنة ٦ في — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

التنفيذ المباشر: رئيس الاجل في معاملة الادارة للأفراد — الاجل ان تلجا
الادارة ، شأنها شأن الافراد ، الى القضاء لاستيفاء حقوقها — سلوك الادارة
طريق حجز ما للمدين لدى الغير بحسب قواعد قانون المرافعات — خضوع

هذا الحجز للشروط التي أوجبها القانون لصحته — ليس بقبول التحلل منها أو بعضها بقبولة أنه كان في مقدور جهة الإدارة أن تستعمل رخصتها في التنفيذ المباشر ، طالما أنها لم تستعمل هذه الرخصة وإنما سلكت سبيلا آخر يلزم أن يرد حكمه إلى القانون الذي نظمه .

ملخص الحكم :

أنه من المقرر أن التنفيذ المباشر رخصة للإدارة ومن ثم فمصلحة المباني أو بالاحرى وزارة الشؤون البلدية والقروية تترخص في اجرائه بحسب مقتضيات المصلحة العامة . فيصبح لها بدلا من اجراء هذا التنفيذ المباشر أن تترك الى القضاء — كما فعلت — وتسلك طريق حجز ما للبدن لدى الغير بحسب قواعد قانون المرافعات . ولا شنود في ذلك ولا خروج على مقتضيات القانون والمصلحة العامة . ذلك أن التنفيذ المباشر ليس الاصل في معاملة الادارة للأفراد .

وانما الاصل أن تلجأ الادارة — شأنها في ذلك شأن الافراد — الى القضاء لاستيفاء حقوقها ، ثم أن الوزارة لو كانت اتخذت طريق التنفيذ المباشر ابتداء — فان ذلك ما كان يعصبها في النهاية من المثل امام القضاء والامثال للمحكمة ، اذا لجأ المتظلم الى القضاء منازعا في أحقيتها في اجراء هذا التنفيذ المباشر أو منازعا في صحة سببه . وأولى من ذلك اختصار مراحل النزاع والالتجاء الى القضاء بادىء الامر ما دام المال اليه في النهاية بيد أن الوزارة اذ ركنت الى القضاء وسلكت طريق حجز ما للبدن لدى الغير بحسب قواعد قانون المرافعات ، فإنه ينبغي أن يخضع الحجز الذي أوقعته للشروط التي أوجبها القانون المذكور لصحة الحجز ... وليس بقبول التحلل من كل أو بعض هذه الشروط بقبولة أنه كان في مقدور الوزارة أن تستعمل رخصتها في التنفيذ المباشر . اذ هو احتجاج في غير مجاه لانها لم تستعمل هذه الرخصة بل اختارت طريقا آخر . فليسزم أن يرد الحكم على مسلكها فيه الى القانون الذي نظم ذلك الطريق الذي اختارته .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية - مؤسسة عامة -
سريان احكام المادتين ٥٦٢ ، ٥٧٤ مرافعات الخاصة بحجز ما للمدين
لدى الغير في شأنها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٦٢ من قانون المرافعات تنص على انه « اذا كان
الحجز تحت يد احدى المصالح الحكومية وجب عليها أن تعطى الحاجز بناء
على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير » .

كما تنص المادة ٥٧٤ من هذا القانون على أن « الحجز الواقع تحت
يد احدى المصالح لا يكون له اثر الا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه
ما لم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة استبقاء الحجز ، فان لم
يحصل هذا الاعلان او لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز
كان لم يكن مهما كانت الاجراءات أو الاتفاقات أو الاحكام التي تكون قد تمت
او صدرت في شأنه - ولا تبدأ مدة الثلاث سنوات المذكورة بالنسبة الى
خزانة المحكمة الا من تاريخ ايداع المبالغ المحجوز عليها » - وظاهر من
هذين النصين أن الشارع يستهدف بهما التيسير على مصالح الحكومة
وبخاصة بأن بظنة التواطؤ معها بوصفها محجوزا لديها وبين الحينين
المحجوز عليهم متفتية .

ومن حيث أن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية كانت قبل صدور
قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ مصلحة عامة من مصالح
الدولة يسرى في شأنها حكم المادتين المشار اليهما في مواد قانون المرافعات،
فلما صدر هذا القرار بانشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية
واللاسلكية أصبحت تلك المصلحة هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة
عن شخصية الدولة أى مؤسسة عامة تقوم على مرفق المواصلات السلكية
واللاسلكية .

وهذا التعديل في كيان مصلحة التليفونات غير ذى اثر في طبيعتها

الاصلية ، ذلك انها لا تزال رغم استقلالها ومنحها الشخصية المعنوية مرفقا عاما من مرافق الدولة ملحقا بالحدى وزاراتها وهى وزارة المواصلات ، ولا يزال محتفظا بمزايا السلطة العامة المخولة لمصالح الدولة ومرافقها تكييفا لها من تحقيق اهدافها ذات الطابع العام ، كما انه يخضع لاشراف الدولة في صور مختلفة حتى تكفل قيامه برسائله على اكمل وجه .

ويخلص من ذلك ان الحكمة التى استهدفها الشارع من اعفاء مصالح الحكومة من بعض احكام قانون المرافعات الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير على النحو المبين بالمادتين ٥٦٢ ، ٥٧٤ سالفتى الذكر ، هذه الحكمة لا تزال قائمة بالنسبة الى الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومن ثم يتعين اتباع احكام هاتين المادتين في شأنها على نحو ما كانت متبعة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بانشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر .

(متوى ٣٧٣ في ١٩٥٨/٣/٣٠) .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

توقيع حجز من مصلحة الضرائب على ما لاحدى الشركات لدى احد البنوك من اموال - لا يشمل السندات التى انتقلت ملكيتها من الشركة الى مصلحة الطرق والكبارى في تاريخ سابق على الحجز - شمول الحجز حصيلة كوبونات السندات المستحقة للشركة في الفترة السابقة على تنازلها عن السندات دون حصيلتها التى استحققت من تاريخ التنازل لحولها في ملكية مصلحة الطرق والكبارى باعتبارها من ثمار السندات وملحقاتها .

بالخص المتوى :

ان الحجز المودع من مصلحة الضرائب في ابريل سنة ١٩٦٢ على ما لدى البنك لشركة السيارات المتحدة من اموال ، لا يشمل السندات التى انتقلت ملكيتها الى مصلحة الطرق والكبارى في تاريخ سابق على تاريخ توقيع هذا الحجز . ومن ثم فلا وجه للتزام القائم بين كل من مصلحة الطرق والكبارى ومصلحة الضرائب بخصوص السندات المذكورة ، ولا محل

لما يثار في شأن أى من هاتين الجهتين تعتبر صاحبة الحق في هذه السندات بما لها من أولوية في التنفيذ عليها ، اذ الثابت مما تقدم أن مصلحة الطرق والكبارى هي - صاحبة الحق في تلك السندات ، منذ أن تملكها بتنازل الشركة عنها في مارس سنة ١٩٥٧ .

أما فيما يتعلق بحصيلة كوبونات السندات المشار إليها ، فإن حجز مصلحة الضرائب سالف الذكر يشمل منها ما هو مستحق للشركة المذكورة في الفترة السابقة على تاريخ انتقال ملكية هذه السندات الى مصلحة الطرق والكبارى في مارس سنة ١٩٥٧ ، اذ أن تنازل الشركة المنسوبة عنه ، لم يتضمن سوى السندات ذاتها ، بقيمتها الاسمية فحسب ، ومقدارها ١٤٢٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى استتزل بالفعل من الاتاوات المتأخرة على الشركة . أما حصيلة الكوبونات المستحقة بعد ذلك التاريخ ، فباعتبارها من ثمار السندات وملحقاتها ، تكون مستحقة لمصلحة الطرق والكبارى ، ولا يشملها الحجز ، شأنها في ذلك شأن السندات ذاتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مصلحة الطرق والكبارى هي صاحبة الحق في سندات قرض الانتاج (المحول) المشار إليها ، منذ أن تنازلت لها شركة السيارات المتحدة عنها في مارس سنة ١٩٥٧ . وإن الحجز الموقع من مصلحة الضرائب في أبريل سنة ١٩٦٢ لا يشمل هذه السندات ، كما لا يشمل حصيلة كوبوناتها المستحقة بعد مارس سنة ١٩٥٧ ، وإن كان يشمل ما هو مستحق من هذه الحصيلة قبل هذا التاريخ الاخير .

(ملك ١٢٦/٢/٣٢ - جلسة ١٩٦٥/١٢/١) .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ بالتجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها مما استحق على مولى محافظات بور سعيد والإسماعيلية وسيناء والبحر الاحمر - يلزم لانطباق احكام هذا القانون تحقق شروط ثلاثة هي أن تكون الضرائب والرسوم قد استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ والا يكون قد تم تحصيلها حتى تاريخ العمل به وأن يكون المدين بالضريبة والرسوم من مولى إحدى هذه المحافظات - اتخاذ

اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير لا يعتبر تحصيلاً لهذه المستحقات في مفهوم ذلك القانون - اساس ذلك انه وان كان يترتب على الحجز اعتبار المال المحجوز تحت يد القضاء فيصبح محبوساً لمصلحة الحاجز الا انه لا يترتب عليه خروج هذا المال من ملكية المدين اى فقده - طالما انه لم تؤد المبالغ المحجوز بها لمدوب الحاجز او لم تودع خزانة الجهة الادارية ، لا يعتبر قد تم تحصيلها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ بالتجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها مما استحق على مولى محافظات بور سعيد ... على أن يتجاوز عما لم يحصل من كافة أنواع الضرائب والرسوم التي استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ على مولى محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والبحر الاحمر . ونصت المادة ٢ منه على أن يعمل به من تاريخ نشره حيث نشر في الجريدة الرسمية في ١٣ اغسطس سنة ١٩٧٣ العدد ٣ ومفاد ذلك أنه يلزم لانطباق أحكام هذا القانون بحقق شروط ثلاثة وهي أن تكون الضرائب والرسوم قد استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ والا يكون قد تم تحصيلها حتى تاريخ العمل به وأن يكون المدين بالضريبة أو الرسم من مولى إحدى محافظات بور سعيد والاسماعيلية أو السويس أو سيناء أو البحر الاحمر ، ومن ثم تمتى تحققت هذه الشروط فإنه يتجاوز عن الضرائب والرسوم المشار إليها وذلك بغض النظر عن نوع هذه الضرائب أو الرسوم ، وسواء كانت ضرائب تركات ورسوم ايلولة أو ضرائب ايراد عام أو ارباح تجارية اذ أن النص من الاطلاق والشمول بحيث يتسع لمخلولة ليشملها جميعاً وبغض النظر عما اذا كانت قد استحققت في تاريخ سابق على ٥ يولية سنة ١٩٦٧ أو استحققت بعده طالما لم ينشأ هذا الاستحقاق بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ والحكمة في ذلك واضحة هي التخفيف عن كاهل أولئك الذين ارهقته ظروف العدوان واثرت في انشطتهم ومواردهم وهذه الحكمة متحققة حتى ولو كان الاستحقاق قد نشأ قبل ٥ يولية سنة ١٩٦٧ اعتداداً بما آلت اليه احوالهم ومقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم كنتيجة لهذه الحرب .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فإنه يتجاوز عما لم يحصل من ضريبة التركات، ورسم ايلولة وضريبتى الارباح التجارية والايراد العام من الورثة المذكورين ولا يغير من هذا النظر اتخاذ اجراءات.

حجز ما للبهدين لدى الغير تحت يد محافظة بور سعيد على مبلغ التعويض المستحق لهم عن نزع ملكية العقار رقم ٧٢ المملوك لهم للبنفعة العامة باعتبار ما تم من اجراءات الحجز المتقدمة لا يعتبر تحصيلاً لهذه المستحقات في مفهوم ذلك القانون اذ انه ليس من شأنها اخراج المال المحجوز من ملك المحجوز عليه أو ادخاله في ملك الحاجزة وهي مصلحة الضرائب في هذا المقام فمن المعلوم في فقه المرافعات انه وان كان يترتب على الحجز اعتبار المال المحجوز تحت يد القضاء فيصبح محبوساً لمصلحة الحاجز الا انه لا يترتب عليه هذا المال من ملكية المدين اى فقده للمكينة بهذه المثابة فطالما انه لم تؤد المبالغ المحجوز بها لندوب الحاجز او لم تودع خزانة الجهة الادارية الحاجزة لا تعتبر قد تم تحصيلها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ على الضرائب والرسوم المستحقة قبل ٥ يونية سنة ١٩٦٧ وان ما تم من اجراءات حجز ما للبهدين لدى الغير في الحالة المعروضة لا يعتبر تحصيلاً لهذه الرسوم في مجال تطبيقه .

(ملف ١٩٧/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) .

الفصل الثاني

الحجز على مرتبات الموظفين ومعاشاتهم ومكافآتهم

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ - نصها على عدم جواز توقيع الحجز على مستحقات الموظفين الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ... - المقصود بمباراة نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص - يشمل القرار الصادر من المحكمة بالحق او اثبات ما اتفق عليه الخصوم بمحضر الجلسة .

ملخص الفتوى :

ان الفترة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافآتهم او حوالتها الا في احوال خاصة ، معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « لا يجوز اجراء خصم او توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف او للعامل منبأ كان او عسكريا بصفة مرتب او اجر او راتب اضافى او حق في صندوق ادخار او معاش او مكافأة او اى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف او العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته او لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة او بصفة بدل سفر او اغتراب او بدل تمثيل او ثمن مهدة شخصية وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة » .

وان المقصود بمباراة « نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص » الواردة في نص الفترة سالفة الذكر ، هو النفقة المقررة من المحكمة المختصة بدماوى النفقة سواء كان ذلك بحكم صادر في خصومة قضائية بالمعنى الضيق اى في منازعة بين الطرفين المتداعيين ، او كان بقرار باتبات او الحاق ما اتفق

عليه الخصوم بحضر الجلسة طبقا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على أن « للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة في أية حال تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم . فإذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاقي المكتوب بحضر الجلسة واثبت محتواه فيه ويكون لمحضر الجلسة في الحالين قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الاحكام » .

وأن الحكم الصادر في خصومة والقرار الصادر باثبات أو الحاق ما اتفق عليه الخصوم بحضر الجلسة يعتبر في الحالين من السندات التنفيذية التي يجوز التنفيذ بمقتضاها طبقا للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه .

كما أن المادة ١٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « تختم صورة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب بعد أن يذيلها بالصيغة التنفيذية ، ولا تسلم الا للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ولا تسلم له الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه » .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يصح التنفيذ على مرتب العايل الخاضع لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بمقتضى محضر الصلح في دعوى النفقة المصدق عليه من المحكمة المختصة وفي حالة التزام تكون الاولوية لدين النفقة .

(ملف ٣١/٢/٢٩ - جلسة ١٩٧٠/١/٢١) .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائثها الا في احوال خاصة - النيون التي يجوز الحجز بها على مرتب الموظف الحكومى في هذا النص وردت على سبيل الحصر ومن بينها « النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص » - المقصود بالنفقة شرعا النفقة باتواعها

«الثلاثة وبذل الفرش والغطاء وأجر الخادم - رسوم الإدعوى لا تعد من قبيل النفقة - أتعاب المحاماة لم تعد من حق المحكوم لها بالنفقة طبقاً لنص المادة ١٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - يترتب على ذلك عدم جواز الحجز على مرتب الموظف وفاء لرسوم الدعوى وأتعاب المحاماة المحكوم بها في دعوى النفقة .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الاولى من المادة ١٩ من لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٠٧ تنص على انه « اذا كان المدين المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته أو معاشه في الاحوال المنصوص عليها في القانون . ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم المصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك » .

أما الاحوال المنصوص عليها في القانون والتي يجوز فيها الحجز على الجزء الجائز حجزه من ماهيته فقد وردت في المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها الا في احوال خاصة ؛ المعدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ثم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ وتنص على انه « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى العامل مدنياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو تأمين مستحق طبقاً لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ الا بمقدار الربع ، وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهد شخصية ، وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة ، ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيها لا يجاوز ربع الباقي بعد الجزء الجائز الحجز عليه طبقاً لما تقدم لاداء ما يكون مطلوباً للهيئات المذكورة أو الجمعيات التعاونية أو المحال التجارية وقد وردت الديون التي يجوز الحجز بها على

مرتب الموظف الحكومى فى هذا النص على سبيل الحصر ومن بينها « النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص » .

ومن حيث أنه النص المشار اليه قد جاء استثناء من الاصل العام المنصوص عليه فى المادة ٢٣٤ من القانون المدنى التى تقضى بأن « أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه » مما يفاده أن الذمة المالية تضمن بجميع عناصرها الوفاء بأى دين وبكل دين . ون ثم لا يجوز التوسع فى تفسير نص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه اذ أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث أن المقصود بالنفقة شرعا بالنفقة بأنواعها الثلاثة وبذل العرش والغطاء وأجر الخادم فلا تمتد الى مصاريف الدعوى من أتعاب او رسوم .

هذا ولم تعد أتعاب المحاماة من حق المحكوم لها بالنفقة اذ تنص المادة ١٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على أن « تؤول الى مالية النقابة أتعاب المحاماة المحكوم بها فى جميع القضايا وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم أفلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتقيد رسوم التنفيذ بها طلبا لحساب الخزائنة حتى يتم تحصيلها مع الأتعاب . فإذا تعذر تحصيل تلك الرسوم رجع بها الى النقابة . وتخصص من الأتعاب نسبة قدرها ٥ ٪ لأفلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التى يضعها وزير العدل بقرار منه » .

وترتبيا على كل ما تقدم لا يشمل الحجز الموقع من المحكوم لها بالنفقة أتعاب المحاماة لانها ليست دائنة بها كما لا يشمل رسوم الدعوى طالما لا تعد من قبيل النفقة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز الحجز على مرتب العميد / وفاء للمصروفات وأتعاب المحاماة المحكوم بها فى دعوى النفقة المرفوعة من مطلقته .

(ملف ٢٢٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١/٢١) .

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها إلا في أحوال خاصة — تكيف المبالغ التي تصرف للمجندين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة أو تعويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة — اعتبارها في حكم المرتب في مفهوم القانون المذكور — اثر ذلك عدم جواز الحجز عليها إلا في الحدود التي بينها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة تعويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة تنص على أن « يصرف للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة المقدر لتعيينهم الدرجات أو الفئات السابعة أو الثامنة أو التاسعة اعانة أو تعويض اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٨ يحدد كالاتى :

(أ) بالنسبة للعاملين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها اعانة بنسبة ٥٠٪ من المرتب الاصلى وقت التجنيد وذلك خصبا على ميزانيات الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تجنيدهم .

(ب) بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وذوى المهن الحرة تعويض بنسبة ٥٠٪ من أول مربوط درجة تعيين مثله في الحكومة أو القطاع العام وتتحمل الميزانية العامة للدولة قيمة هذا التعويض .

وتنص المادة الثانية على أن « الاعانة أو التعويض الشهري المنصوص عليه في المادة السابقة روعى في تحديدها الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ » .

وتنص المادة الثالثة على أن « تستحق الاعانة من تاريخ صدور القرار بتعيين العامل المجهل في الوحدات الادارية التي عين بها لن يجند من ذوى المؤهلات المشار اليها بالمادة الاولى قبل تعيينه في وظيفة ويعتبر وجوده في الخدمة العسكرية في ذلك التاريخ اقرارا باستلامه العمل » .

وتنص المادة الرابعة على أن « يسرى على هذه الاعانة أو التعويض كل ما يؤثر في الراتب العسكري من الاستقطاعات المترتبة على العقوبات العسكرية والانضباطية بأنواعها » .

وتنص المادة الخامسة على أن « تصرف هذه الاعانة أو التعويض بالإضافة الى ما يصرف للمجنّد من رواتب وتعويضات عسكرية أخرى بالقوات المسلحة » .

ومن حيث أن بماد هذه النصوص أن المشرع قد اعتبر الاعانة أو التعويض الذى يصرف للمجندين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة في حكم المرتب اذ نص على أنه قد روعى في تصديده خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين، كما نص على أن هذه الاعانة أو التعويض تسرى عليها ما يسرى على الراتب العسكري من استقطاعات مترتبة على العقوبات العسكرية ، كذلك نص على أن هذه الاعانة أو التعويض تصرف بالإضافة الى ما يصرف للمجنّد من رواتب عسكرية أخرى بالقوات المسلحة ، يؤكد ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر أورد في ديباجته مجموعة القوانين والقرارات الخاصة بالتوظيف ، فإشار الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن الحكمة التى دمت المشرع الى النص على صرف اعانة أو تعويض للمجندين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة هى عدم حرمان المجند كاملا من الراتب أو الدخل الذى كان يحصل عليه قبل تجنيده حتى لا تضار أسرته التى كان يعولها خلال فترة التجنيد بأن تفقد المورد المالى الذى كانت تعول عليه في معيشتها . وهذه الاعتبارات تتطلب حماية ما يحصل عليه المجند من اعانة أو تعويض

طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه أسوة بالمرتبات
فترسرى عليه أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٦٢ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين
والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوآلتها الا فى أحوال خاصة .

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٤٣ لسنة
١٩٦٢ ينص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى على أنه « لا يجوز إجراء
خضم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح
العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات
العامة للموظف أو العامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو
راتب أضافى فى صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه
المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص
أو لاداء ما يكون مطلوبيا لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق
بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة
أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند
التزام تكون الاولوية لدين النفقة » .

ومن حيث أنه لذلك فإنه يجوز تنفيذ أحكام النفقة فى الحدود التى
بينتها المادة المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاعانة أو التعويض الذى
يصرف للمجند بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ ياخذ
حكم المرتب فى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين
والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوآلتها الا فى أحوال خاصة .

(ملف ٣٤/١/٢٥ — جلسة ١٠/٩/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على
مرتبات الموظفين — تعديله بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ الذى أجاز

الخصم من راتب الموظف أو ما في حكمه دون حاجة الى استصدار حكم قضائي - ذلك مشروط بان يكون حق الحكومة مدلولاً عليه حتى يتوفر ركن السبب في القرار الإداري ..

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم كان ينص في مادته الاولى على أنه « لا يجوز توقيع الحجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة .. للموظف أو المستخدم الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق باداء وظيفته ... » والحكمة التي يستهدفها المشرع بهذا النص هي تأمين الموظف على رزقه ، بحيث لا يجوز الحجز على راتبه أو معاشه أو غيرها من المبالغ المستحقة له في ذمة الحكومة الا وفاء لنوعين من الديون دون سواها ، اولهما دين النفقة المحكوم بها من الجهة المختصة ، والثاني الدين الذي يستحق في ذمة الموظف لسبب يتعلق باداء وظيفته ، على أن لا يزيد ما يحجز من المبالغ المستحقة للموظف على الربع . ولا شك أن تأمين الموظف على رزقه على هذا النحو يستتبع اطمئنانه في عمله وحسن ادائه له . وقد استقر القضاء الإداري في مصر على وجوب استصدار حكم قضائي بالمبالغ المستحقة للحكومة في ذمة الموظف ، حتى يمكن الحجز بها على ربع المبالغ المستحقة له في ذمتها ، بحيث لا يجوز الخصم من راتبه مباشرة دون الحصول على هذا الحكم . وقد لوحظ أن التجاء الحكومة في جميع الحالات الى القضاء للحصول على حكم ضد الموظف بالمبالغ المستحقة في ذمته يقتضى إجراءات مطولة ، كما ينتهى الامر غالباً بالزام الموظف بمصروفات التقاضى . لهذا رأى تعديل نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، بحيث يكون للحكومة حق الخصم مباشرة من المبالغ المستحقة للموظف دون حاجة الى استصدار حكم أو اتخاذ أى إجراء قضائي - وقد صدر بهذا التعديل القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ الذى تنص المادة الاولى منه على ما يأتى:

« لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ... للموظف أو للمستخدم ... الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون

مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم لسبب يتعلق بإداء وظيفته «
وبهذا أصبح الخصم من راتب الموظف أو معاشه أو ما في حكمهما جزاء ،
وفاء للدين سألقة الذكر وفي الحدود المتسار إليها ، دون حاجة الى
استصدار حكم ضد الموظف بالمبالغ المستحقة للحكومة في ذمته . على أن
ذلك لا يعنى جواز الخصم لمجرد الادعاء باستحقاق مبالغ في ذمة الموظف
أو قيام شبهة في هذا الصدد ، بل يجب أن تقوم على ذلك دلائل جديفة ،
من حكم تاديبى ، أو تحقيق ادارى صحيح ، أو اقرار صريح من الموظف
بمديونية بهذه المبالغ ، حتى يتوافر ركن السبب في القرار الادارى الذى
يصدر بالخصم من راتب الموظف أو معاشه أو ما في حكمهما وفاء لدين متبقى
للحكومة في ذمته .

(فتوى ٧١٦ فى ١٥/١١/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

**قيام المصالح الحكومية بالخصم من مرتبات الموظفين وفاء لالتزاماتهم
قبل المحال التجارية — حوالة تتمعد باتفاق بين الموظف والمحل وقبول
المصلحة — ليس للموظف أن يستقل بانهاثها بأرادته المفردة .**

ملخص الفتوى :

ان الخصم الذى تجريه المصالح الحكومية من مرتبات موظفيها وفاء
لالتزاماتها قبل المحال التجارية انها يتم على سبيل الحوالة دون الوكالة ،
ذلك أن المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ قد نصت صراحة في
مقرتها الثانية على أن هذا الخصم انها يتم على سبيل الحوالة . ولعل فكرة
الوكالة هذه تبدو صحيحة في حالة واحدة متعلقة بتصويل المرتبات الى
البنوك ، ففى هذه الحالة فقط ، والتي لم يرد بشأنها نص خاص في القانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ يمكن أن تعرض مسألة الوكالة ، وفق ما ارتأه في
هذا الشأن قسم الرأى المجتمع في فتواه الرقمية ٥٦/٤/٨٦ — ٩٢ . أما
ما عدا ذلك فهو محكوم بالنصوص الواردة في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .
وقد بين القانون المدنى أحكام الحوالة فنصت المادة ٣١٥ منه على أن « تتم
حوالة الدين باتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين » ، كما نصت
المادة ٣١٦ على أن « لا تكون الحوالة نافذة في حق الدائن الا اذا اقرها » .

ومقتضى هذين النصين انه يلزم لصحة حوالة الدين ان تقع بين المدين وبين شخص آخر يقبل وفاء الدين عنه كما يلزم لنفاذها في حق الدائن أن يصدر اقرار منه بقبولها ، ولم يخرج القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ عن هذه الاحكام في مجموعها ، اذ شرطت الفقرة الثانية من المادة الاولى لصحة الحوالة ان يصدر بها اقرار كتابي من الموظف أو المستخدم ، وأن تقبلها الجهة التابعة لها المحيل أو التي تتولى الصرف .

فاذا كان الثابت ان الاتفاق تم بين المحل التجارى والموظف بمقتضى الاقرار الصادر منه على حوالة جزء محدد من راتبه وفاء للاقتساط المستحقة للمحل التجارى ، وقد قبلت المصلحة ذلك ، تيسيرا على الموظفين ، وتحقيقا لاهداف القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، وقامت فعلا بخصم هذه الاقتساط من مرتبات موظفيها لحساب تلك المحال التجارية ، فان شروط صحة ونفاذ الحوالة تكون متوافرة ، ومتى تم عقد الحوالة على هذا النحو باتفاق أطرافها الثلاثة ، فانه لا يجوز للموظف أن يستقل بانهاؤها برادته المنفردة بعد اذ تعلق بها حق المحل التجارى .

(فتوى ٤٥٠ في ١٩٥٦/٧/١) .

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

لا يجوز خصم الاقتساط المدرسية وثن الملابس واقساط التامين وثن مبيعات الحكومة المستحقة على موظفي الحكومة من مرتباتهم ولا من اجورهم او معاشهم أو مكافآتهم أو غيرها مما نص عليه في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ يقضى بعدم جواز التنازل أو توثيق الحجز على جميع المبالغ التي يستحق دفعها من الحكومة ومجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية كمعاش أو مكافآت رنت أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو أجرة أو مرتب أو حق في صندوق التوفير أو مرتب اضافى الا لنفع ما يكون مطلوباً للحكومة أو المصالح المذكورة من الموظف أو المستخدم لسبب يتعلق بإداء وظيفته أو نفقة محكوم بها من

جهة الاختصاص وفي هذه الحالة لا يزيد ما يحجز عليه على ربع المبالغ المستحقة .

وان التنازل عن المرتب كله او بعضه لاداء دين آخر غير هذين النوعين المذكورين على سبيل الحصر باطل قاتونا . وهو بطلان من النظام العام لا يجوز الاتفاق على عكسه .

وان ثمة الملابس التى يشتريها الموظفون والمستخدمون من المحلات التجارية لا يدخل فى نطاق الديون التى يجوز الحجز من أجلها أو التنازل وفاء لها كما لا يدخل فى نطاقها الرسوم المقررة على الطلبة اذ انها ليست مستحقة على أولياء أمور الموظفين لسبب وظائفهم .

وان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ قد نص فى المادة الثانية منه على شمول حكم عدم جواز الحجز أو التنازل المبالغ التى تدفع الى الارامل والايتام والى غيرهم من المستحقين كمعاش أو مكافأة أو حصة فى صندوق التوفير أو اعانة أو غير ذلك من المرتبات الشبيهة وكذلك كل رصيد من مبالغ لا يجوز التنازل عنها أو الحجز عليها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ولذلك فانه لا يجوز خصم الديون السابق الاشارة اليها من مرتبات موظفى الحكومة ومستخدميها ولا من أجورهم أو معاشهم أو مكافآتهم أو غيرها مما نص عليه فى ذلك القانون ولا مما يستحق للارامل والايتام وغيرهم من هذه المبالغ سواء ما يتقرر لهم مباشرة أو ما يكون مستحقا للموظف أو المستخدم حال حياته ثم يؤول الى ورثته نتيجة لوفاة .

وكذلك فيما يتعلق بشن مبيعات الحكومة والاقساط المستحقة لشركة التأمين فان الراى فيها لا يختلف عنه فى الحالتين السابقتين وانه لا يجوز خصمها استنادا الى الاسباب السالف ذكرها .

(متموى ٣/٦/٨٦ - ١٧٢ فى ١٩٤٩/٦/٧) .

تعليق :

«لغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالها الا في احوال خاصة المعدل بالقانونين رقمى ٦٤ لسنة ١٩٧٣ و ٢٠ لسنة ١٩٧٥ وأصبح مثل هذا الحجز المنوه عنه في الفتوى جائزا . فقد نصت المادة ١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ على انه : « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى العامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو اجر أو راتب اضافى أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو تأمين مستحقة طبقا لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ الإبتدأ الربع ، وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بإداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تقييل أو ثمن عهده شخصية وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة (قانون ٦٤ لسنة ١٩٧٣) .

ومع ذلك تجوز الحوالة بالنسبة لهذه المبالغ دون الحجز عليها وفاء لاقساط التأمين على الحياة كما تكون الحوالة فيها جائزة فيها لا يجاوز ربع الباقي بعد الجزء الجائز الحجز عليه طبقا لحكم الفقرة الاولى لاداء ما يكون مطلوبا للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها في البيع بالاجل للعاملين ثمنا لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية لهم أو ما يستحق على أى منهم من رسوم ومصروفات دراسية أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون أو ناد للموظفين أو للعامل أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون أو للوفاء بالتقروض التى تمنحها هذه الهيئات أو اقتساط الاكتتاب في أسهم الشركات المنشأة طبقا للقانون أو بالاجرة المستحقة عن الاماكن المؤجرة للعاملين والملوكة لاي من الجهات المشار اليها في الفقرة الاولى ويشترط لصحة الحوالة ان يصدر بها اقرار مكتوب من العامل وان تقبلها الجهة التابع لها المحيل أو التى تتولى الصرف (قانون ٢٠ لسنة ١٩٧٥) .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

نفقة الزوجة والاولاد . عدم جواز توقيع الحجز بالنفقة على المعاش الا في حدود الربع طبقا للمادة ١ من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ — الاصل الا يمتد هذا الحكم الى ما بعد الوفاة ، اثر ذلك ، اعتبار متجدد النفقة ديناً يصرف من متجدد المعاش او المرتب دون التقيد بحد ما . القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ينص على عدم اعتبار متجدد المعاش او المرتب تركه ، لا يسرى هذا الحكم على ما وقع من وفيات قبل العمل به . .

ملخص الفتوى :

انه فيها يتعلق بصرف متجدد النفقة المستحقة للسيدة المذكورة وأبنتها بمقتضى الحكم الصادر لصالحها ، فانه ولئن كانت المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافآتهم أو حوالتها الا في احوال خاصة — معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ — تنص على انه « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة ... بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ ، الا فيما لا يجاوز الربع ، وذلك لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ... » الا ان مجال تطبيق الحماية الواردة في النص المشار اليه ، يكون حال حياة الموظف ، ولا يمتد الى ما بعد وفاته ، فكافة مستحقاته — ومنها المرتب أو المعاش — تعتبر تركه يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها طبقا للقواعد العامة ، ذلك أن الغرض الذى تغياه الشارع من هذا النص ، هو حماية الموظف فقط ماذا مات انحصرت عنه هذه الحماية . كما وأن ما ورد في النص المشار اليه هو استثناء من القاعدة العامة التى تقضى بأن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه ، ومن ثم فانه ينبغى عدم التوسع فى تطبيقه .

ولما كانت القاعدة الاصولية هى الا تركه الا بعد سداد الديون ، وكان متجدد النفقة المستحق للسيدة المذكورة وأبنتها يعتبر ديناً لها قبل مورثها المذكور ، ومن ثم فانه يتعين صرف هذا المتجدد لها بالكامل من متجدد المعاش المستحق لمورثها ، وذلك دون تقيد بحد ما .

ولا يجوز الاحتجاج بالمادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ التى تنص على أن « يصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المشار

اليها في المادتين ١ ، ٢ ما يكون قد تجدد من مبالغ استحققت للمتوفى قبل وفاته ، ولم تصرف اليه خلال حياته ، ولا تعتبر تلك المبالغ تركة « ، ذلك ان هذا القانون لا يسرى الا على ما وقع من وفيات منذ العمل به في اول يناير سنة ١٩٦٢ ولا يستفيد ورثة المتوفين قبل العمل به من احكامه ولما كان الحكم بموت المفقود المذكور قد صدر في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦١ — اى قبل العمل بالقانون المشار اليه — ومن ثم فان هذا القانون لا يسرى في خصوص هذه الحالة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : يتعين ربط المعاش المقرر قانونا لزوجة وابنة المرحوم اعتبارا من الحكم بوفاته في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦١ .

ثانيا : صرف متجدد المعاش المستحق للسيد المذكور عن مدة غيبته ، اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٦ الى تاريخ الحكم باعتباره ميتا في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦١ .

ثالثا : صرف كامل متجدد النفقة المستحق للسيدة المذكورة وأبنتها ، من متجدد المعاش المشار اليه ، دون التقيد بحدود الربع .

(ملف ٨٦/٤/٣٣١ — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) .

قاعدة رقم (١١٥)

الجدد :

ان عائلة الموظف المتوفى تستمد الحق في المعاش او المكافاة من القانون مباشرة لا بانتقال الحق اليها من عائلها ومن ثم لا يجوز الحجز على هذا المعاش او تلك المكافاة وفاء لدين على الموظف ولو كان هذا الدين مستحقا للحكومة بسبب يتعلق باداء الوظيفة فيما عدا الحالتين الاستثنائيتين المنصوص عليهما في المادتين ٥٦ و٥٧ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأى مجتمعاً هذا الموضوع بجلستييه المنعقدتين في ٢٦

من فبراير سنة ١٩٥٠ و٢٦ من مارس سنة ١٩٥٠ وتبين له أن المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ تنص على أن المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصالحها والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرات كمعاش أو مكافأة رفعت أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو الماهية أو أجرة ... الخ . لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لوفاء بما يكون مطلوباً للحكومة أو المصالح المذكورة من الموظف بسبب يتعلق بإداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص وفي هاتين الحالتين لا يزيد ما يحجز على ربع المعاش أو المكافأة أو المرتب ... الخ .

ثم نصت المادة الثانية على أن حكم المادة السابقة يشمل المبالغ التي تصرف للارامل والايتام أو غيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة أو غيرها .

والحكم الوارد في هاتين المادتين استثناء من القاعدة العامة التي تقتضى بأن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه فينبقى عدم التوسع في هذا الاستثناء وقصره على الغرض المقصود منه وهو عدم جواز الحجز على المرتب والمعاش وغيرها مما نص عليه في هذا القانون الا للسببين المذكورين وبالتقيد المنصوص عليه فيه .

ولا يستقيم القول أن المشرع في المادة الثانية قد خرج على قاعدة أخرى من القواعد العامة في القانون وهي قاعدة أنه لا يجوز التفتيز وفاء لدين الا على أموال المدين اذ أن حكمة التشريع في المادة الثانية هي الرفق بعائلة الذي سبقت له خدمة الحكومة والمحافظة على كرامتهم وتأمينهم على ما يدفع اليهم وقت احتياجهم .

وقد قسم قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في المادة ١٢ منه المعاشات الى ستة انواع منها المعاشات والمكافآت الممنوحة الى عائلات من يتولى من أصحاب المعاشات أو الموظفين أو المستخدمين ونص في المادة ٢٦ على أنه اذا توفي صاحب المعاش يكون للاشخاص المذكورين في هذه المادة الحق في معاش بالنسب الآتية ... الخ . ونص في المادة ٢٧ على أنه اذا توفي موظف أو مستخدم وهو في الخدمة وكانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر يستحق الاشخاص المذكورين في المادة السابقة الانصبه المنوّه عنها في تلك المادة من المعاش الذي كان يستحقه الموظف أو المستخدم فيما لو رقت من الخدمة بسبب الفاء الوظيفية في يوم وفاته .

ثم بينت المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ اقارب المتوفى الذين لا يستحقون معاشا والاحكام الخاصة بقطع المعاش .

ويتبين من هذه الاحكام بوضوح ان معاش عائلة الموظف المتوفى انما تستحقه من القانون مباشرة لا بطريق الميراث عن الموظف .

يؤكد ذلك ان قانون المعاشات قد وضع قواعد لتوزيع المعاش لا تتفق مع قواعد الميراث كما حرم بعض الورثة من المعاش ووضع قواعد خاصة بقطع المعاش لا تستقيم قانونا مع القول بان المعاش موروث عن المتوفى .

كما يؤكد ايضا ان قانون المعاشات نص في المادة ٥٦ على ان كل موظف او مستخدم او صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر او اختلاس اموال الحكومة او رشوة او تزوير في اوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش او المكافاة وفي هذه الحالة اذا كان هناك اشخاص يستحقون معاشا او مكافاة عند وفاة الموظف او المستخدم او صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش او المكافاة الذى كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم فاذا كان الموظف او المستخدم او صاحب المعاش المحكوم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة مدينا للحكومة من جراء ارتكابه الافعال المكونة للجريمة يخضع من المعاش او المكافاة الممنوحة للمستحقين عنه جزء حتى وفاء الدين ولا يجوز في حال من الاحوال ان يتجاوز هذا الاستقطاع ربع المعاش او المكافاة .

وقد ورد مثل هذا الحكم ايضا في المادة ٥٧ بالنسبة الى الموظف المحكوم عليه تاديبيا بسقوط الحق في المعاش او المكافاة .

ويستفاد من هاتين المادتين امران :

الاول - ان عائلة الموظف او صاحب المعاش تستحق معاشا رغم سقوطه عن الموظف او صاحب المعاش نفسه مما ينتقى معه القول بان المعاش ينتقل من الموظف الى عائلته .

الثانى - ان المشرع وضع حكما خاصا باجازه خصم الدين المستحق للحكومة بسبب الافعال المكونة للجريمة التى من أجلها سقط حق الموظف في المعاش او المكافاة المستحقة للعائلة مما يدل على ان المشرع منصفاً اذ الامتناع من القاعدة العامة التى تقضى بأنه لا يجوز التنفيذ الا على اموال

المدین نص على ذلك صراحة وقیده بأن يكون المبلغ مستحقاً للحکومة بمن جراء ارتکاب الموظف للامعال المکونة للجريمة التي حوكم من أجلها وحکم علیه فيها أما فی غیر هذه الحالة فان القاعدة العامة تسرى فلا يجوز التنفيذ على معاش عائلة الموظف .

(فتوى ١٠٧ فی ١٩٥٠/٤/٦) .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

ان الحجز على بدل السفر ومصاريف الانتقال المستحقة للموظفين والمستخدمين جائز وفاء لای دين وبأى مقدار .

ملخص الفتوى :

الاصل ان اموال المدین جميعها ضامنة للوفاء بديونه وأن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ اذ قرر عدم جواز توقيع الحجز على المبالغ المستحقة للموظف او المستحقة كمرتب او معاش او مكافأة أو غير ذلك مما ذكر على سبيل الحصر فی ذلك القانون قد جاء باستثناء من الاصل فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ولما كان بدل السفر ومصاريف الانتقال لا تعتبر مرتباً اضافياً ولا شبيهاً بالمرتب بل هى مبالغ تردها الحكومة للموظف مقابل ما أنفقته بالفعل فى سبيل القيام بالمهمة الموكولة اليه فهى على هذا الوضع دين عادى يجوز الحجز عليه طبقاً للقواعد العامة .

ولا يؤثر على هذا الرأى ما نص عليه فى المادة ١٤ من الفصل الاول من اللائحة المالية للميزانية والحسابات من عدم جواز الحجز على هذه المبالغ اطلاقاً لان هذه اللائحة لم يصدر بها قانون .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان الحجز على بدل السفر ومصاريف الانتقال المستحقة للموظفين والمستخدمين جائز وفاء لای دين وبأى مقدار .

(فتوى ٣٤٥ فی ١٩٥٠/١٠/٣٠) .

تعليق :

اصبح لا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصرفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة او اى رصيد من هذه المبالغ . (المادة ٢ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ الذى القى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

يزول اثر الحجز تحت يد الحكومة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ما لم يكن الحاجز قد اتخذ خلال هذه المدة اجراء مانعا من السقوط .

ملخص الفتوى :

لا تعتبر مصاريف الانتقال مرتبات اضافية بل هى مبالغ ترددها الحكومة للموظف مقابل ما انفقته بالفعل في سبيل القيام بمهام وظيفته فهى على هذا الوضع دين عادى يجوز الحجز عليه طبقا للقواعد العامة كما وأن المادة ٤٣٩ من قانون المرافعات القديم تنص في شطرها الاخير على انه اذا لم يكن في ذمة المحجوز لديه شئ للمدين المحجوز على ماله او لم يحصل نزاع فيما اقره فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التى تستحق عليه بعد مضى ستة أشهر من يوم تقريره . ويستفاد من هذا النص ان ميعاد الستة أشهر التى لا يؤثر الحجز على المبالغ المستحقة بعد انقضائها انها يبدأ من تاريخ التقرير وما في الذمة فاذا لم يحصل بقى اثر الحجز قائما بالنسبة الى جميع المبالغ التى تستحق للحجوز عليه لدى المحجوز لديه خلال الخمسة عشرة سنة التالية على تاريخ الحجز ثم يسقط بعدها الحجز طبقا للقواعد العامة .

اما الحكم الوارد في المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات الجديد الذى يقضى بأن الحجز الواقع تحت يد احدى المصالح الحكومية لا يكون له اثر الا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه ما لم يكن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة باستيفاء الحجز فانه لا يطبق الا من تاريخ العمل بالقانون (١٩٤٩/١٠/١٥) ولا يرتد حكمه الى الماضى كما أن المادة ٥٧٤ من قانون

المرافعات الجديد تنص على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه ما لم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة باستيفاء الحجز فإن لم يحصل هذا الاعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز كأن لم يكن مهما كانت الاجراءات أو الاتفاقات أو الاحكام التي تكون قد تمت أو صدرت في شأنه ولا تبدأ مدة الثلاث السنوات المذكورة بالنسبة الى خزانة المحكة الا من تاريخ ايداع المبالغ المحجوز عليها .

ويتعين البحث في أثر هذا الحكم على الحجز القائمة عند العمل بقانون المرافعات الجديد . فبالرجوع الى الفقرة رابعا من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية نجد أنها تنص على أن تسرى المواعيد التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به وجاء مثل هذا الحكم في الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات « لا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط الا من تاريخ العمل بالقانون السدى استحدثها » .

اما المادة الاولى من ذلك القانون فتتضمن النص على أن تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها .

ويستثنى من ذلك القوانين المعللة للمواعيد متى كان قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ولا بداء الرأي في هذا الموضوع يتعين بادية ذى بدء البت فيها. اذا كان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٤ هـ سالفة الذكر هو ميعاد مستحدث يسرى من تاريخ العمل بالقانون الجديد فيعتبر الحجز في الحالة المعروضة كأن لم يكن بضى ثلاث سنوات من ذلك التاريخ أم هو ميعاد معطل من خمس عشرة سنة الى ثلاث سنوات فلا يكون له أثر على المواعيد التي بدأت قبل العمل بالقانون الجديد وفقا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المشار اليه .

وبالرغم من الخلاف القائم بين الفقهاء حول التمييز بين التقادم وميعاد السقوط فإن هناك أحوالا لا يتفق الفريقان على أنها ليست أحوال تقادم ومنها قواعد المرافعات التي تفرض مدة معينة لانجاز عمل أو اعلان ورقة اذ المقصود بهذه القواعد أنها هو تحريك الاجراءات وانجازها فهذه الاحوال ليست من التقادم المسقط الذي من شأنه أن يتخلص شخص

من دعوى أو من حق معلق بالذمة . وعلى ذلك لا تعتبر مدد تقادم مسقط الا تلك التي يترتب على مضيقها سقوط الحق ذاته من ذمة صاحبه . ومن ثم فان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات الجديد يعتبر ميعاد سقوط اذ لا يترتب عليه سقوط حق الدائن في ذاته بل مجرد زوال اثر الحجز كاجراء من اجراءات التنفيذ بالحق .

واذا كان من المقرر ان مدة الخمس عشرة سنة التي كان اثر الحجز يزول بعدها في ظل قانون المرافعات القديم هي مدة تقادم مسقط تأسيساً على ان الحق ذاته يسقط بمضي المدة الطويلة طبقاً لاحكام القانون المدني فان قانون المرافعات الجديد اذ يتضمن ميعاداً يزول بعد اثر الحجز الموقع تحت يد المصالح الحكومية ولا يسقط به الحق ذاته انها ياتي بميعاد سقوط مستحدث يسرى من تاريخ العمل بالقانون الجديد تطبيقاً لحكم البند رابعا من المادة الرابعة من قانون الاصدار والفترة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات .

لذلك انتهى قسم الراى مجتمعا الى ان الحجز الموقعة تحت يد الحكومة ضد موظف بها يزول اثرها بمضي ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ما لم يكن الحاجز قد اتخذ خلال هذه المدة اجراءاً مانعاً من السقوط مما نص عليه في المادة ٥٣٤ مرافعات .

(فتوى ٥٥٦ في ١٩/١١/١٩٥٢) .

الفصل الثالث

الحجز الإداري

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

حجز إداري — إجراءاته — لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية —
القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ان إجراءات الحجز والبيع الإداري كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعدو أن تكون نظاما خاصا وضعه الشارع لتحصيل المستحقات التي للحكومة في ذمة الأفراد ، رامي فيه التبسيط والسرعة وقلة النفقات مستبدلا إياه بنظام قانون المرافعات للاعتبارات المذكورة ، يقطع في ذلك نص المادة ٥٧ من القانون السالف الذكر التي تقضي بأنه فيما عدا ما نص عليه فيه تسري جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام القانون المشار إليه ، مما تتخذها الجهات الحكومية المختصة من إجراءات في هذا الخصوص تطبيقا للقانون المذكور أو ما تأثيره من منازعات مع ذوي الشأن في هذا النطاق لا يعتبر — والحالة هذه — من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المقصود من القرار الإداري .

(طعن ٤٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢) .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

قرارات توقيع الحجز الإداري ليست من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المقصود بالقرار الإداري — القضاء الإداري لا يختص بالدعوى التي ترفع بصفة أصلية بالطعن على هذه القرارات .

ملخص الحكم :

إذا كان المستقر فقها وقضاء ان القرارات التى تصدر بتوقيع الحجز الادارى ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود من القرار الادارى وبالتالي فان القضاء الادارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة اصلية بالطعن على هذه القرارات الا ان الوضع يختلف اختلافا جوهريا اذا اثيرت المنازعة فى صحة او بطلان الحجز باعتبارها طلبا تبعا للطلب الاصلى بأصل الحق او بالدين الذى يستوفى باتباع اجراءات الحجز الادارى .

(طعن ١١٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠) .

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى — حول مندوب الحاجز سلطة تأجيل البيع لاسباب جدية — استئثار صورية المزايد بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل اليه المزايد — سبب جدى يوجب تأجيل البيع — اتمام البيع رغم ذلك يعد انتهاجا اداريا — لا يبقى مندوب الحاجز بعيدا عن المسئولية — استناده الى صدور امر رئيسه بتنفيذ البيع .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى والقوانين المتعلقة له قد نص فى المادة ١٤ منه على ان « لمندوب الحاجز تأجيل البيع لاسباب جدية وكلما أجل البيع اثبت بأصل المحضر وبصورته .. سبب التأجيل والميعاد الجديد .. وبهذا يكون المشرع قد ناط بمندوب الحاجز سلطة تقدير ملائمة اتمام بيع المحجوزات على هدى ما يستبينه من الظروف والملابسات التى تحيط بواقعه الحجز والبيع وخوله سلطة تأجيل البيع اذا ارتأى من الاسباب الجدية ما يبرر هذا التأجيل وأطلق يده فى تأجيل البيع لهذا السبب لاي عدد من المرات على ما هو مستفاد من عبارة النص حين تقرر بانه كلما أجل مندوب الحاجز البيع اثبت بأصل محضر الحجز وصورته سبب التأجيل والميعاد الجديد . وقد

استهدف المشرع من ذلك كفالة حقوق ذوى الشأن والوصول بالمحجوزات الى اعلائهن يتحقق به صالح الخزانة العامة ومما لا شك فيه ان استئجار صورية مزاد البيع بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل اليه المزاد من الاسباب الجدية التى توجب تأجيل البيع لاتخاذ الاجراءات المناسبة لاتاحة الفرصة الكفيلة ببيع المحجوزات بالثمن المعقول .

ان المدعى بوصفه مأمور الحجز الذى قام بالاشراف على بيع المحجوزات وقد أرسى المزاد على زوجة مستاجر الفندق بمبلغ ٥٠٠ جنيه وهذا الثمن على ما يبين من الاوراق لا يتناسب مع قيمة المحجوزات التى تتبثل فى منقولات وحق ايجار فندق معروف بالقاهرة مكون من أربع شقق وابجاره الشهرى ١١٥ جنيها ومما يزيد الربيه فى مناسبة هذا الثمن وفى جدية المزاد ان البيع رسى على زوجة مستاجر الفندق التى يعرفها المدعى شخصا على ما هو ثابت من التحقيق ، وفى مزاد ضيق النطاق اكتفى فيه بالنشر فى مكان البيع دون النشر فى الصحف اليومية وذلك بالرغم من اهمية المحجوزات وقيمة الدين المحجوز من اجله والتى كانت تستتبع ان يكون البيع بعد النشر فى الصحف اليومية اعمالا للرخصة التى خولتها المادة ١٤ من القانون المذكور لاتاحة الفرصة لأكبر عدد من المتزايدين للاشتراك فيه بدلا من قصره فى الحدود الضيقة التى تم فيها بسبب الاكتفاء بالنشر . بلصق اعلانه فى مكان البيع ولقد كان من شأن هذه الملبسات التى تثير شكوك فى مجرى المزاد وانه يسير لصالح مستاجر الفندق وليس حقوق الدولة وفى مناسبة الثمن الذى وصل اليه المزاد وتعتبر بهذه المثابة اسبابا جدية . كان يتعين معها على المدعى حرصا على حقوق الخزانة العامة ورعاية للامانة المكلف بها ان يبادر الى تأجيل البيع ويعرض الامر على رؤسائه ويتدارس معهم فيما يتعين اتخاذه من اجراءات حرصا على حقوق مصلحة الضرائب .

ومن حيث ان المدعى وقد تنكب الطريق السوى وأرسى المزاد على زوجة مستاجر الفندق بالثمن البخس المشار اليه فانه يكون قد اخلل بما تفرضه عليه واجبات وظيفته من وجوب مراعاة الدقة فى العمل والحرص فى ادائه على وجه يكلل حقوق الخزانة العامة وذوى الشأن ولا غناء فيما أبداه المدعى من انه اتم البيع تنفيذا لتأشير رئيسه اليه بالبيع ذلك انه بوصفه مندوب الحاجز والمشرع على اجراء البيع منوط به قانونا سلطة تقدير ملائمة المضى فى البيع وتأجيله اذا توافرت الاسباب

الجدية لذلك . ومن ثم فانه اذا ما تقامس في ممارسة هذا الاختصاص وقع تحت طائلة العقاب ولا يجديهِ اذن القاء تبعة مسئوليته على رؤسائه في هذا الشأن . وبالإضافة الى ذلك فان الاعفاء من المسئولية استنادا الى امر الرئيس مشروط ، وفقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي وقعت المخالفة في ظله بأن يثبت العايل أن المخالفة كانت تنفيذا لامر مكتوب بذلك صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الحجز الإداري على أموال رقابة الصحفيين لاقتضاء بمبالغ مستحقة عليها كتمويض حدثا عن تلف بأحد الأماكن المملوكة للدولة والمؤجرة للرقابة - عدم جواز هذا الحجز - أساسه عدم تضمن القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري نصا يجيز توقيع الحجز استيفاء لمثل هذه المبالغ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري تنص على أنه « يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإداري المبينة في هذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية في مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفي الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون .

- (أ) الضرائب والائتوات والرسوم بجميع أنواعها .
- (ب) المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .
- (ج) المصروفات التي تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين .
- (د) الغرامات المستحقة للحكومة قانونا .
- (هـ) إجراءات أملاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بأملكها العامة سواء في ذلك ما كان يعتد أو مستغلا بطرق الخفية .

(و) ائمان أطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها .

(ز) المبالغ المختلطة من الاموال العامة .

(ج) ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف بصفتها ناظرا أو حارسا من ايجارات أو احكار أو ائمان استبدال للاعيان التى تدبرها الوزارة .

(ط) المبالغ المستحقة للبنوك التى تساهم الحكومة فى رأس مالها بما يزيد على النصف .

(ي) المبالغ الاخرى التى نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الادارى .

ويبين من هذا النص أن المشرع حدد مستحقات الدولة أو الحكومة (أو الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى) التى يجوز توقيع الحجز الادارى استيفاء لها ، وقد ورد هذا التحديد على سبيل الحصر ومن ثم فلا يجوز توقيع الحجز الادارى لهذه المستحقات وحدها .

ومن حيث أن وزارة الاسكان — بوصفها نائبة عن ادارة الاموال المستردة — تستند فى مطالبتها نقابة الصحفيين باصلاح الضرر الذى أصاب الشقة المؤجرة للنقابة الى خطأ هذه النقابة . ولما كان مطلوب الوزارة فى هذه الحالة ليس من بين الحالات التى يجوز فيها توقيع الحجز الادارى .

لذلك لا يجوز لوزارة الاسكان توقيع الحجز الادارى استيفاء لمبلغ التعويض المطلوب من نقابة الصحفيين على النحو المشار اليه ولها أن تتخذ لاستيفاء هذا المبلغ اجراءات الحجز المقررة فى قانون المرافعات .

وغنى عن البيان أن الفقرة (هـ) من المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر وان اجازت للدولة بوصفها مؤجرا لملكها الخاصة توقيع الحجز الادارى الا أنها قصرت توقيع هذا الحجز على الاجارات المستحقة للدولة دون اية مبالغ اخرى مستحقة للمؤجر كتعويض أو نحوه .

(مئوى ٣٣٤ فى ٣/٤/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

توقيع الإدارة حجزاً على مستحقات الشركة المتعاقدة معها استيفاء لما قدرته من تعويضات قبلها ، وخصباً من مستحقاتها لديها - اجراء صحيح ما دام قد استند الى شرط العقد واحكام لائحة المخازن والمشتريات - التجهاء الإدارة الى القضاء بعد ذلك طالبة الحكم بمستحقاتها قبل الشركة حسباً للنزاع في المستقبل فيما قدرته من تعويض - لا يعتبر نزولاً منها عن الحجز ولا يؤدي الى عدم الاعتماد به .

ملخص الحكم :

انه وان كان الحكم المطعون فيه قد اصاب اذ قرر ان الحجز الذي اوقعته الوزارة قد وقع بالتطبيق للشروط التي تماقتت عليها مع الشركة ولاحكام لائحة المخازن والمشتريات ، فتكون الوزارة قد استعملت حتماً الممنوح لها في تقدير تعويضات قبل الشركة وخصبها من مستحقاتها . الا ان هذا الحكم قد اخطأ في تاويل القانون وتطبيقه اذ قرر ان الوزارة قد نزلت عن هذا الحق نزولاً صريحاً بالتجاهل الى القضاء واقامتها الدعوى الفرعية طالبة الحكم بمستحقاتها قبل الشركة ، ذلك ان هذا الفهم لا يستقيم مع تمسك الوزارة بالحجز في مذكرتها التي وجهت فيها هذه الدعوى الى الشركة ، وهي الدعوى الفرعية التي لم تقصد بها الوزارة الا ان تحسم النزاع في المستقبل فيما قدرته من تعويض ، ومن ثم فانه ما كان يصح القضاء بعدم الاعتماد بالحجز على هذا الاساس .

٢٢٢

(طعن ٢١٥٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٩)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

الترخيص بتسيير خط السير المنتظم لنقل الركاب بين دمياط وراس البر - استيفاء المبالغ المستحقة للهيئة العامة لشئون النقل المالي الداخلي على المرخص له - الاصل طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ان اجراءات الحجز الإداري تتخذ ضد المدين وعلى

الاموال المملوكة له لا على اموال الغير - المادة ٢٠ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحه الداخلية المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ - نصها على ان للهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلى فيما يختص بتحصيل جميع الرسوم والأتاوات المقررة بهذا القانون حق الامتياز على ايراد المراكب في أية يد كانت وعلى المركب ذاته اذا لم يكف ايراده للوفاء بالمستحق من تلك الرسوم والأتاوات - بالنسبة لغير ذلك من مطلوبات الهيئة المذكورة قبل المرخص له فيجوز اتخاذ اجراءات الحجز الادارى وفاء لها على ما يكون مملوكا له شخصيا .

ملخص الفتوى :

بالنسبة لجواز توقيع الحجز الادارى على الوحدات المستخدمة في الخط والثابتة في الترخيص لاستيفاء المبالغ المستحقة على المرخص له السيد و قدرها ٧٦٣١ جنيها منها مبلغ ٤٠٧٥ جنيها باقى المستحق من الاتاوة حتى نهاية الترخيص في سنة ١٩٦٩ ومبلغ ٢٧٦٤ جنيها نفقات أجور أفراد طاقم الرصاص الهلال ٩٣٠ سك من تاريخ الاستيلاء عليه حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ بخلاف ما يستجد ومبلغ ٨٠٠ جنيه مصاريف ادارة الخط على نفقة المرخص له السابق لعام ١٩٦١ فانه ولئن كان الاصل ان اجراءات الحجز الادارى طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى انها تتخذ ضد المدين وعلى الاموال المملوكة له لا على اموال الغير الا انه لما كانت المادة ٢٠ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « للهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلى ولجالس المحافظات أو المدن فيما يختص بتحصيل جميع الرسوم والأتاوات المقررة بهذا القانون حق الامتياز على ايراد المراكب في أية يد كانت وعلى المركب ذاته اذا لم يكف ايراده للوفاء بالمستحق من تلك الرسوم والأتاوات وتستوفى هذه المبالغ قبل أى حق ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية ، فان مقتضى هذا النص جواز الحجز اداريا على المراكب موضوع الترخيص اذا لم تكف ايراداتها للوفاء بما يكون مطلوبا للهيئة من رسوم أو أتاوات مستحقة وفقا لاحكام القانون سالف الذكر . اما عدا ذلك من مبالغ أخرى مستحقة للهيئة قبل المرخص له مما ليس رسوما أو أتاوات يفرضها القانون سالف الذكر فانه لما كان الثابت من الاوراق ومن الترخيص ذاته ان هذه الوحدات غير مملوكة للمرخص له وليس في الاوراق الواردة والمرفقة بالملف ما يدل على ان مالكى هذه

الوحدات قد ضمنوا المرخص له في الوفاء بالتزاماته الاخرى او قبلوا ان تكون الوحدات المملوكة لهم ضامنة لها فان الحجز الادارى على الوحدات المملوكة لغير المرخص له يكون غير جائز بالنسبة لهذه المبالغ وحدها ما لم يكن تحت يد الهيئة أوراق تلزم مالكي هذه الوحدات لضمان مستحقات الهيئة لدى المرخص له .

وينبنى على ذلك ان الحجز الادارى على هذه الوحدات جائز لاستيفاء الاتاوات المستحقة قبل المرخص له عن المدة السابقة على سحب العمل منه اما الاتاوات المستحقة بعد سحب العمل منه وحتى نهاية الترخيص فان الاستحقاق مرتبط بوجودها وعندما ينتج الفصل في الدعوى المرفوعة منه بطلب انتهاء العقد ووجود النزاع في الاستحقاق يمنع من اتخاذ اجراءات تنفيذية بالحجز الادارى وفاء لها الى ان يفصل في الدعوى سالفة الذكر .

اما بالنسبة لغير ذلك من مطلوبات الهيئة قبل المرخص له فيمكن اتخاذ اجراءات الحجز الادارى وفاء لها على ما يكون مملوكا له شخصا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

اولا : عدم ملازمة ابداء الراى في مدى الاثر القانونى لقرار مجلس مدينة رأس البر المشار اليه لارتباطه بالدعوى المرفوعة من المرخص له السيد بطلب الغاء العقد والتي لم يفصل فيها بعد .

ثانيا : جواز اتخاذ اجراءات الحجز الادارى على الوحدات المبينة في الترخيص الصادر للسيد لاستيفاء ما يكون مطلوبا منه من اتاوات او رسوم مستحقة عن المدة اللاحقة لذلك حتى نهاية الترخيص ضمان استحقاقها مرتبط بنتيجة الفصل في الدعوى المشار اليها .

ثالثا : عدم جواز اتخاذ اجراءات الحجز الادارى على الوحدات سالفة الذكر غير المملوكة للمرخص له لاستيفاء ما يكون مطلوبا منه عدا الرسوم والاتاوات السابقة على سحب العمل منه ما لم يكن تحت يد الهيئة أوراق تلزم مالكي هذه الوحدات بضمان مطلوبات الهيئة من المرخص له .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

المادتان ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري — نصهما على توحيد إجراءات البيع وميعاد وتوزيع الثمن بين الحاجزين عند تعددهم — اعتبارهما من الأحكام العامة في إجراءات التنفيذ رغم ورودهما في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين — اثر ذلك — سريانها على حالة التنفيذ على العقار — تراحم مصلحتين حكوميتين على التنفيذ على عقارات مدين مشترك لهما — تساوى المصلحتين في ترتيب حق امتيازهما على المبلغ المتحصل من بيع هذه العقارات — اعتباره في درجة امتياز المبالغ المستحقة للخرانة العامة — أساس ذلك — مثال بالنسبة لتراحم مصلحة الضرائب ومصلحة المصايد .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري في المادة ٢٥ منه على انه عند تعدد الحجز الاداري توحيد إجراءات البيع وميعاده ، وتنص المادة ٢٦ على أن تخصم المصروفات ويودع الباقي خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها . وهاتان المادتان وأن وردتا في الفصل الاول الخاص بحجز المنقول لدى المدين ، الا ان ما تضمنته من توحيد الإجراءات وتوزيع الثمن بين الحاجزين يعتبر من الاحكام العامة التي تسرى في حالة التنفيذ على العقار، لانه لم يرد نص في هذه الحالة الاخيرة يخالف تلك الاحكام العامة ، كما لم يرد نص يختص الحاجز الاول بسبق في استيفاء حقه قبل الحاجز التالي ، ما دام حق الحاجز الاول ليس حقا ممتازا يسبق به حق الحاجز التالي . ومن ثم فلا يكون لمصلحة المصايد — اذا سبقت الى حجز عقارات السيد المعروضة حالته — سبق في استيفاء حقتها من ثمن تلك العقارات قبل مصلحة الضرائب التي حجزت عليها بعدها .

ولما كانت المادة ١١٣٩ من القانون المدني تنص على ان المبالغ المستحقة للخرانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والوامر الصادرة في هذا الشأن . فان ما تستحقه مصلحة الضرائب من ضريبة الارباح

التجارية على نشاط الممول المشار اليه وما تستحقه مصلحة المصايد من ايجار منطقة الصيد التي جرى فيها هذا النشاط ، يكون لكليهما امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة في هاتين المصلحتين العامتين . ولا يفيد ورود الضرائب في النص قيل سائر حقوق الخزانة سبقت في الامتياز بل هو يقتصر على مطلق العطف بغير ترتيب بين الحقوق المعطوفة ، كما لا يوجد نص في قانون الضرائب ولا سواء يقدم امتياز الضرائب على حقوق الخزانة العامة الاخرى ، مما يتعين معه ان يوزع ثمن العقارات المبيعة بين المصلحتين بنسبة حقوقهما ، لهذا فان لكل من مصلحتي الضرائب والمصايد امتيازاً على المبلغ المتحصل من بيع العقارات المحجوزة ، ومن ثم يقسم بينهما قسمة غرماً .

(فتوى ٩٩ في ٢١/١/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

تعيين احد رجال البوليس لخفارة مال محجوز عليه اداريا لصالح الضرائب - لا يخول وزارة الداخلية المطالبة باجر عن الحراسة .

ملخص الفتوى :

ان تعيين احد رجال البوليس لخفارة مال محجوز عليه اداريا بمعرفة مصلحة الضرائب لا يخول وزارة الداخلية حق مطالبة تلك المصلحة باجر عن الحراسة طالما كان السبب المباشر والاساسي في فرضها هو منع تهريب جزء من الثروة القومية ، ذلك ان منع التهريب عمل داخل في صميم اختصاص هذه الوزارة . ولا يغير من الوضع شيئاً أن يكون من بين أغراض الحراسة تمكين مصلحة الضرائب من الحصول على مستحقاتها قبل مالك المال المحجوز ، ما دام هذا الغرض قد تحقق بمسفة تبعية للغرض الاول والاساسي بها لا يوجد معه محل لتقاضى ذلك الاجر .

(فتوى ٤١٨ في ٤/١١/١٩٥٤) .

(م ١٥ - ج ١٢)

حراسة عامة

الفصل الاول : مسائل عامة ومتنوعة

اولا : الحراسة اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط

ثانيا : اموال الحراسة اموال خاصة

ثالثا : عقد البيع الذى تبرمه الحراسة عن اراض فرضت عليها الحراسة لا ينقل اكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة

رابعا : فرض الحراسة على المنشأة التجارية

خامسا : عدم اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بمراقبة حسابات الحراسة العامة

سادسا : مصروفات الحراسة

سابعا : الاسقاط الضريبي بالنسبة للخاضعين لتدابير الحراسة

ثامنا : محلول العائلة في القرارات الصادرة بفرض الحراسة

تاسعا : احتفاظ الخاضع للحراسة بالمسكن الخاص

عاثرا : وفاة الخاضع للحراسة ونهى الحراسة على امواله

الفصل الثانى : الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين

الفصل الثالث : رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

اولا : رفع الحراسة عن الاموال والممتلكات يسرى باثر مباشر من تاريخ صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

ثانيا : التمويضات المستحقة للأشخاص الجنيين ألت أموالهم وممتلكاتهم للدولة

ثالثا : التيسيرات التي قررها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الحراسة

رابعا : تسليم الحصص الشائعة في العقارات

الفصل الرابع : تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

اولا : شرط رد المنشآت الفردية التي فرضت عليها الحراسة

ثانيا : جهاز تصفية الحراسات

الفصل الخامس : الرد العيني

الفرع الاول : رد الاراضي الزراعية التي فرضت عليها الحراسة

الفرع الثاني : التصرف في العقارات

الفصل الاول

مسائل عامة ومتنوعة

اولا : فرض الحراسة اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط الادارى :

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

فرض الحراسة على الاموال استنادا الى قانون الاحكام العرفية ونتيجة لاعلانها — هو اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط الادارى في اتصاله بالنشاط الفردى — صدور الحراسات بشتى انواعها عن هذا الاساس .

ملخص الفتوى :

ان فرض الحراسة على الاموال استنادا الى قانون الاحكام العرفية ونتيجة لاعلانها انها يعتبر في الحقيقة اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط الادارى في اتصاله بالنشاط الفردى سواء اصابته الحراسة اموال الاجانب او وقعت على اموال المواطنين — واخذا بهذه الفكرة واستنادا الى احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ في شأن الاحكام العرفية الذى النى واستعيض عنه بالقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الذى النى بدوره وحل محله القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة فرضت عدة حراسات عقب اعلان الحرب العالمية الثانية على اموال الرعايا الالمان والاطاليين واليابانيين ورعايا البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة ، كما فرضت الحراسة بمقتضى الامر رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ على اموال المعتقلين والمراقبين وذلك عقب حرب فلسطين واستمر هذا الامر ساريا الى ان استبدل به الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ — كذلك فرضت الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين بموجب الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ كما فرضت حراسات اخرى على اموال الرعايا البلجيكيين وعلى بعض المنشآت والشركات واموال بعض الافراد .

(متوى ٤٢٠ في ١٩٦٦/٤/٢٧) .

ثانيا - اموال الحراسة اموال خاصة :

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

— اعتقاد الحراسات العامة في تدبير مواردها على اقتطاع نسبة معينة من الاموال الموضوعة تحت الحراسة — تغطية اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة من هذه النسبة — اثر ذلك جميعه اعتبار اموال الحراسات اموالا خاصة — عدم وجود حاجة لاعداد ميزانية تقديرية لها على غرار الميزانية العامة للدولة او الميزانية المستقلة او الملحقة — الاكتفاء باعداد حساب ختامى يتضمن الإيرادات والمصروفات .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة السائدة في الاوامر والتشريعات المتعلقة بفرض الحراسة ان تعتمد الحراسات في تدبير مواردها على اقتطاع نسبة معينة من الاموال الموضوعة تحت الحراسة ترصد لتغطية اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة وان يحدد الوزير المختص قيمة هذه الاتعاب والمرتبات والمصروفات وشروطها ، فان اموال هذه الحراسات تعتبر اموالا خاصة ولا تكون ثمة حاجة — ازاء هذا التنظيم — الى اعداد ميزانيات تقديرية لها على غرار الميزانية العامة للدولة او الميزانيات المستقلة او الملحقة التى لا تعتبر ميزانية الحراسات مندرجة في عدادها بل يكفى في شطبها اعداد حساب ختامى يتضمن ايراداتها ومصروفاتها .

وترتبيا على ما تقدم فان الحراسات العامة لا تعمد من بين الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة والملحقة اذ ان الميزانية المستقلة هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة يختص بها بعض المصالح العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة — كما ان الميزانية الملحقة هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة تتضمن ايرادات ونفقات بعض المصالح العامة التى لا تتبع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة وكلتاها تتناول اموالا عامة شأنها في ذلك شأن الميزانية العامة للدولة بينما ليس الحال كذلك بالنسبة الى الاموال المكونة لايرادات الحراسات المذكورة .

(فتوى ٤٢٠ في ٢٧/٤/١٩٦٦)

ثالثا - عقد البيع الذى تبرمه الحراسة عن اراض فرضت عليها الحراسة لا ينقل أكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة :

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

بيع الحراسة العامة للأراضى المملوكة للأجانبى الخاضع لها الى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/١٠/٢١ - لا يمكن ان ينقل الى تلك الجمعيات أكثر مما يملكه الخاضعون للحراسة فى ذلك الحين - اذا كانت الأرض الخاضعة للحراسة او جزء منها غير مملوكة للخاضع للحراسة او مدعى ملكيتها من الغير او متنازع عليها فان ملكيتها لا تنتقل الى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى - القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ الذى أهل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى محل الجمعيات التعاونية فى العقد لم يغير فى هذا الوضع - ترديد البند السابع من هذا العقد لهذا الحكم الذى تقضى به القواعد العامة - عقد البيع المشار اليه لا يظهر الأرض المباعة من الحقوق العينية المقررة للغير ومنها حق الملكية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ على ان يحظر على الاجانب سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تلك الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية المتحدة ..

كما تنص المادة الثانية منه على ان تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والالات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها ، ولا يعتمد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام ما لم تكن صادرة الى أحد المتبعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وتقضى المادة التاسعة منه بان تختص اللجنة القضائية للإصلاح

الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون . واستثناء من احكام قانون مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالالغاء او وقف التنفيذ فى قرارات تلك اللجنة او التعويض عنها .

وواضح من استقراء نصوص هذا القانون ان المشرع قصد ان تكون اية منازعة حول ارض مملوكة لاجنبى ، ولو حسب الظاهر ، من اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى وذلك بطبيعة الحال اعتبارا من تاريخ العمل باحكام القانون المذكور فى ١٨/١/١٩٦٣ ، ومن ثم فانه اذا عن لاي شخص ان ينازع فى ملكية اجنبى لارض زراعية بعد هذا التاريخ فان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى تكون هى المختصة دون غيرها بنظر هذا النزاع والفصل فيه .

واعمالا لهذه الاحكام كان قضاء محكمة الاستئناف فى الحالة المعروضة بعدم اختصاص القضاء العادى بالنظر فى طلب السيد / . . بتثبيت ملكيته لمساحة ٥٧ ف و ١٦ ط ضمن المساحة التى احتفظ بها الاجنبى باعتبار ان هذه المنازعة متعلقة وناشئة — بحسب الوصف القانونى السليم — عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

وتأسيسا على ذلك فان قرار اللجنة القضائية فى الحالة محل البحث يكون قد صدر فيها هو من اختصاص اللجنة .

ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بان هذه الارض لم تكن مملوكة لاجنبى وانها بيعت — بموجب عقد البيع المؤرخ ٣١/١٠/١٩٥٧ الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى التى حلت محلها فى هذا العقد الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طبقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ . ذلك ان العقد المبرم بين الحراسة وبين الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى لا يمكن ان ينقل الى تلك الجمعيات اكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة فى ذلك الحين . ومن ثم فانه اذا كانت الارض الخاضعة للحراسة او جزء منها غير مملوكة للخاضع للحراسة او مدعى ملكيتها من الغير او متنازع عليها فان ملكيتها لا تنتقل الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى . ولم يغير القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ من هذا الامر

شيئا بل كان ما قرره هو حلول الهيئة العامة للإصلاح الزراعي محل الجمعيات التعاونية في العقد المذكور حلولاً قانونياً .

ولعى الرغم من أن هذه الحقيقة مستقاة من القواعد القانونية العامة فقد نص البند السابع من عقد البيع المشار إليه على أنه « من المتفق عليه أنه في حالة رفع الحراسة عن بعض الإطيان المباعة بموجب هذا العقد بسبب ثبوت التصرف فيها قبل وضعها تحت الحراسة أو بثبوت عدم خضوع مالكيها للحراسة أو لغير ذلك من الأسباب فستنزل مساحة هذه الإطيان المباعة ويستنزل ما يقابلها من الثمن . ويعهد للطرف الثاني بتسليمها إلى أصحابها وذلك بخضر استلام » .

فهذا البند قد حرص على أن يقرر حكماً متفقاً مع القواعد العامة . وهو أن الحراسة لا تباع - وهي لا تملك أن تباع - إلا الإطيان الثابت ملكيتها للخاضعين للحراسة بحيث لو ثبت بعد ذلك عدم ملكيتهم لها بسبب التصرف أو لأي سبب آخر فإن عقد البيع لا يشملها بطبيعة الحال ويتعين استنزالها منه . كما يتعين استنزال قيمتها من الثمن .

والقول بغير ذلك لا يستقيم إلا إذا اعتبر أن عقد البيع المشار إليه قد طهر الأرض المباعة من الحقوق العينية المقررة للغير عليها ومنها حق الملكية ، وتلك نتيجة لا يمكن قبولها ولا افتراضها ولم تدر بخلد المشرع عند إصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ الذي اقتضت أحكامه على إحلال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي محل الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي في عقد البيع الصادر من الحراسة .

وينبني على ما تقدم أنه إذا كان عقد البيع آتف الذكر قد شمل الإطيان التي احتفظ بها الخاضع للحراسة في إقراره والتي يطالب بها السيد / في الحالة المعروضة ، فإن ذلك لا يؤدي إلى انتقال ملكية تلك الإطيان إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولا يحول بين الأخير وبين المطالبة قضاء بملكية هذه الإطيان .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم ، فإن نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ صريح في عدم جواز الطعن بالإنشاء أو وقف التنفيذ في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي .

رابعا : فرض الحراسة على المنشأة التجارية :

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

القرار الصادر بفرض الحراسة على المنشأة التجارية — تحديد نطاقه بالعناصر المادية والمعنوية التي تدخل في التعريف لهذه المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية — العناصر المادية لا تشمل العقار المملوك لصاحب المحل الموجود في هذا العقار — اساس ذلك — الطبيعة القانونية للمحل التجارى باعتباره منقولا تآبى أن يكون العقار داخلا في تكوينها وخاضعا للاحكام السارية عليها — اجراءات تملك العقار تختلف عن اجراءات تملك المحل التجارى لكل من المالكين الاحكام الخاصة المنظمة لكل منها — لا يجوز الخلط بين هاتين المالكيتين — الحراسة اذا فرضت على المنشأة لا تنصرف الى ما لا تملكه هذه المنشأة — تطبيق — العقار الذى يشغله فندق سيسيل بالاسكندرية لا يدخل في قرار الحراسة ولا يجوز التصرف فيه — القرار الصادر بالتصرف فيه منعدم وغير منتج لآى اثر — بيع الفندق لمنشأة تجارية لا يشمل سوى حق الاجارة من ماله .

ملخص الفتوى :

ان الامر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٣ قد نص على أن « تفرض الحراسة على فندق سيسيل بمدينة الاسكندرية » .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ على أن « يخول السيد / ... الحارس العام على أموال الخاضعين لاحكام قانون الطوارئ سلطة بيع المنشآت التجارية المملوكة للخاضعين للحراسة المذكورة وفقا للنموذج المرفق ..

وبين من ذلك أن الحراسة فرضت على فندق سيسيل باعتباره منشأة تجارية فندقية معروفة بهذا الاسم وذلك دون نظر الى مالكها يستوى في ذلك أن يكونوا اشخاصا طبيعيين او شخصا اعتباريا كهلها كان شكله القانونى كما أن بيعه تم استنادا الى تفويض خاص ببيع

المنشآت التجارية . وهو ما يؤكده قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٦ برقم الحراسة عن الشركات (المنشآت الموضحة بالكشفيين المرفقين له) كذلك عن أموال وممتلكات الشركات الموضحة أسماؤهم ترمين بعضها إذ ورد في الكشف الأول تحت رقم (٨) فندق سيسيل بيعت الى شركة فنادق وعليه فان مناط فرض الحراسة والبيع وكذا رفع الحراسة هو عناصر المنشأة التجارية المعروفة باسم « فندق سيسيل » بالاسكندرية وليس اشخاص مالكيها .

ومن حيث انه ولئن كان الثابت من الاوراق ان ثمة شركة تضامن بين السيد / وزوجته تكونت لمدة عشر سنوات من ١٩٤٩/١٢/١ - براسمال بمقداره ٢٤٠٠٠ جنيه - موضوعها استقلال فندق سيسيل بالاسكندرية فانه لم يرد بالاوراق ما يفيد او يثبت ان العقار (أرض ومباني) قد قدم من المالك (... ..) كحصة عينية في راسمال هذه الشركة ، وعلى العكس ورد بالاوراق ان هذا العقار قد اجر من ملكه الى شركة التضامن بايجار سنوى مقداره ٥٤٠٠ جنيه ، وهذا جائز قانونا لاستقلال شخصية الشريك عن شخصية الشركة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بتحديد العناصر المادية والمعنوية التي تدخل في التعريف القانونى للمنشأة التجارية - أيا كان مالكيها فرد او شركة وخاصة في حالة بيعها فان المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية وrehنها تنص على ان « يجب ان يحدد في عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة اى ان عقد بيع المحل التجارى يجب ان يتضمن ثمن المقومات غير المادية التى اتفق على ادخالها في العقد مثل السمعة التجارية والاسم والعنوان والاتصال بالعملاء والحق في الاجارة وحقوق الملكية الصناعية والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وكذلك ثمن كل من المهمات والبضائع » .

ومن حيث انه ولئن كان القانون لم يحدد على سبيل الحصر العناصر المادية في المحل التجارى الا ان الواضح في العقد ان هذه العناصر لا تشمل العقار المملوك لصاحب المحل التجارى الموجود في هذا العقار لخالفه ذلك لطبيعة المحل التجارى باعتباره منقولاً وهى تاتى ان يكون عقارا داخلا في تكوينها وخاضعا للاحكام السارية عليها خصوصاً وان ملكية العقارات منظمة قانوناً وتختلف اجراءات نقلها بالتسجيل عن

اجراءات تسجيل المحل التجارى ، ولا ينبغي الخلط بين هاتين المكينتين
— ملكية المحل التجارى و ملكية العقار الذى يحتويه — والاحكام المنظمة
لكل منها .

ومن حيث انه متى كان لا سبيل لادخال العقار فى مضمون قرار
فرض الحراسة أو التفويض بالبيع . فان تصرف الحراسة فى العقار
بالبيع على النحو السابق يكون قد تضمن اعتداء على الملكية الخاصة
للعقار يتجاوز لسلطاتها واختصاصاتها المحددة على سبيل الحصر ،
مكائنها نفسها فى الحالة الماثلة سلطة أخرى لفرض حراسة
مبتدأة لم صريحة سابقة ، ومتى تعدت الحراسة المهمة المنوطة
بها كانت وتصرفاتها منعقدة وغير منتجة لاثارها سواء من ناحية
الاموال أو الاشخاص ..

وفضلا عما تقدم فان التأميم أو الحراسة اذا ما فرضت على
المنشأة لا يمكن أن تنصرف إلى مالا تملكه هذه المنشأة بحجة ارتباط ما
عليها بهذه الملكية ، اذ لا يتصور أن تأميم احدى الشركات ... المؤجر
لها ولكنه ينصرف فقط على حق الايجار وقد سبق للجمعية العمومية أن
أكدت هذا المعنى بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٨/٣/٢٢ الذى انتهى الى
سحة قرار لجنة التقييم الخاصة باحدى المطاحن المؤممة .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان العقار الذى يشغله فندق سيسيل
بالاسكندرية لا يدخل فى قرار الحراسة ، ومن ثم فان بيع الفندق كمنشأة
تجارية لا يشمل سوى حق الاجارة فى ماله السيد مما يتعين معه
اعادة ملكية العقار الى صاحبه .

من أجل ذلك أُنْتهت الجمعية العمومية الى ورود البيع المشار اليه
على المنشأة التجارية الفندقية وحدها دون العقار الذى تشغله .

(ملف ٣٦/٣/٣٠ — جلسة ١٩٧٩/٢/٧) .

(وبذات المعنى ملف ٢٥/٢/١٨ — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢) .

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

شمول عقد بيع المنشأة التجارية لجميع أصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول - بيع صحيح منتج لاثاره - ومنها نقل الملكية اثر ذلك - عدم جواز استرداد العقار القائم عليه المنشأة التجارية .

ملخص الفتوى :

وحاصل الوثائق - حسبما جاء بكتابكم - ان الحراسة قد فرضت بالامر رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ على اموال وممتلكات السيد / ... الذي كان يملك مسرح سيد درويش (محد على سابقه) الكائن بطريق الحرية بالاسكندرية ، وبناء على امر رئيس المجلس التنفيذي رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بتحويل الحارس سلطة بيع هذا المسرح الى هيئة الاذاعة تحرر عقد بيع بين الحارس العام وهذه الهيئة ونص في البند الاول منه على ان يشمل البيع جميع اصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول . كما نص بالبند الثاني منه على ان يحدد ثمن البيع بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة مستشار بالاستشارات وقد حددت اللجنة مبلغ ٧٧٨٥٠ ر. ١٥٠ جنيه للارض والمبرات والمباني والالف جنيه لللاث وثم قدر الخصوم بمبلغ ١٠٣٩٠ ر. ٢١ جنيه وبذلك اصبح الثمن الاجمالى مساويا لمبلغ ٧٨٨٤٠ ر. ٢١ جنيه .

وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢١ طلب السيد / وكيل ورثة الخاضع للحراسة بصفته استرداد ارض ومباني هذا المسرح تأسيسا على ان بيع المسرح كمنشأة تجارية لا يشملها . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/١٣ تقدم بطلب آخر ارفقي به صورة حكم صادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤١ قضائية بجلسة ١٩٧٥/١١/١٩ يؤيد به طلبه حيث خلصت المحكمة في هذا الحكم الى ان العقار الذى يستغل فيه المتجر لا يعتبر عنصرا فيه ولو كان بملوكا للباك نفسه ويصح بهذا الوصف ان يكون محلا للملكية مستقلة عن العقار القائم به . ومن ثم انتهى الى ان بيع هذا المسرح كمنشأة تجارية لا يمكن ان ينسحب الى العقار نفسه اى الارض والمباني وان ملكية هذا العقار لا تنتقل الى الغير الا بعقد بيع مسجل .

ويعرض هذا الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة المالية بمجلس

الدولة رأت - بكتابها رقم ١١/١١٦٧ - ببطان عقد بيع المنشأة المذكورة استنادا الى ان هذا البيع لم يرد فيه أى تقدير أو أى قيمة للعناصر المحتوية للمحل التجارى والتي بدونها لا يكون محلا للتصرف فى منشأة تجارة بالمعنى القانونى خاصة وان البائع لم يفوض الا فى بيع منشأة تجارية وان المشتري يشتري المبيع باعتبار صفته هذه وان السراى الراجع فى الفقه يقرر ان العناصر المادية فى المحل التجارى لا تشمل العقار الكائن به المحل ولو كان مملوك لصاحبه ، وعلى ذلك فان ملكية ورثة المرحوم للارض والمباني هى ملكية مستقلة عن ملكيتهم للمسرح كمنشأة تجارية كائنة داخل هذه العقارات وان المنشأة لا تشمل العقار ، ولا ينبغى الخلط بين هاتين الملكيتين والاحكام المنظمة لكل منهما . هذا الراى يتعارض مع راى الادارة القانونية بجهاز التصفية بالحراسة العامة حيث انتهى الى عدم احقية هؤلاء الورثة فى استرداد العقار القائم به المسرح استنادا الى ان بيع هذا المسرح يتناول فى شق منه العقار أى الارض والمباني وفى شق آخر المقومات المادية والمنعوية للمنشأة التجارية ومن ثم فلم يقتصر البيع على الشق الخاص بعناصر المحل التجارى بل امتد الى العقار من ارض ومباني .

وتطلبون الراى :-

ونفيد بان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ فاستبان لها ان من الاطلاع على الاوراق ان عقد البيع المشار اليه ينص فى البند الاول منه على انه « باع الطرف الاول الى الطرف الثانى القابل لذلك منشأة مسرح سبيد درويش (محمد على سابقا) ٢٣ طريق الحرية بالاسكندرية الملوكة لورثة الخاضعة للاوبر المشار اليها ويشمل هذا البيع جميع اصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول فيما عدا ما هو موجود أو مستحق منها خارج الجمهورية العربية المتحدة .

وينص فى البند الثانى منه على ان (يتحمل الطرف الثانى بجميع مصروفات ملكية الاصول المبيعة على اختلاف انواعها كما يتحمل بمصروفات توثيق هذا العقد وبالنسبة للعقار يلتزم الطرف الاول بان يوقع الطلبات التى سوف تقدم الى مصلحة الشهر العقارى وعلى عقد البيع الرسمى .

وبين من هذين البتتين ان بيع هذا المسرح تناول فى شق منه

العقار (الأرض والمباني) وفي شق آخر المقومات المادية والمعنوية للمحل التجاري فلم يقتصر البيع على الشق الخاص بعناصر المحل التجاري بحسب بل امتد إلى العقار من أرض ومباني .

ولما كان البيع صحيحا فمن ثم فلا أحقية لورثة في استرداد العقار القائم عليه المسرح .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع إلى منحة عقد بيع المسرح في الحالة المعروضة وعدم جواز رده إلى ورثة

(ملك ١٩/٢/٣٠ - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣) .

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين ياتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو لإضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة - صدور قرار رئيس الجمهورية استنادا إلى هذا النص بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ومن بينها إحدى الشركات - بيع الحارس العام بمقتضى التفويض الصادر له من رئيس الوزراء للشركة سائلة الذكر بما يشمل جميع أصول وخصوم الحصص البيعة من عقار ويقول - بيع الشركة إلى النحو سائل البيان يتضمن نصفا لأعمالها التجارية - لا تثريب على جهة الإدارة لامتناعها عن إعادة قيد تلك الشركة في السجل التجاري .

ملخص الحكم :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة - الذي يحكم المنازعة المطارة تدعى في مادته الثالثة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض

الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أمهالاً بقصد ايتاف العمل بالانشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة » واستنادا الى هذا النص الذى يجيز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٦ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص وكان من بينها الشركة العربية لمستحضرات التجميل ونص هذا القرار فى المادة الاولى منه على أن « . . تسرى بشأن تلك الحراسة احكام الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » ونص فى المادة الثانية على أن « يتولى رئيس الوزراء الاشراف على تنفيذ احكام هذا القرار وتكون له فى سبيل ذلك السلطات المخولة للوزير بمقتضى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . ونص فى المادة الثالثة على أن « يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى ادارة هذه الاموال والممتلكات ويكون للحارس العام سلطات المدير المخصوص عليها فى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . . » وقد نظمت المادة الثانية من الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اختصاصات المدير العام وتصفية الاعمال الصناعية او التجارية وبوجه خاص أن يطلب نسخ اية شركة أو أن يوافق على هذا النسخ . كما يجوز له أن يباشر أى عمل آخر يعهد به اليه وزير المالية والاقتصاد . وبمقتضى التفويض الصادر للحارس العام بأمر رئيس الوزراء رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٥ باع الحارس العام الى شركة القاهرة لتعبئة الزجاجات ، الشركة العربية لمستحضرات التجميل بروض الفرج ويشمل هذا البيع جميع أصول وخصوم الحصص المبيعة من عقار ومنقول فيها عدا ما هو موجود أو مستحق خارج البلاد (المادة الثانية من عقد البيع المودع بملف مصلحة الشركات رقم ١٨٦ - ٢٢٠/٣ ج ١) ومن ذلك يتضح أن بيع الشركة المدعية على النحو سالفه البيان ، يضمن تصفية لاعمالها التجارية ومن ثم فلا تثيريب على جهة الادارة لامتناعها عن اعادة قيد تلك الشركة فى السجل التجارى وبالتالي يكون الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٦ القضائية قد طبق صحيح حكم القانون حين رفض الغاء القرار السلبى بالامتناع عن اعادة القيد المنكوزة ويكون الطعن الموجه الى الحكم فى هذا الخصوص قائما على غير أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢١ القضائية يقول بأن المدعى عليه الاصلى فى الدعوى رقم ٢٣٩ لسنة ٢٧ القضائية هو المدعى العام الاضطرارى الذى لم يختصم فى الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٦ القضائية فان ذلك لا يؤثر فى سلاية الحكم المطعون فيه الذى استظهر وحدة الموضوع

والسبب بين الدعويين المشار اليهما وهما طلب الشركة المدعية الفساء قرار فرض الحراسة عليها لذات المطامن والاساتيد في الدعويين ومن ثم فليس يهم وحدة الجهة الادارية المدعى عليها لان الخصومة في دعاوى الالفاء هى خصومة عينية توجه الى القرار في ذاته ويعتبر الحكم فيها بالنسبة الى المدعى صادرا في مواجهة الكافة وبذلك يكون هذا الطعن بدوره غير مستند الى اساس قانونى صحيح .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم يتعين الحكم برفض كل من الطعنين المائلين والزام الشركة الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٦٥٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) ..

خامسا : عدم الاختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات به رقابة بحسابات الحراسة العامة :

قاعدة رقم (١٣٢)

انليدا :

الجهاز المركزى للمحاسبات - عدم اختصاصه به رقابة حسابات الحراسة العامة سواء فى ظل القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ او القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ - اساس ذلك انها ليست من الجهات المحددة بالمادة ٢ من القانون. الاخير ولم يعهد اليه رئيس الجمهورية او مجلس الامة او رئيس الوزراء طبقا للمادة ٥. به مراجعة حساباتها او فحصها - للجهاز مع ذلك طلب فحص السجلات والحسابات والمستندات والاوراق الموجودة لديها للالتزام بتحقيق رقابته على الجهات الخاضعة لرقابته - اساس ذلك من المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان قانون ديوان المحاسبات الصادر به القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ قد افرد الباب الثانى منه لبيان اختصاصات الديوان وذلك فى المواد من ٤ الى ١٢ اذ نصت المادة ٤ على ان « يختص ديوان المحاسبات به رقابة

(١٦ هـ - ج ١٣)

ايرادات الدولة ومصروفاتها وتشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وحسابات المجالس المهلة للوحدات الادارية .

كما يختص بفحص ومراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة أما بطريق الاعانة أو لغرض الاستئجار وكذلك حسابات شركات المساهمة التي تشترك فيها الدولة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مالها أو تضمن لها حد أدنى من الربح أو تؤدي لها اعانات مباشرة » .

ونصت المادة ٥ على أن « يقوم السديوان أيضا بفحص ومراجعة كل حساب آخر يعهد اليه بمراجعته أو بفحصه من رئيس الجمهورية أو مجلس الامة ويبلغ رئيس الديوان ملاحظاته الى الجهة طالبة الفحص أو المراجعة » .

كما تناولت المادة ٦ اختصاصات الديوان فيما يتعلق بايرادات الدولة وبينت المادة ٨ اختصاصاته فيما يتعلق بمصروفات الدولة . كذلك أوجبت المادة ١٠ قيام الديوان بمراجعة جميع حسابات التسوية من ائانات ومهد وحسابات جارية للتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ومن أن أرقامها المقيدة في الحسابات مؤيدة بالمستندات القانونية وكذلك مراجعة حسابات السلف التي أجرتها للدولة وما يقتضيه ذلك من التثبت من توريدها أصلا ومائدة لخزانة الدولة .

وظاهر من الاحكام المتقدمة أن الحراسات العامة لا تعتبر جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة ٤ سالفة الذكر كما أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الامة يعهد الى ديوان المحاسبات بفحص أو مراجعة حساباتها — ومن ثم فإن ديوان المحاسبات لا يختص بمراقبة حسابات الحراسات أعمالا لحكم القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ .

ومن جهة أخرى فإن قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر به القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ الذي استبدلت أحكامه بأحكام قانون ديوان المحاسبات قد خصص الفصل الاول منه لبيان أهداف هذا الجهاز واختصاصاته وذلك في المواد من ١ الى ٦ — إذ نصت المادة ٢ منه على أن : « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

- (أ) الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة .
(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها .
(ج) أية جهة أخرى تقوم الدولة بامانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها .

كما نصت المادة ٢ من هذا القانون على أن « يباشر الجهاز في مجال الرقابة المالية والمحاسبية الاختصاصات التالية :

(١) مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة في ناخيتى الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات التحصيلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة .

(ب)

(ج)

(د) مراجعة جميع حسابات التسوية من امانات وعهد وحسابات جارية والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها .

(هـ)

(و)

(ز)

(ح) مراجعة الحساب الخفائى لميزانية الدولة (قطاعى الخدمات والاعمال) وكذلك الحسابات الخفائية لشركات ومنشآت القطاع العام للتعرف على حقيقة المركز المالى وفقا للبادئ الحسابية السلبية .

(ط) مراجعة تقارير مراقبى حسابات الشركات المشار اليها في هذا القانون ...

كذلك نصت المادة ٥ من القانون على أن « يختص الجهاز أيضا بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد اليه بمراجعته أو فحصه من رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة أو رئيس المجلس التنفيذى . ويبلغ رئيس الجهاز ملاحظاته الى الجهة طالبة الفحص » .
وبين من هذه النصوص أن الجهاز المركزى للمحاسبات يختص

بمباشرة المحاسبة والرقابة المالية بالنسبة الى الوحدات التي يتألف منها الجهاز الادارى للدولة ويقصد به طبقا لنص المادة الاولى من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه في ديباجة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ — وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية كما يشمل اختصاصه الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها والجهات التي تقسم الدولة باعلنتها أو ضمن حد أدنى للربح لها وكذلك الجهات التي يعهد رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة أو رئيس الوزراء الى الجهاز بمراجعة حساباتها أو فحصها — وأن المقصود بالمؤسسات العامة والهيئات العامة الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبة تلك الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة المشار اليهما في ديباجة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر .

ولما كانت الحراسات المشار اليها لا تمثل وحدة من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الادارى للدولة ولا تعتبر مؤسسة عامة أو هيئة عامة في مفهوم تطبيق احكام قانون المؤسسات العامة أو قانون الهيئات العامة اذ لم يصدر قرار جمهورى تنفيذا لحكم المادة ٣٥ من القانون الاول أو المادة ١٨ من القانون الثانى باعتبارها مؤسسة عامة أو هيئة عامة في تطبيق احكام ايها ، كما أنها لا تدخل ضمن الجهات التي تقوم الدولة باعلنتها أو بضمن حد أدنى للربح لها ولم يعهد رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة أو رئيس الوزراء الى الجهاز بمراجعة حساباتها أو فحصها ، لما كان الامر كذلك فإنه ليس للجهاز المركزى للمحاسبة ان يطلب مراجعة حساباتها الخاصة بها أو بالقاضعين لها بصفة مبتدأة لخروجها من عداد الجهات الخاضعة لرقابته .

أما اذا كانت ثمة دقاتر حسابات بها في ذلك حسابات التسوية بمن امانات وعهد وحسابات جارية موجودة باحدى الوزارات أو المصالح ومتعلقة بالحراسة واقتضت مراجعة الجهاز اياها فحص ما يتصل بها من سجلات وحسابات ومستندات وأوراق أخرى توجد لدى الحراسة فإنه يتمين على هذه الاخيرة اطلاق مندوبى الجهاز عليها تمكيناً له من أداء مهمته الرقابية ولا يجوز لها التذرع بعدم اختصاص الجهاز بمراقبة حساباتها — اذ أن الامر في هذه الحالة لا يتعلق بمباشرة الجهاز لاختصاص رقابى أصيل على حسابات الحراسة ذاتها باعتبارها من الجهات الخاضعة

لهذه الرقابة وإنما يتصل ببإشرته لاختصاصاته بالنسبة الى احدى الجهات الخاضعة أصلاً لرقابته تلك الاختصاصات التي لا تتحقق الغاية منها على الوجه الاكمل الا عن طريق فحص ما لدى الحراسة من سجلات وحسابات وأوراق أخرى يراها لازمة لإجراء رقابته على تلك الجهة وهو حق كفه قانون الجهاز يقتضى المادة ٧ منه .

لذلك لنتهى الرأى الى أن الحراسات المشار اليها لا تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وإنما للجهاز أن يطلب فحص السجلات والحسابات والمستندات والاوراق الأخرى الموجودة لدى الحراسة التى يراها لازمة لتحقيق رقابته على الجهات الخاضعة لهذه الرقابة ويتعين على الحراسة اجابته الى طلبه تمكيناً له من أداء مهمته .

(فتوى ٤٢٠ فى ٣٧/٤/١٩٦٦) .

ساسناً : مصروفات الحراسة :

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

مصروفات الحراسة — مناط استحقاقها — هو وجود مال لخاضع للحراسة يقوم الحارس على ادارته .

ملخص الفتوى :

ان مناط استحقاق مصروفات الحراسة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ التى تنضى بأن « تغطى اتعاب للحراس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الاموال الموضوعة فى الحراسة » هو وجود اموال تخضع للحراسة ويقوم الحارس بادارتها فتغطى اتعابه ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة بأخذ نسبة معينة من تلك الاموال . ولما كانت اموال الخبير الفرنسى المستحقة له عن العقد المبرم بينه وبين هيئة السد العالى المستثنى لا تخضع للحراسة تطبيقاً لقرار صدر من وزير المالية ، فمن ثم لا تستحق عليها مصاريف ادارة .

(فتوى ٨٩٩ فى ٢٤/١٢/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

عدم جواز اقتطاع نسبة ١٠٪ المقررة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الإدارة بالحراسة العامة من ثمن بيع الأراضي الزراعية والمعارات التي ألغيت عقود بيعها وردت إلى أصحابها تنفيذًا للقانون رقم ٦٩ لسنة ٧٤ الخاص بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

ملخص الفتوى :

إن هذا الاقتطاع كان يستند إلى قرار السيد نائب رئيس الجمهورية وزير الداخلية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ ثم القرار الصادر من الخارس العام برقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر بناء على نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ التي قررت أن لرئيس الوزراء أن يأذن للمدير العام للحراسة بأن يستقطع نسبة مئوية من الأموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الإدارة واناط برئيس الوزراء تحديد الشروط والأوضاع الخاصة بقواعد الاقتطاع الإداري وتبئة المكافآت والمربقات والمصروفات ، ومذكرة رئيس الوزراء في هذا الخصوص .

وبتاريخ أول أكتوبر ١٩٧٢ صدر القرار الجمهوري رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٧٢ بالغاء الجهاز الإداري للحراسة العامة ، ونص في المادة الثالثة منه على أن « يوقف سريان الاقتطاع الإداري وغيره من المصاريف الإدارية التي تتحملها الأموال التي خضعت لتدابير الحراسة » .

ولم تعد الحراسة تقوم بهذا الاستقطاع .

وبذلك انحصر النزاع في الاقتطاعات التي تمت بين صدور قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص تبين أن القانون المذكور لا يتضمن نصاً بإجازة هذا الاقتطاع ، ولا يتأتى الاستناد إلى المادة ٦ من القانون المذكور لأجراء هذا الاقتطاع إذ جرى نص المادة ٦ المذكور على

« أن تكون إدارة الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة ٢ والتصرف فيها وفقاً للشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء » ذلك لأن تحصيل الاموال من الأفراد يجب أن يكون بنص صريح من القانون حماية للذمم المالية الفردية من امتثالات السلطة الادارية وهذا المبدأ من أقدم وارسخ الاصول المقررة في النظم الديمقراطية ولا تجوز مخالفته بأى حال من الاحوال .

كما أنه ليس في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة من غرض الحراسة ما يمكن الاستناد اليه في هذا الخصم .

من أجل ذلك قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عدم مشروعية الاقتطاع المشار اليه .

(ملف ٢٧/٢/٣٠ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) .

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

عدم جواز خصم نسبة المـ ١٠٪ المقررة بقرار الحارس العام رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ لتغطية مكافاة العاملين بالحراسة ومصروفات الادارة من قيمة التعويضات المستحقة للأشخاص الذين آلت اموالهم وممتلكاتهم الى الدولة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ اساس ذلك — خلو القانون المذكور من حكم يقضى بخصم نسبة من التعويض المستحق للأشخاص المخاطبين بأحكامه عن ايلولة اموالهم للدولة — القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ حين منح رئيس الوزراء حق الاذن للحراسة بخصم نسبة مئوية لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة اشتراط أن يكون الخصم من الاموال الموضوعة تحت الحراسة — هذا القرار لا يصلح اساساً للخصم من التعويض المستحق عن الاموال التي رفعت عنها الحراسة مع ايلولتها للدولة — بلكرة الحراسة المؤرخة ١٩٦٥/٦/٧ والتي وافق عليها رئيس الوزراء تضمنت لخصم ١٠٪ من إيرادات الاموال التي آلت الى الدولة وليس من التعويضات المستحقة لآلاكها السابقين .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال

وممتلكات بعض الأشخاص — الذى عمل به — من ١٩٦٤/٣/٢٤. تاريخ نشره ينص في المادة الاولى على أن « ترفع الحراسة عن اموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لاحكام قانون الطوارئ » ، والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة. ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة » .

وينص في المادة السادسة على أن « تكون ادارة الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة ٢ والتصرف فيها وفقاً للشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الوزراء » .

وينص في المادة السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .

ويتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ نشر بالجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة الاولى على أن « يطبق في شأن الأشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه القواعد الآتية :

.... (٤) الاموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة يعوض عنها صاحبها وفقاً لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هي صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنواتج التصفية ... » .

وينص هذا القرار في مادته الثانية على أنه « لرئيس الوزراء أن ياذن للمدير العام بأن يستقطع نسبة مئوية من الاموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة » .

ويحدد رئيس الوزراء منه الشروط والاوضاع الخاصة بقواعد الاقتطاع الادارى وقيمة المكافآت والمرتبات والمصروفات » .

وفي اكتوبر سنة ١٩٦٤ اصدر مدير عام الاموال التى آلت الى الدولة

القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ الذى نص فى مادته الثانية على أن « يكون حساب نسبة الاقتطاع الإدارى فيما يتعلق بأموال وممتلكات من يخضعون لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الوجه الآتى :

(١) تخصم نسبة الاقتطاع الإدارى على اجمالى قيمة الاصول للخاضعين لاحكام القانون المشار اليه بما فى ذلك كل مال بيع بيعا اختياريا بواسطة الحراسة العامة مقابل ثمن نقدى ، او بيع جبرا بالتأهيم مقابل ضمانات على الدولة ، او مابقى من تلك الاصول دون بيع فال الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ويتم خصم تلك النسبة فى جميع الاحوال قبل استئزال قيمة الخصوم ايا كان نوعها » .

وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٨ - أصدر الحارس العام القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الذى نص على ما يأتى :

١ - تقطع فى كل سنة مالية للمنشآت التجارية والصناعية نسبة ١٠ ٪ .

٢ - فى حالة تصفية المنشآت تقطع ١٠ ٪ من صالى المبالغ الناشئة عن تمام التصفية .

٣ - تقطع ١٠ ٪ من اجمالى الاقتساط المحصلة من ثمن بيع المنشآت

٤ - تقطع ١٠ ٪ من اجمالى ما يتم تحصيله من الديون والودائع . ومن فوائد الديون

ومن ايرادات كوبونات الاوراق المالية وكذلك من ايرادات الاموال التى آلت الى الدولة .

٥ - تقطع ١٠ ٪ من ثمن بيع كافة الاموال والممتلكات الاخرى التى آلت الى الدولة ... » .

ولقد استند هذا القرار الى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ كما استند الى مذكرة الحراسة العامة رقم ٢٦٧ المؤرخة ١٩٦٥/٦/٧ بشأن خصم نسبة مئوية طبقا للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ التى وافق عليها رئيس الوزراء حسبها جاء بكتاب السيد المستشار

القانونى لرئيس الوزراء رقم ٤٤٥٩ فى ١٩٦٥/٦/٧ ، وكانت مذكرة الحراسة العامة قد اقترحت خصم نسبة ١٠٪ من إيرادات الاموال والممتلكات التى آلت الى الدولة لمواجهة المصروفات اللازمة لادارتها .

ومن حيث انه باستقراء نصوص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يبين انها تتضمن ثلاثة أحكام أساسية وموضوعية - يرفع أولها الحراسة عن اموال الاشخاص المخاطبين بأحكامه - وينقل الثانى ملكية تلك الاموال الى الدولة ويعوض الثالث ملاكها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل ، كما تضمنت نصوص هذا القانون حكمين اجرائيين الاول يخول رئيس الوزراء سلطة اصدار قرار بقواعد وشروط ادارة تلك الاموال بعد ايلولتها الى الدولة - والثانى يمنح رئيس الجمهورية مكنة الاستفتاء من أحكام القانون ، ومن ثم فان نصوص هذا القانون لم تضمن حكما يقضى بخصم نسبة من التعويض المستحق للاشخاص المخاطبين بأحكامه عن ايلولة أموالهم الى الدولة .

ومن حيث أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد منح رئيس الوزراء الحق فى الاذن للحراسة بخصم نسبة مئوية لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة فانه لم يطلق هذا الحكم وانما قيد ، بأن يكون الخصم من الاموال الموضوعة تحت الحراسة لذلك فان هذا القرار لا يصلح أساسا للخصم من التعويض المستحق عن الاموال التى رفعت الحراسة مع ايلولتها الى الدولة لان هذا التعويض يستحق لصاحبه من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٤/٣/٢٤ .

ومن حيث أنه كما لا يوجد فى نصوص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ حكما بخصم نسبة مئوية من التعويض المشار اليه فانه لا يوجد أيضا مذكرة الحراسة رقم ٢١٧ - المؤرخة ١٩٦٥/٦/٧ - التى وافق عليها رئيس الوزراء ما يبيح للحراسة خصم هذه النسبة ، ذلك لان هذه المذكرة تضمنت خصم ١٠٪ من إيرادات الاموال التى آلت الى الدولة وليس من التعويضات المستحقة للملاك السابقين ، فالخصم الذى يمكن أن يتم بناء على هذه المذكرة انها يستقطع من الإيرادات التى تغلها اموال مملوكة للدولة وبالتالي فان التعويضات المستحقة للاشخاص تخرج من نطاقه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن قرار الحارس العام رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٥ يخصم نسبة ١٠٪ والصادر استنادا الى المفكرة رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليها لا يمكن أن ينصرف الى التعويضات موضع البحث ، كما وأن نصوص هذا القرار ناطقة بأن هذه النسبة انما تخصم من أموال ناتجة من أعمال الإدارة وليس من رأس المال ذاته .

ومتقضى ذلك أن هذا القرار لا يصلح سنداً لخصم نسبة ١٠ ٪ من قيمة التعويضات أو من قيمة رأس المال عند تقدير التعويض المستحق عنه .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ — الصادر من مدير عام الأموال بالحراسة العامة والذي نص في مادته الثانية على خصم ١٠٪ من قيمة التعويضات لا يجد له أساساً يمكن أن يبنى عليه حكمه ومن ثم لا يجوز إجراء هذا الخصم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز خصم نسبة ١٠٪ من قيمة التعويضات المستحقة للأشخاص الذين ألت أموالهم وممتلكاتهم الى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(ملف ٢٢/٢/٣ — جلسة ١٩/٤/١٩٧٨) .

سابعاً : الإسقاط الضريبي بالنسبة للخاضعين لتدابير الحراسة :

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

أن المشرع رعاية منه لأشخاص الخاضعين لتدابير الحراسة هالج في المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية حالة الإسقاط الضريبي بالنسبة لهذه الفئة وحددها بشروط وإجراءات خاصة ولفترة وقوته وفي بواعيد محددة يسقط بعدها حق الخاضع في الإسقاط — تلك المادة تتضمن تنظيم مستقل بأحكامه الخاصة لا يختلط بحالتى الإسقاط المنصوص عليهما في المادة ٩٣ بكرر ٣ من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ - لكل مادة مجال تطبيقها وشروطها الخاصة وليس ثمة ما يمنع من الاستفادة بأحكام المادتين إذا توافرت شروط تطبيقهما - نتيجة ذلك - أن تحديد صافي الذمة المالية الخاضع للحراسة يكون وفقا لتقديرات جهاز التصفية وليس بمصلحة الضرائب سلطة تقييم أو تحقيق الاصول والخصوم الثابتة أو غير الحققة بعد صدور قرار جهاز التصفية بتحديد صافي ذمة الخاضع - عدم سريان للضمان المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ خلال الفترة التي تتعلق بالاستقاط أثناء خضوع الممول لتدابير الحراسة وبالتالي فلا مجال للاخذ بمفهوم المائلة الخاضع للحراسة عند تطبيق المادة ٥١ المشار اليها - يشمل الاستقاط ضريبة كسب العمل المستحق على الممول الخاضع للحراسة دون تلك المستحقة على غيره - أساس ذلك - تطبيق - صدور التعليقات التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ متضمنه ما سلف بيانه - ليس ثمة محل إلى تعديلها في تلك الحدود باعتبارها تطبيقا سليما لحكم القانون .

ملخص الفتوى :

المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية تنص على أن « مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٣ مكرر ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسقط الضرائب المستحقة على الممول الذي خضعت امواله لتدابير الحراسة اذا كان صافي ذمته المالية بغير الضرائب المستحقة عليه مدنيا وذلك وفق تقديرات جهاز التصفية المنصوص عليه في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، واذا كان ما يستحق عليه من ضرائب يزيد على صافي ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه أسقطت عنه الضرائب المستحقة بما يوازي الزيادة ويشمل الاستقاط الضرائب الاصلية وملحقاتها وما يكون قد قضى به من غرامات أو تعويضات أو فوائد ناشئة عن عدم الوفاء بها ، ويصدر بالاستقاط قرار من مدير عام مصلحة الضرائب ، ويشترط تقديم طلب به من ذوى الشأن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يسرى حكم هذه المادة على الضرائب التي تكون قد استحققت على الممول بعد تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وفي جميع الاحوال يجوز استرداد ما يكون قد أدى من ضريبة بموجب قرارات ربط نهائي ، كما تنص المادة ٩٣ مكرر ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣

على أن « يعنى المول من الضرائب المستحقة عليه كلها أو بعضها في الأحوال الآتية :

١ - إذا ثبت إفلاسه أو توفى عن غير تركة أو عن تركة مستغرقة بالدين أو غادر البلاد بغير أن يترك أموالا بها أو إذا ثبت عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه .

٢ - إذا كان من شأن التنفيذ الجبرى أن يعوق المول عن مزاولته نشاطه » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع رعاية منه لأشخاص الخاضعين لتدابير الحراسة ، عالج في المادة ٥١ من قانون العدالة الضريبية حالة الاسقاط الضريبى بالنسبة لهذه الفئة وحددها ، بشروط وإجراءات خاصة ولفترة مؤقتة وفي مواعيد محددة يسقط بعدها حق الخاضع في الاسقاط ومن ثم فإن حكم الاسقاط الذى تضمنته تلك المادة هو تنظيم مستقل بأحكامه الخاصة ولا يختلط بحالتى الاسقاط المنصوص عليها في المادة ٩٣ مكرر ٣ المشار اليها والتي تسقط الضرائب كأصل عام في حالة عدم وجود أموال يمكن التنفيذ عليها وحالة تآثر نشاط المول بالتنفيذ الجبرى ولا يفيد تصدر نص المادة ٥١ بعبارة مع عدم الإخلال بحكم المادة المذكورة انها مجرد اضافة لها ، انها مؤداة أن لكل مادة مجال تطبيقها وشروطها الخاصة وانه ليس ثمة ما يمنع من الاستفادة بأحكام المادتين إذا توافرت شروط تطبيقهما وبإتالى فإن الشروط المطلوبة لتطبيق المادة ٩٣ مكرر ٣ لا تسرى عند أعمال حكم المادة ٥١ من قانون العدالة الضريبية لاختلاف كل من النظامين .

كما انه إمام مراعاة النص في المادة ٥١ على أن تحديد صافى الذمة المالية للخاضع للحراسة يكون وفقا لتقديرات جهاز التصفية ليس لمصلحة الضرائب سلطة تقييم أو تحقيق الاصول والخصوم الثابتة أو غير المحققة بعد صدور قرار جهاز التصفية بتحديد صافى ذمة الخاضع إذ أن هذه السلطة هى من اختصاص جهاز التصفية وحده .

وطالما انتهينا الى أن المادة ٥١ من قانون العدالة الضريبية قررت لفئة خاصة وتواجه حالة معينة هى حالة استغراق الديون المستحقة على المول الذى خضع لتدابير الحراسة لصافى ذمته المالية مقدرة

بواسطة جهاز التصفية ، واسقاط الضرائب عنه في حدود هذا الاستغراق ، فمن ثم لا يسرى الضمان المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تعتبر في حكم الممول الفرد الشركات القائمة بين الاصول والفروع والازواج ، وذلك خلال الفترة التي تتعلق بالاستقاط اثناء خضوع الممول لتدابير الحراسة والتي يعالج فيها المشرع وضعه وقت ان كانت امواله كلها خاضعة للحراسة ويجعل من قرار جهاز التصفية بتحديد صافي ذمته المالية هو الاساس بغض النظر عن علاقاته المالية بأسرته وبالتالي فلا مجال للاخذ بمفهوم عائلة الخاضع للحراسة عند تطبيق هذه المادة .

ولما كان نص المادة ٥١ يقضى باستقاط جميع الضرائب الاصلية وملحقاتها ، فان الاستقاط يشمل ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول الخاضع للحراسة دون تلك المستحقة على غيره كعماله التابعين له والتي يلزم بتوريدها بعد خصمها من المنبع .

ولما كانت التعليمات التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ ، لم تخرج عما سبق سرده وانما هي تتضمن تطبيقا سلبيا لاحكام القانون فانها لا تكون في حاجة الى تعديل في تلك الحدود .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مطابقة التعليمات التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ لاحكام المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وليس ثمة محل لتعديلها .

(ملف ٢١٧/٢/٣٧ - جلسة ١٤/١١/١٩٧٩) .

ثامنا : مدلول العائلة في القرارات الصادرة بفرض الحراسة :

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

القرارات الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الأشخاص - شمولها في بعض الاحوال لاموال الشخص وعائلته - الاصل انعام في تحديد مدلول العائلة انها تشمل الزوج والزوجة واولاده غير

المتزوجين - في مجال تدابير الحراسة فإن استقلال الفرد عن الأسرة التي نشأ فيها كما يكون بالزواج يكون أيضا ببلوغ سن الرشد - نتيجة ذلك أن مدلول العائلة في القرارات المذكورة ينصرف الى الخاضع للحراسة وزوجته وأولاده القصر غير المتزوجين وقت فرض الحراسة ذكورا أو إناثا ولا يمتد الى من عداهم .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي تضمن النص في مادته الاولى على أن « تفرض الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرفق ومن بينهم السيد وعائلته » كما نص في المادة الثالثة على أن « يتولى السيد نائب رئيس الجمهورية الاشراف على تنفيذ هذا الامر وتكون له في سبيل ذلك السلطات المخولة للوزير بمقتضى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .. » وقد جاءت احكام الامر رقم ١٣٨ وما تلاه من اوامر مماثلة جלו من اى تحديد لمدلول لكلمة « وعائلته » التي وردت قرين اسماء بعض من شملتهم تلك الاوامر .

ومن حيث أنه ولئن تباينت التشريعات في تحديدها لمدلول العائلة أو الأسرة وذلك بين موسع ومضيق الا أن ثمة أصلا عاما مشتقا من الدساتير مؤداه شمول هذا المدلول للخاضع وزوجته وأولاده غير المتزوجين ، إذ يبين من استقراء احكام دساتير جمهورية مصر العربية بدءا بدستور سنة ١٩٥٦ وحتى دستور سنة ١٩٧١ انها جيعما تتحدث عن الأسرة كأساس للمجتمع المصرى قوامها الذين والأخلاق والوطنية ، ولذا حرصت على النص على التزام الدولة بكفالة ورعاية الامومة والطفولة والعمل على التوفيق بين اداء المرأة لواجباتها في الأسرة ورسالتها في المجتمع ، والأسرة كأساس للمجتمع بنص الدستور لا يتصور الا أن تكون الأسرة بوصفها خلية أولى اى الأسرة غير المتداخلة في أسر أخرى والتي يتكون منها ومن غيرها من الاسر ويتداخلها مع بعضها المجتمع ، فالأسرة بوجه عام تنشأ عن رابطة الزوجية بين شخصين وهى على هذا الوضع تتكون بمجرد انعقاد الزواج قانونا بين ذكر وأنثى بلغا سن الاهلية للزواج وهو سن ١٨ سنة للزوج و١٦ سنة دون ما نظر الى بلوغ احدهما أو كليهما السن المحدد قانونا لبلوغ الرشد وهو ٢١ سنة ، اى دون ما نظر الى ما اذا كان احدهما أو كلاهما قاصرا أو بالغا ، فالأسرة قد تتكون من زوجين بالغين

أو قاصرين أو زوج قاصر وآخر بالغ ، فإذا أنجبوا أولاداً نتيجة لهذا الزواج شملتهم الأسرة كذلك ما لم يتزوج أحدهم فيكون بذلك أسرة جديدة مستقلة عن سابقتها ، وإن ظلت تربطها بها أواصر القرى وصلات النسب ، ومن ثم فأنه بالزواج ينفصل الابن القاصر (زوجاً كان أو زوجة) عن أسرة أبيه ويكون أسرة مستقلة هي الأسرة التي أثمرها عقد زواجه .

وإذا كان ما تقدم أصلاً عاماً في تكوين الأسر وفي الاستقلال عنها فإنه في مجال تدابير الحراسة وحيث يكون المستهدف بحسب الأصل غل يد الخاضع عن إدارة الأموال والممتلكات المملوكة له ولاسرتة فإن استقلال الفرد عن الأسرة التي نشأ فيها لا يكون بالزواج محسوب وإنما يكون ببلوغه سن الرشد كذلك ، فهو حينها يبلغ هذا السن يتحقق له الاستقلال الكامل في إدارة أمواله والتصرف فيها ، ويكون له بذلك كيانه الذاتي المستقل الذي يخرج من نطاق ولاية والده ، ولا تلحقه تبعاً لذلك تدابير الحراسة على أساس أنه لا يدخل في مفهوم أسرة الخاضع للحراسة بحسب ما تستهدفه هذه التدابير ، ومن ثم فإن أموال البالغ وممتلكاته تخرج عن نطاق أموال وممتلكات أسرة الخاضع الأصلي إذا ما أخضعت للحراسة بالتبعية ، ومن ثم يكون مدلول الأسرة في تطبيق الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ أنها يقوم على اعتبار كل من الزواج والبلوغ ضابطاً كافياً لقيام أسرة مستقلة ، وهذا النظر يتفق مع تعريف الأسرة في ميثاق العمل الوطني إذ نص على أن « الأسرة تشمل الزوج والزوجة والأولاد القصر ومن ثم أخرج منها البالغين والمتزوجين » ولهذا التعريف صداه في التطبيق الشرعي ، ذلك أن كلا من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بوضع حد أقصى للملكية الفرد والأسرة من الأراضي الزراعية والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نص على أن « الأسرة تشمل الزوج والزوجة والأولاد القصر ولو كانوا متزوجين » ومفهوم ذلك أن الأصل أن الأسرة تشمل الزوج والزوجة والأولاد القصر غير المتزوجين ، إلا أنه لاعتبارات قدرها المشرع في هذين القانونين فقد أدخل المتزوجين موسعاً بذلك من نطاق الأسرة وهذا مستفاد من عبارة (ولو كانوا متزوجين) ، إذ أن المشرع يعلم أنسه بغير هذه العبارة الصريحة لما دخل المتزوجون في مدلول الأسرة بالمعنى الذي أراده في كلا القانونين ، كما أن لهذا المخلول صداه كذلك في القرار الجمهوري رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٦ إذ نصت المادة الأولى منه على أن « يعتبر عائلة مستقلة في تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ » بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص المشار إليه كل خاضع أو خاضعة بمسفة

أصلية أو تبعية يكون متزوجا أو ذا ولد أو أكثر في تاريخ نفاذ هذا القانون، كما يعتبر عائلة مستقلة مجموع القصر والبلغ غير المتزوجين الذين فقدوا والديهم في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، ولا يجوز أن يجاوز مجموع التعويض الذى يصرف لمجموع العائلات المستقلة المكونة لأسرة الخاضع الاصلى مائة وخمسين ألف جنيه .. »
فقد اعتمد هذا القرار كذلك بكل من الزواج والبلوغ كضوابط لأسرة مستقلة .

وأخيرا فإن هذا التحديد لمدلول الأسرة هو ما يتفق مع الطبيعة الاستثنائية لتدابير الحراسة وما تحمله من معنى العقوبة ، الأمر الذى يقتضى حصر هذا المدلول فى حدود ما تقتضى به الأصول الدستورية وما تستهذه إجراءات الحراسة دون التوسع فيه بغير نص صريح يقتضى بذلك ، ولا حجة فى ذلك بما جرى عليه العمل فى الحراسة من سهول هذا المدلول للأولاد البالغ نزولا على مقتضى التفسير الذى أقره السيد نائب رئيس الجمهورية المشرف على تنفيذ أوامر الحراسة إذ أن اختصاص نائب رئيس الجمهورية كان ينحصر طبقا لنص المادة ٣ من الأمر رقم ١٣٨ المشار إليه فى تنفيذ أوامر فرض الحراسة مستعملا فى ذلك سلطات الوزير المنصوص عليها فى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وتتحصل فى الإذن للحارس فى بيع الأموال الخاضعة للحراسة أو تصليتها وفى أخذ ما يلزم لإدارة الأموال من نفقات وما إلى ذلك من المسائل التى تتعلق بإدارة الأموال والممتلكات الخاضعة للحراسة وليس من بينها ولا شك تحديد مدلول الأسرة طبقا لهذه الأوامر إذ أن هذا التحديد من شأنه إدخال أفراد أو إخراج آخرين من نطاق الحراسة ، ومن ثم فإن هذا التحديد هو صنو الأمر بفرض الحراسة ونظير له ومن ثم فلا يملكه إلا المختص أصلا بإصدار قرار فرض الحراسة وهو السيد رئيس الجمهورية بما لم يفرض غيره فى ذلك ، وذلك كله طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والأمر فى الحالة المعروضة غير ذلك إذ لم يصدر أمر جمهورى بتحديد مدلول العائلة كما لم يفوض نائب الرئيس فى تحديد هذا المدلول ولو كان التحديد قد تم وفقا لما تقدم لما كانت الحراسة بحاجة إلى طلب النزاع فى ذلك .

وعلى ذلك فإن تحديد السيد نائب الرئيس لمدلول العائلة وفقا لما تقدم يجاوز حدود التفويض الممنوح لسياضه ، ولا يترتب على الأخذ به نشوء شاذة عرفية واجبة الالتزام بها ويكون ما جرى عليه العمل بالحراسة

العامة غير متفق مع القانون ولا تنهض الاعتبارات العملية للابقاء. على
أوضاع مخالفة للقانون لأن ضمان سيادة القانون وإعلاء كلمته واحترام
حقوق المواطنين وحماية ممتلكاتهم هو من الأمور التي كفلها الدستور والتي
تسمو على ما استقر عليه عمل خاطيء .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن ملول الأسرة في تطبيق الإهر
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ينصرف الى زوج الخاضع وأولاده
القصر غير المتزوجين وقت مرض الحراسة ذكورا وإناثا ولا يمتد الى من
عدهم — وبتطبيق ذلك على الحالة المعروضة فإنه لما كانت السيدة
متزوجة وتبلغ من العمر ٢٨ سنة وقت مرض الحراسة على والدها
السيد في عام ١٩٦١ فإنها تخرج بذلك من عداد أفراد أسرة
والدها بما يترتب على ذلك من آثار .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مفهوم عائلته
الخاضع للحراسة يشمل زوجته وأولاده القصر غير المتزوجين. وقت مرض
الحراسة ذكورا وإناثا ولا يمتد الى من عدهم .

(ملف ١٨/٢/٣٠ — جلسة ١٩٧٧/٢/٩)

تاسعا : احتفاظ الخاضع للحراسة بالمسكن الخاص :

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

القواعد الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع
الناتجة عن الحراسة لا تمل بالتيسيرات السابق تقريرها للخاضعين
للحراسات — أساس ذلك — أن هذه التيسيرات كانت بقررة قبل العمل
بالقانون المشار اليه ومن ثم كان من المتعين أعمال أحكامها قبل تطبيق
أحكام هذا القانون — يقتضى ذلك أن التيسير المقرر بالفقرتين الخامسة
والسادسة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة
١٩٦٤ والخاص بأحقية الخاضع في الاحتفاظ بالمسكن الخاص الذى كان
يشغله يتعين أعماله متى توافرت الشروط اللازمة لذلك حتى بعد العمل
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ولو كان قد خصص لفرض قومن
طالما أنه لم يتم التصرف فيه إلا بعد العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه —

نص الفقرة (ب) من المادة العاشرة من القانون المشار اليه على إلغاء عقود البيع الابتدائية للمعارات الأجنبية ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحي أو لغرض قومي أو ذى نفع عام — أعمال هذا الحكم لا يكون إلا بعد اجراء مقتضى التيسيرات أن توافرت شرائط أعمالها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الحراسة العامة ظلت قائمة فترة طويلة من الزمن صدر خلالها بعض التيسيرات التى تقررت بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وبمقتضى قرارات جمهورية لاحقة ، ولما كانت قوانين تصفية الحراسات المتعاقبة قد دخلت من هذه التيسيرات لذلك فهد المشرع إلى ابقاء حكم هذه التيسيرات كتقواعد مكملة لما ورد بهذه القوانين من احكام ولقد سلك المشرع ذات المسلك عند اصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فنص فى المادة الرابعة من مواد اصداره على أنه « لا تخل احكام القانون المرافق بالتيسيرات التى سبق تقريرها للخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ..

وبناء على ذلك فان القواعد القانونية الواردة بهذا القانون هى الاساس فى كيفية تصفية الحراسات التى يسرى عليها هذا القانون ومع ذلك فانها لا تخل بالتيسيرات السابق تقريرها للخاضعين للحراسات المفروضة طبقا لاحكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وذلك بحسبان أن هذه التيسيرات كانت مقرررة وكان يتعين العمل بها .

ومن حيث أن الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن تسلم الى الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الحصص الشائعة التى لم تصرف فيها الحراسة العامة والتى كانت مملوكة لهم فى عقارات سكنية على الا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التى تسلم لهم عن مقدار التمييز المستحق لهم طبقا لاحكام هذا القانون .

ومن حيث أن العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٦٣/٤/١٠ لصالح شركة الشرق للتأمين امتهر كان لم يكن ومن ثم كان يحق لمصاحبات الشان فى الحالة المعروضة وهن يملكن الفيلا محل البحث وهى عقار سكنى وبخلاف استكناهم على الشيوخ التمتع بالحكم بالفترة المذكورة من هذا القرار .

بل انه فضلا عما تقدم فان الفقرة السادسة من ذات المادة من هذا القرار والتي تقتضى بانه يجوز لكل شخص من هؤلاء الاشخاص أن يحتفظ بسكنه الخاص الذى يشغله (فيلا) والذى كان مملوكا له تسرى في حقن حيث كانت الفيلا محل البحث مسكنا خاصا لهن يقعن فيها تحت رعاية والدهن وآية ذلك الموجودات المملوكة لهن والتي ظلت بها ، ومن ثم كان يتعين والامر كذلك ، بمقتضى هذه الفقرة أن يحتفظ لهن بهذه الفيلا بحسبانها مسكنا خاصا لهن .

ومن حيث انه لما كان التيسير المقرر في كل من الفترتين المشار اليهما من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد أصبح بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حقا مكتسبا لصاحبات الشأن المتنوعات بأحكام هذا القرار فانه لا يجوز المساس به أو حرمانهن منه ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من هذا القانون والتي تقتضى بالغاء عقود البيع الابتدائية للعقارات المبنية ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سباحى أو لغرض قوى أو ذى نفع عام ، لان افعال حكها لا يكون الا بعد اجراء مقتضى التيسيرات أن توافرت شرائط اعمالها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية صاحبات الشأن في استرداد الفيلا . محل هذه الفتوى .

(ملف ٢١/٢/٣٠ - جلسة ١٩٧٨/١٠/٤) .

عاثرا : وفاة الخاضع للحراسة ينهى الحراسة على امواله :

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

ان الحراسة وان كانت تفرض على المال الا انها لا تفرض عليه لذاته وانما تفرض عليه باعتباره مملوكا لشخص معين يقتضى الصالح العام وضع امواله تحت الحراسة - وفاة الشخص الخاضع للحراسة - اثر ذلك - انتهاء الحراسة على امواله - عدم استمرار الحراسة بالنسبة لورثة الشخص الخاضع بعد وفاته - احقيتهم في استلام حصتهم في اموال وممتلكات مورثهم .

ملخص الفتوى :

من حيث انه في عام ١٩٦٣ اخضعت اموال وممتلكات احد الاشخاص للحراسة بموجب الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ . ثم توفى المذكور عام ١٩٦٣ - وقبل صدور القانون رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٤ برجع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص - هي زوجته الخاضعة للحراسة واخوته غير الخاضعين لها . وقد تقدم اخوة المتوفى بطلب الى الحراسة العامة لتسلم انصبتهم في اموال مورثهم - ثار التساؤل حول مدى اعتبار الوفاة سببا من اسباب انقضاء الحراسة .

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على ان « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية :

١ - وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والافتابة ..

٢ -

٣ -

٣ - الاستيلاء على اى منقول أو عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يستولي عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة .

٥ -

٦ -

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة » .

واستنادا الى هذا القانون صدر الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص .

ونصت المادة الاولى من هذا الامر على ان « تفرض الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الواردة اسماؤهم بالكشف المرقق » .

وقضت المادة الثانية بأن « تسرى في شأن الأشخاص الخاضعين لهذا الأمر التدابير المنصوص عنها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه . واستثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للأشخاص الخاضعين لأحكام هذا الأمر الاستمرار في مزاولة المهن الحرة التي يشتغلون بها ولا تسرى بالنسبة للأعمال التي يزاولونها في هذا الخصوص الأوامر والنواهي المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه . ولا تخضع لتدابير الحراسة الأموال التي يحصلون عليها نتيجة مزاولتهم المهن السابقة الذكر » .

كما قضت المادة الثالثة بتعيين حارس عام يتولى إدارة أموال وممتلكات الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وتكون له سلطات المدير العام المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ .

وبالرجوع إلى الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ آتف الذكر ، وهو الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ، يبين أنه قضى في المادة الأولى بأن « يتولى مدير عام إدارة أموال المعتقلين والمراقبين القائم على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ - إدارة أموال الأشخاص والهيئات الآتى بيانها .. » .

ونص في المادة الثانية على أن « تكون مهمة المدير العام النيابة عن الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة ويتولى استلام الأموال وجردها وإدارتها وله بوجه خاص أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل ما لأؤلئك الأشخاص من الديون ولاداء ما عليهم وأن يقبض ما يؤدي لهم وأن يعطى المخالصات .. » .

وقضى في المادة الخامسة بأن « يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من أى نوع آخر » .

ونص في المادة السادسة على أن « يحظر أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تتم لمصلحة أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى » .

كما نص في المادة السابعة على أنه « لا يجوز لى شخص من المشار

اليهم في المادة الاولى أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام اية هيئة قضائية في مصر. ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة » .

وقضى في المادة الثامنة بأن « يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أو جاء مخالفا لاحكام هذا الامر » .

ويبين من جماع هذه النصوص أن الحراسة تترتب عليها آثار معينة سواء بالنسبة الى المال الذي فرضت عليه أو بالنسبة الى مالكه فهي من ناحية ، تغل يد صاحب المال عن ادارته والتصرف فيه وتمهد بذلك الى الحارس العام . كما أنها ، من ناحية أخرى ، تضع قيودا على اهلية الشخص الخاضع لها كخطر القيام بالاعمال التجارية أو رفع الدعاوى .

وعلى ذلك فالحراسة وإن كانت تفرض على المال ألا انها لا تفرض عليه لذاته وإنما تفرض عليه باعتباره مملوكا لشخص معين يقتضى الصالح العام وضع أمواله تحت الحراسة ومن ثم إذا زال هذا الاعتبار زال تبعاً لذلك الموجب الذي اقتضى فرض الحراسة كما إذا انتهت ملكية الشخص الخاضع للحراسة لمال معين بالوفاة . إذ في هذه الحالة يزول الاعتبار الشخصي الذي كان ملحوظا في المال عند فرض الحراسة عليه وتنتهى الحراسة بالتالى ولا تلحق الورثة ما لم يكونوا قد وضعوا هم أيضا تحتها .

ويؤيد هذا النظر ويؤكد ان فرض الحراسة لم يتم باجراء عام مجرد كما هو الحال بالنسبة لقانون الاصلاح الزراعى الذى قضى بانتقال ما يزيد على خد معين من الاراضى الى الدولة أيا كان مالكها . أى ان قرارات فرض الحراسة لم تقض بوضع رأس المال الذى يزيد على قدر معين تحت الحراسة وإنما خصت أفرادا بذواتهم بهذا الاجراء دون أفراد آخرين قد تجاوز ملكيتهم ملكية هؤلاء . وفي ذلك ما يقطع بأن الجانب الشخصى كان محل اعتبار كبير عند فرض الحراسة ، وإنما لم توجه الى المال لذاته مجردا عن مالكه .

وبعبارة أخرى ، فإن اجراءات الحراسة لم تستهدف مصادرة رأس المال الخاص بمصلحة عامة وأيا كان مالكه وإنما مست رأس المال الذى لم تطبق الدولة الى عدم اساءة استعماله لعرقلة التقدم الاشتراكى أو الذى لمست فيه ميله الى الاستغلال . وقد أشار الميثاق فى الباب السابع منه الى هذا المعنى حين قال « ان رأس المال الفردي فى دوره الجديد يجب أن

يعرف انه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام وان هذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا حاول ان يستغل او ينحرف .

كما اشار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة الى هذا المعنى أيضا حين نص في المادة الثالثة على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الاشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت او الاضرار بمصالح العمال او تتعارض مع المصالح القومية للدولة » . وواضح من نص هذه المادة أن فرض الحراسة لا يتم خشية رأس المال في ذاته وانما نظرا للتصرفات التي يقوم بها، فالتعصر الشخصي له الاعتبار الاول في فرض الحراسة .

ومن حيث أن من شأن هذا الاعتبار الشخصي الذي تفرض الحراسة من أجله انتهاء الحراسة بانقضائه ، وبالتالي فان وفاة من فرضت عليه الحراسة يستتبع بالضرورة انتهاءها .

ومن حيث انه لا حاجة في القول بأن الحراسة التي فرضت بمقتضى الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه كانت تستهدف نقل ملكية الاموال التي وضعت تحت الحراسة الى الدولة ومن ثم فلا تحول وفاة صاحب المال دون استمرار الحراسة . ذلك انه لو صح هذا القول لما تردد المشرع في النص على نقل ملكية تلك الاموال الى الدولة مباشرة دون حاجة الى أن تظل تحت الحراسة حتى صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى بنقل ملكيتها للدولة والتعويض عنها . وآية ذلك أن الامر آنف الذكر صدر معاصرا لقوانين التأمين ولو كان المشرع يستهدف تأميم أموال الخاضعين للحراسة لما توانى في تقرير هذا الحكم ولما كانت هناك حاجة لوضع هذه الاموال تحت الحراسة نحو ثلاث سنوات مع ما يستتبع ذلك من إجراءات ادارية ومن ثم فان التكييف السليم لاجراءات الوضع تحت الحراسة انها إجراءات أمن اتخذت بالنسبة لبعض الاشخاص في فترة قدرت الدولة أن ايكانياتهم المسادية معطلة حتى لا تستخدم في الاضرار بمصالح الشعب وفي عرقلة عملية التحول الاشتراكي التي دخلت التطبيق بقوانين التأمين . وعلى ذلك اذا زال الغرض من الحراسة بوفاة الخاضع لها لم يعد ثمة مبرر لاستمرارها بالنسبة للورثة الذين قد تختلف في شأنهم

الاسباب والاعتبارات التي دعت الى فرض الحراسة على مورثهم . فإذا تحقق بالنسبة اليهم شيء من ذلك أمكن اخضاعهم للحراسة بقرار من السلطة المختصة .

ومن حيث أن قرارا لم يصدر بفرض الحراسة على أخوة المتوفى في الحالة محل البحث .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية في الحالة المعروضة الى احتية الورثة غير الخاضعين للحراسة في استلام حصتهم في اموال وممتلكات مورثهم .

(ملف ٧٠/٢/٣٠ - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢) .

الفصل الثاني

الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

فرض الحراسة على الأموال طبقاً للامرين العسكريين رقمي ٤ و ٥ لسنة ١٩٥٦ - قصرها على أموال المعتقلين والمراقبين حسب الامر الاول وعلى أموال البريطانيين والفرنسيين كما حددتهم المادة الاولى من الامر الثاني - ثبوت ان ظاهر المستندات يشير الى ان المدعى لا ينتهي الى اى من هاتين الفئتين - وقف تنفيذ القرار الصادر بوضع أمواله تحت الحراسة .

ملخص الحكم :

ان الحراسة بمقصورة في حكم الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أموال البريطانيين والفرنسيين كما حددتهم المادة الاولى منه ، ومقصورة في حكم الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أموال المعتقلين والمراقبين ، ومن ثم يخرج من نطاق فرض هذه الحراسة من ليس بريطانياً أو فرنسياً ، ومن ليس معتقلاً أو مراقباً ، فإذا صدر قرار الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين بوضع أملاك المدعى تحت الحراسة ، واستبان للمحكمة من ظاهر المستندات ما يؤيد ادعاءه من أنه لا ينتمي الى حكومة الجمهورية الفرنسية ، كما أنه ليس من ضمن الأشخاص المعتقلين أو المراقبين الذين ينطبق عليهم أحكام الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، فإن طلبه وقف تنفيذ ذلك القرار يكون قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية تبرره ، ويتمين القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ٩٧٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٥) .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين - الهدف من فرضها بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ - تفويضه وزير المالية والاقتصاد في منح استثناءات عامة أو خاصة من حظر التعامل وفرض الحراسة على هؤلاء الرعايا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السادسة من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأبوالهم على أن « يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر » . وتنص المادة الرابعة من هذا الأمر على أن « يحظر تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا الأمر أو لاحق له » وتنص المادة السادسة على أنه « مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا الأمر يحظر في الحراسة كل شخص من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين يملك أموالا بمصر وكذلك كل فرع أو توكيل أو مكتب موجود بمصر ومملوك للرعايا المذكورين » - كما تنص المادة السابعة على أنه « يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يمنح استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد من ٣ الى ٦ » وظاهر من هذه النصوص أن المشرع استهدف بالأمر العسكري المشار اليه تحقيق هدفين :

الاول : حظر التعامل مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين سواء بالذات أو بالواسطة ومنع تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحتهم في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالأمر العسكري أو لاحق له .

والثانى : وضع أموال الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين الموجودة بمصر تحت الحراسة وقد جاءت أحكام هذا الأمر شاملة بحيث تتناول الرعايا البريطانيين والفرنسيين بالمعنى المنصوص عليه في المادة الاولى

منه مع مراعاة الاستثناءات الواردة به ، إلا أن المشرع رأى أن ثبت اعتبارات من المصلحة العامة قد تقتضى الخروج على هذا الأصل العام نفوض وزير المالية والاقتصاد في تقدير تلك الاعتبارات وإجاز له أن يمنح استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد من ٢ الى ٦ وهى التى تتناول حظر التعامل وفرض الحراسة على هؤلاء الرعايا ، أى أن قرار وزير يكون مقتضى ذلك إباحة التعامل مع هذا الخبير بشأن العقد المستثنى وتنفيذ عليه فى هذه المواد كلها أو بعضها كما يجيز عدم الخضوع لإجراء الحراسة .

ولما كان وزير المالية والاقتصاد اصدر قرارا باستثناء العقد المبرم بين أحد الخبراء الفرنسيين وبين هيئة السد العالى من أحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، وقد جاء هذا الاستثناء عاما مطلقا دون قيد من القيود المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من الأمر العسكرى ، ومن ثم يكون مقتضى ذلك إباحة التعامل مع هذا الخبير بشأن العقد المستثنى وتنفيذ الالتزامات المالية الناشئة عنه من تاريخ إبرامه وعدم خضوع الاموال المستحقة عنه للحراسة .

(فتوى ٨٩٩ فى ٢٤/١٢/١٩٥٩) .

الفصل الثالث

رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص

بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

اولا - رفع الحراسة عن الاموال والممتلكات يسرى باثر مباشر من تاريخ صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ :

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالاستثناء من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص يسرى باثر مباشر من تاريخ صدوره - من هذا التاريخ تنحسر عنها احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتعود ملكيتها الى المستفيدين من القرار الذي يعتبر مصدرا لحقهم في ملكية تلك الاموال - الاثار المترتبة على هذا التكييف فيها يتعلق بالحد الاقصى الجائز تملكه من الاراضي الزراعية وما في حكمها وعلى المراعيد التي يتمين خلالها تقديم اقرارات الملكية طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى لملكية الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية وما في حكمها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص تنص على ان « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذي فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » وتنص المادة ٢ على ان « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي ٣٠ الف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيتعوض منها بمقدار هذه القيمة .. » وتنص المادة ٤ على ان « تسلم الاراضي الزراعية التي آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي لادارتها حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه » وتنص المادة ٧ على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع بعد أن وضع قاعدة عامة مقتضاها رفع الحراسة عن أموال بعض الأشخاص وأيلولتها الى الدولة في مقابل تعويض اجمالي حده الاقصى ثلاثون الفا من الجنيهاات ، اناط برئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من هذه القاعدة بقرار يصدره ، ويؤثر التساؤل عن ماهية هذا القرار هل هو منشيء للحق في الاستثناء من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيسرى باثر مباشر من تاريخ صدوره ، بمعنى أن تخضع الاموال للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ العمل به حتى صدور القرار الجمهورى باستثنائها من الخضوع لاحكامه ، أو هو كاشف للحق في الاستثناء من الخضوع للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيرتد سريانه باثر رجعى الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، فتعتبر الاموال وكأنها لم تخضع على الاطلاق لهذا القانون .

ومن حيث ان القاعدة في القرارات الادارية أنها تسرى باثر مباشر من تاريخ صدورها ، ولا يجوز أن ينعطف اثرها على الماضى الا بنص في القانون ، ومن ثم فإن قرار رئيس الجمهورية بالاستثناء من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — وهو لا يعدو أن يكون قرارا اداريا — يسرى باثر مباشر من تاريخ صدوره ، ولا يجوز أن يرتد اثره الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لانه ليس ثمة نص في القانون يقضى بذلك ، ومؤدى ذلك ان الاموال التى يشملها هذا القرار تخضع اولا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ العمل به ، فنقول ملكيتها الى الدولة من هذا التاريخ ، وتظل كذلك الى تاريخ صدور القرار الجمهورى باستثنائها من الخضوع لاحكام هذا القانون ، فمن هذا التاريخ تنحصر عنها احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتعود ملكيتها الى المستفيدين من القرار ، ويعتبر هذا القرار مصدرا لحقهم فى ملكية تلك الاموال .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك ، ولما كانت المادة ١٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على انه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية اكثر من خمسين فداناً . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما يملكه الاسرة ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة . وكل تعاعد نافل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شهره » وتنص المادة ٢ على انه « فى تطبيق احكام هذا القانون تشمل الاسرة الزوج والزوجة والاولاد القصر — وتحسب ملكية الاسرة عند تطبيق احكام هذا القانون

على أساس الحالة المدنية لأفرادها التي كانوا عليها في يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٩ » - وتنص المادة ٣ على أنه « يجب على كل فرد أو أسرة تجاوز ملكيته أو ملكيتها - في تاريخ العمل بهذا القانون - الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الأولى أن يقدم هو أو المسئول قانوناً عن الأسرة إلى الهيئة العاملة للإصلاح الزراعي إقراراً عن ملكيته أو ملكية الأسرة في ذلك التاريخ على النموذج الخاص المعد لذلك خلال المواعيد ووفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . . » وتنص المادة ٤ على أنه « يجوز لأفراد الأسرة التي تجاوز ملكيتها أو ملكية أحد أفرادها الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الأولى أن يوقعوا أوضاعهم في نطاق ملكية المائة فدان التي يجوز للأسرة تملكها بالطريقة التي يترتبونها بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون . . » وتنص المادة ٥ على أنه « إذا لم يتم التراضي بين أفراد الأسرة - خلال المدة المحددة لتقديم الإقرار المشار إليه في المادة السابقة - على توفيق أوضاعهم في نطاق المائة فدان التي يجوز للأسرة تملكها ، تستولى الحكومة أولاً على ما يجاوز الحد الأقصى للملكية الفردية لدى كل من توجد لديه منهم هذه الزيادة فإذا ظلت الأسرة رغم ذلك مالكة لما يجاوز المائة فدان يصير الاستيلاء على مقدار الزيادة لدى جميع أفراد الأسرة بنسبة ما يملكه كل منهم بعد هذا الاستيلاء الأول . . » وتنص المادة ٧ على أنه « إذا زادت - بعد العمل بهذا القانون - ملكية الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد ، أو ملكية الأسرة على المائة فدان بسبب من تلك الأسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم إقرار - إلى الهيئة العاملة للإصلاح الزراعي - عن الملكية بعد حدوث الزيادة ، وذلك خلال المواعيد ووفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد - بتصرفات ثابتة التاريخ - خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة إلا كان للحكومة أن تستولي - نظراً - التعويض المنصوص عليه في المادة ٩ ب - على مقدار الزيادة اعتباراً من تاريخ انقضاء تلك السنة . ويكون لأفراد الأسرة أن يعيدوا توفيق أوضاعهم في نطاق ملكية المائة فدان التي يجوز للأسرة تملكها وذلك بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال السنة المشار إليها ، وتطبق في شأنهم - في هذه الحالة - أحكام المادة ٤ . فإذا لم يتفق أفراد الأسرة على توفيق أوضاعهم خلال تلك السنة تطبق في شأنهم أحكام المادة (٥) .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع يفرق بين الحالة التي تكون فيها ملكية الفرد أو الأسرة — وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ — مجاوزة للحد المقرر به ، والحالة التي تزيد فيها ملكية الفرد أو الأسرة — بعد تأريخ العمل بالقانون — عن هذا الحد بسبب الميراث أو الوصية أو غيرها من أسباب الملكية بغير طريق التعاقد ، ففي الحالة الأولى : يلتزم الفرد أو المستول من الأسرة بتقديم إقرار عن ملكيته أو ملكية الأسرة خلال المواعيد التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون ، كما يكون للأسرة خلال ستة شهور من تأريخ العمل بالقانون أن توفى أوضاعها بتصرفات ثابتة التاريخ ، فإذا لم يتم التراضى بين أفراد الأسرة تستولى الحكومة على ما يجاوز الحدود التي عينها القانون ، وتحسب ملكية الأسرة في هذه الحالة على أساس الحالة المدنية لأفرادها التي كانوا عليها في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٩ ، أما في الحالة الثانية : فيتمتع بتقديم الإقرار عن الملكية بعد حدوث الزيادة في خلال المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية ، ويكون للأسرة إعادة توفيق أوضاعها خلال سنة من تأريخ حدوث الزيادة ، وإلا كان للحكومة أن تستولى على ما يزيد على الحدود المقررة للملكية ، وتحسب الملكية في هذه الحالة — بطبيعة الحال — على أساس الحالة المدنية لأفرادها في تأريخ حدوث الزيادة .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم ، وإذ يبين من وقائع الحالة موضع النظر أن الزيادة في ملكية أسرة السيد عن الحدود القصوى المقررة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، لم تكن ثابتة وقت العمل بهذا القانون إذ كانت معظم أراضيهم قد آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، وإنما هي زيادة طارئة حدثت بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نتيجة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠٤ لسنة ١٩٧١ الذي استثناهم من الخضوع لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فأنشأ لهم حقا في ملكية الأموال المستفناة بطريق غير طريق التعاقد ، ومن ثم يسرى في شأنهم حكم المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، فيتخذ تأريخ حدوث الزيادة في ملكيتهم — وهو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠٤ لسنة ١٩٧١ — أساسا لحساب ميعاد تقديم الإقرار عن الملكية ، ولحساب المهلة التي يجوز لهم توفيق أوضاعهم خلالها ، كما يتخذ هذا التاريخ أيضا أساسا لتحديد الحالة المدنية لأفراد الأسرة ، وإذ يبين من الوقائع أن الابن الأكبر كان في هذا التاريخ بالغاً سن الرشد ، فانه لا يدخل

في ملول الاسرة كما حدده المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فلا
تجسب ملكيته ضمن ملكية الاسرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٨٠٤ لسنة ١٩٧١ باستثناء أموال وممتلكات السيد
واسرته من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، يعتبر منشأ لحقهم
في ملكية الاراضى الزراعية المستثناء فيتخذ تاريخ صدور هذا القرار
أساسا لحساب ميعاد تقديم الاقرار عن الملكية ، ومهلة تولى اوضاع
الاسرة ، كما يتخذ أساسا لتحديد الحالة المدنية لأفراد الاسرة .
(ملك ٢٣/١/٧ - جلسة ١٩٧٢/٥/٣) .

ثانياً - التعميمات المستحقة للأشخاص السنين ألت أموالهم
وممتلكاتهم الى الدولة :

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات
بعض الأشخاص - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في
شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين
فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون
الطوارئ، ورفعت عنهم بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه -
أبالة ملكيتها الى الدولة اعتباراً من ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل
بهذا القانون فيها عدا ما استثنى بقرارات جمهورية طبقاً للمادة السابعة
من القانون المذكور - تعويض أصحابها عن صافي تلك الأموال والممتلكات
بعد خصم الديون في حدود الحد الأقصى المنصوص عليه قانوناً - في حالة
ما اذا كانت هذه الأموال والممتلكات مستغرقة بدين تزد على قيمتها ،
فلا يعوض عنها صاحبها بشيء ولا تلزم الدولة من دين صاحبها بها يزيد
عن قيمتها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال

وممتلكات بعض الأشخاص ينص في مادته الاولى على أن « ترفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ ».

وتنص المادة الثانية على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٣٠ الف جنيه ، ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة » .

على أنه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع اموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالي السابق بيانه ويوزع فيما بينهم ينسبة ما يمتلك كل منهم من هذه الاموال والممتلكات الى مجموع ما يمتلكون منها وقت العمل بأحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة الثالثة على أنه « استثناء من حكم المادة السابقة ، اذا كان ضمن الاموال والممتلكات الخاضعة للحراسة منشأة تجارية غير مباحة بواسطة الحراسة ومملوكة للشخص الخاضع للحراسة او لاحد افراد عائلته الخاضعين للحراسة بالتبعية له ولا تزيد قيمتها عن ٣٠ الف جنيه ، فتسلم اليهم هذه المنشأة .. » .

وتنص المادة الرابعة على أن « تسلم الاراضى التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .

وقد عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠

لسنة ١٩٦٤ ويقضى في مانحه الاولى بأن الاموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هى صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتاج التصفية ولايجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التى يرفض المدير العام اداءها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لاي سبب آخر يقرره القانون » .

ومعاد ما تقدم من نصوص أن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين رفعت عنهم الحراسة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تؤول إلى الدولة من تاريخ العمل به في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ دون أن تعلق ايلولة هذه الاموال إلى الدولة على اى اجراء لاحق أو على ثبوت انها غير مستغرقة بالديون وذلك فيما عدا ما استثنى بموجبه أو ما يصدر باستثنائه منها قرار من رئيس الجمهورية تطبيقا للمادة السابعة من القانون .

وأن التعويض الذى يستحقه صاحب هذه الاموال والممتلكات التى آلت الى الدولة هو عن صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية فلا يستحقون اى تعويض الا من ناتج التصفية اذا ما تبين زيادة الاصول على الخصوم ويتمتدار هذه الزيادة مع مراعاة الحد الاقصى المنصوص عليه قانونا .

فاذا كانت هذه الاموال والممتلكات مستغرقة بديون تزيد على قيمتها فلا يعوض عنها صاحبها بشيء كما أن الدولة لا تلزم من ديون صاحبها بما يزيد على قيمتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ ورفعت عنهم بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تؤول لمكيتها الى الدولة اعتبارا من ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك فيما عدا ما استثنى طبقا للمادة السابعة بقرارات جمهورية .

ويعوض صاحبها من صافي تلك الاموال والممتلكات بعد خصم الديون في حدود الحد الاقصى المنصوص عليه قانونا .

فاذا كانت هذه الاموال والممتلكات مستغرقة بديون تزيد على قيمتها فلا يعوض عنها صاحبها بشيء كما لا تلزم الدولة من ديون صاحبها بما يزيد على قيمتها .

(فتوى ٦٥٧ في ١٠/٦/١٩٦٦) .

ثالثا : التيسيرات التي قررها لقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الحراسة :

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

التيسيرات التي قررها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الحراسة عن بعض الأشخاص وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ - المفايرة في الحكم بين هذه التيسيرات - الاموال التي نص المشرع على تسليمها خصصا من التعويض المستحق - يتعين تسليمها لصاحبها دون ترخص منه او من الحراسة - اساس ذلك من نصوص التشريع وتكييف تسليم هذه الاموال باعتباره تعويضا عينيا .

ملخص الفتوى :

باستقراء نصوص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، يتضح ان المشرع قرر تيسيرات متعددة للأشخاص الخاضعين لاحكام ذلك القانون ، وفي تقريره لهذه التيسيرات غاير في الحكم بين بعضها والبعض الآخر ، واستعمل عبارات توضح بجلاء مقصده ، وتؤدي بغير غموض الى النتيجة التي زعم اليها ، ففي بعض هذه التيسيرات اراد ان يترك الخيار للشخص في ان يحتفظ ببعض امواله ، مقرر ذلك صراحة حين نص في البندين ١٢ و ١٦ من المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ على انه يجوز له ان يحتفظ بمسكنه الخاص او بحق انتفاع عليه خصصا من التعويض المستحق له ، وفي احوال اخرى اراد المشرع ان يخرج بعض الاموال من نطاق احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، فنص على استثنائها من

إخلافه ، وذلك هو حكم البند ٧ من المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور ، كما أنه في تيسيرات أخرى عهد المشرع إلى تسليم الشخص بعض أمواله مينا بصفة حثية لا يترخص فيها كما لا تترخص فيها الحراسة العامة ، فنص صراحة على أن تسلم إليه هذه الأموال خصبا من التعويض المستحق له ، وذلك هو ما نصت عليه المادة الأولى المشار إليها في البنود ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ منها مما يتعين معه في هذه الحالات أن يتم تسليم المال إلى صاحبه مينا بغير أن يكون لصاحبه أو للحراسة العامة في هذا الشأن سلطة التقدير .

هذه النتيجة تستفاد أيضا من أن المشرع حين قرر ايلولة الأموال التي رفعت عنها الحراسة إلى الدولة ، جعل ذلك مقابل تعويض يؤدي في شكل سندات اسمية على الدولة ، ولكنه بالنسبة إلى بعض الأموال قرر تسليمها إلى أصحابها مينا خصبا من التعويض المستحق لهم ، فتسليم المال مينا هو تعويض لصاحبه على نحو قرره المشرع ، فلا يجوز لصاحب المال أو للحراسة العامة أن يغير من كيفية التعويض التي حددها المشرع ، بترك التعويض العيني إلى التعويض بسندات اسمية على الدولة ، مع أن تحديد التعويض من ناحية حدة الأقصى وكيفية أدائه هو أمر يدخل في نطاق التشريع ويخرج من حيز التنفيذ ، ومن ثم يتعين أن يلتزم في شأنه ما قرره التشريع فيه من أحكام .

ويضاف إلى ما تقدم أنه إذا كانت هذه التيسيرات قد تقررت مراعاة لامتحانات معينة منها أن المشرع أراد أن يترك للأفراد بعض الأموال التي يستدل من نوعها وقيمتها على أنها لن تكون مظنة تحكم واستغلال ، تشجيعا للقطاع الخاص ، وتبكيها لهؤلاء الأفراد من كسب عيشهم . ومنها أن هذه الأموال ضئيلة القيمة وبعضها تشيع ملكيته بين عدة ملاك مما رأى المشرع معه أن يخفف عن الدولة مشقة ونفقات إدارتها ، ومن هذا الاعتبار أيضا أن تسليم الأموال إلى أصحابها خصبا من التعويض المستحق لهم يخفف عن الدولة مديونيتها بسندات التعويض ذات الفائدة السنوية فيما لو احتفظت بهذه الأموال ، وتلك اعتبارات اقتصادية وإنسانية قدرها المشرع ، وكانت هي الدافع إلى تقرير ما قرره من أحكام فلا ينشوخ بعد ذلك القول بأن لصاحب المال أو للحراسة العامة أن يعيد تعويض هذه الاعتبار وأن له أن يضل — بناء على تقديره — إلى نتيجة غير التي قررها المشرع ، وذلك مضادة لأرادة المشرع ولحكمة التشريع .

بها يؤيد النتيجة المتقدمة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣١ لسنة ١٩٦٥ بجواز تقرير نفقات شهرية لبعض الأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة ينص في مادته الأولى على أنه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء ترتيب نفقات شهرية لبعض الأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة وذلك من حساب الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

» وتستحق هذه النفقات مقابل تنازل من يقرر لهم عما قد يكون مستحقا لهم من تعويض وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على ألا يشمل هذا التنازل الحقوق التي نظمها قواعد التفسير المنصوص عليها في القرار ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ والقرارات المكملة له .

وبهذا النص دل المشرع على أنه حين اوجب في القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ تسليم الخاضع بعض الاهوال ، فقد قرر حقا لا يجوز أن يرد عليه التنازل ولم يقرر له رخصة ، فوجب من ثم أماله ، والتقيده به من جميع الاطراف ذوي الشأن فيه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه اذا توافرت الشروط المقررة في القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما لتسليم منشأة تجارية إلى صاحبا ، فانه يتعين تسليمها اليه ، كما يتعين عليه تسليمها ، ولا يجوز له أو للحراسة العامة الامتناع عن ذلك .

(ملك ٩/٣٠ - جلسة ١٧/٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أهوال وممتلكات بعض الأشخاص - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ونصه في مادته الأولى على أن تستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أهوال وممتلكات الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى ، وتسلم اليهم هذه الأموال

والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها فتسلم اليهم قيمتها — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقرير بعض الأحكام بخصوص القرار رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه — المقصود بتلقي المال في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ هو انتقال ملكيته من الخاضع الأصلي إلى الخاضع بالتبعية بغير عوض — أثر ذلك سريان الاستثناء المنصوص عليه في هذا القرار على المال الذي انتقلت ملكيته بموضع تلقاه الخاضع الأصلي من الخاضع بالتبعية أو من غيره .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص نص في مادته الأولى على أن « ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بهتضي أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ » ، ونص في مادته الثانية على أن تؤول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقتار هذه القيمة . على أنه إذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم من جميع أموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بها لا يجاوز قدر التعويض الإجمالي السابق بيانه .. ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بمائدة ٤٪ سنوياً .. » ونص هذا القانون في مادته السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من أحكام هذا القانون » .

وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ باستثناء أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية .. والتي لم يكونوا قد تلقوها من الخاضع الأصلي من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الأولى على أن « تستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها من الخاضع الأصلي . وتسلم اليهم هذه الأموال والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها فتسلم اليهم قيمتها » . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقرير بعض الأحكام بخصوص القرار رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الأولى على أن « يكون تقرير

التيسيرات الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه كلها أو بعضها بقرار من رئيس الجمهورية في كل حالة على حده .

وقد ثار خلاف في تفسير قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ حول تحديد معنى تلقى الخاضع بالتبعية أمواله عن الخاضع الاصلى، فطلب السيد وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ جعل عدم تلقى الخاضع بالتبعية المال عن الخاضع الاصلى ، هو المفاط لاستثناء المال من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ولئن كان هذا القرار لم يحدد بوضوح ماهية تلقى المال في مجال أماله ، ولم يبين حالاته . وكان التصرف الذى يعقد بين الخاضع الاصلى والخاضع بالتبعية يمكن أن يتم على صور شتى ، فقد يتم تبرعا كما لو وهب الخاضع الاصلى الى أحد أفراد عائلته مالا هبة صريحة أو مستترة في عقد آخر وقد يتم التصرف معاوضة شأن أى تصرف يعوض يبرم بين شخصين قد لا تربطها صلة ما ، كما لو باع الى عينا وتقاضى ثمنها منه أو من شخص آخر يؤدي عنه الثمن تبرعا أو قايضه في بعض أمواله عينا بعين . . . لئن كان ذلك ، فانه لا ريب لم يقصد ذلك القرار أن يجعل تلقى المال مرادفا لانتقال ملكيته ، بحيث يكون مجرد انتقال الملكية من الخاضع الاصلى الى الخاضع بالتبعية حائلا من استثناء المال من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أيا كانت ملاسبات انتقال الملكية والظروف التى تم فيها ، وآية ذلك أن نص القرار لم يذكر انتقال ملكية المال ولم يشر اليه في لفظه أو في محواه ، ولو كان قصد الى هذا المعنى ، لما أموزه ذكر هذه العبارة الصريحة ، ولما استبدل بها لفظ التلقى وهو يحتمل التأويل ، أما وقد استعمل هذا اللفظ فانه أراد به معنى آخر لا يلتبس بمعنى انتقال الملكية ولا يتقيد به ، ويتعين استيضاح هذا المعنى بالبحث في الحكمة التى دعت الى اصدار القرار المذكور .

ومن حيث أن الحكمة من اصدار القرار سالف الذكر ، تنضج من أن الحراسة إذ تفرض على أموال الشخص وعائلته ، فانها تتناول أموالهم جميعا بغير تفرقه وبصدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بها تضمنه من رفع الحراسة من تلك الاموال مع ايلولتها الى الدولة ، فان مقتضى ذلك أن يسرى هذا الحكم على أموال العائلة جميعها بغير تفرقة كذلك ، وإذا كانت الحراسة قد فرضت أصلا بسبب الخاضع الاصلى ولا اعتبارات قدوت

الدولة توافرها ، من شأنها أن تريب في أمواله ، وكانت أمواله — لذلك — هي المستهدفة وحدها أساسا بتدابير الحراسة ، وما خضوع أفراد عائلته لهذه التدابير إلا تبعا لخضوعه ونتيجة له ، ولو قامت في شأنهم أو في شأن أحدهم اعتبارات خاصة ، لاخضاعهم للحراسة بصفة أصلية ومستقلة ، ومن أجل ذلك رأى المشرع أن أموال الخاضع بالتبعية قد تكون في حقيقتها بعض أموال الخاضع الأصلي ، تصرف إليه فيها بغير عوض ، ومن ثم تتوافر في شأنها الاعتبارات التي أدت إلى فرض الحراسة عليها ثم أدت إلى تقرير إيلولتها إلى الدولة ، لكنه في حالات أخرى تكون أموال الخاضع بالتبعية قد تكونت نتيجة كده المشروع وسفیه الخاص ، أو قد تكون آلت إليه من شخص آخر غير الخاضع الأصلي كما لو ورثت زوجة الخاضع الأصلي أموالا من أحد أصولها ، أو آلت إلى ابنه مال تبرعا من قريب له ، فعندئذ لا تقوم في هذه الأحوال الاعتبارات التي دعت إلى فرض الحراسة على أموال الخاضع الأصلي ، ولا يكون هناك موجب لاخضاعها للتدابير الحراسة ولذلك رأى المشرع أن يقرر استثناءها من هذه التدابير ، فأصدر القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فحكمة هذا القرار أن هي أنه لا محل لفرض الحراسة على أموال الخاضعين بالتبعية التي اكتسبوها بنشاط لا دخل للخاضع الأصلي فيه ، والتي لا تمثل في حقيقتها ثراء آلت اليهم منه بغير مقابل .

ومن حيث أنه في ضوء تلك الحكمة يتحدد معنى تلقي المال في مفهوم ذلك القرار ، فهو لا يتصد به انتقال ملكية المال مطلقا وفي جميع حالاته ، وإنما يتعين تفسيره على أنه انتقال ملكية المال من الخاضع الأصلي إلى الخاضع بالتبعية بغير عوض ، ففي هذه الحالة يكون المال في حقيقته مال الخاضع الأصلي وثمره نشاطه ، وتقوم فيه تلك الاعتبارات التي أدت إلى فرض الحراسة عليه ثم إلى إيلولته إلى الدولة ، وذلك على نقيض حالة التصرف بعوض يثبت أن الخاضع الأصلي تنازاه من الخاضع بالتبعية أو من غيره ، فمجان هذا التصرف شأن أي تصرف بعوض يبرمه هذا الأخير مع أي شخص لا تربطه به صلة ، ولا فرق في الحقيقة بين أن يشتري الخاضع بالتبعية شيئا من الخاضع الأصلي أو يشتريها من غيره ، ما دام أنه قد أدى الثمن في الحالتين سواء من ماله الخاص أو من مال غيره أذاه عنه تبرعا ، ففي هذه الحالة يكون المال الذي آلت إلى الخاضع بالتبعية بعيدا عن الخاضع الأصلي وليس ثمرة لنشاطه ، وليس فيه ما يدمو إلى فرض الحراسة عليه أو إلى إيلولته إلى الدولة .

ومن حيث انه لتحديد مدى جواز الاستثناء من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طبقا للقرار الجمهورى المشار اليه ، فانه يتمين ان تبحث الحراسة العابة كل حالة على جده لتقضى ظروفها ووزن ملاسباتها، استظهارا لما اذا كان الخاضع بالتبعية قد تلقى المال من الخاضع الاصلى تبرعا ، ام انه آل اليه منه بمقابل خاصة وأن الاختصاص بأعمال هذا الاستثناء معقود لرئيس الجمهورية يجرىه فى كل حالة على حدة حسبها ينص عليه القرار الجمهورى رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المقصود بتلقى المال فى مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ هو انتقال ملكيته من الخاضع الاصلى الى الخاضع بالتبعية بغير عوض، وبذلك يسرى الاستثناء المنصوص عليه فى هذا القرار على المال الذى انتقلت ملكيته بعوض تقاضاه الخاضع الاصلى من الخاضع بالتبعية او من غيره .

(متوى ٣٠٢ فى ١١/٤/١٩٧١) .

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

التفسيرات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ باستثناء أموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا تلقوها عن الخاضع الاصلى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - سريانها عند تصفية الحراسات دون حاجة لمرض كل حالة على حدة على السيد رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يرفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الاشخاص نص فى مادته الاولى على أن « يرفع الحراسة على أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » .

كما نصت مادته الثانية على أن « تزول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض

اجمالى قدره ٢٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها
بتقدير هذه القيمة » .

وهن حيث أنه في الثامن من مارس سنة ١٩٦٧ صدر قرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ باستثناء اموال وممتلكات الاشخاص
الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها من الخاضع
الاصلى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الاولى
على ان « تستثنى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه
اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا
قد تلقوها من الخاضع الاصلى . وتسلم اليهم هذه الاموال والممتلكات ما لم
يكن قد تم التصرف فيها فقسلم اليهم قيمتها » . ثم صدر بعد ذلك قرار
رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٧ بقرار بعض الاحكام بخصوص
القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الاولى على ان « يكون تقرير
التييسيرات الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ المشار
اليه كلها او بعضها بقرار من رئيس الجمهورية في كل حالة على حده » .

ومن حيث أنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١
بتصفية الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لاحكام
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الاولى على ان « تتم في
موعد اقصاه سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تصفية الحراسة على
اموال وممتلكات جميع الاشخاص الذين خضعوا لاحكام القانون رقم ١٥٠
لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . وتجرى التصفية بهراعاة الاحكام القانونية
السارية في شأن من رفعت عنهم الحراسة والتييسيرات التى تقررت لهم
ببوجب قرارات رئيس الجمهورية وفقا للاجراءات والقواعد المنصوص
عليها في المواد التالية » .

ومن حيث أنه في الخامس والعشرين من يولية سنة ١٩٧٤ صدر
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة ، ونصت المادة الرابعة من مواد اصداره على أنه « لا تخل
احكام القانون المرافق بالتييسيرات التى سبق تقريرها للخاضعين لاحكام
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وكل من استثنى من احكام
هذا القانون من غير الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة فيما عدا
رعايا الدول العربية » .

ومن حيث أن الاستفادة من جميع النصوص المتقدمة أن الحراسات قد امتد أجلها فترة طويلة من الزمن ، صدرت اليها بعض التيسيرات بموجب قرارات جمهورية تضمنت قواعد قانونية موضوعية جاءت مكملة للاحكام الواردة بقوانين تصفية الحراسات .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فانه ولئن كان المشرع قد جعل القواعد القانونية الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه هي الاساس في تصفية الحراسات باعتبارها تحكم الآثار المترتبة على القرارات الجمهورية الصادرة بالاستثناء من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . الا ان تلك القواعد لا تتال من التيسيرات الموضوعية السابق تقريرها للخاصة بالخراسة .

ومن حيث أن تقرير التيسيرات في ظل الحراسات السابقة والمراد تصنيفها كان خروجاً على الاصل وهو الخضوع للحراسة واثارها ، وقد كان يتم على مرحلتين الاولى مرحلة وضع القواعد القانونية ، والمرحلة الثانية تقرير امالها بالنسبة الى كل حالة على حدة . أما الآن وبعد تصفية الحراسات فقد أصبح عدم الخضوع للحراسة هو الاصل ، والخضوع لها هو الاستثناء . ومن ثم يتعين تصفية الحراسات السابقة طبقاً لجميع القواعد والاحكام المعمول بها ، سواء ما تعلق منها بالتيسيرات أو تصفية الحراسات وانهاء آثارها ، لأن المشرع باستيفائه التيسيرات السابقة انما يهدف في حقيقة الامر الى اعمال القواعد الموضوعية الواردة بقرارات رئيس الجمهورية السالف الإشارة اليها ، وذلك باستعانة الحكام بها فاصبحت جزءاً من القواعد الصادر بها القانون يتعين اعمالها بغير التقيد بالقواعد الاجرائية السابقة شأن غيرها مما تضمنه القانون حين احكام .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لاسمى الفتوى والشرع الى أن للاجهزة المختصة بصفية الحراسات أن تجري حكم القاعد الموضوعية اذا توافرت شروط تطبيق القرارات الجمهوريين رقمي ٩٣ ، ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٧ دون حاجة لغرض كل حالة على حدة على السيد رئيس الجمهورية .

رابعاً : تسليم الحصص الشائعة في العقارات.

قاعدة رقم (١٤٧).

المسند :

القاعدة العامة التي وضعها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ مفادها وجوب تسليم الحصص الشائعة في العقارات السكنية التي لم يتم التصرف فيها عند العمل بالقرار المشار اليه - أعمال هذا الحكم العام غير ملحق على طلب اصحاب الشأن أو مشيئة اية جهة اخرى ولا يتوقف أعماله على كون صاحب الشأن شاغلاً للعين في تاريخ العمل بهذا القرار أو كونه مقبلاً في جمهورية مصر ولم يفاقرها نهائياً - تطبيق عقد البيع الابتدائي المبرم بين الحراسة العامة ووزارة الخزانة يتبع قرار في تاريخ لاحق على القرار المشار اليه باطل بطلاناً مطلقاً لخروج محله من دائرة التحاليل التي تملكه الحراسة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان مفاد القاعدة العامة التي وضعها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ انه يتم تسليم الحصص الشائعة التي كانت مملوكة لمن انطبق عليه القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من عقارات سكنية لم يتم التصرف فيها عند العمل بهذا القرار في ١٢/٦/١٩٦٤ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وان أعمال هذا الحكم العام لم يعلق على طلب اصحاب الشأن أو مشيئة اية جهة اخرى ، فهو حكم وجوبى وليس جوازى بالمطابقة بالبند رقم ٦ من هذه المادة كما لا يتوقف أعماله على أن يكون صاحب الشأن شاغلاً للعين في تاريخ العمل بهذا القرار أو يكون مقبلاً في جمهورية مصر ولم يفاقرها نهائياً .

ومن حيث ان الحراسة التي سنّها المشرع بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي نظام استثنائى يرد على خلاف الاصول الدستورية والقانونية التي تقتضى بمرأعة حرية الملكية الخاصة ، وصون الحريات الشخصية ومن ثم ينبغى التزام النص الذى يخرج على هذه الاصول العامة والرجوع عند غموضه الى الاصل العام وعليه فانه من باب اولى اذا كان النص واضحاً فانه لا يجوز العتول عنه لاية اعتبارات عملية أو سياسية ما دامت النظم القانونية المقررة للحراسة لم تنتكز للاصل العام المشار اليه .

ولما كان الثابت من الوقائع أن العقار رقم ٤٠٤ طريق الحرية
بالاسكندرية كان مملوكا على الشيوع بين الزوج وزوجته بحق النصف في
المنفعة لكل منهما وملكية الرقبة لولديهما وأنه لم يكن قد تم التصرف في هذه
الحصص من الحراسة العامة حتى ١٩٦٤/٦/٢٢ ، إذ أن عقد البيع
المبرم بين الحراسة العامة ووزارة الخزانة ومحله العقار المذكور كان
بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٠ أى بعد سنوات عدة من العمل بالقرار الجمهوري
رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، فمن ثم يكون هذا العقد باطلا بطلانا مطلقا لخروج
محله عن دائرة التعامل القانوني الذي تملكه الحراسة .

ولما كان العقد قد أبرم بتبادل التعبير عن ارادتين ملزميتين في سنة
١٩٦٨ فإنه لا عبرة لما تضمنه من اثر رجعي يترد الى سنة ١٩٦٣ ، حيث
أن انعقاد العقد لم يتم أصلا في حدود القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى بطلان عقد بيع الفيلا رقم ٤٠٤ طريق الحرية بالاسكندرية المبرم في
١٩٦٨/١/١٠ .

(ملف ٢٩/٢/٣٠ - جلسة ١٩٧٨/١١/١) .

الفصل الرابع

تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

أولا — شروط رد المنشآت الفردية التى فرضت عليها الحراسة :

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

مؤدى المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أن المشرع وهو بسبيل انتهاء الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قرر إلغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع أجهزة الدولة والإدارة المحلية والقطاع العام بشأن المنشآت الفردية الخاضعة للحراسة والتي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه متى طلب مستحقوها استردادها ولم تكن تلك الجهات قد تصرف فيها بالبيع الى الغير بشرط ألا تكون قد أجمعت في منشآت أخرى أو تغيرت معالمها مما يتعذر معه ردها بحالتها التى كانت عليها وقت البيع — تطبيق : مدرسة الشرق الخاصة بالزمالك — ادماجها في شركة المعاهد القومية — زيادة نشاطها وتضاعف فصولها وطلبتها ومدرسيها — تغير مكانها المعنوي وتلاشي كيانها السابق — يتوافر في شاتها مانع الرد لسببي الادماج وتغيير المعالم — نتيجة ذلك — عدم جواز ردها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن : « تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الحكومة ووحدات الادارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو يعقود ابتدائية ، متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لاحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ وذلك في الاحوال الآتية : (١) (هـ) المنشآت الفردية التى لا تتجاوز قيمتها ثلاثين

الف جنبه ما لم تكن قد ادمجت في منشآت أخرى أو تغيرت معالمها بحيث لا يمكن ردها بحالتها التي كانت عليها في تاريخ البيع » .

ومؤدى ما تقدم أن المشرع وهو بسبيل إنهاء الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قرر الغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع أجهزة الدولة والادارة المحلية والقطاع العام بشأن المنشآت الفردية الخاضعة للحراسة والتي لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنبه ، متى طلب مستحقوها استردادها ولم تكن تلك الجهات قد تصرفت فيها بالبيع الى الغير ، بشرط الا تكون قد ادمجت في منشآت أخرى أو تغيرت معالمها بما يتعذر معه ردها بحالتها التي كانت عليها وقت البيع .

ولما كانت مدرسة الشرق الخاصة بالزمالك قد انتقضت كممنشأة فردية بادماجها في شركة المعاهد القومية ، وتوالى على إدارتها شخصيتين معنويتين آخرين هما الجمعية التعاونية التعليمية للمعاهد القومية والجمعية التي انشئت خصيصا لإدارة المدرسة فيها بعد ، وتغير اسمها الى المدرسة القومية الاعدادية بالزمالك ، وتغير نظامها فخفضت للنظام الخاص بالمعاهد القومية ، كما زاد نشاطها فتضاعفت فصولها وطلبتها ومدرسيها ، الامر الذى يقطع بتغير كيانها المعنوى ، بل وتلاشى كيانها السابق ونشأة كيان جديد خاضع لإدارة شخص معنوى تحكمه قواعد خاصة ومن ثم يقولون في ثباتها مانع الرد لسببى الانحياز وتغيير المعالم ويكون قرارا الامراج رقمى ٤٥٨ لسنة ١٩٧٥ و٢٧٣ لسنة ١٩٧٦ الصادرين برد تلك المدرسة لم يضافا صحيح حكم القانون .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد المدرسة القومية الاعدادية بالزمالك (الشرق الخاصة بالزمالك سابقا) الى السيد بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

(ملف ٣٠/٢/٣١ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) .

ثانياً — جهاز تصفية الحراسات :

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

جهاز تصفية الحراسات في قيامه على شؤون الاموال التي يجب انهاء الحراسة عليها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ — هو وكيل عن اصحاب الشأن بالنسبة لاموالهم التي تحت يده — نتيجة ذلك — الاطراف الاصلية في اى نزاع يتصل بتلك الاموال هم المالكون لها والغير الذى تعامل فيها او بشتاتها مع الحراسة العامة — الجمعية العمومية لا تختص بنظر نزاع ثار بين صاحب المال وهيئة عامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية :

.... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجائنين » .

وتنص المادة الاولى من قانون تسوية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على أن « تنتهى جميع التدابير المتعلقة بالحراسة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين والصادرة بقرارات من رئيس الجمهورية استناداً الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وتمصح الاوضاع الناشئة عن فرض هذه الحراسات وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون » .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن « تلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة

العامة أو ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، وذلك فى الاحوال الآتية :

..... (ب) العقارات المبنية التى لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سىاحى أو لغرض قومى أو ذى نفع عام) .

ومن حيث أن جهاز تصفية الحراسات فى قيامه على شئون الاموال التى يجب انهاء الحراسة عليها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - المشار اليه - انما يتولى حراسة هذه الاموال لحين تسليمها لاصحابها عينا أو اداء ثمنها لهم على النحو المبين فى هذا القانون ومن ثم فان الاطراف الاصليه فى أى نزاع يتصل بتلك الاموال هم المالكون لها والغير الذى تعامل فيه أو بشأنه مع الحراسة العامة ومرد ذلك أن عمل الحراسة هو حفظ المال وادارته لحين تسليمه لاصحابه ، ولقد نصت المادة ٧٧٣ من القانون المدنى على أن يحدد الاتفاق أو الحكم القضائى بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق والا فتطبق احكام الوديعة واحكام الوكالة « ومقتضى ذلك ان ادارة جهاز تصفية الحراسات للمال والتعامل فى شأنه انما تكون على سبيل الوكالة عن صاحبه وبالتالي فاذا ثار نزاع حول المال بين صاحبه وهيئة عامة كما هو الشأن فى الحالة المعروضة فلا تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظره طبقا للفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، لان النزاع هنا لا يقوم بين جهتين من الجهات التى ورد ذكرها فى الفقرة على سبيل الحصر - ولا يتعلق بحق أو بهر مركز قانونى نشأ لاحدى هذه الجهات وتطالب به لنفسها فى مواجهة - جهة - أخرى وانما ينصب النزاع على حق أو مركز قانونى نشأ لمن منتهم احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فهو نزاع متعلق بأحد افراد الناس وبذمتهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر الموضوع المعروض بوصفه نزاعا .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

مسئولية الدولة عن اعمال القائمين بادارة الاموال الموضوعة تحت الحراسة - نظام الحراسة المقصد منه تامين سلامة الدولة في الداخل والخارج - الاموال التي تفرض عليها الحراسة تعد وديعة تحت يد الدولة تخبرها نيابة عن ممتلكها - نيابة الدولة نيابة قانونية وليست اتفاقية - القائمون على ادارة الاموال تابعون للدولة - الحسابات او المستندات تقدم منهم الدولة او الجهة الادارية التي تعينها ولا تقدم لصاحب المال - اثر ذلك : تسال الدولة عن اعمالهم كتابعين لها وفقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني ولا يكون للدولة ان تدفع بمسئوليتها بخطا الحارس او المصفي التابع لها - اختيار مصف من قبل الدولة لتصفية المنشآت التجارية الموضوعة تحت الحراسة لا يغير من صفة الدولة بالنسبة لهذه المنشأة والاموال المطلوب تصفيتها - الدولة مودع لديها وتسال عن هذه الاموال كمودع لديها بالإضافة الى صفتها كمتبوعة - تطبيق - التزام جهاز تصفية الحراسات بتعويض اصحاب شركتين تجاريتين دون الاحتجاج بخطا الحارس او المصفي وبغير انتظار لما يسفر عنه التحقيق معه او محاكمته اداريا او جنائيا .

ملخص الفتوى :

ان فرض الحراسة على اموال السيد قد تم في ظل القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وتنص المادة ٢ من هذا القانون على ان (لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ باذن كتابي أو شفهوي التدابير الآتية :

١ -

٢ -

٣ -

٤ - الامر بفرض الحراسة .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ - الذى طبق على السيد المذكور - على أن « تفرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرفق وتسرى في شأنهم أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ » .

وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ في المادة ٢ على أن « تسرى في شأن الأشخاص الخاضعين لهذا الأمر التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » .

وينص الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ في المادة ٣ على أن « يتولى السيد نائب رئيس الجمهورية الاشراف على تنفيذ هذا الأمر ويعين بقرار منه حارسا عاما يتولى ادارة أموال وممتلكات الأشخاص المشار اليهم . وتكون للحارس العام سلطات المدير العام المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » .

وله أيضا أن يعين حارسا خاصين على تلك الاموال والممتلكات تحدد اختصاصاتهم وفقا للقرارات التى تصدر من الحارس العام » .

وطبقا لقرار وزير الاقتصاد رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦١ بتعيين السيد حارسا خاصا على شركة الحديد والمعادن المصرية وكذلك قراره رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٦١ بتعيينه حارسا على شركة الهندسة الصناعية الزراعية فقد منح السيد المذكور السلطات الواردة بالأمر العسكرية رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة لهاتين الشركتين .

وتنص المادة ٢ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أن « تكون مهمة المدير العام النيابة عن الأشخاص المشار اليهم ويتولى ادارة الاموال وجردها وله بوجه خاص وان يبيع الاموال القابلة للثقل وفي الاعمال الصناعية او التجارية يجوز له ان يباشر كل ما يتعلق بالاستغلال العادى » .

وله بأذن وزير المالية والاقتصاد أن يباشر بيع الاموال وتصفية الاعمال الصناعية أو التجارية » .

وتنص المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أن

« تغطي اتعاب المدير العام ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات ادارته باخذ نسبة مئوية على الاموال الموضوعة تحت ادارته .

ويحدد وزير المالية والاقتصاد قيمة وشروط تلك الاعتاب والمرتبات والمصاريف » .

ومن حيث انه يبين من تلك النصوص ان الدولة سنت نظام الحراسة لتأمين سلامتها في الداخل والخارج ووضعت القواعد التي رأت انها مناسبة لادارة الاموال التي تفرض عليها الحراسة - لذلك فان المعنيين من قبل الدولة لادارة هذه الاموال يعدون تابعين لها - كما ان هذه الاموال تعد وديعة تحت يد الدولة تديرها نيابة عن ملاكها . وطالما ان نيابة الدولة عن الاشخاص المشمولة لاموالهم بالحراسة نيابة قانونية وليست اتفاقية وما دام القائمون على ادارة الاموال تابعين للدولة فان الحساب والمستندات التي تقدم من الحارس العام او الخاص عن عمله تقدم للدولة او لجهة الادارية التي تعينها للاشراف على عمله ولا تقدم لصاحب المال .

ومن حيث انه لما كان الحارس العام وكذا الحارس الخاص مأجورين من قبل الدولة للقيام بما أوكل اليهم من أعمال الحراسة وكان قيامهم بهذه الاعمال تحت رقابة الدولة واشرائها فان الدولة تسأل عن اعمالهم كتابعين لها وفقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني التي تنص على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها ... » وبالتالي لا يكون للدولة ان تدفع مسئوليتها بخطأ الحارس أو المصنف التابع لها .

ومن حيث انه بالإضافة الى ذلك فان اختيار مصف من قبل الدولة لتصفية المنشآت التجارية الموضوعة تحت الحراسة ليس من شأنه أن يغير من صلة الدولة بالنسبة لهذه المنشآت والاموال الناتجة عن تصفيها وهي انها مودع لديها ومن ثم فانها بجانب مسئوليتها عن هذه الاموال كمبتوعة تسأل عنها كمودع لديها . ولما كان الثابت أن جهاز تصفية الحراسات قد أقر صراحة بأن الحارس الذي عين بعد ذلك مصفيا والتابع له قد بدد اموال الشركتين المشار اليهما واستولى عليها بدون وجه حق . فان الجهاز يكون ملزما باداء التعويض المستحق لاصحاب هاتين الشركتين

كاملًا دون أن يحتج بخطأ الحارس والمصنف وبغير انتظار لما يسفر عنه التحقيق معه أو محاكمته إداريًا أو جنائيًا .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى أنه في خصوصية الحالة المعروضة فإن على جهاز تصفية الحراسات أداء التعويض المستحق للسيد وزوجته دون انتظار لما يسفر عنه التحقيق والمحاكمة الإدارية والجنائية للسيد

(فتوى ٥٣٧ في ١٩٧٨/٦/٤) .

الفصل الخامس

الرد المعنى

الفرع الاول

الاراضى الزراعية التى فرضت عليها الحراسة

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الأشخاص - نصه فى مادته الرابعة على تسليم الاراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارتها حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - نصه فى مادته السابعة على جواز الاستثناء من احكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية - صدور قرارات جمهورية استنادا الى هذا النص الاخير باستثناء اموال وممتلكات بعض الأشخاص الذين سبق أن طبق فى شأنهم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من احكامه - النص فى بعض هذه القرارات على استثناء بعض الاموال والممتلكات من احكام القانون المشار اليه ، مع عدم تسليم الاراضى الزراعية واعتبارها ببيعة الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - ايلولة الاراضى الزراعية المشار اليها الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بصفتها ممثلة للدولة الحق فى ريعها من تاريخ العمل بهذا القانون - اساس ذلك ان القانون المشار اليه هو مصدر الابلولة دون القرار الجمهورى الذى لم يؤثر فى حجية هذا المصدر - لا بصديق فى شأن هذه الاراضى وصف البيع الا بالنسبة الى تقدير قيمة التعويض المستحق عنها لصاحبها من ناحية مقدار وطريقة ادائه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الأشخاص نص فى مادته الاولى على أن « ترع الحراسة

على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » ونص في مادته الثانية على ان « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجبالي قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ويؤدى التعويض بمستندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا » ، كما نص هذا القانون في مادته الرابعة على ان « تسلم الاراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارتها حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . . . » ، واخيرا نص القانون المذكور في مادته السابعة على ان « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .. واستنادا الى هذا النص الاشخاص رئيس الجمهورية قرارات باستثناء اموال وممتلكات بعض الاشخاص الذين سبق ان طبق في شانهم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من احكامه ونص في بعض هذه القرارات على استثناء الاموال والممتلكات من احكام القانون المشار اليه مع عدم تسليم الاراضى الزراعية واعتبارها مبيعة الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى .

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تضمن حكما برفع الحراسة عن الاموال الخاضعة لها ، وآخر بابلولة هذه الاموال الى الدولة لقاء تعويض يؤدى على شكل سندات اسمية على الدولة بحد اقصى مقداره ثلاثون الفا من الجنيهات واجاز هذا القانون لرئيس الجمهورية ان يستثنى من احكامه ، ومن ثم يكون له تقرير استثناء حالات معينة من جميع احكام هذا القانون فتبقى الحراسة مفروضة على الاموال ولا تؤول الى الدولة ، كما يجوز له ان يستثنى من بعض تلك الاحكام كان يستثنى من حكم ابلولة الاموال الى الدولة فقط ، وكذلك ان يقرر الاستثناء من طريقة اداء التعويض فيقرر اداؤه نقدا او عينا .

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تضمن حكم الاراضى الزراعية التى آلت الى الدولة طبقا لاحكامه ، فنص في مادته الرابعة على ان تسلم الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتوزيعها طبقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبهذا تكون هذه الاراضى فى حوزة الهيئة المذكورة وتأخذ حكم الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى من ناحية توزيعها على صغار الفلاحين ، ومن ناحية استحقاق الهيئة لربعها خلال الفترة من تسلمها حتى تمام التوزيع .

. ومن حيث أن صدور قرار ئيس الجمهورية باستثناء بعض الخاضعين للحراسة من حكم ايلولة أموالهم الى الدولة ، فان مقتضى ذلك تسليمهم أموالهم لكنه اذا تضمن هذا القرار اخراج الاراضى الزراعية من نطاق هذا الاستثناء فان نتيجة ذلك أن تعود الى الشخص أمواله فيها عدا هذه الاراضى التى آلت الى الدولة ، فتبقى تحت يد الهيئة العابة للإصلاح الزراعى لتوزيعها على صغار الفلاحين .. ولا شك أن اعتبار هذه الاراضى مبيعة الى الهيئة المذكورة ، لن يؤدى الى نتيجة عملية ، فالاراضى كانت قد آلت الى الدولة من قبل صدور قرار الاستثناء ، وكان لتلك الهيئة الحق فى تسليمها لتوزيعها على صغار الفلاحين بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وصدور قرار رئيس الجمهورية بالاستثناء بالصيغة التى صدر بها لا يعنى تغييرا فى هذا الوضع من جهة انتقال حيازة الارض الى الهيئة وامتلاك الحكومة ممثلة فى هذه الهيئة لها ، ومن جهة استهداف توزيعها من بعد على صغار الفلاحين .. وجميع هذه الاثار التى قصد اليها القرار الجمهورى هى ذاتها الاثار التى تضمنها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة الى الاراضى الزراعية .

ومن حيث أن وجه الخلاف او المغايرة بين أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وبين ما يترتب على القرار الجمهورى الصادر بالاستثناء من أحكامه ينحصر محسب فى التعويض الذى يؤدى الى صاحب الارض ، فهذا التعويض يؤدى طبقا للقرار المذكور فى شكل ثمن للارض ومن ثم لا يخضع لاحكام ذلك القانون فيما اشتمل عليه من تقرير حد أقصى للتعويض ومن ادائه بسندات اسمية على الدولة .

فمفاد القرار الجمهورى بالاستثناء من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هو ابقاء الاراضى الزراعية خاضعة لاحكام هذا القانون ، مع استثناءها من طريقة تقدير التعويض وطريقة ادائه المنصوص عليها فى هذا القانون ، وبالتالي تعتبر هذه الاراضى قد آلت الى الدولة فعلا بمقتضى ذلك القانون ويكون مصدر ايلولة هو القانون المشار اليه دون القرار الجمهورى الذى لم يؤثر فى حجية هذا المصدر ولا يصدق فى شأن هذه الاراضى وصف البيع الا بالنسبة الى تقدير قيمة التعويض المستحق عنها لصاحبها من ناحية مقداره وطريقة ادائه ، ونتيجة ذلك أن يكون للهيئة العابة للإصلاح الزراعى تملك هذه الاراضى بصفتها ممثلة للدولة وتسليمها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ويكون لها بالتالى الحق فى ريعها من هذا التاريخ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان الاراضى الزراعية المشار اليها تؤول الى الدولة تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤. بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص ويكون للهيئة العامة للاصلاح الزراعى بصفتها ممثلة للدولة الحق فى ريعها من تاريخ الممن بهذا القانون .

(ملف ٦٣/٢/٧ — جلسة ١٩٧١/٤/٢٩) .

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

مفاد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة — رد الاراضى التى افرضت عليها الحراسة وآلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط الا يكون الاصلاح الزراعى قد تصرف فيها او وزعها على صغار الفلاحين او تمت اقامة مبانى عليها — لم يتناول هذا القانون الاراضى التى تم الاستيلاء عليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و١٤٨ لسنة ١٩٥٧ — يترتب على ذلك انه لا يجوز اصلا اعمال احكام هذا القانون فى نطاق الاراضى المستولى عليها بالتطبيق لاحكامها — لا يجوز المطالبة بتعديل الاقرارات المقدمة من الملاك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والتى تم بموجبها الاستيلاء نهائيا — الاطيان التى لا ترد عينا طبقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . لا يجوز التعويض عنها بأرض سبق الاستيلاء عليها بالقانونين المشار اليهما وظلت على ملك الدولة وانما يتم تعويضهم عنها وفقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

ان قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ينص فى مادته الثالثة على ان « يتم التخلّى عن عناصر النظم المالية اصولا وخصوما للاشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية وطبقت عليهم احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » وينص هذا القانون فى مادته السابعة على ان « تلغى اعتبارا من تاريخ

العمل بهذا القانون العتود الابتدائية الخاصة ببيع الاراضى الزراعية المبرمة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى متى طلب مستحقوها استلامها عينا طبقا لاحكام المواد السابقة وذلك فيها عدا الاراضى الآتية :

(١) الاراضى التى تم التصرف فيها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الى الغير ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون .

(ب) الاراضى التى هيئت لاقامة مبان عليها او اقيمت عليها مبانى فعلا قبل العمل بهذا القانون .

(ج) الاراضى التى وزعت بالتبليك على صغار الفلاحين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بهذا القانون .

(د) الاراضى التى ربطت عليها اقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى » .

ومفاد ذلك أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قضى برد الاراضى التى فرضت عليها الحراسة وآلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط ألا يكون الإصلاح الزراعى قد تصرف فيها أو وزعها على صغار الفلاحين أو تمت اقامة مبان عليها ولم يتناول هذا القانون الاراضى التى تم الاستيلاء عليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فلا يجوز أصلا أعمال احكام هذا القانون فى نطاق الاراضى المستولى عليها بالتطبيق لاحكامه .

وبناء على ذلك لا يجوز للمذكورين المطالبة بتعديل الاقرارات المقدمة منهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والتى تم بموجبها الاستيلاء على الاراضى الخاضعة لاحكام هذين القانونين استيلاء نهائيا .

ولا وجه للقول بجواز تعديل تلك الاقرارات استنادا الى وجود حالة من الشبوع بين الاراضى التى تم الاستيلاء عليها قبل فرض الحراسة فى

أكتوبر سنة ١٩٦١ والاراضى التى فرضت عليها الحراسة بعد هذا التاريخ
اذ من غير المتصور وجود هذا الشيوع أصلا ذلك لان القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ ، المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ خول المالك حق
اختيار الاراضى المسموح له بالاحتفاظ بها وتلك التى يتصرف فيها توفيقا
لاوضاع أسرته وجعل هذا الخيار سابقا لحق الاصلاح الزراعى فى الاستيلاء
على ما يجاوز الحد الاقصى للملكية ، وعليه فان عدم التعاصر بين هذين
الحقين يؤدى بالضرورة الى فرز الحصة المستولى عليها عن حصة المالكين
سواء كانت ملكيتهم قائمة على الشيوع واستقل كل منهما بملكيته عن الآخر
ولا يعتبر فرز الارض المقدمة للاستيلاء فى هذه الحالة من قبيل التصرفات
التي لا يعتد بها فى تطبيق احكام قانون الاصلاح الزراعى لانه ليس سوى
تطبيق لاحكام هذا القانون ولا يعد الاصلاح الزراعى فيه شريكا فى الارض
على الشيوع ومن ثم فانه ولئن كانت الارض مملوكة على الشيوع بين افراد
العائلة المذكورة فانه بصدد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم
١٤٨ لسنة ١٩٥٧ واختيارهم الاراضى التى يحتفظون بها بموجب اقرارات
نهائية انتهت حالة الشيوع بين تلك الاراضى وغيرها فما قدموه للاستيلاء
واذا كان فرز الجزء المقدم للاستيلاء فى هذه الحالة لم يهر بالاجراءات
المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ فان ذلك انما يرجع الى قيام المالكين بتجنيب حصة مفرزة أصلا
للاستيلاء وقبول هيئة الاصلاح الزراعى لها وبالتالي لم تتوافر مبررات
اتخاذ اجراءات الفرز والتى لا تتحقق وفقا لتلك المادة الا عند عدم موافقة
الهيئة على الفرز المقترح من المالكين أو عدم اجرائهم لهذا الفرز أصلا .

ولا وجه للقول بأن اعتبارات العدالة توجب تعويض هؤلاء الملاك عن
الاراضى التى كانت خاضعة أصلا للحراسة وتصرفت فيها الدولة الى
صفار المزارعين قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٧٤ المشار اليه بأراضى
من تلك التى آلت اليها بموجب القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ٥٢ و١٤٨ لسنة
١٩٥٧ وبقيت على ملك الدولة ولم تتصرف فيها بالتبليغ الى صفار المزارعين
وذلك لان المشرع لم يجز فى مثل هذه الحالة المعروضة الا التعويض الذى
حدده القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وهو التعويض النقدى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز تعديل الاقرارات المقدمة من الملاك فى الحالة المعروضة بالتطبيق
لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ٥٢ و١٤٨ لسنة ٥٧ وعدم جواز
تعويضهم عن الاطيان التى لا ترد عينا طبقا لاحكام القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤

باراضى مما آلت الى الدولة بموجب القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ٥٢ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما وظلت على ملكها ، وانما يعوضوا على النحو المبين فى القانون الخاص بتسوية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة .

(ملف ٢٠/٢٠٣ - جلسة ١٩٨٠/٥) .

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

استثنى المشرع من نطاق الرد المبنى ثلاثة انواع من الاراضى :
الاول : الاراضى التى تصرفت فيها الهيئة العامة للاصلاح الزراعى للغير بمفقد ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .
والثانى : الاراضى التى وزعت بالتعليك على صفار المزارعين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى .
والثالث : الاراضى التى ربطت عليها اقتساط تعليك وسلمت الى صفار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - فى مجال تطبيق النوع الثانى فان الاراضى التى سبق توزيعها بالتعليك ثم اصبحت خالية بانسحاب المتفهمين بها الموزعة عليهم او تنازلهم عنها للغير فانها تعتبر موزعة منذ تاريخ العمل بالقانون فى مجال تطبيق حكم الرد المبنى ما لم يصدر قرار نهائى بالفناء توزيعها - اذا لم يصدر قرار الفناء التوزيع فان الملكية نظل قائمة لمن وزعت عليهم مهما اخل هؤلاء بالالتزامات المنصوص عليها فى القانون او العقد - اساس ذلك : قرار التوزيع قرار ناقل للملكية لا يجوز نسخه الا بعد اتباع الاجراءات التى رسمها القانون لالفاء التوزيع .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى حيث ينص فى المادة ١٢ منه على ان « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع » وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على ان « تسلم الارض لمن آلت اليه من صفار الفلاحين » .

ويجب على صاحب الارض ان يقوم على زراعتها بنفسه وان يبذل في عمله العناية الواجبة .

واذا تخلف من تسلم الارض عن الوفاء باحدى الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة السابقة او اخل باى التزام جوهرى آخر يقضى به العقد او القانون حقق في الموضوع بواسطة لجنة تشكل

ولها بعد سماع اقوال صاحب الشأن ان تصدر قرارا مسببا بالغاء القرار الصادر بتوزيع الارض عليه واستردادها منه » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع استثنى من نطاق الرد العينى ثلاث انواع من الاراضى : الاول : الاراضى التى تصرفت فيها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للغير بعتود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، والثانى : الاراضى التى وزعت بالتبليك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، والثالث : ويتمثل فى الاراضى التى ربطت عليها اقتساط تبليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن الاراضى التى سبق توزيعها بالتبليك ثم أصبحت خالية بانسحاب المتفعين بها الموزعة عليهم أو تنازلهم عنها الى الغير ، فان الأصل ان مثل هذه الاراضى وما زالت تعتبر موزعة من تاريخ العمل بالقانون المذكور وذلك فى مجال تطبيق حكم الرد العينى الوارد فى المادة السابقة سالفة الذكر، ما لم يصدر قرار نهائى بالغاء توزيعها طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى، فإذا لم يصدر مثل هذا القرار فان الملكية تظل قائمة بالنسبة لمن وزعت عليهم هذه الاراضى مهما اخل هؤلاء بالالتزامات المنصوص عليها فى العقد أو القانون باعتبار أن قرار التوزيع — طبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع — هو قرار ناقل للملكية ، لا يتزعزع ولا يجوز نسخه الا بعد اتباع الاجراءات التى رسمها القانون لالغاء التوزيع .

واستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسمية الاوضاع الناشئة عن مرض الحراسة حيث ينص فى المادة السابعة منه على أن « تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون العقود الابتدائية الخاصة ببيع الاراضى الزراعية المبرمة بين الحراسة العامة أو

ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
مضى طلب مستحقوها استلامها عينا طبقا لأحكام المواد السابقة وذلك فيما
عدا الاراضى الآتية :

(أ) الاراضى التى تم التصرف فيها من الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى الى الغير ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون .

(ب) الاراضى التى هيئت لاقامة مبان عليها أو اقيمت عليها مبان
فعلا قبل العمل بهذا القانون .

(ج) الاراضى التى وزعت بالتملك على صغار المزارعين بقرارات
من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بهذا القانون .

(د) الاراضى التى ربطت عليها أقساط تملك وسلمت الى صغار
المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها
قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

كما أستمروا الجعبيه كذلك القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث تنص المادة الثانية
منه على أن « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين
شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا
القانون جميع اموالهم وممتلكاتهم ، وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود
ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية
الايضاح الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها تملك وسلمت الى
صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرارا من
مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور
..... » وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « تسرى أحكام
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في
هذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان
الثابت أنه لم يصدر حتى الان قرار نهائى بالغاء انتفاع الذين انسحبوا
من الاراضى الموزعة عليهم بالتملك أو تنازلوا عنها الى الغير لاخلال
هؤلاء المنتفعين بالالتزامات المنصوص عليها في العقد أو القانون فمن ثم

فان قرار توزيع هذه الاراضى يظل قائما بما يرتبه من آثار منها عدم سريان حكم الرد العينى المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية افراد عائلة فى الرد العينى للاراضى التى سبق صدور قرار توزيع بشأنها أو ربطت عليها اقساط تهليك ، واصبحت خالية بانسحاب المنتفعين منها أو تنازلهم عنها من الباطن للغير ، طالما لم يصدر بشأنها قرار نهائى بلغاء التوزيع .

(ملف ٦٨/١/١٠٠ — جلسة ١٩٨٤/٢/١) .

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

ان عقد البيع بين الحراسة العامة باعتبارها بائعة والهيئة العامة للاصلاح الزراعى المشتريه هو وحده الذى يحكم العلاقة بينهما — لا محل لالزام الهيئة بالتعويض الذى يقضى به استنادا الى مسئولية الدولة الناشئة عن اتفاقية دولية — عبء التعويض فى هذه الحالة يقع على عاتق وزارة المالية .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع هذا الموضوع فى ان اموال السيدتين الفرنسيتين : ، خضعت لتدابير الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وبالتالى خضع ما يملكانه من اطيان زراعية لتدابير الامر المذكور . وقامت الحراسة العامة ببيع الاطيان الزراعية الملوكة لهاتين السيدتين الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ٢١/١٠/١٩٥٧ وقدر الثمن بسبعين مثل الفريية الا ان هاتين السيدتين طعننا فى تقدير قيمة الارض امام محكمة القضاء الادارى اعمالا لحكم الاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا بتاريخ ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ والتى تقضى بأن ثمن البيع يجب ان يغطى قيمة الاموال والحقوق التى تم التصرف فيها ، وتنفيذا لحكم ، القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ الذى نص على اختصاص محكمة القضاء الادارى بمجلس

الدولة بالفصل في مثل هذه المنازعات . واقامت المدعيتان الدعويين رقمي ١٢٨٩ ، ١٤٨٣ لسنة ١٤ قى وقضى فيهما بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٥ بتقدير نصيب كل من السيدتين بواقع ٦٥٤٠.٦٢٤ للسيدة الاولى وبمبلغ ٦٥٤٢١٨٥ للسيدة الثانية بخلاف ثمن الملحقات الموجودة على اطيائها . وطعن في الحكم الصادر فيهما امام المحكمة الادارية العليا وقضى برفض الطعن . بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨ وقامت الحراسة الفرنسية بالامراج عن ثمن هذه الاطيان المسدد من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى للحراسة . بيد أن التزاع قام بين الحراسة وبين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى حول من يتحمل منهما بسداد الفروق المستحقة عن اثنان اطيان السيدتين المذكورتين ، حيث تطالب الحراسة العامة الهيئة :العامة للاصلاح الزراعى بدفع الفروق بين الثمن المنصوص عليه في عقد البيع الابتدائى المبرم بينهما بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٣١ والخاص باطيان السيدتين المذكورتين والثمن الذى قضت به محكمة القضاء الادارى فى الحكمين المشار اليهما .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة تبين لها ان العلاقة بين الحراسة العامة والهيئة العامة للاصلاح الزراعى خاضعة لنصوص العقد المبرم بينهما ، لان الهيئة باعتبارها مشترية من الحراسة العامة ببوجب عقد بيع فائه وحده الذى يحكم العلاقة بينهما وتبعا لذلك لا محل لالزام الهيئة بالفرق بين ثمن اطيان السيدتين المذكورتين طبقا للعقد المبرم بين الحراسة والهيئة والثمن الذى قضى به الحكم الصادر فى الدعويين المشار اليهما . حيث لا يتضمن العقد المبرم بين الهيئة والحراسة ما يلزم الهيئة بشيء من ذلك .

ومن حيث أن أساس مسئولية الدولة عن تعويض المدعيتين هو الاتفاقية المبرمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفرنسا المشار اليها فان وزارة المالية هى التى تعتبر مسئولة عن هذا التعويض وعن التزامات الدولة التى ارفقتها بناء على هذه الاتفاقية . ولا محل لان يقع هذا العبء على الحراسة العامة فذلك أن أساس الحكم بالتعويض ليس هو تصرفات الحراسة وانما ما ورد فى نصوص الاتفاقية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة المالية بالمبالغ المطلوبة .

(ملف ٨٦٨/٣/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) .

الفرع الثاني

التصرف في العقارات

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - تخويله الجهات العامة وشركات القطاع العام المشتري لمعارات الخاضعين للحراسة حق الخيار بين الاحتفاظ بملكية تسلك المعارات وبين اعتبار عقود البيع ملغاه وردها الى ملاكها الاصليين وذلك في خلال المهلة المقررة قانونا - صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتعديل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤. ونصه على مذ المهلة سائلة الذكر لا يخول للجهات التي اعلنت عن اختيارها في ظل المهلة الاولى ان تعدل عن هذا الاختيار - اساس ذلك - ان التعديل كان خاصا بجهة الانصاح عن الارادة ولم يعط للجهات التي اعلنت عن ارادتها الحق في المدول. عن ذلك .

ملخص الفتوى :

أن قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٤/٧/٢٥ تاريخ نشره ينص في المادة ١١ على انه « في غير الحالات المبينة في المادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمشتري للمعارات المبيعة من الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مئلا الضريبة الاصلية المفروضة على المعار المبيع في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الاصلى دون الزيادة على أن تلتزم باداء الزيادة وباتى الثمن خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد المعارات المبيعة الى مستحقيها .

ويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبته بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ

العمل بهذا القانون ، فاذا لم تخطر بباله ذلك اعتبر العقد ملغى اعتبارا من تاريخ انقضاء هذه المهلة ، ويؤثر بالانقضاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقاري .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ نشر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتعديل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وقضى في الفقرة الثانية من مادته الاولى بمد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ سالفة الذكر الى ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ .

ومناد ذلك أن المشرع وهو بصدد تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حدد حالات معينة يتعين فيها رد العقارات التي تصرفت فيها الحراسة لاصحابها ، وفي غير تلك الحالات خول الجهات العامة وشركات القطاع العام المشتري العقارات الخاضعين للحراسة حق الخيار بين الاحتفاظ بملكية تلك العقارات بشرط زيادة الثمن بما يوازي مائة وستين مثل الضريبة المفروضة عليها وبين اعتبار عقود بيع تلك العقارات ملغاة مع ردها الى ملاكها الاصليين وحدد ل تلك الجهات مدة ثلاثة شهور تبدأ من ١٩٧٤/٧/٢٥ تاريخ نشر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه للانصاح عن رغبتها ولاستعمال حق الخيار المقرر لها ، فاذا انقضت تلك المدة بغير أن تفصح تلك الجهات عن ارادتها اعتبر عقد البيع ملغى من تاريخ انقضائها ، ومن ثم تكون المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تفسئت حكيم يخلو اولها الجهات المشتري الاحتفاظ بملكية العقارات ويوجب الثاني الاعلان عن ذلك في موعد معين والا آل العقار الى مالكه الخاضع للحراسة تلقائيا ، ولقد بدى للمشرع أن هذه المدة التي حددها لم تكن كافية لاستعمال الجهات المشتري حق الخيار المتاح لها فأصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ الذي أطال هذه المدة وقد أفصحت عن ذلك الاعمال التشريعية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ اذ ورد بهذه الاعمال (أن ثمن شراء العقارات وقد غدا محل نزاع فان خيار الجهات المشتري كان ولا بد أن يترأخى الى حين تقدير هذا الثمن وحسم النزاع في شأنه لذلك رأت اللجنة أن توسع من المهلة التي حددها المشرع في الفقرة الثانية من المادة ١١ والتي تقوم فيها الجهات المشتري باخطار رئيس جهاز التصفية برغبتها والا اعتبرت العقود التي اشترت بها العقارات ملغاة بحكم القانون لذلك مدت اللجنة هذه المدة الى نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٦ للغرض المتقدم وللموافاة بين هذه المدة التي يجب أن يتم خلالها

الاخطار وبين قيام هذه الجهات باداء التزامها بدفع الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تجاوز ٣١ من يوليو سنة ١٩٧٦) .

واذ اقتصر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ على تعديل الحكم الثانى الخاص بمدة الانقضاء عن الارادة الذى ورد بالمادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ولم يعط الجهات التى أعلنت رغبتها الحق فى العدول عنها فان الاعلان الذى صدر فى الموعد الاول يصبح نهائيا ولا يجوز الرجوع فيه .

وبناء على ما تقدم فانه وقد أبدت شركة الشرق للتأمين رغبتها فى الاحتفاظ بالمعار سالف الذكر خلال مهلة الثلاثة شهور المنصوص عليها بالمادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لا يجوز لها أن تطلب الغاء عقد البيع خلال المهلة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز للشركة فى الحالة الماثلة أن تعدل من رغبتها فى الاحتفاظ بملكية المعار خلال المهلة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

(فتوى ٢٧٩ فى ١٩٨٢/٣/٦) .

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

بمؤدى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة او التحسين معذلا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ أن ايداع النماذج بالشهر العقارى هو الذى تنتقل به ملكية العقارات المزوعة ملكيتها وليس بقرار تقرير المنفعة العامة — عدم ايداع تلك النماذج الا بعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قاضيا برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ على أن تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها . ويعوض عنها اصحابها بتعويض اجهالى قدره ٣٠ الف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة — مقتضاه انتقال ملكية تلك العقارات الى ملكية الدولة بموجب القانون

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وليس بموجب احكام نزع الملكية للمنفعة العامة -
ويجوز تقدير التعويض بذلك وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
فاستعرضت احكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية
العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة
١٩٦٢ والإذى تنص المادة الأولى منه على أنه « يجرى نزع ملكية العقارات
اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لاحكام هذا القانون وتنص
المادة الثانية من هذا القانون على أن « يكون تقرير المنفعة العامة بقرار
من الوزير المختص مرفقا به :

(١) مذكرة ببيان المشروع المطلوب اعتباره من أعمال المنفعة العامة .

(ب) رسم بالتخطيط الإجمالى للمشروع .

وتنص المادة التاسعة من ذات القانون على أنه « يوقع أصحاب
الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها
للمنفعة العامة أما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توثيق أصحاب
الشأن فيها لاي سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها
قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر
المعقارى ويترقب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع
الاثار المترتبة على شهر عقد البيع

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج
أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة
خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط
مفعول هذا القرار بالنسبة للمعارات التى لم تودع النماذج أو القرار
الخاص بها » .

وتنص المادة ٢٩ مكرر منه على أنه « لا تسقط قرارات النفع العام
المشار إليها فى المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطلوب
نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل
بهذا القانون وتعديله أم بعده » .

كما استعرضت الجمعية القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص حيث تنص المادة الأولى منه على أنه « ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أنه « تزول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ... » .

واستعرضت الجمعية القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومتى (جمهورية مصر العربية) والاتحاد الفيدرالى السويسرى الخاص بتعويض الرعايا السويسريين الذين خضعت أموالهم لقوانين التأميم او لاجراءات الحراسة والمعمول به اعتبارا من ١/١١/١٩٦٤ والتي تنص المادة الاولى منه على أنه « ووفق على الاتفاقية الموقع عليها في بون بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ وملحقاتها المرافقة المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الاتحاد الفيدرالى السويسرى الخاص بتعويض الرعايا السويسريين الذين خضعت أموالهم لقوانين التأميم او لاجراءات الحراسة .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٤ وتنص مادته الاولى على أنه « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع استكمال مبانى جامعة القاهرة بالجيزة محافظة الجيزة الموضح بيانه بالمذكرة والرسم المرافقين وذلك مقابل القيمة الدفترية لهذا الموقع ... وتنص مادته الثالثة على أن « يستولى على الارض اللازمة لهذا المشروع بطريق التنفيذ المباشر .

واستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث تنص المادة الثالثة منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة على أموال وممتلكات بعض الاشخاص من الفئات الآتية :

(١) الاجانب الذين طبقت في شأنهم احكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع الدول التى ينتمون اليها .

(ب) ٥ .

كما استعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة حيث تنص المادة الثامنة منه على أنه يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعاية هذه الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون .

وبما ان الاستفادة من نصوص القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ان ملكية العقار لا تنتقل الى الدولة بمجرد صدور قرار تقرير المنفعة العامة على العقار وإنما يقتصر الاثر القانوني لهذا القرار على إعطاء الجهة طالبة نزع الملكية حق دخول هذه العقارات واتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والذي يضمن استيفائها كاصل عام توطئة لانتقال ملكيتها الى الدولة لان هذا الانتقال لا يتحقق بايداع النماذج الخاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة أو قرار الوزير المختص - في حالة الممتلكات التي يتعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لاي سبب في مكتب الشهر العقاري فهذا الايداع هو الذي يترتب عليه جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

وبما ان المشرع حرصا منه على مصالح الافراد وممتلكاتهم قضى بأنه اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبقا للاجراءات المنصوص عليها في القانون لمدة سنتين من تاريخ نشر هذا القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار وذلك عدا القرارات التي ادخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها .

وبما انه صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بتقرير المنفعة العامة لمشروع استكمال مباني جامعة القاهرة والاستيلاء على الارض اللازمة لهذا المشروع بطريق التنفيذ المباشر وذلك مقابل قيمتها الدفترية ولم يتم توقيع النماذج الخاصة بنقل هذه الارض الا في ١٨/٧/١٩٨١ .

وبما انه كان قد صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر والمعمول بإحكامه اعتبارا من ٢٤/٣/١٩٦٤ قاضيا برفع الحراسة عن الاموال والممتلكات المملوكة للأشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة

عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ وبإيلولة ملكية هذه الاموال والممتلكات الى الدولة فمن ثم فان هذا القانون يكون قد صدر وملكية هذه الارض ما زالت للسيدة المذكورة لانه اذا كان توقيع النماذج قد تم في هذا التاريخ الا ان ايداع هذه النماذج بالشهر العقاري يكون قد تم بعده وهذا الايداع هو الذى تنتقل به الملكية وبذلك تكون هذه الارض قد آلت الى الدولة بموجب أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ السالف الذكر وليس بموجب أحكام نزع الملكية للمنفعة العامة لان قرار الاستيلاء قد سقط في مواجهتها ويتعين من ثم طرح تقدير التعويض المقرر بقرار رئيس المجلس التنفيذي المشار اليه واجراء التقدير ومقاسا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في الحدود المشار اليها في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيدة في التعويض المستحق لها طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وفي الحدود الواردة في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ .

(ملف ٤٦/١/٧ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦) .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

مدى احقية من رفعت عنه الحراسة في استرداد عقار مملوك له .

ملخص الفتوى :

لما كان التفسير المقرر في المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد أصبح بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حقا مكتسبا لذى الشأن المستفيد باحكام القرار الجمهوري سالف الذكر فانه لا يجوز المساس به او الحرمان منه . ولا يقدر في ذلك ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من هذا القانون والتي تنصى بالغاء عقود البيع الابتدائية للعقارات المبنية ما لم تكن قد تغيرت معالمها او خصصت لمشروع سياحي أو لغرض قومي أو ذى نفع عام ، لان اعمال

حكها لا يكون الا بعد اجراء مقتضى التيسيرات أن توافرت شرائط أعمالها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية صاحبات الشأن في استرداد الفيلا رقم ٣ شارع بولس حنا بالجيزة محل هذه الفتوى .

(ملف ٢١/٢/٣٠ — جلسة ١٠/٤/١٩٧٨) .

تعليق :

عدم دستورية التعويضات عن الممتلكات التي وضعت تحت الحراسة :

اولا : حكبت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٦/٥/١٩٨١ في القضية رقم ٥ لسنة ١ ق « دستورية » اولا : بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لاحكام قانون الطوارئ الى ملكية الدولة . ثانيا : بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد اقصى لما يرد الى الاشخاص الذين شملتهم الحراسة واسرهم .

وقد كان المدعون يطلبون الحكم بعدم دستورية كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لاسباب حاصلها انه بالاضافة الى ان قانون الطوارئ لا يجيز فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين فان ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من ايلولة اموال وممتلكات هؤلاء الاشخاص الى ملكية الدولة بغير تعويض — عدا مبلغ ثلاثين الفا من الجنيئات تؤدي اليهم بسندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة — تعتبر مصادرة لها بالمخالفة لما تقضى به المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ الموقت الذي صدر هذا التشريع في ظله من أن الملكية الخاصة مصونة ، كما ان ما قضت به المادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة من تحديد ما يرد من اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة بها قيمته ثلاثين

الف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للاسرة ينطوى على مصادرة لما يجاوز هذا المدار ، ويخالف ما تنص به المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ من دستور ١٩٧١ التى تكفل صون الملكية الخاصة ولا تجيز التأميم الا بشروط محددة وتحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى .

وقد قررت المحكمة الدستورية العليا بشأن هذه الطلبات ان ما يثيره المدعون بشأن مخالفة الاوامر الصادرة بفرض الحراسة لاحكام ثائون الطوارئ يتعلق بقضاء المشروعية ويخرج عن مجال رقابة الدستورية وبالتالي عن نطاق الدعوى الماثلة ، الذى تحدد بالطعن فى دستورية النص على ايلولة اموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة وعلى تحديد ما يرد اليهم والى أسرهم منها ، وهن طعن منبت الصلة بما ينتهى اليه القضاء المختص بشأن مشروعية اوامر الحراسة او عدم مشروعيته .

ثم استطردت المحكمة الدستورية العليا الى ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص تنص على ان « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » . وتنص المادة الثانية منه على ان « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة على انه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع اموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالى السابق بيانه ... ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا ... » . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على ان « تسوى طبقا لاحكام القانون المرافق الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ » ، وتؤكد المادة الاولى من قانون تسوية هذه الاوضاع انتهاء جميع التدابير المتعلقة بالحراسة ، ثم ترد الفقرة الاولى من المادة الثانية منه الحكم الخاص باستثناء الخاضعين بالتبعية من احكام القانون رقم

١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لما آل اليهم عن غير طريق الخاضع الاصلى ، وهو ما كان ينص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ ، وتنص فقرتها الثانية على أن يرد عينا ما قيمته ثلاثون ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة اذا كانت هذه الاموال والممتلكات قد آلت الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية عن طريق الخاضع الاصلى ، وتحدد المادة الثالثة مقدار ما يتم التخلي عنه من عناصر الذمم المالية للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية بما لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، كما تنص المادة الرابعة منه على انه « اذا كانت الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للخاضع الاصلى وكان صافى ذمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد اليه القدر الزائد عينا بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه لكل فرد من أفراد أسرته وفى حدود مائة ألف جنيه للأسرة ... ويسرى حكم الفقرة السابقة اذا كان ما سلم لكل فرد من أفراد الأسرة طبقا للمادتين السابقتين يقل عن ثلاثين ألف جنيه للفرد ولا يجاوز مائة ألف جنيه للأسرة .. » .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة قد تقررتم بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، واستمرت بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للخاضعين الاصلين ، وللخاضعين بالتبعية فيما آل اليهم من اموال وممتلكات عن طريق الخاضع الاصلى وأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اقتصر على تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على هؤلاء الأشخاص مماستحدث احكاما تسوى بها كل حالة ، دون أن يتضمن أى تعديل فى الاساس الذى قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو ايلولة اموالهم وممتلكاتهم الى ملكية الدولة .

وحيث أن جميع الدساتير المصرية المتعاقبة حرصت على تأكيد حماية الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها ، فنصت المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وهو ما رددته المادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ، كما لم تجز المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التاميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

ولما كانت ابلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة الذي لا يرد الا على عقارات معينة بذاتها في حين شملت الابلولة الى ملكية الدولة اموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما فيها من منقولات ، ولم تتبع في شأنها الاجراءات التي نصت عليها القوانين المنظمة لنزع الملكية والتي يترتب على عدم مراعاتها اعتبار الاجراء غصباً لا يعتد به ولا ينقل الملكية الى الدولة ، وكانت هذه الابلولة لا تعتبر تأمياً ذلك انها تفتقر الى اهم ما يتميز به التأميم وهو انتقال المال المأموم الى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيداً عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارية لصالح الجماعة، بينما امتدت الحراسة - وبالتالي الابلولة الى ملكية الدولة - الى كافة اموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما تشمله من مقتنيات شخصية يستحيل تصور ادارتها لصالح الجماعة ، كما ان المادة الرابعة من ذات القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على تسليم الاراضى الزراعية التي آلت ملكيتها الى الدولة الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارتها « ... حتى يتم توزيعها وفقاً لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » بشأن الاصلاح الزراعى ، وبالتالي فان مال هذه الاراضى ان تعود الى الملكية الخاصة لمن توزع عليهم ولا تبقى في ملكية الشعب لتحقيق ادارتها ما يستهدفه التأميم من صالح عام . لما كان ذلك فان ابلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة التي تقررت أول الامر بالقرار بقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ على ما سلف بيانه ، تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادر الخاصة بحكم قضائى .

لما كان ما تقدم وكان لا يحاج بان القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن اموالهم وممتلكاتهم ، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملامات السياسية التي يستقل بها المشرع ، ذلك أن كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذى يحتم اخضاعها لما تتولاه هذه المحكة من رقابة دستورية ، وكان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من أحكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقضى بتحديد

مبلغ جزائى بحد اقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه يؤدى الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاما ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على ايلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعى مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون ، واستبدل بها احكاما تسوى بها اوضاعهم برد بعض اموالهم عيناً أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك فى حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، فانه يكون بها نص عليه من تعيين حد اقصى لما يرد من كافة الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لاحكام دستور سنة ١٩٧١ الذى لا يجيز تحديد حد اقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه الامر الذى يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان .

ولما تقدم من اسباب خلصت المحكمة الدستورية العليا الى الحكم بعدم دستورية المادتين المطعون عليهما .

ويعني فى هذا المقام الوقوف على الاخص امام ما سجلته المحكمة فى اسبابها من انه لما كانت ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة لا تعد من تبديل نزع الملكية أو التأميم ، فانها تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادر الخاصة الا بحكم قضائى . وان القول بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن اموالهم وممتلكاتهم ، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملامعات السياسية التى يستقل بها المشرع ، لا يحول دون اخضاع هذين التشريعين للرقابة الدستورية لان كلا منهما قد تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة .

وان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من احكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى كانت تقضى بتحديد مبلغ جزائى بحد اقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه يؤدى الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاما ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على ايلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعى مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون ، واستبدل بها احكاما

تسوى بها اوضاعهم برد بعض اموالهم عينا أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود مبلغ ثلاثين الف جنيه للفرد ومائة الف جنيه للأسرة ، فانه يكون بما نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الاموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لاحكام دستور سنة ١٩٧١ الذى لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه ، الامر الذى يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفه البيان .

ثانياً ، ثم واصلت المحكمة الدستورية العليا اتجاهااتها في هذا المقام بحكمها الصادر في الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ في « دستورية » جلسة ١٩٨٦/٦/٢١ .

وقد كان المدعون في هذه الدعوى ينعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى المخول له ولعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة 'عناذره في غيبة مجلس الشعب ، كما ينعون على المصادرة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العينية على الاموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بمعتود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وذلك بالمخالفة لما تقضى به المادتان ٣٤ و ٣٦ من الدستور من كفاءة صون الملكية الخاصة ، وخطر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى ، كما ينعون على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور . فقضت المحكمة الدستورية العليا في القضية المذكورة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيها نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بمعتود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها اقساط تملك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، ففى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الاتى :

١ () بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا .

(ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بمقتد البيع .

(ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ و ب وج بمقتدار النصف .

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا للبنود السابقة ربع استثماري يواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

ويرفض ما عدا ذلك من طلبات والزمّت الحكومة المصروفات وبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

واستندت المحكمة الدستورية العليا فيما قضت به الى أن الثابت من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التي تنص على أنه اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته . فإذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة إصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

والمستفاد من هذه المادة أن الدستور وإن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في إصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب

الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ، ومنها ما يتعلق بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه ، فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وان تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلّة تقريرها ، واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامها باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات بشأنها في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها او علاج آثارها .

ولما كان البين من الاممال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه ان الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الاداري توالّت احكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ باطلّة ومعنومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثّر المترتب عليها ، ان ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من اموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادي ، الامر الذي يقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسبا للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبنا لاثاره منازعات جديدة ولواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ومن ثم فان رئيس الجمهورية اذا اصدر القرار بقانون المطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور ، ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بسخافته هذه المادة على غير أساس جديرا بالاتفات منه .

واستطردت المحكمة الدستورية العليا في حكمها تقول أن المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه بعد ان نصت على أن « تعتبر كل من تكن الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة

١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، وتتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون . . . » فتنه بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم في هذا الشأن من اعتبار تلك الأوامر منطوية على عيب جسيم لصورتها، فمادة لتسدها. في أمر يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة التي نص الدستور على صونها وحمايتها ، مما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية ، وينحدر بها إلى مرتبة الفعل المادى المخدوم الاثر قانونا ، جاءت المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمى لحكم المادة الاولى منه ولازمة القانون ، فنصت في صدرها على أن ترد مينا الى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم . . . » غير أن المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والممتلكات لظروف قدرها وحاصلها أن جانبها من هذه الاموال — بعضها عقارات كانت قد بيعت من الخراسا العامة لمشتريين نصبتى الثنية وبعضها اراض زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وزينطت عليها اقتساط تهليك وسلمت اليهم فعلا بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وأن هؤلاء هؤلاء قد نشأت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فمضمن المادة الثانية سنالمة الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بمقتوى ابتدائية قبل الغسل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها اقتساط تهليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتى :

(١) بالنسبة للإطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع بيعين مثلا لفرية الإطيان الأصلية المفروضة عليها حاليا .

(ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .

(ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى بيعت به .

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ وب وج بمقتصدار النصف .

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا للبنود السابقة ربح استثماري بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على انسياء لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .

وقد جاء في الفكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه انه « ليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما ان هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق في التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة اصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدارا لى من الحاجتين على حساب الاخرى . ولما كانت قيمة الايوال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها (ومنها مقارات وارضى زراعية واوراق مالية ومنشآت تجارية) تبلغ نحو ٣٦ مليون مقخرة على أساس ٢٢٠ مثل الضريبة العقارية والمفروضة على المقارات فى سنة ١٩٦٠ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٤٩ ، ولا شك ان قيمتها الحالية تبلغ اضعاف القيمة المشار اليها ... » .

ومضت المحكمة الدستورية تقول ان الدساتير المصرية المتعاقبة وان حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى اورنتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وخافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا ان تلك الدساتير لم تشأ ان تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى سبيل تحقيق الصالح العام ، فأجازت نزعها جبرا من صاحبها للبتفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩٠ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٧١) وأباح

الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض، كما لم يقصد المشرع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عصبيا يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام، فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ». مؤكداً بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن المشرع الحق في تنظيمها على الوجه الذي يراه محققا للصالح العام.

وحيث أن تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى اصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها، مدة طويلة رتبوا على اساسها احوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعي ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويبرر الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا عن التنفيذ العيني على ما سلف بيانه، وهو ما عبرت عنه الفكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليها بقولها « ومن المستقر عليه ان تنفيذ الاحكام القضائية التي تقضى بالفناء القرار الاداري او التي تقرر انعدامه، الاصل ان يتم عينا، فاذا ما تعلق الامر بقرار فرض الحراسة فان مؤدى الفناء هذا القرار، او تقرير انعدامه ان ترد عينا الى اصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من اموال. فاذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب عليه من المساس بمراكز قانونية او حقوق للغير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه اذا ما استحال التنفيذ العيني تعين اعمالا للمبادئ العامة في القانون المدني الالتجاء الى التنفيذ بمقابل ومؤداة تعويض قوى الشأن عما لحقهم من اضرار نتيجة لاستحالة التنفيذ العيني... ».

وبحيث ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيمها لحق الملكية في علاقات الامراد بعضهم ببعض على ما تقدم، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما تليه المبادئ الاساسية في الدستور والتي تمسكون الملكية الخاصة وتنتهي عن حرمان صاحبها منها الا بمقابل تعويض يشترط فيه لكن يكون مقابلا للاموال والممتلكات التي تناولها التنظيم ان يكون معادلا لتبعيتها الحقيقية، وهي

في الدعوى الماثلة ، قيمتها وقت اقرار بيعها بمقتضى النص المطعون عليه ،
اذ يتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لما كان ذلك ، وكان التعويض الذى قرره المادة الثانية من القرار
بقانون المطعون عليه من الاموال والممتلكات التى استثنت من قاعدة الرد
العينى يتحدد الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال
والممتلكات والتى زادت — على ما اقرت به المذكرة الايضاحية للقرار
بقانون سالف الذكر اضعافا مضاعفة الامر الذى يزيله وصف
التعويض بهيئته السالف بيانته كشرط لازم لسلامة النص التشريعى
المطعون عليه من الناحية الدستورية ، وبالتالي يكون هذا النص فيما قضى
به من اقرار بيع تلك الاموال والممتلكات بغير رضاء ملاكها ودون تعويضهم
عنها تعويضا كاملا ينجطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة
٣٤ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، مما يتعين
معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال والممتلكات التى
اشارت اليها من قاعدة الرد العينى مقابل التعويض الذى حددته .

وحيث أن المدعين ينعون على المادة السادسة من القرار بقانون
المطعون عليه ، انها نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها
في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات
المنصوص عليها في المادة السابقة (المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون)
وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل
بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة
الشعب او المرتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على
المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن
قد قفل باب المراجعة قبل العمل باحكام هذا القانون » ، تكون قد
نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار اليها من القضاء المدنى ، وهو
قاضيها الطبيعى ، الى قاض آخر ، وعُدلت في اختصاص الهيئات القضائية
بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للبادتين ٦٨ و١٦٧ من الدستور
والتي تنص اولاهما على أن « التقاضى حق مصون ومكول للناس كافة ،
ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضية الطبيعى . . . » ، وتنص الثانية على
أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها . . . »

وحيث أن محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب ، هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ، ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى مرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم مرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون ، وطبقا للأجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر ، والتي كتلت للمتقاضين امام تلك المحكمة ضمانات التقاضى من ابداء دفاع وسماع اقوال ، وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في احكامها ، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ او المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض احكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضي الطبيعى في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور - الذى يحق لكل مواطن اللجوء اليه في هذا الشأن ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير اساس جديراً بالرفض .

وحيث انه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون ، الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - الذى نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها - قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التى تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، يكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير اساس معينا رفضه .

وقد خلصت المحكمة الدستورية العليا من كل ما تقدم من أسباب
الى القضاء بحكمها المنوه عنه .

وهكذا ، فقد انفتح السبيل بحكم المحكمة هذا كى يعاد دراسة
الموضوع لاصدار قانون جديد بدلا من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٦
يعالج الثغرات التى ظهرت بالقانون المذكور وبحيث تقدر التعميصات
عن الاموال والممتلكات التى لم ترد عينا لاصحابها طبقا للاسعار السائدة
فى تاريخ صدور القانون سالف الذكر (نبيل صاغ فى مقال له بعنوان
« احكام المحكمة الدستورية العليا تعيد الحقوق لاصحابها » بجلة الاهرام
الاقتصادى عدد ١٩٨٦/٦/٣٠ ص ٨٤ وما بعدها) .

حرب

حرب

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

تعويض - عدم استحقاق رعايا الإعداء إياه عن الخسائر التي تلحقهم بسبب الاعتداء الثلاثي - لا يغير من هذا الحكم الأمران العسكريان رقم ٩ و ١٠ لسنة ١٩٥٦ أو القراران الوزاريان الصادران في ٢٢ - ١٢ - ١٩٥٦ و ٣٠ - ٢ - ١٩٥٧ في شأن التعويض عن أضرار الحرب أو الانتفاق المبرم مع حكومة المملكة المتحدة في ١٦ - ٣ - ١٩٦٠ في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

إن الاعتدان الثلاثي الإجرامي الذي وقع على البلاد عام ١٩٥٦ هو حرب فعلية ، وقد رتب المشرع عليه آثار الحرب ومنها قطع العلاقات السياسية مع الدول المعتدية وإلغاء المعاهدة التي كانت مبرمة مع المملكة المتحدة ، كما فرض الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ قيودا على التعامل مع إنجلترا وفرنسا .. مما درج على فرضها في حالة الحرب .

ولما انتهت الحرب بهزيمة العدو صدر الأمر العسكري رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ بتشكيل لجان لمعالجة الأضرار التي نشأت عن الحرب كما صدر الأمر العسكري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ بإعانة المصابين بأضرار الحرب ، وذلك بتوزيع إعانات وقتية عن أضرار الحرب التي وقعت على النفس أو المال ، على أن تخضع قيمتها من التعويض الذي قد يستحق ، وقد نص هذا الأمر على إنشاء لجنة من وزيرى الشؤون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل للإشراف على توزيع هذه الإعانات ويكون لها حق إصدار القواعد والإجراءات الخاصة بتقدير توزيع الإعانات المذكورة .

وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ و ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ صدر قراران وزاريان بالأسس والقواعد الخاصة بتقدير التعويضات عن أضرار الحرب التي وقعت ضد النفس أو المال في مدينة بور سعيد وفي غيرها من المحافظات والمديرىات .

ولئن كانت نصوص الأمرين العسكريين وكذا القرارين الوزاريين

المشار اليها قد وردت في صيغة: عامة قد تقول بانصراف نية المشرع الى تعويض الجميع مواطنين ومحايدين أو حتى رعايا الأعداء انفسهم على السواء الا أنه من المسلم في قواعد القانون الدولي العام أنه يحق للدولة المحاربة وقف استثمار أملاك رعايا الأعداء أو تصفيتها وإيداع حصيلتها لدى حراس خصوصيين على أن ترد هذه الحصيلة الى أصحابها بعد الحرب كاملة ما لم تخصص منها ما هو مستحق لها من تعويض قبل الدولة الأخرى على أن تقوم هذه الأخيرة بتعويض رعاياها عن أموالهم المخبومة من تعويضات الحرب .

ولم يقل قائل قط بالتزام الدولة المحاربة تعويض رعايا الأعداء من الخسائر التي تلحقهم بسبب اعتداء دولتهم ، لان مثل هذا الاعتداء إنما يقع من دولة العدو على رعاياها هي ، ومن ثم فهي وشأنها في تعويضهم عما أصابهم من ضرر دون أن يكون للدولة التي وقع الاعتداء عليها أي شأن في هذا التعويض ذلك هو منطق الأشياء ، وهو يجد مبرره في طبيعة الأشياء ذاتها .

ولا غناء في القول بأن التعويض عن الأضرار التي أصابت الاقتصاد المصري سواء كان مملوكا للمواطنين أو لغيرهم قد تكلفت به الجمهورية العربية المتحدة بناء على ما تضمنته أحكام الاتفاق المبرم مع حكومة المملكة المتحدة في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ . . وذلك لان كل ما تضمنه هذا الاتفاق هو التزام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأداء حصيلة ممتلكات الأعداء التي قامت بتصفيتها أما الممتلكات التي لم تقم بتصفيتها واكتفت بفرض الحراسة عليها كما هو الحال بالنسبة الى الشركة المذكورة ، فان التزام الحكومة بالنسبة إليها مقصور على رفع الحراسة عنها وتسليمها لأصحابها . . ولم تلتزم حكومة الجمهورية العربية المتحدة في هذا الاتفاق أداء أي تعويض لرعايا الأعداء من الأضرار التي أصابتهم بسبب العدوان الاثيم الذي ارتكبه دولهم .

وإذا كان المشرع قد عنى في الإبرين العسكريين المشار اليهما بالنص على توزيع اعانات وقتية من أضرار الحرب خصصا من التعويض الذي يستحق للمضروب فإن الأساس الذي تثبت عليه فكرة التضامن والتعويض هو مبدأ التضامن الإجتماعي وقد نص الدستور المؤقت في مادته الثالثة على أن التضامن الإجتماعي أساس للمجتمع وطبقا لهذا المبدأ تمت الدولة يد المعونة لمواطنيها لاغاثتهم مما يلهم بهم في الكوارث العامة ، فهم إذن يؤدون

اليها ضريبة من دمائهم ومقدارا معلوما من أموالهم فلا اقل من اغاثتهم عند وقوع الكوارث العابة ، وغنى عن البيان ان الاساس الذى تقسوم عليه هذه الفكرة يقتضى قصر التعويض على المواطنين وحدهم ، الا أن اعتبارات العدالة قد تقتضى باعانة رعايا الدولة المحايدة وتعويضهم عما يصيبهم من اضرار من جراء حروب لا دخل لدولهم فيها — والامر جد مختلف بالنسبة الى رعايا دول الاعداء ، ذلك لان دولهم اذ اقترفت جرائم العدوان تكون هى دون سواها المسئولة عن تعويضهم عما يصيبهم من اضرار بسبب هذا العدوان . وعلى هذا المبدأ استقر الراى فى القانون الدولى .

وعلى هدى ما تقدم تكون الشركة — وقد ثبتت فى حقها صفة العداء على وجه لا يحتمل شكاً أو تأويلاً — غير ذات حق فى الافادة من احكام الامرين العسكريين المشار اليهما أو القرارين الوزاريين الصادرين تنفيذا لهما ذلك لان ما اصابها من ضرر انما وقع من الدولة التى تنتمى اليها فهى المسئولة دون الجمهورية العربية المتحدة عن تعويضها عما اصابها من ضرر بسبب العدوان الثلاثى الاثيم .

(فتوى ٧٢٢ فى اول سبتمبر سنة ١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

حرب — تعويض عن اضرارها — الاضرار الناجمة عن العدوان الثلاثى — الاوامر العسكرية والقرارات الوزارية بشأن التعويض عنها — جواز تعويض شركة هوبيل اويل بصر عن الاضرار التى حاقت بأموالها فى مناطق سدر وراس مطازمة نتيجة هذا العدوان — اساس ذلك فى ضوء الاسس التى يبنى عليها التعويض عن اضرار الحرب لرعايا الدول المحايدة .

ملخص الفتوى :

فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، ونص على أن يعتبر فى حكم الرعايا المذكورين (١) كل شخص طبيعى أو مغنوى يكون مقبلا بارض المملكة المتحدة البريطانية أو الجمهورية الفرنسية (٢) الشركات والمؤسسات والجمعيات المضرة أو الاجنبية

التي يصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا باعتبارها تعمل باشراف بريطاني او فرنسي او باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية او فرنسية هامة .

وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر الامر العسكري رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ بتشكيل لجان لمغاينة الاضرار الناشئة عن الحرب (العدوان الثلاثي) ، وفي ذات التاريخ صدر الامر رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ باعانة المصابين باضرار الحرب — وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ و ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ صدر قراران وزاريان بالاسس والقواعد الخاصة بتقدير التعويضات عن اضرار الحرب التي وقعت ضد النفس أو المال في مدينة بور سعيد وفي غيرها من المحافظات والمديريات — وعلى مقتضى تلك الاسس والقواعد كانت تصرف التعويضات عن اضرار الحرب .

وان كان الامران العسكريان والقراران الوزاريان المشار اليها قد وردت جميعها في صيغة عامة دون أية اشارة الى جنسية المنتفعين بالحكامها ، الا انه من المسلم في قواعد القانون الدولي العام انه يحق للدولة المحاربة وقف استثمار املاك رعايا الاعداء أو تصفيتهم وايداع حصيلتها لدى حراس خصوصيين على أن ترد هذه الحصيلة الى اصحابها بعد الحرب كاملة ما لم يخصم منها ما هو مستحق للدولة المحاربة من تعويض قبل الدولة المعادية على أن تقوم هذه الاخيرة بتعويض رعاياها عن أموالهم المخصوصة في تعويضات الحرب ، والمتفق عليه أن الدولة المحاربة لا تلتزم بتعويض رعايا الاعداء عن الخسائر التي تلحقهم بسبب اعتداء دولتهم ، لان مثل هذا الاعتداء انما يقع من دولة العدو على رعاياها ، ومن ثم فهي وشائها في تعويضهم عما اصابهم من ضرر بدون أن يكون للدولة التي وقع عليها الاعتداء أى شأن في هذا التعويض — وإذا كان المشرع المصري قد عنى في الامرين رقمي ٩ ، ١٠ لسنة ١٩٥٦ سألني الذكر بالنص على توزيع اعانات وقتية عن اضرار الحرب خصما من التعويض الذي يستحق للضرور ، فان الاساس الذي بنيت عليه فكرة التعويض هو مبدأ التضامن الاجتماعي وطبقا لهذا المبدأ — وهو من المبادئ الدستورية — تمد الدولة يد المعونة لمواطنيها لاغانتهم ما يلم بهم في الكوارث العامة ، فهم اذ يؤدون اليها ضريبة من دماءهم ومن أموالهم فلا أقل من اعانتهم عند وقوع الكوارث العامة ، وغنى عن البيان أن الاساس الذي تقوم عليه هذه الفكرة يقتضى قصر التعويض على المواطنين وحدهم ، الا أن اعتبارات العدالة قد تبرر اعانة رعايا الدول المحايدة وتعويضهم عما اصابهم من اضرار من جراء حروب لا دخل لدولهم فيها —

وعلى هدى هذا النظر يمكن القول بلحقة المواطنين في التعويض عن الخسائر التي لحقتهم بسبب الحرب ، ويجوز تعويض رعايا الدول المحايدة ، وبعدم أحقية رعايا دول العدو في هذا التعويض ، وينصرف هذا الحكم كذلك الى كل شركة أو منشأة توافرت فيها صفة العداء بصرف النظر عن حقيقة جنسيتها ، ومن هذا القبيل الشركات التي كانت تعمل بإشراف رعايا دولة العدو أو تدخل فيها مصالح هامة لهم . (فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ في شأن مدى أحقية شركة آبار الزيوت في التعويض عن الخسائر التي لحقتها بسبب العدوان الثلاثي) .

ويتطبيق القواعد السابقة في شأن شركة موبيل أويل ، ببيان بداية من الأوراق المعروضة أن هذه الشركة اشتركت بحق النصف مع شركة الانطو ايجيشيان أو يلفيلز (شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية) في استغلال مناطق سدر وعسل ورأس مطارمة للبترول وهي المناطق التي قامت اللجان المختصة بمعاينة الأضرار التي حاققت بالاموال الكائنة بها نتيجة العدوان الثلاثي وأثبتت حالتها وتقدير التعويض المستحق عنها ، ويعزز ذلك الاقرار الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ من الحارس الخاص عن شركة آبار الزيوت - والذي كان معينا نائباً للحارسين على اموال البريطانيين والفرنسيين لشئون البترول بموجب القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٦ - بأن بيانات شركة موبيل أويل عن اشتراكها في بعض الموجودات التي أصيبت بخسائر نتيجة العدوان الثلاثي في نوفمبر سنة ١٩٥٦ بالنصف صحيحة .

وبين من الأوراق المعروضة كذلك أن شركة موبيل أويل بمصر كانت حين بدأت نشاطها بمصر في ٢ من يناير سنة ١٩٥٢ تحت اسم سوكوني أويل بمصر ، شركة أمريكية أسست طبقاً لنظام ولاية ديلاوير بأمركا ، الى أن صدر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٥٩ بالتخصيص لها في الاستمرار في العمل كشركة مساهمة منتمية بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وأنه وإن كانت مصلحة الشركات لم تعرف في سجلاتها على بيان بأسماء الشركاء في تلك الشركة وجنسياتهم أثناء العدوان الثلاثي ، إلا أنه ينبغي النظر الى هذه الشركة على أساس أنها كانت في تاريخ العدوان شركة تتمتع بجنسية أحد الدول المحايدة وقتئذ ولم تلحق بها صفة العداء ، وبخاصة لأن المشرع قد اعتبر من الرعايا الاعداء الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية والاجنبية

التي يصدر وزير الاقتصاد قرارا باعتبارها تعمل بإشراف بريطاني أو فرنسي ، أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية أو فرنسية هامة ، ولم يصدر قرار وزارى بهذا المعنى بالقياس الى ذلك الشركة مما ينفى عنها صفة العداء ، وأذ لو كانت تعمل بإشراف رعايا الاعداء أو كانت لهم فيها مصالح هامة لاعتبرها الوزير المختص في حكم الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز تعويض شركة موبيل اويل بمصر عن الاضرار التي حاقّت بمواليها في مناطق سدر وعسل ورأس مطارمة نتيجة العدوان الثلاثى ، وذلك اخذا باعتبارات العدالة .

(ملف ٥٢/١/٤٧ — جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ معدلا بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ قضى بتعويض مواطنى سيناء ومدن القناة عن الاضرار التي لحقت بعقاراتهم في حدود ٢٠.٠٠٠ جنيه — القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ قضى بتعويض الملاك من هؤلاء المواطنين عن القيمة الاجبارية التي لم يتقاضوها من مستأجرى عقاراتهم حتى نهاية عام ١٩٧٤ — استقلال كل من هذين التعويضين باحكامه الخاصة — اثر ذلك — جواز الجمع بينهما طالما توافرت شروط استحقاق كل منهما .

ملخص الفتوى :

ان المشرع واجه الاضرار الناتجة من الحرب بتقرير معاينات وامانات وقروض عن الخسائر في النفس والمال لاول مرة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بقرار في الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون صرف امانات مالية مساوية لقيمة الخسائر التي ما قد يكون قد دفع من قيمة اجبارية من ٥ يونيو عام ١٩٦٧ حتى تاريخ التهجير ، ونص المشرع في الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة التي تضمنت توزيع امباء القنصة الاجبارية على انه « وتسرى احكام هذه المادة على وحدات العقارات التي تهدمت بعد ٥ يونيو عام ١٩٦٧ حتى تاريخ تهدمتها فقط » .

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد سن ثلاثة أنواع من التعويضات لمواطني محافظات القناة وسيناء أولها التعويض عن الخسارة في المال الذى وضع له حدا أقصى قدره ٢٠.٠٠٠ جنيهها وثانيهما التعويض عن فقد الأجر أو الدخل الذى كان يحصل عليه المواطن مقابل عمل كان يؤديه وحالت الاعمال الحربية بينه وبين أدائه والحصول على ما كان يدره عليه من أجر أو دخل ، وثالثها التعويض عن القيمة الإيجارية التى لم يتقاضاها مالك العقار الواقع في إحدى هذه المحافظات من مستأجره حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

ولما كان المشرع قد خص من هذه التعويضات بأحكامه وقواعده فأنه لا يجوز حرمان المواطن من أحداهما مع توافر شروط الاستحقاق بحجة حصوله على تعويض من نوع آخر إذ لو قصد المشرع ذلك لجمع تلك التعويضات الثلاثة في نوع واحد ، ولوضع له شروطا واحدة لا تختلف بسبب تغيير مناط الاستحقاق ، أما وقد حدد المشرع لكل نوع من هذه التعويضات مناطه الخاص فأنه لا وجه للقول باستغراق أحداها بالآخر ، ومن ثم يستحق لمن يتوافر فيه سبب استحقاق أى منها أن يجمع بينه وبين غيره أن توافرت فيه شروط استحقاقه هو الآخر ، فله أن يجمع بين التعويض عما أصاب عقاره من خسائر وعن القيمة الإيجارية لهذا العقار وعن الدخل أو الأجر الذى كان يحصل عليه من عمل يؤديه .

وتطبيقا لما تقدم فإن المواطن المعروضة حالته يستحق التعويض عن الخسائر التى لحقت بعقاره والتعويض عن قيمته الإيجارية حتى تاريخ تهمده وفقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ أن توافرت في شأنه شروط هذا التعويض الإيجارى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد في أن يجمع بين التعويض عن الخسارة التى لحقت بعقاره وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ ، والتعويض عن القيمة الإيجارية لعقاره حتى تاريخ تهمده طبقا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ .

حرية

الفصل الاول : عموميات

اولا : حالة الضرورة

ثانيا : لوائح الضبط الادارى

ثالثا : الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة
لا يلحقها التقادم .

الفصل الثانى : حرية الصحافة

اولا : حرية الصحافة حرية عامة يكتفلها الدستور

ثانيا : مؤسسات صحفية

ثالثا : وكالة انباء الشرق الاوسط

الفصل الثالث : حرية العبادة

اولا : حرية ممارسة الشعائر الدينية

ثانيا : كنائس

ا - التصريح ببناء الكنائس

ب - كنائس الانجيليين

ج - مجلس ملى

د - بطريركية

ثالثا : بهائية

رابعا : الردة

الفصل الرابع : حرية الرأي

الفصل الخامس : حرية التنقل

اولا : حرية السفر الى خارج البلاد ويخرج عن دائرة الحقوق التي
كفلها الدستور

ثانيا : التنظيم اللائحى لجوازات السفر والتأشيرات

ثالثا : جوازات السفر

رابعا : التصريح بالسفر الى الخارج

خامسا : هجرة المواطنين الى الخارج

الفصل الاول

عموميات

اولا : حالة الضرورة :

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

للسلطة الادارية المشرفة على الامن اتخاذ تدابير مؤقتة لصيانة الامن وللنظام العام في حالة الضرورة ولو كان في اتخاذها مناسبات بحقوق الافراد الخاصة او حرياتهم — ثبوت هذا الحق ولو لم تكن الاحكام العرفية مملنة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاوراق ان هناك خلافا على الانتفاع ببياه العيون نشب في قرية خسفين التي تقع على الحدود في مواجهة العدو ، بين فريقين من الاهالي ، فريق الفلاحين الذين ينخرطون في سلك المقاومة الشعبية ويحصلون على السلاح لحباية الحدود ، وفريق المالكين — وهذا الخلاف له خطورته على سلامة الدولة وامنها ، خاصة في تلك المنطقة الجيبية الواقعة على حدود اسرائيل حيث يجب محافظة على سلامة الدولة وامنها ان يسودها الهدوء والاستقرار وان يعمل جميع قاطنيها في تعاون واللفة على مواجهة اي اعتداء يقع على حدود الوطن ، لا يشغلهم عن ذلك شواغل من خلافات شخصية ولا يشغل من ورائهم رجال الجيش والامن بتلك هذه الخلافات من الخود عن حياض الوطن وسلامة اراضيه فلا ينتهز العنصر المتربص على الحدود ما ينشأ عن هذا الخلاف من اضطراب في الامن ، فيمتد على الارض والوطن . فاذا كان هذا هو الثابت في الاوراق ، وراى قائد المنطقة بصفته المسئول الاول عن الامن ان يضع حدا لهذه الخلافات ، بحيث لا يمس حقوق اى من الطرفين ويؤدى الى اخراج الفتنة الى ان تفصل الجهات المختصة فيها ، فاستقر قرارا بوضع حل مؤقت بتوزيع الانتفاع بالبياه ليس في اى مناسبات بالحقوق الموضوعية لاي من الطرفين ولنسم يستأثر بوضع هذا الحل ، وانما استعان عليه بلجنة ، اشترك فيها بهندس ثلثي ، اقترحت هذا الحل بعد ان بحثت الموضوع من جميع نواحيه . — اذا كان هو الثابت فان القرار المطعون فيه ، تكون قد املتته الضرورة ،

ولا ينال منه عدم استناده الى نص صريح في قانون الاحكام العرفية ، اذ ان المصلحة التي تفياها — وهى المحافظة على سلامة الدولة وأمنها في مثل هذه المنطقة المتاخمة لحدود العدو — غاية تملو على كل الغايات ، ولم يتجاوز في تحقيقها حدود الضرورة اذ لم يعتد على حق موضوعى لاي طرف من اطراف النزاع ذلك انه من المسلم فحقها أن للسلطة الادارية المشرفة على الامن العام أن تتخذ دأئها في حالات الضرورة المشابهة للحالة المتقدمة تدابير مؤقتة لصيانة الامن والنظام العام حتى ولو كان في اتخاذها مساس بحقوق الافراد الخاصة أو حرياتهم وحتى ولو لم تكن الاحكام العرفية معلنة ، وعلى ذلك فان الحاكم العسكرى في خصوصية هذه الدعوى ، اذ اتخذ التدبير المؤقت المطعون فيه باعتباره من التدابير الضرورية لصيانة الامن العام فيكون قد قدر الضرورة بقدرها وشراف في حدود سلطته التقديرية تصرفا مشروعاً — سيما وأنه لم يجاوز في ذلك الحدود الضرورية اللازمة لصون الامن واستقراره في المنطقة .

(طعن ٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١) .

ثانياً : لوائح الضبط الادارى :

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

ان للسلطة التنفيذية حق تنظيم الشؤون البوليسية المتعلقة بالنظام والصحة والامن العام باصدار لوائح مستقلة لا تسند الى قانون معين بشرط ان لا تتعارض هذه اللوائح مع القوانين القائمة أو تحد من الحريات التي كفلها الدستور .

ملخص الفتوى :

صدر القرار رقم ١ الصادر من وزير المواصلات في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بحظر الدخول في بعض مناطق موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس بغير اذن خاص من حكيدارية بوليس الجمارك وقد قضت محكمة المنشية الجزئية في المخالفة رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٦ ببراءة الاشخاص الذين قدموا للمحاكمة امامها بتهمة مخالفة قرار وزير المواصلات استنادا على عدم دستورية هذا القرار في نظرها وسايرتها في ذلك . نيابة الاسكندرية الوطنية حفظت المحاضر الخاصة بمثل هذه المخالفات لنفس السبب .

وقد استعرضت هيئة قسم الرأى هذا الموضوع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولاحظت أن القرار المشار اليه هو من نوع لوائح البوليس التى تصدرها السلطة التنفيذية لفرض حفظ النظام والصحة والامن العام وقد جرى العمل فى مصر قبل صدور الدستور على أن تقوم السلطة التنفيذية باصدار لوائح عامة من هذا النوع دون أن تكون هذه اللوائح منفذة أو متممة لقوانين سابقة .

وعندما صدر الدستور فى سنة ١٩٢٣ ونص على تنظيم السلطة التشريعية لم ينص على لوائح البوليس والسلطة المختصة باصدارها وانما أشار اليها فى المادة ١٦٧ فاجاز ما قرره من قبل وشرط لنفاذها أن يكون متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها الدستور وقد استمرت السلطة التنفيذية بعد صدور الدستور فى تنظيم مسائل البوليس عن طريق اصدار لوائح عامة طبقا لما كان متبعاً من قبل .

وقد رأت الهيئة أن هذا النوع من اللوائح وأن لم يرد عنها نص خاص فى الدستور الا أن اعتبارها صحيحة من الوجهة الدستورية يمكن أن يستفاد من صمت الدستور عن تنظيمها وعدم سلبه لحق الوزير فى اصدارها هذا الحق الذى كان متبعاً من قبل وبذلك يكون الدستور قد أقر العرف الذى كان سارياً وقت صدوره فهى تستند قوتها من قاعدة دستورية نشأت بالعرف والعادة التى أوجدتها الضرورات العملية مما يمكن اعتباره داخلا فى نطاق وظائف السلطة التنفيذية وهى اقدر من غيرها على مبلغ مساس الحاجة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذه الشؤون .

وفى بلجيكا كما فى مصر لم يشر الدستور الى منح السلطة التنفيذية حق اصدار لوائح عامة مستقلة ولكن محكمة النقض قضت بحق السلطة التنفيذية فى اصدار لوائح البوليس اللازمة للمحافظة على النظام والصحة والامن العام استنادا الى أن ذلك من اختصاص رئيس الدولة .

كما أن قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ نص فى المادة ٣٩٥ على أن من يخالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات فإذا كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها فإذا كانت اللائحة لا تضمن على عقوبة ما يجازى من

يخالف احكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشاً مصرياً والمستفيد من ذلك أن قانون العقوبات أقر العرف الدستوري لتلك اللوائح فنظم العقوبة التي يحكم بها على من يخالف احكامها .

وقد جرى التشريع الحديث اخذاً بهذا المبدأ اذ نصت المادة ٨٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية على اصدار لوائح محلية في حدود المادة ٣٩٥ عقوبات تصبح نافذة المفعول بعد تصديق وزير الصحة العمومية .

وقد انتهت الهيئة الى أن للسلطة التنفيذية حق تنظيم الشئون البوليسية المتعلقة بالنظام والصحة والامن العام باصدار لوائح مستقلة لا تستند الى قانون معين بشرط أن لا تتعارض هذه اللوائح مع القوانين القائمة او تحد من الحريات التي كفلها الدستور ومن ثم يكون القرار رقم ١٧ الصادر من وزير المواصلات في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ السالف الذكر صحيحاً من الوجهة الدستورية .

(فتوى ١/٩/٦٦ في ١٢/٩/١٩٤٦) .

ثالثاً - الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة لا يلحقها التقادم :

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٧١ - عدم سقوط الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة بالتقادم - يناط الإفادة من هذا الحكم ألا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا الدستور في ١١ - ٩ - ١٩٧١ - متى ثبت أنه وقت بدء العمل بالدستور الحالي قد انقضى على صدور قرارات الاعتقال أكثر من خمسة عشر سنة فلا محل لأعمال نص المادة ٥٧ من الدستور - إذا كانت طلبات المدعى تتضمن الإلغاء والتعويض عن عدة قرارات اعتقال يقتصر قضاء المحكمة على الحقوق التي لم تسقط بالتقادم قبل العمل بالدستور الحالي .

ملخص الحكم :

حيث أن نص المادة ٥٧ من الدستور الحالي تنص بأنه كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون - جريمة لا تسقط الدموى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء . وتنص المادة ١٩٣ منه على أن يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه اذ كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان القرارات الصادرة باعتقال السيد قد استعملت المدة اللازمة لسقوطها بالتقادم قبل هذا التاريخ عدا القرار الاخير الصادر باعتقاله في المدة من ١٩٥٩/٣/٢٧ الى ١٩٦٣/٣/٢٨ - على نحو ما ورد بحق في الحكم المطعون فيه - كما ان ما تضمنه الحكم المطعون فيه من أسباب وما انتهى اليه بشأن التعويض يجد سنده في القانون - الامر الذي يتعين معه القول بأنه قد أصاب الحق في ذلك وان ما انتهى اليه محبوا على الاسباب التي فصلها وتأخذ بها هذه المحكمة اسباباً لحكمها - ويكون الطعن بذلك من الطرفين قد جانبه الصواب متعيناً الحكم برفضه والزام كلا من الطرفين مصروفات طعنه - ولا يتدح في ذلك ما اثاره السيد من خطأ الحكم في احتساب مدد التقادم ذلك ان الاعتقال في ذاته لا يمثل قوة قاهرة تمنع المعتقل من توكيل غيره للقيام بما تقتضيه المطالبة بحقوق - كما لا ينال منه ما اثاره حول القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . والحكم بعدم دستوريته ذلك ان المدة الاخيرة في الاعتقال قد انتهت في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ أي قبل صدور هذا القانون ومن ثم فلا مجال لتطبيق احكامه عليها - الامر الذي يتعين معه الالغاءات عن هذا الدفاع - لما ما اثارته ادارة قضايا الحكومة في بلغنهدان الحكم المطعون فيه بما تضمنه من أسباب تبينها هذه المحكمة نية الرد الكافي .

(الطعنان رقبا ١٠٨٤ و ١٠٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٧) .

١٩٨٥

الفصل الثاني

حرية الصحافة

اولا - حرية الصحافة حرية عامة كفلها الدستور :

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

حرية الصحافة - حرية عامة كفلتها الدساتير - عدم جواز تقييدها
أو تنظيمها الا عن طريق القانون .

ملخص الحكم :

ان حرية الصحافة هي احدى الحريات العامة التي كفلها الدستور ،
نقد نصت المادة ٤٥ من دستور الجمهورية المصرية .على أن « حرية
الصحافة والطباعة والنشر مكتولة وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون » .
ولما كانت هذه الحرية لا يقتصر اثرها على الفرد الذي يتمتع بها ، بل
يرتد الى غيره من الامراد والى المجتمع ذاته ، لذلك لم يطلق الدستور
هذه الحرية ، بل جعل جانب التنظيم فيها امرا مباحا ، على أن يكون
هذا التنظيم بقانون ، لان الحريات العامة لا يجوز تقييدها أو تنظيمها
الا عن طريق القانون .

(طعن ٥٩٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

حرية الصحافة - دستور سنة ١٩٢٣ - الغاء الصحف بالطريق
الإداري - غير جائز بمقتضاه قبلها يصدر التشريع المنظم لهذا الاجراء -
الاستثناء الوارد بالمادة ١٥ منه بشأن وقاية النظام الاجتهائي - خطاب
من الدستور الى المشرع لا الى جهة الإدارة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة واذنار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الإداري محظور كذلك ، إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » . وقد اتفق الرأى على أن هذه المادة ليست نافذة لذاتها ، ولا تمنح الإدارة رأسا سلطة في مصادرة الصحف ، وإنما اقتصر على منح المشرع رخصة في اجازة المصادرة الادارية للصحف مع تنظيم هذه المصادرة وقد افرد الدستور الملغى بابا خاصا يقرر فيه حقوق المصريين العامة وواجباتهم ، وقصد به أن يكون وضع قانونيا له حكم الدستور وعلوه على القوانين العادية ، وحتى يكون قيذا على الشارع لا يتعداه فيها يسنه من الاحكام . والذي يستخلص من النصوص الواردة في هذا الباب أن هذه النصوص التى تقرر الحقوق العامة للمصريين — وقد ردد مضمونها دستور جمهورية مصر الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ في الباب الثالث المتعلق بالحقوق والواجبات العامة — إنما هى خطاب من الدستور للمشرع يقيد فيه من حرية المشرع ذاته . وقد منح الدستور المشرع رخصة في تنظيم اذنار الصحف ووقفها والغائها بالطريق الإداري في حدود ما تقتضيه الضرورة لوقاية النظام الاجتماعى ، وهى رخصة للمشرع أن يمارسها اذا قدر أن الضرورة تقضى عليه بممارستها فوراً ، وله أن يستهل الفرصة فيها ، فلا يسبق الحوادث حتى تقوم في نظره الضرورة الى ممارستها ، فيعتمد عندئذ الى اصدار التشريع الذى ينظم هذا الطريق الإداري ، فبيين ما هو المقصود بالنظام الاجتماعى ، وما هى السلطة الادارية المختصة بالانذار أو الوقف أو الالغاء ، وما هى الاجراءات التى يجب على هذه السلطة المختصة اتباعها في ممارستها لاختصاصها ، وما هى الضمانات القضائية التى تكفل للصحافة ان ادارته لا تتعسف بها عند استعمال هذه السلطة ، ومن ثم يكون الغاء الصحف بالطريق الإداري لا يجوز دستوريا قبل أن يصدر التشريع الذى ينظم هذا الاجراء ، وأن الاستثناء الوارد في آخر المادة ١٥ من الدستور الملغى ، وهو عبارة « إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » ، هو خطاب من الدستور الى المشرع لا الى جهة الادارة ، وقد قصد به الى تمكين المشرع من أن يصدر في الوقت المناسب التشريع المناسب لمنهضة الدعايات التى تهاجم أسس النظام الاجتماعى . والواقع من الامر أن التشريعات المختلفة التى تعاقبت لتنظيم حرية الصحافة تتساند جميعا للدلالة على هذا المعنى فى تفسير المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ . . (طعن ٥٩٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

ثانيا : مؤسسات صحفية :

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

مؤسسات صحفية — هي مؤسسات خاصة — اعتباراها في حكم المؤسسات العامة في مسائل معينة وأردة على سبيل الحصر في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية — افر ذلك ان العاملين بهذه المؤسسات لا يعتبرون من العاملين بالمؤسسات العامة وبالتالي لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن ضم مدد الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها ومعالها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه « اذا التحق المنتفع باحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية كان له الخيار بين تسوية المكافأة او المعاش المستحق له وفقا لاحكام هذا القانون او تحويل مبلغ لحسابه الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش او المكافأة » .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من ترك الخدمة قبل العمل باحكام هذا القانون ويكون تحديد الحالات التي يجوز فيها التحويل واصدار الجداول التي يتم التحويل بمقتضاها وكذا تحديد قواعد حساب مندد الخدمة في المعاش في تلك الحالات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيرى الخزانة والعمل .

وصدر تنفيذا لحكم المادة ٢٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها ومعالها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التي يجوز فيها التحويل ومبينسا بها الجداول التي يتم التحويل بمقتضاها ، وطبقا للمادة الاولى من القرار الاخير يجوز للمنتفعين باحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية الذين ينقلون الى وظائف خاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية ان يطلبوا تحويل

اختياطي المعاش الخاص بهم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل نزولهم عن حقهم في المعاش أو المكافأة من الجهة التي نقلوا منها .

والقرار على هذا النحو قد جاء علما يسرى على جميع المنتفعين بأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية الذين ينقلون الى وظائف خاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية غير انه نص على عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن ضم مدد الخدمة السابقة المحسوبة طبقا لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية في المعاش ، ويقضى القرار الاخير في مادته الاولى بأن تحسب في معاش المؤمن عليهم المعاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية مدة خدمتهم التي كانت تحسب على أساسها دون أداء أية أعباء مالية بالنسبة الى الفئات التي أشار اليها ومن بينها العاملون بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية المتقولون أو المعينون من احدى الجهات الخاضعة لقوانين المعاشات الحكومية بعد تاريخ العمل بهذا القرار .

وهذا القرار الاخير يفيد بالنسبة للمنتفعين به من عموم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة السادسة من قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن « يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة » .

وقد أصدر رئيس الاتحاد القومي قرارا في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسات لإدارة الصحف التي يملكها .

ثم صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقضى في المادة الثانية منه بأنه « للمؤسسات الصحفية تأسيس شركات مساهمة بهنفردها وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة ، ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » .

كما قضت المادة الثالثة من هذا القانون بأن « تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيها بتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد » .

ومؤدى النصوص السابقة أن المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة اعتبرها المشرع في حكم المؤسسات العامة في كيفية تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع وفي علاقتها بها وفيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد وقد وردت المسائل التي تعتبر فيها المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة على سبيل الحصر الامر الذى يتعين معه معالمتها فيما يجاوز هذه المسائل في حكم المؤسسات الخاصة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه طبقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ لا تعتبر المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة الا فيما نصت عليه هاتان المادتان وعلى ذلك فان العاملين فيها لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ .

(فتوى ١٠٣٤ فى ١٩٦٧/٩/٢٤) .

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة وقرار رئيس الاتحاد القومى الصادر فى ١٩٦٠/٥/٢٤ بإنشاء مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى ألت ملكيتها الى الاتحاد القومى وتلك التى كانت مملوكة له اصلا والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية - المستفاد من النصوص المتقدمة أن المؤسسات التى أنشئت لإدارة الصحف التى ألت ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكى العربى لا تعدو أن تكون مؤسسات

خاصة تباشر نشاطها كاصل عام في نطاق احكام القانون الخاص واستثناء من هذا الاصل اعتبرها المشرع في حكم المؤسسات العامة في مسائل على سبيل الحصر - عديم اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة الا فيها استثنى بنص صريح - يترتب على ذلك ان صفة الموظف العام لا تتوافر لتخلف شرائطها ، فيمن يرأس احدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ملخص الحكم :

في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة الذي جرى العمل به في ذات التاريخ ناسبا في مادته الاولى على ان « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومي . ويقصد بالصحف في تطبيق احكام هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية ويستثنى من ذلك المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات وعلى اصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون ان يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومي خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » ونص في مادته الثالثة على ان تؤول الى الاتحاد القومي ملكية الصحف الآتية وجبج ملحقاتها وينقل اليه ما لاصحابها من حقوق وما عليهم من التزامات وذلك مقابل تعويضهم بقيمتها مقفلة وفقا لاحكام هذا القانون :
صحف دار الاهرام ، صحف دار اخبار اليوم ، صحف دار روزاليوسف ، صحف دار الهلال . ويعتبر من ملحقات الصحف بوجه خاص دور الصحف والآلات والاجهزة المعدة لطبعها او توزيعها ومؤسسات الطباعة والاملان والتوزيع المتصلة بها كما نص في مادته السادسة . على ان « يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لادارة الصحف التي يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس ادارة ويتولى مسئولية الادارة رئيس وعضو مندوب او اكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومي مباشرة جميع التصرفات القانونية » ونفاذا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المتقدم اصدر السيد رئيس الاتحاد القومي في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ قرارا بانشاء مؤسسات خاصة لادارة الصحف التي آلت ملكيتها الى الاتحاد القومي وتلك التي كانت مملوكة له اصلا وهي دار التحرير وبتعيين مجلس ادارة لكل منها ، وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية الذي جرى

العمل به في ذات التاريخ ناصا في مادته الاولى على أن « تتولى كل مؤسسة صحفية على مسئوليتها مباشرة كافة التصرفات القانونية فلها أن تتقاعد وأن تؤدي جميع التصرفات والاعمال التي من شأنها تحقيق غرضها » ونص في مادته الثانية على أن للمؤسسات الصحفية المشار إليها تأسيس شركات بفردتها مساهمة بفردتها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقتها المؤسسات الصحفية بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » ونص في مادته الثالثة على أن « تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديرها ومستخدميها المنصوص عليه في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد » كما نص في مادته الرابعة على أن « يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وتحل اللجنة للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ » والمستفاد بجلالة من النصوص المتقدمة ان المؤسسات التي انشئت لادارة الصحف التي آلت ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكي العربي على الوجه سالف البيان لا تعدو في التكيف القانوني السليم ان تكون مؤسسات خاصة تباشر نشاطها كاصل عام في نطاق احكام القانون الخاص واستثناء من هذا الاصل فقد اعقبرها الشارع في حكم المؤسسات العامة في مسائل عينها على سبيل الحصر وتتهفل في كيفية تأسيسها للشركات المساهمة التي تلزم لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع وعلاقتها بهذه الشركات وفيما يتصل بأحوال مسئولية مديرها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد ، ويرتب على عدم اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة الا فيها استثنى بنص صريح على الوجه المتقدم ان سائر الاحكام المقررة في شأن المؤسسات العامة لا تنرى على المؤسسات الصحفية ومن ذلك انها لا تخضع في انشائها

أو ادارتها أو نظامها المالى للاحكام المقررة في شأن المؤسسات العامة ، كما أن العاملين فيها لا يخضعون لنظام العاملين بالقطاع العام سواء فيها يتعلق بتعيينهم أو ترقيتهم أو انتهاء خدمتهم بل يخضعون لاحكام قانون العمل شأنهم في ذلك شأن العاملين في القطاع الخاص ، وترتبطا على ما سلف فان العاملين في المؤسسات الصحفية لا يدخلون في عداد الموظفين العموميين ذلك انه لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح يجب أن يكون قائما بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بالطريق المباشر وإذا كان الثابت في الأوراق المدعى كان يعمل قبل فصله بالقرار المطعون فيه رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر وهى من المؤسسات الصحفية التى يملكها الاتحاد الاشتراكي العربى وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(طعن ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨) .

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المنحنيين المفسولين بغير الطريق التأديبى الى وظائفهم لا يجد مجالا للتطبيق في حالة المفسولين من وظيفة رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية التى يملكها الاتحاد الاشتراكي العربى - أساس ذلك أن هذه المؤسسات هى مؤسسات خاصة اعتبرها المشرع في حكم المؤسسات العامة في مسائل بعينها على سبيل الحصر وليس من بينها ما يتصل بشئون العاملين .

ملخص الحكم :

لا شبهة في أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المنحنيين المفسولين بغير الطريق التأديبى الى وظائفهم لا يجد مجالا للتطبيق في الخمسة المطروحة ذلك أن المخاطبين بأحكامه حسبها نصت عليه المادة الأولى منه وهم العاملون المنحنيون الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة وانتهت خدمتهم عن غير الطريق التأديبى

بالإحالة الى الاستيداع أو الى المعاش اثناء الاستيداع أو بالفصل من الوظائف بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ والثابت أن المدعى (المطعون ضده) وفقا لما سلف بيانه ليس من هؤلاء المخاطبين بأحكام ذلك القانون. إذ أنه متصل من وظيفته كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر وهى مؤسسة خاصة فى طبيعتها اعتبرها الشارع فى حكم المؤسسات العامة فى مسائل معينة بينها على سبيل الحصر وليس من بينها ما يتصل بشئون العاملين على الوجه المشار اليه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما سلف يكون الحكم الطعين وقد ذهب غير المذهب المتقدم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله بما يتعين معه القضاء بالغائه وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية وذلك امعالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، والزام المدعى (المطعون ضده) مصروفات هذا الطعن . وإبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨)

ثالثا : وكالة انباء الشرق الاوسط :

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

جاء المشرع بنص عام فى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء سلطة الصحافة حدد فيه صراحة المقصود بالصحف القومية بأنها الصحف التى تصدر عن المؤسسات الصحفية التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربى أو يسهم فيها وتلك التى تصدر عن وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والمؤسسات الصحفية التى ينشئها مجلس الشورى — اثر ذلك اعتبار وكالة انباء الشرق الاوسط مؤسسة صحفية قومية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن سلطة الصحافة ينص في المادة ٢٢ منه على انه « يقصد بالصحف القومية في تطبيق احكام هذا القانون الصحف التي تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربى أو يساهم فيها وكذلك وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى » .

وتنص مادته السادسة والعشرون على ان « المؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الاعلى للصحافة تأسس شركات لباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع » وتتضى المادة ٣٦ بأن يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الاعلى للصحافة على النحو التالى :

- ١ -
- ٢ - رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية القومية
- ٣ - رؤساء تحرير الصحف القومية
- ٤ -
- ٧ - رئيس مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط .
- ٨ - رئيس مجلس انشاء اتحاد الاذاعة والتليفزيون .
- ١٠ - رئيس مجلس ادارة الشركة القومية للتوزيع أو احدى خبراء التوزيع الصحفى .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع جاء بنص عام حدد فيه صراحة المقصود بالصحف القومية بانها الصحف التي تصدر عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربى أو يساهم فيها ، وتلك التي تصدر عن وكالة انباء الشرق الاوسط ، والشركة القومية للتوزيع ، ومجلة أكتوبر ، والمؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى .

ومن حيث أنه وإن كانت نصوص قانون سلطة الصحافة المشار إليه جاءت خلوا من تعريف صريح للمؤسسات الصحفية القومية إلا أن هذا التعريف يمكن استخلاصه ضمنا من تعريف الصحف القومية سالف الذكر ، باعتبار أن الصحف القومية هي ثرة من ثمار المؤسسات الصحفية القومية ، وفي ظل هذا المفهوم تعتبر وكالة أنباء الشرق الأوسط مؤسسة صحفية قومية ، وما يصدر عنها يعتبر صحفا قومية ، سواء التي تصدر حاليا أو تلك التي سوف تصدر مستقبلا ، وفقا لنص المادة ٢٢ سالفه البيان وهي وإن كانت تطير أنباء ، وتجميع أخبارا وتحرر نشرات ، عن طريق مراسليها ومحرريها الذين يعتبرون صحفيين . فإن ذلك كله نشاط صحفي وما ينتج عنه من مطبوعات تعد صحفا . ومثلها في ذلك مثل مجلة أكتوبر الواردة في مساق النص ذاته والمشمولة بالحكم نفسه ، حيث تعتبر مؤسسة صحفية قومية وصحفية قومية في آن واحد . كما أن هذه المادة قد تضمنت أيضا الشركة القومية للتوزيع ، رغم أن غرضها الأساسي توزيع الصحف واعتبرتها مثل وكالة أنباء الشرق الأوسط وغيرها من المؤسسات التي انتظمتها ، مؤسسة صحفية قومية . ولا جناح في ذلك طبقا لحكم المادة ٢٢ سابقة الإشارة . ذلك أن تخصيص حالة بالذكر لا يجعلها تنفرد بالحكم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار وكالة أنباء الشرق الأوسط مؤسسة صحفية قومية وما يصدر عنها يعد كذلك صحفا قومية في مفهوم القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ،

(ملف ٢/١/١٨ جلسة ١٩٨٣/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

أحقية الصحفيين بوكالة أنباء الشرق الأوسط المحالين الى المعاش في صرف المكافأة المنصوص عليها بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه

تضمن على أنه « إذا أنتهى عقد عمل الصحفي احتسبت مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهري عن كل سنة من سنوات التعاقد » .

ومن حيث أن المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ والذي أنهت خدمة الصحفي المعروضة حالته في ظل العمل بإحكامه تنص على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحددة المدة أو كان الإلغاء صادراً من نائب صاحب العمل في العقود غير محددة المدة وجب عليه أن يؤدي الى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية » .

كما ينص قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة الرابعة من مواد الإصدار على أن « يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة . . . » وتنص المادة السادسة على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بإحكامه » . كما تنص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الإجتماعي المشار اليه على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قانون العمل لا تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيفوخة والعجز والوفاء الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقاً لأحكام قانون العمل »

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أنه ليس ثمة ما يحول بين صاحب العمل وإنشاء نظام خاص يقرر بمقتضاه مزايا وحقوقاً تصرف للعاملين بالإضافة الى الحقوق والمزايا المقررة بقوانين التأمين الإجتماعي وفقاً لما قضت به المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر . باستمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة .

ومن ثم يكون للصحفي المعروضة حالته الحق في هذه الميزة المقررة بمقتضى الحكم الخاص الوارد بالمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه ، على أن هذه الميزة تنهال في الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقاً لحكم هذه المادة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقاً لأحكام قانون العمل ، أي لا يجوز الجمع بين مكافأتى ترك الخدمة معاً .

وفقا لهذين القانونين ومن ثم لا يلتزم صاحب العمل الا بدفع الفرق بينهما فقط .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام وكالة انباء الشرق الأوسط بان تؤدي للصحفي المعروضة حالته الفرق بين مكافأة نهاية خدمته محسوبة طبقا للمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين المنوه منه ، ومكافأة مدة خدمته السابقة على أساس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(ملف ٨٦/٤/٨٨٩ جلسة ١٩٨٣/٦/١)

الفصل الثالث

حرية العبادة

اولا - حرية ممارسة الشعائر الدينية :

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

ان اخضاع انشاء دور العبادة الى اذن من الادارة لا يتنافى مع حرية اقامة الشعائر الدينية المقررة في الدستور . كما وان هذا الاذن يكون بامر من رئيس الدولة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى احكام الدستور تبين ان المادة ١٢ منه تنص على ان حرية الاعتقاد مطلقة وان المادة ١٣ منه تنص على ان تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الايمان والعقائد طبقا للعادات المرسية في الديار المصرية على الا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

ومن هذين النصين يتضح ان المادة ١٢ خاصة بحرية الاعتقادات اي العقيدة النفسية وهذه لا سلطان عليها للدولة بطبيعة الحال . اما المادة ١٣ فتتعلق بال التزام الدولة بحماية القيام بالشعائر الدينية - والشعائر الدينية اما ان يقيمها الناس مرادى او جماعات في علانية او في غير علانية والمقصود بحكم المادة ١٣ سالفة الذكر هو حماية اقامة هذه الشعائر على اية صورة من هذه الصور مادامت لا تتجاوز العادات المرسية ولا تتنافى مع النظام العام والآداب . وهذا المعنى المستفاد من الصيغة الاولى لهذا النص التي عرضت على لجنة وضع المبادئ العامة للدستور اذ كانت تنص على ان لجميع سكان مصر الحق في ان يقوموا بحرية تامة علانية بشعائر اية ملة او دين او عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تبس النظام العام او الآداب العامة .

على انه لما كانت اقامة الشعائر جماعات تتم في اماكن خاصة هي دور العبادة ولما يتطلبه انشاء هذه الدور واقامة شعائر الاديان المختلفة

فيها من تنظيم تليه اعتبارات خاصة بالامن والسكينة وما اليها فقد اخضع هذا الانشاء لترخيص الادارة طبقا لاحكام الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ الذي ظل قائما نافذا بعد العمل بالدستور وبناء على حكم المادة ١٦٧ منه التي تنص بأن كل ما قرره القوانين والمراسيم والاوامر واللوائح والقرارات من الاحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الاعمال والاجراءات طبقا للاصول والاوزاع المتبعة ، يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ، ومن الواضح أن اشتراط صدور ترخيص من الادارة باقامة دور العبادة تنفيذا لاحكام الخط الهمايوني ليس فيه ما يتنافى مع حرية الاعتقاد أو حرية اقامة الشعائر الدينية لان الاعتبارات التي ترميها الادارة في منح التراخيص أو رفضها لا تمس هذه الحريات بحال من الاحوال ..

أما الاحتجاج بالحكم الصادر من محكمة القضاة الاداري. بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ في القول بأن انشاء الكنائس لا يحتاج الى رخص من الادارة فهو ما تنقضه أسباب هذا الحكم التي تضمنت أن التعليمات التي وضعتها الوزارة للبسر على مقتضاها عند النظر في طلبات انشاء الكنائس لا تتعارض مع حرية اقامة الشعائر الدينية المقررة بالدستور ..

أما عن ادارة الترخيص في انشاء دور العبادة ، فانه وفقا للمادة ١٥٣ من الدستور يستمر الملك في مباشرة سلطته فيها يتعلق بالاديان طبقا للقواعد والعادات التي كانت بها عند صدور الدستور وذلك الى أن يصدر تشريع بالطريقة التي يباشر بها الملك هذه السلطة — ولما كانت القاعدة المتبعة عند العمل بالدستور هي صدور الترخيص في انشاء دور العبادة بأمر عال طبقا لاحكام الخط الهمايوني سالف الذكر فإن هذه القاعدة تظل مرعية الى أن يصدر التشريع المشار اليه في المادة ١٥٢ ..

لذلك انتهى قسم الرأي مجتعا الى أن اخضاع انشاء دور العبادة الى إذن من الادارة وفقا لاحكام الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ لا يتنافى مع حرية اقامة الشعائر الدينية المقررة في الدستور وان هذا الآن يكون بأمر ملكي من رئيس الدولة .

(مفتوي ٥٢٤ في ٢٧/١٠/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدا :

حرية العبادة - حرية الطوائف غير الإسلامية في ممارسة شعائرها الدينية - كفالة الدساتير المصرية لها - حق كل طائفة في إقامة دور عبادة خاصة بها - اشتراط صدور ترخيص به من وزارة الداخلية .

ملخص الحكم :

ان الطوائف غير الإسلامية من اهل الكتاب تتمتع في مصر من قديم الزمان بحرية القيام بشعائرها الدينية ، وذلك وفقا لاحكام الاسلام وتعاليمه السمحة ، وقد رُدت ذلك نصوص الخط الهمايوني الصادر من الباب العالي في فبراير سنة ١٨٥٦ ، ومن بعده نصوص الدساتير المصرية التي صدرت منذ سنة ١٩٢٣ حتى الآن . ويتفرع عن ذلك ان لكل طائفة ان تطلب اقامة الدور اللازمة لاداء شعائرها الدينية من كنائس واديرة معابد ، الا انه لاعتبارات تتعلق بالصالح العام قضت نصوص الخط الهمايوني بوجوب الحصول على ترخيص في انشاء تلك الدور ، وأكدت الدساتير المصرية ذلك عند الاشارة الى وجوب مراعاة ما جرى عليه العرف والتقاليد في هذا الشأن من قديم الزمان ، وهى التى دونتها وزارة الداخلية في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، ودرج العمل على مقتضاها عند النظر في هذا الشأن . وقد اريد بذلك كله ان تتوافر في انشاء تلك الدور الشروط التى تكفل اقامتها في بيئة محترمة تتفق مع وقار الشعائر الدينية وطهارتها ، والبعيد بها عما يكون سببا لاحتكاك الطوائف الدينية المخططة واثارة الفتن بينها .

(طعن ٥٠١ لسنة ٤ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٥٩)

ثانيا : كنائس :

(١) التصريح ببناء الكنائس :

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

رفض الإدارة اصدار قرار ادارى بالترخيص ببناء كنيسة — قيام
ذلك على اسباب صحيحة تبرره وتؤدى اليه — صحة القرار — مراجعة
القضاء الادارى للإدارة فى تقريرها للاعتبارات المتعلقة بمناسبة اصدار
القرار — لا يجوز .

ملخص الحكم :

. اذا كانت الإدارة قد أثبتت الأسباب التى دعتها الى رفض الترخيص
فى بناء الكنيسة فى المكان الذى اصر المدعى على بنائها فيه ، وهى تتلخص
فى قرب هذا الموقع من مسجدى القرية ومدرستها وقرية من مساكن
المسلمين الذين عارضت أغليبيتهم فى اقامتها مع قلة عدد المسيحيين فى
القرية نسبيا الذين درجوا من قديم الزمان على اقامة الشعائر فى كنيسة
ميت خاقان المجاورة لقرية زوير ، وتلك الأسباب قدرتها الإدارة بمآلها
من حق التقدير فى ضوء الصالح العام ، توفينا من حصول الفتن والاحتكاكات
بين المسلمين والاقباط ، مما قد يخل بالنظام والامن العام ، ولهذه
الاسباب اساسها الصحيح الثابت فى الاوراق ، وهى تؤدى الى النتيجة
التي انتهت اليها الإدارة من رفض طلب الترخيص فى الموقع المذكور ،
ولم تنحرف فى ذلك بسلطتها العامة ، ولم ينطو قرارها على أية شائبة
من اساءة استعمال السلطة . وآية ذلك أنها عرضت على المدعى الترخيص
له فى اقامة الكنيسة فى أى موقع آخر من البلدة ينأى بسكانها — اقباطا
ومسلمين — عن حصول الاحتكاك أو الفتن بينهم للاسباب التى فصلتها
الإدارة ، اذا كان كذلك ، فان القرار المطعون فيه يكون — والحالة
هذه — قد صدر مطابقا للقانون خاليا من أى عيب ، ويكون الحكم المطعون
فيه — وقد ذهب غير هذا المذهب — قد خرج عن مجال التعقيب القانونى
الصحيح على القرار واتجه وجهة أخرى توافمها مراجعة الإدارة فى وزنها
لمناسبات القرار ولامعة اصداؤه ، فأحل نفسه بذلك محلها فيها هو داخل
فى صميم اختصاصها وتقديرها ، بدعوى أن الاسباب التى اخذت بها
الإدارة لا تؤدى عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها ، مع أن هذه دعوى
لا تسند الى أى أساس سليم من الواقع أو القانون بل على العكس من ذلك

قد كان وزن الإدارة لمسابيات قمارها وزنا معتولا مستخلاصا استخلاصا سائغا بين الوقائع التي فصلتها بشأن الموضع الذي يصر المدعى على اقامة الكنيسة فيه ، وما قد يترتب على ذلك : في نظر الإدارة — من اضطراب جبل الامن في القرية ، وهي صاحبة التقدير الاول والاخير في هذا الشأن .

(جلن ١٠١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

التصريح بأقامة الكنائس — رفض وزارة الداخلية التصريح بأقامة الكنيسة بدعوى الخشية من حدوث احتكاك بين المسلمين والاقباط — غير سليم مادام المكان الذي ستقام فيه توجد فيه كنائس لطوائف أخرى أقل عددا من الطائفة طالبة التصريح ولم يحدث أى إخلال بالآمن أو النظام .

ملخص الحكم :

إذا كان ما ساقته الوزارة تبريرا للقرار المقتضون فيه هو خشية الفتنة لاحتمال حدوث احتكاك بين المسلمين والاقباط فإنه قول غير صحيح ذلك انه ليس هناك احياء خاصة بالاقباط وأخرى بالمسلمين بل انهم جميعا يعيشون جنبا الى جنب وتوجد كنائس في احياء غالبية سكانها العظمى من المسلمين كما وان هذه الكنائس مقابلة في وسط أحياء أهلة بالسكان وبالقرب من المدارس والمؤسسات العالية والمنشآت الخاصة بل وبعضها بقم بجوار الجوامع ومع ذلك فلم تقع الفتنة او حصل من جراء هذا أى إخلال بالنظام أو الأمن وهذا راجع الى سماحة الدين الإسلامى والتفهم الواعى بحرية العقيدة التى حرصت الجمهورية العربية المتحدة على تعزيزها وإعلانها فى كل مناسبة . المكان الذى ستقام عليه الكنيسة موضوع النزاع يقع فى منطقة توجد بها كنائس لطوائف أخرى أقل عددا من طائفة الاقباط الأرثوذكس وعلى مقربة من الكنيسة المراد اقامتها وان الشكوك بين الدينين قديما للأعتراض على بناء هذه الكنيسة قد انحصر فيها سبب الاعتراض على الجرس الذى سيدق فيها مما يتسبب عنه ازعاج وبعد أو وضع للشاكنين حقيقة الأمر بالعمل على منع أى ازعاج لهم تثارلوا عن شكواهم على النحو السابق ذكره ، هذا الى ان الكنيسة المراد اقامتها تقع فى قسم اول بور سعيد وهو خال من كنائس لطائفة الاقباط الأرثوذكس ويبلغ عددهم فى هذا الحي نحوالى ٤ آلاف وأما

الكنيستين الاخرين للطائفة المذكورة فتقع في اقسام اخرى تبعدان عن هذه الكنيسة بحوالى كيلو مترين وان مجموع افراد الطائفة المذكورة في مدينة بور سعيد حوالى تسعة آلاف .

لكل ما تقدم يكون القرار الصادر بعدم الترخيص في اقامة الكنيسة على المكان الصادر بشأته قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٤/٢١ قد صدر مخالفا للقانون وبناء على اسباب لا تؤدي الى المنع او عدم الترخيص باقامة الكنيسة المذكورة .

(طعن ١٤١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠) .

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بتأجير قطعة ارض الى الجمعية الخيرية القبطية لاقامة كنيسة عليها لا يحد من سلطة وزارة الداخلية في استلزام شروط التصريح باقامتها .

ملخص الحكم :

ان معارضة وزارة الداخلية في اقامة الكنيسة على المكان الذي اذن بتأجيره مجلس الوزراء الى الجمعية الخيرية القبطية لاقامة كنيسة عليه وذلك بالقرار الصادر في ١٩٥٤/٤/٢١ انها كان مردها - على حد قولها الى امور تتعلق بالامن والسكينة لغرب الكنيسة المراد اقامتها من المدارس والمسكن والجوامع والمحلات العمومية مما قد يتسبب منه احتكاك بين الطوائف الدينية المختلفة وافتراق راحة السكان وازعاج المنشآت العامة وهي كلها امور تخضع لتقديرها عند النظر في الترخيص من عدمه ولا يحد من سلطتها هذه قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذي هو يحسب طبيعته ينصب على تأجير الارض بالايجار الاسمى دون ما تعرض لوضع آخر بل انه اشترط توافر الشروط اللازمة للتصريح فهو لا يعتبر تصريحاً باقامة الكنيسة وليس من شأنه ان يلزم الوزارة باصدار ترخيص باتشاء هذه الكنيسة .

(طعن ١٤١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠) .

(ب) — كنائس الانجيليين :

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

الحرية الشخصية في العقيدة الدينية — حرية ممارسة الشعائر الدينية — الكنائس الانجيلية المعترف بها ومن بينها كنائس نهضة القدااسة تعتبر من اشخاص القانون العام الخوط بها ادارة يرفق عام من مرافق الدولة مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة — ليس ما يحول من حيث الاصل دون ان تستوى قرارات المجمع العام لكنائس نهضة القدااسة كقرارات ادارية اذا ما استقامت لها مقومات القرار الإداري وأركانها قانونا — صدور حكم من « لجنة القضاء » المنعقدة بدار نهضة القدااسة باسيوط في احدى القضايا بفرز احد الاشخاص من عضوية القدااسة على مستوى الجمهورية ونشر الحكم بمجلة الكنيسة وقراءته من على المنابر ليكون عبرة بان تسول له نفسه بان يسيء الى الكنيسة مع شمول الحكم بالانفاذ — عرض هذا الحكم على المجمع العام لكنائس نهضة القدااسة للاقباط الانجيليين والتصويت بقبوله ونشره بمجلة بوق القدااسة واعلانه من فوق منابر الكنائس — النعى على قرار المجمع العام ببطاله — القرار الطميين من شأنه حتما التأثير في مركز الطاعن وحرية الشخصية في عقيدته الدينية وحرية دمارستها وهي التي احاطها الدستور بسيياج من ضماناته — اعتباره قرارا اداريا مستكملا خصائصه قانونا — اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في طلب الفائه بها ينهار معه النعى بان هذا القرار مجرد قرار ديني يخرج عن دائرة هذا الاختصاص .

والخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من اوراق الدعوى ومستنداتها انه بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٢ اصدرت « لجنة القضاء » المنعقدة بدار نهضة القدااسة باسيوط حكما في القضية رقم ١ سنة ١٩٧٢ ضد السيدين

القداسة بأسويط حكما في القضية رقم ١ سنة ١٩٧٢. ضد السيدين و يقضى بفرضها من عضوية كنائس نهضة القداسة على مستوى الجمهورية . نشر الحكم بمجلة الكنيسة وقراءته من على المنابر ليكون عبرة لمن تسول له نفسه بأن ينسئ إلى الكنيسة مع شمول الحكم بالتفاد ، وقد عرض هذا القرار في ذات يوم صدوره على المجمع العام لكنائس نهضة القداسة للاقباط الانجيليين حيث صوت المجمع بقبوله ونشره بمجلة بوق القداسة واعلانه من فوق منابر الكنائس. وهذا القرار هو المنع ببطليانه والذي صدر الحكم الطعين بعدم الإختصاص بنظر دعوى الغائه .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق وأن قضت بأنه يبين من استقراء الفوائد التي قام عليها فرمان العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦. بتنظيم أمور الطوائف غير الإسلامية في الدولة العلية والاحكام التي نص عليها الأمر العالي الصادر في الاول من مارس سنة ١٩٠٢. بشأن الانجيليين الوطنيين وقرار وزير الداخلية الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجلس الملي الانجيلي العمومي بمصر ، أن ثم رسالة دينية منوطه بالكنائس الانجيلية المعترف بها تكمن في رعاية المرافق الدينية لطائفة الانجيليين الوطنيين ، وهي مهمة مشن اختصاصات الحكومة أصلا تقع على عاتقها القيام بها لولا ما توكل إلى المجلس والكنائس بحسيناتها من فروع الخدمات التي تفهض بها السلطة العامة وفي سبيل ذلك خول المجلس والكنائس نصيبا من السلطة العامة اللازمة لمباشرة مهامها ، ولا زيب أن الرسالة الدينية المنوطة بالمجلس والكنائس في هذا الصدد والتي تمثل النشاط الاساسي والهام للمرفق الذي تقوم على رعايته والنهوض عليه ، ذات اثر بالغ في تعميق التعاليم الدينية وادابها واداء الشعائر الدينية وغرس التربية الدينية في نفوس افراد الطائفة الذين تربطهم بالمجلس والكنائس مضافا إلى النواحي الدينية روابط تدخل في نطاق القانون العام تحكمها اللوائح والنظم الصادرة في هذا الشأن - ومقتضى ذلك أن الكنائس الانجيلية المعترف بها ومن بينها كنائس نهضة القداسة تعتبر من بين اشخاص القانون العام المنوط بها ادارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، وبهذه المثابة ليس ثم ما يحول من حيث الاصل دون ان تسوى قرارات المجمع العام لكنائس نهضة القداسة بقرارات ادارية إذا ما استقبلت لها مقومات القرار الاداري واركانه قانونا .

وأنه حيث أن القرار المطعون فيه صدر بفرض الطاعنين من عضوية كنائس نهضة القداسة والثابت في هذا الشأن من استقراء دستور هذه الكنيسة المقدم من المطعون ضدها أن الفرز أو القطع هو أقصى الأحكام الكنسية (مادة ١٦٢) وبه يحرم المذهب من أية رابطة تربطه بالكنيسة المنظورة ، ويكون الحكم بالقطع في الضلالات الإيمانية أو التعديت على الشريعة الانهية أو العناد وعدم الامتثال للإحكام والقوانين المجعية أو الكنسية ودستور الكنيسة والذنوب المخلة بالشرف والاداب العامة أو الالتزامات التي توافرت معها وقامت بها شروط العضوية أو التسبب في أحداث الشغب والانقسام بين جماعات الكنيسة أو الذنوب التي تضر بمضالحي العمل العام والافتراض المسيحي - والثابت أيضا من هذا الدستور ايمان أصحابه بأنه لا يوجد الا فريشتان (مادة ٢٥) - هما فريشتا المعمودية والعشاء الرباني ، وأن المعمودية فريضة لكنيسة العهد الجديد لا ينبغي أن يقوم بممارستها الا القسيس المرتسم وان المعمودية حتم للعهد الجديد تباركس للذين يعترفون بايمانهم اعترافا موثوقا به ولاولادهم وان البالغين غير المعمدين يمكن بعد ان يقبلهم مجلس الكنيسة ان يعدوا ... (المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩) وان العشاء الرباني فريضة لكنيسة العهد الجديد ينبغي أن يمارس على يد قسيس مرتسم ويتناول من الفريضة المقرون بايمانهم بالمسيح والاعضاء الذين لم تصدر ضدهم احكام كنسية (مادة ٥٢) ويجب ان تمارس فريضة العشاء الرباني مرارا كثيرة كل عام (مادة ٥٣) ومقتضى ما تقدم ان الفرز من عضوية الكنيسة هو أقصى الاحكام الكنسية ويوجب خلتها حرمان المذهب من أية رابطة تربطه بالكنيسة والعلولة دونة وبين ما يؤمن به من فريشتين لا غنى عنها في عقيدته التي لا تؤمن الا بهما وهنا المعمودية - لن لم يسبق تعميده وهو لا تتاح الا لمن يقبلهم مجلس الكنيسة كما لا تمارس الا لمن يعترفون بايمانهم اعترافا موثوقا به ولاولادهم ، وكذا حرمانه من فريضة العشاء الرباني والذي لا يتناول من تصد ضدهم احكام كنسية - ولا ريب بهذه المثابة ان القرار الطعن من شأنه حصة التأثير في مركز الطاعنين وحرية الشخصية في عقيدتهما الدينية وحرية ممارستها وهي التي احاطها الدستور بتسييج من ضماناته اذ نص في المادة ٢٦ على ان تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ولا امر به على مقتضى هذا المنظر في اعتبار القرار الطعن قرارا اداريا مستتبلا خصائصه قانونا ومن ثم يخص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفعل في طلب الغائه بما ينهال به من النعى بان هذا القرار مجرد قرار ديني يخرج عن دائرة هذه الاختصاص واذا ذهب الحكم المطعون فيه في

هذا المذهب فقد جانب صحيح حكم القانون بها يتعين معه القضاء بالفائه
وبإعادة الدعوى مجددا الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها .

(طعن ١١٩٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠) .

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

طائفة الانجيليين الوطنيين - الفصل (الفرز) من عضوية الكنائس
الامر العالى الصادر سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين قد خلا من
حكم ينظم كيفية الفصل (الفرز) من عضوية الكنائس واجراءاتها -
وجوب الرجوع في هذا الصدد الى الاحكام الخاصة بكنيسة نهضة القدااسة
التي يتبعها المشكو في حقه - تضمن نظام كنيسة نهضة القدااسة تحت
عنوان القوانين القضائية بان تعين الكنيسة لجنة قضائية تكون مجلسا
مستورا لسماع كل الشكاوى وفحص جميع التهم الموجهة ضد اى عضو
في الكنيسة - يجب ان تعرض كل الدعاوى على الكنيسة اولا ثم تحيلها
الى اللجنة القضائية - راعى الكنيسة هو رئيس اللجنة القضائية
- اذا كان الراعى هو المدعى او اذا كانت الكنيسة بلا راع يعين شخص
آخر يرأس اللجنة - اذا لم تعين الكنيسة رئيس اللجنة فعلى اللجنة
ان تختار رئيسها - اذا ثبت للجنة ذنب المتهم ترفع الامر للكنيسة فتثبت
الحكم النهائي - المجمع العام للكنائس - اختصاصاته - لا اختصاص
للمجمع العام للكنائس نهضة القدااسة بمحاكمة اعضاء الكنائس فيها يرتكون
من اخطا - اساس ذلك : ان هذا الاختصاص منوط بلجنة محلية في كل
كنيسة فيها يتعلق بالمحاكم ومنوط بالكنيسة فيها يتعلق بتثبيت الحكم
النهائى - كنائس الانجيليين - تقديم شكوى ضد الكنيسة لمخالفتها المبادئ
الاساسية او القوانين العمومية - وجوب اخطار الكنيسة الانجيلية
لاصلاح شتاتها واذا استمرت في المخالفة يرفع الامر للمجمع السنوى الذى
يملك معاقبتها بقطع علاقته بها وينع القسيس او الشماس من الخدمة
بها - كنائس الطائفة الانجيلية - قرار الفرز من عضوية الكنيسة هو
اقصى الاحكام الكنيسية يقتضاه حرمان العضو من اية رابطة تربطه بالكنيسة
والحيلولة دونه وبين ما يؤمن به من فريضتين لا غنى عنها في عقيدته وهما
العمومية والعشاء الربانى - قرار الفرز من شأنه التأثير على الحرية
الشخصية والعقيدة الدينية وحرية ممارستها مما يجوز طلب الفائه -

لا ينال من صحة الحكم بإلغاء القرار إمكان العدول عنه اثر توبة الخاطئ او انتمائه الى كنيسة انجيلية اخرى — اساس ذلك : الفرق بين العدول عن قرار سليم اثر توبة وإلغاء القرار لعيب في الشكل والاختصاص — انتماء المدعى لكنيسة اخرى يؤكد تأثير القرار على العقيدة مما يعتبر مساسا بحريته الشخصية في اختيار العقيدة الدينية التي ينتمى اليها .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الوجه الثالث . من أوجه الطعن ، فإن الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قام على أسباب حصلها أن الامر العالى الصادر سنة ١٩٠٢ بشأن الانجليين الوطنيين قد خلا من حكم ينظم كيفية الفصل (الفرز) من عضوية الكنائس واجراءاتها ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الصدد الى الاحكام الواردة في نظام كنيسة النهضة المقدسة التابع لها كل من المدعين واذا نص هذا النظام في الفصل الخامس منه تحت عنوان « القوانين القضائية » على انه « على الكنيسة أن تعين لجنة قضائية مؤلفة من ستة اشخاص يبقون سنة في هذه الوظيفة ما لم تغيرها الكنيسة . وتكون هذه اللجنة مجلسا مستترا لسباع كل الشكاوى ونحصر جميع التهم الموجهة ضد أى عضو في الكنيسة ، على أنه يجب أن تعرض كل الدعاوى على الكنيسة أولا وهى تحيلها على اللجنة القضائية . وراعى الكنيسة يكون رئيسا للجنة القضائية ولكن وإن كان الراعى هو المدعى أو اذا كانت الكنيسة بلا راع يلزمها أن تعين شخصا آخر يقراس اللجنة وإن اهلكت الكنيسة ذلك فعلى اللجنة أن تختار رئيسها وفى كل ادوار المحاكمة يجب على رئيس اللجنة أن يوزع الشكاوى الموجهة الى المتهم كتابه ويعطى له فرصة للاستعداد للمحاكمة لا تتقص عن الستة أيام ... واذا ثبت للجنة ذنب المتهم فرفع الامر للكنيسة فيثبت الحكم النهائي » — كما تضمن هذا النظام في الفصل الثامن منه بيان الاحكام الخاصة بالمراجع فنص على كيفية تشكيل المجمع العام وأوضح اختصاصاته فنص على أنه « للمجمع العام ان يسن القوانين والترتيبات للنهضة تحت الحدود والشروط الآتية :

(١) (٢) لا يجوز له أن يبطل أو يغير قوانين نهضة القداسة العمومية .

(٣) (٤) لا يجوز له أن يبطل أى قانون أو نظام يختص

بفتحهم كنيستياً، أو بفتح وامتيازات أعضاء مثل قبول الأشخاص تحت
الامتحان، أو قبولهم نهائياً والشروط التي بموجبها يستمررون في العضوية
وكيفية قبولهم تحت الامتحان أو وجودهم مثنين وتوبيخهم وإيقاف الأشخاص
الذين لا يمثلون بالترتيباً وحرمانهم من امتيازات الكنيسة والجمعية
« واستخلص الحكم المطعون فيه من هذه البصوحي أنه لا اختصاص للجمع
العام للكنائس نهضة القداسة بمحاكمة أعضاء الكنائس فيما يرتكبون من
أخطاء ، وأن هذا الاختصاص منوط بلجنة محلية في كل كنيسة، فيما يتعلق
بالمحاكمة ومنوط بالكنيسة فيما يتعلق بتثبيت الحكم النهائي وذلك طبقاً
للإجراءات المنصوص عليها والتي تعد ضمانات للمحاكمة والتحقيق يتعين
الالتزام بها، وعلم بالخروج عليها، ثم أنزلت المحكمة هذه الأحكام على
وإقاعات الفوضيين بالمطروحات، عليها، وخلصت من ذلك إلى أن القرار
المطعون فيه مشوب بعيب عدم الاختصاص، لأن محاكمة كل من المدعين
لم تجر أمام اللجنة القضائية بالكنيسة التي يتبعها ، وإنما جرت أمام لجنة
قضائية تشكلها المجمع العام ، كما أن القرار الصادر بفرز لم تصدره
الكنيسة التي يتبعها وإنما أصدره المجمع العام ، ثم أضافت المحكمة
عيب عدم الاختصاص الذي شابته القرار عيباً آخر في الشكل والإجراءات
بتهمل في أن موضوع المدعين لم يعرض على الكنيسة أولاً لتحيله إلى
اللجنة القضائية، حسبما يقضى به نظام الكنيسة — كما لم توزع الشكوى
الموجهة إلى كل منهما كتابة ولم تعجل لهما فرصة للاستعداد للمحاكمة لا تقل
عن أسبوعين أيام ، وإنما أرسلت بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١ برقية لاستدعاء المدعى
عليه الأول، ثم اجتمعت لجنة المحاكمة في ١٩٧٢/٦/٢٢ أي في اليوم التالي
مباشرة لإرسال البرقية ، كما أوردت اللجنة في حكمها أنها أطلعت على محضر
التحقيق في حين أن هذا المحضر لا وجود له لأنه لم يجر تحقيق أصلاً مع أي
من المدعين — وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن القرار المطعون فيه قد
صدر من لم يملك إصداره ، فضلاً عما شابته من عيب في الشكل والإجراءات،
ومن ثم قضت بإلغائه .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قيد طبق الإحكام
الواردة في نظام الكنيسة تطبيقاً سلبياً على وقائع ثابتة بالأوراق ، أما
ما ينهه الطاعن على ذلك الحكم — في الوجه الثالث من أوجه طعنه — من
أن كنيسة نهضة القداسة بالحفاظية (التي يتبعها المدعين) لم يكن لها قس
لأنه فصل من عهده ، وكانت الكنيسة منقسمة على بعضها فلم يكن لها في
الواقع وجود ككنيسة ، ولم يكن لها المجلس المكون من ستة أعضاء ، وفي

هذه الحالة يختص المجمع بكافة مسؤولياته ، كما أن الاتهام المنسوب إلى المدعين هو توزيع منشور عام ينطوى على سب للمجمع والكنيسة فكان يتعين تأديبهما. — هذا النمى لا يعدو أن يكون ترحيدا لما سبق أن أشاره الطاعن من نفاق أمام محكمة القضاء الإدارى ، وتناولته تلك المحكمة في حكمها المظعون فيه ، وردت عليه. يحق. — بأن الفصل الخامس من نظام كنيسة النهضة المقدسة عالج الوضع في حالة عدم وجود راع للكنيسة وذلك بأن نص على أن « يكون راعى الكنيسة رئيسا للجنة القضائية ولكن إذا كان الراعى هو المدعى ، أو كانت الكنيسة بلا راع يلزمها أن تعين شخصا آخر يترأس اللجنة وإن أهملت الكنيسة ذلك فعلى اللجنة أن تختار رئيسها » .

ومن حيث أن الواضح من النص المشار إليه أن عدم وجود راع للكنيسة أو وجوده التسامحت بها ، لا يبرر نقل الاختصاص بمحاكمة أعضاء الكنيسة وفروعهم من الكنيسة إلى المجمع ، كما لا يبرر فصل المدعين من عضوية الكنيسة بغير محاكمة سمع فيها أقوالهما ويبديان فيها ما يراه كل منهما من أوجه الدفاع ، ولا تمنع فيها إبداء الطاعن في المذكرتين المقدمتين منه أمام هذه المحكمة بجلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٨٣ وجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ من أن قانون الطائفة قد ميز (في المادة ٦٢ منه) بين « التعميدات الشخصية » ، « والخطايا الجهوية » وأنه نص على أنه في الخطايا الجهوية يلزم محاكمة الأشخاص المذنبين بدون تأجيل ، وتكون العقوبة البطود من الكنيسة بلا محاكمة ، ولا تتطلب هذه الخطايا الجهوية تقديم شكوى ولا توزيعها ولا إعطاء فرصة ، وأن العرف قد جرى على أن المجمع العلم هو الذى يتولى هذه المحاكمات ، ومن ثم ولما كان الذنب المنسوب إلى المدعين من الخطايا الجهوية ، فإن فصلهما من عضوية الكنيسة بقرار من المجمع يكون صحيحا مطابقا للقانون — لا تمنع في ذلك لأنه بالرجوع إلى قانون الطائفة الذى أشار إليه الطاعن ، يبين أنه تناول المحاكمة في الفصل الخامس منه تحت عنوان « القوانين القضائية » وقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام خصص القسم الأول منها لمحاكمة أعضاء الجمعية ، والقسم الثانى للمحاكمة التفسيرية ، والقسم الثالث لمحاكمة الشماس والقسم الرابع لمحاكمة الأسقفية ، وفي القسم الأول الخاص بمحاكمة الأعضاء استعمله بإجراءات المحاكمة والجهة المختصة بأجرائها على النحو الذى سبق بيانه تفصيلا ، ثم أرفقته في البند (٢) بما يلى « في التعميدات الشخصية أو الأخلاق والاقوال الرعية أو أهمال الزوجيات يجب اتباع أوامر سيدنا الواردة في مت ١٨ : ١٥ — ١٧ . أما في الخطايا الجهوية مثل الاعتقاد بالتعاليم

الهرطوقية وأذاعتها أو عصيان نظام النهضة وقانونها أو في خطايا المنكرات الجهاوية يلزم محاكمة الأشخاص المذنبين بدون تأجيل » ثم عاد فأكسد في البند (٣) أنه « في كل أدوار المحاكمة يجب على رئيس اللجنة أن يوزع الشكوى الموجهة الى المتهم كتابة ويعطى له فرصة للاستعداد للمحاكمة لا تنقص عن السقة أيام ثم نص البند (٤) على أنه « اذا ثبت للجنة ذنب المتهم ترفع الامر للكنيسة ليثبت الحكم النهائي » .

ومن هذا يبين أن التمييز بين « التعديت الشخصية » ، و « الخطايا الجهوية » « مقصور على اجراء المحاكمة بدون تأجيل ، اى نظرها على وجه السرعة دون مساس بالجهة المختصة بالمحاكمة أو بالضمانات التى رسمها قانون الطائفة لهذه المحاكمة من اعطاء الفرصة لبدء الدفاع ، ومن تصديق الكنيسة على الحكم ليصبح نهائيا ، ومن ثم فلا أساس لما يذهب اليه الطامعن من أن العقوبة توقع في هذه الحالة بغير محاكمة ، اما ما اسند اليه من أنه ورد في صفحة ٦٧ ، ٦٨ من قانون الطائفة ما يميز اختصاص المجمع العام في مثل هذه الاحوال ، فينفى ان هذه الاحكام وردت في القسم الثالث الخاص بمحاكمة الشماس أو المرشح للخدمة الدينية — وليس هذا هو حال المجمعين وقد ورد به في البند (٧) أن « كل شكوى ضد أى كنيسة مذنبه ترفع الى اقرب قسيس مفوض (وليس لرأى الكنيسة المتهمه) وهو يدعوا لجنة كما في شكوى القسيس . وهذه اللجنة تجتمع في المكان الذى اعادت الكنيسة المشكوه على الاجتهاد للمعبادة فيه أو في أية نقطة تجاورها فتؤلف هيئة قضائية لمحاكمة الكنيسة المذكورة وتستدعى نوابها للحضور امامها . فان حكمت اللجنة بأن الكنيسة مذنبه بمخالفتها شيئا من المبادئ الاساسية أو القوانين العمومية أو أى قانون أو قسم بسند المجمع العام أو السنوى باتفاق الاراء فلا بد من اعلان حكمها هذا وأن كانت الكنيسة لا ترضى باصلاح الذنب فترفع الدعوى الى اقرب جلسة للمجمع السنوى ويكون حكمه القول الفصل . واذا حكم المجمع السنوى بجريمة الكنيسة فيقطع علاقته معها فلا يجوز لقسيس أو شماس أو شماسه أو مرشح للخدمة أو مبشر في النهضة أن يصير راعيا لها يمارس خدماتها ما لم تثبت وتصلح امرها . ويشترط أيضا انه اذا حدث في كنيسة مخالفة للنظام الكنائس كان قد أبطلت اجراء القانون النظامى فعلى رئيس المجمع أن يجمع اعضاء الكنيسة المذكورة الطائفتين الذين تتألف منهم كنيسة نهضة القداسة في تلك الجهة ويشرع في محاكمة كل الاعضاء الذين توجهت اليهم التهم بحسب قوانيننا القضائية اما اذا اعترفوا بذنبهم فلا حاجة للمحاكمة » .

والواضح أن هذا الحكم حكم خاص لا يعمل به الا في حالة تقديم شكوى ضد الكنيسة لانها خالفت المبادئ الاساسية أو القوانين العمومية . وفي تلك الحالة تحقق الشكوى فان ثبتت صحتها تخطر الكنيسة لاصلاح شأنها فان لم تهمل واستمرت في المخالفة ترفع للجمع السنوى الذى يملك محاببتها بقطع علاقتها بها ، ويمنع القسيس أو الشماس من الخدمة بها ، وفي جميع الاحوال يؤكد النص على وجوب المحاكمة ، ولا يعنى منها الا حالة اعتراف المتهم بذنبه ، ومن ثم ولما كانت محاكمة المدعين التى اجراها المجمع في غيبتها لم تتم بناء على شكوى وجهت الى الكنيسة ولا تتعلق بخروج الكنيسة على المبادئ الاساسية ، أو بمخالفتها للنظام الكنسى ، كما ان كلا من المدعين ليس شماسا بالكنيسة أو مرشحا بالخدمة فيها ، ولم يعترف اى منهما بذنبه فانه لا يكون ثمة وجه لانطباق هذا البند على الدعوى الماثلة ، فلا يختص المجمع بهذه المحاكمة ولا يجوز توقيع العقوبة عليهما بغير محاكمة ، ومن ثم يكون هذا الوجه ايضا من اوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث انه عن الوجه الرابع من اوجه الطعن ، وهو المتعلق بنحو القرار المطعون فيه فانه لا يعدو ان يكون ترديدا للدفاع الذى ابداه الطامن امام محكمة القضاء الادارى وكان عباده في الدفع امامها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، وقد تناوله حكم هذه المحكمة الصادر بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ في الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠ ق المتعلق بذات الدعوتين الماثلتين الذى خلص الى أن الغرز من عضوية الكنيسة هو اقصى الاحكام الكنسية يوجب حتما حرمان المذنب من أية رابطه تربطه بالكنيسة والصلولة دونه وبين ما يؤمن به من مريضتين لا غنى عنهما في عقيدته التى لا تؤمن الا بهما وهما المعمودية — لمن لم يسبق تعميده وهى لا تتاح الا لمن يقبلهم بمجلس الكنيسة كما لا تمارس الا لمن يعترفون بايمانهم اعترافا موثوقا به ولاولادهم ، وكذا حرمانه من فريضة العشاء الربانى والذى لا يتناوله من تصدر ضدهم احكام كنيسة — ولا ريب بهذه المثابة من أن القرار الطعين من شأنه حتما التأثير في مركز الطاعنين وحريةتهما الشخصية ، في عقيدتهما الدينية وحرية ممارستها ، ومن ثم فلا يقبل من الطامن ان يعدوا فيدعى أن القرار المطعون فيه لم يكرس المدعين من كل الامتيازات كامنضاء في الكنيسة أو أن القرار المطعون فيه ليس قرارا باتا ، وانما يتكّن للجمع الرجوع فيه في حالة توبة المطعون ضده الثانى كما فعل مع المطعون ضده الاول أو أن المطعون ضده الثانى قد انخرط في عضوية كنيسة اخرى هي كنيسة المعبدان بشبرا بالخلفاوى

وهي كنيسة أنجيلية تختلف وكنيسة نهضة القداسة ، لا يقبل من الطاعن ذلك بعد أن أبانت هذه المحكمة بوضوح الاثر المترتب على القرار المطعون فيه ، ولا يؤثر في سلامة الحكم بإلغاء ذلك امكانية العدول عنه ، أو امكانية انتهاء أحد المدعين الى كنيسة أخرى ، ففرق بين العدول عن قرار سليم اثر توبة الخاطئ وإلغاء القرار بعيب في الشكل والاختصاص ، كما أن انتهاء أحد المدعين الى كنيسة أخرى يؤكد تأثير القرار على عقيدة المسمى ، فيفصله من كنيسة نهضة القداسة أجبر على الالتجاء الى الكنيسة الإنجيلية مما يعتبر أساسا بحريته الشخصية في اختيار العقيدة الدينية التي ينتمي إليها . ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن أيضا غير سديد .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح حكم القانون ، ومن ثم يكون الطعن فيه في غير محله حقيقا بالرفض .

(طعن ٢١٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٣١) .

(ج) — مجلس ملي :

قاعدة رقم (١٧٨٨) :

المبدأ :

صفة العضوية تزول، حتما بانتهاء مدتها ولا يجوز بعد فواتها زواله الأعضاء لأي اختصاص ويجب أن ينظم التشريع الحالة التي قد تنشأ بعد زوال تلك العضوية .

ملخص الفتوى :

ان قسم الرأي مجتمعنا استعرض هذا الموضوع بجلستى ١٩ و ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ فاستبان له ان أعضاء المجلس انتخبوا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لمدة خمس سنوات تنتهي في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبمقا للمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ وكان يتعين على المجلس ان يجري انتخاب الاعضاء الجدد قبل انتهاء مدته بشهرين وبمقا للمادة السادسة لكنه تراخى في اجرائه لأنه كان يترجح تعديلا في لائحة الانتخاب ويأمل أن يجري الانتخاب وبمقا للائحة المعدلة حتى اذا كان يوم ٢٤

فبراير سنة ١٩٥٠ اجتمع اعضاء المجلس في غير حضور غبطة البطريرك وقرروا اجراء الانتخاب وفقا للائحة القائمة وعينوا يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٠ لاجرائه وحددوا للتقيد في جدول الناخبين الفترة من ١٠ فبراير الى ١١ مارس سنة ١٩٥٠ وفي ٦ و ٩ فبراير سنة ١٩٥٠ كتب غبطة البطريرك الى وزارة الداخلية يخبرها ان المجلس قد زالت عنه اختصاصاته بانتشاء مدة اعضائه واصبح لا يملك اجراء انتخاب الاعضاء الجدد وانه عين لجنة بلية مباشرة عمليات القيد والانتخاب مشكلة تحت رئاسته من حضرات الانبا ... مطران منفوط وأنيوب والانباء ... مطران الجيزة والقلوبية والعيس ... وكيل البطريركية والقيس ... و ... و ... و ... طالبها اعتادها وقد طلب رأى الهيئة في المسائل الآتية :

اولا : هل تعتبر عضوية اعضاء المجلس الملى العام الذين انتخبوا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ قائمة قانونا أم انها زالت عنهم .

ان المادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ نصت على ان يكون تعيين الاعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ الانتخاب .

ونصت المادة التالية على أنه « قبل انتهاء الخمس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من أبناء الطائفة لانتخاب اعضاء ونواب لمدة خمس سنين آخر سواء كانوا من الاعضاء والنواب السابقين أو غيرهم مع مناعاة ما يقرر في المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن أسماء من صاز انتخابهم ولتصديق الامر العالى باعتادهم انها يجب على المجلس الذى يكون موجودا ان يستمر على اداء العمل حتى يتم تعيين الاعضاء والنواب الاخرين والاصل الفرنسى للمادة السادسة اوضح في بيان معنى الشخص الاخير منها :

يبين من هذه النصوص ان عضوية المجلس الملى لطائفة الاقباط الارثوذكس تكون بالانتخاب من أبناء الطائفة ثم بالتعيين من ولى الامر لمدة محددة بخمس سنوات تبدأ من تاريخ التعيين وان هذه المدة غير قابلة للاعتداد الا استثناء في الحالة المنصوص عليها في الشطر الاخير من المادة السادسة اذا حصل الانتخاب قبل انتهاء مدة المجلس القائم وتأثر التعيين الى ما بعد انتهائها وقد رأى الشارح في تقرير هذا الاستثناء ان يجرى

الانتخاب بمعرفة مجلس لا يزال مختصا بإجرائه وأن تأخير التعيين لا يرجع الى فعل المجلس .

وحيث ان تأخير المجلس الملى العام عن اجراء الانتخاب مع امكانه لا ينطوى تحت الحالة الاستثنائية الواردة فى المادة السادسة فلا يجرى عليه حكمها ولا سبيل لصرف هذا الحكم اليه بطريق القياس لان الاستثناء لا يقاس عليه ولان القياس ان كان فى ذاته جائزا فانه ولا شك ممتنع لاتعدام اوجه الشبه بين الحالتين من جهة الظرف والعللة ومن ثم لا يكون هناك مبنوحة عن الرجوع الى الاصل المستفاد من المادة الخامسة فى ضوء القواعد القانونية العامة .

وحيث ان الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ اذ خول المجلس الملى العام صفة النيابة عن الطائفة فى تدبير شئونها وولاية القضاء فى مسائل الاحوال الشخصية بين افرادها حدد هذه النيابة القانونية باجل معلوم وخصص تلك الولاية القضائية بزمن محدود والقاعدة ان النيابة تنقضى بانقضاء اجلها وان ولاية القضاء تنتهى بانتهاء الزمن المخصصة به والقول بغير ذلك فى خصوص الحالة المعروضة يؤدى الى جعل مدة العضوية التى تشدد الامر العالى فى تحديدها رهنا بشيئة الاعضاء يمدونها الى غير مدى بحض ارادتهم وفى هذا اهدار لحكم اساس فى دستور الطائفة .

وحيث ان اجراء الانتخاب لعضوية المجلس العام هو بحكم الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ من اختصاص المجلس وقد اوجبت المادة السادسة عليه ان يجرىه قبل انتهاء مدة اعضائه ولم يجعل الامر العالى للبطريك ان يحل محل المجلس فى هذا الشأن اية هيئة اخرى

وحيث ان الامر العالى اذا اوجب على المجلس العام اجراء الانتخاب قبل انقضاء مدته افترض ان هذه القاعدة الامر له لن تخالف فلم يواجهه مخالفتها باية نصوص تنظم نتائجها . اما وقد وقعت المخالفة فان الامر يستدعى تعديلا تشريعيًا لمواجهتها .

لذلك انتهى رأى القسم الى :

١ - ان عضوية المجلس العام للذين انتخبوا فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٤ قد زالت عنهم يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ بانقضاء الخمس سنوات

المنصوص عليها في المادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ فلا يجوز لهم أن يقوموا بأى عمل من الاعمال التى تدخل في اختصاص المجلس ومنها اجراء الانتخاب .

٢ - وأن اللجنة التى شكلها غبطة البطريرك لمباشرة انتخاب أعضاء جدد لا يجوز لها أن تجرى أى عمل من أعماله .

٣ - وأن علاج هذه الحالة في الحاضر والمستقبل انما يكون باستصدار قانون على وجه الاستعجال يتضمن حكمين .

أحدهما دائم باضافة نص جديد الى المادة السادسة من الامر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ يخول وزير الداخلية في حالة انقضاء الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة الخامسة قبل تمام الانتخاب بأن يستصدر مرسومها بتعيين هيئة تحت رئاسة البطريرك تتولى اختصاصات المجلس الى العام حتى يتم الانتخاب ويصدر المرسوم باعتماد الناخبين .

والحكم الاخر الوقتى باعتبار الاعمال والاحكام الصادرة من المجلس العام والمجالس الفرعية في حدود اختصاصها في الفترة ما بين ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ وتاريخ العمل بالقانون المذكور صحيحة .

(غتوى ٥٩ في ١٩٥١/٣/٤) .

(د) - بطريركية :

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

البطريركية - شخص من اشخاص القانون العام يتولى إدارة برفق عام مستعينة بذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، الكهنة يعتبرون من الموظفين العموميين .

ملخص الحكم :

ان بطريركية الاتباط الارثوذكس هي شخص من اشخاص القانون

العام. يتولى إدارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، ويقوم الكهنة بها - والمدعى واحد منهم - بخدمة عامة أساسية تتمثل في أداء الشعائر الدينية. وتعميق التربية الدينية في نفوس أفراد الطائفة ، وتربطهم بالبطريركية بالإضافة إلى الروابط الخيرية روابط تدخل في نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة في هذا الشأن وهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين .. ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يؤثر في طبيعتهم هذه أن البطريركية تخضعهم لأحكام قانون العمل بجانب التنظيم القانوني الذي ارتآه المشرع ..

(طعن ٦٩٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٥) .

ثالثاً - بهائية :

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

لا يؤثر اعتناق المصري لأي دين ، عهلاً بأحكام المواد (٣ و ١٢ و ١٣) من الدستور ، في أهليته للتوظيف ، طالما لا يأتي ما يخل بالنظام العام أو حسن الآداب - وعلى ذلك فإن مجرد اعتناق أحد الموظفين للدين البهائي . ومباشرة إحدى مظاهر هذا الدين الخارجى ، لا يجيز اتخاذ إجراء تأديبى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ اعتناق إحدى المدرسات للديانة البهائية .

وتبين أن الدستور المصرى نص في المادة ١٢ على أن حرية الاعتقاد مطلقة. ونص في المادة ١٣ على أن تحجب الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد. طبقاً للعادات المرعية في النيار المصرية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

كما نص في المادة الثالثة على أن المصريين لدى القانون سواء وانهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين .

وعلى ذلك فان اعتناق المصرى لاي دين لا يؤثر في اهليته للتوظيف
بطلها. انه لا يأتى ما يخل بالانظام العام أو حسن الاداب . . .
وحيث انه ثبت ان المدرسة المذكورة تقوم بعملها على وجه مرضى وان
خلقتها حسن ولم يؤخذ عليها ما يشين في هذا الصدد فان اعتناقها للدين
البهائى وخطبتها الى شخص يعتنق هذا الدين ايضا لا يخول وزارة المعارف
اتخاذ أى اجراء تأديبى ضدها .

ولا غيرة للقول بانها قد تسعى الى نشر دينها بين التلاميذ ، لانه
لا يصح تأسيس الجزام للتاديبى على مجرد الاحتمال ، على انه اذا حصل
ذلك فانه يكون محل محاكمة في حينه .

لما نقل المدرسة المذكورة من المدينة او من سلك التدريس فمسألة
تقديرية متروكة لتقدير الوزارة في ضوء للمصالح العام .

لذلك انتهى رأى القسم ان اعتناق المدرسة المذكورة للدين البهائى
وخطبتها لبهائى مثلها لا يجيز لوزارة المعارف العمومية اتخاذ أى اجراء
تأديبى ضدها .
(فتوى ١٥٦ فى ١٩٥٢/٣/٥)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

تختص مكاتب التوثيق بتوثيق عقود زواج طائفة البهائيين باعتبارهم
من غير المسلمين .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧
والتي تنص بان تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات هذا ما كان منها
متعلقا بالوقوع أو الاحوال الشخصية. فمع ذلك توثق بهذه المكاتب المحررات
المتعلقة بالاحوال الشخصية بالنسبة الى غير المسلمين ، يتبين انها تجعل
المكاتب للتوثيق الاختصاص فى توثيق المحررات المتعلقة بالاحوال الشخصية

بالنسبة الى « غير المسلمين » ولما كانت عبارة غير المسلمين هذه مطلقة غير محددة وكانت القاعدة ان المطلق يجرى على اطلاقه وأن لا تخصيص بغير مخصص فانه يتعين تفسير هذه العبارة بانها تشمل كل من لا يدين بالاسلام سواء كان مؤمنا بدين آخر معترف به أو غير معترف به أو لا دين له .

ولا وجه للقول بان مؤدى هذه العبارة لا يتصرف الا لغير المسلمين ممن يؤمنون بديانه سماوية معترف بها وأن البهائية لا يقرها الاسلام لانها خروج عليه وارتداد عنه لا وجه لهذا القول لانه بالرجوع الى المادة ١٢ من الدستور نجد انها تنص على أن حرية الاعتقاد مطلقة . وهذا الحكم يقرر مبدا اساسيا مسلما به وهو أن تكون لكل انسان حرية تكون عقيدته الدينية ايا كانت هذه العقيدة . ولما كانت العقيدة البهائية عقيدة دينية فانه يتعين التسليم بحرية كل انسان في اعتناقها ولو كان قبل ذلك مسلما ارتد عن اسلامه لان احكام الارتداد المقررة في الشريعة الاسلامية من وجوب قتل المرتد وحرمانه حق الارث وما الى ذلك لا يستقيم تطبيقها مع اطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد .

اما الحكم الوارد في المادة ١٣ من الدستور التي تنص على أن « تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للمعادنات المرمية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الاداب » فانه ينصب على اقامة الشعائر الدينية في اماكن معدة للعبادة أو اقامتها علانية . فالدولة وفقا لهذا النص لا تحمي اقامة هذه الشعائر الا في الحدود التي جرت بها المعاديات المرمية اما الاعتقاد في ذاته فحرية مطلقة لا قيد عليها .

ومتى تقرر ان البهائية عقيدة دينية لكل انسان حرية اعتناقها ولو أن الاسلام لا يعترف بها فانه يتعين القول بأن عبارة « غير المسلمين » التي تضمنها نص المادة الثالثة من قانون التوثيق تشمل فيمن تشمل طائفة البهائيين .

لذلك انتهى قسم الراى مجتمعا الى أن عبارة « غير المسلمين » الواردة في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧. الخاص بالتوثيق عامة مطلقة تشمل كل من لا يدين بالاسلام سواء كان مرتدا أو مؤمنا بدين آخر يعترف به أو غير معترف به أو غير مؤمن بأى دين . وأن الموثق يدخل في اختصاصه توثيق عقود زواج بين بهائيين باعتبارهما غير مسلمين . اما

تقدير الموثق فيها اذا كان هذا العقد ظاهر البطلان أم لا وهو يباشر مهمته المحددة في المادتين ٥ و ٦ من القانون فان قراره في ذلك قد نظم القانون طريقا قضائيا للطعن فيه مما يتمتع معه ابداء الراى في هذا الشأن .

(فتوى ٥٨٢ في ١٩/١١/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

زواج مصرى بهائى — عقده امام المحفل الروحانى للبهائيين — باطل بطلانا مطلقا ولا يترتب عليه اى اثر — عدم جواز اضافة اسم السيدة الى جواز سفره المصرى .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت ان الطالب وهو ايرانى الاصل ، مولود لآب وجد مسلمين ، وقد منح الجنسية المصرية بهرسوم صادر في ١٦/١١/١٩٥١ طلب — اضافة اسم زوجته الى جواز سفره المصرى . وقدم اثباتا لهذا الزواج صورة شمسية من وثيقة عقد الزواج الصادر من المحفل الروحانى المركزى للبهائيين بمصر مؤرخه في ١١/٨/١٩٤٥ — اذا كان الثابت هو ما تقدم مانه لا يجوز اضافة اسم السيدة الى جواز سفره المصرى ، لان مذهب البهائيين يخالف اصول الشريعة الاسلامية ، وينبئ على ذلك ان الزواج يكون باطلا بطلانا أصليا ولا يترتب عليه اى اثر ، ولا يصحح هذا البطلان ان يتم التصديق على العقد امام القنصلية الايرانية ، اذ البطلان متعلق بالنظام العام .

(فتوى ٢٧١ في ١٩/٥/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

يجب للاعتداد بالمعقيدة والسماح باقامة شعائرها ان تكون منبثقة عن الاديان المعترف بها والا تكون مخالفة للنظام العام او الاداب — اعتبار البهائية في معتقداتها ليست من الاديان السماوية الثلاثة المعترف بها ومخالفتها للنظام العام في مصر — اثر ذلك — خطر الاعتقاد بها او اقامة شعائرها الدينية .

ملخص الفتوى

يتم من استقصاء تاريخ البهائية أنها بدأت بايران عام ١٨٤٤ بدعوة من ميرزا محمد علي الملقب بالباب وظل موقف البهائية من الشريعة الاسلامية غامضا حتى عام ١٨٤٨ حين عقد هذا المدهى مؤتمرات في بادية (بدشت) بايران اعلن فيه خروج البهائية وانفصالها القام عن الاسلام وشريعته ولقد تضمنت كتبهم ومنها كتاب البيان الذى وضعه ميرزا محمد علي والكتاب الاقدس الذى وضعه ميرزا حسن علي الملقب بالبهاء او بهاء الله — على نسق القرآن الكريم — مبادئ وأصولا تناقض الدين الاسلامى كما تناقض سائر الاديان السماوية وتهدر احكام الاسلام في اصوله والصلوة ونظام الأسرة ، كما ادعى مؤسسو البهائية أنهم انبياء يوحى اليهم منكروين بذلك أن سيدنا محمد عليه افضل الصلوة والسلام خاتم الانبياء والمرسلين كما جاء بالقرآن المجيد « ما كان محمدا ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » وجاوزوا ذلك فادعوا أنهم آلهة من دون الله — وعادوا الامة العربية والاسلام والمسلمين فبشروا في كتبهم بالمسيحية معلنين أن بنى اسرائيل سيجتمعون بالارض المقدسة لتكون (امة اليهود التى تفرقت في الشرق والغرب والشمال والجنوب مجتعة) .

ومن حيث انه اذا كان هذا هو حال البهائية فانه لا يجوز القياس بينها وبين الاديان الاخرى التى اعتبر الاسلام معتنقها من أهل الذمة يتركون على ما هم عليه وتستحق عليهم الجزية ويكون زولجهم صحيحا في نظر الاسلام ، ففساد هذا القياس اذا ان الذين الذى يقر معتنقه عليه بالجزية هو الدين الذى كان حقا قبل الاسلام ، ومن ثم فان ما تلا الاسلام من الادعاء بنزول دين جديد محض زندقة لا يعترف بها بحال من الاحوال وضلال لا يعتد به او بما يترتب عليه من آثار .

ومن حيث انه لا يجوز الحجاج بحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر التى كفلها الدستور للقول بخوجوب الاعتراف بالبهائية وما يترتب عليه ذلك انه يبين من تتبع النصوص الخاصة بحرية العقيدة في الدساتير المصرية أنها بدأت في دستور عام ١٩٢٢ بالمادتين ١٢ و ١٣ وكانت الاولى تنص على أن حرية العقيدة مطلقة وكانت الثانية تنص على أن تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقدات طبقا للحدود المرفوعة في الديار المصرية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى مع الآداب ويستفاد من الاعمال التحضيرية لدستور عام ١٩٣٣ أن هذه

النصين كلنا نصاً واحداً ورد بمشروع لؤرد كيرون وزير خارجية المخلوق، التي كانت تحتل مصر وكان يقضى بأن «حرية الاعتقاد الديني مطلقة لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو في غير علانية بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام والأداب العامة» .

ولقد أثار هذا الفصل معارضة شديدة في لجنة الدستور لأنه بمن العموم والأطلاق بحيث يتناول شعائر كل الأديان في حين أن الأديان التي يجب حمايتها هي الأديان المعترف بها وهي الأديان السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية ، واستقر رأي اللجنة على أن يكون النص مقصوراً على شعائر هذه الأديان فلا يسمح باستخدام أي دين وخصصت المادة ١٢ «حرية العقيدة» في حين خصصت المادة ١٣ «حرية الشعائر» .

وعندما ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وحل محله دستور سنة ١٩٥٦ أدمج النصان المذكوران في نص المادة ٤٣ التي قضت بأن «حرية الاعتقاد مطلقة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعبادات الرسمية» على الأثر ذلك بالنظام العام أو يناقض الآداب ، وبذلك تقيقت حرية العقيدة بقيد عدم الإخلال بالنظام العام والآداب شأنها في ذلك شأن حرية إقامة الشعائر .

وربما تضمنت عام ١٩٥٨ ذات النص بالمادة ١٠ كما ردهه دستور عام ١٩٦٤ في المادة ٣٤ ، ثم جعلت المادة ٤٦ من الدستور القائم بنفسه ١٩٧١ «النص على أن «يكنى الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية» .

وإذا كان المشرع قد أغفل في الدستور الدائم قيد (عدم الإخلال بالنظام العام) وعدم مقابلة الآداب ، فإن ذلك لا يعنى إباحة الاعتقاد وإقامة الشعائر ولو كان ذلك مخلاً بالنظام العام وينافي للآداب ذلك لأن المشرع رأى أن هذا القيد غنى الإتيان والنص عليه صراحة باعتباره أمراً بديهياً واجبا لا يستويى بتعيين أعماله والى لم ينص عليه في الدستور الدائم .
وهذا لا يبرهن بوضوح أن النص في الدستور الدائم على أن «يكنى الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية» لا يعنى إباحة الاعتقاد وإقامة الشعائر ولو كان ذلك مخلاً بالنظام العام وينافي للآداب ذلك لأن المشرع رأى أن هذا القيد غنى الإتيان والنص عليه صراحة باعتباره أمراً بديهياً واجبا لا يستويى بتعيين أعماله والى لم ينص عليه في الدستور الدائم .
وهذا لا يبرهن بوضوح أن النص في الدستور الدائم على أن «يكنى الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية» لا يعنى إباحة الاعتقاد وإقامة الشعائر ولو كان ذلك مخلاً بالنظام العام وينافي للآداب ذلك لأن المشرع رأى أن هذا القيد غنى الإتيان والنص عليه صراحة باعتباره أمراً بديهياً واجبا لا يستويى بتعيين أعماله والى لم ينص عليه في الدستور الدائم .

أن يؤمن وأن يعتقد ما يشاء ولا سبيل عليه فيها يدين به في أعماقه غير أنه لا يستطيع أن يرتب آثارا خارج نطاق ذاته طالما كان هذا الاعتقاد مخالفا للنظام العام والآداب .

ومن حيث أن فكرة النظام العام تعنى الأساس السياسى والاجتماعى والاقتصادى الخاص الذى يقوم عليه كيان الدولة كما ترسمه القوانين المطبقة فيها وعاداتها المرعية - وهى أكثر ظهورا في نطاق الأحوال الشخصية لاتصالها بنظام الأسرة الخلية الأولى للمجتمع - لذلك فإن القواعد المنظمة للأسرة كالولاية والسلطة الأبوية والسلطة الزوجية والقرابة وما يتعلق بالزواج والطلاق تعتبر من النظام العام .

ولقد حرص الدستور الدائم على أن يؤكد هذه المبادئ والقيم منقضى في المادة ٢ منه على أن « الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع » .

ونص في المادة ٩ على أن « الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية وحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتبثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتمييزه في العلاقات داخل المجتمع المصرى » .

كما نص في المادة ١٢ على أن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصلية وعليه مراعاة المستوى الرفيع للقيمة الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخى للشعب والحفاظ على الطيبة والسلوك الاشتراكى والآداب العامة وذلك في حدود القانون وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها » .

وتنص المادة ١٩ على أن « التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام » .

ولما كانت البهائية في معتقداتها ومسالكها ليست من الأديان السماوية الثلاثة المعترف بها وتناقض الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع وتتناول الأحوال الشخصية للفرد والأسرة بما يتعارض مع الأديان السماوية المعترف بها ومع القيم والتقاليد والتراث التاريخى للشعب المصرى فماتهنأ تعتبر مخالفة للنظام العام في مصر .

ومضى ثبتت مخالفة البهائية للنظام العام امتنع مباشرة اى تصرف لاتباعها بوصفهم بهائيين او ترتيب اى حق على هذه التصرفات لان الباطل لا ينتج الا باطلا لهذا فان زواج البهائي ايا كان اصل ملته يكون باطلا بطلانا مطلقا ولا يجوز توثيقه طالما ان ذلك هو ما تقتضيه موجبات النظام العام في مصر .

ولقد تنبه المشرع الى خطر البهائية على المجتمع المصرى فاصدر القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية ونص في مادته الاولى على ان « تحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة بالقلمى الجمهورية ويوقف نشاطها ويحظر على الافراد والمؤسسات القيام باى نشاط مما كانت تباشره هذه المحافل والمراكز » .

ونص في مادته الرابعة على ان « كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او الف ليرة او باحدى هاتين العقوبتين » .

وتطبيقا لهذا القانون اصبح من المحظور اقامة شعائر البهائية ، ولما كانت طقوس الزواج من الشعائر فانه لا تجوز ممارستها وفقا للبهائية ، الامر الذى يستوجب عدم الاعتداد بهذا الزواج الباطل وعدم توثيقه .

ولقد طعن بعض الافراد بعدم دستورية القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية امام المحكمة العليا وقيد الطعن برقم ٧ لسنة ٢ فاصدرت المحكمة حكمها في اول مارس ١٩٧٥ برفض الدعوى استنادا الى ان شعائر البهائية مخالفة للنظام العام والاداب العامة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بفتوى الجمعية العمومية الصادرة برقم ٥٨٢ في ١٩/١١/١٩٥٢ التى يستند اليها السيد / المحامى المدافع عن البهائيين ، فان هذه الفتوى كانت تستند للادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وقد كانت هذه المادة تنص على انه « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات ما عدا ما كان منها متعلقا بالوقف او الاحوال الشخصية ومع ذلك توثق هذه المكاتب المحررات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمير المسلمين » ،

ومن حيث انه ايا كان وجه الزاى فى هذه الفتوى فانها سابقة على

مصدور القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحلل البهائية الذى
ختم الزاى تصد البهائية ولم يعد الامر بعده محلا لجدل أو نقاش . . .
(جلد ٢٧/٢ - ٢٠٢ - جلسة ١٥٧٧/١)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

يشتراط لممارسة مكاتب التوثيق المختصة بتوثيق عقود زواج مختلفى
الديانة والملة لاختصاصها الا يكون المحرز ظاهر البطلاق . - متى ثبت ان
البهائية مخالفة للنظام العام في مصر فان المحرز لا يكون ظاهر البطلاق
فحسب بل يكون باطلا بطلانا مطلقا . - اثر ذلك . - يستنع على مكاتب
التوثيق إجراء توثيق عقود زواج البهائين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ قد عدلت بالقانون
رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بعد صدور الفتوى المحتج بها واصبحت تنص على
ان « تتولى المكاتب توثيق جميع المحرزات وذلك فيما عدا عقود الزواج
واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين
المسلمين والمصريين غير المسلمين المحدثين الطائفة والملة » ويتولى توثيق
عقود الزواج والطلاق بالتسوية الى المصريين غير المسلمين والمتحدثين
الطائفة والملة . مؤثرون منتسبون يعينون بقرار من وزير العدل - ويضع
الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف المؤثمين المتحدثين واختصاصاتهم
وجميع ما يتعلق بهم .

كما قرر القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ في المادة الثالثة إلغاء « اطلاق
التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تنص عليه التوثيق بالمجالس المللية وتحويل
الى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها » .

وقد جاء بالفكرة الانضاحية للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ انه بمقتضى
صدور قانون إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المللية الزوخ - منظم توفيق
مقود الزواج والاشهادات التى كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس
الملية . ولقد وفى الانتفاء على نظام المؤثمين فمما يتعلق بتوثيق عقود

الزواج لدى المسلمين كما رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المازونيين يجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم الالمام بالاحكام الدينية للجهة التى يتولون التوثيق فيها على ان يصدر فى شأنهم قرار من وزير العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم على النحو المتبع فى شأن المازونيين .

ومن حيث ان مفادها تقدم انه قبل الغاء المحاكم الشرعية اعتبارا من اول يناير ١٩٥٦ كانت عقود الزواج واثبهاطات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك للمسلمين من المصريين يختص بتوثيقها المازون الشرعى ، اما اذا كان احد طرفى العقد غير مسلم او اجنبى الجنسية فان المحاكم الشرعية كانت هى المختصة بتوثيق هذا العقد ثم آل هذا الاختصاص بالنسبة للاجانب والمصريين غير المسلمين المخطلى الطائفة والملة الى مكاتب التوثيق اما الاشخاص المصريون المتحدى الطائفة والملة فكانت عقودهم توثق بمعرفة الجهة الدينية التابعين لها .

اما بعد الغاء المحاكم الشرعية وتعديل المادة ٣ من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ فان جهات توثيق عقود الزواج أصبحت كالآتى :

١ - المصريون المسلمون يختص بتوثيق عقودهم المازون اعمالا لنص المادة ١٨ من لائحة المازونيين الصادرة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٥/١/٤ ولقد منعت المادة ١٩ من تلك اللائحة المازون من توثيق العقد ان كان احد طرفيه غير مسلم او اجنبى .

٢ - المصريون غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين كانوا من اختصاص المحكمة الملية وهؤلاء يختص بتوثيق عقود زواجهم الموثق المنتدب عملا بلائحة الموثقين المنتدبين الصادرة بقرار وزير العدل فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

٣ - الاجانب ومختلفى الديانة والملة - ويختص بتوثيق عقود زواجهم كاتب التوثيق عملا بمعموم نص المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ كما يجوز للاجانب توثيق عقودهم لدى جهاتهم القنصلية طبقا لاحكام القانون الدولى الخاص .
الدولى الخاص .

ومن حيث أنه باعمال النصوص المتقدمة على البهائيين فإنهم ليسوا مسلمين وبالتالي فلا يختص المأذون بتوثيق عقود زواجهم كما لا يختص الموثقون المنتدبون لهم لأن اختصاص هؤلاء الموثقين حل محل المجالس والمحاكم المالية ولم يكن لهم مجلس ملى أو محكمة مالية وأما محافظهم ومراكزهم فلقد حلت بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ .

وفيما يتعلق بمكاتب التوثيق المختصة بتوثيق عقود مختلفى الديانة والملة فإن ممارستها لاختصاصها مشروط بالألا يكون المحرر ظاهر البطلان ، وهنا يكون للموثق طبقا للمادة ٦ من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ أن يرفض التوثيق ويعيد المحرر لذوى الشأن ومتى ثبت أن البهائية مخالفة للنظام العام في مصر فإن المحرر لا يكون ظاهر البطلان فنصيب بل يكون باطلا بطلانا مطلقا ومن ثم يمتنع على مكاتب التوثيق اجراء توثيق مثل هذه المحررات .

وتأسيسا على ذلك فلا توجد في مصر جهة يدخل في اختصاصها توثيق عقود زواج البهائيين ، اذ لا يتصور أن ينظم المشرع اجراءا مخالفا للنظام العام .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز توثيق عقود زواج البهائيين .

١ ملف ٢٧/٢/٢٠٢ - جلسة ١٩٧٧/٦/١) .

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

امتناع السجل المدني من اعطاء بطاقة شخصية لمن يدين بالبهائية - قرار ادارى يخالف القانون - القرار الصادر بشطب طالب من كلية التربية استنادا الى ما يفرضه قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من تقديم بطاقة تلك الخدمة كما يخظر قانون الاحوال المدنية بقاء طالب بالكلية في مثل سن الطالب الا اذا كان حاصلا على بطاقة شخصية - لا سبيل لتلك الكلية الى التحلل مما تفرضه احكام تلك القوانين - قرار الشطب قد صدر عن سبب صحيح - مما يوجب هذا الشطب

ما تبين من اعتناق الطالب البهائية - فمثلة لا يصلح ان يتولى شيئا من تربية النشء ولا ياتى ذلك على اصل حقه في اختيار العمل الذى يرتضيه فان له سعة في سائر ابواب العمل التى لا يهدد الجماعة فيها خطر من حالته العقيدية - مشروعية قرار الشطب من كلية التربية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان واقعة هذا النزاع تتحصل من الاوراق في ان الطاعن رافع الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٣١ ق بصحيفة اودعها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية يوم ١٩٧٦/١٢/٨ طلب فيها الحكم بالغاء القرار الصادر من كلية التربية بجامعة الاسكندرية بشطب قيد الطالب وقرار سجل مدنى المنتزة السلبى برفض استخراج بطاقة شخصية لذلك الطالب كاملة البيانات مع ما يترتب على الغاء القرارين من آثار والزام المدعى عليهم المطعون ضدهم متضامنين المصروفات . وابدى المدعى ان الطالب المذكور مصرى ولد لابوين مصريين بهائين بالاسكندرية في ١٩٥٧/٧/١٩ والتحق بكلية التربية في جامعة الاسكندرية ، واستيفاء لاجراءات ناجيل تجنيده طلب منه بطاقة شخصية وتقدم الى مكتب سجل مدنى المنتزة برفض استخراج هذه البطاقة بمقولة انه بهائى ، وكتبت وزارة الداخلية الى ادارة التجنيد بانه لا توجد تعليمات تمنع استخراج بطاقة تثبت بها ديانة الطالب البهائية وترتب على رفض السجل المدنى اعطاء الطالب البطاقة شطب قيده من كلية التربية ، ويستند المدعى الى المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على ان المواطنين لدى القانون سواء ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة والمادة ٤٦ التى تقضى ان تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية والمادة ٥٧ التى تمنع سقوط الدعوى الجنائية او المدنية بالتقادم لكل اعتداء على الحرية الشخصية وغيرها من الحقوق والحريات العامة . وردت جهة الادارة بان ابن المدعى طلب من موظف السجل المدنى ان يدرج في بيان الديانة بالبطاقة انه بهائى ، الا ان البهائية ليست ديناً من الاديان السماوية وانما هى مذهب ينتسب الى الفكرين الاشتيمبارى والصهيونى ولا يجوز ادراجها في البطاقة الشخصية لمخالفة ذلك للنظام العام ، وقد أمر القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ بحل المحافل البهائية وحكمت بدستوريته المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٥/٣/١ في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق لان العقيدة البهائية على ما اجمع عليه ائمة المسلمين ليست ديناً من الاديان المعترف بها ومن يدين بها من المسلمين

يعتبر مرتدا ولا يكفل الدستور حرية اقامة شعائرها . وردت جامعة الاسكندرية بأن المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على عدم جواز التحاق أى طالب باحدى الكليات او المعاهد او البقاء فيها بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملا لبطاقة الخدمة العسكرية ..

ولما كان ابن المدنى من مواليد سنة ١٩٥٧ فلا يجوز له الاستمرار في كلية التربية في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ حتى يقدم البطاقة العسكرية، والا سئل المختص بالكلية جنائيا طبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ ١٩٥٥ المشار اليه ، ولا دخل للكلية في سبب عدم حصول الطالب على هذه البطاقة ، فصدور قرار شطبته صحيحا ، وحين يحصل على البطاقة اللازمة فلا مانع لدى الجامعة من استمراره في الدراسة . ورد المدنى بأن عدم حصول ابنه على تلك البطاقة يرجع الى سبب خارج عن ارادته هو انحراف السجل المدنى في ممارسة اختصاصاته ، ولا ذنب للطالب في ولادته لابوين بهائين ، وبالنسبة الى قانون حل المخالف البهائية فانه يقتصر على نشاطها ولا يمتد الى ممارسة المواطنين البهائيين لحياتهم العادية والمرجع لم يتعرض للعقيدة البهائية التزاما لما كفله الدستور من حرية العقيدة ، وقد فرض القانون على كل مواطن يبلغ السادسة عشرة أن يستخرج بطاقة شخصية والا تعرض للعقاب الجنائي ، ويجب ذكر الديانة في بيانات طلب البطاقة ولا يستطيع الطالب تغيير ما هو ثابت بشهادة ميلاده ، والا كانت جريمة تزوير ، ويكون السجل المدنى اذ رفض اعطاء الطالب البطاقة قد حجب عن مواطن حقه المشروع وحال دون وفائه بالتزام يفرضه قانون السجل المدنى وصمم المدنى على طلباته .

وبجلسة ١٩٧٩/٥/١٦ قضت المحكمة برفض الدفوى مستندة الى أن نص المادة الثانية من الدستور على أن دين الدولة الاسلام ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، وفي ضوء هذا الاصل يتعين النظر إلى احكام الدستور الاخرى المتعلقة بحرية العقيدة وعدم التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العقيدة ، فتفسر هذه الاحكام في حدود ما يسمح به الاسلام وعلى نحو لا يتعارض مع مبادئه أو يتناقض مع احكامه . وقد تضمن الدستور قواعد آمرة تخاطب الدولة المواطنين ويلتزمها الحاكم والمحكوم في التشريع والقضاء والادارة . واذا كان الدستور قد نص على حرية العقيدة التي اكدها الاسلام من قبل فان ممارسة هذه الحرية لا يجوز أن تتخذ مظهرا خارجيا يتعارض مع احكام الاسلام . واذا

كانت البهائية لا تناقض الديانات السماوية المعترف بها ، فلا يجوز ان تأخذ مظهرها خارجيا ولا يكون لابن المذمى ان يصير على ان تصدر له بطاقة شخصية يذكر فيها انه بهائى ويكون امتناع السجل المذمى عن استخراج هذه البطاقة قرارا سلبيا صحيحا ولا سند لطلب الغائه واذ يحظر قانون الخدمة العسكرية والوطنية بقاء الطالب بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره في الجامعة ما لم يكن خائلا بطاقة الخدمة العسكرية ، ولم يتقدم ابن المذمى بهذه البطاقة فان قرار شطبه من كلية التربية يكون قائما على سبب يبرره ، ويتعين رفض طلب الغائه .

ومن حيث ان الطامن ينمى على الحكم مخالفة القانون والخطا في تطبيقه وفي تأويله بما شابه من قصور التسبب وفساد الاستدلال ، وذلك انه اخطا الاستناد الى امرين ، هما ان امتناع السجل المذمى عن اعطاء ابن الطامن بطاقة شخصية سببه اصرار الطالب على ان يذكر في البطاقة انه بهائى الديانة ، والامر الثانى ان العقيدة البهائية ليست من الديانات المعترف بها ولا تجوز اقامة شعائرها . وليس الامر الاول صحيحا لان ذكر الديانة بالبطاقة يفرضه القانون رقم ٢٦ لسنة ٦٠ في شأن الاحوال المدنية وتنص المادة ٤٤ منه على انه يجب على كل شخص من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة تزيد سنه على ستة عشر عاما ان يحصل من مكتب السجل المذمى الذى يقيم في دائرته على بطاقة شخصية ، وخانة الديانة من بيانات هذه البطاقة المدرجة بنموذجها المقرر بمقتضى القانون ، ولا يرجع ذكره الى اصرار الطالب ابن الطامن . والامر الثانى دينى لا يرتبط بالدعوى الراهنة فيما تبغيه من الغاء قرار ادارى سلبى صدر مخالفا للقانون المذمى يحكم جميع المواطنين لاثبات شخصيتهم وقرار ادارى ايجابى صدر بشطب الطالب من الكلية لازباطه بالقرار الاول ارتباطا جوهريا ، ولان الطالب لم يكن هاريا من التجنيد ولا متراخيا في الحصول على بطاقة الخدمة العسكرية ، وبيان حالته المدنية في البطاقة لا علاقة لها بالعقيدة ، فهو ملزم بالواجبات ، ويحق له ان يطالب بالحقوق في الدستور والقانون . والمحافل البهائية التى صدر القانون بطلها هي هيئات ادارية يخلف عملها عن نشاط البهائيين بوصفهم افرادا مواطنين يمارسون حياتهم حقوقا وواجبات وما تعرض المشرع للعقيدة محرمتها بكولة . وطلب استخراج البطاقة الشخصية بغير الحقيقة الثابتة بشهادة ميلاده عن ديانة والديه والا اقترب جريمة القزوين فالقراران المطلوب الغاؤه صدرا عن غير سبب صحيح مشوبين بانحراف السلطة مما يذكر الحكم الذى قضى بصحتها مخالفا للقانون متعينا رفضه والقضاء بالغاء القرارين جميعا .

ومن حيث أن الذى يبين من مدونات الفقه الإسلامى أن دار الإسلام قد وسعت غير المسلمين على اختلاف ما يدينون بحبونها فيها كسائر الناس بغير أن يكره أحد منهم على أن يغير شيئا مما يؤمن به . ولكن لا يقر على الظهور من شعائر الأديان إلا ما يعترف به فى حكومة الإسلام ، ويقتصر ذلك فى أعراف المسلمين بمصر على أهل الكتاب من اليهود والنصارى وحدهم . وتقتضى الشريعة فيها بينة الأئمة من أحكامها أن يظهر ما يميز غير المسلم من المسلم فى ممارسة شؤون الحياة الاجتماعية بما يقيم مجال الحقوق والواجبات التى يختص بها المسلمون ولا يستطيع سواهم القيام عليها لمخالفتها مما يمتقدون ، فما أوجب قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ من استخراج بطاقة شخصية لكل مصرى يبين فيها أسسه ودينه هو مما تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية وليس يخالف من أحكام ذكر الدين فى تلك البطاقة وأن كان مما لا يعترف بإظهار مناسكه ، كالبهائية ونحوها ، بل يجب بيانها حتى تعرف حال صاحبة ولا يقع له من المراكز القانونية بالاحتياج له تلك العقيدة بين جماعة المسلمين ، ولا يكون للسجل المدنى أن يمتنع عن إعطاء بطاقة شخصية لمن يدين البهائية ولا أن يغفل ذكر هذا الدين فى بطاقة من يعتمقه . ويكون منع السجل المدنى بدائرة المتزة ابن الطامع بطاقته الشخصية قرارا إداريا يخالف القانون ، وإذا عدل الحكم المطعون فيه عن القضاء بالفائه يكون قد أخطأ صحيح القانون ، ويتعين الحكم بالفائه .

ومن حيث أن القرار الصادر بشطب ابن الطامع من كلية التربية قد استند إلى ما يفرضه قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - من تقديم بطاقة تلك الخدمة كما يحظر قانون الأحوال المدنية بقاء طالب بالكلية فى مثل سن ابن الطامع إلا إذا كان حاصلا على بطاقة شخصية . ولا سبيل لتلك الكلية إلى التطل مما تفرضه أحكام تلك القوانين ولا يعينها من الجزاء الجنائى أن هى تعتد بها ما يعتد به ابن الطامع من عجزه من الحصول على هاتين البطاقتين إذ لا يخلوها القانون تغيرا تقتضى به ظروف الطالب وأذاره فى هذا الشأن . ويكون قرار الشطب قد صدر دون سبب صحيح ، وكذلك يوجب هذا الشطب ما تبين من اعتناق الطالب البهائية فمثله لا يصلح أن يتولى شيئا من تربية النشء ، لأنه لا يؤمن أن ينفث فمين يعلمه ما يزيغ قلبه عن الدين الحق أو ما يلقى عليه ، ويقضى امتناع العمل التربوى أن يصرف الطالب عن التهيؤ له ، ولا يأتى ذلك على أصل حقه فى اختيار العمل الذى يرتضيه فإن له سعة فى سائر أبواب العمل التى لا يتهدد الجماعة فيها خطر من حالة العقيدة

وبذلك تثبت مشروعية قرار الشطب من كلية التربية ولا يبقى وجه بنعاء الطاعن عليه .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به عن رفض إلغاء الامتناع عن اعطاء ابن الطاعن بطاقة شخصية مثبت فيها ديانته البهائية وبإلغاء هذا القرار ورفض الطعن فيما عدا ذلك والزم كل من المدعى ووزارة الداخلية المصروفات مناصفة بينهما .

(طعن ١١٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٩) .

تعليق :

قضت المحكمة العليا فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق (دستورية)
بجلسة أول مارس ١٩٧٥ بالآتى :

! - انه يبين من استقصاء النصوص الخاصة بحرية العقيدة فى الدساتير المصرية المتعاقبة انها بدأت فى اصلها بالمادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة من دستور سنة ١٩٢٣ كانت اولاهما تنص على ان « حرية العقيدة مطلقة » وكانت الثانية تنص على ان « تحصى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى الديار المصرية على ان لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الاداب » وتفيد الاعمال التحضيرية لهذا الدستور ان النصين المذكورين كانا فى الاصل نصا واحدا اقترحه لجنة وضع المبادئ العامة للدستور مستهدية بمشروع للدستور اعده وقتئذ لورد كيرزون وزير خارجية انجلترا التى كانت تحتل مصر وكان يجرى على النحو الاتى :

« حرية الاعتقاد الدينى مطلقة فلجميع سكان مصر الحق فى ان يقوموا بحرية تامة علانية او فى غير علانية بشعائر اية ملة او دين او عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام او الاداب العامة » وقد اثار هذا النص معارضة شديدة من جانب اعضاء لجنة الدستور لانه من العموم والاطلاق بحيث يتناول شعائر الاديان كافة فى حين ان الاديان التى يجب حماية شعائرها هى الاديان المعترف بها وهى الاديان السماوية الثلاثة

الاسلام والمسيحية واليهودية — واستقر الرأي على أن يكون النص مقصوراً على شعائر هذه الأديان فحسب فلا يسمح باستحداث أى دين ، وصيغ النص مجزأ في المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة اللذين تقدم ذكرهما وتضمنت الأولى النص على حرية العقيدة وتضمنت الثانية النص على حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد ... وظل هذان النصان قائمين حتى أُلغى دستور سنة ١٩٢٣ وحل محله دستور سنة ١٩٥٦ وهو أول دستور للثورة فأدمج النصين المذكورين في نص واحد تضمنته المادة ٤٣ وكان يجرى على النحو الآتى : « حرية الاعتقاد مطلقة وتحى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الآداب » . ثم تردّد هذا النص في دستور سنة ١٩٥٨ في المادة ١٠ ثم دستور سنة ١٩٦٤ (في المادة ٣٤) واستقر أخيراً في المادة ٤٦ من الدستور القائم ونصها « تكفل الدولة العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية » .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن المشرع قد التزم في جميع الدساتير المصرية مبدأ حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر الدينية بأعتبارهما من الأصول الدستورية الثابتة المستقرة في كل بلد متحضر — فلكل إنسان أن يؤمن بما يشاء من الأديان والعقائد التى يطمئن إليها ضميره وتسكن إليها نفسه ولا سبيل لى سلطة عليه فيها يدين به في قرارة نفسه وأعمق وجدانه . أما حرية إقامة الشعائر الدينية وممارستها فهى مقيدة بقيود. أفصحت عنه الدساتير السابقة وأغفله الدستور القائم وهو « قيد عدم الإخلال بالنظام العام وعدم منافاة الآداب » ولا ريب أن أغفاله لا يعنى إسقاطه عمداً وإباحة أقلمة «الشعائر الدينية ولو كانت مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب . ذلك أن المشرع رأى أن هذا القيد غنى عن الإثبات والنص عليه صراحة بأعتباره أمر بدهيا وأصلاً دستورياً يتعين أعماله ولو أغفل النص عليه — أما الأديان التى يحى هذا النص حرية القيام بشعائرها فقد استبان من الأعمال التفضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ عن المادتين ١٢ ، ١٣ منه وهما الأصل الدستوري لجميع النصوص التى رددتها الدساتير المصرية المتعاقبة أن الأديان التى تحى هذه النصوص ومنها نص المادة ٤٦ من الدستور الحالى — حرية القيام بشعائرها إنما هى الأديان المعترف بها وهى الأديان السماوية الثلاثة .

٢ — أن العقيدة البهائية على ما أجمع عليه أئمة المسلمين ليست من الأديان المعترف بها — ومن يدين بها من المسلمين يعتبر مرتدًا — ويبين من

استقصاء تاريخ هذه العقيدة اثنا بدأت في عام ١٨٤٤ حين دعا اليهسا مؤسسها ميرزا محمد على الملقب بالباب في ايران عام ١٨٤٤ معلنا انسه يستهدف بدعوته اصلاح ما فسد وتقويم ما اصوج من امور الاسلام والمسلمين - وقد اختلفت الناس في امر هذه الدعوة وعلى الخصوص في موقفها من الشريعة الاسلامية وحسبها لهذا الخلاف دصا مؤسسها الى مؤثر عقد في بادية « بدشت » بايران في عام ١٨٤٨ حيث افسح عن مكون هذه العقيدة واعلن خروجها وانفصالها التام عن الاسلام وشريعته ، كما حفلت كتبهم المقدسة واهمها كتاب البيان الذي وضعه مؤسس الدعوة ثم الكتاب الاقدس الذي وضعه خليفته ميرزا حسن على الملقب بالبهاء او بهاء الله وقد صيغ على نسق القرآن الكريم بما يؤيد هذا الاعلان من مبادئ واصول تناقض مبادئ الدين الاسلامي واصوله كما تناقض سائر الاديان السماوية وشرعوا لانفسهم شريعة خاصة على مقتضى عقيدتهم تهنر احكام الاسلام في الصوم والصلاة ونظام الاسرة وتبتدع احكاما تنقضها من اساسها . ولم يقف مؤسسوا هذه العقيدة عند حد ادعاء النبوة والرسالة معلنين انهم رسل يوحى اليهم من العلى التقدير منكبين بذلك ان محمدا عليه الصلاة والسلام خاتم الانبياء والمرسلين كما جاء في القرآن الكريم « ما كان محمدا ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » بل جاوزوا ذلك فادعوا الالوهية - ثم خرجوا من مجال العقيدة الدينية الى مجال السياسة المعادية للامة العربية فضلا عن الاسلام والمسلمين فبشروا في كتبهم بالدعوة الصهيونية ، معلنين ان بنى اسرائيل سيجمعون في الارض المقدسة حيث تكون « امة اليهود التى تفرقت في الشرق والغرب والشمال والجنوب مجتمة » .

٣ - ان القانون المطعون فيه وهو القرار بقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية يقضى في مادته الاولى بحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة في الجمهورية ويوقف نشاطها . كما يقضى في المادة الثانية بايلولة اموالها وموجوداتها ومراكزها الى الجهات التى يعينها وزير الداخلية . ويفرض في المادة الثالثة عقوبة جنائية على مخالفة احكامه - ويبين من هذه النصوص ان الشارع لم يتعرض لحرية العقيدة البهائية ولم يمسسها من تقريب أو بعيد وانما عرض لمخلفهم التى يجتمعون فيها ويمارسون نشاطهم وشعائهم ويثيرون دموثهم المظلة بالنظام العام فغضى بحلها وتاية للجمع من شر هذه الدعوة .

٤ - ان الحاية التى يكفلها الدستور لحرية اقامة الشعائر الدينية

مقصورة على الاديان السماوية الثلاثة المعترف بها كما تفصح عن ذلك الاعمال التحضيرية للمادتين ١٢ و ١٣ من دستور سنة ١٩٢٣ التى تقدم ذكرها وهما الاصل التشريعى الذى ترجع اليه النصوص الخاصة بحرية العقيدة وحرية اقامة الشعائر الدينية فى الدساتير المصرية التى تلت هذا الدستور . ولما كانت العقيدة البهائية ليست دينا سماويا معترفا به فلان الدستور لا يكلل حرية اقامة شعائرها .

٥ - ان المحافل البهائية وفقا للتكيف القانونى السليم هى جمعيات خاصة تخضع لاحكام القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . . وقد حظر الدستور انشاء هذه الجمعيات متى كان نشاطها معاديا لنظام المجتمع (المادة ٥٥ من الدستور) ونظام المجتمع هو النظام العام الذى تقدم ذكره .

٦ - انه لا تعارض بين القرار بقانون المطعون فيه وبين مبدأ المساواة ذلك ان هذا المبدأ لا يعنى التماثل من جميع الوجوه بين جميع الامراد وان اختلفت مراكزهم القانونية ، والمساواة بينهم مساواة حسابية مطلقة . وانما يعنى هذا المبدأ عدم التمييز والفرقة بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت بينهم هذه المراكز ولم يتضمن القرار بقانون المطعون عليه اى من هذا القبيل ومن ثم فلا سبيل بالاخلال بمبدأ المساواة .

٧ - ان الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ووقعته مصر لا يدعو أن يكون مجرد توصية غير ملزمة وليست له قيمة المعاهدات الدولية المصدق عليها ، وحتى بالنسبة الى هذه المعاهدات فان صدور قانون داخلى باحكام تغايرها لا ينال من دستوريته ، ذلك أن المعاهدات ليست لها قيمة الدساتير وقوتها ولا تجاوز مرتبتها مرتبة القانون ذاته هذا فضلا عن أن القرار بقانون المطعون فيه لا يناهض الاعلان العالمى لحقوق الانسان فقد نصت المادة ٢٩ منه فى فقرتها الثانية على أن الفرد يخضع فى ممارسة حقوقه لتلك القيود التى يقررها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق فى مجتمع ديموقراطى ، ومن ثم فانه متى اقتضت موجبات النظام العام فى البلاد والذى يستمد خذوده اساساً من الشريعة الاسلامية حظر المحافل النهائية ووقف نشاطها فلا تثريب على هذا الحظر ولا تناثر بينه وبين الاعلان العالمى لحقوق الانسان . ومن ثم يكون هذا الوجه غير قائم على أساس سليم .

رابعا — الردة :

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

القول بأن قانون المواريث قد خلا من نص يقضى بحرمان المرتد من الميراث وأن في حرمان المرتد من الإرث ما يعتبر مخالفة للدستور وحرية العقيدة مبررود بأن هناك فرقا بين حرية العقيدة التي كفلها الدستور وبين الآثار التي تترتب على هذا الاعتقاد من الناحية القانونية — خلو قانون المواريث من النص على حرمان المرتد لا يقصد به مخالفة أحكام القرآن أو السنة أو الأحكام التي اتفق عليها فقهاء المسلمين ومنها عدم انعقاد زواج المرتد أو المرتدة وعدم أثره من غيره أو عدم أثر غيره منه وهذه الأحكام هي التي يتعين الرجوع إليها طالما أن قانون المواريث لم ينظم أحكام ميراث المرتد أو المرتدة إعمالا لقواعد النظام العام أصلا لأحكام المادتين ٦ ، ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

وبالنسبة لما قال به الحاضر عن المدعى من أن قانون المواريث لم ينص على اعتبار الردة من موانع الإرث ، وأن فيها ما يخالف الدستور وحرية العقيدة مبررود بأنه وأن كان قانون المواريث قد صدر خاليا من الفترة الخاصة بأثر المرتد ، إلا أن العمل في كل ما يتعلق بأثر المرتد وأحكامه يكون طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة لما جاء في المذكرة الإيضاحية له ولقانون الوصية ، ومن أنه في الأحوال التي لا يوجد لها حكم فيها تطبق المحاكم القول الأرجح من مذهب أبى حنيفة ، صلا بالمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٣١ وليس فيها تقدم ما يخالف أحكام الدستور أو أى مبادئ بحرية العقيدة أو المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات ذلك أن هناك فرقا بين حرية العقيدة ، وبين الآثار التي تترتب على هذا الاعتقاد من الناحية القانونية فكل فرد حر في اعتناقه الدين الذي يشاء في حدود النظام العام أما النتائج التي تترتب على هذا الاعتقاد فقد نظمها القوانين وطبقت أحكامها فالمسلم تطبق عليه أحكام الشريعة الخاصة به والذي تطبق عليه أحكام أخرى تختلف باختلاف المذهب أو الطائفة في حدود القوانين والنظام العام وتطبيق القوانين الخاصة في كل طائفة تبعاً لما تدين به ، وليس فيه تمييزاً بين المواطنين ولكن فيه إقرار

بحرية العتيدة وتنظيم لمسائل الاحوال الشخصية في حدودها وحدود الذين ولا مشاحة في أن الشريعة الاسلامية تضمنت احكاما متعلقة بالاحوال الشخصية متعلقة بالنظام العام لا يمكن اهدارها واغفالها مثل حكم المرتد . وقد اشار المشرع الى قاعدة النظام العام ، ووجب مراعاته فنص في المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه بالنسبة الى المنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، الذين لهم جهات قضائية وقت صدور هذا القانون فتصدر الاحكام في نطاق النظام العام طبقا لشريعتهم — كما نصت المادة ٧ على أنه لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتحدثة تغيير الطائفة والملة بها يخرج احد الخصوم من طائفة وملة الى اخرى الا اذا كان التغيير الى الاسلام فتطبق الفقرة الاولى من المادة ٦ من هذا القانون وتأسيسا على ذلك تكون احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمرتد في الاسلام هي الواجبة التطبيق والاعمال باعتبارها قاسمة متعلقة بالنظام العام على ما سبق بيانه وليس فيها مساسا بحرية العتيدة او المساواة بين المواطنين ومن ثم فالمدعى عليها وقد ارتدت عن الاسلام — يعتبر زواجها بالمورث باطلا ... الخ » وهذه الاحكام التي التزمها الحكم هي ما جرى عليه قضاء محكمة النقض أيضا من بعده ، ومن ذلك احكامها في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٢ ق احوال شخصية بجلسة ١٩٦٥/٤/٢١ ورقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق احوال شخصية بجلسة ١٩٦٦/١/١٩ ورقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق احوال شخصية بجلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) اذ هي في الخصوص مستقرة على أن « الشريعة الاسلامية هي القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية وعملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تصدر الاحكام فيها طبقا لما هو مدون بهذه اللائحة ولا رجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة ، وذلك فيها عدا الاحوال التي وردت بشأنها قوانين خاصة ومنها قانون الوصية وقانون الموارث ، تضمنت قواعد مخالفة للراجع من هذه الاقوال فتصدر الاحكام فيها طبقا لتلك القواعد ، ومبادئ ذلك أنه ما لم تنص تلك القوانين على قواعد خاصة تعين الرجوع الى ارجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة . والتزامها ، وهو ما لا يجوز معه القول بأن سكوت القانون أو خلوه من النص في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية ، انما اراد به ان يخالف نصا في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة أو حكما اتفق عليه فقهاء المسلمين . ومن هذه الاحكام عدم انعقاد زواج المرتد أو المرتدة ، وعدم ارثه من غيره أو من ارث غيره منه ، اذ أن الردة وهي الرجوع عن دين الاسلام لها اثارها ، ومن احكامها أنه ليس لمرتد أن يتزوج أصلا لا بمسلم ولا بغير مسلم وفقه الحنيفة على أن « المرأة اذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج ، واذا تزوجت ثم ارتدت

انفسخ العقد ووجبت الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها وبفسخ الردة وبغير توقف على قضاء القاضي. والمرد لا مله له، وهو لا يقر على رדתه ولا على ما اختاره ديناً له « وفي « تقرير بطلان نكاح المرتد أو المرتدة لعدم اعتقاده ، وفقاً لهذه الاحكام محافظة على حقوق الله وصيانة له من العبث وهي لا تتصل بحرية العقيدة ولكن بما رتبته عليها الفقهاء من اثار » . ومتى كان ذلك فان ، محكمة القضاء الادارى ، لم تخطيء ، حين القزت بهذه الاحكام احتراماً للحكم النهائى المتضمن اعتبار زواج الطاعنة غير منعقد لبطلانه اصلاً ، لردتها ، وانفاذاً لحجيتها ، فطبقت مقتضاها على واقع الطلب فى الدعوى امامها وهي ملزمة بما قضى به الحكم ، فى هذه المسألة الاولى ، على ما تقدم ومن ثم ، فان المعاش لا يكون مستحقاً اصلاً وابتداء للطاعنة عن التوفى ، لانقضاء صفة الزوجية ثم الترمل عنها ، وسبق ربط المعاش لا يعنى من اعادة تصحيح الوضع ، على مقتضى الاحكام المتقدمة بعد اذا بطل ، وباتر رجعى بانتهاء الاشهاد الصادر من محكمة الوايلى فى ١٥/٦/١٩٦٣ الذى اعتمد عليه ربط المعاش لها من اعتبارها زوجة له ولا بحول دون ذلك نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات وهي تطبيق بنص المادة منه على المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على انه « لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحبة الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين او المعاش او المكافاة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ صرف المكافاة او التأمين ، وذلك فيما عدا حالات تسوية التأمين او المعاش او المكافاة بالزيادة نتيجة حكم قضائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية كما انه لا يجوز للهيئة المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين او المعاش او المكافاة فى حالة من صدور قرارات ادارية او تسوية لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يقترب عليها خفض المرتبات التى اتخذت اساساً لتقدير قيمة مبلغ التأمين او المعاش او المكافاة ، » ذلك انه ايا كان الرأى فى خصوص شمول مثل هذا النص للمنازعة فى اصل استحقاق المعاش ومقدار قيمته او إقتصاره على المنازعة فى مقداره ، فان المنازعة فى ربط المعاش للطاعنة وقعت من نوى الشأن فى خلال النصين المشار اليهما فيه ، اذ ربط المعاش بعد ١٥/٦/١٩٦٣. تاريخ صدور الاشهاد الملقى ، ورفعت الدعوى بطلب ابطاله وأعلنت صحيتها للمدعى عليهم ومنهم الهيئة ، وفى ١٧/١ و ٢/٢ و ٣/٤ على ما هو ثابت بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤ على القاهرة المشار اليه وابطال استحقاق المعاش تبعاً لهذا يعود الى تاريخ صرفه .

المبدأ :

عاملون مذبنيون بالدولة - المعاش - عدم استحقاق المرتدة للمعاش
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ومن بعده القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
بشان المعاشات يعتمد في صرف المعاش للارملة على قيام الزوجية قبل
الوفاة على ما هو ظاهر من نصوصه مما يقتضى صحة العقد بها شرعا
وقانونا - اعتناق احدى المسيحيات الدين الاسلامى وفقا للثابت من
الاشهاد الشرعى باسلامها - تزوجها بعد ذلك باحد المسيحيين ثم وفاته
- عدم استحقاقها في ميراثه او معاشه اذ ان المرتدة عن الاسلام تطبق
عليها احكام الشريعة الاسلامية ذات الولاية العامة اعمالا لما نصت عليه
المادة الاولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ولا تنطبق عليها شريعة
الاقطاب الارثوذكس اذ انها باسلامها التزمت باحكام الاسلام ، ومن بينها
احكام الردة والمرتدة او المرتد لا دين له ولا ماله ولا يقر على رفته ولا على
الدين الذى انتقل اليه - زواج المرتدة بغيرها باطل سواء كان من تزوجه
مسلم او مسيحيا او يهوديا او بلا ماله - بطلان علاقة الزواج ينفي قيام
رابطة الزوجية التى هى الاساس لاستحقاق الارملة المعاش - اساس
ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان هذا الطعن بنى على القول بان الحكم المطعون فيه
خالف القانون عندما قضى بالزام الطاعنه برد ما قبضته من المعاش عن
زوجها اذ انه ، أولا : ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تمنع
اى منازعة في المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الاضرار بربط المعاش
بصفة نهائية وبينع تخفيض المعاش حتى لو صدر حكم نهائى فمن بسبب
اولى لا يجوز تطع المعاش ولا يمكن ان يقول احد ان هنالك اى قيد
على هذا النص الصريح العام وثانيا : وبخصوص قواعد الردة فبيان
الدستور يقضى في المادة ٤٦ منه على ان الدولة تكفل حرية العقيدة
وحرية ممارسة الشعائر الدينية فمن حق اى انسان ان يعتنق الدين الذى
يراه وثالثا : فان الطاعنة عندما اعتنقت الدين الاسلامى كان ذلك بقصد
الحصول على الطلاق من زوجها الذى حاول دفعها الى الفساد ويعد
الطلاق عادت ورجعت الى دينها الاصلى فهل هذه هى الردة التى عفاها
فتشاء الشريعة في المهود القنبية .

ومن حيث أن هذه الأسباب التي قام عليها الطعن جميعها ، على غير أساس ، ذلك أن ، استحقاق أرملة الموظف لمعاش عنه في حكم القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى يحكم مع القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واتبعة الدعوى يعتد بقيام الزوجية قبل الوفاة على ما هو ظاهر من نصوصه مما يقتضى صحة العقد بها شرعا وقانونا واشهاد الوراثة الصادر فى ١٥/٦/١٩٦٣ الذى تقدمت به الطاعنة لصرف المعاش عن الدكتور سامى باعتبارها على ما تضمنه زوجه له فحجه فى خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى على خلافة على ما نصت عليه المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (تحقيق الوفاة والوراثة يكون حجة فى خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق واذا صدر الحكم فى الدعوى رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٤ المرفوعة من ضد الطاعنة والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات وباتى الورثة امام محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٨/٣/١٩٦٦ بما يخالف هذا الاشهاد اذ ابطال فيما تضمنه من اعتبارها زوجة للمتوفى المذكور لبطان زواجها منه بعد ردها عن الاسلام وتأييد هذا القضاء بحكم محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بجلسة ١٦/٦/١٩٦٦ فى الاستئناف المرفوع من الطاعنة ضده حيث قضى بقبولة شكلا ورفضه موضوعا - فان هذا الحكم النهائى الصادر من جهة القضاء العادى المختصة بالفصل فى هذه المسألة الاولى « انعقاد الزوجية او عدمه » وهى من مسائل الاحوال الشخصية التى يعتد عليها أساس ثبوت علاقة الزوجية لمن تقول بها وهو تبعا لصحة انعقادها يكون له حجية امام جهة الادارة عند تحديد المستحقين عن المتوفى ، فى المعاش الذى يتقرر عنه وكذلك امام جهة القضاء الادارى ، عند فصلها فى المنازعة التى تثور فى الخصوص ومن ثم لا يجوز العودة الى الجدل فيما فصل فيه ، فى صريح منطوقه واسبابه التى قام عليها اذ لا سبيل الى مخالفته فى شئ من ذلك .

ثم ان هذا القضاء صحيح لاسبابه التى اقام عليها النتائج التى انتهت اليها وهى تتناول الرد على كل ما اثارته الطاعنة سواء امام محكمة القضاء الادارى او فى طعنها هذا . اذ ورد بها « أنه بالنسبة الى طلبها التحقيق لاثبات اسلام الزوج - فان فى اجلة الدعوى ما يكفى لتكوين اقتناع المحكمة بأنه توفى وهو مسيحى الديانة (شهادة وفاته) والقول باسلام المورث لا يسعها فى طلبها طالما انه لم يثبت عودتها للاسلام قبل الوفاة فاختلاف الدين مانع من الارث ولا توارث بين المسلم وغير المسلم كتابى او غير كتابى ... » واذا الثابت من الاشهاد الشرعى المؤرخ ١٢/١/١٩٥٧ انها

كانت مسيحية ثم هداها الله للإسلام واشهدت على نفسها أنها اعتنقت الدين الاسلامي الحقيقي ونطقت بالشهادتين وتبرأت من كل دين يخالف الدين الاسلامي وبيين من وثيقة زواجها المؤرخة ١٩٥٨/٨/٢٧ أنها تزوجت بالمورث سامي ... القبطي الارثوذكسي باعتبارها قبطية ارثوذكسية فمن ثم تكون قد ارتدت عن الاسلام بارادتها الحرة لتتزوج بالمورث ، المرتد في فقه الشريعة الاسلامية هو من ترك دين الاسلام سواء اكان مسلما منذ نشأته أو دخل الاسلام بعد أن كان يدين بدين آخر سواء اكان سبأويا أو غير سبأوي أو لا ديني ، وفي هذا رد على تساؤلها في الطعن عن حقيقة كونها ممن يصدق عليها وصف المرتد ، طبقا لما هو مقرر في الشريعة الاسلامية وهي القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية » وعن ذلك خلص الحكم الى وانها قد ارتدت عن الاسلام تطبق عليها أحكام الشريعة الاسلامية ذات الولاية العامة اعمالا لما نصت عليه المادة (١) من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ولا ينطبق عليها شريعة الاقباط الارثوذكس ، لانها باسلاها التزمت بأحكام الاسلام ، ومن بينها أحكام الردة وكما انها اذ دخلت دين الاسلام وتبرأت من الاديان الاخرى وارتضت أحكام الشريعة الاسلامية وطبقا لمذهب ابي حنيفة فنكاح المرتد والمردة باطل وارتداد أحدهما يقتضي فسخ الزوجية فسخا عاجلا بلا توقف على قضاء القاضي والمردة لا يجوز أن يتزوجها. أحد ، مسلما كان أو كتابيا أو مرتدا أو مشركا ولا يعترف بديانتهما التي ارتدت اليها وهذه القاعدة من النظام العام لا يجوز مخالفتها أو الخروج على أحكامها وقد حصرت المادة ٧ من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ على أسباب الارث في الزوجية والعصبة والنسبية بمعنى أنه يتحتم أن تقوم وتثبت الزوجية بين الوارث والمورث فإذا ما أهدرت الزوجية لأي سبب انعدم الارث بها وتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض ، كما هو مذهب جمهور الفقهاء لا يشمل المرتد اذ اجمعوا على أن المرتد ، رجلا كان أم امرأة لا ترث من غيره سواء كان غير مسلما أو مرتدا ... وعدم ارثه من المسلم لأنه لا توارث بين المسلم وغير المسلم ، وعدم ارثه من غير المسلم لأن المرتد لا دين له ولا ملة ولا يقر على رده ، ولا على الدين الذي انتقل اليه ...

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

القوانين الوضعية في مصر خلت من أية نصوص تشريعية تحكم الحالة القانونية للمرتد عن دين الاسلام - وجوب الرجوع الى مبادئ الشريعة الاسلامية - المسلم الذي يرتد عن دين الاسلام لا يقر على رده ولا يعتد بها - ارتداد المسلمة عن دين الاسلام وزواجها بغير مسلم قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي المطبق - هذا الزواج لا يعتد به ولا يترتب عليه آثاره القانونية ومن بينها جواز توفيق الاوضاع بين افراد الاسرة طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - الاثر المترتب على ذلك : العقد المبرم بين المرتدة وزوجها غير المسلم في تاريخ لاحق على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يعتبر باطلا ولا اثر له .

ملخص الحكم :

ان القوانين الوضعية في مصر خلت من أية نصوص تشريعية تحكم الحالة القانونية للمرتد عن دين الاسلام ، كما ان اعراف المجتمع المصري لا تهتم بحالة المرتد الا في نطاق قواعد الاخلاق دون غيرها من القواعد القانونية المحددة للحقوق والالتزامات ، ولذا يتعين الرجوع في شأنها الى مبادئ الشريعة الاسلامية عملا بنص المادة الاولى من القانون الحثي التي تنص بأنه « تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو محواها فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية » ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة » ومن حيث ان مبادئ الشريعة الاسلامية تنص بان المسلم الذي يرتد عن دين الاسلام سواء الى دين سواى آخر أو الى غير دين ، لا يقر على رده ولا يعتد بها ، وقد اضطرد القضاء المصري على ذلك ، فمضى بعدم جواز توريث المرتد (محكمة النقض في ١٩٦٦/١/١٩) وقضى ببطلان زواج المرتدة عن دين الاسلام اذا تزوجت بعد ردها بغير مسلم ووجوب التفریق بينهما (محكمة النقض في ١٩٦٦/٣/٣٠) وقضى بعدم جواز تغيير اسم المرتد وديانته في بيانات البطاقة الشخصية (محكمة القضاء الادارى في ١٩٨٢/١٢/٢١) .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنة كانت مسلمة الديانة وأرادت عن دينها ثم تزوجت بعد ردتها بالسيد المسيحي الديانة بتاريخ ١٩٦٩/٢/١ بموجب الوثيقة رقم ٩٥٠٩ ، فإن هذا الزواج لا يعتد به ولا تترتب عليه آثاره القانونية ومن بينها جواز توفيق الأوضاع بين أفراد الأسرة طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه آنفا ، ويكون العقد المبرم بينها وبين زوجها المذكور في المشار اليه آنفا ، باطلا ولا اثر له ، ويعتبر باطلا كذلك قرار الاعتداد بهذا العقد الصادر في ١٩٧٢/٥/٩ .

ومن حيث أنه وقد انتهى قرار اللجنة القضائية المطعون فيه الى هذه النتيجة وبنى عليها قضاءه ، فإنه يكون موافقا لصحيح حكم القانون ، مما يتمين معه القضاء برفض الطعن المائل مع الزام الطاعنة بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ١٣٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧) .

ملحوظة :

يراجع حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٦٦/١/١٩ والذي يقضى بعدم جواز توريث المرتد وحكمها الصادر في ١٩٦٦/٣/٣٠ ببطالان زواج المرتدة عن دين الاسلام اذا تزوجت بعد ردتها بغير مسلم وحكم محكمة القضاء الادارى في ١٩٨٢/١٢/٢١ بعدم جواز تغيير اسم المرتد وديانته في بيانات البطاقة الشخصية .

الفصل الرابع

حرية الرأي

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

اعتناق الموظف أفكارا سياسية معينة ليس من شأنه عدم تعيينه أو إنهاء خدمته ، ما دام ليس لتلك الأفكار أو الآراء انعكاسا واضحا على

ملخص الفتوى :

هل يجوز حرمان الشخص من تولي الوظائف العامة أو الاستمرار فيها استنادا الى تقارير أجهزة الامن بعدم موافقتها على التعيين لامتناعه عن آراء وأفكارا سياسية معينة ؟

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فاستبانت ، ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تكليف الأطباء بقضى بجواز تكليف خريجي كليات الطب للعمل في الحكومة او في وحدات الإدارة المحلية او الهيئات العامة لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ويعتبر التكليف مغنينا في الوظيفة التي كلف للعمل فيها من تاريخ صدور قرار التكليف .

ولما كان الطبيب المعروض حالته تد كلف بالعمل في وظيفة طبيب مقيم بالدرجة الثالثة التخصصية باقسام المستشفيات الجامعية بأسيوط بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٥ ومن ثم قاته يعتبر مغنينا في هذه الوظيفة باعتبارها من هذه الفاريخ شأنه في هذا شأن غيره من الموظفين العموميين : عليه القيام بأعباء الوظيفة والتزاماتها وله في مقابل ذلك التمتع بكافة الحقوق المقررة لها . ولا يجوز إنهاء خدمته الا اذا توافر في شأنه أحد الاسباب الموجبة لانهاء الخدمة قانونا والتي أوردها المشرع على سبيل الحصر بالمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وطالما لم يتم دليل قاطع على أن امتناعه لهذا الفكر يتخذ من شرط حفظ السلطة باعتباره من المفروض اللازمة للتعيين في الوظائف

العامة والاستمرار فيها . أو اذا تبين أن استمرار تعاونه في الوظيفة العامة يمثل خطرا حقيقيا عليها وعلى العاملين بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز انتهاء خدمة الطبيب المعروض حالته الا اذا توافر في شأنه أحد الاسباب الموجبة لانتهاء خدمته قانونا .

(ملف ٢٨٩/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٤/١٧) .

قاعدة رقم (١٩٠)

المادة :

لا تترتب على العامل اذا اعتنق الافكار الشيوعية ، ما دلم لم يكن لذلك آثار سيئة على وظيفته .

ملخص الحكم :

اتهام العامل باعتناقه الافكار الشيوعية لا يكتفى وحده شيئا مشروعا لقرار الفصل ، ذلك ان التصاتير المصرية قد درجت على كفاية حرية الزاى والاعتقاد الدينى ، والموظف العام بوصفه مواطنا يسرى عليه ما يسرى على بقية المواطنين ، وعلى ذلك فان القرار الصادر بفصل العامل من الخدمة لغير ما سبب سوى اعتناقه الافكار الشيوعية . يعتبر قرارا بالفصل بغير الطريق التاديبى دون سبب او دليل من الاوراق . ومن ثم يكون قد صدر ناقدا ركن السبب .

ولئن كان الموظف بحكم شغله لاحدى الوظائف الفعلية ترد على حريته العامة بعض القيود التى اوردتها المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، الا أن للموظف العام حق اعتناق الراى السياسى الذى يراه بشرط الا يجاوز في مفاوصته لهذا الراى الحدود الواردة بالمادة ٧٧ سالفه الفكر .

فانما خلت الاوراق مما يفيد ان الدمى ارتكب ايا من المحظورات الواردة بالقانون ، أو أن اعتناقه للافكار الشيوعية . — يفرض اعتناقه لها . — له انعكاس على أعمال وظيفته ، فان قرار فصله بغير الطريق

التأنيبي يكون مخالفا للقانون . ومن ثم يستحق الحكم بالتعويض عن
الاضرار المدنية دون الاضرار الادبية التي يكنى لجبرها وهم المحكمة
للقرار بمخالفة القانون .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٢٣ في — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٦) .

تعليق :

يرى بعض الفقه (الدكتور محمد السيد الدماصي — ص ٢٥٢
وما بعدها و ٨٩٠ هـ وما بعدها من رسالته لتبيل الدكتوراة من كلية حقوق
عين شمس بعنوان « تولية الوظائف العامة ») ان السياسة الوظيفية
السليمة هي التي تجرى على اساس اعتبار الافكار السياسية والعقائدية
ماتما من تولية الوظائف العامة ذات الطابع القيادي والسياسي بينما
لا تعتبر كذلك بالنسبة للوظائف الاخرى — ذلك لانه يتعين في ظل النظام
الديمقراطي أن يوكل أسناد الوظائف الاولى من طريق الحكومة القائمة
لتضمن تنفيذ سياستها على الوجه الذي ترتضيه — فضلا عن أنها تستطيع
بهذا الاسلوب أن تعمل رقابتها على الإدارة دون أن يترتب على ذلك ضعف
لسلطتها في التوجيه .

وابا بالنسبة للوظائف الاخرى التي لا تصل الى مرتبة الوظائف
القيادية والسياسية فانه لا يوجد ما يبرر من حظر شغلها على من يعتنقون
افكارا او عقائد سياسية تخالف الافكار والعقائد التي تعتنقها الحكومة
القائمة — فضلا عن ان الحظر في هذه الحالة يعتبر تقويضا لمبدأ حرية
الرأى والمساواة امام تولية الوظائف العامة .

ويمضي الدكتور الدماصي موضعا رايه هذا بالتحذير الى ان ثمة
فارقا أساسيا بين مدلول حسن السير والسلوك وبين اعتناق بعض
الافكار العقائدية اذ في الحالة الاولى يكون اتجاه السلوك مخالفا لما استقر
عليه ضمير الجماعة ومؤدبا الى فساد الاخلاق ومقوضا للاداب العامة —
اما في الحالة الثانية فلا يخرج الامر عن كونه رأيا من الآراء يعتنقه
الشخص ويحاول ان يقنع به غيره وليس في ذلك ما يمس الاداب العامة
ولكنه قد يخالف السياسة العامة التي تعتنقها الحكومة .

وبالرغم من هذا الاختلاف بين مفهوم حسن السير والسلوك واعتناق
بعض الافكار العقائدية فهناك بعض الدول ما تخطئ تشريعاتها بسين

المفهومين بحيث يغتبر داخلا في مفهوم سوء السلوك الانتهاء الى الاحزاب الشيوعية. ومن هذه الدول كل من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وسويسرا وهولندا وبلجيكا واستراليا — بل ان بعض الدول تذهب الى ابعاد من ذلك بالاكتفى بان يكون المرشح لشغل احدى الوظائف غير معاد لنظام الحكم القائم بل يتعين ان يكون هذا المرشح منتظما الى عضوية الحزب الحاكم — ومن هذه الدول ما كانت تسير عليه المانيا الهلرية .

بينما نجد بعض الدول الاخرى كفرنسا تفرق بين حسن السير والسلوك وبين اعتناق افكار عقائدية بحيث تجعل الحالة الاولى شرطا من شروط التعيين بينما لا تجعل الحالة الثانية داخلة في هذا الشرط .

وتتميز السياسة الوظيفية التي تنتهجها كل من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وسويسرا وهولندا وبلجيكا واستراليا في انها تمكن الحكومات القائمة باختيار من تراهم اقدر على التعاون معها بحكم ولائهم للسياسة التي تعنتها مما يجعلها في مكانة من تنفيذ السياسة المرسومة .

غير انه يعيب هذه السياسة انها تخالف مبدأ دستوريا عاما وهو مبدأ مساواة المواطنين امام الوظائف العلية — فضلا عن ان هذا يؤدي الى عدم الاستقرار والثبات اذ يقترب على ذلك تغير الجهاز الادارى كلما تغير اللون السياسى للحكومة وهو ما يهدد الدولة في صميم كيانها .

الفصل الخامس

حرية التنقل

أولا - حرية السفر الى خارج البلاد يخرج عن دائرة الحقوق التي كفلها الدستور :

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

حرية التنقل - من الحقوق التي كفلها الدستور - نطاقها يتحدد بالمجال الإقليمي للدولة - حرية سفر المواطنين الى خارج الجمهورية - يخرج عن دائرة الحقوق التي كفلها الدستور - ترخص جهة الإدارة فيها منحا أو منعا في حدود القواعد واللوائح التنظيمية التي تضعها بهراعاة طابعي العمومية واللائحية .

ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب أيضا فذهب اليه من تأويل لبعض الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور . فجاء في أسبابه « أن حق الإمراد في السفر من الحقوق المتعلقة بالحريات العامة التي كفلها الدستور » فلا يجوز تقيدها ومصادرتها الا في الحدود التي رسمها القانون والقواعد التنظيمية العامة التي تقررها الدولة في حدود هذه القوانين ، وإن كانت قد صدرت بعض هذه القواعد التي تنظم السفر الى الخارج الا أنه يبين منها أنها لم تمنع السفر للعلاج . فكان ذلك تسليما بحق الإمراد في الحياة وتحققهم في العلاج في الخارج ما داموا قادرين عليه . صحيح أن الحرية الفردية هي الحق في عمل كل ما من شأنه ألا يضر بحقوق الآخرين ، ومباشرة الحقوق الطبيعية لكل فرد ليس لها من حدود الا تلك التي تكفل تمتع أفراد الجماعة الآخرين بنفس هذه الحقوق ، أنها يجب ألا تقرر حدود الحقوق الطبيعية الا بالقانون . ولكن الحرية ليست مطلقة بل هي مقيدة بعدم اضرار الشخص بغيره ، ولهذا يجب تنظيمها على نحو يكفل منع الاسراف فيها أو اساءة استعمالها . وكل ما في أمر هذه القيود ، أن تكون الحدود التي يفتضيها هذا التنظيم عامة ، وليست

تحكيمية . ومعنى عموميتها هذه أن توضع القيود للجميع بناء على قوانين أو لوائح تنتظم كل الأفراد دون تفریق أو تمييز ، وبذلك تحدد حرية الفرد للإبقاء عليها ، وتقيد لتحصان من العبث والفوضى . وبغير ذلك لا يستقيم حال الشعب ، ويصير إطلاق الحرية والفوضى . وبغير ذلك خطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : (أيها الناس . لا تكونوا مثل قوم كانوا في سفينة فاقبل أحدهم على موضعه يخرقه ، فنظر إليه أصحابه فممنعوه . فقال . هو موضعي ولي أن أحكم فيه . فان أخذوا على يده سلم وسلّموا ، وان تركوه هلك وهلكوا أيضا معه) على أن هذا التنظيم الذي يرد على الحرية الفردية قد يتخذ صبغة وقائية بمعنى أنه لا يصح للفرد استعمال حريته إلا بعد إذن خاص من الدولة مثل الترخيص بالسفر الى خارج البلاد (قيد وارد على الحرية الشخصية في الذهاب والإياب والسفر) وقد يأخذ تنظيم الحرية الفردية صبغة علاجية أو جزائية في صورة عقوبات أو جزاءات (جنائية أو مدنية) على الاسراف في الحريات الفردية أسرافا تقترب عليه أضرار بمصالح الدولة أو بالأفراد الآخرين من أبناء الشعب ، والدساتير الديمقراطية ترسي قواعد الحرية وأصولها وتترك القوانين العادية من تشريعات ولوائح التنظيمات أو الحدود الضرورية لهذه الحرية تناديا لخطر إطلاقها وخشية انطلاقها .

وقد كثرت في دستور سنة ١٩٢٣ الملقى النصوص التي ناطت بالتشريع العادي مهمة تنظيم الحرية أو تحديدها وقد أدى استغلال هذه الرخصة في الواقع من الأمر الى المساس بأصل الحق ، وتضييق الخناق عليه . ولذلك جرس الدستور الجمهوري الصادر في يناير سنة ١٩٥٦ والمعمول به من يونيو سنة ١٩٥٦ على الحد من تلك الرخصة . فإرسي قواعد الحقوق والواجبات العامة في الباب الثالث منه ونص في المادة ٣١ منه على أن : المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . . . وتقضي المادة ٣٩ منه بأن (لا يجوز أن تحظر على مصري الإقامة في جهته ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين ، إلا في الأحوال المبينة في القانون) . وجاء في المادة ١٣ فقرة أولى من وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن : (لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل الدولة) . فالدستور كفّل للمواطن حرية التنقل ذهابا وإيابا داخل أقاليم الجمهورية العربية المتحدة — ويتحدد نطاق هذا الحق الدستور بالمجال الاقليمي للدولة ، وهو الحد الطبيعي لمباشرة الدولة لسلطاتها الدستورية على الأفراد المقيمين فيها ، وفي هذه الدوائر يباشر

الافراد حقوقهم وواجباتهم العامة التي يحجبها الدستور . وبذلك تخرج حرية سفر المواطن الى خارج اقليم هذه الجمهورية عن دائرة الحقوق التي كفلها الدستور ، وتبقى خاضعة لترخيص جهة الادارة منحاً او منعا في حدود القواعد واللوائح التنظيمية التي تضعها مراعية فيها طباعى (العمومية ، واللا تحكيمية) ثم على جهة الادارة ان تلتزم قواعد التنظيمية هذه .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

ثانيا : التنظيم اللائحى لجوازات السفر والتأثيرات :

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ و٩٧ لسنة ١٩٥٩ - الترخيص بالسفر الى الخارج من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام - لا يحد منها ما فرضه القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ من شروط يتعين على الموظفين المختصين مراعاتها في منح تأثيرات الخروج .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك ولا يتحد في سلامة هذا المبدأ ان قرار وزير الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحصول على اذن لمغادرة اراضى الجمهورية قد تضمن النص على ان يصدر هذا الاذن من الموظف المختص في الحدود التى تتطلبها مصلحة البلاد العليا او تقتضيها دواعى الامن العام ذلك انه بتقضى الاحكام التى تنظم السفر الى الخارج يبين انه في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واتامة الاجانب متضمنا النص في المادة الاولى منه على انه لا يجوز دخول الاراضى المصرية او الخروج منها الا لمن يحمل جواز سفر سارى المنهول ثم في ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٥٤ لسنة

١٩٥٦ بتعديل احكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ متضمن النص على اضافة مادة اليه برقم ١ مكررا نصها « يجوز لوزير الداخلية بقرار منه أن يوجب على المصريين والاجانب الحصول على اذن خاص (تأشيرة لمغادرة الاراضى المصرية) ويعين في القرار شروط منح الاذن والسلطة التى يرخص لها بهنحه ومدة صلاحيته . . » وأشارت المذكرة الإيضاحية لقانون المذكور الى الاوامر العسكرية التى كانت تحتم الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الاراضى المصرية وقالت انه (لما كانت النية متجهة الى الفاء الاحكام العرفية فان هذه الاوامر العسكرية التى توجب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الاراضى المصرية تصبح عديمة الاثر كما وان اعتبارات الامن وسلامة الدولة فى الداخل والخارج وحماية الاقتصاد القومى لا تزال تتطلب الابقاء على نظام وجوب الحصول على تأشيرة الخروج بالنسبة للمصريين والاجانب على السواء — فقد أعدت وزارة الداخلية مشروع القانون المرافق على نحو روعيت فيه هذه الاعتبارات حتى يتسنى لوزير الداخلية بقرار منه أن يفرض على المصريين والاجانب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الاراضى المصرية فى الوقت الذى يرى فيه ضرورة لذلك وبالشروط والاضاع التى يحددها القرار) ثم فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩: فى شأن جوازات السفر متضمنا النص فى المادة الاولى منه على انه « لا يجوز لمن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مغادرة اراضى الجمهورية أو العودة اليها الا اذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا لهذا القانون . . . » وفى المادة الثانية منه على انه « يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يوجب على من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة قبل مغادرتهم الاراضى الحصول على اذن خاص (تأشيرة) وله أن يبين حالات الاعفاء من الحصول على هذا الاذن ويحدد فى هذا القرار شروط منح الاذن والسلطة التى يرخص لها فى منحه ومدة صلاحيته . . » كما نص فى المادة ١١ منه على انه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجنيده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » — واستنادا الى هذا القانون اصدر وزير الداخلية القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحصول على اذن (تأشيرة) لمغادرة اراضى الجمهورية العربية المتحدة وقد نص هذا القرار فى المادة الاولى منه على انه « لا يجوز لاحد من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يغادر اراضى الجمهورية الا اذا كان حاصلا على اذن خاص بذلك (تأشيرة) كما نص فى المادة الثانية منه على أن « يصدر الاذن المشار اليه فى المادة الاولى من بندير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من رؤساء مكاتب

تأثيرات الخروج بالصلحة وفروعها .. وفي الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن العام » والمستفاد من احكام القانون انه لا يجوز مغادرة اراضي الجمهورية الا بجواز سفر وانه منذ ان فرض الحصول على تأشيرة سفر بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا للقانون اصبح لا يكفى لمغادرة البلاد الحصول على جواز سفر بل صار من المعين الحصول ايضا على تأشيرة سفر ولا شك في انه وفقا لاحكام القانون وعلى الاخص المادة ١١ منه تكون للجهة الادارية المختصة سلطة تقديرية في الترخيص او عدم الترخيص بالسفر عن طريق الموافقة على منح جواز السفر أو رفض منحه أو سحبه للاسباب العامة التي تقدرها ولا يحد من هذه السلطة المستمدة من نصوص القانون الخاصة بمنح جوازات السفر أو رفض منحها أو سحبها — ما فرضه القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ من شروط يتعين على الموظفين المختصين مراعاتها في منح تأشيرات الخروج وهي أن يكون منحها في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن وهي حسبما هو مستفاد من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ ذات الاعتبار التي دمت الى فرض وجوب الحصول على تلك التأشيرات لمغادرة البلاد بمقتضى القرار الوزاري المذكور ..

(طعن ٤٤٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

جوازات سفر — تنظيمها يكون بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة وزير الخارجية تطبيقا للرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ — انفراد الاخير بهذا التنظيم يجعل قراره معدوما لا اثر له .

ملخص الفتوى :

ان تنظيم جوازات السفر والتأشيرات بكافة انواعها ، يعتبر تنظيمها لاثريا اذ المقصود منه احداث آثار قانونية مختلفة تتعلق بالشكل الجوازات والتأشيرات . وشروط واجراءات منحها ، والقرارات الفردية التي تصدر بمنح هذه الجوازات والتأشيرات تعتبر قرارات ادابية لما يقرب عليها من

آثار قانونية . والنوع الاول من القرارات يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية ، وذلك امحالا لنص المادة العشرين من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، والنوع الثانى من القرارات يصدر من وزير الداخلية على اعتبار ان المشرع قد راعى أن وزارة الداخلية هى القائمة على أمن الدولة فجعل منها الجهة التى تقوم باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك القانون . وترتبيا على ما تقدم اذا أصدر وزير الخارجية قرارا لاثحيا بتنظيم جوازات السفر والتأشيرات وشروط منحها واصدارها كان هذا القرار معدوما ولا اثر له فى مواجهة وزير الداخلية اذ يكون قد صدر من وزير فى امر يختص به وزير آخر .

(فتوى ١٠٠ فى ٢٣/٣/١٩٥٤) .

ثالثا - جوازات السفر :

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

نص المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز منح الزوجة جواز سفر الا بموافقة كتابية من الزوج - سريان هذا الشرط على كل زوجة مصرية ما لم تكن خاضعة لنظام الزواج الكاثوليكي وحكم بالتفريق الجسمانى بينها وبين الزوج .

ملخص الحكم :

وان كانت المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ فيها قضت به من عدم جواز منح الزوجة جواز سفر الا بموافقة كتابية من الزوج تسرى كاصل عام فى حق كل زوجة مصرية واساس ذلك أن الزوجة المصرية تلتزم قانونا بالدخول فى طاعة زوجها وتتبعه من حيث الاقامة ولا تتحلل من هذه الالتزامات الا بالطلاق ، الا انه لا يجوز اعمال هذا الحكم فى حق الزوجة الكاثوليكية الديانة التى يحكم بالتفريق الجسمانى بينها وبين زوجها ، ذلك لان النظام القانونى الذى تخضع له الروابط الزوجية لطوائف الكاثوليك يحرم الطلاق وان كان يجيز لكل من الزوجين أن يحصل من الجهة القضائية المختصة على حكم بالتفريق الجسمانى بين الزوجين ، ويترتب على صدور هذا الحكم توقف الحياة المشتركة للزوجين من حيث

المساكنة والمعايشة كما توقف جميع الالتزامات المترتبة على ذلك فيسقط واجب الرعاية والمعونة الادبية بينهما ويغقد الزوج ولايته وتستطيع الزوجة ان تحدد مسكنها وموطنها حيثما تريد استقلالاً عن منزل الزوجية ولا تلتزم بالدخول في طاعة زوجها .

(طعن ٦٤٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٣١) .

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة لآخرى والسفر خارج البلاد مبدأ أصيل للمواطن وحق دستوري مقرر له ، لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الانتقاص منه بغير مقتض ولا تقييده الا لصالح المجتمع وحمايته وفي حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ان يكون قرار منح جواز السفر او تجديده او سحبه من صاحبه قائماً على اسباب هامة يتولى وزير الداخلية سلطة تقديرها - هذه السلطة ليست مطلقة بل تخضع لرقابة القضاء - استناد الإدارة في اصدار قرارها بسحب جواز سفر المظنون ضده وعدم تجديده والحيولة بينه وبين السفر خارج البلاد لاسباب تتمثل في وجوده ببيروت دون أن تتوافر لديه نفقات العودة الى ارض الوطن مع الاكثار من التنقل بين دولتي سوريا ولبنان إبان اشتعال الحرب الاهلية بلبنان - القرار غير قائم على سبب يبرره خليفاً بالالغاء ، - اساس ذلك ان تواجد المظنون ضده بالخارج دون ان يكون معه مصاريف العودة لا تحل بذاتها معنى الاساءة الى الوطن والاضرار بسمعة البلاد اللهم الا اذا كان مردها الى انحراف في المسلك او تنكب للنهج القويم - وعن واقعة تردده ما بين سوريا ولبنان اثناء اندلاع الحرب الاهلية بلبنان فلا تعتبر بذاتها شيئاً منكراً وما دام لم يثبت ان له صلة باى من الفريقين المقاتلين او انه اتى فعلاً او افعالا من شاتها ان تسوء الى سمعة وطنة فما كان هناك موجب لتقييد حريته الشخصية باصدار قرار سحب جواز سفره وعدم تسليبه له .

ملخص الحكم :

من الامور المسلمة انه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها

مراقبة سلوكهم سواء داخل البلاد أو خارجها للتثبت من التزامهم الطريق السوى في مسلكتهم وللتعرف على مدى ادراكهم لمسئولياتهم الوطنية. وما تفرضه عليهم من الاخذ باسباب النهج القويم في تحركاتهم وتصرفاتهم وتجنب كل ما من شأنه أن يسبب الى سمية الوطن أو كرامته أو يؤثر بأى وجه في علاقته بالدول الأخرى ، وذلك كله حتى تتمكن سلطات الاختصاص - في الوقت الملائم - من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع أى انحراف قد يهدد كيان البلاد وأمنها الداخلى أو الخارجى أو يضر بمصالحها السياسية والاقتصادية أو يمس سمعتها بين مختلف الدول والشعوب أو غير ذلك من الاسباب المتصلة برعاية الصالح العام . ومن ثم نصت المادة ١١ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه . » ومؤدى هذا النص أن يكون قرار رفض منح جواز السفر أو تجديده ، أو سحبه من صاحبه قائما على اسباب هامة يتولى وزير الداخلية سلطة تقديرها ، وليس من شك في أن هذه السلطة ليست مطلقة بل تخضع لرقابة القضاء للتثبت من أن استخدامها إنما قصد به تحقيق وجه المصلحة العامة ، وأن الاسباب المبررة للقرار لا تنأى عن هذه الرقابة للتحقق من مدى مطابقتها للقانون واثار ذلك في النتيجة التى انتهى اليها القرار وما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تنتجها ماديًا وقانونًا .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك ، فلما كان الثابت في الأوراق أن الاسباب التى استندت اليها الإدارة في اصدار قرارها بسحب جواز سفر المطعون ضده وعدم تجديده وبالتالي الحيلولة بينه وبين السفر خارج البلاد ، تتمثل في وجوده ببيروت دون أن تتوافر لديه نفقات العودة الى أرض الوطن مع الاكثار من التنقل بين دولتي سوريا ولبنان إبان اشتعال الحرب الاهلية بلبنان . ولما كانت واقعة تواجد المطعون ضده بالخارج دون أن يكون معه مصاريف العودة لا تحمل بذاتها معنى الاساءة الى الوطن أو الاضرار بسمعة البلاد اللهم الا اذا كان مردها الى انحراف في المسلك أو تنكب للنهج القويم أو ما الى ذلك وهو ما خلت الأوراق من بيانه ، هذا بالإضافة الى أن المطعون ضده قام باداء نفقات عودته الى الدولة . ثم ان واقعة تردده ما بين سوريا ولبنان اثناء اندلاع الحرب الاهلية بلبنان لا تعتبر بذاتها شيئًا منكرا ، وانه أيا ما كان الامر في تكيف هذه الواقعة وايا ما كان تأثيره من ريب وظنون في اعتبار الإدارة ، فإنه ما دام لم يثبت

أن للمطعمون ضده أدنى صلة بأى من الفريقين المتقاتلين أو أنه أتى في هذا المجال فعلا أو أفعالا من شأنها أن تسبب إلى سمعة وطنه أو أنه ناصر فريقا على حساب الآخر أو غير ذلك مما قد يصمه بسوء القصد أو يؤثر من قريب أو بعيد في موقف الحيطة الذي التزمته جمهورية مصر العربية حيال ما يجرى من مشاحنات بين الأشقاء . وبذلك فما كان هناك موجب لتقييد الحرية الشخصية للمطعمون ضده بإصدار قرار بسحب جواز سفره وعدم تسليمه له . الأمر الذي يستتبع أن يكون هذا القرار غير قائم على سبب يبرره ، وبالتالي يقع مخالفًا للقانون خليقا بالالغاء .

(طعن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧) .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

قرار سحب جواز سفر المطعمون ضدها وإدراج اسمها بقوائم المنوعين من السفر لسوء سمعتها - سوء السمعة حالة تلحق بالشخص وتحيط به لا تتطلب بحكم اللزوم توافر ابلّة قاطعة وأنها يكفي في ذلك قيام دلائل جدية وقرائن مادية وهي في حد ذاتها سببا يكفي لحمل القرار المطعون فيه على محيل الصحة - براءة المطعمون ضدها من تهمة إدارة مسكنها للدعارة حكم البراءة قام على التشك في ابلّة الاتهام النافى لليقين وهذا هو شأن الاحكام الجنائية ذاتها الا تحكم بالأدانة الا عن يقين لا يساوره شك لان التشك يفسر دائما لمصلحة المتهم - هذه الواقعة في حد ذاتها تتضافر مع الدلائل السابقة لارساء التلبهات ومظان سوء السمعة التي نسبتها جهة الإدارة الى المطعمون ضدها وحملتها على اتخاذ القرار المطعون فيه - قرارها في هذا الشأن قد برا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ومن حيث إن المادّة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر تنص على أن « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه » .

ومناد ذلك أن ثمة قدرا من السلطة التقديرية حولها القانون وزير الداخلية في رفض منح جواز السفر لبعض الأفراد أو تجديده أو سحبه بعد إعطائه اذا ما قامت لديه اسباب هامة تبرر هذا القرار وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ في ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٤ يفوض مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث انه ولئن كانت حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والسفر خارج البلاد هو مبدأ أصيل للفرد وحق دستوري مقرر له لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا تنفيذه الا لصالح المجتمع وحياته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري لذلك الا أنه من الاصول المقررة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الخلقية وعدم تنكبهم الطريق السوى في سلوكهم وللتعرف على مبلغ ادراكهم للمسئولية الوطنية وما تقتضيه من الاخذ باسباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم والتأكد من اتسام تصرفاتهم بالتقاليد والاصول المرعية والنأي عن كل ما يسيء الى الوطن وذلك كله حتى تتمكن في الوقت الملائم من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع اى انحراف او اعوجاج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو يؤذى سمعتها في الخارج أو الغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالامن أو الصالح العام . ولا شك ان الدولة تملك في هذا المقام قدرا من التقدير في منع رعاياها من السفر الى الخارج كلما قام لديها من الاسباب الهامة ما يبرر ذلك .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فلما كان الثابت من الاوراق أنه ترمى لسلطات الابن مع اتساع ظاهرة سفر بعض المصريين الى لبنان أن بعضهم يسلكن في الخارج سلوكا يسيء الى سمعة الوطن ويخل بكرامته نتيجة انحرافهم وعدم التزامهم بالقيم الخلقية والتقاليد المرعية فكلفت بعض ضباط ادارة مكافحة جرائم الاداب العامة (قسم المكافحة الدولية) بالسفر الى لبنان لدراسة هذه الظاهرة وقد اسفر عن تقدم تقرير باسماء بعض المصريين اللاتى يعملن بالملاهي الليلية والبارات بلبنان تضمن اسم المطعون ضدها حيث كانت تعمل بلهى من ملاهى الدرجة الثالثة معروف بسوء السمعة كما ورد اسم المطعون ضدها أيضا برقم ٢٨١ يكشف

الامن العام اللبناني الخاص بالمصريات اللاتي يعملن بالبارات والملاهي الليلية بببيروت. كذلك فقد اسفرت التحريات التي اجرتها السلطات المختصة عن المطعون ضدها بمعرفة اديب القاهرة انه سبق ضبطها في القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٢ جنح اديب عابدين لمجالسة رواد ملهى جرانادا وازاء ذلك كله ارسلت مصلحة الامن العام كتابها السرى رقم ٣٢ في ٥ ابريل سنة ١٩٧٣ الى مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بادراج اسم المطعون ضدها بقوائم المنوعين من السفر لانحرافها واساعتها لسمعة الوطن في الخارج وتلبية لذلك فانه لدى عودة المذكورة الى الوطن يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٧٤ تقرر سحب جواز السفر منها للاسباب المتقدمة .

ومن حيث انه يستفاد مما سبق ان قرار سحب جواز السفر المطعون ضدها وادراج اسمها بقوائم المنوعين من السفر قد اتخذته الجهة الادارية المختصة قانونا في ضوء ما قام لديها من اسباب ودواعى واعتبارات لها اصول ثابتة بالاوراق والبيانات الرسمية المودعة ملف المطعون ضدها تبرر اصدار هذا القرار وقد استبان من الاوراق ان هذا الاجراء لم يقتصر على المطعون ضدها وحدها وانما شملت قوائم المنع من السفر عددا من المصريات اللاتي يعملن بلبنان ويسلكن سلوكا شائنا يسيء الى كرامة الوطن وسمعته ومن ثم يفدو من الواضح ان تقدير جهة الادارة لاعتبارات ودواعى منع المطعون ضدها وامثالها من السفر قد برا من اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهبت اليه المطعون ضدها وسابرها في هذا الاتجاه الحكم المطعون فيه من ان سوء سمعة الملهى الذى كانت تعمل فيه بببيروت لا يقوم دليلا على سوء سمعتها ذلك ان سوء السمعة وهى حالة تلحق بالشخص وتحيط به لا تتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة تقويم ادانته او احكامها جنائية توصبه وانما يكفى في ذلك قيام جدية لها اصول ثابتة على الانزلاق الى مسالك مشبوهة والتردى في مجالات السوء فاذا ما تعزز ذلك بما كشف عنه التحريات من سبق ضبط المطعون ضدها في القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٢ جنح اديب عابدين لمجالستها رواد أحد الملاهي وما اسفرت عنه تحريات لجنة ضباط مكاتبة الاداب التي سافرت الى لبنان وورود اسم المطعون ضدها بكشف الامن العام اللبناني سالف الذكر لاستبان من ذلك كله ان ثمة دلائل جدية وقرائن مادية تكفى الوصف المطعون ضدها بسوء السمعة وهى في حد ذاتها سببا يكفى لحبل القرار المطعون فيه على محمل الصحة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق باتهام المطعون ضدها بإدارة مسكنها الكائن بحى جاردن سيتى بالقاهرة للدعارة فى القضية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧٦ جنح ادا ب القاهرة فانه ولئن كانت هذه الواقعة لاحقة على صدور القرار المطعون فيه وقضى فيها ببراءة المطعون ضدها الا أنه بمطالعة الحكم الصادر بالبراءة يبين أنه قد قام على الشك فى ادلة الاتهام النافى لليتين فضلا عن عدم ثبوت اعتياد ممارسة الدعارة . وهذا هو شأن الاحكام الجنائية دائما الا تحكم بالادانة الا عن يقين لا يساوره شك لان الشك يفسر دائما لمصلحة المتهم . وبناء عليه فان هذه الواقعة فى حد ذاتها وبما من ظروف واعتبارات لتتضافر مع الدلائل السابقة لارساء الشبهات ومظان سوء السمعة التى نسبتها جهة الادارة الى المطعون ضدها وحيلتها على اتخاذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه لا أساس لما يقول به الدفاع من المطعون ضدها من ان قسم الاداب قد وافق على طلبها فى ١٠/٣/١٩٨١ باضافة دول افريقيا الى جواز سفرها بما يفيد أنه لا اعراض للقسم على سمعة المطعون ضدها ذلك لان الراجح أن ذلك قد تم تسليما من السلطات المختصة لمقتضى نفاذ حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه بالفاء قرار سحب جواز سفر المطعون ضدها ومنعها من السفر وعلى أى حال فان هذه الواقعة تاتى فى ظروف وتوقيت متباعد عن الظروف والملابسات التى قامت فى تاريخ اصدار القرار المطعون فيه .

(طعن ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق. — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧) .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ تخول وزير الداخلية سلطة تقديرية فى رفض منح جواز السفر أو تجديده أو سحبه بعد اعطائه اذا ما قامت لديه اسباب هامة تبرر هذا القرار — حرية التنقل من مكان الى آخر والسفر الى خارج البلاد هو مبدأ أصيل للفرد وحق دستورى مقرر لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا تقييده الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضرورى

انلك — حق الدولة في مراقبة سلوك رعاياها في الداخل والخارج لتتثبت من التزامهم بالقيم الخلقية والتمسك بأسباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم — مراقبة سلوك المطعون ضدها في الخارج لا يتأتى الا بمعرفة السلطات المصرية في الخارج المنوط بها الحفاظ على سمعة مصر في الخارج وهي السفارة المصرية والقنصلية المصرية — اجماعهما في التقارير على ان المطعون ضدها كانت تزاوّل مهنة الدعارة في الخارج وانها تنسب الى سمعة مصر ويطلبان منعها من السفر الى الخارج عقب عودتها الى مصر — القرار المطعون فيه قائم على سبب صحيح .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن في الحكم المشار اليه يقوم على أنه طبقا لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر فان لوزير الداخلية سلطة تقديرية في شأن رفض منح تجديد أو سحب جواز السفر لأسباب يقتدر هو أهميتها ، والمقرر ان القرار الإداري يعد قائما على أسباب صحيحة طالما ثبت في الأوراق صحتها إما بتقدير أهميتها وما اذا كانت تجيز لجهة الادارة التدخل في أحداث آثار قانونية معينة باصدار هذا القرار فانها يندرج ضمن السلطة التقديرية لجهة الادارة . والثابت من واقعات الدعوى أن سمعة المطعون ضدها وسلوكها في خارج البلاد قد ساء الى الحد الذي دفع بالسفارة المصرية في دار السلام الى إرسال برقية وخطابين الى وزارة الداخلية يطلب منعها من السفر الى الخارج كما أرسل القنصل العام في دار السلام خطابا الى وزارة الخارجية في ١٩٧٥/٦/٧ يتضمن شكوى المصريين من أساءة المطعون ضدها لسمعة مصر والعرب لمزاولتها الدعارة ، فضلا عن أن طلاقها من زوجها كان بناء على رغبة الزوج لسوء سلوكها وسمعتها . ولا شك ان مراقبة سلوك المطعون ضدها في الخارج لا يتأتى الا بمعرفة السلطات المصرية في الخارج وهي السفارة المصرية والقنصلية المصرية اللذان اجمعا على ما تنسب الى المطعون ضدها .

اما عن عدم ابلاغ السفارة المصرية السلطات المحلية بدار السلام عن تصرفات المطعون ضدها ، فمن البديهي ان السفارة المصرية غير منوط بها الحفاظ على الاداب العامة في بلد اجنبية ، وانها المنوط بالسفارة الحفاظ على سمعة مصر في الخارج .

ومن حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه .

ومناد ذلك أن ثمة قدرا من السلطة التقديرية حولها القانون لوزير الداخلية في رفض منح جواز السفر لبعض الأفراد أو تجديده أو سحبه بعد إعطائه اذا ما قامت لديه أسباب هامة تبرر هذا القرار . وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٤ يفوض مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كانت حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والسفر الى خارج البلاد هو مبدأ أصيل للفرد ، وحق دستوري مقرر لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا تقييده الا لصالح المجتمع وحبايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري لذلك — الا أنه من الأصول المقررة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الخلقية وعدم تنكهم الطريق السوى في مسلحهم والتعرف على مبلغ أدراكهم للمسئولية الوطنية وما تقتضيه من الإخذ بأسباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم ، والتأكد من اتسام تصرفاتهم بالتقاليد والأصول المرعية والنأي عن كل ما يسيء الى الوطن وذلك كله حتى تتبكن في الوقت الملائم من اتخاذ الإجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة لمنع أى انحراف أو امواج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو يؤذى سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من أسباب تتعلق بالأمن أو الصالح العام . ولا شك أن الدولة تملك في هذا المقام قدرا واسعا من التقدير في منع رعاياها من السفر الى الخارج كلما قام لديها من الاسباب الهامة ما يبرر ذلك .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١ وردت الى وزارة الداخلية برقية من سفارة مصر بدار السلام تفيد أن السيدة حاملة جواز السفر رقم ٣٩٥١٥ — الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ تم طلاقها من زوجها الألماني ، وتطلب السفارة اخطار الجوازات لاتخاذ اللازم لشطب البيان الخاص بزواجها من المذكور من جواز سفرها ، ومنعها من العودة الى دار السلام — مقر عمل زوجها — لسوء سيرها وسلوكها ، علما بأنها

رحلت الى القاهرة على الطائرة المصرية فجر يوم الاثنين ١٩٧٥/٥/١٩
واضافت البرقية أن تقريراً عن الموضوع سيصل بالحقبة الدبلوماسية
القادمة .

وبتاريخ ١٩٧٥/٦/١٥ ورد كتاب سفير مصر في دار السلام رقم ٢٣
ملف ١٣/١ الحاقاً لبرقية السفارة المشار اليها يطلب اتخاذ اللازم نحو منع
المذكوره من السفر للخارج مرة أخرى حفاظاً على سمعة مصر حيث أنها
كانت تراول مهنة الدعارة في دار السلام بالرغم من كونها متزوجة من استاذ
جامعة المائى ما دعا الاخير الى توظيفها بالسفارة لهذه الاسباب يوم
١٩٧٥/٥/٢٣ .

وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ أرسلت وزارة الخارجية الى مصلحة وثائق
السفر والهجرة والجنسية كتابها برقم ١٢٧٠٤ قنصلى مرفقاً به كتاب
القنصل العام لمصر في دار السلام رقم ١٦٤ (ملف ٥١٣/١ قنصلى) ، وجاء
في هذا الكتاب بأنه في يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٧٥ تم في مقر سفارة مصر بدار
السلام استخراج شهادة طلاق رسمية بموجبها تم الطلاق بين السيد ...
الاستاذ بكلية الهندسة بجامعة دار السلام ، والسيدة وقد تم
الطلاق بناء على طلب الزوج الذى اناد السفارة بأنه يرغب في الانفصال
عنها لسوء سلوكها وسمعتها بدار السلام دون مراعاة لحرمة الدين او
الزواج .

واضاف كتاب القنصل ان السفارة لاحظت في عدة مناسبات أن
المذكورة تقوم بأنعال (مخره بالاداب والاخلاق في المحلات العامة ، واشتكت
كثير من المصريين والعرب من أساءتها لسمعة المصريين والعرب بمزااولتها
الدعارة وترى السفارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع المذكوره من السفر
للخارج مرة أخرى حفاظاً على سمعة الوطن .

ومن حيث أن سوء السمعة وهى حالة تلحق بالشخص وتحيط به
لا تتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة تقييم أدائه في وقائع معينة أو
أحكام جنائية توضحه وإنما يكفى في ذلك قيام دلائل جدية وشبهات قوية
لها أصول ثابتة بالاوراق والبيانات الرسمية المودعة ملف الماطعون ضدها
ولا شك أن سفارات مصر بالخارج هى اقرب وأقدر الجهات
الرسمية على مراقبة سلوك المصريين وتصرفاتهم بالخارج ،
والتعرف على أحوالهم فإذا ما توافر لديها من المعلومات

والشواهد ما يريب سمعة وسلوك أحد المصريين بالخارج ، فان ما يرد منها من تقارير في هذا الشأن ، يتعين اخذه في الاعتبار عندما تكون جهة الإدارة بصدد تقدير مدى ملائمة اتخاذ قرار ادارى — كالقرار المطعون فيه — لمواجهة هذه الحالات حفاظا على سمعة الوطن وكرامته .

واذا ساغ القول في بعض الاحوال انه يلزم توافر وقائع معينة لامكان وصف شخص ما بسوء السمعة أو السلوك أو الانحراف — فان هذا القول لا يستقيم على إطلاقه اذا ما كان الامر يتعلق بسمعة وسلوك مصرى خارج مصر . ذلك ان لكل دولة نظامها القانونى والامنى والاجتماعى وتعاليدها الاخلاقية التى تتسامح في بعض هذه التصرفات أو لا تحفل بملاحقتها وتأليبها ، ومن ثم فانه في مثل هذه الحالات يتعذر ضبط وقائع معينة ونسبتها الى الشخص للتدليل على سوء سمعته أو انحراف سلوكه في الخارج .

ومن حيث انه لما تقدم يبين أن القرار المطعون فيه بسحب جواز سفر المطعون ضدها وعدم منحها أو تجديد وثائق سفر لها ، قد قام على مبررات وأسباب كافية لحمله محل الصحة ، ولها اصول ثابتة بالاوراق والملفات .

(طعن ١٤٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨٤) .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

ترحيل مصرى باليمن الى القاهرة بناء على طلب قسم رعاية المصالح المصرية بصنعاء — سحب جواز سفره بمجرد وصوله وادراج اسمه في قوائم المنوعين من السفر — الطعن في هذا القرار بالالغاء وطلب وقف تنفيذه على وجه السرعة — رفض طلب وقف التنفيذ لانتفاء ركن الجدية — اساس ذلك : المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر — بناء على احكام هذه المادة لا يتحتم لصحة القرار توافر الأدلة القاطعة ضد من صدر في شأنه هذا القرار — يكفى لقيام القرار على سببه المشروع ان يكون مستنداً الى دلائل جدية أو قرائن مادية من شأنها ان تؤدى الى قيام الحالة الواقعية — تطبيق — افادة قسم رعاية المصالح المصرية بصنعاء عن انحراف في مسلك وشذوذ في طبع المدعى مما يؤثر تأثيراً سيئاً على سمعة الدولة ويلحق الضرر بابنائها في الخارج — قيام القرار على سببه من حيث الظاهر .

ملخص الحكم :

انه طبقا للمادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لا يقضى بوقف تنفيذ قرار ادارى الا بتحقيق ركنين الاول : يتصل بمبدأ الشرعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية . والثانى : قيام حالة الاستعجال بأن يقترب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث ان الظاهر من اوراق الطعن ان ركن الاسباب الجدية غير متحقق في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر من انه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها رفض منح جواز سفره أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » فبناء على احكام هذه المادة لا يتحتم لصحة القرار الذى يصدر بسحب جواز السفر — ومن ثم الادراج بقوائم المنوعين من السفر — توافر الادلة القاطعة ضد من صدر في شأنه هذا القرار وأنها يكفى لقيام القرار على سببه المشروع ان يكون مستندا الى دلائل جدية أو قرائن مادية من شأنها ان تؤدي الى قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى دعت الادارة الى اتخاذها ، الامر الذى يعدو متحققا في هذه المنازعة اذ تفيد الاوراق ان قسم رعاية المصالح المصرية بصنعاء نسب الى المدعى ارتكابه امورا معينة تنبى عن انحراف في مسلك وشذوذ في الطبع مما يؤثر تأثيرا سلبيا على سمعة الدولة ويلحق الضرر بابنائها في الخارج ، ومن ذلك قيامه بدور الفهيل لدى أجهزة الامن اليمنية في اوساط الجالية المصرية بصنعاء وتلقيه الرشاوى واستغلال نفوذه للضغط على المصريين لاقتزاز اموالهم والايقاع ببعض المصريين وتقديدهم لرجال الامن اليمنيين لتاكيدا لولائه لهم. وكل ذلك تظايره الشكاوى المقدمة ضده من مصادر مختلفة فضلا عن التحقيقات الادارية التى ثبت معه بمعرفة القسم القضائى بالسفارة المصرية بصنعاء والتى يظهر منها رغم انها لم تتناول افعال جميع الشاكين ان المدعى لم يكن فوق مستوى الشبهات للشائعات التى ثارت حوله عن ممارسته دور الوساطة في الايقاع ببعض المواطنين المصريين وتقديدهم لرجال الامن اليمنيين ولما قرره أحد الشهود في التحقيق من انسه دفع للمدعى مبلغا من النقود نظير التوسط له في اتهام دراسته الثانوية . وعلى هذا النحو يفند القرار المطعون فيه بحسب الظاهر متقنا مع احكام القانون وبالتالي يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على اسباب جدية حقيقيا بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد صدر في غيبة هذه الواجهات
وتضى بغير ما تقدم فانه يكون قد جانب الصواب في قضائه ومن ثم حق
القضاء بالفائه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدمى
المصروفات .

(طعن ٢٧٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١) .

رابعا : التصريح بالسفر الى الخارج :

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

سفر للخارج — سلطة تقديرية — الترخيص او عدم الترخيص في
السفر الى خارج البلاد سواء اكان بقصد العلاج او غيره — من الامور
المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام .

ملخص الحكم :

ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد ، سواء
اكان بقصد العلاج او غيره لهو من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما
تراه هى متفقا مع الصالح العام .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

قرار هيئة القومسيون الطبى العام بأن حالة المظعون عليه لا تتطلب
السفر للعلاج بالخارج — تسببيه تسببيا فنيا دقيقا — ناحية فنية تستقل
بتقديرها هيئة القومسيون الطبى العام — لا تمتد اليها رقابة محكمة القضاء
الإدارى .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق حقا أن المدعى مريض بخلع الكتنتين ويعانى من حالة صرع تشتد وتزيد ، حسبها جاء بحق في أسباب الحكم المطعون فيه فإنه لم يثبت بالأوراق أن حالة المريض تتطلب علاجاً سريعاً في الخارج عسى أن يشفيه . وهذا هو ما أخطأ في استخلاصه من الأوراق الحكم المطعون فيه بعد إذ ثبت على نحو ما تقدم أن القومسيون الطبي العام واللجنة الطبية المختصة فيه قد قطعت برأيها لأكثر من أربع مرات ، وبعد أن أشرت معها في الفحص بعض السادة من الأطباء المتخصصين في مستشفى هامة أخرى ، قطعت بأن حالة المظنون عليه لا تتطلب السفر للعلاج بالخارج . وقد جاء قرارها المظنون فيه مسببا تسببا ماليا دقيقا . وتلك ناحية فنية تستقل بتقديرها الجهة الادارية المختصة ، وهى هيئة القومسيون الطبي العام بلا معقب عليها ولا تمتد اليها رقابة محكمة القضاء الإدارى . فان هى فعلت فان حكمها المظنون فيه يكون قد خالف القانون .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

مهمة القومسيون الطبي في شأن طلب السفر للعلاج بالخارج - لا تقتصر على مجرد التثبت من قيام المرض - تنطوى على القول بالفصل بأن المرض قائم بالفعل وأن علاجه مستعصى في ربوع البلاد وأن له على الراجح علاجاً في خارجها مأمولاً فيه - أساس ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يونية سنة ١٩٥٦ وتعليمات وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بقواعد سفر المواطنين الى الخارج .

ملخص الحكم :

أن مفاد القواعد والاحكام التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ وتعليمات وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بقواعد سفر المواطنين الى الخارج أن سياسة الحكومة تهدف الى تنظيم السفر الى الخارج حرصاً على « قوى البلاد الانتاجية » و « نشر الرخاء في ربوع الوطن العزيز » وتوظيف امن البلاد في الداخل

والخارج » . « والحرص في انفاق حصة البلاد من النقد الاجنبى » .
وتحقيقا لهذه الاهداف القومية العليا رأت الحكومة في شأن طائفة الراغبين
من المواطنين في السفر لغرض العلاج ، رأت ، وحسنا ما فعلت ، عرض
حالاتهم على هيئة القومسيون الطبى العام ، وهو الجهاز الادارى — الرسمى
المختص ، لتقرير الحالة المرضية في كل مرة لكل طالب وهل يمكن علاج
الحالة داخل البلاد ، وهل لا ينادى فيها سفر أو بقاء ، وعندئذ يتعين رفض
الترخيص بسفر لن يبرا من علة أو يشفى سقما ، فمهمة القومسيون الطبى
العام في هذا الشأن ، وحسبها حددتها له اللوائح والقوانين ، لا تقتصر ،
حسبها ذهب خطأ الحكم المطعون فيه ، على مجرد التثبت من قيام
المرض في حالة طالب الترخيص بالسفر ، بل اكثر من ذلك وأهم ، بمهنته
تنطوى على القول الفصل بأن المرض قائم بالفعل ، وإن علاجه مستعصى
في ربوع هذه البلاد ، وإن له على الراجح علاجا في خارجها أن لم يكن
مؤكدًا فلا أقل من أن يكون مأمولا فيه . أن لجان القومسيون الطبى العام
تختص وحدها بتقدير حالات السفر الى الخارج للعلاج ، وهذه اللجان
تضم ولا شك نخبة ممتازة من أطبائنا كل في فرع تخصصه ، وهى الجهة
الوحيدة القادرة على تقدير مدى حاجة المريض الى السفر للخارج من
عنده .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

ترخيص بالسفر للخارج — تترخص الإدارة في ذلك حسب مقتضيات
الصالح العام .

ملخص الحكم :

ان الترخيص أو عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من
الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام ، فلها
ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك ، كما لو كان
في سلوك طالب الترخيص ما يضر بصحة البلاد أو يؤذى سمعتها في

الخارج أو لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالمصلحة العامة . فاذا ثبت ان القرار المطعون فيه قد قام على امور معينة منسوبة الى الطالبة لو صحت لبررت النتيجة التى انتهت اليها القرار ، وبان للمحكمة من الاوراق المقدمة ان الادارة استخلصت من التقارير الرسمية المقدمة من الملحق العسكري بجدة ومن موظفين مصريين معارين الى الحكومة السعودية ان فى اقامة المدعية فى المملكة العربية السعودية ما يؤذى المصلحة العامة ، فانه لا تترتب على الحكومة المصرية اذا كانت قد اطبأنت فيها انتهت اليه الى صدق تقارير موظفيها المسئولين ، ورجحتها فى هذا الخصوص على شهادة موظف فى حكومة أجنبية بحسن سير المدعية وسلوكها وردت فى عبارات عامة لا تنفى على التخصيص ما نسب اليها ، ومن ثم يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون ، ويتعين الغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض وقف التنفيذ .

(طعن ١٥٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٣٠) .

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

سفر الى الخارج - الترخيص به من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام - للادارة ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك - لا تترتب على وزارة الداخلية اذا كانت قد اطبأنت فيها انتهت اليه من رفض الترخيص الى صدق تحريات موظفيها المسئولين - فوات بعض الوقت على الوقائع التى تضمنتها التحريات والسماح للمدعى خلاله بالسفر دون اعتراض - لا يقدر فى سلامة قرار آخر برفض الترخيص بالسفر اذ الادارة حرة فى اختيار مناسبة اصدار قرارها بغير معقب عدا اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الترخيص او عدم الترخيص فى السفر الى خارج البلاد هو من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك . فاذا كان القرار المطعون فيه قد قام على امور معينة منسوبة للمدعى وهى امور تبرر

النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وقد بان للمحكمة من الاوراق المقدمة ان وزارة الداخلية استحصلتها من التحريات التي تجبعت لدى ادارة المباحث العامة (فرع النشاط الداخلى — اجانب) ولا تثريب على الوزارة اذا كانت قد اطمانت فيها انتهت اليه الى صدق تحريات موظفيها المسؤولين وليس يقدح في سلامة قرارها ان يكون قد مضى بعض الوقت على الوقائع التي تضمنتها التحريات سمح للمدعى خلاله بالسفر دون اعتراض . اذ هي حرة في اختيار مناسبة اصدار قرارها بغير معتب عدا اساءة استعمال السلطة وهو ما لم يقع عليه دليل . ومن ثم فان القرار المطعون فيه سليم قانونا .

(طعن ١٩٧٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١) .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

الترخيص او عدم الترخيص بالسفر الى خارج البلاد من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسب ما تراه متفقا مع الصالح العام — يجوز لجهة الادارة رفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام ، فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد او يؤذى سمعتها في الخارج او لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان البادى من ظاهر الاوراق ان القرار المطعون فيه قد قام على ما هو منسوب للطعون ضدها من اتهامها في القضايا المتعددة السابق الاشارة اليها ، والى سوء سمعتها بالخارج عندنا سافرت للعمل ببارات وملاهي العراق سيئة السمعة ، وان زواجها من الشخص الاردني الجنسية الذي يعمل هو وبناته في الملاهي الليلية الذي يديره بالاردن ثم تطبيقه لها بعد مزور شهرين فقط من الزواج يوحي بان القصد في هذا الزواج كان لمجرد تبرير سبب خروجها من البلاد للهي في ممارسة النشاط الذي

توافرت الأدلة والتحريات على امتيادها عليه ، وهو مما لا شك فيه يسئ الى سمعة مصر والمصريين . ومن ثم فان قرار منعها من السفر يكون قد استهدف المصلحة العامة للبلاد وحماية سمعتها في الخارج .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن قد قام على اساس سليم من القانون ويتضمن لذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعية بمصاريف كل من هذا الطلب والطعن .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

قرار يمنع أحد الأفراد من السفر ووضع اسمه في قوائم المنوعين من السفر — وجود سند قوى للتقارير جهات الأمن عن نشاط المذكور في تهريب المخدرات — م ١ من قرار وزير الداخلية الصادر استنادا الى م ١١ من قانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن قوائم المنوعين تنص على انه يتم إدراج الخطرين على الأمن العام بناء على طلب مصلحة الأمن العام — طلب مدير مصلحة الأمن اتخاذ اللازم نحو إدراج المذكور على قائمة المنوعين من السفر — مطابقة هذا الإدراج للقانون .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر تبين انه ينص في المادة ١١ منه انه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » وتنص المادة ١٦ من القانون على ان « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الداخلية أصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » وقد أصدر وزير الداخلية قرارا تنظيميا رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٩ في قوائم المنوعين وينص هذا القرار في المادة ١ منه على انه « لا يدرج على القوائم الا الاشخاص الطبيعيون في الحالات الآتية :

(أ) الأسباب السياسية : يتم الإدراج بناء على طلب جهات الأمن .

(ب) النشاط الجنائي : يتم إدراج المتهمين في قضايا الجنايات بناء على طلب النيابة العامة المختصة أو المحكمة التي تنظر القضية . يتم إدراج المتهمين في قضايا الجثة الهامة بناء على طلب النائب العام . يتم إدراج المحكوم عليهم بأحكام نهائية بمقتوبة الجنائية بناء على طلب النيابة العامة المختصة . يتم إدراج الخطرين على الأمن العام بناء على طلب مصلحة الأمن العام .

(ج)

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٥ تم تحرير نموذج إدراج أرسل برقم ٢٨٣٧ من مدير مصلحة الأمن العام إلى مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية (قسم القوائم) وذلك لاتخاذ اللازم نحو إدراج على قائمة المنوعين من السفر بناء على طلب إدارة مكافحة المخدرات بكتابها رقم ١٩٣١ المؤرخ في ١٩٧٥/٦/٧ وتستند الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في ذلك إلى أن المذكور مسجل بقسم مكافحة المخدرات بالاسكندرية تحت رقم ١٤٧٣ معلومات لنشاطه في تهريب المخدرات ولاشتراكه في عصابة المهرب الخطير وشهرته السابق اعتقاله لنشاطه في المخدرات كما أن الطعون ضده سبق ضبطه ببناء الاسكندرية مع سيدة تدعى وفي حيازتهما كمية من المخدرات في القضية رقم ٢٥٥١ لسنة ١٩٦٩ مبناء الاسكندرية ، وبالإطلاع على صورة الحكم الصادر في القضية المذكورة بجلسة ١٩٧٠/٦/١٠ تبين أن المتهم في هذه القضية هي ... وأن الحكم قد صدر ببراءتهما مما أسند إليهما وببصادة الجوهر المخدر المضبوط بلا مصروفات جنائية وحاصل اتهام النيابة العامة لها أنها في يوم ١٩٦٩/٥/٩ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية قد جلبت إلى الأراضي المصرية جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) بدون ترخيص كتابي من الجهة المختصة وقد استعرضت المحكمة وقائع الدموى وجاء في أسباب حكمها « من أن الثابت من التحقيقات أن المتهم نور الضبط قد أرشحت من يدعى مقررًا أنه مالك المخدرات المضبوط معها وقد كلفها بحمله قبل مغادرتها للسفينة بغية تهريبه وقد قام الدليل على صحة هذا القول . من أقوال المتهمه وانكار هذا الذي أرشحت عنه صلته بها ومرافقتها لها ثم عدوله عن هذا الإنكار وأعترافه بملازمته للمتهمه طوال مدة إقامتها في بيروت وتواجدهما دنى السفينة وقد سارت النيابة العامة في تحقيقها للجريمة على

انه شريك للمتهمه فاذا اضيف الى ذلك ما ذكره شاهد الاثبات بتحقيقات الجلسة من انه يعتقد ان المخدرات المضبوطة مملوكة لمن ارشدت عنه المتهمه بانها هذا الاعتقاد بتقديم هذا الاخير اليه في اليوم التالي طالبا جبيع الاشياء التي كانت تحملها المتهمه باعتبار انها مملوكة له وجبيع هذه الادلة ترجع صحة ما اكده المتهمه من ملكية المخدر لهذا الشخص وربت المحكمة على ابلأغ المتهمه عن شريكها المذكور للحكم ببرأتها مما نسب اليها استنادا الى نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ويتضح من ذلك أن تقارير جهات الامن عند نشاط المطعون ضده في تهريب المخدرات ، تجد لها سنداً قويا من أسباب الحكم سالف البيان .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم يكون ادراج اسم المطعون ضده في قوائم المنوعين من السفر قد جاء مطابقاً لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ولاحكام قرار وزير الداخلية رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن قوائم المنوعين واستند في ذلك الى اسباب صحيحة مستبده ومستخلصة من اصول تنتجها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب ويقعن القضاء بالغائه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٣١٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

المنع من السفر — منوط بقيام أسباب تدل على ان نشاط المواطن يمس سلامة الدولة او سمعتها — تقدير ذلك — من اطلاقات الادارة تحت رقابة القضاء .

ملخص الحكم :

اطرد قضاء هذه المحكمة على ان الادارة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في السماح للمواطن بالسفر الى الخارج أو منعه من ذلك ، على ان يكون استعمال هذه السلطة بالمنع منوطاً بقيام أسباب تدل على ان نشاط المواطن يمس سلامة الدولة أو سمعتها في الخارج أو خطورته على الامن العام .

ويضاف الى ذلك أنه ولئن كانت حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والسفر الى خارج البلاد هو مبدأ أصيل وحق دستوري مقرر للمواطن لا يجوز المساس به دون مسوغ والا أهدمته بغير مقتضى ، ولا تقيد به الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وأمنه وبالقدر الضروري لذلك ، الا أنه من ناحية أخرى فإن من الاصول المقررة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الخلقية ، وعدم تنكبهم الطريق السوى في سلوكهم والتعرف على مدى ادراكهم للمسئولية الوطنية وما تقتضيه من الاخذ بأسباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم والتأكد من اتسام تصرفاتهم بالاحوال المرعية ، والبعد عن كل ما يسوء الى الوطن ، وذلك كله حتى تتمكن في الوقت الملائم من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع أى انحراف أو اعوجاج أو خروج على القانون من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو أمنها أو يؤذى سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالامن أو الصالح العام ولا شك أن الدولة تملك في هذا المقام قدراً من التقدير في منع رعاياها من السفر الى الخارج كلما قام لديها من الاسباب العامة ما يبرر ذلك .

(طعن ١٨٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

سلطة وزارة الداخلية في بحث طلبات التصريح بالهجرة والبث فيها يستهدف رعاية مصلحة الوطن والتحقق من جدية رغبة المهاجر واحتمال نجاحه .

ملخص الحكم :

أن وزارة الداخلية وضعت قواعد تنظيمية تسر على سننها في بحث طلبات التصريح بالهجرة والبث فيها منها وجوب تقديم شهادات

ميلاد الطالب وأفراد أسرته ووثيقة الزواج — وموافقة سفارة دولة الهجرة — وموافقة مبدئية على الهجرة من الجهة التي يعمل بها زب الأسرة وأفراد عائلته — والمؤهلات العلمية الحاصلين عليها — وما يثبت اجادة طالب الهجرة للغات الاجنبية وموافقة ادارة التعمية بالنسبة الى الاطباء والصيادلة والمهندسين وبعض الفئات الاخرى وما يفيد اعفاء هؤلاء من التكليف أو عدم خضوعهم له — ومن القواعد المذكورة الا يسمح بالهجرة الا في البلاد التي يسمح نظامها بقبول مهاجرين اليها — ووجوب أن تشمل الهجرة العائلة بأكملها ضمانا لجدية الرغبة فيها وحفاظا على وحدة العائلة من التشتت الامر الذي تسعى لتحقيقه ذول الهجرة ايضا — ومنح المهاجرين بعض المزايا التقديرية والجرمكية لتحويل مبلغ في حدود خمسمائة جنيه وتضدير منقولات شخصية في حدود ٢٠٠ جنيه وذلك تبشيا مع سياسة الدولة في تشجيع هجرة المواطنين الى الخارج — وواضح من هذه القواعد أن الجهة الادارية قد استهدفت بها رعاية مصلحة الوطن بعدم الترخيص بهجرة الكفاءات العلمية والفنية والمهنية التي تعاني الدولة ومراقبتها نقصا فيها — ومن ناحية أخرى التحقق من جدية رغبة المهاجر في الهجرة ومن مدى احتفال نجاحه في المهجر والاستقرار فيه مستهدية في ذلك بسنه وثقافته ومؤهلاته ومدى الملمه بلغة المهجر وحالته الاجتماعية وظروفه المعيشية ونوع مهلة وخبرته وغير ذلك من الامور التي يستشف منها مدى صلاحيته لتحمل التزامات الهجرة واعباتها وذلك حرصا من جانب الدولة وهي في أول مهدها بتنظيم الهجرة على اختيار العناصر الصالحة لتكوين نواة طيبة للجاليات العربية في المهجر بقصر الهجرة على العناصر الصالحة من المواطنين حتى تستقيض حسن السبعة لانباء وطنهم فلا تغلق بلدان المهجر أبوابها في وجوه النازحين اليها من الجمهورية العربية المتحدة وحتى لا تتكد الدولة — في حالة فشل المهاجر — بمبالغ من العملات الاجنبية دون مقتضى في وقت اشتدت فيه حاجة مرافقها الى تلك العملات .

(طعن ٤٤٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٦)

تعليق :

انواع الحريات وتقسيماتها :

يمكن لفقه النظرية العامة للحريات الفردية أن يتوصل الى التمييز بين ما اسمى بالحريات ذات المضمون الاقتصادي او الحريات الاقتصادية وبين سائر الحريات الفردية . وقد افرد للحريات الاقتصادية جانب خاص في تقسيم الحريات الفردية نظرا لما لوحظ على هذه الحريات الاقتصادية من عدم خضوعها حتيا في تطورها لذات القوانين التي تخضع لها سائر الحريات . ولهذا وجبت التفرقة بينها وبين سائر الحريات الاخرى . وتثير الحريات الاقتصادية منذ أواخر القرن السابق مشكلات دستورية من نوع خاص يتردد معها اسم « الحقوق الاقتصادية والاجتماعية » .

واذا نحينا الحريات ذات المضمون الاقتصادي امكنا أن نميز في نطاق الحريات الاخرى بين الحريات ذات الطابع الفردي البحت وبين الحريات التي يتجاوز مداولها الذات الفردية . والحريات ذات الطابع الفردي البحت او الحريات الشخصية بالنسبة الى سائر الحريات هي الشرط الانساني لوجودها . وبالتالي كانت الحريات الشخصية هي الحريات الضرورية التي لا يمكن تصور الاستغناء عنها . وقامت التفرقة الحديثة بين الحريات الاساسية وبين الحريات الفرعية او المشتقة : على انه يجب أن نلاحظ ان الحريات الاصولية لا يدخل في نطاقها على اى حال اية حرية اقتصادية . فالملكية مع اهبيتها القصوى لا تدخل بحسب منطق هذا التقسيم ضمن الحريات الشخصية او الحريات ذات الطابع الفردي البحت .

ثم يجد الباحث خارج نطاق الحريات ذات الطابع الفردي البحت حريات تفترض بطبيعتها احتكاكا انسانيا ، اى تفترض دخول الفرد الذي يمارس حريته في روابط مع غيره من الانراد وذلك بشكل بارز واضح يفسى على هذه الطائفة من الحريات طابعها المميز الخاص . وتعنى هذه الحريات رغبة الفرد في ممارسة نشاطه المعنوى او المادى مع الآخرين .

وعلى ذلك ناذنا نحينا تلك الحريات ذات الطابع الفردي البحت

أو الحريات الشخصية ونحننا تلك الحريات ذات المضمون الاقتصادي أو الحريات الاقتصادية فأننا نجد طائفة ثالثة من الحريات هي الحريات ذات المضمون الذهني أو الحريات الفكرية وهي تنطوي على حريات متعددة كالعتيدة والتعليم والصحافة والتأليف والاجتماع الى ما شابه ذلك . ويمكن أن يقال عن كثير من هذه الحريات أنها حريات طائفية كالحرية الدينية والحرية النقابية والحرية الصحفية . على أن من ضمن هذه الحريات الطائفية أيضا نقف عند الحرية النقابية . فهذه يمكن أن تتصل بالحريات الاقتصادية لان لها مضمونا اقتصاديا محققا .

ويمكن في نطاق الحريات الفكرية التمييز بين تلك التي تهدف أكثر من غيرها الى التأثير على اتجاه السياسة في الجماعة ، ومثلها حرية الاجتماع . وهذه يصادف تنظيمها حر صعوبات أكبر .

وينتهي التحليل المتقدم الى تقسيم الحرية الفردية تقسيما ثلاثيا الى (١) :

١ — الحريات الأساسية أو الحريات الشخصية :

وقد أماض دستورنا الدائم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ في تعداد الحريات الأساسية وأحاطها بالضمانات الوافية ففى الباب الثالث من الدستور الخاص « بالحريات والحقوق والواجبات العامة » نجد المشرع الدستوري قد كفل للإنسان حقه في سلامة بدنه فنصت المادة ٤٣ على أن « لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر » ثم انتقل المشرع الدستوري فمسجل حرية الغدو والروح مقررا في المادة ٥٠ أنه « لا يجوز أن يحظر على أى مواطن الإقامة في جهه معينة ، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون ونص في المادة ٥١ على أنه « لا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن أو منعه من العودة اليها » كما أن « للمواطنين — طبقا للمادة ٥٢ — حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة الى الخارج . وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد » .

(١) راجع مزيدا من التفصيلات بمؤلف د.نعيم عطية « في النظرية العامة للحريات الفردية » طبعة ١٩٦٥ ص ٢٣٣ وما بعدها .

كما نجد أن المشرع الدستوري في الباب الثالث قد :

(١) منع - فيما عدا حالة القبس - القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تعذيب حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر من ابقاض المختص أو النيابة العامة ، متى استلزمت هذا الأمر ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع (المادة ٤١) وإذا قبض على مواطن أو حبس أو قيدت حريته بأي قيد ، وجبت معاملته بما يحفظ عليه كرامته . ولا يجوز إيذاؤه بنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون . وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه (المادة ٤٢) .

(ب) كما منع المشرع الدستوري دخول المساكن أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب (المادة ٤٤) .

(ج) وبأمر قضائي مسبب ولدة محدودة يجوز مصادرة المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال (المادة ٤٥) .

ويضيف الباب الرابع من الدستور الخاص « بسيادة القانون » الذي هو امتداد لباب الحريات والحقوق والواجبات العامة ، لأن « دولة سيادة القانون » تقوم على تأكيد ما للمواطنين من حريات وحقوق عامة - يضيف في صدد « الحرية الشخصية » خبسة مبادئ أساسية هي :

١ - العقوبة شخصية (المادة ٦٦) .

٢ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (المادة ٦٦) .

٣ - لا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون (المادة ٦٦) .

٤ - لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية . ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي (المادتان ٦٦ و ٧٠) .

٥ - المتهم بريء حتى تثبت أدانته في محاكمة قانونية تكلل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه . (المادة ٦٧) وكل متهم في جنابة

يجب أن يكون له محام يدافع عنه ، وذلك لخطورة الاتهام الموجه اليه
(المادة ذاتها) .

وتكمل المادة ٧١ ما سبق أن أوردته المادة ٤١ في باب الحريات
فتوجب أن يبلغ كل من يقبض عليه بأسسبب القبض فوراً . ويكون
له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بها وقع أو الاستعانة به . ويكون
اعلانه بالتهم الموجهة اليه على وجه السرعة وله ولغيره التظلم أمام
القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية . وينظم القانون
حق التظلم ما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجب الافراج
حتماً .

وهكذا يبين أن « النظرية العامة للحريات الفردية » — على ما لقيه
من تسجيل في الدستور الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ — تؤكد « الحرية
الشخصية » ، وعلى الاخص في صدد « اجراءات الخصومة
الجنائية » ، عدة ضمانات دستورية هي :

١ — مبدأ الشرعية الجنائية ويتضمن :

(أ) شخصية العقوبة .

(ب) أن لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون .

(ج) أن لا عقاب الا على الاعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .

(د) أن لا عقوبة الا بحكم قضائى .

٢ — مبدأ البراءة كأصل . وعلى سلطة الاتهام عبء الإثبات ،
كما يفسر الشك لمصلحة المتهم .

٣ — مبدأ انفراد القضاء وحده بالاختصاص فى اصدار الاوامر
الماسة بالحرية الشخصية .

وفى ظل الوضع الحالى للقانون المصرى تعتبر النيابة العامة هيئة
قضائية . وذلك على الرغم من جمعها بين وظيفتى الاتهام والتحقيق
الابتدائى .

٤ — مبدأ التبليغ الفورى للمقبوض عليه بأسسباب القبض .

٥ — مبدأ تسبيب الامر القضائى الصادر بالقبض أو التفتيش
أو مراقبة المراسلات والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال .

٦ — مبدأ تعييد الحبس الاحتياطي بمدة لا يتجاوزها ، واستهجان الحبس المطلق .

٧ — مبدأ التظلم أمام القضاء من كل اجراء يقيد الحرية الشخصية .

٨ — مبدأ المعاملة اللائقة للسجين .

٩ — مبدأ بطلان الاجراء المهدر للضمانات الدستورية الموضوعية او الشكلية .

١٠ — مبدأ تجريم الاعتداء على الحريات ، وتوقيع الجزاء الجنائي والمدني على المعتدى .

وتبين من ذلك الاخوة الوطيدة بين النظرية العامة للحريات الفردية ، ودراسات القانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية ، ولكن اذا ما كانت الحرية الشخصية تربط بين لنظرية العامة للحريات الفردية والقانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية الا أن نظرية الحريات العامة ما تلبث أن تمتد الى دراسة سائر الحريات غير الحريات الشخصية ، كما أن القانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية ينصرفان الى تعميق الاصول التي استقياها من النظرية العامة للحريات الفردية ، ومواجهة العنيد من التنصيلات التي تعرفها الحياة اليومية ، ولكن على الدوام بهدى من مبادئ النظرية العامة للحريات الفردية . على أن المشرع الجنائي عندما يثبم فعلا ويفرض على مرتكبه عقوبة فانه في الواقع يلاحق الافراد في مسالكهم وتصرفاتهم فيتعرض بذلك لحرياتهم وعندئذ يأتي « مبدأ الشرعية الجنائية » سندا وقيدا في هذا المقام . وعندما يكلل الدستور نشاطا حرا في بعض المجالات أو يحظر على الدولة التعرض لنشاط حر بأن تمتنع عن اتيان بعض التصرفات فان هذه الكسالة وهذا الخطر يترجبان في القوانين العادية بتحريم بعض الانعمال المناوئة للحرية وفرض عقوبات عليها . فالدستور يحيط بعض صور النشاط الانساني بالحماية ، ومن ثم يمكن أن تكون افعال الاعتداء على هذا النشاط جرائم معاقبا عليها . واذا كان قانون العقوبات يتضمن تأثيم افعال مما يعتبر قيدا على الحرية ، فانه يتضمن أيضا معاقبة بعض الانعمال التي تقع على الحرية ، وذلك كاترازا بوجود « الغير » في العلاقة الاجتماعية .

وتعززا لمقام الحريات الاساسية للمواطنين مصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وتضمن عدیدا من الاحكام الجوهرية في مسدد حماية الحريات في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية . ويمكن أن نوجز هذه الاحكام فيما يأتى .

١ - شدد قانون حماية الحريات العقوبة المقررة لجريمة الموظف العام الذى يأمر بمعقاب المحكوم عليه أو يعاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه . قانونا أو بعقوبة لهم يحكم بها عليه . وجعل القانون الجديد هذه العقوبة السجن في هذه الجريمة التى رفعها الى مرتبة الجنائية :

٢ - نص قانون حماية الحريات على أن يعاقب بعقوبة الجنحة بعدهما الاقصى كل من اعتدى على حرية الحياة الخاصة للمواطن بأن استرقى السمع أو سجل أو نقل عن طريق أى جهاز من الاجهزة محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفزيون أو التقط أو نقل صورة شخص كان موجودا في هذا المكان الخاص . وتعتبر الجريمة جنسية وتكون عقوبتها السجن اذا وقعت من موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته .

ولا تعتبر الجريمة قائمة اذا كانت هذه الاعمال برضاء صاحب الشأن ، ويفترض هذا الرضاء اذا صدرت هذه الاعمال على مسرع أو مراءى من الحاضرين . كما أن الجريمة لا تقوم اذا كان التسجيل أو المراقبة قد جرت في الحالات المصرح بها قانونا ، مثل الحالات التى يصدر بها أمر من القاضى وفق احكام قانون الاجراءات الجنائية .

ثم مضى قانون حماية الحريات فنص على أن يعاقب بعقوبة السجن ، كل من جاز أو اذاع أو سهل اذاعة أو استعمال ولو في غير علانية تسجيلا أو مستندات متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بها تقدم أو من هدد بالاشياء أمر من الامور التى تم التحصل عليها باحدى هذه الطرق لحدل شخص على القيام بعمل أو الابتعاد عنه .

٣ - حدد قانون حماية الحريات الجرائم التى لا تسقط فيها الدعوى الجنائية ولا الدعوى المدنية فيها بمضى المدة . وهذه الجرائم هى :

(ا) استخدام عمال في عمل للدولة أو لاحدى الهيئات العامة
سفرة أو احتجاز أجورهم كلها أو بعضها بغير مبرر .

(ب) تعذيب متهم لحمله على الاعتراف .

(ج) عقاب محكوم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المحكوم بها عليه
قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

(د) القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد
الحكام المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح
بالقبض على قوى الشبهة ، إذا حصل القبض من شخص يتزيا بدون
حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو إبراز أمرا مزورا
مدعى صدوره من طرف الحكومة .

(هـ) الاعتداء على جريمة الحياة الخاصة للمواطن سواء اكان
ذلك باسترقاق السبع أو تسجيل أو نقل الاحاديث التى تجرى فى مكان
خاص أو بالتقاط أو نقل صورة شخص من مكان خاص ، وكذلك
حياسة أو اذاعة أو تسهيل اذاعة أو استتعمال مثل هذه
التسجيلات سواء وقعت هذه الاعمال من موظف عام اعتمادا على سلطة
وظيفته أو من غير موظف عام .

{ — جعل قانون حماية الحريات حق بمأور الضبط القضائى
فى الامر بالقبض متجسورا على حالات اللبس بالجنايات أو الجنج
التي يعاتب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، وذلك اذا كان
المتهم حاضرا ووجدت دلائل كافية على اتهامه .

اما اذا لم يكن المتهم حاضرا فى الاحوال السابقة جاز لمأور الضبط
القضائى أن يصدر الامر بضبطه واحضاره .

واذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية أو جنحة
سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة
والعنف ، جاز لمأور الضبط القضائى أن يتخذ الاجراءات التحفظية
المناسبة ، كأن يطلب من متهم أن يمكث فى مكانه فترة قصيرة ، أو عدم
مباشرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه ، ثم يطلب من النيابة العامة
أمرا بالقبض عليه .

.. — أكد قانون حماية الحريات من جديد وجوب معاملة المقبوض عليه أو الحبوس بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا ، وهو الحكم الذى اشارت اليه المادة ٤٢ فقرة أولى من الدستور .

وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه والتهديد به يهدر ولا يعول عليه .

٦ — أصبح من حق المواطن الذى يواجه موظفا عموميا يستعمل سلطة وظيفته فى وقت تنفيذ حكم أو أمر صادر من جهة مختصة ، أو يواجه اليه انذارا على يد محضر ، فاذا مضى فى امتناعه رفع عليه الدعوى الجنائية مباشرة دون حاجة الى استئذان النائب العام كما كان الحال من قبل ، كما للمواطن ان يطالب الموظف المذكور بالتعويض امام المحكمة المختصة .

غير ان المشرع قد احتاط من ناحية اخرى لاحتمال اساءة استخدام الحق فى رفع الدعوى المباشرة ضد الموظف العام لمجرد حمله على الحضور امام المحكمة ، فأجاز له أن ينيب عنه وكيلًا فى ابداء دفاعه ، مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى ان تأثر بحضوره شخصيا .

٧ — أصبح لا يجوز تفتيش المنازل الا بأمر مسبب من قاضى التحقيق (وتمارس النيابة العامة سلطاته) .

٨ — كما أصبح لا يجوز ضبط الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد ، والبرقيات لدى مكاتب البق ، ومرافقة المحادثات السلكية واللاسلكية الا متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنابة أو فى جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور ، وأن يكون الامر بالضبط أو المراقبة بأمر مسبب من القاضى مع تأجيل هذا الاجراء بثلاثين يوما قابلة للتجديد .

٩ — ويصدد كرامة حق الدفاع نص قانون حماية الحريات الجديد على :

(١) عدم جواز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء

التحقيق . ومؤدى هذا انه حتى اذا قرر المحقق اجراء التحقيق فى غيبة المتهم ، فانه عند استجوابه يكون من حق محاميه الحضور معه .

(ب) ابلاغ المقبوض عليه أو المحبوس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلأفه بها وقع والاستعانة بمحام ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه .

(ج) اذا انقضت ثلاثة شهور على حبس المتهم احتياطيا وجب فرض الامر على النائب العام لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلا للانتهاء من التحقيق . وفى الاحوال لا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ذمة التحقيق على ستة اشهر .

٢ - الحريات الفكرية :

وفى صدد هذه الطائفة من الحريات نصت المادة ٤٦ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ على أن « تكفل الدولة حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية (١) » ونصت المادة ٤٧ على أن « حرية الرأى مكتولة ، ولكل انسان التعبير عن رايه ، ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون . والنقد الذاتى والنقد البناء ضمانان لسلامة البناء الوطنى » وقد استخدمت هذه المادة تعبير « كل انسان » وهو تأكيد لما سبق أن أوضحناه من أن الحريات الفردية هى حقوق لصيقة بالمواطن كاتسان قبل كل اعتبار . كما أن هذه المادة قد اعترفت بأهمية ممارسة حرية الرأى حتى فيها يتعلق بنقد القائمين على أجهزة الحكم . ونصت المادة ٤٩ على أن « تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الادبى والفنى ، والثقافى ، وتوفير وسائل التشجيع اللازم لتحقيق ذلك » وبحسب مفهوم العميد ليون دوجى للحرية السابق ايضاحه تعتبر هذه الحرية حرية ايجابية لانها تقتضى من الدولة التدخل لتوفير وسائل التشجيع اللازم لتحقيق تلك الحرية على وجه اوفى . ونصت المادة ٥٤ على أن « للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الامن حضور اجتماعاتهم الخاصة . والاجتماعات

(١) وقد كانت المادة ٤٣ من دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٩ تنص على أن « حرية الاعتقاد مطلقة » .

العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون » كما اقرت المادة ٥٥ بأن « للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري » كما انه طبقا للمادة ٥٦ فان « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية . وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها وهي ملزمة بمساعدة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها » وتطل من هذه المادة فكرة الهيئات التي تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة ، والتي ذهب الكثير من باحثي النظرية العامة للحريات الفردية الى أن الحرية في التنظيم الاجتماعي الحديث انما تطلق ملاذها بانضمام الأفراد الى هذه الهيئات الوسيطة ، مثل النقابات على الأخص ، حتى يتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم العامة . والواقع أن الحركة النقابية قد حققت للعامل في التاريخ السياسي والاجتماعي الحديث كثيرا من المكاسب للطبقات العاملة .

بقى أن نشير في هذا المقام الى عبارة المادة ٤٣ من دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ نهى تتضمن فكرة أصولية في مقام النظرية العامة للحريات الفردية. فقد جرت تلك العبارة بأن حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد مكنولة « على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب » وهذا القيد هو قيد عام يرد على ممارسة الحريات الفردية كافة . وقد كانت المادة ٦٠ من دستور ١٩٥٦ أيضا تنص على أن مراعاة النظام العام واحترام الآداب الاجتماعية العامة واجب على المواطنين كافة . وإذا كان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قد خلا من النص على هذا القيد إلا أن الصفة الاجتماعية للحريات الفردية جميعا تلبى هذا القيد في إطار التصورات الصحيحة لمقومات الصالح المشترك .

٣ - الحريات الاقتصادية :

الملكية :

أفراد الباب الثاني من الدستور وعنوانه « المقومات الأساسية للمجتمع » الفصل الثاني منه لبیان « المقومات الاقتصادية » وقد نص في

المادة ٣٤ منه على أن « الملكية الخاصة مصونة » وتحببها الدولة ، تحت رقابة الشعب (مادة ٢٩) وعلى ذلك :

أولا : لا يجوز فرض الحراسة الا في الاحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي (مادة ٣٤) * .

ثانيا : ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٣٤) .

ثالثا : حق الارث فيها مكفول (المادة ٣٤) .

رابعا : لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ، ومقابل تعويض (المادة ٣٥) .

خامسا : المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

سادسا : اذا كان للملكية الزراعية حد اقصى الا ان هذا الحد يعينه القانون (المادة ٣٧) * .

سابعا : يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية (المادة ٣٨) .

التجارة والصناعة والعمل :

ولئن كان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ لم يتضمن نصا مقابلا لنص المادة ٨ من دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ الذي كان يقضى بأن « النشاط الاقتصادي الخاص حر ، على الا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعقدي على حريتهم أو كرامتهم » كما لم يتضمن دستور ١٩٧١ - ولا دستور ١٩٥٦ أيضا - نصا على « حرية العمل » فان كلا من « حرية التجارة والصناعة » و « حرية العمل » تظل حرية مكفولة تمارس في حدود القانون . مع خضوعها باعتبارها « حرية غير مسماة » لتدخل المشرع ومن

(*) وراجع أيضا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

(**) راجع في هذا المقام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى الملكية الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية وما في حكمها .

بعده الادارة بتنظيمات اشد وطأة مما تهلكه كل منها في مجال « الحريات المسماة » أو الحدود المحدودة » التي سبق أن اشرنا اليها * .

ولئن كانت المادة ١٣ من دستور ١٩٧١ قد نصت، على أن « العمل حق وواجب » إلا أن هذا النص قد قصد « العمل » كالقزام ايجابى يقع على عاتق الدولة توفيره للمواطنين في حدود امكاناتها المتاحة * * .

الاقتصاد القومى :

وبصفة عامة فانه يجب أن نلاحظ في مقام الحريات ذات المضمون الاقتصادى ان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ يقضى بالآتى :

اولا : الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات (المادة ٤) من البابين الاول بعنوان « الدولة » .

ثانيا : ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمىة شاملة تكلل زىادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وريط الاجر بالانتاج ، وضمان حد ادنى للاجور ، ووضع حد اعلى يكلل تقريب الفروق بين الدخل (المادة ٢٣) .

(*) قضت المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٢/٧/١ بأن الدستور قد انسخ للملكية الخاصة ومنها رأس المال الخاص المستثمر في التجارة مجالا لممارسة نشاطها. في خدمة الاقتصاد القومى دون انحراف أو استغلال وفوض المشرع العادى في تنظيم وظيفتها الاجتماعية على نحو لا يتعارض مع النظام الاشتراكى .

(**) ولئن ليس ثمة ما يمنع أيضا من أن يفسر النص على « الحق في العمل » تجاوزا بأنه يكلل للمواطن الحق في حرية العمل . وعندئذ كان يجدر أن يقضى النص بأن تكون هذه الحرية مكفولة « في حدود القانون » أو « على النحو المبين بالقانون » والا أعتبر « العمل » نتيجة هذه الصياغة التي جاءت بها المادة ١٣ من دستور ١٩٧١ « حقا مطلقا » وهو ما لم يقصده واضع الدستور .

ثالثا : يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه مائضها
ونقا لخطّة التنبئة التي تضعها الدولة (المادة ٢٤) .

واذا كانت المادة ٢٦ من دستور ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ قد نصت
على ان « العاملین نصيب في ادارة المشروعات وفي ارباحها ، ويلتزمون
بتنبية الانتاج وتنفيذ الخطّة في وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون » فقد تضمن
ذلك اقرارا لحق من أبرز الحقوق في مجال « الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية » . (راجع فيما تقدم مقالة الدكتور نعيم عطية بعنوان
« تقسيمات الحرية » بجلّة الامن العام — العدد ١٠٧) .

حزب سياسي

- أولا — طلب تأسيس حزب سياسي .
- ثانيا — لجنة الاحزاب السياسية .
- ثالثا — شروط تأسيس واستمرار الاحزاب السياسية .
- رابعا — رفض الترخيص بتأسيس حزب سياسي .
- خامسا — حق الاحزاب في اصدار الصحف .
- سادسا — اعفاء الاموال المملوكة للاحزاب السياسية من الضرائب والرسوم .

حزب سياسى

اولا - طلب تأسيس حزب سياسى :

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

انقضاء الثلاثة اشهر التالية لمرض اخطار تأسيس الحزب على لجنة شئون الاحزاب السياسية دون صدور قرار منها بالبيت فى تأسيس الحزب يعتبر فى حكم القانون بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس - لا يشترط قط ان يكون اجتماع لجنة شئون الاحزاب اجتماعا صحيحا مكتمل النصاب - القبول بغير هذا النظر يودى الى تعطيل حكم الدستور واحكام قانون نظام الاحزاب السياسية وعدم الاعتداد بنتائج عرض الاخطارات عن تأسيس الاحزاب السياسية على اللجنة لعدم شرعية تشكيلها ويبقى امر الاخطارات عن تأسيس الاحزاب مطلقا الى غير نهاية معروفة ويظل عمل القرينة المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الطعن لعدم وجود قرار بالاعتراض على تأسيس حزب الامة بسبب عدم عرض الاخطار على لجنة شئون الاحزاب السياسية بمنعقدة انعقادا صحيحا وفى تشكيل يتوافر فيه النصاب القانونى اللازم لصحة اجتماعاتها ويضم الاعفاء المقرر وجوب حضورهم فان المادة السابعة من قانون الاحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ توجب تقديم اخطار كتابى عن تأسيس الحزب مستوفيا الشروط والبيانات والمرفقات القانونية الى رئيس لجنة الاحزاب السياسية وتوجب عرض هذا الاخطار على اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الاخطار . وطبقا لحكم المادة الثامنة تختص لجنة شئون الاحزاب السياسية بفحص ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية طبقا لاحكام القانون . ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور رئيسها وأربعة من اعضائها من بينهم وزير العدل ووزير الداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . وأوجبت الفقرة ٧ من المادة الثامنة على اللجنة اصدار قرارها بالبيت فى تأسيس الحزب على اساس ما ورد فى اخطار التأسيس الابتدائى

وما أسفر عنه الفحص والتحقيق وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية على الأكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة . وإقامت الفقرة ٨ قرينة لصالح المؤسسين وموادها أن يعتبر انقضاء مدة الثلاثة أشهر المشار إليها دون قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس . وضمت الفقرة ٩ أن يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعد سماع الايضاحات اللازمة من زوى الشان . وطبقا للفقرتين ١٠ و ١١ يقوم رئيس لجنة شئون الاحزاب باخطار ممثل المؤسسين بقرار الاعتراض وأسبابه كما تنشر قرارات اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب والاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ويتم الاخطار والنشر معا خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار ولما كان القانون قد أوجب على اللجنة أن تصدر قرار بالموافقة أو الاعتراض على الاخطار بتأسيس الحزب خلال الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب عليها وإقامة قرينة قانونية تعتبر انقضاء هذه المدة دون قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس فإن مؤدى ذلك ولازمه أن اللجنة ملزمة قانونا بالاجتماع والانعقاد بتشكيل صحيح وملزمة بأن تفحص وتدرس اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية وملزمة بأن تصدر قراراتها بالبت في تأسيس الاحزاب خلال الاجل الذى حدده القانون سواء انعقد اجتماع لجنة شئون الاحزاب لصفة اجتماعها صحيحا وفق تشكيل يتوافر فيه النصاب القانونى اللازم لصفة اجتماعاتها ويضم الاعضاء الواجب حضورهم لصفة هذا الاجتماع سواء تم ذلك أو لم يتم فإن انقضاء مدة الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة سواء كان اجتماع اللجنة صحيحا أو كان غير صحيح ، وسواء اكتمل أو لم يكتمل نصاب الاجتماع ، فإن انقضاء الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار على اللجنة دون صدور قرار منها بالبت في تأسيس الحزب يعتبر في حكم القانون بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس . وعلى ذلك يتوافر القرار الضمنى بالاعتراض على تأسيس الحزب بعرض الاخطار بتأسيس الحزب على لجنة شئون الاحزاب السياسية وبانقضاء مدة الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار دون قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب ولا يشترط قط أن يكون اجتماع شئون الاحزاب اجتماعا صحيحا مكتمل النصاب . والغول بغير هذا النظر الذى تُنظر له المحكمة والاخذ بوجهة نظر الدفع يؤدى الى نتيجة خطيرة ويعطل حكم الدستور

واحكام قانون نظام الاحزاب السياسية اذ يترتب على عدم اكتمال النصاب القانونى اللازم لصحة اجتماعات لجنة الاحزاب السياسية عدم الاعتماد بنتائج عرض الاخطارات عن تأسيس الاحزاب السياسية على اللجنة لعدم شرعية تشكيلها يبقى امر الاخطارات عن تأسيس الاحزاب معلقا الى غير نهاية معروفة ويبطل عمل القرينة المنصوص عليها فى الفقرة ٨ من المادة الثامنة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية التى تعتبر ان انقضاء مدة الثلاثة اشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس ولو كانت اجتماعاتها غير مكتملة النصاب ولا تتوافر لها شرعية التشكيل كما تتمتع احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته وتتعطل حكم المادة الخامسة من الدستور التى تقمى النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على ساس تعدد الاحزاب وذلك من جراء عدم اتاحة الفرصة لتأسيس الاحزاب الجديدة بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى فى اجتماعات لجنة شئون الاحزاب السياسية المكلفة بفحص ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب واصدار قراراتها بالثبت فى تأسيس الاحزاب خلال الثلاثة اشهر التالية لعرض الاخطارات بتأسيس الاحزاب عليها .

(طعن ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢٥)

ثانيا - لجنة الاحزاب السياسية :

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب - اخطار ممثل طالبى التأسيس بقرار الاعتراض وسببه - الطعن بالالغاء على هذا القرار - التوكيل الصادر من مؤسس الحزب الى ممثلهم فى مباشرة اجراءات الاخطار عن تأسيس الحزب - هذا المضمون يتسع ليشمل جميع الاجراءات التى تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت هذه الاجراءات ادارية امام لجنة شئون لاحزاب السياسية او قضائية امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة صراحة او ضمنا الموافقة على تأسيس الحزب .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن الدفع بعدم قبول الطعن لرفع من غير ذى صفة فقد حددت المادة السابعة من قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ صفة وأبعاد ممثل مؤسس الحزب اذ تقضى بانه « ينوب عن الحزب في اجراءات تأسيسه » والقاعدة الاصولية ان الحكم العام ينصرف الى كل الجزئيات «التي يتألف منها الواقع الذى يرد عليه الحكم ولا يجوز تخصيص الحكم العام الا بحكم يفيد التخصيص وعلى ذلك فان مقتضى النيابة عن الحزب في اجراءات تأسيسه اعتماد هذه النيابة لتشمل بحكم طبائع الاشياء اجراءات التأسيس الادارية واجراءات التأسيس القضائية على حد سواء اذ الهدف من هذه النيابة القانونية من مؤسس الحزب هو تحقيق تأسيس الحزب ، وهذا التأسيس يستلزم بطبيعة الحال تقديم الاخطار الكتابى عن تأسيس الحزب الى رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية فان وافقت اللجنة على تأسيس الحزب انتهت النيابة عن مؤسس الحزب وقام الحزب متمثلا بالشخصية الاعتبارية لممارسة نشاطه السياسى اعتبارا من اليوم التالى لنشر قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالموافقة . على تأسيسه في الجريدة الرسمية او في اليوم العاشر من تاريخ هذه الموافقة اذا لم يتم النشر بالمادة ٩ من القانون اما ان اصدرت لجنة شئون الاحزاب السياسية قرارها بالاعتراض على تأسيس الحزب سواء كان قرار الاعتراض صريحا او ضمنيا مستفادا من قرينه انتقضاء مدة الثلاثة اشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة ، فانه يجوز لمطالبى تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية ان يطعنوا بالالغاء في هذا القرار امام هذه المحكمة وما يملكه طالب تأسيس الحزب يملكه بالنيابة عنهم النائب القانونى عن مؤسس الحزب في اجراءات تأسيسه باعتبار أن النيابة في اجراءات التأسيس القضائية المتثلة في رفع هذا الطعن امام المحكمة الادارية العليا ومباشرة اجراءاته وكل ما يتفرع عنه من خصومات قضائية تتعلق بتأسيس الحزب والقول بان نيابة ممثل المؤسسين تقف عند حد تقديم الاخطار الى لجنة شئون الاحزاب ولا تمتد الى اقامة الطعن القضائى على قرار الاعتراض على تأسيس الحزب هو تخصيص حكم هذه النيابة التى تمتد بحكم القانون الى جميع اجراءات تأسيس الحزب بغير نص مخصص يحل الدفع ويؤدى الى الاخذ به . ومتى كانت النيابة القانونية للهدمى عن مؤسس الحزب تشمل اجراءات تأسيس الحزب الادارية منها

والقضائية وتمتد الى اقلية الطعن بالانفاء في قرار الاعتراض على تأسيس الحزب امام هذه المحكمة ، لذلك يكون الطعن المائل المخام من المدعى بصفته وكيلًا ونائبًا عن مؤسسى حزب الامة قد اقيم من صاحب صفة في اقامته ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لرغمه من غير ذى صفة على غير أساس من القانون .

(طعن ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

وبذات المعنى طعن ١٢٠١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥

ثالثًا - شروط تأسيس واستقرار الاحزاب السياسية :

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

القيام بافعال تتعارض مع معاهدة السلام وثبوت هذه الافعال في حق طالبى تأسيس الحزب ، تعد سببا كافيا للاعتراض على تأسيسه .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن الموقعين على اخطار تأسيس الحزب توافرت في حقهم أدلة جديّة على قيامهم بافعال لا تعد مجرد تعبير عن رأى في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وانما صدرت في صورة بيانات موقعة من مجموعة من الاشخاص أو على شكل تحقيقات ومقالات صحفية نشرت في الداخل والخارج تضمنت دعوة الى تحييد وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام ، ووصل الامر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها تولدت من تلك البيانات ، فإن تلك الافعال بهذه المثابة تندرج تحت مخلول البند (سابعًا) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ كما يشكل سببا كافيا للاعتراض على تأسيس الحزب .

(طعن ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

رابعا - رفض الترخيص بتأسيس حزب سياسي :

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القرار الضمني بالاعتراض على تأسيس الحزب يبدأ منه سريان ميعاد الطعن القضائي فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن أوجه الدفاع الموضوعية التي اثارها الحكومة ولجنة شئون الاحزاب السياسية فقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية وعلى اثره صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٣ في ١٠/٥/١٩٨٣ بتعيين وزير الحولة لشئون مجلس الشعب والشورى وثلاثة من غير المنتخبين الى اى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين وبعد صدور القرار الجمهورى سالف الذكر طلبت لجنة شئون الاحزاب السياسية دراسة الاخطار من تأسيس حزب الامة والبت فيه بحجة انه لم يسبق عرض الاخطار على اللجنة ولم يصدر فيه قرار بعد من اللجنة وهذه الحجة داحضة فقد سبق عرض الاخطار عن تأسيس حزب الامة على لجنة شئون الاحزاب السياسية فى اجتماعاتها المنعقدة فى ٢٠-٤ ، ٣٠-٤ ، ١٩٨٠٥-٤ . ولم يكتمل نصاب الاجتماع فى اى من هذه الاجتماعات الثلاثة الا انه لما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٨ من قانون نظام الاحزاب السياسية تقضى بأن يعتبر انقضاء الثلاثة أشهر التالية على الاكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة دون قرار من اللجنة بالبت فى تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس فان مجرد عرض الاخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة وانقضاء مدة الثلاثة أشهر التالية على العرض ، ولو كان اجتماع لجنة شئون الاحزاب السياسية غير مكتمل النصاب يقيم القرينة القانونية على صدور قرار ضمنى من اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب ، الامر الذى يحول قانونا دون امادة عرض الاخطار على لجنة شئون الاحزاب السياسية فيها بعد لاستنفاد ولايتها فى البيت فى الاخطار عن تأسيس الحزب بالقرار الضمنى بالاعتراض على تأسيس الحزب ، ذلك ان القرار الضمنى بالاعتراض على تأسيس الحزب يبدأ منه سريان ميعاد الطعن القضائي فيه أمام هذه المحكمة واذا اقيم الطعن من نائب المؤسسين فى

اجراءات التأسيس فان ولاية البت فيه تكون للدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا وحدها .

(ظعن ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

مضى اكتملت في حق احد الاحزاب المتقدم بطلب تاسيسها الشروط القانونية يكون القرار الضمنى السلبى من جانب لجنة شئون الاحزاب بالاعتراض على تاسيسه مستوجبا الالفاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من مجموع ما تقدم ان حزب الامة قد تكلمت في حقه الشروط القانونية التى نص عليها قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقوانين ارقام ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، ٣٠ لسنة ١٩٨١ ، وهو لا يعارض مع النظام الدستورى والنظام العام ولا يخالف القانون ، ولا يعارض في مقوماته ومبادئه وبرامجه وسياساته وفي أساليب في ممارسة نشاطه مع مبادئ الدستور والقانون ومبادئ نظام الحكم ومع كل القيم الروحية التى يقدسها الشعب المصرى العربى على اختلاف عقائد مجموعتين دينيتين ومع مبادئ التشريع الاسلامى والوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب والسلام الاجتماعى والاشتراكية والديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين واحترام سيادة القانون ولا يعادى ولا يناهض ولا يدمو او يشارك في الدعوة ولا يحتد ولا يروج لمبادئ او اتجاهات واعمال تتعارض مع احكام قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى او مع المبادئ التى وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام وملحقاتها بين مصر واسرائيل ومبادئ اعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ - ولكل ما تقدم يكون القرار الضمنى السلبى من لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب الامة قد خالف القانون ، الامر الذى يتعين معه الحكم بالغائه وما يترتب على ذلك من اثار . وطبقا لحكم المادة التاسعة من قانون نظام الاحزاب السياسية يتبع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسى اعتبارا من تاريخ صدور حكم اللجنة الادارية العليا بالغائه القرار الصادر من لجنة شئون الاحزاب السياسية الاعتراض على تأسيس الحزب ، ولذلك فانه يترتب على قضاء هذه المحكمة بالغائه قرار

لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب الامة قيام حزب الامة مقتعاً بالشخصية الاعتبارية وممارسة لنشاطه السياسى اعتباراً من تاريخ صدور حكم هذه المحكمة بالفناء القرار الصادر بالاعتراض على تأسيس الحزب المذكور .

(طعن ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

تعليق :

الفناء العزل السياسى على من افسدوا الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ :

بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١ قضت المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ ق « دستورية » بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

واستندت المحكمة الدستورية العليا فى حكمها الى أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماع - المطعون عليها - تنص على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق والانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتعياً الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادات الاحزاب أو ادارتها ، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاة) .

ويعتبر اشتراكاً فى قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو ووكلائه أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب .

ويخطر المدمى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، ببيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة ايام من تاريخ

ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها بالفقرة الاولى .

وبيت المجلس في التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لأعضاء المجلس .

وحيث أنه مما ينعاه قرار الاحالة على هذه المادة ، أنها اذا قضت بحرمان فئة من المواطنين من حق الانتهاء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ٥ من الدستور — المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ — تنص على أن « يقوم النظام السياسى في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك في اطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور . وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جبرى في احدى ركائز النظام السياسى في الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطنى في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهدافها المرسومة » ، وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا في الاتحاد الاشتراكى العربى ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعميقا للنظام الديمقراطى الذى اقام عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه في مادته الاولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » وبما رده في كثير من مواد من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى ارساها ، وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية — وهى جوهر الديمقراطية — أو بكافة الحقوق والحريات العامة — وهى هدفها — أو بالاشتراك في ممارسة السلطة — وهى وسيلتها — كما جاء ذلك التعديل انطلاقا من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلا على الحرية ، وأنها تتطلب — لضمان انفاذ محتواها — تعددا

حزبيا ، بل هى تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

لما كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كاساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقتيد الا بالزام الاحزاب جميعها — سواء عند تكوينها أو فى مجال ممارستها لعملها — بالمقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو مايعنى اكثر من تقيد الاحزاب بتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور — بمرأعة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على اساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك انه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه اساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق ككله الدستور .

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور ، التى وردت فى الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمة فى الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها فى هذه المادة اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كمالها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثليهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة من طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فان اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق

والانشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا ، بما ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالخالفه لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث انه لايقدر في هذا النظر عما ذهبت اليه الحكومة من ان القص المطعون عليه يسانده ما قدره المشرع من استبعاد من انسحوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له اعمالا للتفويض الدستورى الذى تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدستور عندما أخلتا بتنظيم الاحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون دون وضع قيود محددة بهذا التنظيم ، ذلك انه وان كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تقديرية ، وان الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملامة اصدارها ، الا ان هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فان تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغى الا يعصف بهذه الحقوق او يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذا تعرض لحقوق عامة ككلها الدستور ، وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى احكام هذه المادة مرتبطة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤادة ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل او التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة وابطال اثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستورتها برمتها .

وقد كانت الحكومة قد دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على ان النص التشريعى المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم اعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تأييد سلامة الدولة ونظامها السياسى وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة

الداخلية والسلام الاجتماعى ، ومن ثم يعتبر من الأعمال السياسية التى تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وردت المحكمة على هذا الدفع بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا » لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التى يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء — الذى رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه — ذريعة إلى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت فى الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ إلى مرتبة النصوص الدستورية التى لا يجوز تعديلها الا وفقا للإجراءات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقتنة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، وإنما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعى أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالى كما تتولاها هذه المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن أن النص التشريعى المطعون عليه ، قد صدر فى شأن يتعلق بحق فئة من المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كلفها الدستور ، والتى ينبغى على سلطة التشريع ألا تتال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى — برمته — على غير أساس متعينا رفضه .

¶

وقد جاء هذا الحكم فى الدعوى التى أقامتها بعض رجال أحزاب ما قبل ١٩٥٢ والى رفعوها أمام محكمة القضاء الإدارى مطالبين ببطالان أحكام المادة ٤ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ — وهو القانون الذى عرف بقانون العزل السياسى — وبناء على ما ارتأته المحكمة الدستورية العليا أيدت ما تمسك به المدعيان من عدم دستورية هذه المادة .

وبصدور هذا الحكم ينتهى عهد العزل السياسى بالنسبة لمن فرض عليهم من الحزبيين والوزراء منذ عام ١٩٧٨ ... والذى أهدرت حقوقهم

طوال هذه المدة . . وقد أصبح هؤلاء بفضل هذا الحكم أحراراً بالانتماء إلى الأحزاب طبقاً لما نصت عليه التعديلات التي أدخلت على الدستور الدائم عام ١٩٨٠ والتي أوردتها المادة الخامسة منه وهي المادة التي قضت بأن يكون النظام السياسي في مصر قائماً على أساس تعدد الأحزاب .

خامساً - حق الأحزاب السياسية في إصدار الصحف :

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية أن لكل حزب سياسي حق إصدار صحيفته المعبرة عن آرائه والدائمة إلى مبادئه وأهدافه والمصورة لبرامجه في شئون سياسته وأساليه ونظراته في مختلف الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك دون ما حاجة إلى اللجوء إلى أية جهة أو سلطة للحصول على ترخيص بإصدار الصحيفة - إصدار صحيفة لحزب سياسي لا يعدو أن يكون في حقيقته استخداماً لحق استبدده مباشرة من القانون أي حق نشأ رأساً من القانون في حق الحزب - لا يلزم لنشؤنه صدور قرار إداري خاص بذلك ويفرض صدور مثل هذا القرار فإنه لا يعتبر سوى مجرد عمل مادي أو تنفيذي لا يرتب بذاته أي أثر قانوني ومن ثم ينأى بطبيعته عن ولاية القضاء الإداري - أساس ذلك - تطبيق : إصدار حزب مصر العربي الاشتراكي جريئته المسماه بجريدة مصر استناداً إلى أصل حقه المستمد مباشرة من القانون لا من ترخيص أصدرته جهة إدارية - المنازعة لا تنهض والحال هكذا عن اختصاص لقرار إداري - عدم قبولها لانتهاء هذا القرار - لا يؤثر ذلك بحال ما على حق الطامن في الالتجاء إلى جهة القضاء المختصة في شأن ما عنساه يكون قد حقق به أو مسه من جراء قيام الحزب المشار إليه بإصدار صحيفته .

ملخص الحكم :

ومن حيث يتعين بادئ ذي بدء استتصاء التشريعات المتماثلة التي

تولت تنظيم إصدار الصحف اعتبارا من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات ، ثم بيان مدى تأثيرها في المنازعة الراهنة .

ويلاحظ أن المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون قد نصت على أنه « يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم أخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الإصدار . ويشتمل الاخطار على البيانات الآتية : (أولا) اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسؤولين والناسر ان وجد . (ثانيا) اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها وطريقة إصدارها وموانئها . (ثالثا) ... » وتقتض المادة ١٨ بأن يعتبر الاخطار كأن لم يكن اذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الاخطار أو اذا لم تصدر بانتظام في خلال ستة أشهر ويكون اثبات عدم انتظام صدورها بقرار من وزير الداخلية يعلن لمصاحب الشأن . ومؤدى ذلك أن الأصل في ظل تطبيق القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه ، أن المشرع اطلق حرية الأشخاص في إصدار الصحف ولم يعمد أن يحد من نشاطهم في هذا الشأن وكل ما شرطه من إجراءات في هذا الصدد هو مجرد تكليف من يرغب في إصدار الصحيفة باخطار المحافظة أو المديرية التي يقع في نطاقها محل إصدار الجريدة على أن يكون هذا الاخطار مستوفيا الشروط القانونية المقررة .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ، ناصا في مادته الأولى على أنه « لا يجوز إصدار الصحف الا بتفويض من الاتحاد القومى ... وعلى أصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » ونص في مادته الثانية على أنه « لا يجوز العمل في الصحافة الا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى » ويستفاد من ذلك أنه اعتبارا من ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بنشره في الجريدة الرسمية ، لم يشأ المشرع أن يجعل ميلاد الصحيفة من عمل صاحبها بمرأاة الشروط التي مرضها القانون ، وإنما اشترط لإصدارها الحصول على ترخيص مسبق من الاتحاد الاشتراكي الذي حل محل الاتحاد القومى ، وذلك بالإضافة الى الاخطار المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كانت هذه الضوابط والقيود قد شرعت لتنظيم إصدار الصحف إلا أن المشرع غاير نهجه في هذا الشأن وأتبع أسلوبا آخر فيها يتعلق بنوع معين من الصحف اختص بأحكام مختلفة ، ذلك أنه نص في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية على أن « لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه في المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة ... » وطبقا لهذا النص يثبت لكل حزب سياسى حق إصدار صحيفته المعبرة عن آرائه والداعية الى مبادئه وأهدافه والمصورة لبرامجه في شتى سياساته ونظراته في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك دون ما حاجة الى اللجوء الى أية جهة أو سلطة للحصول على ترخيص بإصدار الصحيفة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن ما قام به حزب مصر العربى الاشتراكى ، وهو حزب سياسى ، من إصدار « جريدة مصر » لا يعدو أن يكون في حقيقته استخداما لحق استمده مباشرة من القانون أى حق نشأ رأسا من القانون في حق الحزب ، ولم يلزم لنشؤه صدور قرار ادارى خاص بذلك وبفرض صدور مثل هذا القرار فإنه لا يعتبر سوى مجرد عمل عاды أو تنفيذى لا يرتب بذاته أى اثر قانونى ومن ثم ينأى بطبيعته عن ولاية القضاء الادارى .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان من الثابت ان حزب مصر العربى الاشتراكى قد أصدر جريدته المسماة بجريدة مصر استنادا الى أصل حقه المستمد مباشرة من القانون لا من ترخيص اصدرته جهة ادارية ، فإن المنازعة الماثلة لا تنهض والحال هكذا عن اختصاص لقرار ادارى بطلب وقف تنفيذه والغائه ، مما يتعين القضاء بعدم قبولها لانتهاء هذا القرار ، ومن نافلة القول الاشارة الى ان ذلك لا يؤثر بحال ما على حق الطامن في الالتجاء الى جهة القضاء المختصة في شأن ما عساه يكون قد حاق به أو تمسه من جراء قيام الحزب المشار اليه بإصدار صحيفته .

(طعن ٥٩١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٦)

**سادسا - الغاء الاموال المملوكة للاحزاب السياسية من الضرائب
والرسوم :**

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

ان الاعفاء المخصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية يشمل الاموال المملوكة للحزب كافة ، ومن بينها السيارات المستوردة لحسابه ويمتد نطاقه الى جميع انواع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع حيث تبين لها ان دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ ينص في المادة ١١٩ منه على أن « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون . ولا يعنى أحد من ادائها الا في الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون » . وينص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية في المادة (٣) منه على أن « تسهم الاحزاب السياسية التي تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن . . . وتعمل هذه الاحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا » كما تنص المادة (١٣) منه على أن تعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الاعفاء من أداء الضرائب العامة لا يكون الا في الاحوال المبينة في القانون ، وقد نص المشرع صراحة في المادة (١٣) من قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على هذا الاعفاء ويشمل مقدار الحزب ومنشآته والاموال المملوكة له من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية وقد قصد المشرع بهذا الاعفاء تمكين الاحزاب السياسية من القيام بنورها في تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد .

ومن حيث أن صريح نص المادة (١٣) « يجعل الاعفاء شاملا لكل الاموال المملوكة للحزب ومنها السيارات المستوردة لحسابه باعتبارها مالا مملوكا له كما يمتد نطاق الاعفاء الى جميع انواع الضرائب والرسوم العامة والمحلية ومن بينها الضرائب والرسوم الجبركية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اعفاء جمع الاموال المملوكة للأحزاب السياسية ومن بينها السيارات المستوردة لحسابها من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية شاملة الضرائب والرسوم الجبركية .

(ملف ٢٣٤/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)

م

١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠

حـ

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

ان الفوارق الجوهرية بين حق الحكر وحق العلو تبرر اختلاف الاحكام المطبقة على كل منهما - اختلاف محل كل منهما - لا مجال للتفسير والتأويل او القياس بين حق الحكر وغيره من الحقوق التي قد يتلمس فيها بعض من مقوماته او خصائصه .

ملخص الحكم :

ان ثمة فوارق جوهرية بين حق الحكر وحق العلو تبرر اختلاف الاحكام المطبقة على كل منهما ، فبينما حق الحكر لا ينصب الا على اميان موقوفة ومخرية ، سواء كانت ابنية او اراضى زراعية ، ولا يوجد تحت يد ناظر الوقت مال يصلحها به ، فان حق العلو يقع على الهواء ولا يخول صاحبه الا البناء فوق المباني القائمة ، سواء كانت موقوفة او غير موقوفة ، محكرة او غير محكرة ، واذا كان من المسلم به ان الحكر انما هو حق ذو طبيعة خاصة مستند من الشريعة الاسلامية ، وقد شرع استثناء للضرورة ومن ثم كان لهذا الحق مقوماته ، وخصائصه وشروطه التي تتحقق بها الضرورة الشرعية لاجازة هذا النظام ، وهو ما استقرشده به المشرع في القانون الوضعي حيث التزم بسياسة عامة هي العمل على تحديد انتشار الحكر والتضييق فيه ، فجاء القانون المدني متضمنا لاحكام الحكر المقررة في الشريعة وفق ما استقر عليه القضاء وتقرر بالمقومات والخصائص والشروط الواجب توافرها لانعقاد الحكر ، وينبنى على ذلك انه لا مجال للتفسير او التأويل او القياس في هذا الشأن ، بين حق الحكر وغيره من الحقوق التي قد يتلمس فيها بعض من مقوماته او خصائصه ، اذ لا يقوم الحكر الا بتوفر كافة المقومات والعناصر القانونية المقررة في شأنه ، وينتفى قيام الحكر بتخلف اى من هذه العناصر او اى من الشروط القانونية التي لا ينعدد الحكم الا بتوافرها جميعا ، ويرتب على ذلك انه اذا ما تقرر ان حق المدعين هو حق علو وليس حكرا ، فلا محل للقول بعد ذلك بانادتهما من الاحكام المقررة في شأن انهاء الحكر ، سواء بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ او القانون

رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن إنهاء حق الحكر على الاعيان الموقوفة
أو بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم انتهاء الاحكار على
الاعيان الموقوفة والقرارات المنفذة له ، وذلك لان التنظيم القانوني
الخاص بحق الحكر على الاعيان الموقوفة ، دمت الحاجة اليه لانتهاء
المشاكل التي يثيرها موضوع انتهاء الاحكار ، ومن ثم فان الاحكام والاجراءات
التي تضمنتها لا تسرى بحكم طبيعة الامور على غير الحكر على الاعيان
الموقوفة ، ولا يجوز تطبيقها على حق العلو ، ولو كان على اعيان موقوفة .

(طعن ٧٧٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢)

حكم جنائى

الفصل الاول : اوضاع الدموى الجنائية .

الفرع الاول : تحريك الدموى الجنائية .

الفرع الثانى : تقادم الدموى الجنائية .

الفصل الثانى : مدى ارتباط القاضى المسنى او الادارى
بالحكم الجنائى .

الفصل الثالث : الاحكام الجنائية بالادانة واثرها على
الاطواع الوظيفية للعامل المدان .

الفرع الاول : الاثر المترتب على الحكم من محكمة جنائية
بادانة العامل .

اولا : انتهاء الخدمة للحكم على العامل بمقوبة
جنائية او بمقوبة مقيدة للحرية فى حرية
مخللة بالشرف او الامانة .

ثانيا : صرف نصف المرتب عن مدة الحبس تنفيذ
الحكم جنائى منقوض .

ثالثا : هل يؤثر وقف العامل عن العمل بقوة
القانون نتيجة لحبسه تنفيذاً لحكم جنائى
على استحقاقه للملاوة الدورية التى يحل
موعداها اثناء مدة الوقف ؟ رايان :

الفرع الثانى : وقف تنفيذ الاثار المترتبة على الاحكام
الجنائية .

الفرع الثالث : مرتب الحبوس او المعتقل قبل حكم الادانة .

الفصل الاول

اوضاع الدعوى الجنائية

الفرع الاول

تحريك الدعوى الجنائية

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

الاصل ان للنيابة العامة سلطة تحريك الدعوى الجنائية —
الاستثناء — تقييد حريتها في احوال معينة بان يكون تحريك الدعوى
معلقا على شكوى وذلك لحماية صالح المجنى عليه الشخصى او طلب
يصدر من الجهة الادارية التى يعينها القانون او اذن يراد به حماية
شخص معين ينتسب الى احدى الهيئات التى قد يكون في رفع الدعوى
عليه مساس بما لها من استقلال .

ملخص الحكم :

لئن كان الاصل ان للنيابة العامة مطلق الحرية في تحريك الدعوى
الجنائية الا ان المشرع قد قيد حريتها في هذا الشأن في احوال معينة
جعل فيها حقها في تحريك الدعوى معلقا على شكوى او طلب او اذن :
فالشكوى يقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصى — والطلب
يصدر من الجهة الادارية التى يعينها القانون بقصد حمايتها سواء
بصفتها مجنبا عليها او بصفتها امانة على مصالح الدولة العليا والاذن
قد اريد به حماية شخص معين ينتسب الى احدى الهيئات التى قد تكون
في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣) .

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

رفع الدعوى بعد اذن الوزير — القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد — نصه على عدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لبعض المخالفات الا بناء على اذن من الوزير — التكييف القانوني للاذن في هذه الحالة هو اعتباره طلبا ينصرف الى الجريمة ذاتها — اثر ذلك سريان احكام التنازل المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم :

واذا كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تنص على عدم جواز رفع الدعوى بالنسبة الى بعض الجرائم أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من الوزير المختص أو من يندبه لذلك — فان مؤدى هذا النص ان تلك الجرائم تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد به ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف الى شخص مرتكبها فتكليف هذا القيد بأنه طلب لا اذن هو الذى يتفق مع قصد المشرع ومع القواعد العامة — وباعتباره طلبا فانه تسرى في شأنه احكام التنازل المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية بوصفه القانون العام لتلك الاجراءات ووفقا لاحكام المادة العاشرة من هذا القانون يجوز لمن خوله القانون تقويم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت الى ن يصدر في الدعوى حكم نهائى — وينبنى على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣) .

الفرع الثاني
تقديم الدعوى الجنائية
قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

انقطاع تقديم الدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام —
مناطه — أن تكون صحيحة في ذاتها إذ أن الإجراءات الباطلة لا يترتب
عليها انقطاع المدة .

ملخص الحكم :

لئن كانت مدة تقديم الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات التحقيق أو
الاتهام أو المحاكمة إلا أنه يتعين لكى تنتج تلك الإجراءات أثرها في قطع
التقديم أن تكون صحيحة في ذاتها إذ أن الإجراءات الباطلة لا يترتب عليها
انقطاع المدة .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣) .

الفصل الثاني

مدى ارتباط القاضى المدنى او الادارى بالحكم الجنائى

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القاعدة الواردة فى المادة ٤٠٦ من القانون المدنى من عدم ارتباط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا - مؤداها - تقييد الحكم الجنائى للقضاء المدنى بمعناه الواسع الذى يشمل القضاء المدنى والقضاء التجارى والقضاء الادارى بما اثبتته من وقائع كان الفصل فيها ضروريا .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر بادانة المدعى جنائيا فى الدعوى رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٧ جنح الدخيلة - والذى أصبح نهائيا وحائزا قوة الامر المقضى بما يجعله حجة بما فصل فيه بحيث لا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة قد اقام قضاؤه بادانة المدعى على انه اخطأ لكونه لم يتحقق من صلاحية السيارة قبل استعمالها بالمخالفة لما تنصه عليه اللوائح والوامر الصادرة من قيادة القوات البحرية للسائقين وقد كان فصل الحكم فى ذلك ضروريا ولما كانت المادة ٤٠٦ من القانون المدنى تنص على أن « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله الواسع الذى يشمل القضاء المدنى والقضاء التجارى والقضاء الادارى فيها ضروريا » فان الحكم الجنائى المشار اليه يقيّد القضاء المدنى بمعناه ويتعين - والحالة هذه - اعتبار المدعى مسئولا مدنيا من تمويض الاضرار التى نشأت عن الخطأ الذى وقع فيه وثبت فى حقه .

(طعن ١٤٤٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٧) .

المبدأ :

المحكمة المدنية تتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع دون أن تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع — لا يتقيد القضاء الإداري بالحكم الجنائي إذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل قانوني .

ملخص الحكم :

إن المحكمة المدنية تتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع دون أن تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع ، وإن ما ذهب إليه الفقه والقضاء في المجال المدني أولى بالاتباع وأوجب في المجال الإداري فلا يتقيد القضاء الإداري بالحكم الجنائي إذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل وذلك ومما لما جرى به قضاء هذه المحكمة ولما كان الحكم الجنائي الصادر ببراءة ممثل الشركة من مخالفة قانون النقد قد انبنى على ما فهمته المحكمة الجنائية بحسب تأويلها للنصوص القانونية في هذا الشأن ولم يقيم على نفى أو ثبوت واقعة معينة من الوقائع فإن هذا الحكم وإن حاز قوة الإبرام المقضى في تلك الجريمة المعنية إلا أنه لا يحوز هذه القوة في ثبوت عدم مخالفة الشركة لترخيص الاستيراد وشروطه الذي هو أمر يقتضى تأويلا وتكييفا قانونيا على مقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد .

(طعن ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٣)

المبدأ :

لا يكتسب الحكم الجنائي حجية أمام القضاء التأديبي إلا فيما فصل فيها هذا الحكم من وقائع وكان فصله فيها ضروريا عملا بأحكام المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية — تطبيق : ما أورده الحكم الجنائي بنسبة الإهمال إلى الموظف في قيامه بإعباء وظيفته وهو بصدد التذليل على عدم ثبوت جرمية التزوير والاختلاس في حقه

لا يعتبر بذاته حجة في المجال التأديبي على وقوع هذا الإهمال - ما أثبتته الحكم الجنائي يمكن الأخذ به كدليل على ثبوت هذا الإهمال متى اقتضعت به السلطة التأديبية المختصة أعمالا لحريتها في استخلاص الأدلة وتقديرها مادام هذا الاقتناع يؤيده الثابت في الأوراق .

ملخص الحكم :

من حيث أنه ولئن كان الحكم الجنائي لا يكتسب حجية أمام القضاء التأديبي إلا فيما فصل فيه هذا الحكم من وقائع وكان فصله فيها ضروريا عملا بأحكام المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الاتبات في المواد المدنية والتجارية ، وكان مؤدى ذلك أن ما أورده الحكم الجنائي الصادر لصالح الطامن من محكمة جنائيات كثر الشك من أسباب تضمنت نسبة الإهمال إلى الطامن في قيامه بأعباء وظيفته على النحو الذى فصله هذا الحكم وهو بصدد التليل على عدم ثبوت جرميتى التزوير والاختلاس في حق الطامن ، لا يعتبر بذاته حجة في المجال التأديبي على وقوع هذا الإهمال من جانب الطامن ، إلا أن هذا الذى أثبتته حكم محكمة الجنائيات يمكن الأخذ به كدليل على ثبوت هذا الإهمال متى اقتضعت به السلطة التأديبية المختصة أعمالا لحريتها في استخلاص الأدلة وتقديرها مادام هذا الاقتناع يؤيده الثابت في الأوراق ولما كان حكم محكمة الجنائيات المشار إليه قد استخلص قيام هذا الإهمال في جانب الطامن مما أثبتته تقرير الخبر التى انتدبته المحكمة لفحص أعمال الطامن ، إذ أثبت هذا التقرير أن الطامن أخطأ في مراجعة القسمة رقم ٥٨١٩٤٢ في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٦ وقيمتها ٧٥٠ مليا بأن قام بمراجعتها على أساس أن المبلغ ٢٥٠ مليا فقط ، وكذلك في مراجعة القسمة رقم ١٣٣٥٦٢ على أساس أن قيمتها ٢٥٠ مليا بينما صحة المبلغ ٥٠٠ مليم ، هذا فضلا أن الطامن راجع بعض القسائم في تواريخ سابقة على تاريخ تحصيلها ، بالإضافة إلى أن هناك مبالغ حصلت في الفترة من ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٨ حتى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ ولم تتم مراجعتها إلا في ٤ من مارس سنة ١٩٧٤ أى بعد أكثر من ست سنوات ولما كان الطامن كما ثبت مما أقر به في التحقيق الإدارى مختصا بأعمال المراجعة ، وهو ما أثبتته أيضا حكم محكمة الجنائيات سالف الذكر ، فإن ما أثبتته الخبر من إهمال الطامن في أعمال المراجعة على النحو المتقدم بيانه مخالفا بذلك التعليمات الصادرة

من الوزارة في عام ١٩٧٢ وما قبله ، وهو ما لم ينكره الطامان في التحقيق ، وانها يبرره بكثرة العمل يكون من ثم ثابتا في حقه . ولا ينقض من ذلك ما أثاره الطامان من انه لا يتصور قبله في ١٤ من مارس سنة ١٩٧٤ بمراجعة المبالغ التي حصلت خلال شهر فبراير سنة ١٩٦٨ بمقولة انه كان قد أوقف عن العمل اعتبارا من ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ . وذلك انه ايا كان وجهة الحقيقة في صحة التاريخ الذي ثبت فيه المراجعة فان الثابت يقينا أن الطامان لم يتم بالمراجعة طوال المدة من تاريخ التحصيل حتى تاريخ ايقافه عن العمل . وهو اهمال ثابت دون شك يستوجب مؤاخنته تأديبيا ومتى كان ما تقدم فان قرار مجلس التأديب المطعون فيه اذ ادان الطامان عن اهماله في اعمال المراجعة على النحو المذكور يكون مستندا الى اصول ثابتة في الاوراق ولا يأخذ عليه من هذه الناحية . كما لا يأخذ على هذا القرار اذ ادان الطامان ايضا عن مخالفته التعليمات التي تقضى بعدم تسليمه عمال التنفيذ أكثر من دفتر قسائم واحد للتحصيل على ما اثبتته الخبير في تقريره ولا ينال من ثبوت هذا الاتهام في حق الطامان ما قرره في مذكرته من انه لا يختص بتسليم هذه الدفاتر الى عمال التنفيذ وانها المختص بذلك هو الكاتب الاول السيد / وذلك ان الثابت من مطالعة تقرير الخبير ان الطامان كان يعمل كاتب للمراجعة وكاتباً اول للمحكمة في ذات الوقت وبذلك يكون مختصا بتسليم دفاتر التحصيل الى عمال التنفيذ . ويكون قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد قام في هذا الخصوص ايضا على سببه المبرر له ولا مطعن عليه من هذه الناحية كذلك .

ومن حيث انه لا يعيب قرار مجلس التأديب فيما انتهى اليه من مجازاة الطامان عن الاهمال المنسوب اليه بوقفه عن العمل مدة ستة اشهر بنصف اجر انه أغفل بيان ما يتبع في شئنه نصف المرتب الموقوف صرعه للطامان خلال مدة ايقاف الطامان في الفترة من ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ حتى تاريخ اعادته الى العمل بقرار المجلس التأديبي الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٦ ، وذلك ان هذا الافعال مما يمكن تداركه بقرار لاحق يصدره مجلس التأديب بناء على طلب الطامان .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، وكان قرار مجلس التأديب فيما وقعته على الطامان من عقوبة قد جاء صحيحا مطابقا للقانون غير منسوب بالغلو ، فمن ثم يكون النعمى على هذا القرار بمخالفة القانون

في غير محله ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه
بإعادة عرض الأمر على مجلس التاديب لتقرير ما يتبع في شأنه طلب
صرف نصف الطامن الموقوف صرفه خلال فترة وقفه احتياطيا عن
العمل وبرفض الطعن فيها عدا ذلك .

(طعن ٧٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠) .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الحكم الجنائي الصادر بالبراءة له حجية الشيء المحكوم به أمام المحاكم
المدنية في الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة
ووصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها طالما بنى على انتفاء التهمة أو على
عدم كفاية الأدلة — سند الحكم بالبراءة في المسؤولية الجنائية هو أساس
الحكم ببراءة الذمة في المسؤولية المدنية وهو انتفاء الخطا الموجب للمسؤولية
— أساس ذلك — تطبيق — صدور حكم نهائي بالبراءة يستتبع انقضاء
مسؤولية العامل والجهة المتبوعة منيا .

ملخص الفتوى :

ان المادة « ٤٥٦ » من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان
« يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدموى
الجنائية بالبراءة أو الادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في
الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة
ووصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة
سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ، ولا تكون له هذه
القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .. » ، ومفاد ذلك
أن للحكم الجنائي الصادر بالبراءة حجية الشيء المحكوم به أمام المحاكم
المدنية في الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائيا بعد فيما يتعلق بوقوع الجريمة
ووصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها طالما بنى هذا الحكم على انتفاء التهمة
أو على عدم كفاية الأدلة .

ولما كان الثابت صدور حكم نهائي ببراءة السائق التابع للقوات

المسلحة لانتفاء مسئوليته الجنائية ، وهو حكم يتقيد به القاضى المحنى عند نظر طلب التعويض نظرا لأن سند الحكم بالبراءة فى المسئولية الجنائية هو أساس الحكم ببراءة الذمة فى المسئولية المدنية وهو انتفاء الخطأ الموجب للمسئولية فى جانب السائق المذكور .

وكان تحقق مسئولية المتبوع رهن بقيام مسئولية التابع ، فمن ثم تنتفى مسئولية الجهة المتبوعة طالما انتهينا الى انتفاء مسئولية تابعها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب التعويض المقدم من الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية .

(ملف ٢٤٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

مسئولية مدنية — اثباتها — تقيد القاضى المحنى بما ثبت من وقائع أمام المحكمة الجنائية لاستخلاص ما اذا كانت تكون خطأ مدنيا يسأل مرتكبه بالتعويض — معيار الخطأ — الانحراف عن سلوك الرجل البصير بالأمور .

ملخص الفتوى :

فى مجال بحث المسئولية المدنية يتقيد القاضى المحنى بما ثبت من وقائع أمام المحكمة الجنائية بحيث ينظر الى هذه الوقائع لمعرفة ما اذا كانت تكون خطأ مدنيا يسأل مرتكبه بالتعويض أم لا ، فكلما كان الفعل الثابت خلوا من كل شائبة يمكن أن تؤخذ على فاعله اذا قورن مسلكه فى الظروف التى احاطت به بمسلك انسان كهل عقله وبعد بصره — كان فعلا مباحا لا جناح عليه فيه ، أما اذا شاب الفعل عيب من أهمال أو رعونة أو عدم احتياط وتبصر ، و مخالفته القوانين واللوائح أو قصد شيء أو غير ذلك مما لا يأتبه انسان عاقل متبصر فإن الفعل بذلك وحده يكون خطأ مدنيا داعيا للمسئولية المدنية .

(متوى ٦٨٦ فى ١٩٦٤/٨/٤) .

المبحث :

المادة ١٦٣ من القانون المدني تقضى بأن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض - لا يكفي وقوع الخطأ لتحقيق المسؤولية التقصيرية وانما يلزم لذلك أن يترتب عليه ضرر يلحق بالغير ، وأن تقوم بينهما علاقة سببية - اختلاس احد العاملين مبلغا من خزينة احدى الجهات الحكومية المسلمة اليه واحالته الى النيابة العامة للتحقيق معه - ثبوت افعال العاملين بالنيابة العامة في المحافظة على اوراق القضية مما يترتب عليه ضياع بعض المستندات الخاصة ببعض المبالغ المختلسة - صدور حكم جنائي بمعاينة العامل مع الزامة برد المبلغ الذى لم تفقد مستنداته من ملف القضية وعدم الزامه برد باقى المبلغ لفقد المستندات المؤيدة له - عدم جواز الزام النيابة العامة بتعويض الجهة التى يتبعها ذلك العامل نظرا لامكان تلك الجهة مقاضاة العامل مدنيا واستيفاء كامل حقوقها قبله .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٦٣) من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ومفاد ذلك انه لا يكفي وقوع الخطأ لتحقيق المسؤولية التقصيرية وانما يلزم لذلك أن يترتب عليه ضرر يلحق بالغير ، وأن تقوم بينهما علاقة سببية .

واذا كان مقد المستندات لدى النيابة العامة يمثل خطأ في ذاته الا انه لم يترتب عليه الحاق ضرر بالهيئة لانه لم يعدم لها حقا ولم يحرمها من الرجوع على المحكوم عليه ، ومن ثم لا تلزم النيابة العامة بتعويض الهيئة بما يساوى المبالغ التى لم يحكم بها جنائيا ، ولا يغير من ذلك أن الحكم الجنائى قد اقتصر على القضاء بمبلغ ٤٤٣ مليون و٣٦٢١ جنيه استنادا الى نقد المستندات المتبعة لباقى المبلغ المختلس ، ذلك أن الحكم الجنائى لا يحوز حجية الا بالغدر اللازم للفصل فى الدعوى الجنائية بالتطبيق لنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التى تنص على أن : « لا يرتبط القاضى المدني بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ولما كان الفصل فى الدعوى الجنائية فى الحالة الماثلة لم يكن ليتوقف على تصيد المبلغ المختلس وانما يتوقف أساسا على اثبات تهمة الاختلاس التى ثبتت

بالفعل في حق العاقل المذكور ، ومن ثم فان تحديد المحكمة الجنائية للمبلغ المختلس لا يؤثر على حق الهيئة في الرجوع مذنبا على ذلك العاقل بباتي المبلغ الذي لم يحكم به وبالتالي يكون ضياع الأوراق لم يؤد الى الحاق ضرر بالهيئة لا يمكنها تلافيه ، وعليه فلا يكون ثمة وجه لالزام النيابة بتمويضها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم مسؤولية النيابة العامة بالنسبة للمبلغ المطالب به .

(ملف ٢٨٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

الفصل الثالث

الاحكام الجنائية بالادانة واثرها على الاوضاع الوظيفية للعامل المدان

الفرع الاول

الاثار المترتب على الحكم من محكمة جنائية بادانة العامل

اولا - انتهاء الخدمة للحكم على العامل بمقوبة جنائية او بمقوبة مقيدة
للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة :

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبحث :

تنتهى خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بمقوبة جنائية او بمقوبة
للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة من تاريخ صدور الحكم الجنائي -
مغفيرة ذلك لاثار الحكم التأديبي اذا كان العامل موقوفا عن عيلة قبل صدور
الحكم التأديبي بانتهاء الخدمة - يعتبر العامل مفصولا من تاريخ الوقف عن
العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧١ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ التي تسرى
على افراد الهيئة اعمالا لنص المادة ٧٧ من ذات القانون تنص على أن « تنتهى
خدمة الضابط لاحد الاسباب التالية : (١) (٨) الحكم عليه بمقوبة جنائية
في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم
منصوص عليها في القوانين الخاصة او بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة
بالشرف او الامانة . . . » ، وأن المادة ٧٤ من ذات القانون والتي تسرى على
افراد هيئة الشرطة اعمالا لحكم المادة ٧٧ المشار اليها ، تنص على أن : « اذا
حكم على الضابط نهائيا بالعزل او بالاحالة الى المعاش انتهت خدمته من تاريخ
صدور الحكم ، ما لم يكن موقوفا عن عمله تنتهى خدمته من تاريخ وقفه عن
العمل الا اذا قرر مجلس التأديب غير ذلك » .

ويبين مما تقدم أن المشرع أوجب إنهاء خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وأنه قصد إلى أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي من تاريخ صدوره . في حين أنه عندما تناول آثار الحكم التأديبي الصادر بالعزل أو الإحالة إلى المعاش تفتى بإنهاء خدمة العامل من تاريخ الحكم إلا إذا كان موقوفاً عن العمل فتنتهى خدمته من تاريخ الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك . وهو ما مفاده أنه ولئن كان المشرع قد أجاز بالنسبة للحكم التأديبي بإنهاء الخدمة الارتداد بتاريخ الفصل إلى تاريخ سابق على تاريخ الحكم في حالة الوقف عن العمل ، فإن ذلك يعد حكماً خاصاً يرتد فيه تاريخ الفصل بالنص الصريح ، ولا وجه لاعتباره فيما يتعلق بآثار الفصل المترتب على الحكم الجنائي طالما أن المشرع لم يقض به صراحة ، إذ لا مجال لأعمال القياس في هذا الصدد لأن تلك الوسيلة من وسائل التفسير لا يجوز اللجوء إليها في نطاق الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية . وعليه لا يجوز أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم اعتباراً من تاريخ سابق على تاريخ صدوره إلا بنص ، ذلك أن الحكم لا يكون قائماً إلا من هذا التاريخ الأخير وحده ، ومن ثم لا يصح الارتداد بآثاره بغير نص في القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن المعروضة حالته يعتبر مفصولاً من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بإدانته ، وليس من تاريخ وقفه عن العمل .

(ملف ١٧١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٢١) .

ثانياً :- صرف نصف المرتب عن مدة الحبس تنفيذاً لحكم جنائي منقوض :

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

العامل الذي يقضى مدة تنفيذاً لعقوبة مقيدة للحرية بمقتضى حكم جنائي لا يثبت أن يحكم فيه من محكمة النقض بنقضه يستحق صرف نصف مرتبه فوراً عن مدة حبسه ، إلى أن ثبت المحكمة التأديبية في مسئوليته التأديبية من الفعل الذي حوكم من أجله جنائياً .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى بان العامل الذى يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى غير نهائى يوقف صرف نصف أجره ، ويحرم من كامل أجره فى حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائى نهائى ، ماذا اتضح عدم مسئوليته تأديبيا عن الفعل الذى حبس من أجله صرف له أجره الموقوف صرفه .

ولما كان المشرع قد ساوى بين الحبس الاحتياطى والحكم الجنائى غير النهائى من حيث الاثر فى استحقاق نصف الاجر ووقف صرف النصف الآخر ، وكان نقض الحكم النهائى بحبس العامل واعادة محاكمته يترتب عليه اعتبار هذا الحكم كأن لم يكن وبالتالي يكون العامل فى هذه الحالة شأنه شأن المحكوم عليه بالحبس بحكم غير نهائى وعلى ذلك تكون فترة حبس هذا العامل من تاريخ بدء تنفيذ الحكم النهائى بحبسه الى تاريخ الامراج منه تهيدا لاعادة محاكمته فى حكم المحبوس احتياطيا من حيث استحقاق نصف المرتب ووقف صرف النصف الآخر وذلك لزوال سبب الحرمان من كامل الاجر وهو الحكم الجنائى النهائى ، وبهذا اخذت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين فى قرارها رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ عند تفسيرها للمادة ٦٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الملغى المقابلة للمادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذ قضت اللجنة المذكورة فى قرارها المشار اليه بأنه طبقا للمادة ٦٥ لا يحرم العامل من راتبه الا فى حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائى نهائى اما اذا كان الحكم غير نهائى فتسرى فى شأنه أحكام العامل الذى حبس احتياطيا ، اما اذا نقض الحكم مع الحكم ببراءته فإنه يكون قد تبين ان تنفيذه للمعقوبة المقيدة للحرية لم يكن تنفيذا لحكم جنائى على الإطلاق كما أنه لم يكن على فمة اجراء جنائى مخفّضه ، ومن ثم فانه يستحق كامل مرتبه من مدة تنفيذه للمعقوبة المقيدة للحرية تنفيذا للحكم المتعوض والامر كذلك اذا تم نقض الحكم مع اعادة الاجراءات واميدت المحاكمة وانتهت الى البراءة وذلك اذا ما تبين فى الحالتين عدم مسئوليته تأديبيا عن الفعل الذى كان مقيد الحرية من أجله .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العامل الذى صدر ضده حكم جنائى ثم نقض فان مدة تنفيذه للمعقوبة المقيدة

للحرية تنفيذاً للحكم المنقوض تقابل مدة الحبس الاحتياطي فيستحق صرف نصف مرتبه منها فوراً ثم ينظر في مسئوليته التأديبية عن الفعل الذي كان سبباً في الحكم المنقوض فإذا انتقلت مسئوليته استحق النصف الباقي من المرتب .

(ملف ١٠١١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٤/١٧) .

ثالثاً — هل يؤثر وقف العامل عن العمل بقوة القانون نتيجة لحبسه تنفيذاً لحكم جنائي على استحقاقه للعلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف ؟ رايان :

قاعدة رقم (٢٢٧)

الجواب :

وقف العامل عن العمل تنفيذاً لحكم جنائي — عدم تحمله واجبات الوظيفة أو تمتعه بحقوقها ومزاياها — العلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء الحبس تنفيذاً لحكم جنائي — عدم استحقاقها للعامل المحبوس .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٦٥ منه على أن « كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية ، ويعرض الأمر عند عودة العامل الى عمله على الوزير أو وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الاحوال ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية ، فإذا اتضح عدم مسئولية العامل تأديبياً صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه » .

ومن حيث أن الوقف عن العمل نتيجة لحبس العامل تنفيذاً لحكم جنائي ، يترتب عليه كتقاعدة عامة ، سقوط مدة الوقف من مدة خدمة العامل الموقوف ، لأنه خلال هذه المدة لا يتحمل واجبات الوظيفة ولا يتبع بحقوقها ومزاياها ، وقد تضمنت المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تطبيقاً لهذه القاعدة بنصها على حرمان العامل المحبوس

تنفيذا لحكم جنائي من مرتبه طوال مدة الحبس ، وقننت هذه القاعدة تشريعا في خصوص الخدمة العسكرية بنص المادة ١٢٥ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن الاحكام العسكرية والتي تقضى بأن « يفقد المتهم متى ثبتت ادانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته عن كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها » ومن ثم فإن العلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء الحبس تنفيذا لحكم جنائي لا تصادف محلا وبالتالي فلا تستحق للعامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حائل من تقاريره السرية السابقة على الحبس .

ومن حيث أن العلاوة الدورية ليست الا زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءا لا يتجزأ منه ولذا فانها تأخذ حكم المرتب في الاستحقاق وعدمه طبقا للقاعدة التي تقضى بأن الفرع يتبع الاصل ، ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي من العلاوة الدورية تبعاً لحرمانه من المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العامل الموقوف عن العمل بقوة القانون نتيجة لحبسه تنفيذا لحكم جنائي لا يستحق العلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف .

(ملف ١٣٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١/٦) .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تناول في المادتين ٣٣ ، ٦١ الحالات التي يحرم فيها العامل من علاواته الدورية والتي تؤجل موعد استحقاقه لها على سبيل الحصر — الحبس تنفيذا لحكم جنائي ليس من بين هذه الحالات — عدم صرفها اليه خلال مدة الحبس باعتباره محروما من مرتبه وتوابعه تمطر اعداد تقرير سنوى عنه طوال مدة وقته بسبب حبسه لا يحول دون منحه العلاوة الدورية من هذه الفترة طالما لم يحل دون استحقاقه لها مانع من التقارير السنوية السابقة على وقته طالما لم يصدر ضده حكم تأديبي يقضى حرمانه من علاواته أو تاجيلها وفقا لحكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة — الذى كان معمولاً به وقت الحكم على السيد المذكور — قد بين الحالات التى يحرم فيها العامل من علاوته الدورية ، او بتأجيل موعد استحقاقه لها ، فقد تناولت المادتين ٣٣ ، ٦١ من هذا القانون هذه الحالات وأوضحتها على سبيل الحصر ، فمن ثم فانه لا يجوز القياس عليها أو التوسع فى تفسيرها .

ومن حيث ان الحبس تنفيذاً لحكم جنائى ليس من الحالات الواردة على سبيل الحصر فى المادتين ٣٣ ، ٦١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه وعلى ذلك فانه ، لا يجوز حرمان العامل من علاواته الدورية التى تستحق خلال فترة الحبس ، كل ما هنالك انه لا يجوز صرفها اليه من هذه الفترة باعتبار انه يكون محروماً من مرتبه وتوابعه خلال مدة الحبس ، فيتدرج مرتب العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائى بالعلاوات طوال مدة حبسه دون أن يصرف اليه .

ومن حيث انه اذا تعذر اعداد تقارير سنوية من العامل طوال مدة حبسه ، فانه استرشاداً بما ذهب اليه الجمعية العمومية فى جلساتها المنعقدة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٥ من ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ترتب على حصول العامل على تقرير واحد بدرجة ضعيف أو تقريرين متتاليين بدرجة دون المتوسط حرمانه من اول علاوة دورية ومن الترقية فى العام المقدم فيه التقرير ، ماذا استحال وضع التقرير السنوى عن العامل فى فترة لم يؤد فيها عملاً خلالها كما لو كان مريضاً طوال العام أو مجنناً أو موقوفاً من عمله ، وكان غير سائغ اعداد هذا التقرير منه على هدى التقارير السابقة ، فان الاثرين المشار اليهما فى المادة آتفة الذكر لا يترتبان على مجرد السلب ، اذ أن الحرمان من الترقية أو العلاوة الدورية لا يقع أيهما فى مفهوم هذا النص الا اذا كان التقرير بدرجة ضعيف فى ذات السنة التى حل خلالها دوره فى الترقية ، والحرمان من العلاوة الدورية لا يكون الا عن اول علاوة يحل موعدها بعد تقديم التقرير ، سواء حل هذا الميعاد فى ذات السنة التى تقدم فيها التقرير ، أو السنة التالية لها . لذلك فان العاملين الذين يتعذر وضع تقارير عنهم بسبب وجودهم فى احدى الحالات السالف بيانها ، يجوز لهم أن يحصلوا على علاواتهم الدورية طالما لم يحل دون ذلك مانع من التقارير السنوية السابقة على

وجودهم في الحالات المذكورة . فانه استرشادا بذلك ، اذا كان العاقل قد أوقف عن عمله بسبب حبسه تنفيذا لحكم جنائي وبالتالي يتعذر اعداد تقارير سنوية عنه طوال مدة حبسه ، فانه يحق له أن يمنح علاواته الدورية عن تلك الفترة ، طالما لم يحل دون استحقاقه لها مانع من التقارير السنوية السابقة على وقفه ، وطالما لم يصدر ضده حكم تأديبي يقضى بحرمانه من علاواته أو تأجيلها وفقا لحكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد / العاقل بوزارة التخطيط لعلاواته الدورية المستحقة له أثناء مدة حبسه تنفيذا للحكم الصادر ضده في الجناية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ اذا لم يحل دون ذلك حائل من التقارير السنوية السابقة على مدة حبسه ولم يكن قد صدر ضده حكم تأديبي يقضى بحرمانه من هذه العلاوات . على الا تصرف اليه هذه العلاوات طوال مدة الحبس .

(ملف ١٤٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٣/٧) .

الفرع الثاني

وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق لنص المادة ٥٥ وما بعدها من قانون العقوبات لا يشمل الا العقوبة التبعية والاثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يمتداهما الى الآثار الاخرى سواء كانت من روابط القانون الخاص او من روابط القانون العام سواء كانت روابط مخنية أم ادارية - وجوب التفرقة بين العزل كمقوبة جنائية توقع بالتطبيق لقانون العقوبات وبين انتهاء خدمة الموظف طبقا لقانون نظام موظفي الدولة او في القواعد التشريعية المنظمة لشئون عمال اليومية الدائمين - اساس ذلك : ان لكل من المجالين الجنائي والاداري اوضاعه وشروطه واحكامه الخاصة وليس ثمة تلازم بين اثارهما في جميع الاحوال - عدم جواز تعطيل احكام القواعد المنظمة للوظيفة العامة في مجال تطبيقها متى قام بوجها واستوفت اوضاعه وشروطه - تطبيق : الحكم على عامل يوميه دائم لارتكابه جريمة جنائية وادانته عنها تمد سببا كافيا لانتهاء خدمته بغض النظر عن نوع العقوبة التي وقمها الحكم الجنائي ومن قضائه بوقف تنفيذها ويوقف جميع الآثار الجنائية المترتبة عليه .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق لنص المادة ٥٥ وما بعدها من قانون العقوبات لا يشمل الا العقوبة التبعية والاثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يمتداهما الى الآثار الاخرى ، سواء اكانت هذه الآثار من روابط القانون الخاص أم من روابط القانون العام ، أي سواء اكانت روابط مخنية أم ادارية ، وانه يجب التفرقة بين العزل كمقوبة جنائية توقع بالتطبيق لقانون العقوبات ، سواء اكان عزلا نهائيا أم عزلا لمدة مؤقتة ، وبين انتهاء خدمة الموظف بقطع رابطة التوظيف نهائيا طبقا للحالات والاسباب الواردة في قانون موظفي الدولة ، او في القواعد التشريعية المنظمة لشئون عمال اليومية الدائمين ، لان لكل من المجالين - الجنائي والاداري - اوضاعه وشروطه واحكامه الخاصة ، وليس ثمة تلازم بين اثارهما في جميع الاحوال ،

نلا يجوز . اذن تعطيل احكام القواعد المنظمة للوظيفة العامة في مجال تطبيقها متى قام موجبها واستوفت اوضاعه وشروطه .

ومن حيث ان تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في اول يولية سنة ١٩١٣ والمكاملة لاحكام كادر العمال المطبق على المدمى — تقضى في المادة الخامسة منها بأن « عايل اليومية المتهم بجرم موجب للوقف يصير ايقافه مؤقتا عن العمل ... واذا تبينت ادانته يرمت من تاريخ الايقاف المؤقت كما تقضى المادة ١٠٧/٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة — الذى كان ساريا وقت صدور قرار انتهاء خدمة المدمى في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٢ — بأن من اسباب انتهاء خدمة الموظف « الحكم عليه في جنابة او في جريمة مخلة بالشرف » ولما كان هذا النص قد جاء مطلقا فلم يفرق بين ما اذا كان الحكم الجنائى قد اقترن او لم يقترن بوقف تنفيذ آثاره الجنائية، كما انه يعتد في تحقق السبب المؤدى الى انتهاء الخدمة بوصف الجريمة وليس بنوع العقوبة المحكوم بها — على خلاف ما ذهب اليه بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في المادة ٧٧ منه — فان مقتضى حكم المادة ١٠٧/٤ المشار اليه ان تنتهى خدمة العامل اذا ما حكم عليه في جنابة او في جريمة مخلة بالشرف ولو قضى بوقف تنفيذ العقوبة او الآثار الجنائية وهذا الحكم يصنق بالقياس لاتحاد العلة على عايل اليومية الدائمين اعمالا لحكم المادة ٥ من تعليمات المالية سالفة الذكر .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكانت الجريمة التى حكم على المدمى من أجلها تعد من الجنابات طبقا لنص المادة ٢٠٦ عقوبات الإنف ذكرها ، فان ادانته عنها تكفى بذاتها سببا لانتهاء خدمته ، بغض النظر عن نوع العقوبة التى وقعها الحكم الجنائى ، ومن قضائه بوقف تنفيذها وبوقف جميع الآثار الجنائية المترتبة عليه ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه ، وتكون دعوى التعويض منه غير قائمة على سند من القانون خليفة بالرفض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة ، لذلك يضمن القضاء بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

(طعن ٧٣ه لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤) .

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبحث :

إذا أمر الحكم الجنائي بأن يكون إيقاف تنفيذ العقوبة شاملاً لجميع الآثار الجنائية انصرف هذا الأمر إلى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم المذكور — انتهاء خدمة الموظف بالتطبيق لحكم الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو أثر من آثار الحكم الجنائي .

ملخص الحكم :

إذا أمر الحكم الجنائي بأن يكون إيقاف تنفيذ العقوبة شاملاً لجميع الآثار الجنائية انصرف هذا الأمر إلى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم المذكور سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أم في غيره من القوانين ، ذلك أن طبيعتها جميعاً واحدة ، ولو تعددت التشريعات التي تنص عليها ما دام أنها كلها من آثار الحكم الجنائي ، وإن انتهاء خدمة الموظف بالتطبيق لحكم الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، إذا حكم عليه في جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف ، أن هو الاثر من آثار الحكم الجنائي الذي يصدر بالادانة .

(طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبحث :

أن الحكم الجنائي بعد انقضاء فترة إيقاف العقوبة يعتبر كأن لم يكن ويؤثر كل أثر لهذا الحكم — صدور قرار إنهاء خدمة الموظف بعد انقضاء مدة وقف تنفيذ العقوبة استناداً للحكم الجنائي الصادر بها يعتبر غافقداً للسبب الذي قام عليه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٩ من قانون العقوبات تقضى بأنه « اذا انقضت مدة الايقاف ولم يصدر خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبات المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن » وظاهر هذا النص واضح في أن الحكم بعد انقضاء مدة الايقاف يعتبر كأن لم يكن ويزول كل اثر لهذا الحكم ، ولما كانت المدة التى أمر الحكم الجنائى المشار اليه بوقف تنفيذ العقوبة خلالها وقدرها ثلاث سنوات قد مضت قبل انها خدمة المدعى بالقرار الصادر فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ استنادا الى حكم يعتبره القانون بعد انقضاء المدة كأن لم يكن ومن ثم يكون القرار المذكور قد صدر ماقدا للسبب الذى قام عليه .

(طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠) .

الفرع الثالث

مرتب المحبوس أو المعتقل قبل حكم الادانة

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

جواز صرف نصف المرتب خلال فترة الاعتقال السابقة على صدور حكم بالادانة - التفرقة فيما يتعلق باستحقاق العامل المحبوس لمرتبه بين نوعين من الحبس - الحبس الاحتياطي ويصرف للعامل خلاله نصف مرتبه، والحبس تنفيذي لحكم جنائي ويحرم العامل خلاله من مرتبه كاملا - مدة الاعتقال تاخذ حكم الحبس الاحتياطي فيصرف للعامل نصف مرتبه خلالها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون الذي كان ساريا عند اعتقال السيد /... وعند الحكم عليه ، تنص على ان « كل عامل يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذيا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون من عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الاولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية ويعرض الامر منذ عودة العامل الى عمله على الوزير أو وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الاحوال ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية لماذا اتضح عدم مسؤولية العامل تأديبيا صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع يفرق فيما يتعلق باستحقاق العامل المحبوس لمرتبه بين نوعين من الحبس : (١) الحبس الاحتياطي : وهو الحبس الذي لا يعتبر عقوبة جنائية ، وانما هو اجراء من اجراءات التحقيق مقتضاه حجز المتهم في السجن لفترة من الزمن تمتد حتى يصدر حكم نهائي في الدعوى ، ففي هذه الحالة يصرف للعامل المحبوس نصف مرتبه ويتوقف صرف نصف مرتبه الثاني على ما تسفر عنه محاكمته التأديبية (٢) والحبس تنفيذي لحكم جنائي : وهو يعتبر عقوبة مقيدة للحرية وفي هذه الحالة يحرم العامل من مرتبه كاملا .

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون العقوبات تنص على أن « بتدريء مدة العقوبات المفيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بنساء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي » وتنص المادة ٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « بتدريء مدة العقوبة المفيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار الحبس الاحتياطي ومدة القبض » .

ومن حيث أنه ولئن كان يبين من هذه النصوص أن مدة الحبس الاحتياطي السابقة على صدور الحكم الجنائي تخصم من مدة الحبس تنفيذاً لهذا الحكم ، إلا أن هذا ليس من شأنه أن يفقد الحبس الاحتياطي صفته ، ويطلبه بأثر رجعي إلى حبس تنفيذاً لحكم جنائي بحيث يخضع للقواعد المتعلقة به رغم خصم مدته من مدة العقوبة المحكوم بها ، فلا يعدو هذا كلاً ، وإنما يظل الحبس الاحتياطي محتفظاً بصفته خاضعاً للأحكام المتعلقة به رغم خصم مدته من مدة العقوبة المحكوم بها ، فلا يعدو أثره الخصم أن يكون إجراء من إجراءات تنفيذ العقوبة الجنائية لا يتعدى أثره هذا النطاق — ومن ثم يصرف للعامل نصف مرتبه خلال مدة حبسه احتياطياً ولو كان هذا الحبس سابقاً لصدور حكم بادلته .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك ، وأذ سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأت أن مدة الاعتقال كإجراء تهيدي للمحاكمة تأخذ حكم مدة الحبس الاحتياطي فيصرف للعامل نصف مرتبه خلالها ، ويتوقف استحقاقه للنصف الآخر على ما تسفر عنه مسأله التأديبية ومن ثم وأذ يبين من وقائع الحالة المعروضة أن السيد / اعتقل في المدة من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ إلى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ تهيئاً لمحاكمته التي انتهت بصدور حكم بسجنه ثلاث سنوات خصبت منها مدة الاعتقال ، فإن مدة اعتقاله تأخذ حكم الحبس الاحتياطي ، فيستحق عنها نصف مرتبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أحقية السيد / في صرف نصف مرتبه من مدة اعتقاله السابقة على صدور حكم بادلته .

(ملف ١٥٠٠/٢٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨) .

المبدأ :

عدم احقية العامل الذى يعود الى الخدمة بعد الحكم بادانته فى احدى الجرائم وتنفيذه للمقوية المحكوم بها فى المطالبة بالنصف الباقي من اجرة عن مدة الاعتقال التى انتهت بمحاكمته وادانته - اساس ذلك ان الحكم القاضى فى المادة ٦١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بتحويل العامل الذى يحبس احتياطيا ويعود الى عمله الحق فى المطالبة بصرف النصف الباقي من اجره عن مدة الحبس الاحتياطى اذا اتضحت عدم مسؤوليته التأديبية يقوم على اعتبار يتمثل فى تعويض من يحكم ببراءته عن اجراء قضائى هو الحبس الاحتياطى خلافا لما تقضى به القواعد العامة فى هذا الصدد - عدم قيام هذا الاعتبار اذا ثبت مسؤولية العامل جنائيا وحكم بادانته اذ يتعين حرمانه فى هذه الحالة من النصف الباقي من اجره تطبيقا لقاعدة ان الاجر مقابل العمل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون نظام العاملين المخنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ انه ينص فى المادة ٦١ منه على أن « كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف اجره فى حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كامل اجره فى حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائى نهائى ، ويعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرير ما يتبع فى شأن مسؤولية العامل التأديبية ، فاذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف اجره الموقوف صرفه » وهذا النص لا يدعو أن يكون ترجيحا لنص المادة ٢٥ من نظام العاملين المخنيين السابق صدوره بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى استبدلت بأحكامه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث انه ولئن كان ظاهر هذا النص يخول للعامل الذى يحبس احتياطيا ويعود الى عمله الحق فى المطالبة بصرف النصف الباقي من اجره عن مدة الحبس الاحتياطى اذا اتضحت عدم مسؤوليته التأديبية ، بلا تفرقة بين من يقضى ببراءته ومن يحكم بادانته فى احدى الجرائم ، ولئن كان الامر كذلك الا ان علة هذا الحكم تتمثل فى تعويض من يحكم ببراءته عن اجراء قضائى هو الحبس الاحتياطى خلافا لما تقضى به القواعد العامة فى هذا

الصدد ، وذلك اعتدادا بان وقف العامل عن عمله في مثل هذه الحالة نتيجة لحبسه احتياطيا أمرا خارجا عن إرادته ولم يكن له دخل في حدوثه واتضح عدم مسئوليته عنه جنائيا حسبما أثبتت عنه إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية ومن ثم فإن هذه الاعتبارات وهي لا تقوم ولا تتحقق إذا ثبتت مسئولية العامل جنائيا وحكم بإدانته ، فإنه يتعين حينئذ حرمانه من النصف الباقي له من أجره تطبيقا للأصل المسلم من أن الأجر مقابيل العمل ويؤكد هذا النظر ما جاء في المذكرة الشارحة للتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الصادرة في خصوص تفسير نص المادة ٦٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه والتي تقابل المادة ٦١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السالف الذكر وتماثلها في المضمون على ما سبق بيانه — فقد جاء في هذه المذكرة « أما إذا كان الحبس تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي فإن هذا الحبس يأخذ حكم الحبس الاحتياطي فلا يحرم العامل من راتبه وإنما يوقف صرف مرتبه ، فإذا انتهت محاكمته إلى البراءة وعاد العامل إلى عمله تنظر الجهة الإدارية في مسئوليته التأديبية بحيث لو اتضح عدم مسئوليته التأديبية يصرف له النصف الموقوف من الراتب » . وهو ما نخلص منه إلى أن هذا الحكم هو من قبيل العموم الذي أريد به حالة خاصة هي حالة العامل الذي يعود إلى عمله بعد الحكم ببرأته أو نتيجة لعدم تقديسه للمحاكمة .

ومن حيث أن افتاء الجمعية العمومية جرى على أن الاعتقال الذي يسفر عن اتهام العامل بتهمة معينة ويعقبه حكم بإدانته يعتبر بمثابة حبس احتياطي وتجرى في شأنه أحكام الحبس الاحتياطي وأكثاره (فتوى رقم ٤٣٤ في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٦ ورقم ٨٢٦ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٦) ومن ثم فإنه وقد انتهى أمر اعتقال العاملين المذكورين باتهامهم في الجرائم المشار إليها أتفا وصدر أحكام نهائية بإدانتهم فيها ، فإن اعتقالهم يعد بمثابة حبس احتياطي وتجرى في شأنه أحكامه ، وهي على ما سلف بيانه لا تقرر للعامل الحق في صرف النصف الباقي من أجره عن مدة هذا الحبس ، إذا أسفرت محاكمته عن حكم صدر بإدانته فيما نسب إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم أحقية العامل الذي يعود إلى الخدمة بعد الحكم بإدانته في إحدى الجرائم وتنفيذه للعقوبة المحكوم بها في المطالبة بالنصف الباقي من أجره عن مدة الاعتقال التي انتهت بمحاكمته وإدانته .

حوافز

اولا : حوافز العاملين المدنيين بالدولة

ثانيا : حوافز العاملين بالقطاع العام

ثالثا : حوافز العاملين بالهيئة العامة للتصنيع

رابعا : حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الاداء

خامسا : طبعة الحوافز

حوافز

أولا - حوافز العاملين المدنيين بالدولة :

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بأن تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز والمكافآت التشجيعية بما يحقق حسن استخدامها ورفع كفاءة الاداء - صدور قرار تنظيمي من احدى الجهات بصرف المكافآت التشجيعية لجميع العاملين المنتخبين للعمل بها باستثناء العاملين المنتخبين من احدى الجهات - قيام احد هؤلاء العاملين برفع دعوى للمطالبة باحقاقه في صرف هذه المكافآت يعتبر طعنا بطريق النفع في عدم مشروعية القاعدة التنظيمية المابة المنظمة لصرف هذه المكافآت - وجوب تحقيق المساواة الكاملة بين العاملين اصحاب المركز القانوني الواحد - الاخلال بهذه القاعدة يجعل القاعدة التنظيمية غير مشروعة - وجوب الحكم باحقاق العامل في هذه الحالة في صرف المكافآت التشجيعية اسوة بزملائه الآخرين المنتخبين بالجهة التي يعمل بها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تجيز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على اساس معدلات قياسية للإنتاج أو الخدمات أو حسب مستويات الاداء كما تجيز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو اعمالا أو بحوثا أو اقتراحات جنية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الاداء ويكون تقرير المكافآت التشجيعية بقرار من السلطة المختصة واستنادا الى هذا النص وحتى قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ كانت مصلحة الضرائب العقارية تستصدر كل سنة قرارا من وزير الخزانة لا تحظف فيها القواعد الموضوعية لمنح المكافآت التشجيعية والحرمان منها من سنة الى سنة وعلى اساس تكاد تكون ثابتة لمنح المكافأة أو الحرمان منها وتتضى هذه القواعد بصرف المكافآت للعاملين التابعين لمصلحة الضرائب العقارية المنتخبين للعمل بجهات أخرى غير المصلحة المذكورة اذا كان عملها يتصل بعمل المصلحة المذكورة كما تصرف المكافآت أيضا للعاملين المنتخبين للعمل ب وحدات الاتحاد الاشتراكي العربى

ومنظّماته كما تصرف المكافأة للعاملين المنتدبين بالمصلحة من جهات أخرى بشرط أن يكون قد مضى على نديمهم ستة أشهر وتصرف المكافأة أيضا للعاملين المنتدبين للعمل بالمصلحة وفروعها بالجهات إلا أن قواعد الحرمان من المكافأة خصت بالحرمان العاملين التابعين للإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة والمنتدبين للعمل بالمصلحة وفروعها بالإقاليم كما يحرم من المكافأة العاملون المنتدبون بجهات أخرى لا تتعلق بأعمال المصلحة فيها عدا المنتدبون للعمل بوحدة الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤدى ذلك أن قواعد وزارة الخزانة لمنح المكافآت التشجيعية أو الحرمان منها للعاملين بمصلحة الضرائب العقارية تقتضى بمنح هذه المكافأة للعاملين التابعين لها المنتدبين للعمل بجهات أخرى يتصل عملها بعمل المصلحة والمنتدبين للعمل بوحدة الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظّماته كما تمنح المكافأة للعاملين المنتدبين من جهات أخرى للعمل بها باستثناء العاملين التابعين للإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة والمنتدبين للعمل بمصلحة الضرائب العقارية ومنهم المدمى وليس من ريب أن مجرد الدعوى بطلب الحكم بأحقية المدمى الأصلي للمكافأة التشجيعية يقضن طعنا بطريق الدفع في عدم مشروعية القاعدة التنظيمية العامة بمنح المكافأة أو الحرمان منها بمصلحة الضرائب العقارية وقد جرى القضاء الإداري على قاعدة مؤداها تحقيق المساواة الكاملة بين العاملين الذين لهم مركز قانوني واحد فإذا كان الأصل في منح المكافأة التشجيعية في مصلحة الضرائب العقارية هو منع هذه المكافآت لجميع المنتدبين للعمل بالمصلحة المذكورة فإنه مما يخل بالمساواة القانونية الواجب تحقيقها حرمان العاملين المنتدبين للعمل بالمصلحة المذكورة من الإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة التابعة للهيئة وأعمال في مصلحة الضرائب العقارية هي من صميم اختصاص وولاية تلك المصلحة ومتى كان الثابت أن المدمى الأصلي كان طوال مدة نديه ابتداء من سنة ١٩٥٤ يقوم في مصلحة الضرائب العقارية بأعمال تتصل اتصالا مباشرا وهي من صميم اختصاصات تلك المصلحة وأنه كان من العاملين الحاصلين على تقارير ممتازة - كما جاء في إقرار مراقب الضرائب العقارية بكر الشبيخ وكانت القاعدة التنظيمية العامة بحرمان العاملين التابعين للإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة والمنتدبين للعمل بمصلحة الضرائب العقارية غير مشروعة لاختلافها بالمساواة القانونية الواجب تحقيقها - لأن المنتدبين للعمل بمصلحة الضرائب العقارية جميعا ينحسون المكافآت التشجيعية المقررة للعاملين فيها ولا سند من القانون لحرمان العاملين المنتدبين للعمل

بالمصلحة المذكورة من الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة لذلك يستحق المدعى الاصلى المكافأة التشجيعية التي تصرفها مصلحة الضرائب العقارية سنويا وبالشروط التي وضعتها وذلك اعتبارا من تاريخ رفع الدوى - كطالبة في ١٩٧٢/١/٣ واذ قضى الحكم المطعون فيه بذلك فانه يكون قد صادف وجه الحق وصحيح حكم القانون .

(طعن ٦٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥) .

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

جواز منح العاملين المعيّنين بالمجالس القومية المتخصصة على درجه تعادل درجة وزير أو نائب وزير للحوافز والمكافآت التشجيعية وتقابل جهود غير عادية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذا ما توافرت في شائهم شروط استحقاقها ، ويكون ذلك من السلطة الرئاسية التي يتبعونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة باعتبارها جهازا قوميا سياسيا وفنيا تتولى معاونته في رسم السياسات والخطط القومية المستمرة طويلة المدى . ونصت المادة ٩ من ذات القرار على تشكيل امانة عامة للمجالس تتولى الشؤون الفنية والمالية والادارية المخططة يرأسها أمين عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وتضم امانات فرعية لكل مجلس .

كما استظهرت الجمعية العمومية حكم المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتنص على سريان احكامه على :

١ - العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والاجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي . وكذلك نصت على أن يعتبر عملا

في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في احدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة .

كذلك استظهرت الجمعية العمومية افتاءها السابق بجلستها المعقودة في ٢٠/١٠/١٩٨٢ من أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ أضاف درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهت الجمعية الى أن المجالس القومية المتخصصة هي احدى الوحدات الادارية بالدولة يخضع العاملون بها لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ولا يخرج عن ذلك الا من تنظم شئونهم الوظيفية نظم وظيفة خاصة فيما تضمنته هذه النظم من احكام ، فيسرى على جميع العاملين أيا كانت الدرجة المالية التي عينوا عليها ومنها درجة نائب وزير التي أصبحت واردة في الجدول المرفق للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أو في درجة وزير باعتبارها درجة مالية تدرت لبعض الوظائف دون أن يخرج شاغلوها عن الخضوع لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ودون أن يصبحوا في حكم شاغلي وظائف الوزراء ، ذلك أنه بالنسبة لهؤلاء فإنه وإن كانت مرتباتهم وبدلاتهم التي يتقاضونها تعادل الراتب والبدلات المقررة للوزراء أو نواب الوزراء وهي الوظائف الدستورية التي يشترك أعضاؤها في تكوين مجلس الوزراء والحكومة على ما قرره الدستور لكنهم لا يشغلون هذه الوظائف ، وإنما يشغلون وظائف محددة بالجهات التي عينوا بها ، ويحصلون على مرتب مماثل للمرتب المقرر للوزراء أو نوابهم وهو مرتب ثابت ، ولا يعتبر تحديد رواتبهم على هذا النحو نظاما وظيفيا متكاملًا يحكم شئونهم الوظيفية . وبالتالي يخضعون لنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبارهم من العاملين بالجهات التي يخضع العاملون فيها للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فيما لا يتعارض مع منحهم المرتب الثابت وما يقتضيه من عدم استحقاقهم علاوات دورية . ومتى كان ذلك وكانوا من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فإنهم يخضعون لنظم الاجازات والصوافز والمكافآت التشجيعية ومقابل الجهود غير العادية وغيرها من الانظمة الواردة به ، مع وجوب مراعاة السلطة المختصة بتقرير منح هذه الحقوق بحيث تكون هي السلطة الرئاسية التي يتبعونها قانونا .

(ملف ٩٩٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٢/٦) .

ثانيا — حوافز العاملين بالقطاع العام :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام يستفاد منها أن المشرع قد حدد المرتبات الأساسية للعاملين بالقطاع العام بالجدول الملحق ، وقرر منحهم بالإضافة إليها حوافز انتاج وفقا للنظام الذى يضعه مجلس الادارة كقابل لزيادة الانتاج عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتقاضى العاملون عنها اجورهم الاساسية — ربط القانون استحقاق الحافز والمشاركة فى الانتاج والاسهام الفعلى فى ادائه — يرتب عليه ان حافز الانتاج لا يعتبر جزءا من الاجر الاساسى — اثر ذلك — عدم احتفاظ العامل المنقول الى احدى الهيئات العامة بحافز الانتاج الذى كان يتقاضاه بالشركة المنقول منها — اختلاف مفهوم الاجر فى نظام العاملين بالقطاع العام عنه فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام الذى نقل العامل فى ظله حدد بجدول المرتبات والعلاوات الملحق به المرتبات الاساسية للخاضعين لاحكامه من غير شاغلى الوظائف العليا بفئات معينة داخل مستويات ثلاثة تبدأ اول فئة منها باول مربوط المستوى وتنتهى بنهاية خاصة بها يمنح العامل بعدها العلاوات المقررة للفئة الاعلى داخل المستوى الى ان يصل الى نهاية ربط المستوى ، وفى ذات الوقت نص هذا القانون فى المادة ٢٢ على ان « يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز يراعى فيه الوضوح وسهولة التطبيق » .

وفى جميع الحالات لا تستحق بكافاة زيادة الانتاج عن المعدلات القياسية الا اذا قام العامل بالعمل ناعلا وزاد انتاجه عن هذه المعدلات .

ومفاد ذلك ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد حدد المرتبات الاساسية للعاملين بالقطاع العام بالجدول الملحق به وقرر منحهم بالإضافة إليها حوافز انتاج وفقا للنظام الذى يضعه مجلس الادارة وذلك كقابل لزيادة الانتاج عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتقاضى العاملون

عنها اجورهم الاساسية ، لذلك ربط القانون بعبارات صريحة بين استحقاق الحافز والمشاركة في الانتاج والاسهام الفعلى في ادائه ، ومن ثم فان حافز الانتاج لا يعتبر وفقا لنظام العاملين بالقطاع العام المعمول به عند اجراء النقل في الحالة المألطة جزءا من الاجر الاساسى .

واذا كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قد اشترطت لنقل العامل الى جهة حكومية او الى هيئة عامة ان يتم النقل الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - المعمول به ايضا عند اجراء النقل قد اجازت هي الاخرى هذا النقل بسذات الشرط فمنعت نقل العامل الى وظيفة منتها اقل من مقتضى ذلك وضسع العامل المنقول من القطاع العام الى هيئة عامة على فئة مالية تعادل الفئة التى كان يشغلها بالقطاع العام وفقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ و جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وعليه فانه يحتفظ باجره الاساسى الذى كان يتقاضاه بالتطبيق لجدول القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بغير ان يضاف اليه حافز الانتاج .

ولا يغير من ذلك ان المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عند نظرها طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٤ ق اعتبار مكافأة زيادة الانتاج جزءا من الاجر عند تطبيق ثاتون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لان هذا التفسير لا يقتضى اعتبار تلك المكافأة جزءا من الاجر فى مفهوم اى من نظامى العاملين بالحكومة او القطاع العام ذلك لان اجر الاشتراك فى التأمين يتحدد وفقا للقواعد والنظم المنصوص عليها فى قوانين المعاشات والتي تغاير تلك التى يتحدد على اساسها اجر العامل الاصلى الذى يتقاضاه وفقا لنظام العاملين الخاضع له وعليه فان لكل من الاجرين مجاله الخاص به والذى لا يختلط بالاجر ، فضلا من ذلك فان الاصل الذى يقرر استصحاب العامل المنقول حالته الوظيفية لا يعنى استصحاب النظم المفارقة التى كان خاضعا لها قبل النقل وانما يجد حده فى العناصر الاساسية للمركز القانونى الذى اكتسبه العامل وفقا للنظام الذى كان خاضعا له قبل النقل والتي تنحصر فى الفئة المالية والمرتب الاساسى والاقدمية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتفاظ العامل بحافز الانتاج غير المباشر بعد نقله .

(فتوى ٩٨٨ فى ٢٢/١٠/١٩٧٩) .

ثالثا - حوافز العاملين بالهيئة العامة للتصنيع :

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

الحوافز التي قررها رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتصنيع
بقراره رقم ١٨ في ٢٧/٤/١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع جعل لكل من بدل طبيعة العمل والحوافز والاجر
الاضافى سببه الذى لا يخلط بغيره فقد ربط بين طبيعة العمل والمخاطر
التي يتعرض لها العاملون بأعباء الوظائف التي يقرر لها هذا البذل أو الجهد
الخاص الذي يتعين عليهم بذله بمناسبة أداء العمل الاصلى والاساسى
للووظائف المستندة اليهم . وعلق استحقاق الحوافز على تحقيق قدر من
الانتاج أو الخدمات يوقو معدلات الانتاج أو مستويات الاداء وناط استحقاق
الاجر الاضافى بأداء اعمال اضافية علاوة على الاممال الاصلية للوظيفة
التي يشغلها ومن ثم فان التكيف القانونى للمبالغ التي يتقاضاها العاملون
علاوة على مرتباتهم الاصلية والاداة اللازمة لمنحها يتحددان وفقا للأسباب
الدائمة لها . فاذا كانت تلك الاسباب ترجع الى مخاطر أو جهد غير عادى
يؤمله العاملون بالنظر الى طبيعة الاممال الاصلية الموكولة اليهم اعتبرت
المبالغ بدل طبيعة عمل وتعين منحها بقرار من رئيس الجمهورية اما اذا
كان مردها تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات يزيد عن معدلات الانتاج
والاداء فان المبالغ تمد من قبيل الحوافز التي يملك الوزير المختص سلطة
وضع قواعد وشروط استحقاقها اما اذا قابلت تلك المبالغ عملا اضافيا اداء
العامل فانها تدخل في نطاق الاجور الاضافة التي خول القانون ايضا الوزير
المختص سلطة وضع قواعدا واحكامها .

ولما كان قرار نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتصنيع رقم
٢١٨ لسنة ١٩٧٥ قد ملل في ديباجة منع العاملين بالهيئة المبالغ الواردة
به وفقا للنسب المنصوص عليها في بنوده بقيامهم بالعمل في غير اوقات العمل
الرسمية حتى يتم انجازه العمل بالسرعة ، وكان البند الاول منه يقرر منح
جميع العاملين عدا المنصوص عليهم في باقى بنوده ، عشرون في المائة ٢٠٪

من مرتباتهم الشهرية الاصلية ، فان هذه النسبة تعد اجرا اضافيا كونها مقررة في مقابل اعمال اضافية ، وكذلك فانه لما كانت النسب المنصوص عليها في البنود من ثانيا حتى تاسعا للسعاة والمعاونون والملاحظون ومراقبو الوقت والسائقون ومندوبو القسم الطبى والماملون على الالات الكاتبة بمكتب نائب رئيس الهيئة وبالعلاقات العامة ، مقررة في مقابل السهر بالمكاتب او للبقاء بها بعد ساعات العمل الرسمية او العمل في ايام الجمع والعطلات الرسمية او الحضور قبل مواعيد العمل الرسمية ، فانها تعد اجرا اضافيا ومن ثم فانه لا يشترط لامال القرار المشار اليه وجود معدلات للانتاج والاداء لانه لم يتضمن في حقيقته نظاما للحوافز كما لا يشترط لاعماله أيضا صدور القواعد التى تضمنها بقرار من رئيس الجمهورية لانه لم يشتمل على بدل طبيعة عمل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يتضمن تنظيما للاجور الاضافية المستحقة للعاملين بالهيئة العامة للتصنيع مقابل ما يؤدونه من اعمال اضافية وانه لا يشترط لمنح النسب الواردة به صدور قرار من رئيس الجمهورية .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٧ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) .

رابعا — حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الاداء :

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ

مكافأة الابتكار والترشيد والتميز في الاداء طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ — مدى اختصاص كل من الجهة الادارية واللجنة المشكلة لفحص الابتكار في تقدير قيمة المكافأة ومنحها .

ملخص الحكم :

أن المادة الاولى من نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الاداء المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن يعقد بالابتكار في تطبيق احكام هذا القرار كل جديد او محاولة خلاقة للاسهام

المبتكر الفريد في مجال العلم أو البحث يؤدي إلى تصميم أو اقلية أو تطوير أو اكتشاف — ويقصد بالترشيد الأفكار والآراء لتحسين أسلوب العمل أو تعديله — ويقصد بالتمييز في الأداء التغلب على عقبات غير عادية والمثل الطيب الذي يضره العامل في الأداء الأمثل وتنص المادة الثانية على أن كل عامل يقوم بعمل يعتبر ابتكاراً أو ترشيداً أو تمييزاً في الأداء ويؤدي هذا العمل إلى زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو انتاج أنواع جديدة أو زيادة التصدير أو محاربة الاسراف يمنح مكافأة تشجيعية تتناسب مع قيمة العائد التقدي المرتب عليه وذلك وفقاً للقواعد المبينة في المواد التالية وتنص المادة الثالثة على أن تصرف المكافآت وفقاً للحدود المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار . . . وتنص المادة السادسة على أن يصدر بمنح المكافأة التي تقل قيمتها عن هذا الحد قرار من الوزير المختص — وتصدر القرارات المشار إليها بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية . . وتنص المادة السابعة على أن تشكل بكل وزارة بقرار من الوزير المختص . كما تشكل في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية بقرار من مجلس الإدارة لجنة تسمى « اللجنة الانتاجية » من عدد من الأعضاء ممن يتصفون بالقدرة المناسبة وتختص هذه اللجان بدراسة الاقتراحات والبحوث التي ترد إليها والتي تتصل بنشاط الوحدة سواء قدم الاقتراح أحد العاملين فيها أو غيرهم ولها أن تحيل الاقتراح إلى لجنة انتاجية بوحدة أخرى ترى أنها اقدر على دراسته . وتقوم اللجنة بتقدير القيمة الفنية لما يرد إليها والعائد السنوي الذي يعود على الوحدة عند قبول الاقتراح أو البحث . . وتقوم باقتراح المكافأة المناسبة طبقاً للمادة الثالثة من هذا القرار .

ومناد النصوص المتقدمة أن المشرع استهدف تشجيع الابتكار والترشيد والتمييز في الأداء في حدود الإطار الذي رسمه لكل من هذه النواعيات وطبقاً للمعايير والمفهوم الذي اسبغته على كل منها وذلك باعتبار أن الآراء والابتكار الجديدة البناءة تشكل ركناً هاماً في تصميم الهيكل الاساسي للجمعية أولته الدولة عنايتها وتقديرها مكان أن ربط هذه المفاهيم الثلاثة بعوامل مالية تمنح لمن يستحقها . . . ومن هذا المنطلق يتعين أن تكون الفكرة التي تطرح للمناقشة وتعرض على اللجنة الانتاجية ذات جوانب فريدة متميزة يصعب في حقها أحد هذه المفاهيم وهي الابتكار والترشيد أو التمييز في الأداء بحيث لا تعرض على اللجنة الابتكار أو الدراسات أو البحوث التي ليس فيها مثل هذا الوصف كأن تقتصر إلى الفن العلمي أو أنه سبق طرحها أو

ذاع امرها ، وعلى ذلك فكل فكرة تجول بخاطر او تجرى بشأنها دراسة لا تقتضى بحكم اللزوم وجوب عرضها على اللجنة اللهم الا اذا استقبلت في حقها وتوافرت بصدها عناصر ومقومات الابتكار او الترشييد او التمييز في الاداء . وليس من ريب في أن من يملك تحديد تلك المقومات والعناصر هي الجهة الرئاسية التي يتبعها العامل مقدم الفكرة او الدراسة اذ هي التي تنظم وتستكشف نواحي القية العلمية فيها ومدى جدواها بحكم اتصالها الفعلي والمباشر بإدارة المرفق الذى تقوم عليه ، وهذا هو ما يتفق مع الحقيقة وطبيعة الاشياء ، كما أن هذا النظر يجد سنده القانونى في المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ عندها نصت في مقررتها الثانية على أن ... تختص هذه اللجان بدراسة الاقتراحات والبحوث التى ترد اليها ... فلم يستعمل المشرع عبارة وجوب العرض على اللجنة بل قصر اختصاصها على ما يرد اليها من اقتراحات وبحوث .

ولما كان الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية رأت أن الاقتراح المقدم من المدعى لا ينطوى على أى ابتكار أو ترشييد أو تمييز في الاداء اذ أن استخدام التذاكر الورقية بدلا من التذاكر الكرتون امر شائع فممنز انشاء وسائل المواصلات مثل السيارات العامة والمركبات الاخرى (الترام - المترو) والتذاكر الورقية يجرى تداولها وتوزيعها بين الركاب فاقترح استخدامها على خطوط الضواحي ليس فكرا جديدا أو خلقا مبتكرا لا وجود له أو أنه وسيلة غاب عن الهيئة قياسها وامكانية استخدامها بل هي موجودة ومتبعة وسائدة في وسائل المواصلات الاخرى وليس المدعى أول من نادى بها أو اقترحها بل سبقه اليها كثيرون .. وهذا ما حدا بالهيئة ويحق الى عدم جدوى عرض فكرة المدعى على اللجنة الانتاجية المشكلة بها وبذا تكون الجهة الادارية قد استعملت سلطتها المخولة لها في هذا الصدد .

وقد قامت الجهة الادارية بمنح المدعى مكافأة تشجيعية مقدارها عشرون جنيها تقديرا لما بذله من جهد ازاء ما قام به من دراسة بخصوص اقتراحه . وعلى هذا الاساس يكون ما سلكته الجهة الادارية مع المدعى في هذا الشأن امرا يتفق مع القانون وتفقد دمواه مفتقرة الى سند صحيح واجبه الرض .

وليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه عندما اعتبر المنازعة الماثلة طعنا بالالغاء في قرار سلبي ذلك أن التكييف القانوني السليم لها أنها دعوى استحقاق لمكافأة يقرر المدمى أنه يستمد حقه فيها من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه والمكافأة المستحقة له طبقا لاحكام هذا القرار تعتبر مكافأة تشجيعية بنص المادة الثانية منه وتنتج بنسبة العائد النقدي المترتب على العمل ونقا للقواعد المبينة بهذا القرار . واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر المتقدم فإنه يكون قد جانب صحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالفاءه والحكم برفض الدموى .

(طعن ٣٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧) .

خامسا — طبيعة الحوافز :

لقاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

التفرقة بين الحوافز والاجور الإضافية — الحد الأقصى للاجر الإضافي لا يسرى على الحوافز .

ملخص الفتوى :

لما كان العاملون بمختلف الجهات التابعة لوجندات الادارة المحلية يخضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وكان هذا القانون قد اجاز منح حوافز للعاملين مقابل تحقيق العامل اهداف العمل المكلف به ، على اساس معدلات قياسية أو الخدمات على اساس مستوى محدد للاداء ، كما اوجب منح العامل اجرا اضافيا لقاء ما يؤديه من الاعمال الإضافية التي تسند اليه ، ومن ثم فإن لكل من الحافز والاجر الإضافي مبلوله الخاص ، الذي لا يخلط بغيره ، وبالتالي فإن الاحكام المنظمة لاحدهما لا تمتد الى الاخر ، واذا اقتصر قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على وضع حد أقصى للاجر الإضافي المستحق من أعمال إضافية فإن هذا الحد لا يسرى على ما يستحقه العامل من حوافز بأي حال من الأحوال .

ولما كانت المبالغ التى صرفت للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بمحافظة اسيوط بموجب قرار المحافظ المؤرخ ١٨/٨/ ١٩٧٧ . قد حددت على أساس نسبة من الارباح الاضافية التى حققها المشرع عام ١٩٧٦ ، فانها بذلك تقابل فى الواقع العائد الكلى المتحقق من الانتاج بعد استبعاد تكاليفه ، ذلك ان زيادة الارباح الصافية يقتضى زيادة الانتاج والاقتصاد فى نفقاته . ومن ثم يصدق على هذا الاسلوب وصف الحافز ولا يخضع لقيد الحد الاقصى للاجر الاضافى المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يغير من ذلك انها لم ترتبط بمعدلات قياسية للانتاج حسبما نصت عليه المادة ١٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الواجب التطبيق فى الحالة الماثلة ، ذلك ان المشرع لم يحدد نمطا معيناً للمعدل الذى به يربط الحافز بالانتاج وعليه يمكن تحديد هذا المعدل على أساس حجم الانتاج بغض النظر على العائد الفعلى منه ، فانه يمكن تحديده على أساس الربح الذى هو الفرق بين قيمة الانتاج وتكلفته ، وبالتالي فان ربط المبالغ فى الحالة المعروضة بالارباح الصافية للمشروع لا يجردها من وصف الحوافز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان ما صرف للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بمحافظة اسيوط عن سنة ١٩٧٦ يعد من قبيل الحوافز التى لا تخضع لقيد الحد الاقصى المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ٨٦/٤ - ٨٦١ - جلسة ٢١/١٠/ ١٩٨١) .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبحث :

الذين فى اجازة استثنائية بسبب الدرن او الجزام او بمرض عقلى او بحد الامراض المزمنة لا يستحقون مكافآت وحوافز .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلى

أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات استثنائية بمرتب كامل . على أنه لا يندرج تحت مدلول المرتب الكامل مكافأة الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية . وذلك لأن هذه المكافآت نوع من التعويض عن جهود غير عادية يبذلها العاملون ، وهى رهينة بتأدية هذه الاعمال فعلا ، وليست حقا مكتسبا يستحق بمجرد شغل الوظائف المقرر لها هذه الاعمال . وتتبع جهة الادارة بسلطة تقديرية فى منح هذه المكافآت لما تراه من اداء فعلى يقتضى صرفها . ويترتب على ذلك أن المريض بمرض مزمن يلزم بيته ولا يؤدى عمله الاصلى أو أى اعمال اضافية فلا يستحق والحالة هذه مكافآت الجهود غير العادية أو حوافز الانتاج أو المكافآت التشجيعية .

(ملف ١٧٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٢/١٥) .

خبير

الفصل الأول : الخبراء الحكوميون .

الفصل الثاني : أعمال الخبرة أمام القضاء .

الفصل الثالث : مهنة الخبير وامتعاظه .

الفصل الرابع : خبير متمعن .

الفصل الأول

الخبراء الحكوميون

قاعدة رقم (٢٤١)

المبحث :

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء — شرط التحقق من كفاية المرشح وصلاحيته — للجهة الإدارية أن تحدد عناصره وفقا لما تراه محققا للفرض الذى تتوخاه — اعتبارها ترتيب التخرج فى الامتحان من هذه العناصر — صحيح .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية عشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء على أنه « يشترط تعيين يعين فى وظائف الخبرة (١) ... (٥) ... » .

ولا يجوز تعيين أحد فى هذه الوظائف الا بعد التحقق من كفايته وصلاحيته لامال القسم الذى يعين فيه .. وتنص المادة ٣٥ من هذا المرسوم بقانون على أنه « يشترط تعيين يعين فى وظائف الخبرة الطبية أو الكيماوية الشرعية أن يكون مستكبرا للشروط المبينة فى المادة ١٨ » وقد جاءت هذه المادة ضمن المواد الواردة تحت عنوان « خبراء مصلحة الطب الشرعى » .

ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ينص فى المادة ١٧ مكررا منه على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين الاعفاء من الامتحان بنوعيته اذا التزم فى التعيين ترتيب التخرج » وتنص المادة ٣ منه على أنه « لا تسرى احكام هذا القانون على (١) (٤) طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين » فقد ثار التساؤل عما اذا كانت المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه تحول دون تطبيق حكم المادة ١٧ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة .

وبين من نص المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ التى تحيل اليها المادة ٣٥ منه - أن شرط التحقق من الكفاية والصلاحية هو شرط لازم للتعين فى وظائف الخبرة الطبية والكيميائية الشرعية بمصلحة الطب الشرعى ، وتنظم الجهة الادارية المختصة عناصر هذا الشرط وفقا لما تراه محققا للغرض الذى تتوخاه ، فلهذه الجهة ان تشتترط تعيين يعين فى تلك الوظائف توافر شروط وعناصر معينة تكفل كفايته وصلاحيته للقيام بأعمال القسم الخاص الذى يلحق به ، وغنى عن البيان أن لها فى هذا السبيل أن تجعل من ترتيب التخرج فى الامتحان عنصرا من عناصر التقدير دون أن تلزم الوُتوف عنده وحده اذا لم يحقق فى تقديرها عناصر الكفاية والصلاحية اللازمة لشغل الوظيفة .

ويخلص مما تقدم ان المادة ١٨ التى تحيل اليها المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ ، وهى دون المادة ١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، هى الواجبة التطبيق فى شأن التعيين فى وظائف الخبرة الطبية أو الكيميائية الشرعية بمصلحة الطب الشرعى .

(فتوى ٣١٩ فى ١٠/٥/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبحث :

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء - استعمانة الهيئات القضائية بالخبراء الحكوميين يتم عن طريق نخب مكتب الخبراء المختص - اثر ذلك - عدم جواز نخب خبير بالاسم دون وساطة مكتب الخبراء فى ذلك - عدم جواز حصول الخبير على اتماب لشخصه عن عمل يكلف به عن طريق هيئة قضائية .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى احكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء انه نص فى المادة الاولى منه على ان « يقوم بأعمال الخبرة امام جهات القضاء خبراء الجداول الحاليون وخبراء

وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الاخرى التى يعهد اليها بأعمال الخبرة وكل من ترى جهات القضاء عند الضرورة الاستعانة برأيهم الفنى غير من ذكروا » . ونص فى المادة السادسة عشر على أن « يكون بمقر كل محكمة ابتدائية مكتب أو أكثر لخبراء وزارة العدل » ونص فى المادة ٥٠ على أنه « لجهات القضاء أن تندب للقيام بأعمال الخبرة خبيراً أو أكثر من خبراء الجدول أو تندب مكتب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعى أو إحدى المصالح الاخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة فإذا رأت لظروف خاصة أن تندب من غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك فى الحكم » .

ونص فى المادة ٥١ على أنه « إذا كان النذب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى ترسل أوراق الدعوى اليه بواسطة قلم الكتاب المختص مخ اخطاره ببإشارة المأمورية » .

ويخطر رئيس المكتب أو القسم الجهة القضائية التى نذبت فى الثماني والاربعين ساعة التالية باسم من أحييت اليه المأمورية الا فى الحالات المستعجلة فيكون الاخطار على وجه السرعة .

ونص فى المادة ٥٤ على أن يقدم خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى تقاريرهم الى مكتب الخبراء أو القسم التابعين له مصحوباً بمحاضر أعمالهم وجميع المستندات التى سلمت اليهم وكشف بأيام العمل والمصروفات، ويتولى المكتب أو القسم إيداع التقرير ومرفقاته قلم كتاب المحكمة .

ونص فى المادة ٥٨ على أن الاتعاب والمصروفات التى تقدر لخبراء وزارة العدل والمصالح الاخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة تعتبر أيراداً للخزانة العامة ونفيها يتعلق بمصلحة الطب الشرعى تتبع اللوائح المقررة لذلك .

ونص فى المادة ٥٩ على أن تتولى مكاتب الخبراء واقسام الطب الشرعى والمصالح الاخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة المطالبة بالاتعاب والمصروفات والظمن فى الاوامر والاحكام الخاصة بتقريرها والحضور فى الجلسات ولها أن تندب عنها إدارة قضايا الحكومة فى ذلك .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع قد نظم طريقة

استماتة الجهات القضائية برجال الخبرة وغرق في هذا الصدد بين الاستماتة بخبراء الجدول والخبراء الحكوميين ، فبالنسبة للخبراء الجدول يتم اختيار الخبر بشخصه عن طريق الجهة القضائية أما بالنسبة للخبراء الحكوميين فقد نص على أن يندب مكتب الخبراء وترسل الاوراق بواسطة تلم الكتاب المختص لمباشرة المأمورية ويتولى مكتب الخبراء وفقا للنظم الذى يتبعه احالة الموضوع الى الخبر المختص الذى حدده المكتب على ان يخطر الجهة القضائية باسمه فى خلال فترة محددة . ثم يقوم الخبر باجراء ما يراه من ابحاث ودراسات ويعد تقريره ويقدمه الى مكتب الخبراء المختص ، ويتولى مكتب الخبراء تحصيل الاتعاب المقررة للخبر والمطالبة بها وليس فى هذه النصوص ما يجيز تعامل الجهات القضائية مباشرة مع الخبراء الحكوميين باسمائهم وانما يتم تعامل هذه الجهات مع مكاتب الخبراء التى تتولى بدورها الاتصال المباشر بالخبراء العاملين بها ، فمكاتب الخبراء هى وحدها صاحبة الحق فى التعامل المباشر مع الهيئات القضائية وتبعا لذلك فانه لا يجوز لاي هيئة قضائية أن تقوم من نفسها بانتداب خبر معين بالاسم دون وساطة مكتب الخبراء فى ذلك ، كما انه لا يجوز للخبر أن يحصل على اتعاب لشخصه عن عمل يكلف به عن طريق هيئة قضائية والا كان فى ذلك مخالفة صريحة لما تقتضى به النصوص السابقة التى لا تسمح باى حال من الاحوال بأن تقوم جهات القضاء بالاتصال مباشرة بالخبراء ، او بتقدير اتعاب خاصة لهم عما ينتدبون للقيام به من اعمال .

(فتوى ٢٥٥ فى ١٩٧٠/٣/٧) .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبحث :

بدل طبيعة عمل - مدى جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ - راتب طبيعة العمل المقرر لخبراء وزارة العدل بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ - هذا الراتب وان كان متصلا بطبيعة المهام الملقاة على عاتقهم بموجب احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء الا انه لا يتصل بواجب التفرغ لاداء هذه المهام - يترتب على ذلك انه يجوز لخبراء وزارة العدل الجمع بين بدل التفرغ المقرر لهم بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ و٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ وهذا الراتب .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٦ ناصا في مادته الاولى على أن « يمنح المهندسون الزراعيون أعضاء نقابة المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالفئات الآتية :

١- اسبوعية .

٩ جنيهات شهريا لمهندسى الفئات السابعة والسادسة والخامسة والرابعة .

١١ جنيها شهريا لمهندسى الفئات الثالثة والثانية والاولى .

ونص القرار في مادته الثالثة على أنه « يجوز الجمع بين بدل التفرغ المشار اليه في المادة الاولى من هذا القرار وبين بدل العدوى وغيره من البدلات التي تمنح لاسباب لا تتصل بطبيعة التفرغ . ولا يجوز الجمع بين هذا البديل وبين بدل التفتيش ، كما لا يجوز الجمع بينه وبين المكلفات عن ساعات العمل الاضافية او الجهود غير العادية .

واعمالا لنص المادة الثانية من هذا القرار والتي تنص على أن « يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الوظائف التي يمنح شاغلوها البديل المشار اليه في المادة السابقة وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة » فقد صدر قرار باعتبار وظائف الخبراء الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية العاملين بوزارة العدل من الوظائف التي تقتضى التفرغ والتي يمنح شاغلوها بدل التفرغ .

كذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ناصا في مادته الاولى على أن « يمنح الاخصائيون التجاريون أعضاء نقابة التجاريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالفئات الآتية :

٩ جنيهات شهريا للفئات السابعة والسادسة والخامسة والرابعة .

١١ جنيها شهريا للفئات الثالثة والثانية والاولى .

ونص هذا القرار في مادته الثالثة على أنه « يجوز الجمع بين بدل

انتفرغ المشار اليه في المادة الاولى وغيره من البدلات والمكافآت التي تمنح لاسباب لا تتصل بطبيعة التفرغ ، ولا يجوز الجمع بين هذا البدل وبين المكافآت من ساعات العمل الاضافية او الجهود غير العادية » .

ووفقا لنص المادة الرابعة من هذا القرار تقوم مصلحة الخبراء بحصر الخبراء المحاسبين اعضاء نقابة المهن التجارية توطئة للنظر في تطبيق هذا القرار في شأنهم اعتبارا من اول يناير ١٩٧٧ .

وتبدى مصلحة الخبراء انه بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ بمنح خبراء وزارة العدل راتب طبيعة عمل بالفئات الواردة بالمادة الاولى منه ، مع النص في مادته الثانية على أنه « لا يجوز الجمع بين هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف العليا » .

وبناء على قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الانتاج وقواعد صرف المكافآت التشجيعية للعاملين بمصلحة الخبراء ، يمنح هؤلاء مكافآت تشجيعية شهرية بنسب من بداية المربوط لمن يصل انتاجه الى اكثر من المعدلات الشهرية للانتاج التي حددها ذلك القرار .

وقد طلبت مصلحة الخبراء الراى في مدى جواز جمع خبراء وزارة العدل بين بدل التفرغ وراتب طبيعة العمل من جهة ، وبين هذا البدل والمكافآت التشجيعية من جهة اخرى .

اما في شأن مدى جواز الجمع بين بدل التفرغ وراتب طبيعة العمل فانه لما كان راتب طبيعة العمل لخبراء وزارة العدل وان كان متصلا بطبيعة المهام الملقاة على عاتقهم بموجب القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جميع جهات القضاء ، الا انه لا يتصل بواجب التفرغ لاداء هذه المهام .

ذلك انه اذا كانت المادة ٤٤ من هذا القانون تنص على أنه « لا يجوز لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى الجمع بين وظائفهم ومزاولة التجارة او اية وظيفة او عمل لا يتفق وكرامتهم واستقلالهم في عملهم ، وليس لاحد منهم بغير اذن خاص ان يكون محكما ولو بغير اجر في نزاع يتصل بعمله ولو كان هذا النزاع غير مطروح امام القضاء » الا ان ما تضمنه هذا النص من حظر مزاولة بعض الاعمال على الخبراء ليس بالحكم الفريد

في بيانه في مجال تنظيم أحكام الوظيفة العامة ، فالموظف العام — كقاعدة — لا يجب عليه فقط أن يكرس وقت العمل الرسمي لاداء الاعمال المتعلقة بواجبات وظيفته ، بل أنه وفقا لنص المادة ٥١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ « ... يجوز تكليف العاملين بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » . ووفقا لنص المادة ١١/٥٣ من هذا النظام « يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة ... أن يزاوِل أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته » . وكذلك تنص المادة ٦/٥٢ من النظام المذكور على أنه « لا يجوز للعامل أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية الا بإذن من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ... » .

ولما كانت هذه الاحكام قد وردت في نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يمثل الشريعة العامة لاحكام التوظيف ، فان مفاد ذلك أن الاصل في الموظف العام أن يكون متفرغا — الى الحد الذى تقتضيه مهام عمله — لاداء أعمال وظيفته ، سواء في أوقات العمل الرسمية أو في غيرها ، وهذا هو ما قرره المادة ٤٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر على نحو لا يدعو أن يكون ترديدا في مجال تنظيم وظائف الخبراء الحكوميين لما هو مقرر في شأن الموظفين بصفة عامة ، وذلك مع مراعاة الطبيعة الخاصة لأعمال هؤلاء الخبراء التى تقتضى عدم ملازمة قيامهم بها لا يتفق مع الحيدة المطلوبة في أداء أعمال وظائفهم ، وهذا التفرغ لاداء العمل هو أمر متميز عن اختلاف طبيعة كل عمل عن الآخر على نحو يقتضى منح بدل طبيعة عمل للعائمين ببعضها دون البعض الآخر رغم اتفاقها جميعا في تطلب قدر من التفرغ لاداء مهامها في كل الأحوال .

وعلى ذلك فانه اذا ما تقرر لخبير وزارة العدل بدل طبيعة عمل ، فان ما وتر في ذهن الشارع لدى تقريره لهذا البذل ليس صفة تفرغه ، لان ذلك لا يعد سمة فريدة وخاصة به ، وانما نوعية وظروف عمله وغيرها من الاعتبارات المحيطة باداء واجبات هذه الوظيفة ، وآية ذلك ما نص عليه نظام العاملين المدنيين بالدولة في المادة ٢٢ منه من جواز منح « بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة ، يتعرض معها العائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف »

وذلك سواء كان القائمون على تلك الوظائف متفرغين أو غير متفرغين لأن بدل طبيعة العمل لا علاقة له في مفهوم المشرع بوقوع التفرغ أو عدمه .

وترتبطا على ما تقدم جميعه فانه يجوز لخبراء وزارة العدل الجمع بين بدل التفرغ المقرر لهم طبقا لقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ ، ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ وبين راتب طبيعة العمل المقرر لهم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ .

(فتوى ٣٩٦ فى ١٩٧٧/٥/٣١) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

مكافآت تشجيعية — مدى جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ — قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الإنتاج وقواعد منح المكافآت التشجيعية لخبراء وزارة العدل — المكافآت المنصوص عليها فيه تعد من قبيل المكافآت عن الجهود غير العادية — عدم جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ المقرر بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ و٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

واما فى شأن عدم جواز الجمع بين بدل التفرغ والمكافآت التشجيعية التى تصرف لخبراء وزارة العدل بموجب قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ ، فانه لما كانت المادة الثالثة من كل من قرارى رئيس الوزراء رقمى ٢١٨ و٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ سالتى الفكر قد نظمت مدى جواز الجمع بين بدل التفرغ والبدلات الاخرى ، وذلك بتقرير احكام ثلاثة ، اولها ، جواز الجمع بين بدل التفرغ وبدل العدوى . وثانيهما ، حظر الجمع بين بدل التفرغ وبدل التفتيش والمكافآت عن ساعات العمل الاضافية أو الجهود غير العادية ، وثالثهما ، ربط حظر الجمع أو جوازه بطبيعة البدل ، بحيث يحظر الجمع بين بدل التفرغ واى بدل آخر يمنح لاسباب تتصل بطبيعة هذا التفرغ ويباح الجمع بين هذا البدل واى بدل آخر يمنح لاسباب لا تتصل بطبيعة التفرغ .

من أجل ذلك يلزم للتوصل الى الحكم الواجب الانطباق على مدى جواز الجمع بين بذل التفرغ والمكافآت التشجيعية التي تصرف لخبراء وزارة العدل من بين الاحكام الثلاثة المتقدمة أن نتعرف على التكوين القانوني الصحيح لتلك المكافآت .

ولما كان نظام العاملين المدنين بالدولة ينص في المادة ٢٢ منه على أنه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للإنتاج أو الخدمات حسب مستويات الاداء .

كما يجوز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات مجدية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الاداء .

ويكون تقرير المكافآت التشجيعية بقرار من السلطة المختصة .

ولما كان هذا النص قد أجاز للسلطة المختصة — وهي الوزير المختص لوزارته — سلطة منح نوعين من الحوافز ، الاول يتضمن وضع نظام للحوافز على أساس معدلات قياسية للإنتاج أو الخدمات أو حسب مستويات الاداء ، بحيث يمنح المكافأة كل من يصل الى المعدل القياسي المحدد للإنتاج أو الخدمة أو يتجاوزه أو يرتفع بمستوى أدائه عن حد معين .. والثاني يتضمن تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات جديدة تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الاداء .

ولما كان مفاد ذلك أن ثمة فروقا موضوعية بين كل من الفوعين من انواع الحوافز فالنوع الاول ، يتعلق بكم معين من الاعمال يؤديه العامل على مدى زمني يقبل الاستمرار ، أما النوع الثاني فيتعلق بكيف معين من الاعمال يتميز بميزات موضوعية خاصة ولا يتم بالاستمرار على مدى زمني مضطرد ، إذ أن العامل لا يقدم دورياً أعمالاً وبحوثاً واقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الإنتاج ، كما أنه لا يقدم خلال أدائه لأعماله اليومية المعتادة خدمات ممتازة ، ومن ثم كانت المكافأة التشجيعية حافزاً لجهد استثنائي يقدمه العامل لا لجهد يومي مطرد وقابل للاستمرار .

ولما كان قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الانتاج وصرف المكافأة التشجيعية لخبراء وزارة العدل قد حدد في مادته الاولى معدلات الانتاج الشهري لخبراء وزارة العدل ، ثم نص في المادة التالية على منح مكافآت تشجيعية للخبراء ورؤساء المكاتب وغيرهم من الخبراء بديوان عام المصلحة الذين يصل انتاجهم الى المعدلات المحددة للانتاج الشهري أو يزيد عليها ، فان هذه المكافأة على هذا الاساس وان اطلق عليها اسم « المكافأة التشجيعية » الا انها لا تحمل مقوماتها المشار اليها ، وذلك باعتبارها تقاس بكم معين لاعمال تؤدي على مدى زمنى معين هو الشهر ، وعليه فانها تكون بحسب التكيف القانونى السليم لطبيعتها ، من قبيل الحوافز على معدلات قياسية للانتاج الشهري للخبراء ، ومن ثم نهى من قبيل المكافآت عن الجهود غير العادية التى لا يجوز الجمع بينها وبين بدل التفرغ بصريح نص المادة الثالثة من كل من قرارى رئيس الوزراء رقمى ٢١٨ و ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ سالفى الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولا — جواز جمع خبراء وزارة العدل بين تقاضى بدل التفرغ المقرر بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ و ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ وبين راتب طبيعة العمل المقرر لخبراء وزارة العدل بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ .

ثانيا — عدم جواز الجمع بين بدل التفرغ المشار اليه وبين المكافآت التشجيعية المقررة بقرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الانتاج وقواعد منح المكافآت التشجيعية لخبراء وزارة العدل .

(ملف ٨٦/٤/٧٦٤ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤) .

الفصل الثانى .

اعمال الخبرة امام القضاء

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ ٢

اعمال الخبرة امام جهات القضاء — الاصل فيها ان تكون لخبراء الجداول العام ثم لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الاخرى — بجواز التنب من غير هؤلاء للمحاكم نفسها بشرط بيان الموجب لهذا التنب فى الحكم — الكشف الخاص بخبراء من هؤلاء الغير — المقصود به واثره — عدم اكتسابه اياهم صفة خبراء الجداول العام .

ملخص الحكم :

يخلص من استعراض نصوص القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالخبراء امام المحاكم والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء ان الاصل فى اعمال الخبرة امام جهات القضاء انها هى اولا للخبراء المقيدى فى الجداول بالطريقة المرسومة قانونا وبالشروط المطلوبة لذلك ، ثم لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الاخرى التى يعهد اليها باعمال الخبرة ، ثم وفى حالة الضرورة ولظروف خاصة يجوز للقاضى ان يندب للقيام بعمل الخبرة من غير هؤلاء بشرط ان يبين فى الحكم الموجب لهذا التنب ، ولما كان المدعون فى الدعاوى المشار اليها لم يتقدموا للقيد فى جداول الخبراء بالتطبيق لاحكام القانونين المذكورين وانما تقدموا لرئاسة محكمة القاهرة الابتدائية باعتبارهم ذوى خبرة فى امور معينة للاستعانة بهم اذا كان الامر فى حاجة الى خبرتهم ، ومن ثم فلا يمكن اعتبارهم من خبراء الجداول او ما يسمى بالجداول العام او من الخبراء المقبولين امام المحاكم فى نظر القانونين سالفى الذكر وهو الامر الذى يسلم به هؤلاء المدعون والحكم المطعون فيه ايضا ، وان مجرد ادراج اسمائهم فى كشف اطلق عليه اسم الكشف الخاص لا يعطى لهم صفة خبراء الجداول العام ولا الحقوق التى رتبها القانون لهؤلاء ، وبالتالي فليس من الزام على المحاكم ان تندبهم اذا لم تجد الضرورة الملحة لهذا التنب ، هذه الضرورة التى يرجع فى تقديرها للمحاكم نفسها ومتى انعدمت الضرورة رجعت المحاكم الى الاصل العام وتقيدت فى التنب من

بين طوائف الخبراء الذين عينهم القانون بصفاتهم وذواتهم ، وبين من المكاتبات التي دارت بين وزارة العدل وبين رئاسة محكمة القاهرة الابتدائية ان القصد من انشاء الكشف الخاص هو الارشاد وتسهيل الامر للقضاء اذا ما دعت الضرورة للنخب من غير من عينهم القانون .

(طعن ١٩١٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٠) .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

القاعدة التي تضمنها الجمعية العمومية للقضاة لنخب خبراء الجداول العام بالدور - اجراء تنفيذه للقانون وصحيح - اتحام طائفة خبراء الجداول الخاص عليهم ونخبهم بالدور - قرار اداري مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

ان القانون وان كان لم يضع قاعدة تجرى على سننها المحكمة في نخب خبراء الجداول العام فان من حق الجمعية العمومية للقضاة ان تضع من القواعد ما يكتل عدالة التوزيع بينهم وهذا لا يكون الا بالنسبة لطائفة تماثلت ظروفها واتحدت مراكزها القانونية ماذا اقرت الجمعية العمومية ان يكون نخب خبراء الجداول بالدور بهذا ولا شك تنفيذ صحيح للقانون لانه يحقق المساواة فيما بينهم ، واما اتحام طائفة خبراء الجداول الخاص عليهم ونخبهم جميعا بالدور معا فهو الذي لا يتفق مع القانون لاختلاف المركز القانوني العام وتباين الظروف التي يندب فيها افراد كل من الطائفتين ، اذ الاصل ان يكون النخب من بين خبراء الجداول العام ولا يلجا لغيرهم ممن ورد ذكرهم في الكشف الخاص الا في حالة الضرورة وان يبين القاضي في حكمه الاسباب التي دعت الى هذا النخب وبمعنى آخر فان نخب خبراء الجداول الخاص انما هو نخب لظروف تقوم عند النخب لمسألة معينة مما لا يثاقى معه اعطائهم نفس مركز خبراء الجداول العام، وبداية لا يمكن وضع قاعدة ثابتة للاستثناء لانه مرهون بوقته ، ومن ثم اذا كانت الجمعية العمومية لقضاة محكمة مصر الابتدائية قد سوت في النخب بالدور بين خبراء الجداول العام وخبراء الجداول الخاص ، فان قرارها هذا وهو لا يعدو ان يكون قرارا اداريا قد جاء مخالفا للقانون نصا وروحا لانه فضلا عما سبق ايراده من حجج على عدم صحة هذا

الجدول العام وخبراء الجدول الخاص يجعل نذهب معا بالدور هو بمثابة الغاء للقيود الذى ورد فى القانون من عدم اجراء أى قيد بجدول جديد فى جدول الخبراء والغاء أيضا للقيود الذى اشترطه القانون فى حالة نذب خبير من خارج الجدول ، فإذا رأت الجمعية العمومية بعد اتخاذها هذا القرار العدول عنه اثر المكاتبات التى دارت بينها وبين وزارة العدل وبعد استطلاع مكتب الخبراء بالوزارة المذكورة فانها لا تكون قد اخطأت بل تكون قد صحت الاجراء بما يتفق مع القانون وطبيعة الاشياء .

(طعن ١٩١٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٠) .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

جواز الاستعانة باهل الخبرة فى دور المحاكمة - وجوب حلف الخبير اليهين قبل اداء مأموريته ما لم يكن قد سبق له حلف اليهين لتقريره أمام المحاكم وفقا للمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ - اغفال حلف اليهين يستتبع بطلان الحكم الذى يبنى على تقرير الخبير الذى لم يؤديها .

ملخص الحكم :

ان الخبرة هى طريق من طرق التحقيق ، يتخذ فى الدور الابتدائى كما يتخذ فى الدور النهائى منه وقد اجاز قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الاستعانة باهل الخبرة فى دور التحقيق الابتدائى فلجأه لرجال الضبط القضائى ، واعضاء النيابة وقضاة التحقيق ولكنه سكت عن ذلك فى دور المحاكمة .

ومن المسلم به أن للمحكمة أن تنتدب خبيرا أو أكثر للاستشارة برأيهم فى المسائل الفنية التى تستدعى خبرة خاصة ، وتنتدب المحكمة الخبير من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وأوجب هذا القانون أن يحلف الخبير اليهين قبل اداء مأموريته أن يؤيدها بالذمة . (المادة ٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن المسلم أيضا أن الخبير يجب أن يحلف يمينا أمام المحكمة على اداء مأموريته بالذمة قبل أن يباشرها ، اذا لم يكن سبق له حلف اليهين لتقريره أمام المحاكم وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء . ويترتب على اغفال حلف اليهين بطلان

الحكم الذى يبنى على تقرير الخبير الذى لم يؤيدها لانه يشترط لصحة
الاخذ بالحليل أن يكون قد استحصل عليه وفقا للاجراءات المقررة فى
القانون .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

أن الفاء المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم
الحسبية لا يترتب عليه الفاء تقييد الخبراء لدى هذه المحاكم بل يظل
هؤلاء الخبراء مقيدون أمام المحاكم الوطنية لنظر المسائل الخاصة بالولاية
على المال دون غيرها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم
الحسبية قد تضمن حكما وقتيا من شأنه اعتبار الخبراء المقررين أمام
المجالس الحسبية الملفة مقيدين أمام المحاكم الوطنية لنظر القضايا الحسبية
وحدها وهذا الحكم الوقتى قد نفذ بمجرد العمل بهذا القانون . اذ اعتبر
هؤلاء الخبراء مقررين أمام المحاكم الوطنية بالقيد المذكور فى هذه المادة وأجرى
عليهم أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٤ فى هذا الشأن .

ولما صدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ رأى المشرع أن هؤلاء الخبراء
قد اعتبروا مقيدين أمام المحاكم الوطنية لنظر القضايا الحسبية . ولذلك لم
ير ما يدعو الى تكرار حكم المادة ١١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ لانها
استنفذت الغرض منها . ولذلك جاء القانون الاخير خلوا من مثل هذه المادة
وورد فى المذكرة الايضاحية انه : —

» لم تعد حاجة لاعادة النص على قبول الخبراء الذين كانوا مقبولين
أمام المجالس الحسبية للعمل أمام المحاكم فى مسائل الولاية على المال فقد
كان هذا النص فى المادة ١١٦ من قانون المحاكم الحسبية ضروريا لتنظيم
انتقال العمل فى المجالس الحسبية الى المحاكم وقد أدى وظيفته بقيد هؤلاء
الخبراء فى جدول خبراء المحاكم .

وواضح من ذلك أن المشرع قد انصاع عن رأيه بجلاء في أنه اعتبر حكم المادة ١١٦ حكما انتقاليا أدى وظيفته ولا داعى الى تكراره لان الخبراء محل البحث قد قيدوا أمام المحاكم الوطنية وانتهى الامر .

وبناء على ذلك لا يمكن القول أن المشرع قد قصد بإلغاء المادة ١١٦ إلغاء قيد هؤلاء الخبراء لان المشرع قد نفى هذا القصد نفيا باتا .

ولا مقتنع في القول بأنه لو كان المشرع قصد الإبقاء على هؤلاء الخبراء لردد نص المادة ١١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ كما ردد نص المادة ٨٤ منه الخاصة بالمحامين الشرعيين ولا مقتنع في ذلك لان المشرع قد أوضح رأيه في عدم ترديد حكم المادة ١١٦ على الوجه المتقدم من جهة ومن جهة أخرى فإن المادة ٨٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تختلف عن المادة ١١٦ منه في أنها تتضمن حكما دائما لحكما انتقاليا إذ نصت على أنه « يجوز للمحامين المقبولين للبراعة لدى محاكم الأحوال الشخصية الحضور أمام المحاكم الحسبية ... » فهذا النص لم يقرر - كما قرر نص المادة ١١٦ - اعتبار المحامين لدى محاكم الأحوال الشخصية مقيدين للبراعة أمام المحاكم الحسبية بل أجاز لهم الحضور أمامها. وهو بهذا الوضع لا يعتبر حكما انتقاليا فلما أراد الشارع استتمرار العمل به كان من الواجب وضعه في القانون الجديد ومن ثم ردد النص عليه في المادة ٩٧١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥١ .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعا الى أن إلغاء المادة ١١٦ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم الحسبية لا يترتب عليه إلغاء تقيد الخبراء لدى هذه المحاكم بل يظل هؤلاء الخبراء مقيدين أمام المحاكم الوطنية لنظر المسائل الخاصة بالولاية على المال دون غيرها .

(فقوى ٣٢٣، في ١٠/٥/١٩٥١) .

الفصل الثالث

أمانة الخبير واتعابه

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

أمر على عريضة - أمر تقدير اتعاب الخبير - اختلافه في الطبيعة والحكم والاثار عن باقي الأوامر على عرائض - أثر ذلك عدم سرعان حكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من قانون المرافعات على أمر تقدير اتعاب الخبير .

ملخص الفتوى :

إن الأمر الخاص بتقدير اتعاب الخبير وإن كان يصدر بصفة ولائية بناء على عريضة بغير مراعاة إلا أنه يخلف عن باقي الأوامر التي تصدر على عرائض في إجراءات وطرق الطعن فيه وآثاره إذ ورد حكمه في الفصل السادس الخاص بالخبرة من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات حيث نصت المادة ٢٤٧ من هذا القانون على أن تقدر اتعاب الخبير ومصاريفه بأمر يصدر على عريضة من رئيس الدائرة التي عينته أو قاضى محكمة المواد الجزئية الذي مینه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى ، وبغير انتظار الحكم في موضوع الدعوى إذا لم يصدر هذا الحكم في ثلاثة الأشهر التالية لايداع التقرير لأسباب لا دخل للخبير فيها وأجازت المادة ٢٤٩ من القانون ذاته للخبير ولكل خصم في الدعوى أن يعارض في أمر التقدير وذلك في ظرف ثلاثة أيام التالية لإعلانه كما نصت المادة ٢٥٠ على عدم قبول المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير عليه إلا إذا سبقها إيداع الباقي من المبلغ المقرر خزانة المحكمة مع تخصيصه لاداء مطلوب الخبير وقد نظمت المادة ٢٥١ من القانون المذكور كيفية حصول المعارضة في أمر تقدير اتعاب الخبير فنصت على أنها تتم بتقرير في قلم الكتاب وأنه يترتب على رفعها وقف تنفيذ الأمر ، وتنظر في غرمة المشورة بعد تكليف الخبير والخصوم الحضور بناء على طلب قلم الكتاب ببيعاد ثلاثة أيام على أنه إذا كان قد حكم نهائيا في شأن الالتزام بمصاريف الدعوى فلا يختصم في المعارضة من لم يطلب تعيين الخبير ولم يحكم عليه بالمصاريف . أما الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم فقد أورد لها

قانون المرافعات بابا خاصا هو الباب الحادى عشر من الكتاب الاول منه ونظم شروطها والجهة المختصة باصدارها وطرق الطعن فيها وهى تختلف من الاوامر الخاصة بتقدير اتعاب الخبراء فى أن المختص باصدارها هو قاضى الامور الوقتية وانها وان كانت تعتبر تصرفا ولائيا الا انها تتعلق باجراء تحفظى وفيما يختص بطريقة الطعن فيها فقد نصت المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات على جواز التظلم منها لنفس الامر بدلا من التظلم للمحكمة المختصة وعلى جواز رجوع القاضى المتظلم اليه فيها سبق له الامر به وعلى أن حكمه يكون قابلا لطرق الطعن المقررة للاحكام التى تصدر عسى وجه السرعة ، وقد استحدث قانون المرافعات فى المادة ٣٧٦ منه بالنسبة لهذه الاوامر حكما يقضى بأن « يسقط الامر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره » : ولا يمنع هذا السقوط من استصدار امر جديد « وجاء فى المذكرة التفسيرية للقانون تعليلا لهذا الحكم » ان الامر هو تصرف ولائى باجراء تحفظى لا يصح أن يبقى سلاحا مسلطا يشهره من صدر له الامر فى وجه خصمه فى أى وقت يشاء . مع احتمال تغير الظروف الداعية الى اصداره وزوال الحاجة للملجنة اليه .

وغنى عن البيان أن الامر الخاص بتقدير اتعاب الخبير لا يعتبر بمثابة امر باجراء تحفظى اذ هو ليس اجراء عاجلا أو متخذا بصفة مؤقتة احتياطية وامنا هو قرار نهائى غير مؤقت فى شأن تقدير اتعاب الخبير ولا يحتل تغير الظروف الداعية الى اصداره او زوال الحاجة للملجنة اليه ومن ثم لا ينطبق عليه نص المادة ٣٧٦ سالف الذكر شأنه فى ذلك شأن اوامر تقدير مصروفات الدموى .

وقد قضت محكمة النقض بجلسته ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ فى الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٣ القضائية بعدم تطبيق حكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من قانون المرافعات على الامر الصادر بتقدير مصروفات الدموى هذا الى أن الفقه المصرى والفرنسى يتجهان الى اعتبار اتعاب الخبراء داخلة ضمن مصروفات الدموى وأن اوامر تقدير اتعاب الخبراء تنفق مع اوامر تقدير المصروفات القضائية فى كثير من اجراءاتها وآثارها .

لذلك انتهى الراى الى أن امر تقدير اتعاب الخبير المنصوص عليه فى المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات لا يخضع لحكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من هذا القانون .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة — تقديرها متروك للمحكمة وللقاضى الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها — عناصر التقدير الذى يهتدى به .

ملخص الحكم :

ان اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة كما قيل في الرسوم القضائية النسبية وتقديرها متروك إمره للمحكمة أصلا وللقاضى الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها في الحكم ويختلف تقديرها من دعوى الى أخرى بحسب ظروف كل دعوى وملايساتها ومراعاة مدى ما أصاب من حكم له — بالصرورات المناسبة — من نجاح أو اخفاق في طلباته .

(طعن ١٠١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

امانة الخبراء — المادة ١١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم امام المحاكم الصربية — المادة ١٣٧ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — طبقا لهذين النصين فان ايداع امانة الخبراء التى تقدرها المحكمة قبل ان يبأشر الخبير مأموريته — عدم ايداعها مقدما لا يترتب عليه الزام الخبير بلامتناع عن أداء المأمورية ولكن لا يمنعه قانونا من أداء المأمورية أو يرتب البطلان على مباشرة المهنة قبل ايداع الامانة أو يسقط حق الخصم الذى لم يقم بإيداعها فى التمسك بالحكم الصادر بتعيين خبير — فى مسائل الولاية على المال لا يجوز تعليق مباشرة مأمورية الخبير على سبق ايداع الامانة — أساس ذلك مصلحة ناقص الأهلية أو الغائب فى اتمام مأمورية الخبير وقد يماطل الوصى أو الوكيل عن الغائب فى ايداع الامانة توكيا لتنتائج الحساب .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم أمام المحاكم
الحسبية - معدلا بما تلاه من قوانين في هذا الشأن - ينص في مادته
العاشرة على أنه « يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتأجيله بمجرد تقديمه
إذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبنية بها ، فإذا
كانت غير مبنية دفع امانة قدرها ١٠٠ قرش أمام المحكمة الجزئية ، ٣٠٠
قرش أمام المحكمة الابتدائية » .

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الاوصياء والوكلاء عن الغائبين
وتثبيت الاوصياء المختارين والفصل في الحساب فلا يتوقف النظر فيها على
دفع الرسم أو الامانة » .

وهذا النص يقتصر على الرسم إذا أمكن تقديره أو الامانة التي يتمتع
اذاؤها عند تعذر تقدير الرسم مقدما ، ولا يتعرض للامانة التي يجب ايداعها
على ذمة الخبراء ومن ثم فإن الاستثناء الذي تقرره الفقرة الثانية من هذا
النص لا ينسحب مباشرة الى امانة الخبراء ، كما لا يجوز القول بذلك من
طريق القياس ، بماعتباره استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث أن هذا القانون قد تعرض لامانة الخبراء في نص المادة
١١ منه اذ نص على أن « يقدر رئيس المحكمة .. اتعاب ومصروفات
الخبراء وبذل انتقال الشهود والمصروفات الاخرى ، كما يقدر الامانة
الواجب ايداعها على ذمة الخبراء أو التحقيق .. ولا يجوز أن تقل الامانة
من مبلغ ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية واثنى
عشر جنيتها في القضايا الاخرى » .

كما ينص قانون الإثبات في المواد المدنية والعجارية الصادر بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١٣٧ على أنه « إذا لم تدفع الامانة من
الخصم المكلف بإيداعها ولا من غيره من الخصوم فإن الخبير غير ملزم بأداء
المأمورية وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يقيم بدفع الامانة
في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إذا وجدت أن الاعذار التي ابداه
أخلك غير مقبولة » .

ومناد هذين النصين أنه وإن كان من المتعين ايداع امانة الخبراء التي

تقدرها المحكمة قبل أن يباشر مأموريته إلا أن عدم ايداعها مقدما لا يترتب عليه الزام الخبير بالامتناع عن أداء المأمورية ، كما لا يشكل مخالفة لحكم القانون ، وآية ذلك ما تقرره المادة ١٣٧ سالفه الذكر من أنه اذا لم تودع الامانة كان الخبير غير ملزم باداء المأمورية ، وذلك يعنى أن له الخيار في أدائها ، ولكنه لا يفيد منعه قانونا من القيام بها أو ترتيب بطلان على مباشرة المهمة قبل ايداع الامانة ، ومن ناحية أخرى فان تخلف الخصوم عن ايداع الامانة لا يؤدي بحكم القانون الى سقوط حق الخصم الذى لم يتم بايداعها في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير وانما قد ترى المحكمة فيما يخبه من اعذار مبررا لعدم ايداع الامانة ، ومن ثم لا يترتب على عدم دفعها — من هذه الناحية — أى اثر .

ومن حيث أنه بالاضافة الى خلو التشريع من نص يحظر على الخبير أداء المأمورية المكلف بها رغم عدم ايداع الامانة ، فانه في مسائل الولاية على المال تبرز مصلحة ناقص الاهلية أو الغائب في اتهام مأمورية الخبير ، في حين أن الذى يتسنى له ايداع الامانة هو الوصى أو الوكيل عن الغائب وقد يعمد هذا الى الماطلة في ايداع الامانة توتيا لنتائج فحص الحساب مما يضر بمصالح ناقص الاهلية ومن في حكمه ، ويدمو الى عدم تعليق مباشرة مأمورية الخبير حتا على سبق ايداع الامانة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في مسائل الولاية على المال يجوز أن يباشر الخبير المأمورية الممهودة اليه قبل ايداع الامانة .

(ملف ٦/٥/٦٨ — جلسة ١٩٧١/٩/٢٩) .

الفصل الرابع

خبير مثن

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيع التجارية — تنظيمه
تأديب الخبراء المثمنين — لا وجه لنمى الخبير على قرار مجلس التأديب
بالبطلان لعدم اعلانه بتاريخ النطق بالقرار — اساس ذلك : الاصل ان
يصدر مجلس التأديب قراره في غيبة الخبير ثم يخطر به خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا ينال من قرار مجلس التأديب صدوره بجلسة ٢٧ من
مارس سنة ١٩٧٧ بعد نظر موضوع الاتهام بجلسة ٢٦ من يناير سنة
١٩٧٦ دون تحديد ميعاد للنطق به — ذلك ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
سألف الذكر لم يوجب اصدار القرار خلال أجل محدد كما أن المادة ١٨ من
هذا القانون نظمت في فقرتها الأخيرة طريقة اصدار قرارات مجلس التأديب
فنصت صراحة على أن يصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة
على الأسباب التي بنيت عليها ويبلغ الخبير بهذه القرارات خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ صدورها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول —
بما يفاده أن الاصل أن يصدر المجلس قراره في غيبة الخبير ثم يخطر به
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم
الوصول — وقد تم اخطار الخبير الطاعن بقرار الخبراء في ذات تاريخ
صدور القرار بالكتاب رقم ٣٣٩ من مارس سنة ١٩٧٧ وعلى ذلك يكون
هذا الوجه من الطعن غير قائم أيضا على أساس صحيح .

(طعن ٤٩٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣)

المبدأ :

اتهام الخبير المثلن بما يعد جريمة جنائية — عدم ثبوت الناحية الجنائية لا يعنى انعدام المخالفة التأديبية التى يجوز مساعطته عنها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن النعى بأن اتهام الخبير الطامن بالتفوه بالفاظ جارحة وخارجه من حدود اللياقة لا يعد مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وانما يعد جريمة جنائية — فانه مردود لان الجريمة الجنائية تختلف فى طبيعتها وفى أركانها عن الجريمة التأديبية فلكل منهما وزنها ومقوماتها فقد ينطوى الامر على جريمتين جنائية وتاديبية وليس معنى عدم ثبوت الناحية الجنائية انعدام المخالفة التأديبية التى تتعلق بوجوب أن يتحلى الخبير المثلن باستقامة السلوك والبعد عن كل ما من شأنه أن ينعكس اثره على عمله — ولما كان من الشروط الاساسية لقبد الخبير المثلن فى السجل المعد لذلك أن يكون محمود السيرة — ولما كان التفوه بالفاظ جارحة وجارحة لمفتشى الرقابة التجارية والخط من قدرهم أمام الجمهور يتنافى مع السلوك الحسن والسيرة الحميدة مما يشكل مخالفة تأديبية فى حق الخبير المثلن الطامن توجب مساعطته عنها — ولما كان قد ثبتت هذه المخالفة فى حق الطامن — لذلك يكون قرار مجلس التأديب قد أصاب الحق مما يتعين الحكم بتأييده ورفض الطعن مع الزام رافعه بالمصاريف .

(طعن ٤٩٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣) .

خدمة عامة

خدمة عامة

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبحث :

المادة الرابعة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذى انتهى المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمى ٩٨ لسنة ١٩٧٥ و ١٩ لسنة ١٩٧٧ - نصها على أن يدخل فى تشكيل كل من اللجنة العليا للخدمة العامة ولجان المحافظات ممثل الاتحاد الاشتراكي العربى - صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية والفساء الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسى وحيد يعتبر نسخا للمادة ٤ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - اثر ذلك - لا يشترط حضور ممثل عن الاتحاد الاشتراكي فى اللجنة العليا للخدمة العامة واللجان المحلية بالمحافظات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية تنص على أن الاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة وهو اوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجاهيرية المرتبطة به ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربى او منظمات جاهيرية اخرى خارج المنظمات الجاهيرية التى تشكل طبقا للقانون .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذى انتهى المراحل التعليمية معدلا بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ على أن (تشكل لجنة عليا للخدمة العامة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية وعضوية وكلاء وزارات الخدات والتخطيط والحكم المحلى وممثل عن كل من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء والاتحاد الاشتراكي العربى والمجلس الاعلى لرعاية الشباب والاتحاد العلم للجمعيات ... كما تشكل لجنة فى كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية رؤساء مصالح الوزارات المعنية فيها وممثل عن كل من المجلس المحلى ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة والاتحاد الاقليمى للجمعيات بالمحافظات ...) .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية على ان (للمصريين حق تكوين الاحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لاي حزب سياسى وذلك طبقا لاحكام هذا القانون) .

وتنص المادة الثانية منه على ان (يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون وتقوم على اهداف ومبادئ مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالمشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم) . . .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٣ منه على ان (تعمل هذه الاحزاب باعضائها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع للمواطنين وتمثيلهم سياسيا .

وتنص المادة ١٩ منه على ان (يستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة رئيس الدولة الحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية وتوطيد السلام الاجتماعى وتطبيق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته وتتولى هذه الاختصاصات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى) .

وتنص المادة ٢٠ منه على ان (تشكل اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة ومعدنية : .

١ - كافة اعضاء مجلس الشعب .

٢ - رؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية العامة والاتحادات التعاونية وافصادات الغزب التجارية والصناعية .

٣ - رؤساء وممثلى اتحادات الكتاب والطلاب والمجلس الاعلى للصحية

٤ - رؤساء الاحزاب السياسية المطلة فى مجلس الشعب

وتنص الفقرة ٢ من المادة ٢٢ منه على أن : (تلغى المادة الثانية والثالثة والتاسعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ٢ من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حرية الوطن والمواطنين كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون) .

ومن حيث أنه وان كان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة أدخل في تشكيل اللجنة العليا للخدمة العامة واللجان المحلية بالمحافظات ممثلين عن الاتحاد الاشتراكي فان هذا المسلك كان يتفق ومبدأ الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد كما يتفق مع ما يضمنه هذا الاتحاد من وحدات ولجان وقيادات عامة وتنفيذية ومركزية منبثقة في القرى والمدن والمراكز والمحافظات ومراكز الانتاج والادارة .

ومن حيث أنه بصحور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه الذي أباح للمواطنين حق تكوين الاحزاب السياسية تبعا لاختلاف اتجاهاتهم ومبادئهم السياسية في حدود القيود والضوابط المنصوص عليها فيه والغائه للمادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن الوحدة الوطنية وكل حكم يخالف احكامه فانه يكون بذلك قد ألغى صراحة الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد فلم يعد هناك وجود للقواعد الاساسية او لقيادته الجماعية ولم يعد له بعد اعضاء يملكون تمثيلة قانونا .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ يكون قد أفرغ التنظيم السابق من هيكله التنظيمي ومن مضمونه ولا يغير من ذلك نصه في المادة ١٢ على أهداف الاتحاد الاشتراكي وتشكيل لجنة مركزية له برئاسة رئيس الدولة تتولى تحقيق أهدافه على النحو المبين في المادة ٢٠ ذلك لان هذا الاتحاد الجديد يختلف تمام الاختلاف عن سابقة فيها يتعلق بتنظيمه وسلطاته واختصاصاته ويكنى للدلالة على ذلك أن الاتحاد الاشتراكي المنصوص عليه في هذا القانون لا يضم من التنظيمات سوى اللجنة المركزية التي تعبر حسبها بين من تشكيلها من تجمع لمختلف الاتجاهات السياسية والطوائف المهنية ومن ثم فان الحكم الوارد بنص المادة ٤ مع القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة من وجوب تمثيل اعضاء الاتحاد الاشتراكي العزيم في اللجنة العليا للخدمة العامة واللجان المحلية بالمحافظات قد نسخ بالغاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي القديم .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استمرار ممثلى الاتحاد الاشتراكى فى تشكيل اللجنة العليا واللجان المحلية بالمحافظات بعد العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية .

(ملف ٨٣/٢/٢ — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة للشباب الذى انتهى المراحل التعليمية اقتصر على حساب مدة الخدمة العامة فى حساب العلاوات — عدم اعتبارها مدة خدمة من جميع الوجوه — مدة خدمة اعتبارية وليست مدة خدمة فعلية — نتيجة ذلك — ان وجود المكلف باداء الخدمة العامة باحدى محافظات القناة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ لا يؤدى الى استحقاقه للاعانة المقررة لتخلف شرط الوجود الفعلى بالخدمة فى شتته .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة للشباب الذى انتهى المراحل التعليمية المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « مدة التكليف بالخدمة العامة سنة » ويسمح لمن صدر قرار بتكليفه بالتقدم الى الوظائف الشاغرة فى الحكومة او فى وحدات الحكم المحلى او الهيئات والمؤسسات العامة او فى الوحدات الاقتصادية التابعة لها او فى وحدات القطاع الخاص ويتم تعيينه متى انطبقت عليه الشروط المطلوبة على الا يتسلم عمله ما لم يكن حاصلًا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تفيد اداء الخدمة العامة التى كلف يادائها أو انه لم يكلف ، وتضاف مدة التكليف الى مدة خدمة المكلف بعد تعيينه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة » .

وكان هذا النص قد قصر اثر اضافة الخدمة العامة الى مدة الخدمة

الفعلية بعد التعيين على حساب العلاوات ، ولم يعتبرها مدة خدمة من جميع الوجوه فان ذلك يقطع في الدلالة على أن تلك المدة تضاف كمدة اعتبارية وليست كمدة خدمة فعلية ، ومن ثم فان وجود المكلف بإداء الخدمة العامة باحدى محافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لا يؤدي الى استحقاقه للاعانة المقررة لتخلف شرط الوجود الفعلي بالخدمة في شأنه ، وبالتالي لا تستحق العاملة المعروضة حالتها لتلك الاعانة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العاملة الاعانة المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(ملف ٥٠٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبحث :

يتعين أن تضم للمجندين مدة تجنيدهم بشرط الا يسبقوا زملائهم الذين ادوا الخدمة العامة - اساس ذلك أن القانون رقم ١٩٧٥/٩٨ أنشأ للمكلفين بالخدمة العامة مركزاً قانونياً بالإضافة مدة التكليف الى مدة خدمتهم عند تعيينهم وذلك يجيز حساب مدة التجنيد التي كان يتعذر حسابها بسبب عدم جواز سبق المجند لزمله المكلف بالخدمة العامة .

ملخص الفتوى :

المشرع أنشأ للمجندين مركزاً قانونياً مقتضاه اعتبار مدة تجنيدهم كأنها تضيف بالخدمة الفعلية ، مع ما يقتضيه ذلك من حساب مدة التجنيد في ائتمنيته ، بشرط الا تزيد على ائتمنيته زملائه في التفرج المعينين بذات الجهة ، ويستفيض القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ نشأ للمكلفين بالخدمة العامة مركزاً قانونياً من مقتضاه اضافة مدة التكليف الى مدة خدمتهم عند تعيينهم ، وبذلك فان اضافة هذه المدة لبعض من عينوا في تاريخ واحد من خريجي دفعة واحدة من شأنه أن يجيز حساب مدة التجنيد التي كان يتعذر حسابها بسبب عدم جواز سبق المجند لزمله سالف الذكر ، الامر الذي يؤدي الى مساواتهم بالمكلفين بالخدمة العامة .

(م ٢٥ - ج ١٢)

وبناء على ما تقدم فانه يتعين ان تضم للمجندين الذين عينوا في ١٩٧٥/٩/١ مدة تجنيدهم بشرط الا يسبقوا زملائهم الذين ردت اقسمايتهم الى ١٩٧٤/٩/١ نتيجة لاضافة مدة السنة التي قضوها بالخدمة العامة .

واذا كان المشرع قد اطلق ضم مدة التكليف بالخدمة العامة بحيث يسبق المكلف زميله ، الا ان هذا الحكم لا يسرى في مواجهة المجند ، لان المشرع حباه ببيزة خاصة ، تحسب بمقتضاها مدة تجنيده كمدة خدمة فعلية ، وهو وان كان قيد حسابها بالا يسبق زميله في التخرج فان هذا القيد لا يعنى مقارنته بالكل الزملاء خدمة ، لان هذا القيد ورد على خلاف الاصل العام الذي يوجب اعتبار مدة التجنيد في حكم الخدمة الفعلية ، وبالتالي فان سبق المجند لمن لم يكلف باداء الخدمة العامة لا ينطوى على خروج على القيد الذي اورده المشرع بقانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التجنيد في الحالة المعروضة بشرط الا يسبق زميله الذى ادى الخدمة العامة .

(ملف ٢٤٨/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٠/٢١) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

حساب مدة التكليف بالخدمة العامة - مقتضى أعمال المادة الثالثة من قانون الخدمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ هو اضافة مدة التكليف بالخدمة العامة الى الاقسامية في الوظيفة التي عين بها العامل - سفر العامل الى الخارج باذن من الجهة التي يخضع لاثرائها أثناء تكليفه باداء الخدمة العامة لا يعرّمه من الحق في اضافة مدة التكليف الى الاقسامية ولا يجسوز اعتبار فترة السفر مدة انقطاع عن العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة

العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة الثالثة على أنه (مدة التكليف بالخدمة العامة سنة ويسمح لمن يصدر قرارا بتكليفه بالتقدم الى الوظائف الشاغرة في الحكومة ، او وحدات الحكم المحلي ، او الهيئات والمؤسسات العامة ، او في الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، او في إحدى وحدات القطاع الخاص ، ويتم تعيينه متى انطبقت عليه الشروط المطلوبة على الا يتسلم عمله ما لم يكن حاصلًا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تفيد أداء الخدمة التي كلف بأدائها او أنه لم يكلف .

وتضاف مدة التكليف إلى مدة الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة .

وبما ذلك أن المشرع ألزم من أنهى المراحل التعليمية بأن يؤدي مدة سنة بالخدمة العامة بالجهة التي يكلف بأداء تلك الخدمة فيها وسمح له بالتقدم للتعيين في الوظائف الشاغرة بالجهات التي عدها النص سالف الذكر على أن يتسلم عمله بعد انتهاء مدة الخدمة العامة وبعد تقديمه للشهادة المثبتة لذلك ، وقضى المشرع بإضافة مدة التكليف بالخدمة العامة إلى خدمة المكلف بعد تعيينه .

ولما كان قرار التعيين هو الذي يفتح علاقة العامل بالوظيفة متبداً اعتباراً من تاريخ صدوره أقدمية العامل وكانت المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد أكدت هذا المبدأ فقصت بحساب الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها بغض النظر عن تاريخ تسلمه العمل فانه وقد عينت العاملة في الحالة الماثلة بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ بوظيفة مراجع بالجهاز المركزي للحسابات بموجب القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ فان أقدميتها العملية في تلك الوظيفة تبدأ اعتباراً من هذا التاريخ وإذا قُضت قبله مدة ثلاثة شهور بالخدمة العامة فان تلك المدة تضاف إلى أقدميتها في الوظيفة المعينة بها فترد أقدميتها فيها إلى ١٩٧٨/١١/١ أعمالاً لحكم المادة الثالثة من قانون الخدمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

وبناء على ذلك فانه لا وجه للقول بخضم المدة من ١٩٧٩/٩/١ حتى ١٩٨٠/٧/١ التي سافرت خلالها الى الخارج من مدة خدمتها بالوظيفة

التي عينت بها ذلك لأنها قضت تلك المدة بالخارج باذن من الجهة التي تخضع لاسرائها والتي كلفت بإداء الخدمة العامة بها ولأنها لا تخضع خلال فترة أدائها الخدمة العامة لقواعد الإجازات المقررة بنظام العاملين المطبق بالجهة التي عينت بها أثناء فترة أدائها الخدمة العامة كما أنها لا تخضع لاشراف تلك الجهة خلال هذه الفترة ومن ثم لا يسوغ اعتبار فترة سفرها مدة انقطاع عن العمل بالنسبة للوظيفة التي عينت فيها وبالتالي لا يجوز استبعادها من مدة خدمتها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التكليف بالخدمة العامة السابقة على تعيين العاملة المذكورة ومدة سفرها بالخارج في مدة خدمتها بالجهاز المركزى للحسابات .

(ملف ٥٨٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) .

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب والمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ — المادة ٢٦ حددت الفئات التي تعفى من الخدمة العامة ومنها من يمينوا عن طريق وزارة القوى العاملة بعد ترشيح اللجنة الوزارية للخدمات قبل تعيين زملائهم في التخرج — شرط ذلك : أن يتم تنفيذ التعيين في الجهة التي عين فيها العامل ويستمر الاعفاء اذا نقل العامل الى جهة أخرى بشرط أن يكون النقل بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ التعيين ابتداء تعيين العامل بجهة حكومية بلهذى المحافظات عن طريق اللجنة الوزارية وقضائه عشرة أشهر ثم نقله لجهة أخرى — صدور قرار المحافظ بحسب المدة مدة خدمة عامة على أن تستكمل مدة السنة بإداء الخدمة العامة مدة شهرين في الجهة المقول إليها — قرار صحيح — أساس ذلك : قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية قد أعطى للمحافظ بالنسبة للموافقة التي تدخل في دائرة اختصاصه جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء ومنها تنفيذ قانون الخدمة العامة ومنح شهادات تاديتها والاعفاء منها .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ١٩٧٣/٧٦ فى شأن الخدمة العامة للشباب الذى انتهى المراحل التعليمية واللى تنص المادة الاولى منه على أن « يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين اتموا من المراحل التعليمية المرحلة الثانوية أو اية مرحلة معادلة لها طبقا للقانون أو مرحلة التعليم فوق المتوسط أو مرحلة التعليم العالى ممن يزدبون على حاجة القوات المسلحة أو يعطى نهائى من الخدمة العسكرية للعمل فى المجالات الآتية :) كما تنص المادة الثالثة من ذات القانون على أن « مدة التكليف بالخدمة سنة ويجوز تعيين من يصدر قرار بتكليفه فى الحكومة أو فى وحدات الحكم المحلى أو فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو فى المؤسسات الاقتصادية التابعة لها أو فى إحدى وحدات القطاع الخاص ، ولا يجوز أن يتسلم المكلف عمله ما لم يكن حاصلا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تميد اداءه الخدمة التى كلف بها أو أنه لم يكلف » . واستعرضت الجمعية قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المعلقة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ واللى تنص المادة ٢٦ منه على أن « يعفى من أداء الخدمة العامة الفئات التالية » (١) (ج) « المعين عن طريق القوى العاملة والتدريب قبل موعد تعيين زملائه فى التخرج بناء على قرار اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات بشرط تنفيذ التعيين بالجهة المحددة ويستمر هذا الاعفاء فى حالة نطه الى جهة أخرى بوافقة الجهة التى عين بها بعد سنة على الاقل من تاريخ استلامه العمل بها .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ حيث تنص المادة الثانية منه على أنه « تتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخدمة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها بجميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتنص المادة ٢٧ من هذا القانون على أن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق

العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزه والمرافق المحلية ، وتكون للمحافظة السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرايات الصادرة من مجالس ادارات الهيئات العامة التى تتولى مرافق علمية للخدمات فى نطاق المحافظة .

واستعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى التى تنص المادة الثانية منه على أن « تتولى المحافظة انشاء وتجهيز وإدارة المؤسسات الاجتماعية ... وتتولى كل وحدة من الوحدات المحلية فى حدود اختصاصها شئون التنمية والرعاية الاجتماعية فى اطار السياسة العامة التى تضعها وزارة الشئون الاجتماعية وعلى الاخص ما يلى : (.....) تطبيق وتنفيذ قانون الخدمة العامة من خلال تدريب ومنح شهادات تأدية الخدمة والاستثناء منها) .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن لوزيرة الشئون الاجتماعية تكليف الفئات الواردة بالمادة ١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر من الجنسين فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو فى إحدى المؤسسات الاقتصادية التابعة لها أو فى إحدى وحدات القطاع الخاص) .

وقد حددت المادة ٢٦ من قرار وزيرة الشئون الاجتماعية المشار اليه الفئات التى تعلق من الخدمة العامة ومنها من يعينوا عن طريق وزارة القوى العاملة بعد ترشيح اللجنة الوزارية للخدمات والتنمية الاجتماعية قبل تعيين زملائهم فى التخرج بشرط أن ينقلوا التعيين فى الجهة التى عينوا بها ويتمتعون بذات الامعاء اذا نقلوا الى جهات أخرى غير المعينين بها بشرط أن يكون النقل بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ تعيينهم بالجهة المعينون بها ابتداء .

ومن حيث أن الاتساع المذكورة عينت عن طريق وزارة القوى العاملة قبل تعيين زملائها فى التخرج ، ومن ثم يسرى فى شأنها الاستثناء الوارد

بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية بشرط أن تمضى في العمل مدة سنة على الأقل وهو الأمر الذي لم يتحقق .

ومن حيث أن قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية المشار بهما قد اعطى للمحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكامه جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ومن ضمن هذه الاختصاصات التى نقلت تطبيق وتنفيذ قانون الخدمة العامة ومنح شهادات تأديتها والاستثناء منها .

ومن حيث أن محافظ الاسماعيليه قد وافق على حساب المدة التى تضمنها الانسة المذكورة بحكمة الاسماعيليه و قدرها عشرة أشهر من ١٩٧٩/١٠/٣ حتى ١٩٨٠/٨/٢ مدة خدمة عامة على أن تستكمل مدة السنة بأداء الخدمة العامة مدة شهرين فان قراره هذا يكون قد صدر فى حدود اختصاصه وفقا للقانون ومن ثم مانه يتعين على الانسة المذكورة أن تمضى مدة شهرين فقط خدمة عامة دون ما حاجة الى قضاء سنة جديدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع الى وجوب تكليف الانسة لاداء الخدمة العامة لمدة شهرين فقط لتكبله مدة السنة المطلوبة .

(ملف ٦٣٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٩) .

دراسة مسائية

دراسة مسائية

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ

يجوز للموظف أن يلتحق بدراسات مسائية دون إذن سابق. وذلك مع عدم الاخلال بحق الحكومة في تكليفه بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية.

ملخص الفتوى :

يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بنظام موظفى الدولة أن المشرع قد أخذ ببدا عدم الجمع بين الوظيفة وبين غيرها من أوجه النشاط وذلك لتمكين الموظفين من القيام بواجباتهم على اكمل وجه مع عدم تآثرهم بالمصالح الخاصة ورؤى في نفس الوقت أن يسمح لهم لمزاولة نشاطهم في الحدود المقتولة التي لا يخشى معها التأثير على أعمال الوظيفة — على الموظف — طبقا لحكم المادة ٧٣ من القانون أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وعليه أن يخصص وقته العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته كما يجوز تكليفه بالعمل في غير اوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك . ولا يجوز للموظف طبقا لحكم المادة ٧٨ أن يؤدي للغير أعمالا بمرتب أو مكافأة ولو في غير اوقات العمل الا في الحالات الاستثنائية المبينة في هذه المادة كما انه محظور عليه طبقا لحكم المادة ٧٩ أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بنفسه أو بواسطة غيره اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها .

والحكمة من تحريم الجمع بين الوظيفة وغيرها من الاعمال هي رعاية المصلحة العامة خشية أن يهمل الموظف عمل الوظيفة ويوجه نشاطه الى عمله الخاص فيؤثر هذا العمل على واجبات الوظيفة وحسن ادائها أو أن يؤثر قيام رابطة عمل بينه وبين الغير على استقلاله في القيام بامباء الوظيفة .

لذلك انتهى قسم الرأى الى ان الالتحاق بدراسات مسائية هو نشاط علمى يحض للموظف أن يمارسه دون اذن سابق وذلك مع عدم الإخلال بحق الحكومة فى تكليفه بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا لحكم المادة ٧٣ من القانون ومساпته اذا دعى للعمل فى غير الاوقات الرسمية بخلاف الامر الصادر اليه بذلك أو كانت طبيعية عمل الوظيفة تقتضى حتما ممارسة هذا العمل فى الاوقات المخصصة للدراسة وترك عمله فى تلك الاوقات لممارسة النشاط الدراسى .

(فتوى ١١٩ فى ١٩٥٣/٤/٨) .

درجة على سبيل التذكير

درجة على سبيل التذكير

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

الاحتفاظ للموظف على سبيل التذكير بدرجة في الميزانية تعلق على درجته — لا يكسبه مركزا قانونيا فيها — الفرض من ذلك الإبقاء على درجة يمكن وضع الموظف فيها عند عودته — تضمن المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هذا الحكم .

ملخص الحكم :

ان الاحتفاظ للموظف على سبيل التذكير بدرجة في الميزانية تعلق على درجته لا يكسبه فيها مركزا قانونيا ، اذ لا يعد تعيينا فيها ولا ترقية اليها، لكونه لا يتم بالاداة أو وفقا للشروط اللازمة لذلك التعيين أو هذه الترقية ، بل الفرض منه الإبقاء على درجة ما يمكن أن يوضع عليها عند عودته الى أن تسوى حالته على الوظيفة التي تعلق من درجته . وقد نصت المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في فقرتها الاولى بصداقا لذلك على أن « تحفظ على سبيل التذكير لاعضاء البعثات من الموظفين وللبجندين منهم وظائفيهم بميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة ، ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تعلق عند عودتهم » .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧) .

دستور

الفصل الأول : مبادئ دستورية

الفرع الأول : حق الشكوى

الفرع الثاني : حق التقاضي

الفرع الثالث : القانون الاصلح للجنهم

الفرع الرابع : مبدأ المساواة

أولا : المساواة امام القانون

ثانيا : مساواة الجنسين في تولى الوظائف العامة

الفصل الثاني : دستورية القوانين

الفرع الأول : المبدأ العام

أولا : صور عدم دستورية القوانين

(أ) مخالفة القانون للدستور

(ب) الانحراف في استعمال السلطة التشريعية

ثانيا : رقابة الامتناع

ثالثا : الحكم بعدم دستورية قانون يقرر واقعا كان موجودا

رابعا : احكام الشريعة الاسلامية

الفرع الثاني : تطبيقات

أولا : الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الفصل
بغير الطريق التاديبى

ثانيا : القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣

ثالثا : القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار بعض القرارات
الصادرة من ثسئون الموظفين العموميين من اعمال
السيادة

- زابعا : القراران بقانون رقبا ١٥ لسنة ١٩٦٧ و٥ لسنة ١٩٧٠ .
- خامسا : المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ (الاقليم السورى) .

الفصل الثالث : مسائل متنوعة

- اولا : سقوط دستور ١٩٢٣
- ثانيا : اقتراح القوانين
- ثالثا : لوائح
- رابعا : احتكار
- خامسا : استغلال البترول . يكون بقانون

الفصل الأول

مبادئ دستورية

الفرع الأول

حق الشكوى

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

حق الشكوى والتظلم — يكفله القانون للكافة ويحميه الدستور على أنه من الحريات المتصلة بمصالح الأفراد — مرد ذلك الى حق تقديم العرائض في مختلف النساتير التي نادت بحقوق الانسان — مخاطبة السلطات باسم الجماعات — لا تكون الا للهيئات النظامية والاشخاص الاعتبارية — شروط واوضاع ممارسة هذا الحق الدستوري .

ملخص الحكم :

لا مرأه في أن حق الشكوى والتظلم كحق التقاضى يكفله القانون للكافة ويحميه الدستور على أنه من الحريات المتصلة بمصالح الأفراد . فالمادتين ٦٣ ، ٦٢ من الدستور الجمهورى تنصان على أن « للمصريين حق تقديم شكاوى الى جميع هيئات الدولة من مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو افعالهم واجبات وظائفهم . كما أن للمصريين مخاطبة السلطات العامة كتابة ، وبوقوعهم ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات الا للهيئات النظامية ، والاشخاص الاعتبارية » ونصت المادة ٢٢ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى ، على أن « لافراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض عليهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأعضائهم إما مخاطبة السلطات باسم المجاميع ، فلا تكون الا للهيئات النظامية والاشخاص المغنوية » ومنه هذا الأصل الى حق تقديم العرائض *Droit Petotion* في مختلف النساتير التي نادت بحقوق الانسان . فلكل فرد أن يتقدم الى السلطات العامة بشكوى يتظلم فيها من أمر يهمه ككف حيف وقع عليه من قبل جائر ابتغاء رد هذا الجور والتعويض عن آثاره . ولممارسة هذه الحق الدستوري شروط واوضاع في مقدمتها أن يكون الاستصراخ للسلطات في شكل مريضة أو شكوى — وليس بالطبع منشورا — وأن

تحمل الورقة توقيع صاحبها وذاتيته ما دامت الشكوى تهدف الى تحقيق مصلحة شخصية متصلة بالحرية الفردية ، ماذا كانت الشكوى او العريضة باسم الجماعات فلا يكون الحق في مخاطبة السلطات بشأنها الا للهيئة النظامية التي تمثل الجماعة صاحبة الحق في الشكوى . ويقتضى حق التقديم ان يكون بطريق ارسال مشروع لا موارية فيه ، ولا مستور ما دامت العريضة تحمل المطالبة بحق يحييه ، ويكفله الدستور . كما ان الحق في مخاطبة السلطات العامة كتابة وبالتوقيع المريح ، اسلوب معين ومسلوك خاص ومستوى يرتفع ولا جدال عن الالفاظ النابية وعبارات التحدى والاشارة والتهديد ، والاستفزاز والاستنكار . والعريضة المشروعة ، وهى رسالة لنزاع الحيف ورفع الظلم ورد الحق ، متى حسن مقصدها واستقام فانما توجه على قدر الامكان الى السلطة المباشرة المختصة بموضوعها والبت في امرها . فاذا هى اندفعت متأثرة الى غير جهاتها الاصلية والى سلطاتها المختصة فانما تكون قد ضلّت سبيلها وأخطأت هدفها - وفقدت سندها المشروع . بل انها بذلك تكون قد انقلبت الى فعل شائن وتصرف معيب غير مشروع يعاقب عليه القانون ايا كانت المبررات التى اوحث به والنزعات التى دفعت اليه . ومهما يكن من امر ، فان هذا الحق الدستورى القديم ، حق تقديم افراد الشعب العرائض لمخاطبة السلطات العامة لا يعدو اليوم ان يكون ضمانا تضاعفت تيممته حقيقة وعيلا بعد ان تعددت لدى الفرد طرق مشروعة فعالة منها القضائية ومنها الادارية ومنها طريق القضاء الادارى بما يملكه من ولاية الالفاء .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ

حق الشكوى يكفله القانون ويحميه الدستور - لممارسة هذا الحق شروط واوضاع في مقدمتها ان تكون للسلطة المختصة التى تملك رفع الظلم ورد الحق الى اصحابه - اذا وجهت الشكوى الى غير الجهات الاصلية المختصة او اندفعت في عبارات جارحه تكيل الاتهامات بغير دليل فانها تكون قد ضلّت سبيلها وأخطأت هدفها وفقدت سندها المشروع وانقلبت الى فعل شائن وتصرف معيب غير مشروع - لا يجوز للموظف ان يتخذ

من شكواه ذريعة للتطاول على الرؤساء أو تحديدهم أو التمرد عليهم ليسفر هذا الحق الدستوري في غير ما شرع له .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كانت الشكوى حق يكفله القانون ويحويه الدستور ، الا أنه لممارسة هذا الحق شروط وأوضاع في مقدمتها ان يكون الاستصراخ — بقدر الامكان — للسلطة المختصة التي تلك رفع الظلم ورد الحق الى اصحابه ، متى تحسن مقصدها وتخيرات عباراتها من التخفيف على المسؤولين بالعبارات النابية والالفاظ الجارحة ، فاذا هي وجهت الى غير الجهات الاصلية المختصة بالنسبة لها ، او اندفعت في عبارات جارحة تكيل الاتهات بغير دليل — لبعض المسؤولين بقصد الانتقام منهم أو اجبارهم على الاستجابة الى مطالب ذوى الشأن ، فانها تكون قد خلّيت سبيلها واخطأت هدفها ، وفقد سندها المشروع ، بل انها تكون قد انقلبت الى فعل شائن وتصرف معيب غير مشروع يعاقب عليها القانون ايا كانت المبررات التي اوحته به والنزعات التي دفعت اليه، ذلك انه لا يجوز للموظف ان يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه او تحديدهم والتمرد عليهم ، او يسخر هذا الحق الدستوري في غير ما شرع له بالتشهير بهم وأرهابهم ، لاجبارهم على الاستجابة الى مطالبه — ولو تعتبر حق — شراء لسكوته وانتفاء لشره .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطامن قد استغل رغبة زملائه من الموزعين في المطالبة برفع نسبة العمولة وخفض نسبة الكسر والشطاف من الزجاج الذى يطلبون به طبقا لنظام الشركة ، واستوقعهم على شكوى حشد فيها من العبارات الجارحة والالفاظ النابية والاتهات الخطيرة التى نسبها للمسؤولين بالشركة وعلى رأسهم رئيس مجلس الادارة بها لو صحت وقائعها لاجبت بعقابه — جنائيا فضلا عما تسببه له من احتقار اقرانه ورؤسائه فى المجتمع بقصد اظهار الشكوى على أنه نوع من السخط العام الذى وقع تحت تأثيره جميع العاملين بالشركة بسبب الظلم والتعذيب ، وتكون الرؤية لدى المسؤولين بها يشتهى هواه بقصد الاساءة الى سمعتهم لدى الجهات الادارية المختلفة رغم علمه انها غير مختصة بالبت فى شكواه او رفع الظلم عنه ومن بينها محافظة الجيزة التى احوالت شكواه الى الشركة المطعون ضدها للبت فى شكواه ، وقد اقر الطامن فى التحقيقات ، بكل

ما نسب اليه من عبارات تجاه المسؤولين بالشركة. وما نسبته من اتهامات القيت على عواقتها ، دون أن يقدم الدليل على صدق ما ورد بشكواه ، بل راح يسوق الاتهامات جزافا ويضيف اليها مزيدا من التجاوزات المنسوبة الى رئيس مجلس الادارة ، في الوقت الذي أكد فيه زملاؤه الذين وقعوا على الشكوى عدم علمهم بهذه الوقائع ، واجمعوا على أنهم وقعوا على هذه الشكوى دون علمهم بما ورد فيها من عبارات. بعد ان اتفهم انها لا تعدو ان تكون مطالبة برفع نسبة العمولة وتخفيض نسبة الخصم المقرر مقابل الكسر والشطف الحادث في الزجاج ، وانه ليس لهم اية صلة بالاتهامات أو العبارات التي وردت بها ، كما اكثت التحقيقات التي اجريت في هذا الشأن ان الاتهامات المشار اليها ليس لها اى صدى من الحقيقة وان الطاعن دائب الشكوى والتشهير بالمسؤولين يغير حق ، وقد سبق مجازاته لذات السبب ، وانه لا يستهدف من شكواه انصافا أو رفع الظلم عنه بقدر ما يبغي القاء الاتهامات على المسؤولين والاساءة الى سمعتهم ، وكل أولئك تظاهر على أن الطاعن قد خرج بالشكوى عن مفهومها واهدافها بحسبانها رسالة الى السلطة المختصة لدرد الشر ورفع الظلم عنه بقدر ما يبغي القاء الاتهامات على المسؤولين والاساءة الى الاستجابة بغير حق الى مطالبه خوفا من الاساءة الى سمعتهم والتشهير بهم دون التحقق من صحة مزاعمه ، الامر الذي يشكل خروجاً خطيراً على مقتضيات وظيفته وما تفرضه عليه من احترام الرؤساء وتوقيرهم ، وإذا كان للمظلوم أن يجهر بالسوء من القول اذا ظلم ، فليس لكل عامل أن يتخذ من هذه القاعدة وسيلة يتفرع بها للفتنات - بغير حق - على رؤسائه وتحديدهم والتشهير بهم ولو لم يكن لمزاعمه ظلا من الحقيقة ، والا كانت الشكوى سبيلا للانتقام من الرؤساء وارهابهم واجبارهم على ادارة شئون المنظمة على غير أساس من الحق والعدل خوفا على أنفسهم من ضعف الغلوب الذين يستئون بغير حق الى سمعتهم وهم في مراكزهم الشديدة الحساسية والتأثر بكل ما يشاع حولها من اقوال ، الامر الذي يتعين معه مواخذه هؤلاء العاملين ، ومن بينهم الطاعن - بما يتناسب مع ما فرضته من اخلال بواجبات الوظيفة ، ودرء للآثار الضارة التي تنعكس على مصلحة السهل في الشركة الامر الذي يجعل القرار المطعون فيه قد سخر على أساس سليم من القانون ، حصينا من الانفاء ، ويكون الحكم الطعن - قد اصاب الحق فيها انتهى اليه من رفض طلب الطاعن الغاء القرار المطعون فيه لاستخلاصه استخلاصا سائغا من الاوراق بعد تحققه لا وجه لفتاع الطاعن ، والتأكد من ثبوت الواقعة محل الجراء وسلامة تكييفها القانوني .

ولا يجدى المدعى للنيل من الحكم المطعون فيه ، ما قدمه أمام هذه المحكمة من اقرارات استوقع عليها زملاؤه السابقة استيقاتهم على شكواه من انهم قد اجبروا على التوقيع امام المحقق على اقوال لم يعينوها وان الاتهامات المنسوبة الى رئيس مجلس الادارة كانت عن وقائع صحيحة ، ذلك انه فضلا عن ان هذا الاقرار لا يكفى لحض ما ورد بالتحقيقات من اقوال للمقربين وغيرهم من الزملاء الذين شهدوا بعدم صحة ما جاء بشكوى الطاعن ، فان هذا الاقرار في ذاته يحضه ما قدمه كل منهم قبل التحقيق ، ولمجرد علمهم بالشكوى من استنكار لما جاء بها ، والتنصل من اقرارهم لما ورد فيها من اتهامات او عبارات جارحه ، وان طلباتهم تنحصر في بحث موضوع رفع ممولتهم وتخفيض نسب الخصم المقررة عن شطف أو كسر بعض الزجاجات ، وان ذهنهم لا يتطرق الى القاء الاتهامات على رئيس مجلس الادارة او المسؤولين عن الشركة وهو ما اكنوه في التحقيقات التي اجريت معهم ، وظاهرته اقوال باقى المسؤولين ، الامر الذى يؤكد ان الاتهامات التى القاها الطاعن على المسؤولين لا تجد ظلا من الحقيقة ، ولم تجد في حينها قبولا من العاملين مما يشكل من جانبه بهذا السلوك خروجاً على مقتضيات وظيفته وما تفرضه من احترام للرؤساء تحقيقاً لمصلحة العمل ، ويجعل الجزاء الذى وقع عليه قد صادف محله كما يجعل الحكم المطعون فيه - فيما قضى به من رفض دعواه عصيا على الالغاء . بها يضمن معه والحال هذه الحكم برفض الطعن لقيامه على غير أساس سليم من القانون .

(طعن ٥٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١) .

الفرع الثانى

حق التقاضى

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

حرمان الناس كافة من الالتجاء للقضاء للانتصاف يعتبر مصادرة لحق التقاضى - وجوب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء : الاولى تخالف الدستور لانطوائها على تعطيل السلطة القضائية التى انشأها نصوصه ، الثانى لا مخالفة فيه للدستور الذى تقضى نصوصه بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد اختصاصاتها - سرد لبعض النصوص التى تعتبر محددة لدائرة الاختصاص - المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ التى حرمت الموظفين المفصولين تطبيقا لاحكامه من رفع دعوى الالفاء او التعويض - عدم اعتبارها من النصوص المصادرة لحق التقاضى ، بل من تلك المحددة لدائرة اختصاص القضاء .

ملخص الحكم :

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ سنة ١٩٥٣ ، وان جاء مضيقا لاختصاص القضاء مانعا اياه من نظر المنازعات المشار اليها بذلك النص الغاء او تعويضا ، الا انه لا وجه للنمى عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادرته لحق التقاضى ، ذلك انه تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء . واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء للانتصاف ، لان فى ذلك مصادرة لحق التقاضى ، وهو حق ككل الدستور اصله ، اذ تكون مثل هذه المصادرة المطلقة بمثابة تعطيل وظيفية السلطة القضائية ، وهى سلطة انشأها الدستور لتمارس وظيفتها فى اداء العدالة مستقلة عن السلطات الاخرى - لئن كان ذلك كذلك ، الا انه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع او التضييق ، لان النصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها ، وعلى هذا نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٧٦ من دستور جمهورية مصر . وينبئ على ذلك ان كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يصبح معزولا عن

نظره ، وهذا أصل من الأصول المسلمة : وتقديرا قالوا ان القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وعلى هذا الأصل الدستوري صدرت التشريعات الموسعة أو المضيق لولاية القضاء في جميع العهود وفي شتى المناسبات ، كالنصوص التشريعية المانعة من النظر في أعمال السيادة سواء بالالغاء أو بالتعويض ، وكانصوص التي كانت تمنع القضاء من النظر في طلبات الغاء القرارات الإدارية أو وقف تنفيذها ، الى أن أنشئ مجلس الدولة ، فجعل ذلك من اختصاصه على الوجه المحدد بقانونه ، وكذلك النصوص التي تمنع سماع الدعاوى في شأن تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية بعد انتهائها الغاء أو تعويضا ، وكالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي التي تمنع جميع جهات القضاء من النظر في طلبات الغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء أو في المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها ، وكالمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي التي تمنع القضاء الإداري من نظر طلبات الغاء قرارات الفصل أو وقف تنفيذها ، وكالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة التي تمنع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال ، وكالمادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية التي تمنع القضاء الإداري من النظر في طلبات الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها — ولا شبهة في دستورية هذه التشريعات جميعا ، ما دام القانون هو الإداة التي تملك بحكم الدستور ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها ، ومن ثم فله أن يضيقها أو أن يوسعها بالشروط والأوضاع التي يقرها .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا الاوقاف الى ادارة قضايا الحكومة — منعه نظر الطعن بالالغاء أو التعويض في القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الإقامة وفقا له — لا يؤدي الى اعتباره غير

دستورى بدموى مصادرة حق التقاضى — وجوب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء والحد منها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه ويرد ذلك الى أن الدستور وهو القانون الاعلى فيها يقرره لا يجوز أن تهدره أية أداة أدنى ووظيفة القضاء هى تطبيق القانون فيها يعرض له من القضية وقد جاءت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضائيا وزارة الاوقاف الى ادارة قضائيا الحكومة فيها قضت به من أن تكون القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الالتمية وفقا لاحكام المادة الثالثة نهائية غير قابلة لاي طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية ، مضيقا لاختصاص القضاء مائة أياه من نظر المنازعات المشار اليها بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر أى سواء بالغاء أو بالتعويض فلا وجه للنس بعدم الدستورية بدموى مصادرة حق التقاضى اذ تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء والحد منها واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من اللجوء الى القضاء لان ذلك مصادرة لحق التقاضى وهو حق ككل الدستور أصله اعتبارا بان هذه المصادرة هى بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية وهى سلطة تنشأها الدستور لتؤدى وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى — لأن كان ذلك هو ما تقدم الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضيق فكل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء يصبح معزولا من نظره .

(طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢١) .

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بالغاء قسم قضائيا الاوقاف واحلال ادارة قضائيا الحكومة فى اختصاصاته — نص المادة ٤ منه الذى منع الطعن فى القرارات الصادرة بالتطبيق له أمام أية جهة قضائية لا مصادرة فيه

لحق التقاضي - وجوب التفرقة بين مصادرة حق التقاضي وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء الإداري بالتوسع أو التضييق .

ملخص الحكم :

٧ وجه للنمی بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ التي نصت على أن تكون القرارات الصادرة وفقا لاحكام المادة الثالثة منه نهائية وغير قابلة لای طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية ، بدعوى أن هذا النص فيه مصادرة لحق التقاضي ذلك أنه يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي وبين تحديد اختصاص القضاء الإداري والحد منه ، وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الاتجاه الى القضاء لان في ذلك مصادرة لحق التقاضي وهو حق كله الدستور اعتبارا بأن هذه المصادرة هي بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية وهي سلطة إنشاء الدستور لتؤدي وظيفتها في توزيع العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى ، لأن كان ذلك هو ما تقدم الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع أو التضييق ، فكل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء الإداري يصبح هذا القضاء معزولا عن نظره ومن ثم يكون الدفع بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون آتف الذكر فيها تضييقا من اختصاص القضاء الإداري بمنعه من نظر المنازعات المشار إليها في غير محله متعين الرفض .

(طعن ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧) .

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ على كون القرارات الصادرة بالتعيين وتحديد الاختصاص الصادرة طبقا للمادة الثالثة منه نهائية غير قابلة لای طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية - ليس فيه مصادرة لحق التقاضي - أسس ذلك : وجوب التفرقة بين مصادرة حق التقاضي وتحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع أو التضييق .

ملخص الحكم :

لا وجه للنعم بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ التي نصت على أن تكون القرارات الصادرة وفقا لاحكام المادة الثالثة منه نهائية وغير قابلة لاي طعن او مطالبة امام أية جهة قضائية ، بدعوى أن هذا النص فيه مصادرة لحق التقاضى ذلك أنه تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى وبين تحديد اختصاص القضاء الادارى والحد منه ، واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من اللجوء الى القضاء لان في ذلك مصادرة لحق التقاضى وهو حق كفلة الدستور اعتبارا بأن هذه المصادرة هى بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية وهى سلطة انشأها الدستور لتؤدى وظيفتها في توزيع العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى لئن كان ذلك هو ما تقدم الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع او التضييق ، فكل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء الادارى يصبح هذا القضاء معزولا عن نظره ومن ثم يكون الدفع بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون آتف الذكر فيما تضمنته من تضييق لاختصاص القضاء الادارى بمنعه من نظر المنازعات المشار اليها في غير محله متعين الرضى .

(طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١) .

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستിناع أو فصلهم عن غير الطريق التلايى من قِيل أعمال السيادة — التمس عليه بعدم الدستورية قولا بأن فيه مصادرة لحق الموظف فى الانصاف عن طريق القضاء — برود بان ذلك لا يكون إلا اذا كان حق الموظف فى الوظيفة العامة هو من الحقوق التى يكفلها الدستور ذاته ويقر الدستور وسيلة اقتضائه كذلك — وضع الموظف هو وضع شرطى منوط بالصلاحيات للوظيفة العامة — إفاء الوسيلة القضائية للتظلم من هذه القرارات لا يعتبر الفناء لاصل الحق فى ذاته ما دام الشارع قد أوجد هيئة إدارية تختص بنظر

التنظيم والفصل فيه بقرار مسبب وجوبا في حالة الرفض - الإنعنى على هذا القانون بان فيه اخلافا بالمساواة امام القانون والقضاء جردود بان الوضع واحد دون تمييز بالنسبة الى كل من تصدر في حقهم من الموظفين القرارات المشار اليها .

ملخص الحكم :

لا حجة في الإنعنى على التشريع انه ينطوى على مصادرة لحق الموظف العام في تعويضه عن فصله ، سواء بالطريق العيني وهو الافشاء او بطريق المقابل وهو التعويض ، اذا كان القرار قد وقع مخالفا للقانون ، وعلى مصادرة لحقه في الانتصاف في هذا الشأن عن طريق القضاء ، وعلى اخلافا بمبدأ المساواة امام القانون والقضاء ، اذ ان هذا الإنعنى لا يستقيم الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكتسبها الدستور ذاته ، وكانت وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء هي وسيلة يقررها الدستور كذلك وكان ثمة حقا اخلافا بمبدأ المساواة امام القانون في هذا الشأن ، لانه لا يجوز عندئذ ان يهدر القانون بما يقرره الدستور . اما اذا كان هذا الحق هو مما ينشئه القانون او يلغيه وكانت وسيلة اقتضائه هي مما ينظمه القانون على الوجه الذي يراه ، وكان القانون لا يقوم على تمييز بين افراد طائفة واحدة تماثلت مراكزهم القانونية ، فلا يكون ثمة وجه للإنعنى المتقدم . ذلك ان تقليد الموظف الوظيفة العامة باسناد اختصاصاتها اليه وتعيينه فيها إما كانت اداته لا يخلق الوظيفة ولا يرتب للموظف حقا فيها على غرار حق الملكية اذ هي ملك الدولة توليها من يصلح للاضطلاع بامائها ، وبقاء الموظف في المركز القانوني العام المترتب على شغله ليس حقا يرقى الى مرتبة الحقوق الدستورية او يقاس على حق الملكية الذي صانه الدستور بما يكل عدم نزعها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون ، بل هو وضع شرطي منوط بصلاحيات الموظف للنهوض بابعاء الوظيفة العامة ، وهو امر يخضع لتقدير الحكومة القوامه على تسيير المرافق العامة ، دون الاحتجاج بان له اصل حق في البقاء في الوظيفة . كما ان ثمة فرقا بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي ميوما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع او التضييق فيها ، الامر الذي يملكه القانون بالتطبيق للنصوص الدستورية بوصفها الاداة التي ناط بها الدستور ترتب جهات القضاء وتحديد نطاق ولايتها وتوزيع الاختصاص بينها ، وبيان وسائل المطالبة بالحقوق ، قضائية كانت او غير قضائية ،

بالشروط والاضاع التى يقررها على نحو ما سلف بيانه . على أن الشارع قد أصدر فى ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ وهو التاريخ الذى صدر فيه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى عمل به فى ١١ منه - القرار الجمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ بإضافة حكم جديد الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه . ويتضى هذا الحكم بان « يقدم التظلم من قرارات رئيس الجمهورية باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستداع أو فصلهم من غير الطريق التقاديبى الى لجنة تشكل من أعضاء مجلس الرئاسة بقرار من رئيس الجمهورية » وذلك لتبت فيه قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه على الوجه المبين بهذا القرار . كما أصدر فى التاريخ ذاته القرار الجمهورى رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل اللجنة المشار اليها . فاذا كان قد أُلغى الوسيلة القضائية للتظلم من هذه القرارات ، فانه لم يبلغ أصل الحق فى ذاته ، اذ اوجد هيئـة ادارية اسند اليها ولاية نظر هذا التظلم والفصل فيه بقرار مسبب وجوبا فى حالة الرفض هى اللجنة المذكورة بما لا يعقب عليها من القضاء . والقانون هو الذى يحدد وسيلة المطالبة بالحق ويعين الجهة التى يلجأ اليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، قضائية كانت هذه الجهة أو غير قضائية . وليس من المحتم أن تكون وسيلة اقتضاء الحق أو رده الى نصابه هى المطالبة القضائية وحدها ، أو أمام جهة قضائية بعينها دون أخرى ، بل قد تكون هذه الوسيلة غير قضائية ، أو قضائية بوجه معين أو بآخر أمام جهة معينة أو أخرى . ولا اخلال ببدا المساواة أمام القضاء ما دام الوضع واحدا دون تمييز بالنسبة الى كل من تصبر فى حقهم من الموظفين العموميين القرارات الجمهورية التى اعتبرها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ من قبيل أعمال السيادة . ومن ثم فان هذا القانون يكون تشريعا دستوريا واجب التطبيق .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

المادة ٨٦ من دستور جمهورية مصر العربية تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة وأن لكل مواطن حق الانتخاب الى قاضية الطبيعي - منع المدعى من قيد دعوى قضائية أمام احدى المحاكم - منع

المسبوب إلى قلم كتاب المحكمة يشكّل قراراً إدارياً يبطّو على عدوان صارخ على حق دستوري ككله الدستور - هذا القرار غير مشروع ويشكّل ركن الخطأ - بمسئولية الإدارة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن قراراتها الإدارية غير المشروعة - الأضرار جسيمة وبالفة الخطر ولا يجبرها أى تعويض مادي - فأما لا يعوض أبداً حرمان مواطن من حقه الدستوري - التعويض عن تعطيل ومصادرة هذا الحق تعويض رمزي لا يجبر الضرر ولكنه يدين العمل الإداري المخالف للقانون ويبرز خطره الجسيم على الحقوق الدستورية المصونة والمحمولة للناس جميعاً .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٨٦ من دستور جمهورية مصر العربية تنص على أن التقاضي حق مصون ومكول للناس كافة وأن لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي . والثابت من الأوراق أن قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد منع المدعى من قيد دموى قضائية أمام تلك المحكمة بطلب رد وبطالان وتزوير محضر اجتماع الجمعية العامة لقضاة محكمتي شمال وجنوب القاهرة في يوم ١٩٧٥/٩/٢٨ واعتباره كأن لم يكن والزام المدعى عليهم بالمصروفات والمدعى عليهم هم رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ورئيس محكمتي شمال وجنوب القاهرة وأمين عام كل من محكمة شمال وجنوب القاهرة والثابت أن المدعى تظلم من هذا التصرف إلى النائب العام وإلى وزير العدل . وليس من ريب أن هذا المنع المنسوب إلى قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ليشكّل قراراً إدارياً يبطّو على عدوان صارخ على حق دستوري ككله الدستور لجميع المواطنين إلا وهو حق اللجوء إلى القضاء ، وهو حق مصون للناس كافة ، ولا يجوز لأتلام الكتاب بالمحاكم الامتناع عن قيد الدماوى التي يرغب في اقامتها ، لأن هذا الامتناع يصادر بغير حق وبغير سند من القانون الضمان الدستوري لسيادة القانون إلا وهو حق اللجوء إلى القضاء . وعلى ذلك فإن قرار قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المطعون فيه يكون لذلك قراراً غير مشروع حقيقاً بالالغاء ، وما اعتور هذا القرار من مخالفة للقانون يشكّل ركن الخطأ في مسئولية الإدارة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن قراراتها الإدارية غير المشروعة . وقد ترتب على هذا الخطأ الحاق الضرر المادي والضرر الادبي بالمدعى ، إذ اضطر المدعى إلى رفع الدموى رقم ٧٥ لسنة

٣٠ ق أمام محكمة القضاء الإدارى ، ثم اتهم الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٧ عليا أمام المحكمة الإدارية العليا عن الحكم المطعون فيه الصادر فى تلك الدعوى ، أما الضرر الأدبى الذى أصاب المدعى من جراء امتناع قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة عن قبول وتقييد وتحصيل الرسوم المقررة عن الدعوى التى كان يقصد إلى اقامتها فهو ضرر بالغ الخطر والجسامة لما ينطوى عليه من تعمد قلم كتاب المحكمة الابتدائية المذكورة تعطيل حق دستورى مقرر للمدعى بوصفه مواطنا مصرية ، وهذا الحق هو حق الالتجاء إلى القضاء ، وهذه الاضرار جسيمة وبالفه الخطر ولا يجبرها أى تعويض مادى ، وكل ما يمكن أن يقضى به من تعويض عن هذه الاضرار لا يقصد به إلى جبرها فالمال لا يعوض أبدا حرمان مواطن من حقه الدستورى المصون والمكتول فى الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ، والتعويض عن تعطيل ومصادرة هذا الحق تعويض رمزى لا يجبر الضرر ولكنه يدين العمل الإدارى المخالف للقانون ويبرز خطره الجسيم على الحقوق الدستورية المصونة والمكتولة للناس جميعا بأغلاظ المواثيق وفى عقيدة هذه المحكمة أن ما قضت به محكمة القضاء الإدارى من تعويض للمدعى عن الضرر الأدبى بببلغ خمسين جنيها هو تعويض كاف عن جميع الاضرار التى أصابته من جراء صدور قرار محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بالامتناع عن قبول وتقييد وتحصيل رسوم الدعوى التى كان المدعى يريد أن يقيها - ولا سيما وأن حكم محكمة القضاء الإدارى قد ألزم الحكومة بمصروفات الدعوى وفى ذلك جبر للاضرار المادية التى أصابت المدعى من جراء صدور القرار المحكوم بالغائه وبالتعويض عما نتج عنه من ضرر مادى - وأذ قضى الحكم المطعون فيه بإلزام الحكومة بأن تؤدى للمدعى تعويضا عن الضرر الأدبى الذى لحقه من القرار بمقداره خمسون جنيها وإلزام الحكومة بالمصروفات - فانه - أى الحكم المطعون فيه - يكون صانف الحق والصواب - ويكون القطن فيه من قبل الحكومة ومن قبل المدعى - كلاهما - فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلا ، وفى موضوعهما برفضهما ، وبإلزام المدعى والحكومة كل بمصروفات طعنه .

المبدأ :

مقتضى أعمال نص المادة ٦٨ من دستور سنة ١٩٧١ أن تعتبر النصوص المانعة من التقاضي ملغاه كآثر مباشر لنصوص الدستور — أساس ذلك : الدستور الجديد قد تضمن تنظيمها مغايراً لما تضمنته تلك النصوص — المادة ١٩١ من الدستور ليس من مؤداها إضفاء حصانة دستورية دائمة على التشريعات السابقة على الدستور تبعدها عن تناول السلطة التشريعية بالتعديل أو الإلغاء — تطبيق — المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية — مقتضى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإزالة موانع التقاضي أن يكون لأصحاب الشأن حق اللجوء إلى القضاء في الميعاد وبالأجراءات التي ينص عليها القانون — المانع من التقاضي يدور وجوداً وعدمه مع وجود النص المانع وقيامه — أساس ذلك : النصوص المانعة من التقاضي ليس من شأنها إضفاء الصحة الموضوعية المطلقة على الأعمال محل الحماية وجعلها حجة فيها قرره بل هي مجرد قيود إجرائية مانعة من مباشرة الدعوى تزول بمجرد زوال المانع ليعود الحق الطبيعي في مباشرة الدعوى .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء النصوص التشريعية التي انتظمت الأحكام الخاصة بالطعن في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية أن المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية نصت على أنه « استثناء من أحكام ثانوي مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية المنصوص عليها في هذا القانون أو التعويض منها .

ثم صدر الدستور الدائم سنة ١٩٧١ ونص في المادة ٦٤ على سيادة القانون أساس الحكم في الدولة ونصت المادة ٦٨ على أن التقاضي حق مصون ومكتول للناس كافة ولكل مواطن. حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتنازعين وسرعة الفصل في القضايا ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري

من رقابة القضاء وتنص المادة ١٩١ على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور — وتنص المادة ١٩٣ على أنه « يعمل بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء » .

وفي ظل العمل بالدستور الدائم صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغاء موانع التقاضي في بعض القوانين ونص في المادة ١ على أن « تلغى كافة صور موانع التقاضي الواردة في نصوص القوانين الاتي بيانها :

(أولا) في قوانين اصلاح الزراعى :

المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية وتنص المادة ٢ على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٣ في ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ .

وحيث أن مقتضى تلك النصوص أن المشرع الدستوري في اطار تأكيد اركان الدولة القانونية وتدعيم مبدأ المشروعية وسيادة القانون ضمن الدستور الدائم نصا بتقرير حق كل مواطن في الالتجاء الى قاضيه الطبيعي وحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار وذلك حتى تنشط الرقابة القضائية . وأن مقتضى اإعمال المادة ٦٨ من الدستور سالف الذكر أن تعتبر النصوص المانعة من التقاضي ملغاه كإثر مباشر لاعمال نصوص الدستور بحسبانه في تضمن تنظيمها مفايرا لما تضمنته تلك النصوص وأن لا سند فيها نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور الدائم بشأن استقرار العمل بالتشريعات السائدة التى تعدل أو تلغى. إذ ليس من مؤدى تلك المادة ااضفاء حصانة دستورية دائمة على التشريعات السابقة على الدستور تبعدها عن متناول السلطة التشريعية تجرى في شأنها ما تراه من تعديل أو طيقا لاحكام الدستور الدائم أو أن يجعلها بمفايره من تبسيط رقابة المحكمة الدستورية العليا عليها وأنه تطبيقا لهذا النظر فقد بادر المشرع الى استصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه متضمنا النص على الغاء النصوص المانعة من التقاضي ومن بينها

نص المادة ٧. من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية . وانه متى تحقق ذلك - فانه يكون لاصحاب الشأن حق اللجوء الى القضاء بمجرد زوال المانع ذلك خلال المواعيد وبالإجراءات التي رتبها القانون في هذا الشأن - أية ذلك أن من المسلم به أن النصوص المانعة من التقاضي ليس من شأنها اضعاف الصحة الموضوعية المطلقة على الاعمال محل الحق وجعلها حجة فيها قررتها بل هي مجرد قيود إجرائية مانعة من مباشرة الدعوى - لذلك فانه بمجرد زواله كعقبة مانعة يعود الحق الطبيعي في مباشرة الدعوى وبسط الرقابة القضائية وهذا النظر السليم هو ما اتجهت اليه محكمتنا الدستورية العليا في حكمها الصادر في أول مارس سنة ١٩٧٥ في القضية رقم ٢ لسنة ٢ ق. القامة من ٠٠٠٠ سنة ١٩٧١ بالطعن بعدم دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » وقد قضت باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى أنه بالغاء النص المطعون فيه الذي كان يحظر الطعن في قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية - وذلك بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ الذي صدر اثناء نظر الدعوى (يستط المانع الذي كان يحول دون الطعن فيها وينفس السبب لكل ذي مصلحة للطعن في هذه القرارات امام القضاء ويتحقق بذلك الهدف من الطعن بعدم دستورية المادة السابعة من القانون المتقدم ذكره » .

وحيث انه بتطبيق تلك الاصول في خصوصية الطعنين المائلين فانه لما كان الثابت من الاوراق ان الطاعنة قد اقامت الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى قويسنا امام محكمة قويسنا الجزئية بطلب الحكم بقبول شواهد التزوير وفي الموضوع ببطالان قرار اللجنة الاستئنافية للمنازعات الزراعية في التظلم رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ واعتباره كان لم يكن وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة شبين الكوم الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١١٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلئ شبين الكوم وامام تلك المحكمة عدلت الطاعنة طلباتها الاصلية الى طلب الحكم ببطالان القرار الصادر من اللجنة الاستئنافية وانعاده وبجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى استنادا الى احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وقد استأنفت الطاعنة الحكم الاخير امام محكمة استئناف طنطا (مهورية شبين الكوم) حيث قيد الاستئناف برقم ٩٩ لسنة ٦٠ وطلبت الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بعدم الاعتداد بقرار اللجنة الاستئنافية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ لبطلانه وبجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ حكمت

الحكمة بعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى بجلوس الدولة وتنفيذا لهذا الحكم احيكت القضية الى محكمة القضاء الادارى حيث أصدرت الحكم محل الطعنين المظللين بان قضت بعدم قبول الدعوى استنادا الى نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وأن أعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ينصرف الى القرارات اللاحقة على العمل به في حين أن مقتضى أعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإزالة موانع التقاضى ومن بينها إلغاء المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه أن يكون لأصحاب الشأن حق اللجوء الى القضاء في الميعاد وبالإجراءات التى نص عليها القانون بحسبان أن المانع من التقاضى انما يدور وجودا وعدمها مع وجود النص المانع وقيامه لذلك فانه متى كان الثابت أن الطاعنة قد أقبلت الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى قويسنا وظلت الدعوى قائمة امام القضاء المدنى الى أن صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وصدر حكم محكمة استئناف طنطا بعدم اختصاص القضاء المدنى ولائيا فاحالتها الى محكمة القضاء الادارى وكان المسلم به أن الاجتاه الى محكمة غير مختصة من شأنه أن يفتق اثره في مجال حساب مواعيد الطعن فان حكم محكمة القضاء الادارى محل الطعن وقد قضى بعدم قبول الدعوى على النحو المشار اليه يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون ويتعين الغائه والحكم بقبول الدعوى واحالة القضية الى محكمة القضاء الادارى لتتصل في موضوعها مع إبقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ١١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨١) .

تعليق :

حكمت المحكمة العليا بجلسة أول مارس ١٩٧٥ فى الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق « دستورية » بانه « يبين من استقصاء التشريعات المتعاقبة الصادرة بإنشاء لجان فض المنازعات الزراعية وتنظيمها أن المشرع كان يستهدف بإنشاء هذه اللجان تحقيق مصالح الزراع بالعمل على حسم منازعاتهم عند منبعها بالسرمة التى تتطلبها طبيعتها وتصنيفها بطريقة أشبه ما تكون بالمصالحات منها بالخصومات القضائية مع تقريب لجان الفصل فى المنازعات من مواقع النزاع ومن المتنازعين تيسيرا لهم وإشراك عناصر وناحية بطبيعة المنازعات فى عضوية اللجان . وهذا الأسلوب فى تنظيم فض المنازعات ليس غريبا على المشرع فكثيرا ما لجأ الى إنشاء

نظم معينة لفض المنازعات في مراحل سابقة على الالتجاء الى المحاكم توخيا للتيسير وسرعة فض المنازعات وتحقيقا للمصالح التي يقدرها ويقدر وسائل تحقيقها ولا نزاع في حق المشرع في ذلك ما دام التنظيم الذي يضعه لا يحول دون بسط رقابة القضاء على المنازعة وما دام يترك الباب مفتوحا امام ذوى الشأن اذا شاعوا أن يطرحوا منازعتهم على الجهة القضائية المختصة سواء حددها المشرع بالنص أو ترك أمر تحديدها للقواعد العامة في تحديد الاختصاص بين الجهات القضائية .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المطعون فيه ، وبعد أن ألغى المشرع النص المانع من التقاضي في المادة السابعة منه بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ، قد أصبح مجرد قانون منظم لفض المنازعات بالطريقة التي آرتها المشرع محققة لمصالح المتنازعين فإذا انتهى نظر المنازعة أمام اللجان كان لكل ذى مصلحة فيها أن يطعن في قراراتها أمام جهة القضاء المختصة وبذلك تنبسط رقابة القضاء على هذه المنازعات .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية (عدا النص المانع من التقاضي الذي ألغى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢) غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

كما قضت المحكمة العليا في القضية رقم ٨ لسنة ٧ ق « دستورية » بجلسة ١٩٧٧/٥/٧ بان «المادة ١٩١ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور دستور ١٩٧١ يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور ، وقد استتر قضاء هذه المحكمة على استمرار نفاذ القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بالدستور حتى تلغى أو تعدل ، دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تخصيصها ضد الطعن بعدم دستورتها شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم .

الفرع الثالث
القانون الاصلح للمتهم

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

قاعدة القانون الاصلح للجهم — لا تكون الا بالنسبة للنصوص الجنائية الموضوعية التي تتصل بالتجريم والعقاب — ليس من هذا القبيل النص اللاتحي المقرر لاجراء ادارى يتحدد به مركز قانونى بدون حكم قضائى ولا ينطوى على جزاء جنائى .

ملخص الحكم :

أن مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية الموضوعية التي تتصل بالتجريم والعقاب ، كالتوانين التي تنشئ الجرائم وتعرفها وتقرر العقوبات وتحددها أو التي تلغى الجرائم أو تقرر وجهاً لابطاحتها أو تلغى العقوبات المقررة للجرائم أو تخففها أو تبين ظروف تشديد العقاب أو تخفيفه أو الاعفاء منها كلية . فالقانون الاصلح هو الذى يلغى جريمة قائمة أو يخفف عقابها أو يقرر وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية أو من العقاب . وليس من هذا القبيل النص اللاتحي المقرر لاجراء ادارى يتحدد به مركز قانونى بدون حكم جنائى ولا ينطوى على جزاء جنائى .

(طعن ١٦٩٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

قاعدة القانون الاصلح للمتهم — صدور قرار ادارى بالمصادرة بدلاً من المحاكمة الجنائية التي توقع عقوبة مقيدة للحرية ثم صدور تشريع يبيح الفعل المنسوب اليه — لا محل لاعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون العقوبات في مجال طلب الغاء القرار سالف الذكر — انظر في مشروعية هذا القرار يكون الى الاوضاع القائمة وقت صدوره .

ملخص الحكم :

إذا كان المدمى قد عومل فعلا بالأجراء الاصلح له ، اذ وقعت عليه اداريا العقوبة المالية الاخف واعفى من المحاكمة الجنائية . وقد تم توقيع هذه العقوبة بقرار ادارى نهائى وفقا لأحكام القوانين السارية وقت صدوره وبتطبيق هذه القوانين تطبيقا صحيحا وما دامت الدعوى العمومية لم ترفع ضده ، ولا توجد أصلا محاكمة جنائية يقف منها موقف المتهم معقودة فعلا أمام القضاء المختص بتوقيع العقاب ولم يصدر فيها حكم نهائى ، فلا محل لأعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم الواردة في المادة ٥ من قانون العقوبات في مجال طلب الغاء قرار ادارى ينظر في شرعيته الى الاوضاع القائمة وقت صدوره ، وقد صدر في حينه صحيحا ومطابقا للقانون . وليس للمدمى بعد أن عومل بالأجراء الاصلح فاعخذ بالجزاء الاخف واعفى من المحاكمة الجنائية التى توقع فيها عقوبة الحبس وهى عقوبة مقيدة للحرية اشد مهما قلت مدتها من المصادرة التى هى عقوبة مالية بالغلة قيمة الاموال المصادرة ما بلغت ليس له بعد هذا أن يتضرر من عدم اتخاذ الاجراء الاشد في حقه برفع الدعوى العمومية ضده ومحاكمته جنائيا لان قرارا وزاريا صدر بعد زهاء سنتين اباح الفعل المنسوب اليه . وكان ليفيد منه بوصفه القانون الاصلح له فيها لو استطلعت محاكمته ولم يصدر فيها حكم نهائى حتى ادركه هذا القرار .

(طعن ١٦١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢) .

الفرع الرابع

مبدأ المساواة

أولا — المساواة أمام القانون :

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

تحريم رفع دعوى الإلغاء طبقاً لنص المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — دستورية هذا النص — القول بمخالفة هذا النص لمبدأ المساواة أمام القانون — في غير محله .

ملخص الحكم :

أن ما نصت عليه المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه ، وأن جاء استثناء من الاختصاص المقرر للقضاء الإداري ، إلا أنه لا تثريب على المشرع إذا ما لجأ إلى تقريره مراعاة للمصالح العام . وما دام المنع من الطعن الذي قرره هذه المادة قد اتسم بطابع العمومية والتجريد فلا وجه للنعي عليه بعدم دستوريته بحجة أخلاقه ببدأ المساواة أمام القانون ، ذلك أن هذا القانون لا ينطوي على مصادرة مطلقة للحقوق بدون تعويض عادل أو تحريم لاقتضاءها في أية صورة ، بل ينظم استعمالها ولا يفرق في هذا الشأن بين أفراد طائفة من الموظفين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت خصائصها . وقد كانت المحاكم المصرية قبل إنشاء مجلس الدولة ممنوعة من التعرض للقرارات الإدارية بالإلغاء أو وقف التنفيذ أو التعديل أو التأويل ، وكان اختصاصها مقصوراً على نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذه القرارات ، فإذا استحدث قانون مجلس الدولة دعوى الإلغاء فليس ما يمنع دستورياً من تعطيل هذا التشريع جزئياً في وقت ما ولفترة محدودة إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ولا سيما أن ولاية الإلغاء التي للقضاء الإداري حالياً ليست ولاية عامة كبلية بل محددة بالنص .

(طعن ١٥٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

الاخلال ببدا المساواة امام القانون والقضاء مخالف للجنسور — المقصود بالمساواة عدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية — المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ لا تنطوى على اخلال ببدا المساواة سالف الذكر .

ملخص الحكم :

لا وجه للنمى على المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ بانها تنطوى على اخلال ببدا المساواة امام القانون والقضاء ، لان المقصود بالمساواة فى هذا الشأن هو عدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يقض القانون المشار اليه اى تمييز من هذا القبيل بين الذين تنطبق عليهم احكامه .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين — نصه فى المادة الاولى منه على ان يعتبر فى حكم الصحيح الخصم الذى تم من بدل التخصص للمهندسين وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ — الطعن على هذا القانون بعدم الدستورية لانتفاء المساواة بين افراد الطائفة الواحدة اذ ميز الاحداث من المهندسين عن الاقارب المعينين او المرقيين قبل اول يوليو سنة ١٩٥٣ — غير سديد لان القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج على روحه ومقتضاه او انكر حقا من الحقوق التى يكفلها الدستور ذاته وهذا القانون لم يخل ببدا المساواة بما دام النص قد ورد عاما مجردا بالنسبة الى كل من يصدق عليهم حكمه من طوائف المهندسين الذين جرى فى حقهم الخصم من بدل التخصص عن فترة معينة .

ملخص الحكم :

قد أسفر تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ١٩ من مبرابر سنة ١٩٥٠ و ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ في شأن منح بدل التخصص للمهندسين وزيادة فئات أمانة غلاء المعيشة ، وتواعد التيسير ، وكذا القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص للمهندسين - أسفر عن اختلاف جهات القضاء والفتوى في تحديد من يمنحون هذا البديل ، وعن صعوبات في تنفيذ القاعدة الخاصة بعدم جواز الجمع بين بدل التخصص والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية - كما كشف في الوقت ذاته عن مغارقات نشأت عن تطبيق قواعد الخصم من البديل المذكور بعد اذ وقف العمل بقرار التيسير منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فلم تخصم الزيادة في الماهية المترتبة على قواعد التيسير من بدل التخصص بالنسبة الى المهندسين المعينين في ظل سريان احكام هذا الخصم - الذي قضت المحكمة العليا بزوال سنده القانوني بعد العمل بالقانون المشار اليه - ساريا في حق المهندسين المعينين قبل صدوره ، الامر الذي أدى الى امتياز الاحداث على الاقدم ، والى أن أصبح من رقى من المهندسين الى درجة أعلى بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ أحسن حالا ممن رقى منهم الى الدرجة ذاتها قبل هذا التاريخ ، ومن أجل هذا ونظرا الى كثرة شكاوى المهندسين وتظلماتهم ورفبة في تنادى أية منازعات مستقبلية ، عمد الشارع الى الغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتقرير التخصص للمهندسين ، وذلك بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ، لتصفية الاوضاع القديمة التى نجبت عنها الاختلافات والصعوبات والمنازعات المتقدم ذكرها ، ثم صدر في التاريخ عينه الذى الغى فيه القانون المشار اليه ، وهو ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين متضمنا اعادة تنظيم قواعد هذا البديل تنظيميا عاما بالنسبة الى جميع من تجرى عليهم احكامه من المهندسين ، دون تفرقة أو تمييز بينهم ، وذلك وفقا للاوضاع وبالشروط والفئات التى نص عليها . وبذا حسم الامر فيما كان قائما من فوارق المعاملة بين هؤلاء جميعا بالقضاء على الاوضاع الشاذة التى كانت مثار شكاواهم وتظلماتهم ، واعتبر فيما يتعلق بالماضى أن الخصم الذى تم من بدل التخصص تنفيذا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ فالماذ وفي حكم الصحيح حتى نهاية شهر يولية سنة ١٩٥٧ ،

وذلك لغاية تتعلق بصالح الخزانة وهى منع المطالبة برد ما استقطع من هذا البديل وفقا لقواعد التيسير ، كما هو الشأن عندما يقضى المشرع لمثل هذه الحكمة بعدم صرف فروق عن الماضى . وقد جاء هذا النص عاما ومجردا بالنسبة الى كل من يصدق عليهم حكمه من طوائف المهندسين الذين جرى فى حقهم الخصم من بدل التخصص المقرر لهم ، وهم المعينون او المرقون الى درجات أعلى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لا فرق من هذه الناحية بين فرد من هذه الطائفة وآخر ، دون اخلال ببدا المساواة بين افراد هذه الفئة من المهندسين الذين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت خصائصها فى الفترة الزمنية التى عنهاها . ومن ثم فلا وجه للنعمى عليه بعدم الدستورية . ذلك ان الاصل المسلم هو ان القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج على روحه ومقتضاه او اترك حقا من الحقوق التى يكتلها الدستور ذاته ، وبرد ذلك الى ان الدستور — وهو القانون الاعلى فيها يقرره — لا يجوز ان يهدره قانون ، وهو اداة أدنى . كما ان من المسلمات كذلك كاصل دستورى ان المقصود بالمساواة هو عدم التفرقة بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية . بيد ان هذه المساواة لا يجوز ان تفهم بالقياس بين افراد فئة اخرى وان انتظمتها معا طائفة واحدة اعم ، متى كان وضع كل فئة ينفراد بظروف ذاتية خاصة متميزة عن الاخرى .

(طعن ٨٧٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٦) .

ثانيا — مساواة الجنسين فى تولى الوظائف العامة :

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تقرير المشرع او سلطة التعيين صلاحية المرأة للاضطلاع بهام بعض الوظائف دون بعض آخر — لا ينطوى على اخلال بالحكم الدستورى الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق العامة — اذ لموامل البيئة واحكام التقاليد وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها شأن كبير فى توجيه المشرع او السلطة الادارية الوجهة التى يريانها بتحقيق المصلحة العامة ومتفقة مع حسن انتظام المرفق — تتبع جهة الادارة بسلطة تقديرية فى هذا المجال لا محقق عليها ، دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الحكم الدستوري المجرد الذي يقضى بالمساواة في الحقوق العامة شيء وتقرير المشرع أو سلطة التعيين لصلاحيه المرأة للاضطلاع بهما بعض الوظائف العامة شيء آخر اذ لعوامل البيئة وأحكام التقاليد وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها شأن كبير في توجيه المشرع أو السلطة الادارية الوجهة التي يراها كلاهما محققة للمصلحة العامة ومتفقة مع حسن انتظام المرفق العام ، وليس فيها تترخص فيه الجهة الادارية في هذا الصدد في ضوء هذه الاعتبارات اخلال بمبدأ المساواة المقرر دستوريا ولا غبط لكفاية المرأة أو حط لشأنها لان تقدير هذا الاستحسان أو تلك الملازمة وما الى ذلك من الوجوه والاعتبارات الباعثة على ترخص الادارة في هذه الملازمة واتجاهها الى تقليد بعض الوظائف لاحد الجنسين دون الآخر بحسب ظروف الحال وملابساته هو من الامور الداخلة في سلطتها التقديرية التي لا معتق لهذه المحكة عليها ما دام هذا التقرير بريئا من الانحراف باستعمال السلطة الذي لم تقدم المدعية عليه دليلا .

(طعن ٨٩٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

ترك المرأة وتعيين من يليها في ترتيب النجاح — لا ينطوى في حد ذاته على اساءة استعمال السلطة اعتبارا بان تفوقها يؤهلها لزاما للتعين بحسب القواعد التنظيمية العامة — اساس ذلك ان درجة الكفاية عنصر من عناصر الصلاحيه للتعين الى جانب الشروط والاوضاع الاخرى : كالحالة الاجتماعية والجنس وظروف البيئة واحكام العرف وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها — لا يغير من ذلك الحكم الدستوري المجرد الذي يقضى بالمساواة في الحقوق العامة .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بان مجرد ترك المدعية وتعيين من يليها في ترتيب النجاح في المسابقة ينطوى في ذاته على اساءة استعمال السلطة اعتبارا بان هذا التفوق يؤهلها لزاما للتعين بحسب القواعد التنظيمية العامة ، لا وجه لذلك لان درجة الكفاية هي احدى النواحي التي تقدرها الادارة عند التعيين ولكنها لا تستغرق كل ما تتطلبه فيمن يصلح للوظيفة العامة من شروط وأوضاع فالى جانب هذه الناحية تستلزم الادارة نواحي أخرى كالحالة الاجتماعية والجنس وظروف البيئة واحكام العرف .

هذا والحكم الدستوري المجرد الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق العامة شئ وتقرير المشرع أو سلطة التعيين لصلاحيه المرأة للاضطلاع بمهام بعض الوظائف العامة شئ آخر اذ لعوامل البيئة واحكام التقاليد وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها شان كبير فى توجيه المشرع أو السلطة الادارية الوجهة التى يراها كلاهما محققة للمصلحة العامة ومتفقة مع حسن انتظام المرفق العام ، وليس فيما تترخص فيه الجهة الادارية فى هذا الصدد فى ضوء هذه الاعتبارات اخلاا مبدأ المساواة المقرر دستوريا ولا غبط لكفاية المرأة أو حقارة شأنها لان تقدير الاستحسان أو الانضلية وما الى ذلك من الوجوه الباعثة على ترخص الادارة فى هذه الملاعة واتجاهها الى تقليد بعض الوظائف لاحد الجنسين دون الآخر بحسب ظروف الحال وملابساته هو من الامور الداخلة فى سلطتها التقديرية التى لا معتب لهذه الحكمة عليها ما دام هذا التقدير بريئا من الانحراف فى استعمال السلطة مما لم تقدم المدعية عليه دليلا .

هذا وعلى الرغم من وجود حكم فى المادة السادسة من اعلان حقوق الانسان الفرنسى يقضى بمساواة المواطنين فى تولى الوظائف العامة ونص فى ديباجة الدستور الفرنسى الصادر فى سنة ١٩٤٦ يصرح بأن « يكفل القانون للمرأة فى جميع الميادين حقوقا مساوية لحقوق الرجل » على الرغم من هذه النصوص الدستورية المحكمة الواضحة ، لم ينازع أحد من فقهاء القانون العام فى أن لسلطة التعيين من باب تنظيم المرافق العامة وضع الشروط والاوضاع التى يجرى على سنها التعيين فى بعض الوظائف العامة لطبيعة خاصة فيها وإن تقصر من ثم توليها على الرجال بشرط الا يشوب تصرفها انحراف فى استعمال السلطة .

(طعن ٢٥٣٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٣١) .

قاعدة رقم (٢٧٧)

البدا :

وظيفة عامة — وظيفة كيمائى بمصلحة المعامل — حبسها عن المرأة وقصرها على الرجال — لا تفريق عليه — أساس ذلك ما تتميز به من مشقة بالغة واستهداف للمخاطر المخوفة والمساك الوعرة مما يعترض مع الظروف الملائمة لطبيعة المرأة .

ملخص الحكم :

إذا استبان من ملابس هذا الطعن ان وظيفة الكيماى بمصلحة المعامل ومراكزها خارج القاهرة متناثرة في الريف الاقصى في جهات نائية وبعيدة عن طرق المواصلات السهلة مما يضطر القائم على هذه الوظيفة الى استخدام الدواب في مسالك وعرة او الى الابتعاد الى مسافات بعيدة نائية سيرا على الاقدام او يلجئه الى مرافقة سائق الموتوسيكل بمفرده ، فلن هذه المشقة البالغة وهذا الاستهداف للمخاطر المخوفة والمسالك الوعرة اذا فرضا على المرأة لكان فيهما ما يتعارض مع الظروف الملائمة لطبيعة المرأة الواجب توفيرها لها حين تسند اليها وظيفة من الوظائف العامة وعلى ذلك فلا تثريب على الجهة الادارية لو جنبت المرأة مسالك لا تحد وحسبت عنها وظائف ينبغي قصرها على الرجال باعتبارهم أقدر على احتمال أعبائها ومعاملة مشقتها ومسئولياتها .

(طعن ٨٩٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

مبدأ المساواة — الإخلال به — لا يكون الا بالتمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

ملخص الحكم :

لا وجه لما ينصحه الطاعن على قرار التعيين من انه اخل بمبدأ المساواة اذ ان تطبيق المبدأ المذكور في هذا الشأن هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القرار المشار اليه اى تمييز من هذا القبيل بين جميع من تطبق عليهم أحكام المانون .

(طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٦) .

تمليق :

يُثار التساؤل عما إذا كان تقدير الجهة الادارية بأن وظيفة معينة لا تتفق مع طبيعة المرأة يخضع لرقابة القضاء من عدمه (الدكتور محمد السيد محمد الدماصي في مقاله « المرأة وشغل الوظائف العامة » مجلة العلوم الادارية العدد الثاني - سنة ١٩٧٢ - ص ١٤٦ وما بعدها) .

من الملاحظ في هذا الصدد أن القضاء الفرنسي يختلف مع القضاء المصرى اذ بينما يجرى القضاء الفرنسي في احكامه القضائية الى أن الجهة الادارية تكون بنائى عن كل رقابة قضائية في تقديرها لدى ملامة مسؤوليات وواجبات الوظيفة مع طبيعة المرأة فان الاحكام الفرنسية الحديثة تتجه اتجاها مغايرا بأن قضت في هذه الاحكام وبعد مدة طويلة بأن الجهة الادارية اذا قررت أن الوظيفة لا تتناسب مع طبيعة المرأة فان قرارها في هذا الشأن يكون خاضعا لرقابة القضاء الادارى الذى له أن يتصدى لدى سلامة تقدير الجهة الادارية في هذا الصدد وما اذا كان هذا الامر يقتضى حقا استبعاد المرأة من شغل الوظيفة .

وبالنسبة للقضاء المصرى فانه يجرى على أن تقليد بعض الوظائف لاحد الجنسين دون الجنس الآخر بحسب ظروف الحال وملابساته هو من الامور الداخلة في دائرة سلطة الادارة التقديرية التى لا معقب للقضاء عليها ما دام هذا التقدير بريئا من الانحراف في استعمال هذه السلطة . (حكم المحكمة الادارية العليا - طعن ٢٥٣٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٣١) .

ويرى الدكتور الدماصي (في مقاله سألقة الذكر ومن قبل في رسالته لنيل الدكتوراة من كلية الحقوق عين شمس بعنوان « تولية الوظائف العامة ») ان النظر السليم في هذا الشأن يقتضى التفرقة بين مدى اعمال الرقابة القضائية على تقدير العناصر التى تستلزمها لوظائف المعلن عنها عند تحليل هذه الوظائف وبين اعمال هذه الرقابة على هذه العناصر عند صدور قرار التعيين .

فى المرحلة الاولى - فان تحليل العناصر التى تستلزمها الوظائف المعلن عنها أمر يدخل في اختصاص السلطة التقديرية للجهة الادارية اذ هي اقدر من غيرها في التعرف على طبيعة كل وظيفة وما تتطلبه من خصائص والظروف التى تؤدى فيها وما اذا كانت هذه الظروف عادية أم

تاسية تقتضى على سبيل المثال العمل فى جهات نائية بعيدة عن طرق المواصلات السهلة مما يضطر القائمين عليها على استخدام الدواب فى مسالك وعرة وبذل مجهود شاق مضمّن لا قبل للمرأة على الصمود معه فى ممارسة اعباء الوظيفة المعلن عنها . وطالما ان تقدير هذه الظروف ووزن مدى ملامتها لطبيعة المرأة يدخل فى اختصاص السلطة التقديرية للجهة الادارية فان القضاء يكون بمنأى عن بسط رقابته على هذا التقدير الا اذا اتسم قرارها فى هذا الشأن بعيب اساء استعمال السلطة — كما اذا كان قد سبق أن حلت مثل هذه الوظائف من قبل وانتهى التحليل الى صلاحية المرأة لشغل احداها — كما انها باثرت من قبل بمسئولية هذه الوظيفة وواجباتها على وجه يتسم بالكفاية وينبىء بوجود تناسب بين هذه الوظيفة وطبيعة الاناث حسبما تقرره التقارير الدورية التى وضعت عنها — ففى هذه الحالة اذا ما ورد فى التحليل الجديد للوظائف المماثلة ما يناقض التحليل السابق ولا يتمشى مع الحقائق التى ثبتت فعلا فى المجال العملى بصلاحية المرأة لشغل مثل هذه الوظائف — يكون قرار الادارة قد اتسم باساءة استعمال السلطة مما يبسط رقابة القضاء ويعرض قرار الادارة فى هذا الشأن للانغناء .

وفى المرحلة الثانية وهى مرحلة تقدير الجهة الادارية لما اذا كانت المرأة تصلح لشغل الوظيفة الشاغرة من عديمه عندها تزمع اصدار قرار التعيين فى هذه الوظيفة — فانها تخضع لرقابة القضاء اذا ما ثبت فى قرار تحليل الوظيفة الذى صدر فى المرحلة السابقة على التعيين صلاحية المرأة لشغل مثل هذه الوظيفة اذ فى الحالة لا يجوز للجهة الادارية الخروج على ما اثبتته هذا التحليل وذلك بتخطيها فى التعيين بحجة أن ذلك يدخل فى مجال سلطتها التقديرية اذ لم يعد للجهة الادارية اى تقدير فى هذا الشأن بعد أن أعلنت عن اتجاهها من قبل فيما تضمنه قرارها الذى اشتغل على تحليل هذه الوظيفة — فان هى خالفت ذلك التقدير بخطى المرأة فى التعيين جاز لصاحب الشأن ان يطن فى قرار التخطى باعتبار هذا القرار المعيب هو قرار فردى وان القرار الذى تضمنه تحليل الوظيفة والثابت باصلاحية المرأة لشغل هذه الوظيفة هو قرار تنظيمى — ولا يجوز مخالفة القرار الفردى للقرار التنظيمى والا اتسم القرار بعدم الشرعية الموضوعية .

وقد لا يبين من تحليل الوظيفة موقف الجهة الادارية مما اذا كانت قد ارتأت صلاحية المرأة لشغل احدى الوظائف المعلن عنها من عديمه — وفى هذه الحالة لا تكون قد عملت تقديرها عند التحليل — وبذلك فالهـا

ترخص في اعمال هذا التقدير عند التعمين دون أن يخضع للرقابة القضائية
الا اذا اتسم قرارها بمبيب اساءة استعمال السلطة .

على أن الجهة الادارية ينبغي من الناحية الموضوعية أن تضع نصب
اعينها أن استبعاد الاناث عند التعمين في بعض الوظائف العامة ليس الا
استثناء من الاصل العام الذي يقضى بالمساواة بين الجنسين في شغل
الوظائف العامة — ومن ثم فيقتضى الأمر عدم التوسع في هذا الاستثناء
وقصره على الحالات التي لا تدع مجالاً للشك في أن مسئوليات وواجبات
الوظائف التي يراد شغلها لا تتناسب مع طبيعة الاناث كذلك الوظائف التي
تباشر في أماكن صحراوية أو في ظروف قاسية .

ويضرب الدكتور الدماصي (ص ١٥٢ من مقاله سالفة الذكر) أنه
قد يكون من الملائم في الدول التي يقوم نظامها الوظيفي على أساس الترتيب
الموضوعي كالولايات المتحدة الأمريكية وجهورية مصر أن تحدد جداول
توصيف الوظائف الخاصة بكل جهة الوظائف التي لا يشغلها الا الرجال
ولك التي لا يشغلها الا النساء بحكم أن طبيعة كل منهما أقدر في تحمل
مسئولياتها والقيام بواجباتها . غير أنه عند تحديد الوظائف التي لا تصلح
لاحد الجنسين في صلب مواصفاته واشترطات هذه الوظائف يتعين الا
تقاس هذه الصلاحية بمعايير القرون السابقة دون الاعتماد في ذلك
بالتطورات العلمية الحديثة — ذلك أن عددا كبيرا من الخصائص القديمة
التي كانت تميز عمل الرجل عن المرأة قد تحطم نتيجة التغيرات في المجال
التكنولوجي — ويتضح ذلك من أن من العوائق التي كانت تحول دون
صلاحية المرأة لشغل احدى الوظائف يرجع الى أن بعض الاعمال كانت
تقتضى مجهودا بنيا شاقا لا تكون المرأة في مكتة من ممارسة هذه الاعمال
بحكم تكوينها البدني — وما لا شك فيه أن هذه العوائق قد خفت ان لم
تكن زالت بالنسبة لبعض الوظائف نتيجة لان ممارسة هذه الاعمال لم يعد
يعتمد أساسا على المجهود البدني وانما على الالمام ببعض الاصول العلمية
التي يتساوى كل من الجنسين في القدرة على تحصيلها ووضعها موضع
التنفيذ .

ويخلص الدكتور الدماصي من كل ما تقدم الى ان الاصل في الاتجاه
الحديث هو مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال شغل الوظائف العامة وفي
كافة الحقوق الوظيفية الاخرى . غير أن هذه المساواة وان كانت تؤيدها

توصيات دولية أو تشريعات بعض الدول ، سواء في صلب الدستور أو قوانين الخدمة المدنية أو قوانين خاصة ، إلا أنه من الجانب العملى فلا تزال بعض الوظائف محجوبة عن النساء لأن هذه التوصيات أو التشريعات حديثة نسبيا ولم تؤت ثمارها بعد بالنسبة لبعض الوظائف أما لأن المرأة لا ترغب بعد فى الاقبال على تحصيل المواد العلمية التى تهيؤها لشغل هذه الوظائف أو لأن الوظائف ذات طابع قيادى ولم ينقض بعد الوقت اللازم انقضاؤه على تخرجها لشغل هذه الوظائف — ومن ناحية أخرى فلا يزال هذا المبدأ مقيدا بطبيعة كل من الجنسين — على أنه يتمين التضييق من التفرقة بينهما إزاء التقدم التكنولوجى الحديث بحيث لا تعمل هذه التفرقة إلا اذا اقتضتها طبيعة كل منهما بمراعاة هذا التقدم .

الفصل الثاني

دستورية القوانين

الفرع الاول

المبدأ العام

اولا : صور عدم دستورية القوانين :

١ - مخالفة القانون للدستور :

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

اعتبار القانون غير دستوري اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج على روحه ومقتضاه .

ملخص الحكم :

ان القانون لا يكون غير دستوري الا اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج عن روحه ومقتضاه ، ومرد ذلك الى الدستور — وهو القانون الاعلى فيما يقرره — لا يجوز أن يهدر قانون وهو أداة ابني .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم دستورية القانون اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج على روحه ومقتضاه — مبدا تدرج القواعد القانونية — وجوب تغليب القاعدة الاعلى في المرتبة على ما هو أدنى .

ملخص الحكم :

ان القانون لا يكون غير دستوري الا اذا خالف نصا دستوريا قائما

أو خرج على روحه ومقتضاه ، ومرد ذلك أن الدستور — وهو القانون الأعلى فيها يقرره — لا يجوز أن تهدره أية أداة أدنى ، وأن وظيفة القضاء هي تطبيق القانون فيها يعرض له من الإفضية . والمراد بالقانون هنا هو المفهوم العام ، أي كل قاعدة عامة مجردة أيا كان مصدرها ، سواء أكان هذا المصدر دستوريا أم تشريعيا تقرره السلطة التشريعية المختصة بذلك ، أم قرارا إداريا تنظيميا ، وسواء أكان القرار الإداري التنظيمي صدر في شكل قرار جمهوري أو قرار وزاري ممن يملكه ، أو كان قد صدر فيها سبق بمرسوم أو بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار وزاري — يطبق القضاء كل هذه القواعد التنظيمية العامة المجردة على اختلاف ما بينها في المصدر وعلى تفاوت ما بينها في المرتبة ، ولكن بمراعاة أن القانون يشوبه عدم الدستورية إذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه كما سلف القول ، بينما يشوب القرار الإداري العام عيب عدم المشروعية إذا خالف قاعدة تنظيمية صدرت بإداة أعلى مرتبة . فماذا تزاوجت في التطبيق هذه التشريعات أو التنظيمات جميعا وقام بينها التعارض وجب على القضاء أن يطبق القاعدة الأعلى في المرتبة ، فيغلب الدستور على القانون ويغلب القانون على القرار الإداري أيا كانت مرتبته ، ويغلب القرار الإداري العام الأعلى مرتبة على ما هو أدنى منه ، ذلك لأن المناط في الفصل عند التعارض هو أن الأعلى يسود الأدنى .

(طعن ٩٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

ب — الانحراف في استعمال السلطة التشريعية :

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

الانحراف في السلطة التشريعية — التفرقة بينه وبين الانحراف في السلطة الإدارية — بميزان الانحراف في هذه السلطة الأخيرة معيار موضوعي محض لا يداخله أي عنصر ذاتي — التشريعات التي تقرها الهيئة التشريعية لا تنسب إلى من اقترحها — أثر ذلك لا وجه لما يعزى إلى من اقترحها من العمل لفائيات شخصية .

ملخص الحكم :

ان الانحراف في استعمال السلطة التشريعية اذا صح انه يصلح سببا لبطلان القانون دستوريا . بيد انه ولئن ساغ اتخاذ معيار ذاتي موضوعي للانحراف في استعمال السلطة الادارية ، لان انقياد رجل الادارة للدوافع الذاتية وهو يمارس سلطته العامة أمر محتمل — وان كان في ذلك أقل من الفرد وهو يباشر حقوقه الخاصة — الا انه في نطاق الانحراف في استعمال السلطة التشريعية لا يسوغ أن يقبل معيار موضوعي محض لا يداخله أى عنصر ذاتي : اذ الواجب أن يفترض في الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية — وهى تسو في النزاهة والتجرد على الفرد وهو يباشر حقوقه الخاصة وعلى رجل الادارة وهو يمارس سلطته الادارية — الواجب أن يفترض فيها انها لا ترامى في جميع التشريعات الا المصلحة العامة . واذا كان سائغا أن ينسب الى رجل الادارة انه قد قصد الى غايات شخصية — انتقاما أو كيدا أو هوى — فليس بسائغ أن تنتسب هذه الغايات الشخصية الى الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية فالمفروض دائما أن هذه الهيئة انما تعمل لتحقيق المصلحة العامة ولا غاية لها غير ذلك . كما ان المفروض دائما أن التشريعات التي تقرها الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية لا تنتسب الى من اقترحها ، وانما تنتسب اليها وحدها فكيفما كان القدر فحين اقترحها من أنه قصد من اقترحها الى غايات شخصية ، فان اقرار الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية لهذه التشريعات ، يلغى وجود من اقترحها فلا يكون مخالفا لهذه التشريعات الا الهيئة المذكورة ، وبالتالي فلا تقوم قائمة لما عزى الى من اقترحها من العمل لغايات شخصية .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

الانحراف في السلطة التشريعية — من صور المعيار الموضوعي له تجاوز التشريع الهدف المخصص الذى رسم له — قاعدة تخصيص الاهداف قليلة التطبيق في ميدان التشريع — الاصل اطلاق سلطة المشرع لتنظيم الروابط المختلفة دون التقيد الا بالمصلحة العامة وهى مفترضة — الاستثناء تقيد المشرع باهداف معينة وزجت في الدستور او افصح عنها المشرع ذاته — وجوب الحذر في استخلاص هذه الاهداف .

ملخص الحكم :

انه ولئن قيل بأن من بين صور المعيار الموضوعى للانحراف فى استعمال السلطة التشريعية تجاوز التشريع الهدف المخصص الذى رسم له ، بيد ان قاعدة تخصيص الاهداف ليست كثيرة التطبيق فى ميدان التشريع . فقلنا ان يقيد الدستور المشرع فى دائرة معينة لا يتخطاها ، ولهدف مخصص لا يتجاوزه . وأقل من القليل ، بل يكاد يكون فى حجم النادر ، ان يقيد المشرع نفسه فى دائرة غرض معين . ومن ثم فانه اذا ما اثرت قاعدة تخصيص الاهداف بالنسبة لتشريع ما يبينغى السير بحذر شديد فى استخلاص هدف الدستور ، اذا كان المثار ان الدستور رسم للمشرع هذا الهدف . وبحذر اشد فى استخلاص غرض المشرع ، اذا كان المثار ان المشرع هو الذى قيد نفسه بهذا الغرض . ذلك ان الاصل هو اطلاق سلطة المشرع فى التشريع فيقوم بتنظيم الروابط المختلفة ولا يتقيد فى هذا التنظيم بهدف غير المصلحة العامة ، والمصلحة العامة مفترضة .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

تعليق :

عرض الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى مقالة له بعنوان « مخالفة التشريع للدستور والانحراف فى استعمال السلطة التشريعية » (منشورة بمجلة مجلس الدولة عام ١٩٥٢ ص ١ وما بعدها) سببا لبطالان التشريع غير مخالفته للدستور هو الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية . فالتشريع الذى يصدر مستوفيا اركان الاختصاص والشكل والمحل يجب - شأنه فى ذلك شأن القرار الادارى - ان يتوافر فيه ركن الغاية ايضا ، والا كان مخالفا للدستور لاصابه بعيب الانحراف فى استعمال السلطة ، وهى هنا السلطة التشريعية ، كما هى فى القرار الادارى السلطة الادارية . ذلك انه يمكن قياس الوظيفة التشريعية على الوظيفة الادارية بحيث يمكن اخضاعها لضابط مشترك هو عدم الانحراف فى استعمال السلطة .

ويقول الاستاذ السنهورى فى تحديد منطقتى نظرية الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية ان هذه المنطقة هى التى يكون فيها للمشرع سلطة تقديرية والمشرع فى حدود الدستور له سلطة التشريع . وما لم

يقيده الدستور بقيود محددة فان سلطته في التشريع هي سلطة تقديرية . والسلطة التقديرية هي الاصل في التشريع والسلطة المحددة هي الاستثناء (ص ٦٦ من المقالة سالفة الذكر) ويكاد نطاق هذه السلطة التقديرية يستغرق النشاط التشريعي . فهذا النطاق الواسع - نطاق السلطة التقديرية للمشرع - هو النطاق الذي يقع فيه الانحراف في استعمال السلطة التشريعية . ومن ثم تكون منطقة الانحراف في التشريع اوسع بكثير من منطقة مخالفة التشريع للدستور مما يجعل للامر اهمية .

ويمضي الاستاذ السنهوري في شرح نظريته محددًا معيار انحراف السلطة التشريعية فيقول أنه يتمين في الدائرة التشريعية أن يكون هذا المعيار موضوعيًا محضًا لا يدخله أي عنصر ذاتي (ص ٦٨ من المقالة سالفة الذكر) ويبرر ذلك أمران : اولهما أن الواجب هو أن نفترض في الهيئة التشريعية أنها لا تصدر في تشريعاتها الا عن المصلحة العامة : لا سيما أنها هيئة مشكلة من عدد كبير من الاعضاء يصعب تواطؤهم على الباطل ، وهي هيئة تنوب عن الأمة فيفرض فيها التفتك عن الاغراض الذاتية . والامر الثاني ، أن الاولى في نظرية الانحراف في استعمال السلطة التشريعية اتخاذ معيار موضوعي ثابت مستقر لا نخطئ في فهم معناه ولا نختلف في تفسيره . فيضفى هذا المعيار على التشريع ثباتًا واستقرارًا لا شك في حاجة التشريع اليهما .

واذ يتساءل الاستاذ السنهوري عما عسى أن يكون ذلك المعيار الموضوعي في نطاق الحريات العامة يقرر أن هناك حريات عامة مطلقة لا يجعل الدستور للمشرع عليها من سبيل ، وقد صاغ الدستور النص عليها بحيث لا يجوز أن يصدر تشريع يقيدها والا كان باطلا لمخالفته نص الدستور . وهناك أيضا حريات عامة نص الدستور على تنظيمها بقانون ، ويخول المشرع في شأنها سلطة تقديرية ليقوم بهذا التنظيم على الا ينحرف من الغرض الذي قصد اليه الدستور وهو كفالة هذه الحريات في حدودها الموضوعية (١) فاذا نقضها المشرع وانتقص منها ، وهو

(١) وقد اخذ بهذا التقسيم أيضا حكم محكمة القضاء الاداري في القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٥ ق بجلسة ١٩٥١/٦/٢٦ - مجموعة مجلس الدولة لاحكام محكمة القضاء الاداري س ٥ رقم ٣٥٧ ص ١٠٩٩ وما بعدها . وقد خلصت محكمة القضاء الاداري في حكمها آنف الذكر

في صدد تنظيمها ، كان تشريعها مشوباً بالانحراف . والمعار هنا موضوعي فلسفي في حاجة من أجل أن نثبت . من أن هناك انحرافاً في استعمال السلطة ، إلى الكشف عن النوايا المستترة التي اقترنت بالتشريع وقت إصداره ، بل يكفينا أن نثبت على وجه موضوعي محض أن الحق العام الذي ينظمه التشريع قد أصبح بعد هذا التنظيم منقوضاً من أطرافه بحيث لا يحقق الغاية التي قصد إليها الدستور .

ويبين من ذلك أن الأستاذ السنهوري يحدد الانحراف في استعمال السلطة التشريعية في مجال الحرية بأنه صيرورتها بعد التنظيم الذي خوله الدستور للبرّش . بنقصه من أطرافها بحيث لا يحقق التنظيم التشريعي الغاية التي قصد إليها الدستور ، وذلك بأن يرد الانتقاص على ذات الحرية في حين أن التنظيم المسموح به للبرّش إنما يرد على كيفية استعمالها .

ويضرب الأستاذ الدكتور السنهوري عدة أمثلة منها ما كانت تنص عليه المادة ٢١ من دستور ١٩٢٣ . الملقى من أن « للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون » ويمضي الأستاذ السنهوري فيقرر أنه « يكون باطلاً للانحراف أي تشريع ينظم استعمال حق تكوين الجمعيات فينتقض . تحت ستار التنظيم هذا الحق أو ينتقص منه انتقاصاً خطيراً ، أما إذا صدر تشريع ينص على سلب المصريين حق تكوين الجمعيات في ناحية أو في أخرى كان هذا التشريع باطلاً لخالفته لنصوص الدستور » .

(راجع فيها تقدم رسالة الدكتور نعيم عطية لنيل الدكتوراه من كلية الحقوق جامعة القاهرة بعنوان « مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية » عام ١٩٦٤ - ص ١٦٧ وما بعدها) .

أيضاً إلى أنه يمكن حتى في نطاق الحرية الواحدة أن تقوم منطقتين ، منطقة تطلق فيها الحرية إطلاقاً يستعصي على أي تقييد حتى عن طريق التشريع ، ومنطقة أخرى تتناول بقية نواحي الحرية ، وهذه يجوز تنظيمها ولكن عن طريق التشريع . وراجع في هذا المقام أيضاً ص ٣٣٧ وما بعدها من تعليق الدكتور السيد صبرى على حكم محكمة القضاء الإداري آنف الذكر بمجلة مجلس الدولة السنة الرابعة ص ٣٣٠ وما بعدها بعنوان « مصادرة الصحف والفاؤها إدارياً » .

ثانيا - رقابة الامتناع :

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

حق القضاء في التصدى لرقابة دستورية القوانين — حد هذه الرقابة — تطبيق أو استبعاد القانون دون الحكم بالفائه أو وقف تنفيذه .

ملخص الحكم :

ليس في القانون المصرى ما يمنع القضاء من التصدى لبحث دستورية القوانين مادامت رقابته لهذه الدستورية وجد حددا في نطاق تطبيق أو استبعاد تطبيق القانون دون الحكم بالفائه أو وقف تنفيذه .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

تعليق :

الرقابة على دستورية القوانين في مصر :

جاء الدستور الصادر في سنة ١٩٢٣ — ومطله دستور سنة ١٩٣٠ — خلوا من أى نص صريح يبيع للمحاكم حق الرقابة على دستورية القوانين أو يمنعها من هذه الرقابة ، وترتب على ذلك أن اختلف الراى بين أئمة الفقه كما اختلفت أحكام القضاء في هذا الشأن . ففى الفقه ذهب رآى الى وجوب منع القضاء من التصدى لهذه الرقابة ، مسائرا فى ذلك الفقه والقضاء الفرنسيين ، الى جانب حجة استخلصها تأييدا لوجهة نظره من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التى كانت تنص على منع المحاكم من تأويل الاوامر الادارية أو وقف تنفيذها ، فراوا أن هذه الحصانة يجب بداهة أن تهدد الى القوانين ومن ثم يمتنع على المحاكم مراقبة دستورتها .

وذهب فريق آخر الى أن من حق المحاكم — بل ومن واجبها — بحث دستورية القوانين التى تطبقها ، لانها وهى المنوط بها تطبيق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية ، مكلفة فى ذات الوقت بهراة الدستور وتطبيقه والاخذ بأحكامه ، بالاضافة الى أن قيام القاضى

بفحص دستورية القوانين المتصلة بالنزاع المطروح عليه هو بمثابة التدرج المنطقي لتوليه بحث قانونية اللوائح ، فهو يرفض تطبيق اللوائح المخالفة للقانون باعتباره أعلى منها ، ومن يجب عليه أن يرفض تطبيق القانون الذي يتعارض مع الدستور ، لأن هذا الأخير بدوره أسمى منزلة من القانون العادى .

ثم درج الفقه بعد ذلك على تأييد هذا الرأى الأخير وتدعيم أسانيده ودحض حجج الرأى المخالف ، الى أن استقر الامر على الاعتراف بحق المحاكم فى الرقابة على دستورية القوانين .

أما لحكام القضاء فى هذا الشأن فقد ترددت فى بادئ الامر ، وجاء الكثير منها غير حاسم فى اقرار الرقابة القضائية على دستورية القوانين أو عدم جوازها ، وكان أول حكم قرر بصراحة ووضوح حق القضاء فى رقابة دستورية القوانين هو الحكم الذى أصدرته محكمة مصر الابتدائية الاهلية فى أول مايو سنة ١٩٤١ والذى انتهت فيه الى أن للمحاكم مطلق الحرية فى بحث دستورية القانون المطلوب منها تطبيقه ، بحيث اذا اقتنعت بمخالفته لاحكام الدستور شكلا أو موضوعا ، كان لها أن تمتنع عن تطبيقه على النزاع المطروح امامها . غير أن هذا الحكم ألقى استثنائيا واخذت محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٣ بالرأى المخالف وانكرت على محاكم مصر حق الرقابة على دستورية القوانين . أما محكمة النقض فلم تثبأ أن تقطع برأى فى هذا الموضوع رغم طرحه امامها أكثر من مرة .

ثم جاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ ، فاتحة لاستقرار القضاء المصرى على تقرير حقه فى الرقابة على دستورية القوانين ، اذ تصدت فيه المحكمة صراحة لهذا الامر وقضت بحق المحاكم فى مراقبة دستورية القوانين شكلا وموضوعا ، بحيث تطرح القانون غير الدستورى ، وتغلب عليه الدستور وتطبقه باعتباره القانون الاعلى . وجرت المحاكم بعد ذلك على الاخذ بهذا الرأى وردته الى اسسه القانونية السليمة . ومن خيرة ما دميت به المحاكم حقها فى هذه الرقابة ما جاء فى اسباب احكامه من أن المنع من الطعن فى أى تصرف أو قرار يصدر عن سلطة معينة على نحو شامل مطلق هو اعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية تترتب على تصرفاتها وحرمان للناس من حق التقاضى ، وهو ما من شأنه الاخلال بحقوق الناس فى الحرية وفى المساواة ، وهى حقوق طبيعية

كلها لهم الدستور . وكذلك ما قرره من أن رقابة القضاء هي دون غيرها الرقابة الفعالة التي تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وحرياتهم العامة ، وبها يبقى النظام في حدوده الدستورية المشروعة ، لأن كل نظام أرسى الدستور أساسه ووضع القانون قواعده ، هو نظام يخضع — مهما يكن استثنائيا — لبدأ سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء .

ومن كل ذلك يبين أن القضاء المصرى جعل الاختصاص برقابة دستورية القوانين من حق جميع المحاكم ، إلا أنه حدد سلطتها في نطاق مجرد الامتناع عن تطبيق القانون في القضية المطروحة عليها وبحكم لا تمتد حجته الى تلك القضية . أى أن المبدأين اللذين استقر عليهما القضاء كانا ما يطلق عليه « لا مركزية الرقابة » على الدستور ، والاقتصر على « رقابة الامتناع » .

ولا شك أن كلا المبدأين لا يحققان الرقابة المطلوبة على دستورية القوانين ، ذلك أن مركزية الرقابة — وهو الاتجاه الغالب في الدساتير الحديثة — هو الذى يؤدي الى قصر الرقابة على جهة قضائية متخصصة واحدة مما يحفظ للتشريع مكانته بعيدا عن الاضطراب الذى يثيره احتمال تضارب الراى بين المحاكم المختلفة في صدد دستورية قانون بعينه ، كما أن سمو الدستور وسيادته لا يتحققان الا بأحكام تكون ملزمة للكافة ولجميع سلطات الدولة .

وقد كان هذا النظر ماثلا أمام لجنة الخمسين التى شكلت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لوضع دستور للبلاد ، فضمنت مشروع الدستور الذى أعدته النص على إنشاء محكمة دستورية عليا تختص وحدها بالفصل في دستورية القوانين والقرارات التى لها قوة القوانين (الى جانب اختصاصات أخرى بتفسير النصوص الدستورية وتفسير النصوص التشريعية الخاصة بالمحاكم ومجلس الدولة — المواد من ١٩٠ الى ١٩٦) . غير أن المسؤولين لم يتقبلوا مشروع هذا الدستور وراؤا أنه لا يحقق الاهداف التى قامت من أجلها الثورة بصورة كاملة ، ولذلك عهد الى المكتب الفنى برئاسة الجمهورية باعداد مشروع دستور آخر ، كان هو الذى صدر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ وقد خلا من أى نص يشير الى موضوع الرقابة على دستورية القوانين ، الامر الذى حمل على معنى الاجازة الضمنية لما كان القضاء قد استقر عليه .

وكان ذلك ايضا هو ذات المنحى السلبى الذى انتهجه دستور سنة ١٩٦٤ ، رغم صدوره بعد أن وافق مؤتمر القوى الشعبية على التقرير الذى أعدته لجنة الميثاق فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ ، والذى ضمنته وجوب « أن تقام كل الضمانات الكفيلة بصيانة القانون بحيث يصدر طبقا للدستور . ومن ثم فقد أصبح ملائما الآن ، تأكيداً للحرية ودعمها لها أن يتقرر انشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور الجديد طريقة تشكيلها واختصاصاتها » .

جاء بعد ذلك بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ فأورد فى سياق تصوره للخطوط الاساسية للدستور ، أن ينص فيه على انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق والدستور .

وبتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا — استنادا الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقويض رئيس الجمهورية اصدار قرارات لها قوة القانون — وتضمنت مواد قانون المحكمة العليا النص على اختصاصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم الى جانب اختصاصها بالتفسير والفصل فى طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم ومسائل تنازع الاختصاص) .

وكان أول دستور للبلاد ينص على انشاء محكمة دستورية عليا تتولى دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، هو الدستور الصادر فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ الذى أورد للمحكمة الدستورية العليا فصلا مستقلا هو الفصل الخامس من الباب الرابع الخاص بنظام الحكم ، كما نص فى المادة ١٩٢ منه على حكم وقتى هو أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة فى القانون الصادر بانشائها الى أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

واذ صدر أخيراً بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، ونص فى المادة التاسعة من مواد الاصدار على الغاء قانون المحكمة العليا فور تشكيل

المحكمة الدستورية العليا ، وكان تشكيلها قد تم بالقرارين الجمهوريين رقمي ٤٢٠ ، ٤٢١ الصادرين بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، فان ما يحكم حاليا مبدأ الرقابة على الدستورية في مصر هو ما ورد في دستور سنة ١٩٧١ ، وفي القانون الاخير باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا .

أما الدستور فقد تضمنت المواد من ١٧٤ الى ١٧٨ منه الاحكام الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا ، فنصت المادة ١٧٤ على ان المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، ثم نصت المادة ١٧٥ على ان تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين بالقانون . كما نصت المادة ١٧٨ على نشر الاحكام والقرارات الصادرة منها في الجريدة الرسمية ، تأكيداً لصفتها الالزامية .

واعمالاً لهذه المبادئ العامة التي تضمنتها احكام الدستور نص قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على صفتها القضائية وعلى اختصاصها دون غيرها بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، الى جانب الفصل في حالات تنازع الاختصاص او النزاع بشأن تنفيذ الاحكام النهائية ، وتفسير النصوص القانونية الهامة اذا اثارت خلافاً في التطبيق ، كما نص على ان احكام المحكمة وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وغير قابلة للطعن .

ومن ذلك يبين ان المشرع المصري اصطفى من بين المذاهب المختلفة السابق عرضها ، مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مستبعداً الرقابة السياسية ، وأنه أخذ بقاعدة مركزية هذه الرقابة فعهد بها الى هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تكون احكامها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وهو ما يعنى بداهة ان رقابتها ليست رقابة امتناع . (راجع «دراسة مقارنة تطيلية حول قانون المحكمة الدستورية العليا» للمستشار أحمد مدوح عطية نشرت بالعدد ٣٧٥ من مجلة — «مصر المعاصرة») .

ثالثا — الحكم بعدم دستورية قانون يقرر واقعا كان موجودا :

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

الحكم بعدم دستورية قانون — اثره — لا ينشئ واقعا جديدا وانما يقرر واقعا موجودا — اعتبار القانون المقضى بعدم دستوريته غير دستوري منذ صدوره وليس من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية — نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على انه اذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كان لم تكن ليس استثناء قاصرة على النصوص الجنائية وانما هو تقرير لمبدأ ان الاحكام كاشفة لا منشئة .

ملخص الحكم :

ولا شك ان حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، كاشف لعدم دستورية القانون المشار اليه منذ صدوره فى ٢٢ من يولية سنة ١٩٨١ كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المطعون فيه — وليس صحيحا ما ذهب اليه الطعن من ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ حتى ولو كان مخالفا لاحكام الدستور يظل نافذا من تاريخ العمل به فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٨١ الى ان يلغى او يعدل وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى الدستور ، وان الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القانون بجلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣ لا ينصرف اثره الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لتعارض ذلك مع نص المادة ١٩١ من الدستور ، ليس ذلك صحيحا فى مفهوم القانونى السليم ، فالمادة ١٩١ من الدستور تنص على ان « ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظرا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » « فهذه المادة انما تعالج القوانين واللوائح التى كانت قائمة قبل صدور الدستور سنة ١٩٧١ ، وليس القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ كذلك ، كما ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان « احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .

وتنشر الاحكام والقرارات المشار اليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدورها .

ويتطلب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .

فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه .

فما تقضى به هذه المادة من عدم جواز تطبيق النص الذي يحكم بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم ، لا يعنى كما ذهب الى ذلك الطعن ، ان القانون الذي تقضى بعدم دستوريته يظل ساريا ونافذ المفعول كمساعدة عامة الى اليوم التالي لنشر الحكم الصادر بعدم دستوريته ، وانما يعنى وجوب عدم تطبيق القانون المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم الدستورية ، لتوافر العلم بعدم دستوريته بهذا النشر ولا يستفاد من ذلك سريان القانون ونفاذه رغم الحكم بعدم دستوريته حتى تاريخ نشر الحكم ، ذلك ان حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون لا ينشئ واقعا جديدا ، وانما يقرر واقعا موجودا ، فالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لم يكن دستوريا منذ صدوره في ٢٢ من يولية سنة ١٩٨١ وليس من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم دستوريته ، والا كان القانون دستوريا في فترة زمنية وغير دستوري في فترة اخرى ، مع ابقائه كما هو تحت ظل دستور واحد ، وهو ما لا يستقيم لا في المفهوم القانوني ولا في المفهوم المنطقي . وآية أن القانون المقضى بعدم دستوريته يعتبر كذلك من تاريخ صدوره ، هو ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه من اعتبار الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى نص جنائي قضى بعدم دستوريته كأن لم تكن ، فهذا النص يرجع اثر الحكم بعدم الدستورية الى تاريخ صدور النص المقضى بعدم دستوريته ، وليس ذلك استثناءا قاصرا على النصوص الجنائية كما يذهب الطعن ، وانما هو تقرير لمبدأ ان الاحكام كاشفة لا منشئة ، وما نص على احكام الادانة استنادا الى نص جنائي قضى بعدم دستوريته الا لينص

علم اعتبار تلك الاحكام كان لم تكن لما للاحكام الجنائية من خطورة
ومساس بالحريات الشخصية .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٤) .

رابعا — تطبيق احكام الشريعة الاسلامية :

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

نص المادة الثانية من الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية
هي المصدر الرئيسي للتشريع — هذا الخطاب موجه إلى السلطة التشريعية
لدراسة الشريعة الإسلامية دراسة شاملة — وتتولى بالتنظيم الاحكام
التفصيلية مجففة كانت أو جنائية أو اقتصادية أو دولية أو غيرها — وإلى
أن يبتق النظام التشريعي الكامل ويستكمل قوته الملزمة فإن التشريعات
السارية في الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث يتعين على الحاكم تطبيقها
توصلا للفصل في المنازعات التي ترفع اليها ولو قيل بغير ذلك أي بعدم
الحاجة إلى تقيين الشريعة الإسلامية على أساس أنها ملزمة بقوتها
الذاتية لادى الأمر إلى تضارب الاحكام واضطراب ميزان العدالة مع
المساس في ذات الوقت بأحد المبادئ الأصلية وهو مبدأ الفصل بين
السلطات .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها
من المحال المطلة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تنص على أن « تسرى
احكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا
القانون ... » وقد ورد بالجدول الملحق بالقانون محلات البقالة
ومستودعات الخمر وبذلك فهي تخضع لاحكام هذا القانون .

ومن حيث أن المادة (٩) من ذات القانون تنص على أن الرخص
التي تصرف طبقا لاحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص على توقيتها ويجوز
تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسوم المعاينة « وتنص المادة ١٦ على أن

« تلغى رخصة المحل في الاحوال الاتية : ١ - ٢ ... - ٣ ... - ٤ ... - ٥ ... - ٦ - اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل .
٧ ... - ٨ ... » . ويستفاد من هذين النصين أن الاصل هو دائمية الرخص التي تصرف وفقا لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ما لم ينص على توقيتها بلجلاً معين ، بمعنى أن قيام تلك الرخص واستمرارها هو من المراكز الذاتية التي لا يجوز المساس بها على أى وجه سحباً أو الفناء الا طبقاً للقانون أى متى ثابت بها حالة من الحالات التي اوردها المادة ١٦ سالفة البيان على سبيل الحصر ، ومن بينها حالة ما اذا كان يترتب على الاستمرار في مباشرة النشاط في المحال المرخص به خطر داهم على الصحة العامة أو الامن العام يتعذر تداركه .

ومن حيث انه بالتطبيق لهذه الاحكام ، فلما كان مجلس مدينة الاقمر قد اصدر بجلسته المعقودة في ١٠/٧/١٩٧٢ قراره بالفناء رخص اضافات الخمر الى محال البقالة مستنداً في ذلك الى ما جاء في تقرير المباحث الجنائية المختصة من ان وجود المشروبات الروحية الرخيصة في محال البقالة يجعلها في متناول المواطنين الذين غالباً ما يفقدون الوعى نتيجة احتسائها ، مما يترتب عليه وقوع المشاجرات التي تهدد الامن العام . ولما كان من غير المتصور ان يؤدي هذا السبب بذاته الى النتيجة التي انتهى اليها القرار المذكور ، ذلك ان المترددين على محال البقالة المرخص لها في بيع الخمر انما يحصلون على حاجتهم منها داخل زجاجات مغلقة ، واذا كانت ثمة مشاجرات أو احتكاكات تقع نتيجة احتساء الخمر ، فليس من المقطوع به ان تكون هذه أو تلك بسبب الخمر المبيع من محال البقالة خاصة وأن هناك مستودعات مرخص لها بالتعامل في الخمر ، وإن شرب الخمر مسموح به في المحال العامة السياحية والمساكن الخاصة . وعلى مقتضى ذلك يكون القرار المشار اليه قد جاء مفتقداً سببه الصحيح الجبر له قانوناً . ومن ناحية أخرى فانه اذا كان هذا القرار قد صدر تحت تأثير قيام حالة من الخطر الداهم على الامن العام يتعذر تداركها ، فان هذا الاعتقاد مغالى فيه ومن غير المقبول التسليم به ذلك انه لو كان حقيقياً لما عمدت السلطة التي اصدرت القرار المذكور الى قصر مجال تطبيقه على محلات البقالة التي تباشر نشاط بيع الخمر ، بل لما ترددت في بسط هذا المجال ليشمل المستودعات التي تزاول ذات النشاط مراعاة لاتصاد علة الخطر في كل .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بوجه الطعن الأخير ، وحاصله ما فات الحكم المطعون في قضائه من وزن مشروعية القرار المطعون فيه في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع وفقا للدستور فيهم هذه المحكمة أن تسجل بهذه المناسبة أن الشريعة الإسلامية هي تراثنا العظيم الذي نعتز به وأن من العبث محاولة التكرار له والاستغناء عنه ، وأنها تعد بحق من أرقى النظم القانونية في العالم لما تنطوى عليه من مرونة وقابلية للتطور تتلاءم مع كل الظروف وتماشي المسدنة الحاضرة وتساير حاجات الناس ومصالحهم العامة ، ومن ثم صدر الدستور معبرا عن ضمير الجماعة بشأن هذه الشريعة السحة فنصت المادة الثانية من الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

ولا جدال في أن الخطاب في هذا النص موجه الى السلطة التشريعية، فعليها دراسة الشريعة الإسلامية دراسة شاملة ، ومراعاة الإبقاء على ما ورد بها من مبادئ عامة شاملة وأحكام تشريعية كلية مع بيان إجراءات الإثبات المتعلقة بها ووسائل تنفيذها وما الى ذلك ، وفي إطار هذه الأسس العامة تتولى بالتنظيم الأحكام التفصيلية مدنية كانت أو جنائية أو اقتصادية أو دولية أو غيرها وذلك بما يلائم أحوال الناس ومصالحهم ويتقضى الحاجات والظروف الحالية للمجتمع . وإلى أن ينبثق هذا النظام التشريعي الكامل ويستكمل قوته الملزمة فإن التشريعات السارية في الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث يتعين على المحاكم تطبيقها توصلا للفصل في المنازعات التي ترفع اليها ، ولو قيل بغير ذلك أى بعدم الحاجة الى تقنين الشريعة الإسلامية على أساس أنها ملزمة بقوتها الذاتية لادى الامر الى تضارب الأحكام واضطراب ميزان العدالة ، مع المساس في ذات الوقت بأحد المبادئ الدستورية الاصلية وهو مبدأ الفصل بين السلطات .

ومن حيث أنه يتضح مما سلف بيانه ، أن القرار المطعون فيه قد جاء مغفرا الى سبب صحيح من الواقع أو القانون خليقا بالالغاء .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة ، فإنه يكون قد صادف وجه الحق والصواب ، ويكون الطعن فيه - والحالة هذه - على غير أساس سليم من القانون ، متعينا رفضه ، والزام الجهة الادارية بالمصاريف .

تعليق :

أمام محكمة القضاء الإداري المطعون في حكمها أوضحت إدارة قضايا الحكومة أنه وقعت في ١١/٥/١٩٧٢ مشاجرة بين كل من طائفتي سائقي عربات الحنطور والقصابين وأسفرت هذه المشاجرة عن إصابات متعددة وحرر بالحادث المحضر رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ جنح ، وقد تبكت الأجهزة الشعبية بالتعاون مع رجال الأمن من عقد صلح بين أطراف النزاع . كما أن الأهالي اعتادوا لدى إقامة حفلات بمناسبة الزواج أو الختان أو ما شابهها على تناول المشروبات الروحية الرخيصة من محال البقالة حتى فقدان الوعي ثم يأتون أفعالا وينطقون بأقوال غير مناسبة غالبا بما يترتب عليه حدوث المشاكل بين المواطنين ، ورات المباحث الجنائية أن لوجود محلات البقالة المرخص لها ببيع الخمر علاقة بتكرار المشاجرات في المدينة الأمر الذي يهدد أمنها الداخلي وقد بحث مجلس المدينة هذا التثريب وانتهى إلى إصدار قراره المطعون فيه .

على أن محكمة القضاء الإداري قضت في الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وكان بإلغاء إضافات الخمر بمحلات بقالة الدمين . وإقامت المحكمة قضاءها هذا على أنه ولئن كان ذلك القرار قد صدر من يملكه قانونا وهو مجلس مدينة الأقصر باعتباره الجهة المختصة بتطبيق وتنفيذ قانون المحال الصناعية والتجارية وفقا لنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الذي كان ساريا وقتذاك ، إلا أن السبب الذي استند إليه لا يبرر النتيجة التي انتهت إليها ، فالمستفاد من تقرير المباحث الجنائية الذي قام عليه القرار المطعون فيه أن تهديد الأمن العام غير ناشئ مباشرة عن بيع الخمر في محال البقالة بالذات وإنما مبعثه المشاجرات التي تقع في المدينة من شاربى الخمر ، مما يتعذر معه تحديد مصدر الخمر التي أسهم شاربوها في المشاجرات وقصره على محال البقالة وحدها لا سيما وأن بيع الخمر ليس مباحا في هذه المحال فحسب بل هو مباح كذلك في مستودعات الخمر المرخص لها بالتجارة في الخمر كتنشيط أصلى ، كما أن شرب الخمر مسموح به في المساكن الخاصة والمحال العامة السياحية . وبفرض أن المشاجرات المشار إليها تنشأ عن بيع الخمر في محلات البقالة، فليس في الأمر خطر داهم على الأمن العام يتعذر على سلطات الأمن تداركه بالوسائل القانونية المعتادة .

لما طعن الحكومة فقد قام على أن الحكم المطعون فيه قد خالف

القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من الأوجه الآتية :

أولاً — الأصل في الترخيص أنه من الملاحظات التي تترخص فيها الإدارة بما لا يعقب عليها في ذلك ما دام قرارها قد خلا من عيب الانحراف وسوء استعمال السلطة .

ثانياً — للإدارة وفقاً للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤. في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال الخاضعة لانكسار هذا القانون إصدار قرار بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً .

ثالثاً — إغفال الحكم المطعون في قضائه وزن مشروعية القرار المطعون فيه على ضوء ما ورد في الشريعة الإسلامية — بحسبانها المصدر الرئيسي للتشريع طبقاً للدستور — من حظر التعامل في الخمر .

الفرع الثاني
تطبيقات

أولا — المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الفصل غير
التأديبي :

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الدفع بعدم دستورية المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١
لسنة ١٩٥٢ بشأن الفصل غير التأديبي للموظفين — صيرورته غير ذي
موضوع بعد صدور دستور سنة ١٩٥٦ — المادتان ١٩٠ و ١٩١ من
الدستور .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم دستورية نص المادة السابعة من المرسوم بقانون
رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ،
قد أصبح غير ذي موضوع بعد صدور دستور جمهورية مصر والعمل به
من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، اذ أضفت المادتان
١٩٠ و ١٩١ منه حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه
التي تمت في عهد الثورة .

(طعن ١٧٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧) .

ثانيا — القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ :

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

النص في القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ على حرمان الموظف المفصول
من رفع دعوى الإلغاء ودعوى التعويض — التعمى عليه بأنه غير دستوري
لا يستقيم الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي
يكفلها الدستور ذاته ، وان وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء يقررها

الدستور كذلك — اذا كان الحق ووسيلة اقتضائه منظمين بالقانون ، فلا وجه للنعى على مثل هذا النص بعدم دستوريته .

ملخص الحكم :

اذا كان النعى بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ يقوم على انها تنطوي على مصادرة لحق الموظف في تعويضه عن فصله ، سواء بالطريق العيني وهو الالفاء ، او بطريق المتبادل وهو التعويض عن فصله ، اذا كان القرار قد وقع مخالفا للقانون ، وعلى مصادرة لحقه في الانتصاف في هذا الشأن عن طريق القضاء ، وعلى اخلال مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء — فان هذا النعى لا يستقيم الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التى يكفلها لدستور ذاته ، وان وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء هى وسيلة يقررها الدستور كذلك ، وان ثمة حقا اخلالا بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء في هذا الشأن ، اذن لا يجوز عندئذ ان يهدر القانون ما يقرره الدستور . اما اذا كان هذا الحق هو مما ينشئه القانون أو يلغيه ، وكذلك اذا كانت وسيلة اقتضائه هى بها ينظمه القانون على الوجه الذى يراه ، كما اذا كان القانون لا يقوم على تمييز بين أفراد طائفة واحدة تماثلت مراكزهم القانونية ، فلا يكون ثمة وجه للنعى بعدم دستوريته .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

ثالثا — القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار بعض القرارات الصادرة في شئون الموظفين العموميين من أعمال السيادة :

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالنظر في الطلبات المتعلقة بقرارات رئيس الجمهورية بإحالة الموظفين الى المعاش أو الاستداع أو فصلهم عن غير الطريق التباديى باعتبارها من أعمال السيادة — هو نص معدل للاختصاص بطريق غير مباشر — انتهى على هذا القانون بعدم الدستورية — غير سليم .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه يجوز تعديل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة زيادة أو نقصا بذات الاداة التي انشأت هذا الاختصاص وهي القانون وان وصف القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لبعض افعال الحكومة بأنها افعال سيادة وهو وسيلة لإخراجها من اختصاص مجلس الدولة . فهو تعديل لهذا الاختصاص بطريقة غير مباشرة مما يملكه المشرع . والقول بأن هذا القانون غير دستوري هو قول غير سليم إذ أن حالات عدم الدستورية هي مخالفة نص دستوري قائم أو الخروج على روحه ومقتضاه وليس حق الموظف في الوظيفة العامة من الحقوق التي كفلها الدستور أو نظم وسيلة اقتضاها . هذا على حين أن وضع الموظف هو وضع شرطي منوط بالصلاحيات للوظيفة العامة ، وعلاقة الموظف بالحكومة تنظمها القوانين واللوائح ، فإذا جاء القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ناصا على اعتبار قرارات معينة صادرة في شأن موظفين عموميين من أعمال السيادة فإن من شأن هذا النص عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بتلك القرارات الغاء أو تعويضا . ولا يغير من هذا النظر فيما يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعي أساسا للمجتمع ذلك أن التضامن الاجتماعي فكرة فلسفية عامة لا تبس ما تخصص بالنص وما دام القانون المشار اليه قد اعتبر على النحو سالف البيان من القوانين المعللة للاختصاص فإنه يسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من إجراءات قبل تاريخ العمل به طالما كان هذا التاريخ قبل قفل باب المرافعة في الدعوى وذلك طبقا للادة الاولى من قانون المرافعات .

(طعون أرقام ١٠٤٢ ، ١٠٤٨ ، لسنة ٥ ق ، ١١٣٩ لسنة ٧ ق ،
٤٢٧ ، ٤٥٦ ، ١٤٢١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٨) .

رابعا — القرار بقانون رقيا ١٥ لسنة ١٩٦٧ و ٥ لسنة ١٩٧٠ :

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

نفع بعدم دستورية قانونى ١٥ لسنة ١٩٦٧ و٥ لسنة ١٩٧٠ —
المحكمة العليا سبق أن ناقشت وبحثت كافة الاسباب التى يستند عليها
الدفع وقضت برفض الدعاوى المقامة بعدم دستورية هذين القانونين —
احكامها حجة على الكافة — رفض الدفع — أساس ذلك نص م ٣١ من
قانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الوجهة الثاى من الطعن وحاصله أن لا يجوز
الاحتجاج بقضاء رفض الطعون الدستورية على غير المدعين فيها تطبيقا
لقاعدة نسبية الاحكام ، لان الاحكام الصادرة برفض الطعون بعدم
دستورية نص فى القانون — خلافا للاحكام الصادرة بقبولها — لا تعتبر
حجة على الكافة — فان هذا الوجه من الطعن مردود عليه بأن المادة ٤٩
من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩
اذ نصت على أن « احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها
بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . فقد أوردت حكما مطلقا
يسرى على جميع الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية سواء بالقبول
أو بالرفض ، ومرد ذلك فى حقيقة الامر الى أن الدعاوى الدستورية هى
بطبيعتها دعاوى عينية ينصب النزاع فيها على مدى دستورية نص
قانونى معين ، ويصدر الحكم فيها أما بعدم دستورية هذا النص فيترتب
على ذلك — حسبما تنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ المشار اليها — عدم
جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية ، أو برفض
الدعوى بما يعنى دستورية النص . وفى كلتا الحالتين فالحكم حجة على
الكافة ، ولا تجوز إعادة المنازعة فى شأن دستورية ذلك النص أيا ما كان
اطراف المنازعة لان هؤلاء الاطراف ليسوا محل اعتبار فى الدعوى
الدستورية . كذلك فقد كانت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم
أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن
« ينشر فى الجريد الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا
بالفصل فى دستورية القوانين ، وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات
القضاء » .

وقد اكدت هذا المبدأ المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في القضية رقم ٣٩ لسنة ٢ ق دستورية الصادر بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ . ولا صحة لما تقول به الطاعنتان من انها ابديا اسباب للطعن بعدم دستورية المادة ٦ من قانون الاحكام العسكرية لم يسبق عرضها على المحكمة الدستورية في الدعويين ١٢ لسنة ٥ عليا دستورية ، ١ لسنة ٧ ق عليا دستورية أو في دعاوى سابقة أو لاحقة عليهما ، مما يبرر عرض الطعن على المحكمة الدستورية للدلاء برايهما في مدى صحة هذه الاسباب والحكم في ضوئها — لا صحة لذلك لان مجمل الاسباب التي استندت اليها الطاعنتان في الدفع بعدم دستورية نص المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية يتحصل في سببين :

١ — أن القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ الذي عدل المادة السادسة على الوجه السالف ذكره والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ استنادا الى التعويض المخول لرئيس الجمهورية بناء على احكامه في اصدار قرارات لها قوة القانون — قد سقما بعدم عرضهما على السلطة التشريعية في اول اجتماع لها طبقا لما تنص عليه المادة ١٠٨ من دستورية سنة ١٩٧١ .

٢ — ما ذكرته الطاعنتان في مذكرتهما المقدمة بعد حجز الطعن للحكم — خلال الفترة المحددة لتقديم مذكرات — من ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه هو قانون باطل ومخالف لدستور سنة ١٩٦٤ حيث لم ينص على موضوعات التعويض ولم يحدد مدة نفاذه ، ولم يصدر بمناسبة الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بالبلاد ابان العدوان الاسرائيلي عليها وهي حالة الحرب التي لا يجوز ان تتجاوزها موضوعات التعويض .

ومن حيث انه باديء ذي بدء فان الادعاء بسقوط القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه بعدم عرضه على السلطة التشريعية في اول اجتماع لها — كما ورد بتقرير الطعن — هو ادعاء على غير اساس من الواقع او القانون . ذلك أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ صدر بموافقة مجلس الامة بل وعن اقتراح مبتدأ تقدم به أعضاء مجلس الامة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧ طبقا لاحكام دستور سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فلم يصدر بقرار من رئيس الجمهورية بقانون في غيبة المجلس التشريعي ليقوم الادعاء — من اساسه بوجود عرضه على هذا المجلس في اول اجتماع له . أما بالنسبة الى ما اثارته الطاعنتان من عدم عرض القرار بقانون رقم ٥ لسنة

١٩٧٠ المعدل لحكم المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية على السلطة التشريعية في أول اجتماع لها ، فقد سبق أن أوضح الحكم المطعون فيه أن هذا السبب من أسباب الطعن بعدم دستورية القانون ، عرض على المحكمة العليا في الدعويين رقمي ١٢ لسنة ٥ ق دستورية ، ١ لسنة ٧ ق دستورية وأن هذه المحكمة قضت بأن الاحتجاج بعدم عرض القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ على مجلس الشعب للنظر في اقراره بما يستتبع سقوطه تلقائيا وزوال ما كان له من قوة القانون طبقا لما تقتضيه المادة ١٠٨ من دستور سنة ١٩٧١ — هذا الاحتجاج مردود بأن القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ صدر بناء على قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ في ظل دستور سنة ١٩٦٤ الذي لم يكن يشترط في المادة ١٢٠ دنه عرض القرارات التفويضية على مجلس الأمة للنظر في اقرارها ، ومن ثم لا يسرى عليها الحكم المستحدث بنص المادة ١٠٨ من دستور سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه عن السبب الذي أسست عليه الطاعتان دفعهما بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، وحاصله أن هذا القانون لم ينص على موضوعات التفويض ولم يحدد مدة نفاذه ، ولم يصدر بمناسبة الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بالبلاد وهي في حالة الحرب التي لا يجوز أن تتجاوزها موضوعات التفويض — فإن هذا السبب ليس جديدا وقد سبق عرضه على المحكمة العليا ومناقشته في الدعاوى الدستورية أرقام ٩ لسنة ٤ ق ، ١٢ لسنة ٤ ق ، ١٣ لسنة ٤ ق ، ٨ لسنة ٥ ق حيث قضت المحكمة بأن « القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد صدر بناء على اقتراح تقدم به بعض أعضاء مجلس الأمة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧ وقد بنى هذا الاقتراح على أن الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد تقتضى تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون كي يمارس هذه السلطة بالسرعة والحسم حماية لامن الدولة وسلامتها ... »

وقد صدر هذا القانون في ظروف تبرره وكانت مواجهها بسرعة وحسم فتضى توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية على وجه يخوله اصدار التشريعات اللازمة لمواجهة تلك الظروف ودفع اخطارها ، وأردفت المحكمة العليا بأن « عدم تحديد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ للمدة التي تجرى فيها التفويض بوحدة أو أكثر من وحدات قياس الزمن لا يعنى خلوه من أى تحديد لتلك المدة — ذلك أنه قد تضمن ضابطا يمكن على أساسه تحديدها وهو قيام الظروف الاستثنائية التي حدثت بمجلس

الامة الى تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في الموضوعات التي فوض فيها . وقد كشفت الاعمال التحضيرية لهذا القانون عن علة تحديد مدة التفويض على هذا الوجه ذلك ان تحديد وقت معين او مدة محددة لمباشرة هذه الاختصاصات امر صعب غاية الصعوبة بل يكاد يكون مستحيلا لان المعركة متحركة مترجحة تتغير بين يوم وآخر فليس ممكنا تحديدها بوقت معين ويكفى أن تحدد بانها الظروف الاستثنائية القائمة ، وربط التفويض بتلك الظروف بحيث يدور معها جودا وعندما ينطوى على تحديد لمدة التفويض بما تنتفى معه مخالفة الدستور في هذا الصدد « وأضافت المحكمة بأنه « بالنسبة الى الموضوعات التي يجرى فيها التفويض فان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد حددت موضوعات معينة هي تلك التي تتعلق بأمن الدولة وسلاتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم الجهود الحربية والاقتصادية الوطنى » وانه ولئن كان هذا التحديد يتسم بالسعة فإن ذلك تبرره الاخطار التي تعرضت لها البلاد وما تتطلبه مواجهتها من تخويل رئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة تمكنه من التصرف بسرعة وحسم لمواجهة تلك الاخطار . وليس من شأنها أن تعيب القانون فيما انطوى عليه من تفويض في تلك الموضوعات بعيب مخالفة الدستور ، وخاصة فانه تضمن معيارا عاما يمكن على أساسه رسمه حدود التفويض التي يتعين التزامها في ممارسة رئيس الجمهورية ما فوض فيه من اختصاص استثنائي وهو أن يكون ما يصدره من قرارات في الموضوعات التي فوض فيها ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تعرضت لها البلاد .

ومن حيث انه متى استبان ما تقدم أن كافة الاسباب التي تستند اليها الطاعنتان في الدفع بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لنص المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية ، قد سبق للمحكمة العليا بحثها ومناقشتها والقضاء برفض الدعاوى المقامة بعدم دستورية هذين القانونين .

لذا يضى الوجه الثانى والثالث من الطعن المائل غير قائمين على أسس صحيحة من الواقع أو القانون .

كذلك يكون الدفع بعدم دستورية هذين القانونين وطلب احالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا — الذى ابتدته الطاعتان في مذكرتهما الاخيرة — غير جدى حقيقا بالالتفات عنه .

(طعن ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٢)

خامساً — المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ (الاقليم السوري) .

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٠ — نصها على حق مجلس الوزراء في صرف الموظفين من الخدمة ، عدا القضاة ، لاسباب يرجع اليه تغييرها — بدستورية هذا النص — عدم اجازتها الطعن في المرسوم الصادر بالصرف من الخدمة على هذا الوجه باى طريق من طرق المراجعة — غير دستورى — اساس ذلك — تعارض المادة ٨٥ المشار اليها مع المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التى اطلقت الاختصاص للمحكمة العليا في ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو القانون أو للمراسيم التنظيمية — وجوب تغليب الدستور على القانون — اختصاص هذه المحكمة بنظر طلبات الالفاء الخاصة بقرارات الصرف من الخدمة — صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلبات الفاء المقررات المشار اليها .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ الصادر في ١٠ من كانون الثانى سنة ١٩٤٥ ، بعد تعديلها بالمرسوم التشريعى رقم ٢٣ الصادر في ٣٠ من تموز (يوليه) سنة ١٩٤٩ ، ثم بالمرسوم التشريعى رقم ٦٥ الصادر في ١٦ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٢ ، ثم

بالمرسوم التشريعى رقم ١٦١ الصادر فى ١٠ من آذار (مارس) ١٩٥٢ ، أصبح نصها يجرى كالاتى : « يجوز لمجلس الوزراء لاسباب يعود اليه تقديرها أن يقرر صرف الموظف من أية مرتبة كانت من الخدمة ويستثنى من ذلك القضاة الذين لا يجوز لمجلس الوزراء صرف أحدهم من الخدمة الا اذا خالف أحكام المادة الاولى من المرسوم التشريعى رقم ٤٧ المؤرخ فى ١٦/١/١٩٥٢ والمادة الاولى من المرسوم التشريعى رقم ١٠٢ المؤرخ فى ٢/٣/١٩٥٢ المعدلة للمادة ٢ من المرسوم التشريعى رقم ٤٧ المؤرخ فى ١٦/١/١٩٥٢ — لا يشترط فى هذا القرار أن يكون معطلا أو أن يتضمن الاسباب التى دعت للصرف من الخدمة — يسرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة بهرسم غير تابع لاي طريق من طرق المراجعة ، وتصلى حقوقه وفقا لقانون التقاعد — ترد الدعاوى المقامة أو التى ستقام ضد هذا النوع من المراسيم أيا كان سببها .. » .

وظاهر من هذه المادة أنها تتضمن حكيم : (أولهما) حكم موضوعى هو أن مجلس الوزراء أصبح يملك سلطة صرف الموظف من أية مرتبة وذلك لاسباب يرجع اليه وحده تقديرها ، مما مفاده أنه يترخص فى وزن ملامحة اصدار قرار الصرف وفقا لمتعضيات المصلحة العامة بسلطة تقديرية لا معقب عليه فيها مادام لا يصدر هذا القرار ببيع أو اساءة استعمال السلطة ، ولا شبهة فى دستورية هذا النص . و (الثانى) حكم متعلق بتجديد الاختصاص القضائى ، هو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من عدم جواز الطعن فى المرسوم الصادر بالصرف من الخدمة على هذا الوجه بأى طريق من طرق المراجعة ، مما يستتبع منع جهات القضاء من نظّر مثل هذا الطلب . بيد أنه يبين من تقصى مراحل التشريعات فى هذا الشأن أن المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ كانت تنص على أن « ١ — تنظر المحكمة العليا وتبت بصورة مبرمة فى الأمور الآتية : (١) .. (ب) .. (ج) .. (د) .. (هـ) طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية ، اذا تقدم بالشكوى من يضرر منها .. » . فاستهدت المحكمة المذكورة قيامها من هذا الدستور الذى حدد فى الوقت ذاته اختصاصها واطلقه فى نظر طلبات ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية بدون قيد أو شرط ، ولم يفوض القانون كاداة أدنى فى تقييد هذا الاختصاص ، مما لا مندوحة معه من أن يظل هذا الاختصاص قائما على اطلاقه ما لم يعمله نص دستورى آخر . ولذا لما صدر فى ٢٨ من كانون الاول (ديسمبر)

سنة ١٩٥٠ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتحديد صلاحيات وملك المحكمة العليا لم يتضمن بطبيعة الحال أى نص يحد من اختصاص هذه المحكمة العام المطلق بحكم الدستور بالفصل فى دعاوى ابطال الاعمال والقرارات والمراسيم الادارية . ولكن على اثر الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ١٩٥١ عطل دستور سنة ١٩٥٠ ، ثم صدر المرسوم التشريعى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ فى فترة تعطيل الدستور ، ومنع سماع دعاوى الغاء المراسيم الصادرة من مجلس الوزراء بصرف الموظفين من الخدمة . واعقب ذلك صدور المرسوم التشريعى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٠ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٢ بايقاف العمل ببعض الاحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا واحداث غرفة ادارية فى محكمة التمييز ، الذى قضى بوقف العمل ببعض احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ المتضمن تحديد صلاحيات وملك المحكمة العليا واحال اختصاصها فى طلبات الالفاء الى الغرفة الادارية التى أحدثها بمحكمة التمييز . ولكن صدر بعد ذلك دستور ١١ من تموز (يوليه) سنة ١٩٥٣ ناصا فى البند ٣ من المادة ١١٧ منه على أن « ٣ - تنظر المحكمة العليا بصورة أصلية أيضا وتبت بصورة مبرمة فى طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية ، اذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها .. » . وبذلك أعاد هذا الدستور الى المحكمة العليا ولايتها المطلقة السابقة فى نظر طلبات ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية كما كانت فى دستور سنة ١٩٥٠ ، ولما صدر قانون المحكمة العليا رقم ١ لسنة ١٩٥٣ فى ١٥ من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٣ تنفيذا للدستور المذكور ردد اختصاص المحكمة العليا فى ابطال القرارات والمراسيم بصورة مطلقة بغير قيد ولا شرط ، كما وردت فى الدستورين السابقين . وفى سنة ١٩٥٤ عندما انتهت فترة اغتصاب السلطة وأعيدت الحياة الدستورية الشرعية السابقة الى البلاد ، اعتبر دستور سنة ١٩٥٠ قائما ، وكله لم يعطل فى تلك الفترة ، وهو الذى كان يطلق الولاية للمحكمة العليا فى ابطال القرارات الادارية والمراسيم بدون قيد أو شرط ، ثم تلكد ذلك بالقانون رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ١٨ من ايار (مايو) سنة ١٩٥٤ بالغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية ، الذى قضى بالغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية التى صدرت فى الفترة المشار اليها ، ومن بينها المرسوم التشريعى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ المتضمن وقف العمل ببعض

الاحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا ، واحداث غرفة ادارية في محكمة التمييز ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المتضمن تاليف المحكمة العليا .

ويخلص مما تقدم ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ معدلة بالمرسوم التشريعى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ فيها قضت به في فقرتها الثالثة من أن « يسرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة بمرسوم غير تابع لاي طريق من طرق المراجعة » تعتبر من الناحية الدستورية غير نافذة بالنسبة الى المحكمة العليا مادامت تتعارض في تقييدها لاختصاص هذه المحكمة مع المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التى اطلقت الاختصاص لتلك المحكمة ، ذلك الاختصاص الذى اكده الدستور الصادر في سنة ١٩٥٣ على الوجه المفصل آنفا ، لما يتميز به الدستور من طبيعة خاصة تضمنى عليه صفة القانون الاعلى وتسمه بالسيادة ، فهو بهذه المثابة سيد القوانين جميعها بحسبانه كفيل الحريات وموئلاها ، ومناطق الحياة الدستورية ونظام عقدها . ويستتبع ذلك انه اذا تعارض قانون عادى مع الدستور في اية منازعة من المنازعات التى تطرح على المحاكم ، مغالبت بذلك لديها صعوبة ماثراها اى القانونين هو الاجدر بالتطبيق ، وجب عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادى وتقبله وتقلب عليه الدستور تطبقه بحسبانه القانون الاعلى الاجدر بالاتباع . واذا كان القانون العادى يهمل عندئذ مظهر ذلك في الحقيقة الى سيادة الدستور العليا على سائر القوانين ، تلك السيادة التى يجب أن يلتزمها كل من الشارع عند اصداره القوانين والغاضى عند تطبيقه اياها على حد سواء . ومن ثم فما اطلقه الدستور السورى في اختصاص المحكمة العليا في ابطال القرارات الادارية والمراسيم لا يقيدته قانون مادام لم يفوض من الدستور بنص خاص في هذا التقييد أو التحديد . وبناء عليه يظل الاختصاص معقودا لتلك المحكمة بهذا الاطلاق على الرغم من التقييد الوارد في المادة ٨٥ سالفه الذكر . ولا حجة فيما نصت عليه المادة ١٦٣ من الدستور من أن التشريع القائم المخالف له يبقى نافذا مؤقتا الى ان يعمل بما يوافق احكامه ، ولا فيما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٤ من أن القوانين والمراسيم التشريعية الصادرة من غير سلطة شرعية قبل اول آذار (مارس) سنة ١٩٥٤ والتى لم تلغ بنص تشريعى تبقى سارية المفعول الى أن تعطل من قبل السلطة المختصة ، لعدم انصراف الاولى الى المرسوم التشريعى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٠ الذى لم يكن قائما وقت صدور دستور سنة ١٩٥٠ ، وعدم اسناد الثانية الى القوانين الدستورية .

ولا يغير من هذا الوضع صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ٥ آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ لأن صوره لا يعنى أن تستقط جميع النظم والتشريعات السابقة عليه ، بل يستقط منها فقط ما يتعارض مع أحكامه ، وهذا هو عين ما رددته المادة ٦٨ من هذا الدستور التى نصت عليه أن « كل ما قررته التشريعات المعمولة بها فى كل من اقليمى مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند اصدارها . ويجوز الفاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور » . وقد بان مما تقدم انه عند صدور هذا الدستور كان الوضع القانونى القائم فى الاقليم السورى هو اطلاق الاختصاص للمحكمة العليا على الرغم من القيد الوارد فى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، وذلك على التفصيل السابق ابضاحه . ولم يصدر اى قانون فى ظل الدستور المؤقت يقيد هذا الاختصاص فى الاقليم المذكور . كما انه لما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة حدد اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على الوجه المبين به ، ولم يتضمن اى نص خاص يردد فيه التقييد الوارد فى المادة ٨٥ المشار اليها بالنسبة الى الاقليم الشمالى . ومن ثم تكون المحكمة العليا السابقة بدشق ، ومن بعدها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، غير ممنوعين من نظر طلبات الفاء القرارات الادارية آتفة الذكر .

(طعون ٣ ، ٤ ، ١٠ لسنة ١ ق ، ٢٤ لسنة ٢ ق ، ٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

أولاً — سقوط دستور ١٩٢٣ :

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

أثر سقوط دستور ١٩٢٣ على تمثيل أعضاء البرلمان السابق في المجلس الاستشارى للتعاون — سقوط العضوية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة العشرين من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجبعيات التعاونية على أن « مدة عضوية الاعضاء المعينين ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينهم ويستبدل بالاعضاء المعينين غيرهم قبل انتهاء مدة عضويتهم اذا فقدوا الصفة التي عينوا بسببها . ويستتبعون في عملهم الى أن يتم تعيين من يخلفهم » وقد استند البعض الى هذا النص للقول باستمرار عضوية بعض أعضاء البرلمان السابق في المجلس الاستشارى الاعلى للتعاون حتى يعين من يحل محلهم . ولكن هذا النظر مردود بأن الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش قرر اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ . تهديداً لوضع دستور جديد يكون منزهاً عن عيوب الدستور الزائل محققاً لآمال الامة فى حكم نيابى سليم . الامر الذى يبين انه ان النظام الدستورى الذى كان يقوم فى ظله البرلمان السابق قد زال من أسلسه ، وأن مجلسى النواب والشيوخ السابقين اللذين تصدتا احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ . سالف الذكر : الى تمثيلها فى المجلس الاستشارى للتعاون لم يعد لهما وجود أو كيان قانونى . يمكن الاستناد اليه فى استمرار عضوية بعض أعضائهما فى المجلس الاستشارى حتى يعين من يخلفهم .. وأما القول بأن هجوم خص الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ يقضى باستمرار عضوية من كانوا يمثلون البرلمان السابق فى المجلس الاستشارى للتعاون حتى يعين من

يخلفهم — فمردود بأن هذا النص لم يوضع لمواجهة الحالات الاستثنائية مثل فترة الانتقال التي تلت اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، لانه ليس في الامكان التنبؤ من الآن بما ستجلى عنه فترة الانتقال هذه — كما أن مشروع الدستور الجديد لم تفهن معالمه وأوصافه بعد ، مما يتنافى معه القول باستمرار عضوية هؤلاء الاعضاء حتى يعين من يخلفهم . وعلى ذلك يكون حكم الفقرة الثالثة من المادة العشرين سالف الذكر معطلا بالنسبة الى الاعضاء المعينين من النواب والشيوخ الذين سقطت عضويتهم في المجلس الاستشارى بمجرد اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ .

(فتوى ٤٦ في ١٩٥٤/٢/٢) .

ثانيا — اقتراح القوانين :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها بما في ذلك حق اقتراح القوانين — مشاركة الوزراء في هذا الاختصاص تقف عند حد الاعداد والمعاونة — اعداد مشروع قانون من وزير في امر يتعلق بوزارة اخرى — ليس مخالفة دستورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣٢ من الدستور تنص على ان « لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها » ، وفاد هذا النص أن حق اقتراح القوانين منوط برئيس الجمهورية ، يمارسه بنفسه دون مشاركة الوزراء في ذلك ، لان من المقرر أن حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٣٢ المشار اليها هو أحد حقوق السلطة التنفيذية ، قرره الدستور ليكون مقابلا لحق السلطة التشريعية في اقتراح القوانين عن طريق اعضاء مجلس الأمة طبقا ، للمواد ٨٣ وما بعدها من الدستور .

ولما كانت السلطة التنفيذية يتولاها ويمارسها رئيس الجمهورية عملا بصريح نص المادة ١٩٩ من الدستور التي تقضى بأن « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في هذا الدستور » .

ومعنى ذلك ان رئيس الجمهورية هو الذى يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها ، ولا يشاركه الوزراء فى ذلك الا بالقدر الذى تقتضيه المادة ١٣١ من الدستور والتى يجرى نصوصها بأن « يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة فى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها » .

حق اقتراح القوانين - على هذه الصورة - هو من حقوق السلطة التنفيذية ، فان الذى يتولاه ويمارسه هو رئيس الجمهورية وحده ، كما تقتضى بذلك المادة ١١٩ من الدستور ، وله ان يكلف أى وزير اعداد التشريع ولو لم يكن متعلقا بوزارته ، وليس فى ذلك مخالفة دستورية .

(فتوى ٣٤٨ فى ١٩٥٧/٦/٣٠)

ثالثا - لوائح :

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

لوائح تنفيذية - سلطة رئيس الجمهورية فى اصداها طبقا للدستور - لرئيس الجمهورية ان يفوض غيره فى اصداها - اذا عين القانون السلطة المختصة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ فان هذه السلطة تستند اختصاصها من نصوص القانون وليس من النص الدستورى - تعيين القانون السلطة المختصة باصدار القرارات التنفيذية لا ينطوى على تفويض وانما يعد دعوة لمباشرة هذا الاختصاص - اثر ذلك - يجوز لمن عينه القانون لاصدار القرارات التنفيذية ان يفوض غيره فى اصداها -

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦١/٦/١٢ صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن الرابطة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين فى السفن التجارية فنص فى المادة ٦ منه على انه « فيما عدا رئيس سفينة شراعية تمنح الشهادات البحرية المنصوص عليها فى المادة ٢ من وزير الحربية لمن اجتاز بنجاح امتحانا يؤدى امام لجنة خاصة ، ويصدر وزير الحربية قراراته بتشكيل اللجنة المذكورة ومواد الامتحان وشروطه والرسوم التى تحصل من الطلبة على الا تجاوز خمسة جنيهات مصرية .. » .

وتنفذا لهذا النص اصدر وزير الحربية القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣

في شأن مواد وشروط امتحان الرباننة وضباط الملاحة بالسفن التجارية ..

وبتاريخ ١٥/١١/١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ بنقل مصلحة الموانئ والمناثر الى وزارة النقل ، ومن ثم اصبح وزير النقل هو الوزير القائم على تنفيذ احكام القانون المشار اليه .

وبناء على التفويض الصادر من وزير النقل الى وكيل الوزارة مدير عام مصلحة الموانئ والمناثر في اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون سالف الذكر ، طلب وكيل الوزارة مراجعة مشروع قرار بتعديل بعض احكام القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ومن حيث ان القرار المطلوب مراجعة مشروعه ، يندرج في نطاق القرارات او اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وهى اللوائح المكلة لنصوص القوانين والمفصلة لاحكامها .

ومن حيث ان المادة ١٢٢ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ تنص على ان « يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله ان يفوض غيره في اصدارها ويجوز ان يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » .

ومن حيث انه متى عين القانون السلطة المختصة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه فان هذه السلطة تستمد اختصاصها عندئذ من نصوص القانون وليس من النص الدستوري . ولا ينطوى تعيين من يقوم باصدار تلك القرارات على تفويض له في مباشرة هذا العمل ، وانما يعد دعوة له لمباشرة هذا الاختصاص .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات تنص على ان « للوزراء ومن في حكمهم ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين او وكلاء الوزارات » .

ومن حيث انه اعمالا لهذا النص يجوز لوزير النقل تفويض وكيل الوزارة في اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١

المشار اليه ، اى تفويضه فى الاختصاصات المخول له بموجب هذا القانون
فى اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز لوكيل الوزارة
مدير عام مصلحة الموانى والمناظر اصدار القرار المطلوب مراجعته استنادا
الى التفويض الصادر اليه من وزير النقل .

(ملف ١٠٢/١/٩ جلسة ١٤/٤/١٩٧١) .

رابعا - احتكار :

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

نص المادة ٣٠ من الدستور المؤقت على عدم جواز منح احتكار
الابقانون والى زمن محدود - سريانه على قصر حق استيراد اللحوم والطيور
المذبوحة المثلجة على الشركة المالكة للتجارة الداخلية - لا يغير من هذا
الحكم القول بان راس مال هذه الشركة من اموال الدولة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت على
انه « لا يجوز منح احتكار الابقانون والى زمن محدود » . وقد سبق ان
تضمن مثل هذا النص دستور سنة ١٩٢٣ . فى المادة ١٣٧ منه ، كما تضمنته
المادة ٩٢ من دستور الجمهورية المصرية فى سنة ١٩٥٦ . ومقتضى هذا
النص انه متى كانت ممارسة نشاط معين او سد حاجة او خبة عامة
ينطوى على احتكار وجب ان يكون منحه بقانون مع تحديده بزمن معين
وذلك لما يترتب على الاحتكار من اضرار لمبدأ اصل من المبادئ الدستورية
وهو مبدأ المساواة امام القانون ومن تقييد حرية المنافسة وهى احدى
دعائم النظام الاقتصادى ، ويستوى فى هذا الصدد الاحتكار القانونى الذى
تقرره قاعدة قانونية ، والاحتكار الفعلى الذى يترتب على منع غير المحتكر
من ممارسة نشاط مماثل .

وبناء على ما تقدم فان قصر حق استيراد اللحوم والطيور المذبوحة
المثلجة على الشركة العامة للتجارة الداخلية يستتبع منع غيرها من ممارسة
نشاط مماثل فهو ينطوى على احتكار لمصلحة الاستيراد المشار اليها ،

ومن ثم فلا يجوز منح هذا الحق الى هذه الشركة وقصر حق استيراد تلك السلع عليها دون غيرها من الشركات الاخرى المماثلة - الا بقانون .

والقول بانثناء حكمة تقييد منح الاحتكار في هذه الحالة استنادا الى ان رأس مال الشركة العامة للتجارة الداخلية من اموال الدولة مما تنتفي معه شبهة الاستغلال أو التحكم في أسعار السلع وحبسها عن التداول ، هذا القول مردود بان الشركة كما يبين من قرار انشائها الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ هي شركة مساهمة مصرية انشئت تطبيقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي بهذا الوصف تدخل في نطاق القانون الخاص وتعتبر شخصا معنويا خاصا واموالها اموال خاصة رغم مساهمة بعض الهيئات العامة فيها كوزارة الاوقاف وبنك التسليف ومؤسسة مديرية التحرير وليس ثبت شك في أن هدف الشركة شأنها في ذلك شأن كافة الشركات الخاصة انها هو الربح ، وقد حرص المشرع في القرار الجمهوري الصادر بانشائها على النص في المادة الثانية منه على أنه « لا يترتب على اعطاء الترخيص بتأسيس الشركة المذكورة ادنى مسؤولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها .

ومنح الاحتكار يجب ان يكون بقانون مهما اختلفت صفة المحتكر ذلك ان نص المادة ٣٠ من الدستور قد ورد عاما مطلقا في هذا الصدد بحيث يتناول الاحتكار في كافة صوره دون اعتداد بصحة المحتكر ، ومن ثم فان الامر يقتضى استصدار قانون بمنح الشركة العامة للتجارة الداخلية احتكار استيراد اللحوم المثلجة سواء اكان رأس مالها من الاموال العامة أم الخاصة .

(فتوى ٣٠٣ في ١٢/٤/١٩٦٠) .

خامسا - استغلال البترول يكون بقانون :

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

استغلال البترول لا يكون الا بقانون طبقا للمادة ١٣٧ من الدستور .

ملخص الفتوى :

ان الشركة تستند في طلب عقد الاستغلال على أساس الشروط الواردة في ترخيص البحث الصادر من وزير التجارة والصناعة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ - لا على أساس احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر - الى امرين .

الاول : ان البند الثامن مشر من ترخيص البحث السابق الاشارة اليه ينص على ان للبرخص له الحق في اى وقت بعد الموافقة على المنطقة في اثناء سريان هذا الترخيص او اية مدة يتجدد لها بعد ذلك ان يطلب ويحصل من مصلحة المناجم والمحاجر على عقد او عقود ايجار طبقا للاشتراطات المبينة في هذا البند واهمها وثوق مصلحة المناجم والمحاجر من ان المنطقة تحتوى على بئر واحدة على الاقل منتجة للبترول .

وتقول الشركة ان هذا الترخيص عقد لا يجوز للحكومة الاخلال به لانه مستند الى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٠ واللذين استبر العمل بهما طبقا للمادة ١٦٧ من الدستور فلا يجرى على هذا العقد حكم المادة ١٣٧ من الدستور فيما تنص عليه من وجوب منح التزام استغلال الثروة الطبيعية بقانون وحتى اذا فرض ان هناك تصرفات من الوزير تهمت بغير اذن البرلمان في حين انه كان من الواجب عرضها عليه فان هذه التصرفات تبقى مع ذلك نافذة لازمة ولا يترتب على ذلك سوى المسؤولية السياسية أمام البرلمان .

الثانى : ان للشركة حقا مكتسبا في الحصول على التزام الاستغلال بالشروط المنصوص عليها في ترخيص البحث وهذا الحق لا يؤثر فيه صدور قانون المناجم والمحاجر بشروط والا كان لهذا القانون اثر رجعى بالمخالفة لاحكام المادة ٢٧ من الدستور .

اما بالنسبة الى الحجة الاولى فيلاحظ ان الترخيص باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية لا يكون الا بقانون وهذا امر لا يستند الى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر فحسب بل يستند اصلا الى نص المادة ١٣٧ من الدستور التى تقضى بان كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد لا يجوز منحه الا بقانون وكل ما استحدثه قانون المناجم والمحاجر في هذا الشأن النص على ان يكون ترخيص البحث أيضا بقانون .

فهذا الحكم الذى عنت المادة ١٣٧ من الدستور بالنص عليه واجب العمل به منذ صدور الدستور فى سنة ١٩٢٣، ولا مقنع فيما قيل من أن قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٠ فيما ينصان عليه من اجازة الاستقلال بترخيص من وزير المالية بقيا نافذين بعد صدور الدستور استنادا الى المادة ١٦٧ منه لان المادة ١٣٧ من الدستور قد نسخت ما يتعارض معها من احكام القرارين السالفى الذكر والمادة ١٦٧ مقصور حكمها على غير ما تنسخه نصوص الدستور، صراحة او ضمنا من احكام القوانين والمراسيم والاوامر واللوائح والقرارات السابقة عليه .

(فتوى ١٦٢ فى ١٨/٥/١٩٥٠)

تصويبات

كلمة الى القارئ ...

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى ...

الصواب	الصفحة/السطر	الخطا
الأجانب	١٥/ ٣١	الأج نب
أبيهم	٢/ ٧١	اسيهم
قوة	٥/ ٨٨	تو
منها	١٣/١٠٦	منها
أن	٢٩/١٣٦	ن
تنأى	١/١٣٧	ننأى
وعلى	٣/٢٣٣	ولمى
السلطات	١٢/٢٥٥	السلات
لسكناهم	٣٠/٢٥٩	لمسكناهم
تسليمها	١٤/٢٧٦	تسيمها
المتقدمة	١/٢٧٨	المتنمة
تلقوها	٢٤/٢٧٩	نلقوها
وطلبتها	١٥/٢٨٧	وطلباتها
للدولة	٨/٢٩١	الدولة
العسكرى	١٩/٢٩٢	العسكرية
القرارات	٦/٣٢٩	القرران
الاعتداء	١٠/٣٢٩	الاعتدان
رؤساء	١٧/٣٥٣	ثؤساء
أن	١٩/٤٧٤	ن
الحكم	٥/٤٧٧	الحك
انهاء	٧/٤٩٤	انها
بالقانون	٤/٥٢٣	بالقنون
والاتحاد	٢٥/٥٤١	والاتحاو
رسم	١٩/٦١٩	رسه

فهرس تفصلى
(الجزء الثالث عشر)

الصفحة	الموضوع	جنسية :
٥		
٧	الفصل الاول - تشريعات الجنسية وحالاتها	
٣٥	الفصل الثانى - اسباب كسب الجنسية	
٣٥	الفرع الاول - الجنسية الاصلية	
٣٨	الفرع الثانى - الجنسية المكتسبة	
٣٨	أولا - الزواج	
٤٥	ثانيا - التجنس	
٤٧	ثالثا - أحكام عامة	
٤٩	الفصل الثالث - فقد الجنسية واستقاطها	
٤٩	الفرع الاول - استقاط الجنسية	
٦٦	الفرع الثانى - فقد الجنسية	
٧٥	الفصل الرابع - منازعات الجنسية	
٧٥	الفرع الاول - دعاوى الجنسية	
٧٨	الفرع الثانى - اثبات الجنسية	
٨٨	الفرع الثالث - حجية الاحكام الصادرة بالجنسية	
٩٣		جهاز مركزى للمحاسبات :
٩٥	الفصل الاول - ديوان المحاسبة	
١٠٩	الفصل الثانى - ديوان المحاسبات	
١١٣	الفصل الثالث - الجهاز المركزى للمحاسبات	
١١٣	أولا - اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات	

الصفحة

الموضوع

- ١١٥ ثانياً — تعيين بالجهاز المركزى للمحاسبات
١١٦ ثالثاً — مدد الترقية بالجهاز المركزى للمحاسبات
١١٧ رابعاً — تأديب الامضاء الفنيين بالجهاز. والتحقيق معهم
خامساً — محم تبعية العاملين بادارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة وما يتبعها من جهات للجهاز المركزى للمحاسبات

١١٩

حالة الطوارئ :

- ١٢٣
١٢٥ أولاً — المقصود بحالة الطوارئ
١٢٦ ثانياً — حالة الضرورة
١٢٩ ثالثاً — تدابير الطوارئ وحريات الافراد
١٤٧ رابعاً — نطاق الاوامر العسكرية أو تدابير الطوارئ
١٥٨ خامساً — القضاء العسكرى ومحاكم أمن الدولة
سادساً — الاتالة من المسؤولية من الاعمال أثناء حالة الطوارئ

١٦٠

حالة مدنية :

١٦٥

هاتوتى :

١٨١

حجر زراعى :

١٨٧

حجز :

١٨٩

- الفصل الاول — حجز ما للبلدين لدى الغير
الفصل الثانى — الحجز على مرتبات الموظفين ومعاشاتهم ومكافآتهم

١٩٦

الفصل الثالث — الحجز الادارى

٢١٦

٢٢٧	حراسة عامة :
٢٢٩	الفصل الاول — مسائل عامة ومتنوعة
٢٢٩	اولا — الحراسة اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط الادارى
٢٣٠	ثانيا — اموال الحراسة اموال خاصة
٢٣١	ثالثا — عقد البيع الذى تبرمه الحراسة عن اراضى فرضت عليها الحراسة لا ينقل اكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة
٢٣٤	رابعا — فرض الحراسة على المنشأة التجارية
٢٤١	خامسا — عدم اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات لمراقبة حسابات الحراسة العامة
٢٤٥	سادسا — مصروفات الحراسة
٢٥١	سابعا — الاسقاط الضريبي بالنسبة للخاضعين للحراسة
٢٥٤	ثامنا — مدلول العائلة في القرارات الصادرة بفرض الحراسة
٢٥٨	تاسعا — احتفاظ الخاضع للحراسة بالمسكن الخاص
٢٦٠	عاشر — وفاة الخاضع للحراسة ينهى الحراسة على امواله
٢٦٦	الفصل الثانى — الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين
٢٦٩	الفصل الثالث — رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الأشخاص بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

٢٦٩	أولا - رفع الحراسة عن الاموال والممتلكات يسرى باثر مباشر من تاريخ صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
٢٧٣	ثانيا - التعويضات المستحقة للأشخاص الذين آلت أموالهم وممتلكاتهم للدولة
٢٧٦	ثالثا - التيسيرات التي قررها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الحراسة
٢٨٥	رابعا - تسليم الحصص الشائعة في العقارات
٢٨٧	الفصل الرابع - تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أولا - شرط رد المنشآت الفردية التي فرضت عليها الحراسة
٢٨٩	ثانيا - جهاز تصفية الحراسات
٢٩٥	الفصل الخامس - الرد العيني الفرع الاول - رد الاراضى الزراعية التي فرضت عليها الحراسة
٣٠٦	الفرع الثاني - التصرف في العقارات
٣٢٧	حزب
٣٢٧	هريسة :
٣٣٩	الفصل الاول - عموميات
٣٣٩	أولا - حالة الضرورة
٣٤٠	ثانيا - لوائح الضبط الادارى
٣٤٢	ثالثا - الحقوق المتعلقة بالامتداء على الحريات العامة لا يلحقها التقادم

٣٤٤	الفصل الثانى — حرية الصحافة
٣٥٧	اولا — حرية ممارسة الشعائر الدينية
٣٤٦	ثانيا — مؤسسات صحفية
٣٥٢	ثالثا — وكالة انباء الشرق الاوسط
٣٥٧	الفصل الثالث — حرية العبادة
٣٥٧	اولا — حرية ممارسة الشعائر الدينية
٣٦٠	ثانيا — كنائس
٣٦٠	(١) التصريح ببناء الكنائس
٣٦٣	(ب) كنائس الانجليين
٣٧٢	(ج) مجلس مللى
٣٧٥	(د) بطريركية
٣٧٦	ثالثا — بهائية
٣٩٥	رابعا — الردة
٤٠٣	الفصل الرابع — حرية الراى
٤٠٧	الفصل الخامس — حرية التنقل
	اولا — حرية السفر الى خارج البلاد يخرج من
٤٠٧	دائرة الحقوق التى كلها الدستور
	ثانيا — التنظيم اللائحى لجوازات السفر
٤٠٩	والثاسيرات
٤١٢	ثالثا — جوازات السفر
٤٢٤	رابعا — التصريح بالسفر الى الخارج
٤٤٧	حزب سياسى :
٤٤٧	اولا — طلب تأسيس حزب سياسى
٤٥١	ثانيا — لجنة الاحزاب السياسية

- ٤٥٣ ثالثا - شروط تأسيس واستمرار الاحزاب
السياسية
٤٥٤ رابعا - رفض للترخيص بتأسيس حزب سياسى
٤٦١ خامسا - حق الاحزاب فى اصدار الصحف
سادسا - اغفاء الاموال المملوكة للحزب
٤٦٤ السيسية من الضرائب والرسوم

حـ كـ ر

حكم جنائى

- ٤٧١ الفصل الاول - اوضاع الدعوى الجنائية
٤٧٣ الفرع الاول - تحريك الدعوى الجنائية
٤٧٥ الفرع الثانى - تقادم الدعوى الجنائية
٤٧٦ الفصل الثانى - مدى ارتباط القاضى المدنى لو الادارى
بالحكم الجنائى
٤٨٤ الفصل الثالث - الاحكام الجنائية بالادانة واثرها على
الايوضاع الوظيفية للعامل المدان
٤٨٤ الفرع الاول - الاثر المترتب على الحكم من محكمة
جنائية بالادانة للعامل
٤٨٤ أولا - انتهاء الضمة للحكم على العامل بعقوبة
جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية فى
٤٨٤ جريمة مخلة بالشرف او الامانة
٤٨٥ ثانيا - صرف نصف المرتب عن مدة الحبس
تنفيذا لحكم جنائى منقوض
٤٨٥ ثالثا - هل يؤثر وقف للعامل عن العمل بقوة
القانون نتيجة لحبسه تنفيذا لحكم جنائى

الصفحة

الموضوع

- على استحقاقه للملاوة الدورية التي
٤٨٧ يحل موعدها اثناء مدة الوقف ؟ رايان
الفرع الثانى — وقف تنفيذ الاثار المترتبة على الاحكام
٤٩١ الجنائية
الفرع الثالث — مرتب المحبوس او المعتقل قبل حكم
٤٩٥ الادانة

٤٩٩

حوافز

- ٥٠١ اولا — حوافز العاملين المدنيين بالدولة
٥٠٥ ثانيا — حوافز العاملين بالقطاع العام
٥٠٧ ثالثا — حوافز العاملين بالهيئة العامة للتصنيع
٥٠٨ رابعا — حوافز الابتكار والترشيد والتجديد في الاداء
٥١١ خامسا — طبيعة الحوافز

٥١٥

خير

- ٥١٧ الفصل الاول — الخبراء الحكوميين
٥٢٧ الفصل الثانى — اعمال الخيرة امام القضاء
٥٣٢ الفصل الثالث — لماناة البختيار والتعبئة
٥٣٧ الفصل الرابع — خبير مثن

٥٣٩

خدمة عامة

٥٥٣

دراسة مسئلية

٥٥٧

ترجة على سبيل التذكار

٥٦١

دستور

٥٦٣

الفصل الاول — مبادئ دستورية

٥٦٣

الفرع الاول — حق للشكوى

٥٦٨

الفرع الثانى — حق التلقى

الصفحة

الموضوع

- ٥٨٢ الفرع الثالث — القانون الاصلح للمتهم
- ٥٨٤ الفرع الرابع — مبدأ المساواة
- ٥٨٤ أولا — المساواة امام القانون
- ٥٨٧ ثانيا — مساواة الجنسين في تولى الوظائف العامة
- ٥٩٥ الفصل الثاني — دستورية القوانين
- ٥٩٥ الفرع الاول — المبدأ العام
- ٥٩٥ أولا — صور عدم دستورية القوانين
- ٥٩٥ (أ) مخالفة القانون للدستور
- ٥٩٦ (ب) الانحراف في استعمال السلطة التشريعية
- ٦٠١ ثانيا — رقابة الامتثال
- ثالثا — الحكم بعدم دستورية قانون تقرر واتعا
- ٩٠٦ كان موجودا
- ٦٠٨ رابعا — احكام الشريعة الاسلامية
- ٦١٣ الفرع الثاني — تطبيقات
- اولا — المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
- ٦١٣ بشأن الفصل بغير الطريق التاديبى
- ٦١٣ ثانيا — القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣
- ثالثا — القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتماد بعض القرارات الصادرة في شئون الموظفين العموميين من أعمال السيادة
- ٦١٤ رابعا — القراران بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧
- ٦١٦ وه لسنة ١٩٧٠
- خامسا — المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساس
- ٦٢٠ رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ (الاقليم السوري)

الصفحة

الموضوع

٦٢٥	الفصل الثالث — مسائل متنوعة
٦٢٥	أولا — سقوط دستور ١٩٢٣
٦٢٦	ثانيا — اقتراح القوانين
٦٢٧	ثالثا — لوائح
٦٢٩	رابعاً — احتكار
٦٣٠	خامساً — استغلال البترول يكون بقانون

رقم الايحاء ٨٧/٣٥٧٣

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حصن الفكناتى - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

ولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الأول .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثانى .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثالث .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين إصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونىة .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم، وعلى رأسها محكمة النقض، وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جنبها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف

صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضا جديدا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردنى : (٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن رحا وانها لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصرى والشرعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ اجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة اجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (جزءان) .

ويتضمن شرحا وانها لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التي بقي على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

: ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لحيدة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلية والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (جوالى ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي — القاهرة

